

جامعة القاهرة  
كلية الاقتصاد والعلوم السياسية  
قسم العلوم السياسية

## التنافس الدولي في منطقة القرن الأفريقي منذ نهاية الحرب الباردة

رسالة مقدمة للحصول على درجة الدكتوراه

في العلوم السياسية

إعداد

عارف عبدالقادر عبده سعيد

المدرس المساعد بقسم العلوم السياسية  
كلية التجارة والاقتصاد - جامعة صنعاء

إشراف

أ.د. إبراهيم أحمد نصر الدين

أستاذ العلوم السياسية

معهد البحوث والدراسات الأفريقية

جامعة القاهرة

أ.د. عبد الملك عوده

أستاذ العلوم السياسية

كلية الاقتصاد والعلوم السياسية

جامعة القاهرة

القاهرة ٢٠٠٧













جامعة القاهرة  
كلية الاقتصاد والعلوم السياسية  
قسم العلوم السياسية

**التنافس الدولى فى منطقة القرن الأفريقى منذ نهاية الحرب الباردة**  
رسالة مقدمة للحصول على درجة الدكتوراه  
فى العلوم السياسية

إعداد  
**عارف عبدالقادر عبده سعيد**  
المدرس المساعد بقسم العلوم السياسية  
كلية التجارة والاقتصاد - جامعة صنعاء

إشراف

**أ.د. إبراهيم أحمد نصر الدين**

أستاذ العلوم السياسية  
معهد البحوث والدراسات الأفريقية  
جامعة القاهرة

**أ.د. عبد الملك عوده**

أستاذ العلوم السياسية  
كلية الاقتصاد والعلوم السياسية  
جامعة القاهرة

القاهرة ٢٠٠٧







بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

رَبِّ اشْرَحْ لِي صَدْرِي ❀ وَيَسِّرْ لِي  
أَمْرِي ❀ وَأَحْلِلْ عُقْدَةً مِّنْ لِّسَانِي ❀  
يَفْقَهُوا قَوْلِي ❀

صدق الله العظيم

(سورة طه الآيات ٢٥-٢٨)







إهداء

إلى أئمة وأغلى من في التوحيد أئمة وأئمة... عرفانا بفضلها

إلى إسمائيل وإسمائيل...

إلى زوجهي أمة...

إلى وطني الغار الجمهورية اليمنية... فخراً واعتزازاً

إلى صناعات السمكة اليمنية...

أعزى هذا العمل التواضع







## شكر وتقدير

الحمد لله الذى من على بكرمه وعظيم قدرته وأعاننى على إتمام هذا العمل المتواضع،  
والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.  
وبعد شكر الله عز وجل والثناء عليه.

يشرفنى فى الختام أن أتقدم بجزيل الشكر وعظيم التقدير والامتنان لأستاذى الفاضل  
العالم الجليل، الذى تدين له أجيال من طلاب العلم فيما تعلمته على يديه من علم ومعرفة  
وعطاء، الأستاذ الدكتور/ عبد الملك عودة، أستاذ العلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم  
السياسية، الذى شملنى برعايته واهتمامه طوال فترة دراستى فى الكلية، وقد تعلمت منه الكثير  
من أصول البحث العلمى أثناء تفضله بالإشراف على رسالة الماجستير، وزودنى من علمه  
الغزير وتوجيهاته القيمة وآرائه السديدة عندما شرفنى مرة أخرى بقبوله الكريم الإشراف على  
رسالة الدكتوراه، التى تعهدا بالمتابعة المستمرة منذ كانت فكرة وحتى أصبحت عملاً  
ملموساً، ولم يبخل على يوماً بوقت أو جهد، بل تعهدنى بصبر والتزام العالم الفاضل، فكان  
خير معين لى بعد الله عز وجل، الذى أدعوه أن يديم عليه الصحة والعافية، أن يجزيه عنى  
وعن جميع طلاب العلم خير الجزاء.

كما يطيب لى أن أتقدم بأسمى معانى الشكر والعرفان لأستاذ وعالم فذير تتلمذت على  
يديه فى مرحلة البكالوريوس بجامعة صنعاء، وتعلمت منه إحترام الوقت والجدية والانضباط  
فى العمل، أستاذ ومعلمى الفاضل الأستاذ الدكتور/ إبراهيم نصر الدين، أستاذ العلوم السياسية  
بمعهد البحوث والدراسات الأفريقية - جامعة القاهرة، اعترافاً بفضلته وعرفاناً بحسن جميلته  
على قبوله الاشتراك فى الإشراف على هذه الرسالة، وعلى توجيهاته السديدة، واهتمامه بى  
طوال فترة كتابتها، سواء من خلال اللقاءات النصف شهرية التى يعقدها لطلابه فى مكتبه أو  
من خلال اللقاءات الاستثنائية الكثيرة، وأدين له ما حبيت بهذا الجهد العظيم الذى بذله معى،  
مقدراً متابعته لى حتى تمكنت بفضل الله من إنجاز هذه الرسالة، فجزاه الله عنى خير الجزاء.

أيضاً أتوجه بعظيم الشكر والتقدير إلى أستاذى الجليلين، الأستاذ الدكتور/ محمد نصر  
مهنا، أستاذ العلوم السياسية بكلية التجارة - جامعة أسيوط، والأستاذ الدكتور/ عبدالرحمن  
الصالحى، أستاذ العلوم السياسية بجامعة الزقازيق، اللذين شرفانى بقبولهما مناقشة هذه  
الرسالة، وعلى ما تحمله من عناء فى قراءتها وأرجو الله أن يجزيهما عنى خير الجزاء وأن  
يجعل ذلك فى ميزان حسناتهما.



وأتوجه بالشكر والتقدير للملحقية الثقافية لسفارة الجمهورية اليمنية بالقاهرة وللقائمين عليها لتعاونهم معى خلال فترة الدراسة.

ويسعدنى أن أتقدم بخالص الشكر والعرفان لجميع أساتذتى بقسم العلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية على ما أفاضوه على من علم ومعرفة طوال فترة دراستى فى الكلية، كما لا أنسى أن أقدم شكرى للعالمين بمكتبه كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، وإدارة الدراسات العليا وسكرتارية قسم العلوم السياسية بالكلية، ومكتبه معهد البحوث والدراسات الأفريقية بجامعة القاهرة، ومكتبة الجامعة الأمريكية.

كما أرفع أسمى آيات التقدير لجامعة صنعاء والقائمين عليها، على الدعم المستمر لى طوال فترة دراستى فى جمهورية مصر العربية، والشكر موصولاً لجميع أساتذتى بقسم العلوم السياسية بكلية التجارة والاقتصاد بالجامعة على الدعم والتشجيع الذى لقيته منهم، وأخص بالذكر الأستاذ الدكتور/ حكيم السماوى الذى تفضل مشكوراً بالإشراف الداخلى على الرسالة.

ولا يفوتنى أن أتوجه بالشكر الجزيل لجميع الزملاء والأصدقاء، وأخص بالذكر، د. سألمة عبدالله الشتيوى، والأخ العزيز ياسين حميد هائل الحمادى، ود. محمد على عمير الشريانى، ود. خالد سيف الصوفى، والأخت العزيزة فاطمة أحمد سيف الشاعر.

ويطيب لى أيضاً أن أعبر عن عظيم حبى لأخى العزيز عمار عبدالقادر عبده سعيد، الذى وقف إلى جانبى طوال فترة دراستى، فله منى جزيل الشكر والتقدير.

وأخيراً تحية إعزاز وإكبار لحصن العروبة المنيع وقلب العرب النابض وطنى الثانى جمهورية مصر العربية، التى كانت وستظل إلى ما شاء الله منارة للعرب وحاضنة لأجيالهم، فلها منى كل الحب والوفاء.



## قائمة المحتويات





## قائمة المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
مقدمة	٢٢-١
الباب الأول: عوامل التنافس الدولي في المنطقة	١٤٩-٢٣
الفصل الأول: العوامل الداخلية	٨٨-٢٤
المبحث الأول: الأهمية الإستراتيجية للمنطقة	٢٥-٢٤
المطلب الأول: الموقع الجغرافي وتعريف المنطقة	٢٥-٢٤
المطلب الثاني: أهمية المنطقة وارتباطها بالمناطق الأخرى	٢٩-٢٦
المطلب الثالث: أهمية المنطقة للأطراف المتناحسة	٣٥-٢٩
المبحث الثاني: الاختلافات الأتنية والثقافية	٥٥-٣٦
المطلب الأول: التركيبة الأتنية داخل الدول	٤٢-٣٦
المطلب الثاني: التداخل الأتني بين الدول	٤٦-٤٢
المطلب الثالث: الاختلافات الثقافية	٥٥-٤٦
المبحث الثالث: الصراعات الداخلية	٨٨-٥٦
المطلب الأول: الصراع الداخلي في السودان	٦٦-٥٧
المطلب الثاني: الصراع الداخلي في الصومال	٧٤-٦٦
المطلب الثالث: الصراع الداخلي في جيبوتي	٧٩-٧٥
المطلب الرابع: الصراع الداخلي في ارتريا	٨٢-٧٩
المطلب الخامس: الصراع الداخلي في أثيوبيا	٨٨-٨٣
الفصل الثاني: العوامل الخارجية	١٤٩-٨٩
المبحث الأول: التغيرات السياسية في المنطقة	١١١-٨٩
المطلب الأول: وصول جبهة الإنقاذ الإسلامية في السودان	٩٥-٨٩
المطلب الثاني: انهيار الدولة في الصومال	١٠٢-٩٥
المطلب الثالث: استقلال ارتريا	١٠٥-١٠٣
المطلب الرابع: التجمعات الإقليمية الفرعية	١١١-١٠٦
المبحث الثاني: الصراعات الحدودية في المنطقة	١٢٦-١١٢
المطلب الأول: الصراع بين الصومال ودول الجوار (أثيوبيا - كينيا - جيبوتي)	١١٧-١١٣
المطلب الثاني: الصراع الحدودي بين ارتريا وجيبوتي	١١٩-١١٨
المطلب الثالث: الصراع الحدودي بين ارتريا وأثيوبيا	١٢٦-١٢٠
المبحث الثالث: التغيرات في النظام الدولي	١٤٩-١٢٧
المطلب الأول: المرحلة الأولى (١٩٨٥ - ٢٠٠٠)	١٣٧-١٢٧
المطلب الثاني: المرحلة الثانية (٢٠٠١ - وحتى الآن)	١٤٩-١٣٨



الموضوع	رقم الصفحة
<b>الباب الثاني: أبعاد التنافس الدولي في المنطقة</b>	١٥٠-٢٧٢
<b>الفصل الأول: الرؤية الإستراتيجية للدول المتنافسة</b>	١٥١-٢٠٩
<b>المبحث الأول: الرؤية الإستراتيجية للاتحاد الأوروبي وفرنسا</b>	١٥١-١٦٨
المطلب الأول: الرؤية الإستراتيجية للاتحاد الأوروبي	١٥٢-١٦٠
المطلب الثاني: الرؤية الإستراتيجية لفرنسا	١٦٠-١٦٧
<b>المبحث الثاني: الرؤية الإستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية</b>	١٦٨-١٧٧
المطلب الأول: الرؤية الأمريكية قبل أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١	١٦٨-١٧٣
المطلب الثاني: الرؤية الأمريكية بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١	١٧٣-١٧٧
<b>المبحث الثالث: الرؤية الإستراتيجية للدول العربية وإسرائيل</b>	١٧٨-١٩١
المطلب الأول: الرؤية الإستراتيجية للدول العربية	١٧٨-١٨٥
المطلب الثاني: الرؤية الإستراتيجية لإسرائيل	١٨٥-١٩١
<b>المبحث الرابع: الرؤية الإستراتيجية للدول الآسيوية (إيران - الصين - اليابان)</b>	١٩٢-٢٠٩
المطلب الأول: الرؤية الإستراتيجية لإيران	١٩٢-١٩٧
المطلب الثاني: الرؤية الإستراتيجية للصين	١٩٧-٢٠٣
المطلب الثالث: الرؤية الإستراتيجية لليابان	٢٠٤-٢٠٩
<b>الفصل الثاني: البعد السياسي</b>	٢١٠-٢٧٥
<b>المبحث الأول: الولايات المتحدة الأمريكية</b>	٢١١-٢٢٥
المطلب الأول: الصراعات المختلفة في المنطقة	٢١١-٢٢١
المطلب الثاني: عملية التحول الديمقراطي	٢٢١-٢٢٤
<b>المبحث الثاني: فرنسا</b>	٢٢٥-٢٣٨
المطلب الأول: الصراعات المختلفة في المنطقة	٢٢٥-٢٣٤
المطلب الثاني: عملية التحول الديمقراطي	٢٣٤-٢٣٨
<b>المبحث الثالث: الاتحاد الأوروبي</b>	٢٣٩-٢٥٣
المطلب الأول: الصراعات المختلفة في المنطقة	٢٣٩-٢٤٩
المطلب الثاني: عملية التحول الديمقراطي	٢٤٩-٢٥٣
<b>المبحث الرابع: القوى الدولية الأخرى</b>	٢٥٤-٢٧٥
المطلب الأول: الصراعات المختلفة في المنطقة	٢٥٤-٢٦٩
المطلب الثاني: عملية التحول الديمقراطي	٢٧٠-٢٧٥
<b>الفصل الثالث: البعد الاقتصادي</b>	٢٧٦-٢٩٧
<b>المبحث الأول: الولايات المتحدة الأمريكية</b>	٢٧٦-٢٨٥
المطلب الأول: التبادل التجاري	٢٧٦-٢٧٩
المطلب الثاني: الاستثمارات والمساعدات	٢٨٠-٢٨٥
<b>المبحث الثاني: الاتحاد الأوروبي وفرنسا</b>	٢٨٦-٢٩٧
المطلب الأول: الاتحاد الأوروبي	٢٨٦-٢٩١
المطلب الثاني: فرنسا	٢٩١-٢٩٧

الموضوع	رقم الصفحة
المبحث الثالث: الدول العربية وإسرائيل	٢٩٨-٣٠٩
المطلب الأول: الدول العربية	٢٩٨-٣٠٥
المطلب الثاني: إسرائيل	٣٠٥-٣٠٩
المبحث الرابع: الدول الآسيوية (إيران - الصين - اليابان)	٣١٠-٣٢٠
المطلب الأول: إيران	٣١٠-٣١٣
المطلب الثاني: الصين	٣١٤-٣٢٢
المطلب الثالث: اليابان	٣٢٣-٣٣٠
الفصل الرابع: البعد العسكري	٣٢١-٣٢٢
المبحث الأول: الولايات المتحدة الأمريكية	٣٢٢-٣٤٧
المطلب الأول: التواجد العسكري	٣٢٣-٣٣٩
المطلب الثاني: التعاون العسكري	٣٤٠-٣٤٧
المبحث الثاني: الاتحاد الأوروبي وفرنسا	٣٤٨-٣٥٩
المطلب الأول: الاتحاد الأوروبي	٣٤٩-٣٥٤
المطلب الثاني: فرنسا	٣٥٤-٣٥٩
المبحث الثالث: القوى الدولية الأخرى	٣٦٠-٣٧٢
المطلب الأول: الدول العربية وإسرائيل	٣٦٠-٣٦٦
المطلب الثاني: إيران - الصين - اليابان	٣٦٦-٣٧٢
خاتمة الدراسة	٣٧٣-٣٨٥
قائمة المراجع	٣٨٦-٤٢٤





## مقدمة





## مقدمة:

يعرض هذا البحث بالدراسة التنافس الدولي بمنطقة من أهم مناطق القارة الأفريقية وهي منطقة القرن الأفريقي، التي شهدت خلال عقد التسعينيات تغييرات وأحداث كثيرة<sup>(١)</sup> انعكاساً لما شهده العالم من تحولات هائلة، أهمها انتهاء الحرب الباردة، وانهيار الاتحاد السوفيتي، واختفاء الكتلة الشرقية، وصعود الولايات المتحدة الأمريكية على قمة النظام الدولي.

ونظراً للموقع الإستراتيجي الذي تتمتع به المنطقة، فإن أهميتها ظلت مستمرة بالنسبة للقوى الدولية المختلفة، فاختفاء الاتحاد السوفيتي وسيادة الولايات المتحدة الأمريكية على العالم لم يقلل من أهميتها كما كان يظن البعض<sup>(٢)</sup>، بل على العكس من ذلك برز وبشكل واضح خلال مرحلة ما بعد الحرب الباردة تنافساً دولياً مختلفاً في أطرافه وتفاعلاته، خاصة بين القوى الغربية التي حالت ظروف الحرب الباردة دون إظهار تناقضاتها المختلفة حول مصالحها في المنطقة، تأميناً لوحدة الموقف تجاه الاتحاد السوفيتي، والكتلة الشرقية<sup>(٣)</sup>.

فزوال هذه الظروف بعد انتهاء الحرب الباردة، إضافة إلى تصاعد تأثير العامل الاقتصادي في العلاقات الدولية، دفع بالتنافس بين هذه الدول إلى الظهور، خاصة بين الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا صاحبة النفوذ التقليدي في أفريقيا<sup>(٤)</sup>. وهذا التنافس غلب عليه الطابع التعاوني، بعيداً عن الصراع الذي سيطر على التفاعلات الدولية خلال مرحلة

---

(١) لمزيد من التفاصيل حول التحولات في منطقة القرن الأفريقي: انظر:

Peter Woodward, *The horn of Africa State Politics and International Relations*, (London: I.B Tauris Publishers, 1996), Pp. 191 – 209.

(٢) يرى البعض أن القارة الأفريقية تعرضت لتهميش من قبل القوى المسيطرة على النظام الدولي الجديد نتيجة لتراجع أهمية القارة بعد الحرب الباردة - في هذا الشأن انظر: د/ نيفين حليم، *التنافس الدولي لكسب النفوذ في أفريقيا*، بحث مقدم إلى مؤتمر العلاقات العربية - الأفريقية بعد انتهاء الحرب الباردة، (القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز دراسات الدول النامية، أبريل ٢٠٠٠).

(٣) في هذا الشأن انظر:

Shaun Gregory., *The French Military in Africa: Post and Present*, African Affairs.(Oxford University, Vol. 99. No 396. July. 2000). pp.436.

(٤) برز التنافس الأمريكي الفرنسي العلني تجاه القارة عندما أعلن وزير الخارجية الأسبق "وارن كريستوفر" خلال زيارته لعدد من الدول الأفريقية عام ١٩٩٦، "أنه لم تعد هناك مناطق نفوذ بعد اليوم" في إشارة واضحة لفرنسا في هذا الشأن انظر: د/ عبدالمالك عودة: *التنافس الدولي في أفريقيا ١٩٩٥*، كتاب الأهرام الاقتصادي، (القاهرة: مؤسسة الأهرام، العدد (١٠١) أول يونيو ١٩٩٦)، ص ٥١، مجدي عبدالكريم، *التنافس الدولي على أفريقيا - التنافس الأمريكي الفرنسي نموذجاً*، (أبو ظبي: مركز زايد للتنسيق والمتابعة، أبريل ٢٠٠٢)، ص ١٣ - ١٤.



الحرب الباردة، القائم أساساً على المواجهات العدائية، وتصادم المصالح والأفكار بين الشرق والغرب<sup>(١)</sup>. فالنظام الدولي أصبحت تهيمن عليه أيديولوجية واحدة هي الرأسمالية، ولكنها هيمنة متعددة الأقطاب داخل هذا المعسكر<sup>(٢)</sup>، حيث يسمى كل طرف فيه إلى تحقيق مصالحه وأهدافه المختلفة، ولكن في إطار الأيديولوجية الرأسمالية، فالتجانس بين هذه الدول حال دون وصول تناقضاتها إلى درجة الصراع.

أما بالنسبة للدول الأخرى والمتمثلة في الدول العربية وإسرائيل والصين وإيران واليابان، والساعية إلى تحقيق مصالحها في المنطقة، فإنها وبحكم مناخ عالم ما بعد الحرب الباردة، كيفت تفاعلاتها المختلفة مع توجهات القوى الدولية المسيطرة على النظام الدولي، بحيث تميل هذه التفاعلات إلى النمط التنافس النسبي، بمعنى التنافس مع القوى الغربية في الحدود التي لا تقترب من درجة الصراع الكامل ولا تصل إلى التعاون الشامل. ولذلك، فإن مفهوم التنافس في هذه الدراسة يعتبر ملائماً على نحو أكثر من مفهوم الصراع للتعبير عن التفاعلات التي تحدث بين القوى الدولية المختلفة في سياساتها تجاه منطقة القرن الأفريقي.

وفيما يختص بتحديد مفهوم منطقة القرن الأفريقي، هناك العديد من الاختلافات حول تحديد هذا المفهوم، فحتى الآن لم يتفق المختصون والمهتمون على مصطلح واحد للمقصود بالقرن الأفريقي، وهذا ما سيتم توضيحه في الفصل القادم.

ومنطقة القرن الأفريقي، وبغض النظر عن الاختلافات في تحديد المقصود منها، فإنها تأثرت بالتغيرات والتحولات التي شهدتها النظام الدولي بعد الحرب الباردة، حيث أثرت على المنطقة أمنياً وسياسياً، والتي نتج عنها حالة من الفوضى وعدم الاستقرار، جعلتها تعيش مرحلة من التمزق والتفتت فتصاعدت النزاعات والصراعات متعددة الأبعاد والمستويات، مما شكل تهديداً حقيقياً للسلام والأمن في المنطقة.

وهذه الحالة أبرزت، إلى جانب أهمية المنطقة، قضية هامة وهي قضية التنافس الدولي في المنطقة كما أشرنا، وبالأخص بعد أزمة وحرب الخليج الثانية، وأحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١، وما ارتبط بها من الحملة الدولية على الإرهاب، وأحداث العراق الأخيرة التي أعادت المنطقة إلى دائرة الاهتمام الدولي من جديد. فقد هيأت هذه التحولات والتطورات المناخ

---

(١) د/ ليفين مسعد (محرر)، معجم المصطلحات السياسية، (القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٤)، ص ٢٦٩ - ٢٨٤.

(٢) انظر: د/ محمد السيد سليم (محرر)، للنظام العالمي الجديد، (القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٤)، ص ٢٦٩ - ٢٨٤.

المناسب لمزيد من التدخل والتنافس الدولي على المنطقة من قبل القوى الدولية المختلفة، مما يشير بأن منطقة القرن الأفريقي ستظل تلعب دوراً كبيراً في تفاعلات القوى الدولية المختلفة، كما كانت أثناء وقبل الحرب الباردة، شأنها في ذلك شأن معظم المناطق الإستراتيجية في العالم.

### أولاً: أهمية الدراسة:

ترجع أهمية دراسة التنافس الدولي في منطقة القرن الأفريقي بعد انتهاء الحرب الباردة للاعتبارات التالية:

- ١- شهدت منطقة القرن الأفريقي تطورات سياسية تمثلت بتفجر النزاعات والصراعات المختلفة جعلت منها هدفاً حيوياً لمزيد من أطماع القوى الدولية الكبرى. ومن ثم، أصبحت الحاجة لدراساتها وما يدور حولها في هذا التوقيت أكثر ضرورة وأهمية.
- ٢- تركز الدراسة على تحليل ظاهرة تصاعدت، بشكل واضح، بعد انتهاء الحرب الباردة في منطقة القرن الأفريقي، وهي؛ التفاعل الواضح بين ما يدور من مستجدات وأحداث في النظام الدولي، وبين ما يدور في المنطقة من تغييرات ومستجدات وصراعات.
- ٣- أن تحليل التنافس الدولي في منطقة القرن الأفريقي، في الفترة المحددة للدراسة، قد يسهم في التنبؤ بمستقبل صراعات ونزاعات المنطقة، والسياسات المستقبلية للقوى الدولية المتنافسة على المنطقة.
- ٤- من الأمور التي تزيد من أهمية الدراسة، اعتبار منطقة القرن الأفريقي ذات أهمية محورية للأمن والاستقرار في العالم، كونها تحظى بأهمية إستراتيجية واقتصادية وأمنية في دائرة التنافس الدولي في كل المراحل، وخاصة في مرحلة ما بعد ١١ سبتمبر وما تردد عن تسرب بعض الخلايا من القاعدة إلى الصومال، ومن هنا تبرز أهمية الأبحاث والدراسات التي تتعلق بهذه المنطقة.
- ٥- التعرف على أهم التحولات والتغيرات التي حدثت في النظام الدولي بعد انتهاء الحرب الباردة.
- ٦- تركز الدراسة على توضيح أثر التنافس الدولي في المنطقة على الأمن القومي العربي.

## ثانياً: المشكلة البحثية:

تتلخص المشكلة البحثية في استمرار التنافس الدولي في منطقة القرن الأفريقي بعد انتهاء الحرب الباردة، وانهيار نظام القطبية الثنائية. وتحليل الأسباب التي دفعت إلى هذه الاستمرارية، ومعرفة ما إذا كانت أسباباً مرتبطة بمشاكل وقضايا المنطقة التي تزايدت خلال هذه الفترة، أم أنها أسباباً مرتبطة بمصالح القوى الدولية المتنافسة بعد نهاية الحرب الباردة؟ أم أنها نتيجة للسببين معاً؟ وإذا كان الأمر كذلك فأيهما يفوق الآخر في الأهمية؟ وما دور القوى الدولية المتنافسة في الصراعات المختلفة في المنطقة؟ وما هي الانعكاسات الحالية والمستقبلية للتنافس الدولي على المنطقة.

## ثالثاً: فرضية الدراسة وتساؤلاتها:

انطلاقاً من الإطار العام لموضوع الدراسة، ومن الاعتبارات المختلفة لأهميته، تفترض الدراسة أن هناك علاقة تأثير متبادل بين أهمية المنطقة وأوضاعها الداخلية المختلفة، وبين استمرار تنافس القوى الدولية عليها بعد انتهاء الحرب الباردة.

وتحاول الدراسة اختبار الفرض السابق، من خلال الإجابة على سؤال رئيسي مفاده: هل شكلت أهمية المنطقة وما يجرى بها من أحداث ومشاكل حافزاً للقوى الدولية الكبرى والإقليمية على زيادة تنافسها فيها؟ أم أن التنافس بين القوى الدولية دفع إلى تفاقم الصراعات والنزاعات المختلفة في المنطقة بعد انتهاء الحرب الباردة.

ويتفرع من هذا التساؤل مجموعة من تساؤلات فرعية، تسعى للدراسة للإجابة عليها

وهي:

- ١- كيف ينظر إلى الصراع في منطقة القرن الأفريقي، وما هي عناصره ودوافعه؟
- ٢- ما العوامل الداخلية والخارجية المساعدة على التنافس في المنطقة؟
- ٣- ما المصالح الإستراتيجية والاقتصادية والأمنية للقوى الدولية المتنافسة؟
- ٤- ما سياسات وأهداف القوى الدولية المتنافسة على المنطقة بعد نهاية الحرب الباردة، وما تأثير تلك السياسات على الأوضاع المختلفة في المنطقة.
- ٥- ما طبيعة الصراعات والمنازعات في المنطقة، وما موقف القوى الدولية منها؟
- ٦- ما الآثار والنتائج المختلفة التي أسفرت عنها النزاعات والصراعات في المنطقة؟
- ٧- ما تأثير التغييرات والتحولات الدولية على أوضاع المنطقة المختلفة وكيف تعاملت دول المنطقة مع تلك التحولات والتغييرات؟
- ٨- ما تأثير التنافس الدولي في المنطقة على الأمن القومي العربي.



#### رابعاً: منهجية الدراسة:

إذا كان محور البحث، هو دراسة التنافس الدولي فى منطقة القرن الأفريقى بعد نهاية الحرب الباردة، فإن الدراسة سوف تستعين بمنهاج تحليل النظم، الذى يمثل فيه النظام وحدة التحليل الرئيسية، والذى يعود استخدامه فى علم السياسة إلى دافيد إيستون<sup>(١)</sup>.

ويعرف النظام بأنه مجموعة من العناصر المتفاعلة والمتراصة وظيفياً مع بعضها البعض بشكل منتظم<sup>(٢)</sup>، بمعنى أن أى تغير فى أحد العناصر المكونة للنظام يؤثر تلقائياً على بقية العناصر، ويتولد عن مفهوم النظام مفهوم آخر هو مفهوم النظام الفرعى. فالنظام قد يعتبر نظاماً فى حد ذاته، كما أنه قد يعتبر هو ذاته نظاماً فرعياً فى إطار نظام أعلى مستوى منه<sup>(٣)</sup>.

ولكون الظاهرة محل البحث تنسم بالتعقيد، وعلى اعتبار أنها تتداخل فيها العديد من التفاعلات الدولية والإقليمية والمحلية، فإن منهاج النظم يعتبر أنسب المناهج فى دراستها، بما يقدمه من مزايا تتناسب وظاهرة الدراسة<sup>(٤)</sup>. فهو باستخدامه لعدة مستويات فى التحليل - إمكانية التحول من المستوى الكلى إلى المستوى الجزئى والعكس - يتيح حرية تحليل الظاهرة من خلال دراسة التفاعلات التى تجرى عبر كل مستوى سواء مستوى النظام الدولى أو مستوى النظام الفرعى أو مستوى الدولة القومية، ودراسة العلاقة المتبادلة بين المستويات الثلاثة، وتحليل التفاعلات بين المدخلات وبعضها البعض وبين المدخلات والمخرجات بطريقة حركية وليست جامدة.

فمخرجات النظام الدولى، بعد نهاية الحرب الباردة، المتمثلة بسيطرة دول المعسكر الغربى، بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، على النظام الدولى، أفرزت سياسات وتوجهات مختلفة أثرت على النظم الفرعية، ومن ضمنها للنظام الفرعى، المتمثل هنا بمنطقة القرن الأفريقى، ووصلت بشكل مدخلات (ضغوط - مطالب - تأثيرات مختلفة) دفعته إلى الحركة

(١) حول منهج تحليل النظم عند إيستون انظر:

- David Easton, "An Approach to Analysis of political Systems, World Politics, (Baltimore: John Hopkins University Press, Vol. 9, No.3, 1957), pp. 383 - 400.

- David Easton, "Aframe Work for political Analysis (Englewood Cliiffs. N.J: Prentics Hall, 1965).

(٢) حول تحديد مفهوم النظام انظر:

Macilleand, Chales, Theory and International System, (New York: Macmillan Company, 1967, pp. 92.

(٣) د/ وودة بدران (محرر)، اقترابات البحث فى العلوم الاجتماعية، (القاهرة: جامعة القاهرة، كلية

الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز الدراسات والبحوث السياسية، ١٩٩٢)، ص ١ - ١٧.

(٤) مصطفى علوى محمد سيف، السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الاتحاد السوفيتى، (١٩٥٣ - ١٩٥٩)،

رسالة ماجستير، (القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٧٥).

والفاعل معها، مما أفرز مخرجات (قرارات وأفعال) جاءت متناقضة وغير مدروسة، دفعت إلى المزيد من عدم الاستقرار في المنطقة، بسبب عدم الاستيعاب السريع لتحولات وتغيرات مرحلة ما بعد الحرب الباردة.

هذه المخرجات عادت إلى النظام الدولي بشكل تغذية استرجاعية سلبية، أدت إلى تغيير النظام لحركته وسلوكه تجاه المنطقة، بشكل مخرجات جديدة للتعامل مع أحداث وقضايا المنطقة بصورة جديدة تخدم مصالح القوى الغربية المختلفة.

وظهرت التناقضات بين القوى الغربية، سريعاً، حول مصالحها في المنطقة. ومن ثم، بدأت عملية التسابق والتنافس بين هذه الدول للسيطرة والنفوذ على المنطقة، إلى جانب بعض القوى الإقليمية التي تسعى هي الأخرى لتحقيق مصالحها في المنطقة، التي تعد من أهم المناطق الإستراتيجية في العالم.

ولتحليل ظاهرة التنافس الدولي في المنطقة، بوصفها ظاهرة نظامية دفعت إليها العديد من الأزمات والمتغيرات الدولية والإقليمية والمحلية، فإن الأمر يحتاج لمنهاج سريع الاستجابة يتوفر فيه شمولية في تحليل كل جوانب الظاهرة، ومستويات متعددة للتحليل، وهو ما يوفره منهاج تحليل النظم بإسهاماته المختلفة.

ورغم هذه المزايا، فإن المنهاج يكتنفه العديد من أوجه القصور<sup>(١)</sup>، مثل الاهتمام المبالغ فيه باستمرار النظام، وتناوله السريع والغامض لعنصر التحويل.

#### **خامساً: النطاق المكاني للدراسة:**

عند الحديث عن مفهوم منطقة القرن الأفريقي تواجهنا العديد من الاختلافات حول تحديد المقصود بهذه المنطقة كما أشرنا.

ولهذا، فإن الدراسة، التي نحن بصدها، قد حددت المنطقة، محور البحث، بالمفهوم الأكثر تداولاً. وهو المفهوم الذي أخذت به المنظمات الدولية والإقليمية ومراكز الدراسات السياسية الدولية الذي حدد المنطقة بأربع دول، هي: الصومال وجيبوتي وأثيوبيا وارتريا، كوحدات سياسية قائمة على الساحل الشرقي للقارة.

---

(١) لمزيد من التفاصيل في هذا الشأن، انظر: د/ كمال المنوفى، أصول النظم السياسية المقارنة، (الكويت: شركة الربيعات للنشر والتوزيع، ١٩٨٧)، ص ٩٩ - ١٠٠، د/ محمد زاهى بشير المغيرى، قراءات في السياسة المقارنة: قضايا منهجية ومدخل نظرية، (بنغازى: جامعة قار يونس، ١٩٩٤)، ص ١٥٣ -

ولأغراض البحث، فإننا سنضيف السودان إلى جانب الدول الرئيسية الأربع، لاعتبارات جيواستراتيجية، ولتداخل الحدود والاثنيات، ولما يشهده السودان من نزاعات وصراعات مختلفة، مرتبطة بشكل أو بآخر، بما تواجهه المنطقة، ولأهمية وتأثير السودان في شبكة التفاعلات بين دول هذه المنطقة. لذلك، لا يمكن استبعاد السودان من دائرة منطقة القرن الأفريقي، وما يدور فيها من أحداث وتفاعلات.

ومن ثم وبالتالي فإن هذه الدراسة سوف تقصد بمنطقة القرن الأفريقي، كلاً من الصومال وجيبوتي وارتريا وأثيوبيا والسودان، وهى الدول التى ستدور حولها الدراسة، وإن كانت الدراسة ستشير فى تحليلها إلى دول أخرى. ومن ثم، لا يتعارض ذلك مع تحديد المنطقة محور البحث.

#### سادساً: الإطار الزمنى للدراسة:

تركز الدراسة فى تناولها لموضوعها على الفترة الزمنية منذ نهاية الحرب الباردة، ويرجع هذا التحديد إلى عدة عوامل واعتبارات:

##### ١- إن هذه الفترة شهدت تغيرات وتطورات مختلفة، أهمها:

- انهيار الاتحاد السوفيتى وانتهاء الحرب الباردة مع نهاية ١٩٩١م.
- انهيار النظام الدولى ثنائى القطبية، وتبلور نظام دولى جديد تسيطر عليه دول المعسكر الغربى بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية.
- أزمة وحرب الخليج الثانية ١٩٩٠ - ١٩٩١م.
- أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١، وما ارتبط بها من الحملة الدولية على الإرهاب.
- أحداث العراق الأخيرة ٢٠٠٢ - ٢٠٠٣.

##### ٢- كذلك شهدت هذه الفترة تصاعد مشكلات وأحداث منطقة القرن الأفريقي وما خلفته من أحداث وتغيرات، أهمها:

- انهيار نظام منجستوهيلا ماريام فى أثيوبيا، وتولى الجبهة الثورية الديمقراطية لشعوب أثيوبيا الحكم بقيادة مليس زيناوى عام ١٩٩١.
- انهيار الدولة فى الصومال، واندلاع الحرب الأهلية عام ١٩٩١م.
- تصاعد الأزمة الداخلية فى جيبوتي بين الحكومة والمعارضة عام ١٩٩١م.
- استقلال ارتريا عن أثيوبيا عام ١٩٩٣م.
- تصاعد مشكلة الجنوب فى السودان خاصة خلال هذه الفترة.



- النزاع اليمنى الارترى حول أرخبيل جزر حنيش على البحر الأحمر مع نهاية ١٩٩٥م.

- اندلاع المواجهة العسكرية بين ارتريا وأثيوبيا فى مايو ١٩٩٨م.

- إنشاء التجمع الثلاثى بين اليمن والسودان وأثيوبيا فى أكتوبر ٢٠٠٢.

#### سابعاً: الدراسات السابقة:

سوف يتم استعراض بعض الدراسات السابقة التى اقتربت من موضوع الدراسة وهى محدودة، وفيما يلى عرض لأهم هذه الدراسات.

#### أولاً: الدراسات العربية:

١- كتاب الدكتور عبدالمك عوده، بعنوان "التنافس الدولى فى أفريقيا"<sup>(١)</sup>:

هذا الكتاب عبارة عن مجموعة من الدراسات تناولت عدداً من القضايا الأفريقية، وتم تقسيمها إلى أربعة أقسام رئيسة:

يتعلق القسم الأول، بقضايا السياسة المصرية، فى حين يتناول القسم الثانى؛ السياسات الأوروبية والأمريكية، أما القسم الثالث: فيناقش أزمة التحول الديمقراطى، ويتناول القسم الأخير: المشكلات والنزاعات الأفريقية.

وسيتم التطرق فى هذا العرض لدراسة القسم الثانى، الذى يرتبط بموضوع دراستنا، وهو الذى تناول السياسات الأوروبية والأمريكية تجاه القارة الأفريقية بعد الحرب الباردة.

تعرضت الدراسة، فى البداية لإعلان برشلونة عام ٢٠١٠، ونتائجه المتوقعة على المستوى الأفريقى. وتطرقت الدراسة، أيضاً، لأهم التجمعات والمنظمات الأفريقية والتجمعات الفرانكفونية - وتجمع الأنجلوفون والكومنولث، إضافة إلى اتفاقية لومى الرابعة، التى تعتبر بمثابة رباط قانونى اقتصادى بين الاتحاد الأوروبى، وعدد من الدول من ضمنها دول أفريقية.

وركزت الدراسة على إعلان برشلونة عام ٢٠١٠، وأوضحت بأن هذا التجمع هو عبارة عن علاقة رمزية تقوم على التصور الإستراتيجى الأوروبى للعمل فى المنطقة العربية والأفريقية، على أساس التنافس الاقتصادى والسياسى مع الولايات المتحدة الأمريكية.

---

(١) د/ عبدالمك عوده، التنافس الدولى فى أفريقيا ١٩٩٥، كتاب الأهرام الاقتصادى، (القاهرة: مؤسسة الأهرام، العدد (١٠١) أول يولييه، ١٩٩٦).

أشارت الدراسة، أيضاً، إلى تغير الاهتمام العالمى بأفريقيا بعد الحرب الباردة. حيث تغير من المستوى الكلى الشامل إلى المستوى الانتقائى، من قبل القوى الدولية، على عكس مرحلة الحرب الباردة. وهذا الوضع تزامن مع تزايد أزمة الدولة، نتيجة لعوامل داخلية وخارجية.

وفيما يتعلق بموضوع تهميش القارة، تناولت الدراسة الآراء المتصلة بهذا الموضوع وحصرتها فى اتجاهين: اتجاه يرى بأن القارة تتعرض لتهميش واضح منذ انتهاء الحرب الباردة، واتجاه آخر يرى الأمر عكس ذلك، حيث يرى أن هناك استمرارية للاهتمام الدولى بالقارة ولكن بشكل آخر. حيث انتقل الاهتمام من مستوى الأجهزة الدبلوماسية وجمع المعلومات إلى دائرة الاستثمار والأعمال والشركات متعددة الجنسية، وهذا الانتقال يرتبط بمعطيات تطورات مرحلة ما بعد الحرب الباردة.

وتشير الدراسة بأن هذا التغير تزامن مع العودة إلى مناخ وأساليب المنافسة التقليدية بين رجال الصناعة والاستثمار والتجارة الدولية، وصاحبه تصاعد الدور الذى تقوم به الجمعيات والهيئات غير الحكومية والتطوعية الأمريكية والأوروبية فى مجال العلاقات مع الدول الأفريقية.

كما تناولت الدراسة، أيضاً، مقالة لكاتب أجنبى هو (هيرمان كوهين) حول موضوع تخفيض المعونات الأمريكية المخصصة للقارة لأسباب مختلفة. ويورد الكاتب، بعد ذلك، عدداً من المقترحات التى يجب أن تأخذ بها الدول الأفريقية لتحصل على مزيد من المعونات.

علاوة على ذلك، فقد تناولت دراسات هذا القسم البعد الجديد لليابان فى أفريقيا، من خلال عرضه لحلقة نقاش نظمها الأمانة العامة للأمم المتحدة ووزارة الخارجية اليابانية وجامعة الأمم المتحدة فى طوكيو، حيث تم خلالها تناول ثلاثة موضوعات مترابطة منها: أسباب النزاعات الأفريقية، ومنع النزاع والإنذار المبكر، وإدارة وحل النزاعات. وذلك من خلال التركيز على النزاع فى أنجولا والصومال ورواندا ومنطقة البحيرات العظمى. وفى هذا السياق، تم التأكيد على دور الدبلوماسية الوقائية ودور المجتمع الدولى فى تقديم المعونات لبرنامج التنمية، مع الإشارة إلى المعونة الرسمية اليابانية، ودور اليابان فى دعم السلم والمصالحة، وبشكل خاص دعم الصندوق الخاص بالآلية الأفريقية لتسوية المنازعات ودورها فى المجتمع الدولى لحفظ السلام والأمن، ودعم برنامج التنمية فى أفريقيا، وهو الدور الذى مارسه اليابان منذ انضمامها إلى خطة كولومبو عام ١٩٥٤.

## ٢ - كتاب صلاح الدين حافظ، بعنوان "صراع القوى العظمى حول القرن الأفريقي"<sup>(١)</sup>:

تناول هذا الكتاب صراع القوى العظمى فى منطقة القرن الأفريقى. حيث تطرق فى البداية لأسباب العلاقات التاريخية بين العرب والأفارقة منذ وقت طويل. ثم أشار، بعد ذلك، لمحاور الصراع الإستراتيجى من البحر الأحمر إلى القرن الأفريقى، مع التركيز على العلاقات الإسرائيلية الأثيوبية، باعتبار الدولتين محوراً للصدام فى المنطقة، خاصة فى ظل الدعم الأمريكى لهما.

كما تناول الكتاب، فى جزء منه، الصراعات فى المنطقة خاصة المواجهات المسلحة بين أثيوبيا والصومال، مع توضيح الطموحات الأثيوبية فى المنطقة، ودور القوى العظمى فى هذه المواجهات، والأحداث الأخرى فى منطقة القرن الأفريقى. وأشار الكتاب، أيضاً، فى هذا الجزء إلى التغيرات فى ميزان القوى والتحالفات، وتبادل المواقع، وتغير التحالفات بين الدولتين العظميين. فخسارة الاتحاد السوفيتى فى منطقة، تأتى لصالح الولايات المتحدة الأمريكية، والعكس صحيح.

وتطرق الكتاب للأمن القومى العربى فى ظل الاستقطاب الدولى، موضحاً التهديدات التى يتعرض لها الأمن القومى العربى، وطرق مواجهتها، والدروس المستفادة من تجارب بعض الدول العربية فى علاقاتها مع الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى.

وقد أشار الكتاب إلى الصراع المستقبلى حول المنطقة العربية من الحرب المحدودة إلى الحرب الشاملة، موضحاً المواقف الأساسية للقوتين العظميين تجاه مفهوم الأمن القومى ونظرية حزام الأمن العربى فى البحر الأحمر إلى القرن الأفريقى، وحركة كل منهما المحسوبة من منطقتنا.

وخلص الكتاب إلى إيضاح التأثير الإستراتيجى المتبادل بين المنطقة العربية والقارة الأفريقية فى صراع القوتين العظميين.

## ٣ - كتاب الدكتور/ جلال يحيى بعنوان "التنافس الدولى فى شرق أفريقيا"<sup>(٢)</sup>:

هذه الدراسة، وإن كانت قديمة، إلا أنها ركزت بشكل كبير على ظاهرة التنافس الدولى فى منطقة شرق أفريقيا.

---

(١) صلاح الدين حافظ، صراع القوى العظمى حول القرن الأفريقى، سلسلة عالم المعرفة، (الكويت: المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب، العدد (٤٩)، يناير ١٩٨٢).

(٢) د/ جلال يحيى، التنافس الدولى فى شرق أفريقيا، (القاهرة: دار المعرفة، ١٩٦٩).



فقد استهدفت الدراسة إلى شرح أساليب الدول الاستعمارية في إخضاع الدول الأفريقية لنفوذها وسلطانها باستخدام الأساليب المختلفة، ومنها القانون الدولي الذي حكمت به الدول الاستعمارية ونفذته لمصلحتها، وتلاعبت به لإخضاع غيرها لسيطرتها وحكمها واستغلالها.

وهذه الدراسة، وإن كانت قديمة كما أشرنا، إلا أنها توضح الأساليب التي اتبعتها الدول الاستعمارية في السيطرة على المنطقة خلال فترة التكالب الاستعماري التي تمثل الجذور التاريخية للاستعمار الأوروبي في المنطقة.

٤- دراسة سولومون كبيدي، بعنوان "الصراع والأمن في القرن الأفريقي"<sup>(١)</sup>، المنشورة بعرض مترجم بمجلة "آفاق أفريقية":

هدفت الدراسة إلى استكشاف جذور الصراع في منطقة القرن الأفريقي، من خلال التركيز على العوامل الداخلية والإقليمية والدولية، التي أدت إلى بروز الصراعات المختلفة في المنطقة، وركزت الدراسة، أيضاً، على تفسير التوترات الداخلية التي شهدتها المنطقة، وخلصت الدراسة إلى القول بأن الاحتمالات المتوقعة بالنسبة للاستقرار في القرن الأفريقي على المدى الطويل ليست مشجعة وضعيفة، فهناك أمور كثيرة تدعو إلى التشاؤم، وتشير إلى التدهور المستمر بالنسبة للاستقرار في المنطقة.

٥- رسالة الدكتوراه المقدمة من الباحث/ محمد عثمان أبو بكر، بعنوان "الصراع بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي في القرن الأفريقي وموقف دول الجوار منه في الفترة من ١٩٧٤ إلى ١٩٧٨"<sup>(٢)</sup>:

تعد هذه الرسالة دراسة تاريخية، استهدفت تحليل الأوضاع الداخلية لمنطقة القرن الأفريقي، وموقف دولها من الصراعات الدولية والإقليمية حولها، كما أن الدراسة تناولت مواقف قطبي العالم من صراعات منطقة القرن الأفريقي.

وأوضحت الدراسة أن أهم صراعات المنطقة هو الصراع بين إثيوبيا والصومال حول الأوجادين والصراع داخل إثيوبيا بين الحكومة والثورة الاريترية.

---

(١) سولومون كبيدي، "الصراع والأمن في القرن الأفريقي"، مجلة آفاق أفريقية، (القاهرة: الهيئة العامة للاستعلامات، المجلد الرابع، العدد (١٣)، ربيع عام ٢٠٠٣).

(٢) محمد عثمان أبو بكر، الصراع بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي في القرن الأفريقي وموقف دول الجوار العربية منه في الفترة من ١٩٧٤ إلى ١٩٧٨، رسالة دكتوراه، (القاهرة: جامعة الدول العربية، معهد البحوث والدراسات العربية، قسم البحوث والدراسات التاريخية، ٢٠٠٣).

وأوضحت الدراسة، أيضاً، أن النزاع فى القرن الأفريقى دار حول أربعة عناصر مرتبطة ببعضها البعض، وهى:

- ١- واقع الإمبراطورية الأثيوبية المتخلف، وسحقها للشعوب، ثم تحول النظام إلى الجمهورية فى عام ١٩٧٤، بقيادة العسكر - وطرح مسألة القومية والحفاظ على وحدة الدولة طرْحاً مضاداً لطموحات الإمبراطورية، مستنداً على عمل وحدة الطبقة العاملة.
- ٢- الثورة الارترية وحرب التحرير التى خاضتها ارتريا.
- ٣- النزاع الأثيوبى - الصومالى الناجم عن قضية أوجادين "الصومال الغربى".
- ٤- الصراع بين القوتين الأعظم "أمريكا والاتحاد السوفيتى" بما فيها التدخل العسكرى الموالى للاتحاد السوفيتى.

وخلصت الدراسة إلى أن الصراع فى القرن الأفريقى لم يكن بين القوى الكبرى فحسب، ولكن كانت هناك دوافع محلية ووطنية تؤججه، وحقوق مغتصبة تستوجبها. ومن ثم، فإن لهيب هذا الصراع لن ينطفئ، إلا إذا نال كل ذى حق حقه، وأحرزت شعوب هذه المنطقة وغيرها حقوقها المشروعة من الأنظمة الحاكمة فى بلادها، ولعل الحوار فيما بينها يشكل مدخلاً صحيحاً لإزالة الرواسب ولو بعد حين.

#### ٦- دراسة الدكتور/ نيفين حليم، بعنوان "التنافس الدولى لكسب النفوذ فى أفريقيا"<sup>(١)</sup>:

انطلقت الدراسة من القول بأن أدبيات العلاقات الدولية، التى تناولت الاهتمام الدولى بأفريقيا بعد انتهاء الحرب الباردة، تمحورت حول اتجاهين:

الاتجاه الأول: يزعم بأن القارة الأفريقية تعرضت للتهميش من قبل القوى الدولية الكبرى، وظهر هذا الاتجاه بعد انتهاء الحرب الباردة مباشرة واستمر حتى نهاية عام ١٩٩٥.

الاتجاه الثانى: يؤكد على استمرارية الاهتمام بالقارة مع حدوث تغير فى مجالات ذلك الاهتمام، وهذا الاتجاه بدأ بالظهور مع أواخر عام ١٩٩٥.

وهدفَت الدراسة من خلال أقسامها المختلفة والأساسيات التى قامت عليها إلى إثبات صحة الاتجاه الثانى.

---

(١) نيفين حليم، "التنافس الدولى لكسب النفوذ فى أفريقيا"، بحث مقدم إلى مؤتمر للعلاقات العربية الأفريقية بعد نهاية الحرب الباردة، (القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، ٤ إبريل ٢٠٠٠).

حيث قدمت الدراسة، أولاً، إطاراً نظرياً لمراجعة الأدبيات السابقة التي اهتمت بموضوع الدراسة بعد انتهاء الحرب الباردة، فقد عرضت خلاله لأهم الحجج التي استند عليها أنصار الاتجاه الأول وأنصار الاتجاه الثاني لتدعيم مقولاتهم.

ثم تناولت الدراسة أهداف القوى الكبرى المتنافسة في القارة الأفريقية، وأشارت إلى أن أهداف القوى الكبرى في القارة تحدد، عموماً، وفقاً لتطورات النظام الدولي، وحددت الدراسة أهداف القوى الدولية المختلفة بالأهداف الاقتصادية والسياسية والأمنية، حيث حاول كل طرف من أطراف التنافس الدولي، في المنطقة، تحقيق أكبر قدر من المكاسب في القارة، عن طريق ما يملكه من أساليب ووسائل للوصول إلى تحقيق أهدافه (وحصرت الدراسة هذه الأطراف بالولايات المتحدة الأمريكية، المجموعة الأوروبية، فرنسا، إيران، إسرائيل).

وأوضحت الدراسة، في هذا الخصوص، أن المصالح الاقتصادية احتلت المكانة الأولى في سلم أولويات السياسة الأمريكية، بينما احتلت مكانة متأخرة في سلم أولويات السياسة الفرنسية. ويرجع السبب في ذلك، كما تشير الدراسة، إلى امتلاك فرنسا لقاعدة اقتصادية وثقافية ولغوية موروثة، وسعيها إلى بناء نفوذ سياسي ثنائي، استناداً إلى تلك القاعدة، بعكس السياسة الأمريكية، والسياسة الأوروبية.

وتطرقت الدراسة لأهم الأدوات التي لجأت إليها القوى الدولية في تنافسها على القارة، وحصرتها بالأدوات الدبلوماسية والاقتصادية والعسكرية والثقافية. وأوضحت بأن الدبلوماسية الثنائية تراجعت وحلت بدلاً عنها دبلوماسية القمة ودبلوماسية التجارة بالنسبة للقوى الدولية الكبرى. أما بالنسبة للقوى الإقليمية، فقد استمرت الدبلوماسية التقليدية هي الأساس من خلال التركيز على الدبلوماسية الثنائية.

أما فيما يتعلق بالأداة السياسية، فقد أشارت الدراسة إلى أن التغيرات التي شهدتها النظام الدولي أضافت بعداً جديداً لها، تمثل بلجو الدول الكبرى إلى وضع توجهات عامة في التعامل مع تسوية النزاعات في القارة الأفريقية يقوم على اعتماد الطرق السلمية والوساطة بين الأطراف المتنازعة وتحت رعايتها المباشرة.

وفيما يتعلق بالأداة الاقتصادية، فإن الدراسة أوضحت أن التجارة والمعونات والتنمية ونهضة أفريقيا، هي مفرداتها والتي تستخدمها القوى الدولية للوصول إلى أهدافها.

وأكدت الدراسة، فيما يتعلق بالأداة العسكرية، استمراريتها ضمن أدوات القوى التنافسية في القارة.



وأوضحت الدراسة، في نطاق الحديث عن الأداة الثقافية، أن هناك مفاهيماً جديدة ارتبطت بها، تجعلها تختلف في كيفية توظيفها عما كان عليه الحال أثناء مرحلة الحرب الباردة.

وأخيراً، تطرقت الدراسة لدوائر الحركة في سياسات القوى الكبرى المتنافسة في القارة، وأوضحت أن ما تتعرض له القارة من أزمات وصراعات متعددة بعد انتهاء الحرب الباردة (النزاعات الداخلية - النزاعات الحدودية - صراعات القوى الدولية المتنافسة) نتج عنها نمطاً معقداً من النزاعات أخذت تعصف بالأمن والاستقرار في القارة.

بالإضافة إلى تحركات القوى الدولية الكبرى والإقليمية وتفاعلاتها مع ما تشهده القارة من أحداث، وهذه الدول وإن اختلفت في وسائل حركتها في القارة، إلا أنها تتفق، في النهاية، حول تحقيق مصالحها المختلفة فيها.

٧- دراسة مجدى عبدالكريم، بعنوان "الصراعات في أفريقيا - الأسباب - التطورات - النتائج"<sup>(١)</sup>:

تناولت الدراسة أسباب الصراعات في القارة الأفريقية، حيث أشارت إلى أنها ناتجة عن أسباب داخلية وأخرى خارجية. فالأسباب الداخلية، وفقاً لهذه الدراسة، تكمن في دور الاستعمار ونظم الحكم الأفريقية والأحزاب السياسية والإثنية، إضافة إلى العامل الاقتصادي، أما الأسباب الخارجية فإنها تكمن، أساساً، في دور القوى الدولية في تلك الصراعات. وأوضحت الدراسة في معرض حديثها حول السياسات والاستراتيجيات التي تبنتها هذه القوى في القارة، نابعة من ظروف المواجهة الإستراتيجية بين الشرق والغرب التي اعتبرت القارة ساحة مواجهة بينهما.

وأوضحت الدراسة أن الاتحاد السوفيتي سعى إلى الاحتفاظ بوجود عسكري في المناطق الهامة في أفريقيا، وخاصة منطقة القرن الأفريقي. أما الولايات المتحدة فإن سياستها تجاه المنطقة اتسمت بالتردد، وتحركت من خلال الدور الفرنسي في المنطقة.

وبالنسبة لفرنسا أوضحت الدراسة بأنها من أكثر القوى الأوروبية اهتماماً بالقارة، بحكم تاريخها الاستعماري الطويل، واستمرت مركزة على الاعتبارات السياسية والإستراتيجية أكثر من تركيزها على الاعتبارات الاقتصادية.

كما أشارت الدراسة، فيما يتعلق بسياسات بريطانيا، إلى أنها حاولت الحفاظ على مصالحها في القارة باعتبارها قوة استعمارية في القارة، خاصة في ظل الكومنولث الذي يضم في عضويته أغلب مستعمراتها السابقة.

(١) مجدى عبدالكريم، الصراعات في أفريقيا - الأسباب - التطورات والنتائج، (أبو ظبي: مركز زايد للتسويق والمتابعة، ٢٠٠١).

وأشارت الدراسة، أيضاً، فى جانب آخر إلى تطورات الصراعات الأفريقية مع أخذ الحرب الأهلية الصومالية كنموذج، ثم تطرقت إلى نتائج الصراعات المختلفة فى القارة، وما شكلته من معوقات وتحديات أمام النهوض بالقارة والربط بينها وبين قضية الديمقراطية فى القارة.

#### ٨- دراسة الدكتورة إجلال رأفت، بعنوان 'صراع القوتين العظميين فى منطقة القرن الأفريقى' (١):

بدأت الدراسة بتحديد منطقة القرن الأفريقى وأهميتها الإستراتيجية، وتطرقست للصراعات الداخلية فى المنطقة، وتنافس الدولتين العظميين فيها. ولتغطية هذه النقاط، تناولت الدراسة أهم القضايا الإقليمية فى القرن الأفريقى، وظروفها الاجتماعية والسياسية ممثلة بالمشكلة الصومالية، والقضية الارترية من حيث أسبابها وتفاعلاتها. كما تناولت الصراع بين القوتين العظميين من خلال ربطه بالقضايا الداخلية للمنطقة، وأشارت للسياستين الأمريكية والسوفيتية فى المنطقة، والأهداف التى تسعى كل دولة لتحقيقها فيها.

ووضعت الدراسة كذلك تصوراً مستقبلياً للصراع بين القوتين العظميين فى منطقة القرن الأفريقى، إنطلاقاً مما حققته كل دولة من مكاسب فى المنطقة. وأشارت بأن الاتحاد السوفيتى تفوق على الولايات المتحدة، وساعده فى ذلك مجموعة من العوامل أشارت إليها الدراسة.

وأخيراً، خلصت الدراسة إلى القول إن الاضطرابات الداخلية فى المنطقة، ستظل ولفترة طويلة تتجانبها الأطراف الدولية، موضحة أن الحلول لن تأت إلا بالتعاون بين الحل العسكرى، الذى ستؤكدده إحدى القوى الإقليمية المتصارعة، والحل الدبلوماسى، الذى ينبغى للقوى العظمى أن تشارك فيه للحفاظ على التوازن الدولى فى أفريقيا.

#### ٩- دراسة الدكتور/ عبدالرحمن إسماعيل الصالحى، بعنوان 'التدخل الأجنبى فى القرن الأفريقى' (٢):

تناولت الدراسة النزاعات القائمة فى منطقة القرن الأفريقى، والمتمثلة فى النزاعات الحدودية والحروب الأهلية، وأوضحت الدراسة أن هذه الأوضاع، غير المستقرة، وأهمية المنطقة الإستراتيجية دفعت بالدول الأجنبية للتدخل فى شئون المنطقة.

---

(١) د/ إجلال محمد رأفت، 'صراع القوتين العظميين فى منطقة القرن الأفريقى'، أعمال الندوة الدولية للقرن الأفريقى، ١-٧ يناير ١٩٨٥، الجزء الأول، (القاهرة: جامعة القاهرة، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، ١٩٨٧)، ص ٩٧ - ١١٣.

(٢) د/ عبدالرحمن إسماعيل الصالحى، 'التدخل الأجنبى فى القرن الأفريقى'، أعمال الندوة الدولية للقرن الأفريقى ١-٧ يناير ١٩٨٥، الجزء الأول، م.س، ص ٢٣٠ - ٢٧٠.

وأكدت الدراسة أن حرب الأوجادين، مثلت الركيزة الأساسية للتدخل الأجنبي، حيث استغلت الدول الأجنبية ما تملكه من مرتكزات للتدخل في المنطقة سواء المرتكزات الأفريقية أو المرتكزات الأجنبية. وأوضحت أن المرتكزات الأفريقية تكمن في طبيعة الظروف والمناخ السياسي والاقتصادي والاجتماعي في المنطقة. أما المرتكزات الأجنبية فحددها الدراسة بخبرة الدول الأجنبية في التدخل، وما تملكه من أدوات ووسائل فعالة لتنفيذ مخططاتها، سواء أكانت وسائل عسكرية أو اقتصادية أو أيديولوجية.

ومن ثم، فإن هذه الأوضاع مجتمعة عملت على توفير المناخ الخصب والمناسب لمزيد من التدخل والتنافس الدولي في المنطقة.

وأبرزت الدراسة الأهداف الإستراتيجية لقوى التدخل الأجنبي، التي تأتي في مقدمتها الأهمية الإستراتيجية للمنطقة والمصالح المختلفة لهذه الدول.

وتطرقت، أيضاً، إلى تفسير الأدوار الأجنبية في المنطقة. مثل؛ الدور السوفيتي والكوبي والدور الأمريكي والدور الأوروبي، إضافة إلى مواقف بعض الدول العربية والدور الإيراني ثم الدور الإسرائيلي.

وفي ختام الدراسة، أشار الباحث إلى بعض المقترحات التي يجب أن تأخذ بها الدول الأفريقية ممثلة بمنظمة الوحدة الأفريقية للحد من التدخل الأجنبي في شئون القارة.

١٠- دراسة مجدى عبدالكريم، بعنوان "التنافس الدولي على أفريقيا - التنافس الأمريكي الفرنسي نموذجاً"<sup>(١)</sup>:

أوضحت الدراسة التباين في القارة السمراء من حيث كونها إحدى أغنى بقاع العالم، وفي الوقت ذاته يسود فيها أسوأ معدلات الفقر والحرمان وأدنى مستويات المعيشة، إضافة إلى كونها من أكثر مناطق العالم توتراً وتصاعداً للصراعات المختلفة.

وأشارت الدراسة إلى أن اهتمام القوى الدولية بأفريقيا مدفوع على الدوام بمصالحها الإستراتيجية والاقتصادية، وتناولت أبعاد وخلفيات التنافس الدولي في أفريقيا. حيث ركزت، بشكل رئيسي، على التنافس الأمريكي الفرنسي بعد نهاية الحرب الباردة، موضحة تاريخ اهتمام الدولتين بالقارة وتطور سياستهما تجاهها والعوامل التي حكمت تلك السياسة وأهدافها.

---

(١) مجدى عبدالكريم، التنافس الدولي على أفريقيا - التنافس الأمريكي الفرنسي نموذجاً، (أبو ظبي: مركز زايد للتنسيق والمتابعة، إبريل ٢٠٠٢).



ورغم التركيز الشامل على التنافس الأمريكى الفرنسى، إلا أن الدراسة أفردت جزءاً للسياسة الإسرائيلية تجاه أفريقيا، تحت عنوان فرعى إسرائيل والحليف الأمريكى فى أفريقيا.

إجمالاً أشارت الدراسة إلى أن العوامل الإستراتيجية والاقتصادية تكمن فى الغالب وراء اهتمام القوى الدولية بأفريقيا، إضافة إلى العامل الأمنى الذى بدأ يأخذ باهتمام القوى الدولية، وخاصة بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١.

#### ثانياً: الدراسات الأجنبية:

١ - كتاب بيتر وودورد، بعنوان "القرن الأفريقى: سياسات الدولة والعلاقات الدولية"<sup>(١)</sup>:

تطرق هذا الكتاب للقضايا المرتبطة بمنطقة القرن الأفريقى، موضحاً بأنها أصبحت مسرحاً للصراعات المختلفة الأهلية والإقليمية والدولية، وصلت فى بعضها إلى مستويات غاية فى الخطورة، وخلفت وراءها العديد من المشاكل والأزمات.

وتعرض الكتاب للمشاكل الحدودية بين دول المنطقة، موضحاً، فى هذا الخصوص، بأن مبدأ احترام الحدود الذى عملت به منظمة الوحدة الأفريقية، قد تم تجاوزه عندما أعلن عن استقلال ارتريا عن أثيوبيا. واحتمالية ذلك، أيضاً، قائمة فى قضية جنوب السودان وشمال الصومال. وتطرق الكتاب للمشاكل المرتبطة بهذه القضايا، إضافة إلى المشكلة الداخلية فى جيبوتى بين العفر والعيسى.

كما تناول الكتاب مسألة الديمقراطية فى المنطقة باعتبارها إحدى استحقاقات مرحلة ما بعد الحرب الباردة، ومسألة المجتمع الدولى ودوره فى الحياة السياسية فى دول المنطقة. وتعرض الكتاب بالدراسة لدور القوى الدولية الكبرى وسياساتها تجاه قضايا ومشاكل المنطقة. وأفرد جزءاً للمنظمات الإقليمية الفرعية مثل منظمة الإيجاد والكوميسا ودول حوض النيل، ودور منظمة الأمم المتحدة وفروعها المختلفة تجاه قضايا المنطقة، وخاصة فيما يتعلق بالجانب الإنسانى.

وأوضح الكتاب أن منطقة القرن الأفريقى ربما ستشهد انخفاضاً فى حدة التنافس الدولى خلال هذه المرحلة مقارنة بمرحلة الحرب الباردة.

---

<sup>(١)</sup> Peter Woodward., The horn of Africa: State Politics and International Relations.(, London I.B Tauris Publishers, 1996).

وفى الختام، أشار الكتاب إلى أن المنطقة بحاجة إلى دعم ومساعدة خارجية للتغلب على أزماتها ومشاكلها المختلفة، مع ضرورة أن يواكب ذلك إصلاحات داخلية تقوم بها دول المنطقة.

٢- دراسة بيتر شريدر، بعنوان "تدخل الولايات المتحدة الأمريكية في القرن الأفريقي بعد انتهاء الحرب الباردة"<sup>(١)</sup>:

أوضحت الدراسة أن انتهاء الحرب الباردة عززت الميل التاريخي للولايات المتحدة الأمريكية لتجاهل قضايا القارة الأفريقية لصالح المناطق الأخرى التي تشكل أهمية كبيرة بالنسبة لواشنطن، مثل غرب وشرق أوروبا ومنطقة الشرق الأوسط.

وهدفَت الدراسة إلى توضيح أثر انتهاء الحرب الباردة على سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه أفريقيا، من خلال التركيز على سياستها تجاه قضايا منطقة القرن الأفريقي.

فتناولت الدراسة سياسة واشنطن تجاه أثيوبيا منذ بداية عام ١٩٩١، الذي شهد تصاعد المواجهة بين الحكومة الأثيوبية والمعارضة السياسية، وسياستها تجاه استقلال ارتريا الذي دعمته لأسباب مختلفة، أيضاً، سياستها تجاه الأحداث في الصومال ومشاركتها بقوات إعادة الأمل. وتطرقت الدراسة كذلك للسياسة الأمريكية تجاه الأحداث في جيبوتي والصراع بين العفر والعيسى، وأوضحت أن الاستجابة الأمريكية لأحداث جيبوتي كانت منخفضة بسبب تشكلها في الغالب بما يتوافق والرغبة الفرنسية صاحبة النفوذ فيها.

أما فيما يتعلق بالسودان، فقد أوضحت الدراسة أن انتهاء الحرب الباردة كثفت الإدراك لدى واشنطن بأن الأصولية الإسلامية تشكل تهديداً للمصالح الأمريكية والغربية في القارة الأفريقية، بما فيها منطقة القرن الأفريقي، ولذا يجب التعامل معها من هذا المنطلق.

وخلصت الدراسة إلى أن انتهاء الحرب الباردة لم تعمل على إخراج سياسة أمريكية مقنعة تجاه منطقة القرن الأفريقي، بل ساهمت في إخراج سياسات منفصلة ومتناقضة طبقت على نحو غير مدروس، كما أنها قائمة على ردود أفعال مؤقتة.

وفى الختام أشارت الدراسة إلى ضرورة أن تتخذ واشنطن سياسة خارجية مقنعة تقوم على أسس صحيحة يمكن تطبيقها على نحو مدروس وبلا استثناءات، ليس في منطقة القرن

---

(١) Peter. J. Schraeder., U.S. Internation in the Horn of Africa Amidst the End of the cold war., *Africa Tday*, (Boulder, Denver: Lynne Rienner Publishers for Affrica Today Association, Vol. 40., No.2, 2<sup>nd</sup> quarter, 1993), PP .

الأفريقي، فقط، ولكن في أنحاء القارة الأفريقية، ولا سيما أن انتهاء الحرب الباردة وفرت لها فرصة كبيرة لتدعم مصالحها في المنطقة.

٣- دراسة شوان جريجوري، بعنوان "الوجود العسكري الفرنسي في أفريقيا الماضي والحاضر"<sup>(١)</sup>:

تطرقت الدراسة في البداية إلى التحولات التي شهدتها السياسة العسكرية الفرنسية بعد الحرب الباردة منذ أحداث رواندا عام ١٩٩٤، وإعادة هيكلة السياسة الدفاعية الفرنسية، حيث عملت فرنسا على إنهاء التجنيد الإلزامي وإعادة توجيه قواتها المسلحة نحو ممارسة عسكرية أكبر خارج أوروبا في أدوار جديدة للوقاية والتخطيط.

وهدفت الدراسة إلى توضيح أسباب التغيرات في السياسة العسكرية الفرنسية في أفريقيا، وبحث اتجاهات القوات العسكرية التقليدية التي ستعتمد عليها فرنسا في تحقيق مصالحها في القارة الأفريقية، بعد نهاية الحرب الباردة والاتجاهات المستقبلية لها.

كما أوضحت الدراسة أن الأداة العسكرية للسياسة الفرنسية في أفريقيا حققت استقراراً وفعالية ملحوظة خلال فترة الحرب الباردة، لأسباب متعددة منها؛ طبيعة النظام ثنائي القطبية الذي حكم تلك الفترة فخلال هذه الفترة وقعت فرنسا مجموعة كبيرة من الاتفاقيات العسكرية مع الدول الفرانكفونية أتاحت لها السيطرة والحفاظ على الاستقرار في أفريقيا واستخدام القوة عند الضرورة، وأوضحت الدراسة أن فرنسا تدخلت عسكرياً ١٩ مرة في الدول الأفريقية منذ عام ١٩٦٢ وحتى ١٩٩٥.

أما في مرحلة الحرب الباردة فإن الدراسة أشارت إلى أن السياسة الفرنسية واجهت العديد من الصعوبات وتعرضت لكبوات متتالية من جراء تدخلها في قضايا القارة وخاصة بين عامي ١٩٩٤ و ١٩٩٧، مما أدى إلى اهتزاز مكانة فرنسا في أفريقيا، وعلى وجه الخصوص بعد أحداث رواندا وزائير، التي أبرزت الفشل الفرنسي في أفريقيا الفرانكفونية حتى عن خدمة مصالحها.

إضافة إلى ذلك فإن المنافسة الأمريكية البريطانية دفعت بالسياسة الفرنسية إلى التركيز على دول بذاتها من مجموعة الفرانكفون، بمعنى لم تعد فرنسا تتعامل مع أفريقيا

(١) Shaun Gregory, "The French Military In Africa: Past and Present, African Affairs, (London: Oxford University Press, Vol. 99, No. 396, Jun. 2000), PP .



الفرانكفونية بوصفها كتلة واحدة بل أصبحت تتعامل معها على نحو تلقائي بما يحقق مصالحها.

وتطرقت الدراسة لجيبوتى لأهميتها الإستراتيجية بالنسبة لفرنسا. ورغم ذلك، أوضحت الدراسة أن فرنسا خفضت من قواتها العسكرية المتواجدة فيها من ٣٣٥٠ إلى ٢٨٠٠ جندي، مما يشير بأن التغيرات فى سياسة الدفاع الفرنسية ربما تؤدي فى النهاية إلى تراجع النفوذ الفرنسى من المناطق المهمة فى القارة.

وخلصت الدراسة إلى أن السياسة العسكرية الفرنسية اتجهت إلى التركيز على ممارسة نفوذها خارج أوروبا بتعظيم الاستفادة من القوات المسلحة التى تحت تصرفها وبمفاهيم جديدة للتعامل مع التهديدات الموجهة لمصالحها فى القارة، وذلك عن طريق استخدام أقل للقوات العسكرية مع تفضيل التعامل مع المواقف والصراعات قبل أن تتصاعد، وهذه المتطلبات انعكست فى خطتين متوازيتين للقوات الوقائية هما الاستخبارات، وإعادة توزيع مواقع القوات، مما يشير بأن فرنسا فى المستقبل القريب لن تقوم بنشر قوات على نطاق واسع ويبدو أن الأمور تتجه نحو تعاون متعدد مع الأطراف الدولية الأخرى مع تقليص الخيارات الوطنية المستقلة.

#### ٤ - دراسة تونى شافر، بعنوان "العلاقات الفرنسية الأفريقية لم تعد استثنائية"<sup>(١)</sup>:

تعرضت الدراسة للعلاقات الفرنسية الأفريقية، منذ مرحلة الاستعمار مروراً بمرحلة الحرب الباردة وصولاً لمرحلة ما بعد نهاية الحرب الباردة.

وأشارت إلى طبيعة تلك العلاقات التى ربطت فرنسا بمستعمراتها السابقة فى أفريقيا موضحة بأن هناك اتجاهين فى هذا الأمر: اتجاه يرى أن التطورات الرئيسية فى العلاقات الفرنسية الأفريقية، منذ سنة ١٩٩٤، شهدت فتوراً واضحاً بدأت معه فرنسا تفقد الكثير من نفوذها التقليدى فى القارة، وفى مقابل هذا الاتجاه؛ هناك من يرى أن فرنسا وبفضل التغيرات والتحولات السريعة فى النظام الدولى، وأيضاً التغيرات فى السياسة الداخلية لفرنسا، اتجهت إلى تغيير دوائر حركتها السياسية تجاه القارة الأفريقية فى محاولة منها لاستغلال الفرص التى أتاحتها مرحلة ما بعد الحرب الباردة.

وهدفَت الدراسة إلى تحليل هذه الآراء، بمعنى هل هناك فتور وانحسار للنفوذ الفرنسى أم أن الأمر غير ذلك.

(١) Tony Chafer, "Franco African Relations: No Longer So Exceptional", *African Affairs*, Vo. 101. No. 404 July. 2002, PP .

وفى هذا الشأن، تعرضت الدراسة للتطورات الرئيسية فى السياسة الفرنسية تجاه أفريقيا، وكذلك للتغيرات الدولية، والضغط الداخلي الفرنسية.

وخلصت الدراسة إلى أن السياسة الفرنسية يكتنفها الكثير من القصور فى علاقاتها مع القارة الأفريقية، وأن هناك تراجعاً ملحوظاً للنفوذ الفرنسى فى القارة، نتيجة عدة عوامل دولية، خاصة بالنظام الدولى، وإقليمية خاصة بالاتحاد الأوروبى، ومحلية متعلقة بالسياسة الفرنسية، مما يشير ويؤكد بأن العلاقات الفرنسية الأفريقية تمر بمرحلة تحول، لكنها ليس للأفضل.

#### ملاحظات عامة على الدراسات السابقة:

(١) يلاحظ أن بعض الدراسات العربية، سألقة الذكر، قد تناولت موضوع الدراسة خلال فترة الحرب الباردة، ومن ضمنها دراسة تناولت فترة التكالب الاستعماري على المنطقة قبل بداية الحرب الباردة، قد اقتربت من موضوع هذه الدراسة بشكل أو بآخر، وجاءت متأثرة بمناخ الحرب الباردة والصراع بين الشرق والغرب، إلا أنه يمكن الاستعانة بها فى دراستنا والاستفادة منها فى معرفة طبيعة التنافس الدولى تجاه المنطقة خلال تلك المرحلة.

(٢) أما الدراسات التى تعرضت للموضوع بعد نهاية الحرب الباردة، فقد اقتصر على تناول جوانب معينة من موضوع هذه الدراسة. فهى إما ركزت على دور بعض العوامل الداخلية كسبب للتنافس الدولى ومؤدية إليه، أو أنها ركزت على التنافس باعتباره سبباً من أسباب عدم الاستقرار فى المنطقة، وبشكل عام اختزلت أسباب عدم الاستقرار فى المنطقة فى عاملين داخلى متمثل بالصراعات والنزعات المختلفة، ودولى متمثل بالتنافس والصراع الدولى على المنطقة.

(٣) إجمالاً فإن الدراسات السابقة التى تعرضت لموضوع الدراسة، سواء اقتربت منه بشكل مباشر أو غير مباشر، أغفلت بعض الجوانب المرتبطة به. ومن ثم، فإن تناولها تم دون تعمق فى تحليل أبعاد الموضوع، خاصة فيما يتعلق بالأسباب الدافعة لاستمرار التنافس فى المنطقة بعد نهاية الحرب الباردة، وتراجع العامل الأيديولوجى كسبب للصراع والتنافس بين القوتين العظميين.

والدراسة التى نحن بصددنا ستحاول التعرض لموضوع التنافس الدولى فى المنطقة من زوايا وأبعاد مختلفة، لمعرفة الأسباب المختلفة وراء استمرارية هذا التنافس، وذلك من

خلال دراسة التأثير المتبادل بين أهمية المنطقة وأوضاعها الداخلية المختلفة وبين استمرارية التنافس الدولي عليها خلال مرحلة ما بعد الحرب الباردة.

نأمل أن تعالج هذه الدراسة الأبعاد الجديدة لظاهرة التنافس الدولي التي لم تتطرق لها الدراسات السابقة سواء في الإطار الزمني أو في أبعادها المختلفة.



## **الباب الأول**

### **عوامل التنافس الدولي في المنطقة**

الفصل الأول: العوامل الداخلية

الفصل الثاني: العوامل الخارجية



## **الباب الأول**

### **عوامل التنافس الدولي في المنطقة**

في هذا الباب سيتم التطرق لعوامل التنافس الدولي في المنطقة والمتمثلة هنا بالعوامل الداخلية والإقليمية والدولية، حيث يتناول الفصل الأول منه العوامل الداخلية بينما يخصص الفصل الثاني منه للعوامل الخارجية.





## **الفصل الأول**

### **العوامل الداخلية**

المبحث الأول: الأهمية الإستراتيجية للمنطقة

المبحث الثاني: الاختلافات الإثنية والثقافية

المبحث الثالث: الصراعات الداخلية





## الفصل الأول

### العوامل الداخلية

من خلال هذا الفصل سيتم التطرق للعوامل الداخلية للتنافس، وذلك من خلال ثلاثة مباحث، يتناول المبحث الأول الأهمية الاستراتيجية للمنطقة، ويتطرق المبحث الثاني منه للاختلافات الأثنية والثقافية، بينما يتعرض المبحث الثالث الصراعات الداخلية في المنطقة.

#### المبحث الأول

##### الأهمية الاستراتيجية للمنطقة

###### المطلب الأول

###### الموقع الجغرافي وتعريف المنطقة:

القرن الأفريقي هو ذلك الجزء البارز من الجانب الشمالى الشرقى للقارة الأفريقية احادية القرن<sup>(١)</sup>. ويحد جغرافيا من الغرب بخط وهمى يمتد من خط الحدود السياسية بين كينيا والصومال الى حدود جيبوتى الغربية<sup>(٢)</sup>

ويمتد جغرافيا خلال خليج عدن والمحيط الهندى. فالساحل الصومالى يمتد من منطقة رحيتا الاريترية فى خليج عدن الى رأس غور نفوى، ومنها الى حدود كينيا لمسافة تزيد عن الفين وخمسمائة كيلومتر، فى منطقة تمثل طريقا هاما يربط شرق افريقيا بالخليج العربى وبالقارة الاسيوية من ناحية وقناة السويس من ناحية أخرى<sup>(٣)</sup>.

ويمثل من ناحية أخرى عمقا استراتيجيا للامتداد الجغرافى المتصل دون انقطاع من مصر التى تمثل قناة السويس فيها المدخل الشمالى للبحر الاحمر، وحتى باب المندب فى الجنوب مرورا بالسودان واريتريا<sup>(٤)</sup>.

---

<sup>(١)</sup> Gunther Schlee, " Redrawing The Map of The Horn: The Politics of difference", Africa Journal, (Edinbargh University Press, Vol. 73, No.3, 2003), P.344.

<sup>(٢)</sup> د/ جلال يحيى، ود./ محمد نصر مهنا، مشكلة القرن الأفريقي وقضية شعب الصومال، (القاهرة: دار المعارف، ١٩٨١) ص ٥٤٩.

<sup>(٣)</sup> محمد عثمان ابو بكر، "الصراع بين الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفيتي في القرن الافريقي ..... م.س.ذ، ص ٥.

<sup>(٤)</sup> د/ عثمان ناصر على، " القرن الافريقي فى مطلع الالفية الثالثة" بحث مقدم إلى الندوة العسكرية الرابعة، اليمن ودول القرن الأفريقي، الجزء الثانى، بحوث المحور السياسى، (صنعاء: وزارة الدفاع، كلية القيادة والاركان، نوفمبر ١٩٩٩)، ص ٢٥١.

وهذا الموقع أتاح لمنطقة القرن الأفريقي سهولة الاتصال وتبادل الآراء والأفكار والاحتكاك بمناطق العالم المختلفة<sup>(١)</sup>.

أما فيما يختص بتعريف المنطقة وعدد الدول المكونة لها، فقد اختلف المهتمون والمختصون في ذلك. فالجغرافيون يرون أن القرن الأفريقي، يتمثل في نتوء اليابسة، الذي يبدأ من إريتريا شمالا وحتى خليج عدن شرقا، ثم ينحدر جنوبا على المحيط الهندي شاملا إثيوبيا وجيبوتي والصومال حتى إقليم النجد في شمال كينيا. أما الأنثروبولوجيون فيقصدون بالقرن الأفريقي أساسا الأراضي التي تسكنها القبائل الصومالية وإن تعددت أوطانهم سواء في الصومال أو جيبوتي أو إثيوبيا أو كينيا<sup>(٢)</sup>.

والمنظمات الدولية والإقليمية والسياسيون ومراكز الدراسات السياسية الدولية، فيقصدون بالقرن الأفريقي، الصومال وإثيوبيا وإريتريا وجيبوتي كوحدات سياسية قائمة على الساحل الشرقي للقارة، ومنهم من أضاف إليه السودان وكينيا<sup>(٣)</sup>، لاعتبارات جيواستراتيجية ولتداخل الحدود والإقليميات.

أما الأدبيات الأمريكية فقد وسعت من نطاق المفهوم ليشمل عشر دول تمتد من إريتريا شمالا وحتى تنزانيا جنوبا، ليضم إثيوبيا وإريتريا وكينيا وأوغندا وتنزانيا والصومال والسودان وجيبوتي ورواندا وبوروندي، تحت اسم القرن الأفريقي العظيم<sup>(٤)</sup>.

بل أن هناك من وسع من نطاق المفهوم ليدخل دولا من خارج الإقليم، بحيث يتعدى الحدود الإقليمية للمنطقة ليضم دولا مثل اليمن والسعودية<sup>(٥)</sup>.

---

(١) ملى محمود بهي، ارتريا: دراسة في الجغرافيا السياسية، رسالة ماجستير، (القاهرة: جامعة القاهرة، معهد البحوث الدراسات الأفريقية، ٢٠٠٢) ص ٣٠-٣١.

(٢) د/ اجلال رأفت، "الامن القومي ومنطقة القرن الأفريقي"، سلسلة بحوث سياسية، (القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز البحوث والدراسات السياسية، العدد (٦٥)، مايو ١٩٩٣، ص ١-٢.

(٣) لمزيد من التفاصيل حول هذه التعريفات انظر: احمد يوسف القرعي "الخريطة اسلمية للقرن الأفريقي"، السياسة الدولية، (القاهرة مؤسسة الأهرام، العدد ٥٤، أكتوبر ١٩٧٨)، ص ٨، وكذلك انظر محمد عثمان أبو بكر "الصراع بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي ... مرجع سابق، ص أ.

(٤) لمزيد من التفاصيل حول المفهوم الأمريكي للقرن العظيم انظر:

- The Greater Horn of Africa Initiative (GHAI) Strategic Plan.  
<http://www.Usaid.gov/regions/afr/ghai/strategy-1197.html>  
<http://www.Usaid.gov/regions/afr/ghai/annex-a.html>

(٥) طالب وزير الدولة الفرنسي للشئون الخارجية (أوليفيه ستيرن) عند زيارته لإثيوبيا سنة ١٩٧٦، بإدخال اليمن والسعودية في دول القرن الأفريقي، وقام بتوجيه دعوة لهم لحضور مؤتمر إقليمي حول القرن الأفريقي لحل مشاكلهم، انظر: محمد عثمان أبو بكر، الصراع بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي، مرجع سابق، ص ٤-٥، وكذلك د/ خديجة الهيصمي، "ادراك السياسة اليمنية للصراع في القرن الأفريقي"، بحث مقدم إلى الندوة العسكرية الرابعة، اليمن ودول القرن الأفريقي الجزء الثاني، ..... م.س.ذ، ص ٢٢٣.

## المطلب الثاني

### الأهمية الاستراتيجية للمنطقة وارتباطها بالمناطق الأخرى:

إن عدم الاتفاق حول تعريف مفهوم منطقة القرن الأفريقي، يؤكد بان الدلالة السياسية للمنطقة تتعدى الدلالة الجغرافية، نظرا للأهمية التي يحتلها موقعها المتميز والمؤثر على التفاعلات الجارية في منطقة واسعة تحتوي على مساحة كبيرة من الأرض والبحار والممرات<sup>(١)</sup>. فالمنطقة تشرف على ممرين مائيين في غاية الأهمية، فهي تتحكم في المدخل الجنوبي للبحر الأحمر، الذي يعتبر أحد طريقي مرور ناقلات النفط في الخليج والجزيرة العربية إلى الدول الصناعية، مارة بقناة السويس. كما تطل هذه المنطقة أيضا على المحيط الهندي، الذي تتحرك عبره أساطيل القوي الدولية الكبرى باستمرار<sup>(٢)</sup>. وهما اكسب دول المنطقة أهمية كبيرة، كونها تمثل نقاط ارتكاز برية وبحرية على هذه الممرات المهمة في الاستراتيجية العالمية<sup>(٣)</sup>. وإتاح لها الاتصال بجهات العالم الحيوية، باعتبارها تتحكم في طريق الملاحة الدولية شمالا وجنوبا وشرقا، وجعل منها أيضا نقطة وثوب لمن يتحكم فيها، و حلقة من حلقات الأحزمة الاستراتيجية في العالم، وبالتالي فمن يسيطر عليها تكون الممرات البحرية بين مضيق هرمز وباب المندب في تناوله<sup>(٤)</sup>.

الأمر الذي جعل من منطقة القرن الأفريقي تتداخل أمنيا وسياسيا واقتصاديا، ليس فقط مع منطقة حوض البحر الأحمر، وإنما ارتبطت وتداخلت أيضا مع مناطق من خارج النطاق الجغرافي لحوض البحر الأحمر، بحكم ارتباط مصالحها مع المنطقة، لا سيما بعد افتتاح قناة السويس سنة ١٨٦٩، واكتشاف النفط في الجزيرة العربية والخليج. فالبحر الأحمر بحكم موقعه الجغرافي يربط بين ثلاث قارات هي آسيا وإفريقيا وأوروبا، فهو بمثابة الرابط بين الدول النامية في آسيا وإفريقيا وبين الدول المتقدمة في الغرب<sup>(٥)</sup>.

---

(١) د/ عثمان ناصر على "القرن الأفريقي في مطلع الألفية الثالثة..... م.س.د، ص ٢٥١.

(٢) د/ جلال رأفت ود/ إبراهيم نصر الدين، " القرن الأفريقي: المتغيرات الداخلية والصراعات الدولية"، (القاهرة دار النهضة العربية، ١٩٨٥) ص ١٤٣.

(٣) خالد عبد العظيم، "التطورات في القرن الأفريقي: تحليل من منظور الجغرافيا السياسية" كراسات استراتيجية، (القاهرة: الأهرام، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد ١٠٦، لسنة ١١، ٢٠٠١)، ص ٦.

(٤) شؤون العصر، الاستراتيجية الأمريكية تجاه البحر الأحمر والقرن الأفريقي "شؤون العصر، (صنعاء: المركز اليمني للدراسات الاستراتيجية، العدد (٤)، صيف ١٩٩٩)، ص ١٢-١٣.

(٥) م.س، ص ١٤.



اضافة الى ذلك فانه يتوسط مناطق بالغة الحساسية، مثل منطقة القرن الأفريقي، والشرق الاوسط، والعالم العربي<sup>(١)</sup>.

فالوضع الجغرافي للبحر الاحمر يجعله يرتبط ارتباطا عضويا بمنطقة القرن الأفريقي عند جنوبه، وبمنطقة الخليج العربي في شرقه، ومنطقة البحر الابيض المتوسط في شماله، ومغزى هذا الارتبط الجغرافي يكمن في الارتباط السياسي والامني، حيث تنتقل التفاعلات وبالتالي الصراعات لتلك الدول لتتداخل مع تفاعلات وصراعات دول البحر الاحمر، ولهذا فان البحر الاحمر يصبح في قلب النزاع العربي - الاسرائيلي، وصراعات القرن الأفريقي، والصراع الدولي حول الخليج العربي الذي يمثل أهمية اقتصادية بالغة<sup>(٢)</sup>. فمثلا أثناء حرب الخليج الأولى بين إيران والعراق والثانية عند غزو العراق للكويت وما تبعها من أحداث، اتضح أن البحر الاحمر وكل الدول الواقعة عليه، كانت طرفا بصورة أو باخرى في هذه الحروب، فلم يكن ممكنا أن يتم الفصل بين الخليج العربي والبحر الاحمر، سياسيا واقتصاديا وامنيا، بحكم ما هو قائم من ارتباط بينهما<sup>(٣)</sup>.

وباعتبار منطقة القرن الأفريقي مرتبطه بالبحر الاحمر، وتشكل معه حلقة محورية في التحكم في حركة المواصلات النفطية وحركة المرور البحري والعسكري ما بين البحر المتوسط والبحر الأسود والمحيط الاطلنطي وبين المحيط الهندي والمحيط الهادي<sup>(٤)</sup> فإنها ترتبط بمنطقة الخليج العربي تلقائياً بحكم التداخل والترابط بين المنطقتين، خاصة وصادرات الخليج النفطية تمر عبر مضيق باب المندب، الذي تسيطر عليه دول القرن الأفريقي واليمن<sup>(٥)</sup>.

ايضاً وعلى نفس السياق، اتضح للترابط والتداخل بين منطقة القرن الأفريقي والصراع العربي الاسرائيلي أثناء حرب أكتوبر عام ١٩٧٣، عندما قامت اليمن بالتعاون

---

(١) محمد رضا فريدة، "اريتريا: ماذا بعد الاستقلال"، سلسلة بحوث سياسية، العدد (٩٩) يوليو ١٩٩٥، ..... م.س.ذ، ص ٤.

(٢) د/ إبراهيم ميرغني، "الصراع الاقليمي في منطقة البحر الأحمر: البحر الأحمر المعطيات الاستراتيجية والمضامين الامنية" سلسلة أوراق استراتيجية، (الخرطوم: مركز الدراسات الاستراتيجية، العدد (١)، ابريل ١٩٩٨)، ص ٤٢-٤٣.

(٣) صلاح بسيوني، "ظرة استراتيجية حول الامن والتعاون بين دول البحر الأحمر" أوراق الشرق الاوسط، (القاهرة: المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط، العدد (٨) مارس ١٩٩٣)، ص ٣٤.

(٤) مركز زايد للتنسيق والمتابعة، الأزمة الصومالية دراسة في الأسباب وسبل التجاوز، (أبو ظبي: مركز زايد للتنسيق والمتابعة، بدون تاريخ) ص ٦٨.

(٥) محمد عثمان أبو بكر، الصراع بين الولايات المتحدة الاميركية والاتحاد السوفيتي، ..... م.س.ذ، ص ٩.



مع القوات المصرية باغلاق مضيق باب المندب أمام الملاحة الاسرائيلية إلى إيلات<sup>(١)</sup>، والتي على أثرها أصبحت منطقة القرن الأفريقي تحظى بأهمية كبيرة من الطرفين وخاصة إسرائيل، كونها أصبحت مرتكزاً فاعلاً في الصراع العربي الاسرائيلي وميداناً جديد للتنافس بين الطرفين.

من ناحية ثانية تمتلك منطقة القرن الأفريقي مقومات استراتيجية أخرى، غير تلك المرتبطة بالمياه في البحر الاحمر والمحيط الهندي، تتبع من داخل المنطقة ذاتها متمثلة في ما تحتويه المنطقة من موارد اقتصادية مختلفة، أهمها المياه، فالمنطقة تمثل الخزان الرئيسي التي تزود مصر والسودان بالمياه الصالحة للشرب، ذلك ان نهر النيل ينبع في جزئه الاكبر من اعماق هذه المنطقة، اذ ترصد اثيوبيا نهر النيل بحوالي ٨٥% من مياهه<sup>(٢)</sup> أيضا ينبع من اثيوبيا انهار أخرى، مثل نهر القاش الذي يجري إلى ارتريا وشرق السودان، ونهر اومو الذي يصب في بحيرة توركانا في كينيا، بينما يتجه ثلاثة انهار شرقا إلى الصومال، وهي داو وشبيلي وجوبا، وكل هذه الانهار له روافد داخلية في اثيوبيا<sup>(٣)</sup> ولمكانة هذا المورد الحيوي زاد الاهتمام به على كافة الاصعدة المحلية والاقليمية والدولية، خاصة بعد انتهاء الحرب الباردة، حيث أصبح يشكل محورا مهما في التفاعلات الدولية، واحتل مواقع مهمة في المؤتمرات العالمية والاقليمية<sup>(٤)</sup>، مما يشير بان قضية المياه ستصبح في القريب العاجل إحدى القضايا الساخنة في العلاقات الدولية، والتي من الممكن أن تؤدي إلى زعزعة الامن والاستقرار في مناطق كثيرة من العالم، وبخاصة في منطقة القرن الأفريقي وحوض النيل، لسهولة التأثير على احداثها من قبل القوى الدولية التي تجد في المنطقة مجالا خصبا لممارسة انواع التأثير عليها، بحكم تركيبة بلدانها الاثنية والثقافية التي تنسم بالتعددية القومية والدينية واللغوية<sup>(٥)</sup>. وبحكم تباين الانظمة السياسية، والحروب والصراعات التي تنشب بين الدول ودخل الدول، فأى صراع ينفجر في هذه المنطقة يجعل كل منطقة حوض النيل تعيش انعكاساته وتداعياته الامنية والسياسية والاجتماعية<sup>(٦)</sup>، بحكم الترابط بين دوله.

---

(١) زكريا محمد عبد الله، "امن البحر الاحمر والامن القومي" شئون عربية، (القاهرة: جامعة الدول العربية الامانة العامة، العدد (٨٨)، ديسمبر ١٩٩٦)، ص ٢٦١.

(٢) مركز دراسات الشرق الأوسط، تداعيات الصراع في القرن الافريقي على الوطن العربي، التقرير الاستراتيجي، (الأردن: مركز دراسات الشرق الأوسط، العدد (٣٠)، ٢٠٠٥) ص ٦٠.

(٣) د/ عبد الملك عودة، دور السياسة المصرية ومياه النيل في القرن العشرين، (القاهرة: الأهرام، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، ١٩٩٩) ص ٨٥.

(٤) م.س.

(٥) مركز دراسات الشرق الأوسط، تداعيات الصراع في القرن الافريقي على الوطن العربي..... م.س.ذ، ص ٨.

(٦) م.س، ص ١٥.

ولذلك فليس غريباً أن تحظى هذه المنطقة باهتمام القوى الدولية المختلفة، وليس غريباً أيضاً أن تبرز رؤى وافكار جديدة تتبناها دوائر واوساط دولية مختلفة تجاه دول المنطقة، التي تتعامل مع مفهوم القرن الأفريقي بمفاهيم جديدة ومتعددة، أهمها توسيع هذا المفهوم ليشمل دولاً جديدة لا تتناسب تقليدياً لمنطقة القرن الأفريقي<sup>(١)</sup>. وهذا أن دل على شيء فأنما يدل كما اشرنا بان منطقة القرن الأفريقي تعتبر جيوبوليتيكياً أكثر اتساعاً واشد تأثيراً عنها من الناحية الجغرافية، حتى بالمفهوم الواسع، فالمنطقة تشمل على العديد من القوى التي تتبادل علاقات التأثير والتأثر، المرتبطة بها بحكم مصالحها المختلفة، أياً كانت المسافة التي تفصلها عن المنطقة<sup>(٢)</sup>.

ولذا كان من الطبيعي أن تهتم بها القوى الدولية المختلفة، بحكم أهميتها الاستراتيجية وموقعها الجغرافي، الذي يسمح بمراقبة وتأمين طريق النفط من دول الخليج إلى الدول الصناعية، خاصة بعد فشل طريق رأس الرجاء الصالح في تقديم البديل المناسب لطريق قناة السويس، التي تمتلك ميزات تجارية وعمرانية وملاحية تفوق ما يقدمه طريق رأس الرجاء الصالح<sup>(٣)</sup>.

### المطلب الثالث

#### أهمية المنطقة للأطراف المتنافسة

##### ١- الأطراف العربية:

تعتبر منطقة القرن الأفريقي ذات أهمية بالغة للمنطقة العربية، وتشكل عمقاً استراتيجياً لها. وترتبط بها على أكثر من مستوى، نتيجة للجوار الجغرافي والتداخل البشري، وعلاقات القربى والتفاعل التاريخي والحضاري<sup>(٤)</sup>. فهذه المنطقة تشكل وقبل كل شيء جزء مهما من الوطن العربي، لوجود ثلاث دول فيها تنتمي للوطن العربي،

---

(١) عارف عبدالقادر عبده، "سياسة اليمن الخارجية تجاه قضايا منطقة القرن الأفريقي ١٩٩٠ - ١٩٩٩"، (القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠٠٢)، ص ١٠٦.

(٢) التقرير الاستراتيجي العربي، ١٩٩٣، (القاهرة: الأهرام، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ١٩٩٤) ص ١١٢.

(٣) عميد بحري/ محرز الحسيني، "البحر الأحمر والامن القومي العربي: صراع القوى في البحر الأحمر" السياسة الدولية، العدد (١٢٤) ابريل ١٩٩٦، ص ٨٥.

(٤) محمد عثمان أبو بكر، قضية الديمقراطية والتعددية السياسية في لريتريا: دراسة حالة من الواقع الشمولي في افريقيا والقرن الأفريقي، (القاهرة: المكتب المصري لتوزيع المطبوعات، ١٩٩٨) ص ٦٠.

وهي السودان وجيبوتي والصومال<sup>(١)</sup> \* مما يعني بأنها تمثل الجناح الجنوبي للأمن القومي العربي<sup>(٢)</sup>.

وإذا كانت المنطقة تتمتع بأهمية استراتيجية ملحوظة بالنسبة للقوى الدولية المختلفة، بحكم موقعها الجغرافي واطلالها على الممرات البحرية، المهمة للملاحة والتجارة الدولية.

فأنها تمثل أهمية مضاعفة للوطن العربي، للاعتبار ذاته، ولاعتبارها أيضاً المصدر الرئيسي للمياه لكل من مصر والسودان، فنهر النيل الذي ينبع في جزئه الأكبر من هذه المنطقة، يمد مصر بحوالي ٩٥% من المياه الصالحة للشرب والري والطاقة، ويمد السودان بحوالي ٨٠% من احتياجاته السنوية من المياه<sup>(٣)</sup>. وهو ما يعني بأن أمن المنطقة العربية مرتبط إلى حد كبير بأمن منطقة القرن الأفريقي ويتقاطع معه في عدة حلقات، من منظور الأمن الاستراتيجي بمفهومه العريض بالنسبة لكل آسيا العربية ووادي النيل، وأمن النفط والماء وأمن البحر الأحمر، إضافة إلى التقاطع مع الصراع العربي الاسرائيلي<sup>(٤)</sup> فأوضاع منطقة القرن الأفريقي المختلفة، تؤثر سلباً وإيجاباً على الأمن القومي العربي بمختلف عناصره.

وإجمالاً نستطيع القول، بأن عروبة ووحدة السودان والصومال وجيبوتي، والتحكم في منابع النيل وتأمين الاحتياجات المائية لكل من مصر والسودان والصومال، وأمن البحر الأحمر<sup>(٥)</sup>، تمثل المحاور الأهم بالنسبة للوطن العربي في هذه المنطقة، نظراً لارتباطها

---

(١) مركز دراسات الشرق الأوسط، تداعيات الصراع في القرن الأفريقي على الوطن العربي، م.س.ذ.، ص ١١.

\* تمثل هذه المنطقة أيضاً جزءاً مهماً من الأمة الإسلامية، فأغلب سكانها من المسلمين، وهي أيضاً إحدى المناطق التي دخل منها الإسلام والحضارة الإسلامية إلى القارة الأفريقية، لمزيد من التفاصيل انظر: صلاح الدين حافظ، "صراع القوى العظمى حول القرن الأفريقي"، عالم المعرفة، (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، العدد (٤٩)، يناير ١٩٨٢)، ص ٣٥-٤٥.

(٢) مركز دراسات الشرق الأوسط، تداعيات الصراع في القرن الأفريقي على الوطن العربي، م.س.ذ.، ص ٦١.

(٣) سعد ناجي جواد وعبد السلام إبراهيم بخداي، الأمن القومي العربي ودول الجوار الأفريقي، دراسات استراتيجية، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، العدد (٣١)، ١٩٩٢) ص ٢٣.

(٤) د/ محمد عثمان أبو بكر "قضية الديمقراطية والتعددية السياسية في ليبيا"، م.س.ذ.، ص ٦٠.

(٥) د/ حمدي عبد الرحمن حسن، "الصراع في القرن الأفريقي وانعكاساته على الأمن القومي العربي" المستقبل العربي، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد (١٥٧) السنة (١٤)، مارس ١٩٩٢)، ص ٩٨.



المباشر بالامن القومي العربي بشكل عام، وتأثيرها في المصالح الحيوية لبعض الأطراف العربية على وجهه الخصوص.

## ٢- الولايات المتحدة الأمريكية:

تشكل منطقة القرن الأفريقي حلقة مهمة في الاستراتيجية الأمريكية بحكم موقعها الجغرافي، الذي يشرف على المدخل الجنوبي للبحر الأحمر (باب المنذب) وعلى المحيط الهندي، الذين تمر من خلالهما اساطيلها التجارية والبتروولية والعسكرية. وتماسها وتجاورها لمناطق بالغة الأهمية بالنسبة لمصالحها، مثل الشرق الاوسط والخليج العربي والمحيط الهندي والبحر الأحمر<sup>(١)</sup>، ومقابلتها لمنطقة تواجد البترول في الجزيرة العربية والخليج وتداخلها مع الصراع العربي الاسرائيلي<sup>(٢)</sup>. مما يجعلها ضمن دائرة الاستراتيجية الأمريكية الموجهة أساسا باتجاه مناطق النفط وممرات تصديره<sup>(٣)</sup> وبحسب هذه الاستراتيجية فإن المصالح الأمريكية في المنطقة تعتبر وثيقة الصلة بمصالحها في جنوب غرب اسيا والمحيط الهندي، وتواجدها العسكري في المنطقة يهدف أساسا إلى حماية هذه المصالح، والتي تشمل الوصول إلى مصادر البترول في الخليج العربي، وتأمين الطرق البحرية في المنطقة<sup>(٤)</sup> وحماية الانظمة السياسية الموالية لها، وتوفير الدعم والحماية للمصالح الاسرائيلية في المنطقة.

أيضا للمنطقة أهمية اقتصادية بالنسبة للولايات المتحدة، وبحسب الرؤية الأمريكية لمفهوم القرن الأفريقي الكبير الذي يضم عشر دول، يظهر المغزى الاقتصادي لها بوضوح، فهذه المنطقة تحتوى على موارد طبيعية هامة سواء في المياه أو المواد الخام أو البترول<sup>(٥)</sup>. تحاول الولايات المتحدة السيطرة عليها وانهاء الاحتكار الاوروبي لها لضمان انفرادها بالدور الأكبر في المنطقة سياسياً واقتصادياً وامنياً<sup>(٦)</sup>.

---

(١) محمد رضا فودة، " اريتريا: ماذا بعد الاستقلال"، سلسلة بحوث سياسية، العدد (٩٩)، يوليو ١٩٩٥، ص ٤

(٢) في ظل الهجمة الاستعمارية على المنطقة، ماذا يرتب للقرن الأفريقي  
<http://www.albayan-magazine.com/bayan-196/bayan-110thm>

(٣) د/ عثمان ناصر على، "القرن الافريقي في الالفية الثالثة..... م.س.ذ. ص ٢٥٤.

(٤) مركز زايد للتسيق والمتابعة، الازمة الصومالية: دراسة في الأسباب وسبل التجاوز..... م.س.ذ. ص ٧٠.

(٥) في ظل الهجمة الاستعمارية على المنطقة: ماذا يرتب للقرن الأفريقي  
<http://www.albayan-maggzine.com/bayan-196/bayan-11.htm>

(٦) لواء أ.ح. احمد عبد الحليم، "امن البحر الأحمر: الماضي - الحاضر - المستقبل" دراسات ومنية،

(صنعاء: مركز دراسات المستقبل، العدد (٢)، صيف ١٩٩٧)، ص ٨٦.



وفيما يتعلق بالجانب الامنى فالولايات المتحدة ترى بان المنطقة تعاني من عدم استقرار امنى وسياسى واجتماعى بفعل ما تشهده من صراعات وحروب داخلية واقليمية الامر الذي شكل تهديدا للأمن والسلام فى منطقة حوض البحر الأحمر وهو ما يضر بالمصالح الحيوية للولايات المتحدة وحلفائها فى العالم. ولذلك تعمل السياسة الأمريكية على تحقيق الاستقرار فى المنطقة، والسيطرة على التداعيات الامنية والسياسية<sup>(١)</sup> ودعم الحلول السلمية للنزاعات المسلحة، بما يحقق مصالحها الاستراتيجية فى المنطقة<sup>(٢)</sup>.

### ٣- اسرائيل:

تمثل المنطقة أهمية أمنية لاسرائيل، فهذه المنطقة وفقا للاستراتيجية الاسرائيلية تعد مرتكزاً رئيسياً فى صراعها مع الدول العربية، وعلاقة ذلك بأمنها الاستراتيجى، وتعد كذلك حلقة الوصل بينها وبين دول القارة الأفريقية<sup>(٣)</sup>، علاوة على العامل الاقتصادى وتجارة اسرائيل مع دول شرق افريقيا وجنوب اسيا<sup>(٤)</sup>.

ولذلك حاولت اسرائيل ايجاد موطئ قدم لها فى المنطقة، لا سيما بعدما اتضح لها أهمية المنطقة لامنها القومى، خلال حرب أكتوبر عام ١٩٧٣، عندما تم اغلاق مضيق باب المندب فى وجه الملاحة الاسرائيلية إلى ميناء ايلات منفذا الوحيد على البحر الأحمر<sup>(٥)</sup>. ومنذ ذلك الوقت واسرائيل تعمل ليكون لها تواجد عسكري وسياسى قوى فى هذه المنطقة، تستطيع من خلاله تحقيق وحماية مصالحها المختلفة وأيضاً لرباك الأطراف العربية، فى منطقة تمثل أهمية محورية بالنسبة لامنهم القومى.

وهذا الامر جعل من المنطقة ميداناً جديدا للمواجهة غير المباشرة بين الطرفين (العرب واسرائيل)، ولذلك مارست اسرائيل دوراً نشطاً فى المنطقة<sup>(٦)</sup> لتحقيق الهيمنة الاقليمية

---

(١) مجدى عبد الكريم، التنافس الدولى على افريقيا: للتنافس الأمريكى الفرنسى لمونجا، (أبو ظبي: مركز ازديد للتنسيق والمتابعة، ابريل ٢٠٠٢) ص ١٨.

(٢) جمال السيد ضلع، "الفرنكفونية فى ظل التنافس الفرنسى الأمريكى فى افريقيا"، افاق افريقية، المجلد (٤)، العدد (١٤) صيف ٢٠٠٣، ص ٤٠.

(٣) د/ منصور عزيز الزنداني "سياسة اليمن الخارجية تجاه البحر الأحمر" مجلة كلية التجارة والاقتصاد، (صنعاء، جامعة صنعاء، كلية التجارة والاقتصاد، ١٩٩٧) ص ٣١-٣٢.

(٤) مختار شعيب، "العلاقات الاسرائيلية الاربترية فى مرحلة ما بعد الحرب الباردة" السياسة الدولية، العدد (١٣١) يناير ١٩٩٨، ص ٢٦٦.

(٥) زكريا محمد عبد الله، امن البحر الأحمر والامن القومى العربى.... م.س.ذ، ص ١٦١.

(٦) د/ جلال يحيى و د/ محمد نصر مهنا، مشكلة القرن الاربعة والعشرون قضية شعب الصومال.... م.س.ذ، ص ٦٧٩ - ٦٨٠.

من خلال ما عرف بمبدأ شد الأطراف، والتأثير على كل ما له صلة بالامن القومي العربي، لا سيما قضية مياه النيل التي تدخل ضمن القضايا المستهدفة في الاستراتيجية الاسرائيلية<sup>(١)</sup>، فاسرائيل لها مطامع قديمة في هذا الشأن، وهو ما سوف نتعرض له في ثنايا هذه الدراسة.

#### ٤ - الاتحاد الاوروبي:

يرجع الاهتمام الاوروبي بمنطقة القرن الأفريقي إلى الروابط التاريخية والثقافية، التي تعود إلى الفترة الاستعمارية<sup>(٢)</sup>، فهذه المنطقة خضعت للاستعمار البريطاني والفرنسي والبرتغالي والاطالي فترة من الزمن، تركت أثرها على مختلف نواحي الحياة في هذه المنطقة.

ومنذ ذلك الوقت وحتى الآن ظلت هذه المنطقة من أهم المناطق الاستراتيجية في القارة الأفريقية بالنسبة للدول الأوروبية، سياسياً واقتصادياً وثقافياً.

فالمطقة بحكم موقعها الاستراتيجي المشرف على ممرات وخط الملاحة الدولية (باب المندب - قناة السويس)؛ استحوذت على اهتمام كبير من قبل الدول الأوروبية. ذات المصالح وصاحبة الاساطيل التجارية المختلفة العابرة لهذا الشريان الحيوي<sup>(٣)</sup>، لاسيما وهذا الطريق قد ساهم الماضي في الطفرة الصناعية والحضرية الحديثة التي شهدتها أوروبا<sup>(٤)</sup>، لذلك تحركت أوروبا إثبات مشاركتها في هذه المنطقة، لحماية مصالحها، وتأمين طرق المواد والممرات الهامة، والحيلولة دون انفراد الولايات المتحدة الأمريكية بالتحكم في وضاع المنطقة<sup>(٥)</sup>. خاصة وأوروبا تعتقد بأنها الاحق منها بهذه المنطقة، باعتبارها صاحبة النفوذ التقليدي فيها<sup>(٦)</sup>. لهذا فان أوروبا تعمل على إثبات

---

(١) د/ حمدي عبد الرحمن، "اسرائيل وأفريقيا في عالم متغير: من التغلغل إلى الهيمنة" سلسلة دراسات مصرية أفريقية، (القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، برنامج الدراسات المصرية الأفريقية، العدد (٣)، أكتوبر ٢٠٠١)، ص ٢.

(٢) عماد قدورة، نحو أمن عربي للبحر الأحمر" دراسات استراتيجية، (أبو ظبي: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، العدد (٢٢)، ١٩٩٨)، ص ١٩.

(٣) د/ عبد الملك عودة، التنافس الدولي في افريقيا ١٩٩٥، كتاب الأهرام الاقتصادي، العدد (١٠١)، أول يولية، ١٩٩٦، ..... م. ص ٢٩.

(٤) د/ سليمان محي الدين هرج، "استراتيجية الصراع الدولي للجزر الجنوبية في البحر الأحمر"، بحوث افريقيا وتحديات القرن الحادي والعشرين ٢٧ - ٢٩ مايو ١٩٩٧، المجلد (١)، بمناسبة احتفالية اليوبيل الذهبي للمعهد (١٩٤٧ - ١٩٩٧)، (القاهرة: جامعة القاهرة، معهد البحوث والدراسات الأفريقية)، ص ٤٢٣.

(٥) لواء. أ. ح/ أحمد عبدالحليم، "أمن البحر الأحمر الماضي - الحاضر، المستقبل، ..... م. ص ٨٧.

(٦) عاطف صقر، النزاع الصومالي والصراع الدولي في القرن الأفريقي، (القاهرة: العمرانية الشرقية، ١٩٩٦) ص ٩٦.

تواجدها مقابل التواجد الأمريكي في المنطقة، وتأكيد اردادتها المستقلة ووزنها الدولي في مرحلة ما بعد الحرب الباردة<sup>(١)</sup>. وعلى وجه الخصوص فرنسا صاحبة التواجد العسكري في المنطقة من خلال قاعدتها في جيبوتي، التي اتاحت لها إمكانية كبيرة لمراقبة المدخل الجنوبي للبحر الأحمر<sup>(٢)</sup>، وتأمين مصالحها ومصالح دول الاتحاد.

أيضا تمثل المنطقة أهمية اقتصادية بالنسبة لهذه الدول بما تملكه من موارد أولية تخدم الصناعات الأوروبية المختلفة، إضافة على كونها سوق تجارية واعدة أمام منتجاتها التي تبحث عن أسواق جديدة لتصريفها<sup>(٣)</sup>.

لذلك تعمل دول الاتحاد على دعم الأمن والاستقرار في المنطقة، لخدمة مصالحها المختلفة، والتعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية في هذا الشأن، لوجود مصالح مشتركة بينهما، خاصة التصدي للتوجهات المعادية للمصالح الغربية بوجه عام، وحماية الأنظمة الحليفة لهم في المنطقة<sup>(٤)</sup>.

#### ٥- الدول الاسيوية:

تحظى منطقة القرن الأفريقي باهتمام واضح من قبل الدول الاسيوية. فالى جانب اهتمامها بموقعها الجغرافي المشرف على المدخل الجنوبي للبحر الأحمر، الذي تمر عبره معظم صادراتها ووراداتها، احتلت أهمية اقتصادية كبيرة، فهذه الدول تتطلع ومنذ انتهاء الحرب الباردة إلى إرساء نفوذها وتثبيت مصالحها في المنطقة، عبر مشاريع التنقيب عن النفط والثروات الأخرى<sup>(٥)</sup>. لاسيما بعد اكتشاف احتياطات نفطية في بعض دولها، مثل السودان. وكذلك فتح الأسواق أمام منتجاتها المختلفة، خاصة بعد ظهور

---

(١) عماد قدورة "لحو امن عرب للبحر الأحمر.. .. م.س.ذ، ص ٢٠.

(٢) د/ عثمان ناصر على، "القرن الأفريقي في مطلع الألفية الثالثة..... م.س.ذ، ص ٢٥٤.

(٣) ايمن السيد محمود عبد الوهاب، الميمنية المصرية تجاه دول حوض النيل منذ عام ١٩٨١، رسالة ماجستير، (القاهرة: جامعة القاهرة معهد البحوث والدراسات الأفريقية، قسم النظم السياسية والاقتصادية، ٢٠٠٤) ص ١٥٩

(٤) عاطف صقر، النزاع الصومالي والصراع الدولي في القرن الأفريقي..... م.س.ذ، ص ٩٣.

(٥) مركز دراسات الشرق الأوسط، تداعيات الصراع في القرن الأفريقي على الوطن العربي ..... م.س.ذ، ص ٧-٨.

افريقيا كسوق رابحة، وبالذات للتقنية الاليكترونية الاسيوية<sup>(١)</sup> ومن هذه الدول اليابان والصين وايران.

فالصين واليابان تعملان على اختراق اسواق هذه المنطقة، وتأمين تدفق المواد الخام<sup>(٢)</sup>، وايران تزيد على ذلك بتدعيم اهتمامها على الجانب الثقافي، باعتبار أن معظم سكان المنطقة يدين بالاسلام<sup>(٣)</sup>، لذلك تحاول ايران توظيف هذا العامل ليكون لها دوراً في التأثير على بعض القضايا في المنطقة بما يخدم مصالحها.

اجملاً، يمكن القول بان المنطقة محل اهتمام متزايد من الدول الاسيوية بحكم ارتباط مصالحها بها، ومن ثم فكل تهديد للأمن والاستقرار فيها يؤثر على مصالح هذه الدول، مثلها مثل غيرها من القوى الدولية صاحبة المصالح في المنطقة.

---

(١) John G. Nyout yoh, "Peace Processes And Conflict Resoulution in the Horn of Africa, "African Security Review, (South Africa: Institute for Studies, Vol. 12, No. 3, 2003), P.83

(٢) التقرير الاستراتيجي الافريقي، ٢٠٠١، ٢٠٠٢، (القاهرة: جامعة القاهرة، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، ٢٠٠٢)، ص ٣٣٩.

(٣) م.س، ص ٣٤٨.



## المبحث الثاني

### الاختلافات الأثنية والثقافية

#### المطلب الأول

##### التركيبة الأثنية داخل دول المنطقة

الاختلافات والتعددية الأثنية ظاهرة طبيعية، تكاد لا تخلو منها دولة من دول العالم ؛ فالتكوين الفسيفسائي سمة أغلبية المجتمعات الحديثة، حتى تلك التي قد تبدو متجانسة في نسيجها الداخلي، والتي تحقق أو حققت مشروع للتوحد القومي في كيانها السياسي<sup>(١)</sup>.

فكل مجتمع يحتوي على أجناس وجماعات مختلفة تتفاعل فيما بينها في نطاق الوحدة السياسية، ومن الطبيعي والحالة هكذا أن تسيطر إحدى هذه الجماعات على مقاليد السلطة والقوة، سواء أكانت الأغلبية أم الأقلية.

فالتعدد ليس بالضرورة سببا للانقسام وتفجر الصراعات وتدمير الكيانات الوطنية، فالكثير من الدول التي نجحت في إرساء قواعد النظام السياسي الحديث وبناء الوحدة الوطنية هي مجتمعات متعددة إثنية، ومن ثم فالتعدد الأثني في أية دولة لا يعني وجود حالة انقسام وصراع داخلي، ولكن توظيف التعدد سياسيا قد يؤدي وفي حالات كثيرة إلى اندلاع الصراعات والحروب الداخلية<sup>(٢)</sup>، بمعنى أن التعدد بحد ذاته لا يمثل خطرا على الاستقرار السياسي للدولة ، وإنما تسييس هذا التنوع سواء من قبل الأنظمة السياسية أو الجماعات الإثنية هو الذي يؤدي إلى تصاعده في المجتمع.

فالتعددية لها وجود طبيعي في كل مجتمع إنساني كما أشرنا، ويكون وجودها أكثر وضوحا عندما تتسع الدولة، أما مشاكل هذه التعددية وخطورتها فتتناسب عكسيا مع تقدم المجتمع وتطوره، وتتصل كذلك بالظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية السائدة أكثر من اتصالها بنسبة الأقليات في المجتمع<sup>(٣)</sup>.

---

(١) رانية محمد بديع سربيه، سياسة المصالحة والصراعات الأثنية في لبنان أزمة التكامل ١٩٨٩-١٩٩٩،

رسالة دكتوراه (القاهرة : جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، سنة ٢٠٠٣)، ص ٥.

(٢) م.س.

(٣) د/ عبدالسلام إبراهيم بغدادي، الوحدة الوطنية ومشكلة الأقليات في إفريقيا ، سلسلة أطروحات الدكتوراه

(٢٣) ، ( بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٩٣ )، ص ١٧.

وهذه الحالة تتفق فيها وعلى حد سواء الدول النامية والمتقدمة ، وان كانت حدة الاختلافات أكثر وضوحا في دول العالم النامي ، لاقتراانها بالتفاوت الاجتماعي والاقتصادي بين الجماعات الاثنية المختلفة. (١)

ومنطقة القرن الإفريقي مثلها مثل بقية مناطق القارة الإفريقية، يظهر فيها بوضوح التعدد الأثني، فحدود هذه الدول وكما هو معروف خطط لها من قبل الدول الاستعمارية الأوروبية، دون أية مراعاة لأوضاع الجماعات الاثنية، فتداخلت وتعددت الإثنيات بين الدول وداخل الدول، وعند خروج الاستعمار من المنطقة، فشلت الدول المستقلة في التعامل مع الظاهرة الاثنية، وتحويل الولاء الاثني لهذه الاثنيات نحو الدولة وسلطانها المركزية؛ مما أدى إلى نمو الصراعات الاثنية وعدم القدرة على السيطرة على التهديدات المستمرة من قبل بعض الاثنيات داخل النظام السياسي (٢)، وزاد من الوضع أن دول المنطقة تبنت مناهج عقيمة وفاشلة للانماج الوطني؛ ارتكزت على قيام النظم الحاكمة المنتمية في الغالب إلى جماعة قومية واثنية معينة بتجاهل، واستبعاد الجماعات الاثنية الاخرى في سياستها المبنية على منطق التعصب المركزي المستند على توجيه الاستثمارات الحكومية، والإنفاق الحكومي وجميع إمكانات الدولة نحو خدمة مصالح واحتياجات الجماعة الاثنية المسيطرة (٣)؛ مما خلق داخل الدولة الواحدة تناقضا وتصارعا بين الانتماءات الفرعية، ترتب عليها ولاءات ضيقة ومحدودة لا تعترف بالولاء الوطني أو للجماعة الوطنية الشاملة، ولا يسلم بأحقية النظام السياسي للدولة في ممارسته للسلطة السياسية على كل الجماعة الوطنية (٤)؛ فالأغلبية المسيطرة عمدت إلى اضطهاد الأقلية أو الأقليات الاثنية الأخرى، وهو ما دفع تلك الأقليات عندما سمحت الفرصة لها إلى استخدام العنف والتمرد على النظام السياسي، الذي واجه الأمر باستخدام القوة المسلحة الأمر؛ الذي أدى إلى تفجر الصراعات والحروب الأهلية في معظم دول المنطقة (٥)، ويزداد الأمر سوءا عندما تسيطر الأقلية العنصرية في بعض الدول على السلطة السياسية، وقيامها باستبعاد وحرمان الأغلبية وبعض الأقليات من حقوقها المختلفة، الأمر الذي يدفع بالصراع إلى

---

(١) م.س، ص ١٦ - ١٧

(٢) د/ نيفين حليم، " العنف والحروب المسلحة في إفريقيا "، بحث مقدم إلى ندوة إفريقيا اليوم: قضايا داخلية وخارجية " ١-٢ فبراير ٢٠٠٠ ( القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز البحوث والدراسات السياسية)، ص ٢.

(٣) التقرير الإستراتيجي العربي ، ١٩٩٣، (القاهرة: الأهرام، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، ١٩٩٣)، ص ١١٥ - ١١٦.

(٤) د/ عبدالسلام إبراهيم بغدادي، " الوحدة الوطنية ومشكلة الأقليات في إفريقيا "، م.س.ذ، ص ٢٨

(٥) م.س.

مستويات أعلى ما هو في الحالات الطبيعية، أى الحالات التى تسيطر فيها الأغلبية على مقاليد السلطة والحياة العامة فى الدولة<sup>(١)</sup>، وهذه الأوضاع الاثنية هي التى تغلب على الخريطة الاثنية لمنطقة القرن الإفريقي ، واستناداً إلى ما سبق سوف نحاول التعرف على التركيبة الإثنية داخل الدول وعبر الدول.

### أولاً : أثيوبيا :

أثيوبيا دولة تتسم بتعدد الجماعات الاثنية ؛ فموسوعة العالم الثالث ترى بان أثيوبيا تعد متحفا للجماعات الاثنية ، فهي تحتوي على أكثر من ٧٠ جماعة إثنية من أصول وديانات ولغات متباينة<sup>(٢)</sup>، والجماعات الأثيوبية تختلف فى حجمها وثقافتها ولغاتها ولهجاتها وانتشارها الجغرافى ، وتختلف أيضا فى مكانتها التاريخية ، ومن ثم علاقتها بالجماعات الاخرى ووزنها السياسى فى الدولة<sup>(٣)</sup>. ويمكن تناول هذه الجماعات من حيث أهميتها وبنسبتها إلى السكان على النحو التالى :-<sup>(٤)</sup>

الارومو (الجالا) وهي اكبر اثنية إثيوبية وتشكل حوالي ٤٠% من نسبة السكان فى إثيوبيا ، تليها الامهرا بنسبة ٣٥% ، والتجرين ٦% والسيداموا ٦% والشانكيلا ٦% والصوماليون ٦% والعفر ٤% والكوراج بنسبة ٢% .

علاوة على وجود أقليات ضئيلة من حيث العدد مثل القبائل النيلية على امتداد الحدود مع السودان والبجة فى المنطقة الشمالية ولاجو فى وسط الهضبة واليهود الفلاشة<sup>(٥)</sup>.

---

(١) د/ عبدالعزيز راغب شاهين، " التنوع والصراع الاثنى فى بعض مجتمعات حوض النيل: دراسة فى الانثروبولوجيا السياسية" فى د/إبراهيم نصر الدين (محرر، الصراعات والحروب الأهلية فى إفريقيا، ٢٩-٣٠ مايو ١٩٩٩ (القاهرة : جامعة القاهرة ، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، ١٩٩٩ ، ص ٤٠٧

(٢) م.س، ص ٤٢٢ .

(٣) د/ محمود محمد أبو العينين، " للتعددية العرقية ومستقبل الدولة الأثيوبية "، مجلة الدراسات الإفريقية، (القاهرة: معهد البحوث والدراسات الإفريقية، العدد (الخاص) ، ١٩٩٤ ، ١٩٩٥) ، ص ٥١ - ٥٢

(٤) د/ عبدالسلام إبراهيم بغدادى، " مشكلة الأقليات فى القرن الإفريقى، دراسة حالة العصر فى: ارتريا ، جيبوتى ، أثيوبيا " مجلة شئون اجتماعية، خريف ١٩٩٨، ( الشارقة: جمعية الاجتماعيين، العدد(٥٩) السنة(١٥))، ص ٣٦، وقارن مع د/ محمود محمد أبو العينين، " السياسة الإثيوبية تجاه أفريقيا، بالتركيز على منطقتى حوض النيل والقرن الإفريقى " مجلة الدراسات الإفريقية ( القاهرة: جامعة القاهرة ، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، العدد (٢٠) ، ١٩٩٨)، ص ٢٦.

(٥) د/ عبدالعزيز راغب شاهين، "التنوع والصراع الاثنى فى بعض مجتمعات حوض النيل..... م.س.ذ، ص ٤٢٣



والجدير بالذكر بان القومية الحاكمة هي الاثنية التجريدية وهي اقلية ، حيث سيطرت على السلطة بعد سقوط النظام العسكري فى اوائل التسعينات، علما بان الامهرا كانت المسيطرة على السلطة خلال الفترات السابقة.

### ثانيا : السودان :-

السودان من ناحية طبيعية وأثنية وثقافية يمثل عالما إفريقيا مصغرا، فالسودان اكبر بلدان إفريقيا وسكانه خليط من الأجناس ولألوان، نتج عنه تنوع فى اللغات والتقاليد والمعتقدات ، وهذا الاختلاف يعود إلى ذلك التنوع الاثني والثقافى بين المجموعات التي يتكون منها السودان<sup>(١)</sup>، وفى هذا الصدد أشار التعداد السكانى الأول للسودان عام ١٩٥٦ إلى وجود ٥٦ جماعة إثنية منفصلة فى السودان، كما أوضح بأن هذه الجماعات تنقسم إلى ٥٩٧ مجموعة فرعية، ويمكن لمجها فى مجموعتين كبيرتين هما الجماعة الشمالية والجماعية الجنوبية. فالمجموعة الشمالية تضم، العرب والبجا والنوباويون والنوبيين والدارفوريون وأفريقيو الغرب وتضم المجموعة الجنوبية، النيليون والازاندي والباري والمورو واللوتوكو والتوبوسا وقبائل أخرى فى الاستوائية<sup>(٢)</sup> وتشير المصادر الحديثة إلى التركيب الاثني فى السودان حسب نسبة كل مجموعة أثنية عام ١٩٩٦ كما يلى<sup>(٣)</sup>:

العرب ٤٨% من نسبة السكان، والدنكا ١٢%، والنوبيون ٨%، والبجا ٧%، والنوير ٥%، ولازاندى ٣%، والباري ٣%، والأجانب ٢%، وغيرهم ١٢% .

ومن هذا يتضح بأن العرب هم القومية الأكبر من حيث النسبة. وبالتالي فهذه القومية هي المسيطرة على الحكم والسلطة فى السودان منذ الاستقلال عام ١٩٥٦. والاختلافات فى السودان هي بالأساس اختلافات أثنية ذات طبيعية ثقافية.

### ثالثا : اريتريا:

كانت اريتريا بحكم موقعها الجغرافى معبراً لأجناس وشعوب مختلفة منها السامية والحامية والزنجية<sup>(٤)</sup>، نتج عنه مجتمع متعدد القوميات شكل المجتمع الارترى الحديث، وهذا باعتراف كل

---

(١) م.س، ص ٤١٨

(٢) د/ إبراهيم نصر الدين، "الاندماج الوطنى فى أفريقية والخيار السودانى"، نشرة للبحوث والدراسات الأفريقية، (القاهرة: جامعة القاهرة، معهد للبحوث والدراسات الأفريقية، مارس، ١٩٨٣)، ص ١١.

(٣) د/ عزيزة محمد على، " إقليم جنوب السودان: البيئة والموارد والسكان بين النزوح والاستقرار" ندوة مستقبل السودان فى ضوء المتغيرات الأخيرة، ٢٤-٢٥ ديسمبر ٢٠٠٢، (القاهرة: جامعة القاهرة، معهد للبحوث والدراسات الإفريقية)، ص ٢٦٠.

(٤) د/ محمد رضا فودة، " اريتريا: ماذا بعد الاستقلال، م.س.ذ، ص ٦.



من جهة التحرير الارتريّة والجهة الشعبية تحرير ارتريا، بل أن الجهة الأخيرة وهي الجهة الحاكمة ترى أن المجتمع الارتري يتكون من تسع قوميات مختلفة ومتفاوتة فيما بينها<sup>(١)</sup>.

ورغم أن تجربة النضال الوطني الارتري، قد طورت شعور وطنيا بالانتماء لدى الشعب الارتري، وأسست لديه هوية وطنية (إقليمية) متميزة، إلا أن الأمر لا يخلو من مطالب وانتقادات بقايا الفصائل الارتريّة الأخرى التي لم تشارك في الحكم والتي قد تسبب مشاكل وصراعات داخلية<sup>(٢)</sup>. خاصة وتاريخ القومية الارتريّة مفعم بالصراع الداخلي، القائم على الانقسامات العرقية والطائفية<sup>(٣)</sup>. وهذا ما أتضح خلال الحرب الأهلية التي نشبت بين الحركات الارتريّة (جهة التحرير الارتريّة والجهة الشعبية لتحرير ارتريا)، فقد كانت العوامل العرقية والطائفية والإقليمية مشتركة في هذا الصراع<sup>(٤)</sup>. ولذلك فالشعب الارتري مثله مثل بقية شعوب المنطقة متعدد القوميات، ويتكون من تسع أجناس مختلفة، من حيث الحجم والثقافة واللغة والديانة.

ويمكن ترتيب هذه المجموعات بحسب نسبتها إلى السكان كالاتي<sup>(٥)</sup>:

التغرينيون ٥٠,٨٢%، و يليهم التجري ٢٨,٦١%، ثم الساهو ٦,٤٠%، والبلين ٣,٦٩% والعنر ٣,٢٠%، والحدارب ٢,٩١%، والبازا ٢,٤٢%، والباريا ١,٥٥%، وأخيراً الرشايدة ٠,١٩%، أما من حيث الأثنية المسيطرة على الحكم والسلطة منذ الاستقلال عام ١٩٩٣، فهي التجراي عبر الجهة الشعبية لتحرير ارتريا بقيادة أسياق أفورقي، وهذه الأثنية بحسب عددها تمثل أقلية.

#### رابعا : جيبوتي :

تتكون الجماعة الوطنية في جيبوتي من مجموعتين قبيلتين هما الصوماليون وأغلبهم من قبائل العيسى والعفريون أو الدناكل؛ يشكل الصوماليون الأغلبية ويتوزعون على أربع قبائل هي العيسى والدارود والاباك والغارايرسي، أما العفريون فيتوزعون على قبيلتين هما

(١) د/ إبراهيم نصر الدين، ارتريا ومسار الاستقلال، للمستقبل العربي، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد ١٦٦، ديسمبر ١٩٩٢)، ص ٩٠١ - ١١٠.

(٢) م.س، ص ١١٩.

(٣) Katsuyoshi Fukui, & John Markakis, *Ethnicity & Conflict in the Horn of Africa*, (ohio University Press, 1994), p.277

(٤) Ibid. p. 219

(٥) د/ عبدالسلام إبراهيم بغدادى، مشكلة الأقليات في القرن الإفريقي، م.س.ذ، ص ٣٧

الادوبامرة ولاسايمره<sup>(١)</sup>. وتوجد إلى جانب هاتين الإثنتين مجموعات أخرى أهمها العرب المهاجرون من الجزيرة العربية وبخاصة من اليمن<sup>(٢)</sup>، ومن الصعوبة بمكان معرفة العدد الحقيقي لكل مجموعه من المجموعتين الرئيسيتين فيدعى كل منهما أن مجموعه تملك غالبية الأراضي الجيبوتية وتمثل غالبية السكان<sup>(٣)</sup>، غير أن هناك من يرى بأن المجموعة الصومالية تشكل ثلثي السكان في حين يشكل العفريون الثلث الآخر، مع العلم أن الصوماليين في جيبوتي هم امتداد لنظرائهم الصوماليين في دولة الصومال، أما العفريين فإنهم امتداد للأقلية العفريه الموجودة في دولة أثيوبيا وارتريا<sup>(٤)</sup>. ورغم الاختلافات بين العفر والصومال (سكان جيبوتي) فإن ما يجمع بينهما أكثر مما يفرق فهما يرتبطان بأواصر قرابة سلاليه واحده (حاميه - سامية)، ويرتبطان بدين واحد (الإسلام). إضافة إلى أن الاختلاط والتمازج القائم بينهما منذ زمن بعيد قد خلق عادات وتقاليد وقيم متداخلة إلى حد كبير<sup>(٥)</sup> من حيث المجموعة المسيطرة على السلطة والحكم، فهي بطبيعة الحال المجموعة الصومالية وبالتحديد قبيلة العيسى، التي أحكمت قبضتها على الحكم منذ الاستقلال من فرنسا عام ١٩٧٧.

#### خامساً: الصومال:

يشكل الصوماليون وحدة سلاليه واحده لا توجد مثلها في جميع الدول الأفريقية فالصوماليون شعب حامى شرقى اختلفت آراء العلماء حول اصل تسميتهم<sup>(٦)</sup>، ويمثلون قومية واحدة من اكبر القوميات المتماسكة في أفريقيا فهم متجانسون إلى حد كبير ومتميزون عمن حولهم سواء من ناحية اللغة أو الدين أو العادات والتقاليد<sup>(٧)</sup>، وتصل نسبة التجانس الاثنى في الصومال إلى ٩٢%<sup>(٨)</sup>، ورغم وحدة السلالة في الصومال فإن ذلك لم يمنع من انقسام الشعب الصومالى إلى عدة قبائل، تتفرع إلى عشائر وبطون يمكن تقسيمها إلى مجموعتين كبيرتين؛ هما الصومال والساب، يشكل الصومال غالبية الشعب الصومالى ويستعار اسمها ليشمل

(١) صلاح الدين حافظ ، صراع القوى العظمى حول القرن الأفريقى، م.س.ذ، ص ٢٢٧

(٢) د/ إجلال رأفت، الأمن القومى العربى ومنطقة القرن الأفريقى، م.س.ذ، ص ١٨

(٣) م.س.

(٤) د/ عبدالسلام إبراهيم بغدادى، الوحدة الوطنية ومشكلة الأقليات في إفريقيا، م.س.ذ، ص ٣٣-٣٤

(٥) م.س، ص ٣٤.

(٦) لمزيد من التفاصيل حول تسمية الشعب الصومالى ، أنظر: أمال توفيق إبراهيم، مشكلات الحدود في القرن الأفريقى، رسالة ماجستير، ( القاهرة: جامعة القاهرة ، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، ١٩٧٧) ص ٥٢-٥٤

(٧) م.س، ص ٥٤.

(٨) د/ عبدالسلام إبراهيم بغدادى، الوحدة الوطنية ومشكلة الأقليات في إفريقيا، م.س.ذ، ص ٣٢

مجموعة الساب وينقسم الصومال إلى أربعة أقسام؛ هي الدير والاسحاق والهاويه والدارود وكلهم من الرعاة المتنقلين، أما الساب فانقساماتهم الإثنية أقل عدد وانتشار لكونهم مزارعين، وينقسمون إلى الديجل والروحانوين، ويقعون بين نهري جوبا وشيلي<sup>(١)</sup>. وإلى جانب هذه التقسيمات الإثنية للشعب الصومالي توجد بعض الأقليات موزعة بين سلالات مختلفة؛ أهمها البونجي والبننتو والباجونى<sup>(٢)</sup>. إضافة إلى أقليات صغيرة جدا بعضها وفد إلى الصومال من دول عديدة مثل إيطاليا وبعض البلدان الآسيوية، وهم عموما ليس لهم أى تأثير على الوحدة الوطنية الصومالية<sup>(٣)</sup>، فهم لا يشكلون أكثر من ٥% من سكان الصومال<sup>(٤)</sup>. ورغم هذا التجانس الواضح للشعب الصومالي فإن الصومال يفتقر إلى الوحدة الوطنية بين الطبقات الاجتماعية، ويعانى من الفوارق المصطنعة بسبب الانقسام القبلى والتباين الاقتصادى والتفاوت الثقافى، وهذه الفوارق حالت فى كثير من الأحيان دون إبراز الخصائص الأصلية للشعب الصومالى<sup>(٥)</sup>.

## المطلب الثانى

### التداخل الإثنى بين الدول

فى المطلب السابق تم التطرق إلى التركيبة الإثنية داخل كل دولة من دول المنطقة، وفى هذا المطلب من المبحث سيتم التعرض للتركيبة الإثنية العابرة للحدود فى المنطقة، ومن المعروف أن الاستعمار الغربى عندما وضع وخطط للحدود السياسية فى المنطقة عمل وحرص على تشتيت وتوزيع الجماعات الإثنية المختلفة فى المنطقة بين دولتين وأكثر<sup>(٦)</sup>، خدمه لمصالحه المختلفة فتوزعت الجماعات الإثنية والقبائل المختلفة وعزلت عن مراعيها وأسواقها وأقاربها وأماكن عبادتها<sup>(٧)</sup>، وهو ما أوجد بيئة مناسبة لتوتر العلاقات وتفجر النزاعات بين دول المنطقة.

(١) د/ نجوى الفوال ، " إشكاليات الدولة فى الصومال : العامل القبلى " بحث مقدم إلى ندوة أفريقيا اليوم قضايا داخلية وخارجية ١-٢ فبراير ٢٠٠٠ ، م.س.ذ، ص ٤.

(٢) د/إجلال رأفت ، د/إبراهيم نصر الدين، القرن الأفريقى المتغيرات الداخلية والصراعات للدواية..... م.س.ذ، ص ٥.

(٣) د/ عبدالسلام إبراهيم بغدادى، " الوحدة الوطنية ومشكلة الأقليات فى أفريقيا .. م.س.ذ ، ص ٣٢.

(٤) د/ إجلال رأفت ، د/إبراهيم نصر الدين .. م.س.ذ ، ص ٥.

(٥) محمد عثمان أبو بكر، قضية الديمقراطية والتعددية السياسية فى لرتريا .. م.س.ذ ، ص ٥٥.

(٦) د/ عبدالسلام إبراهيم بغدادى، "الوحدة الوطنية ومشكلة الأقليات فى أفريقيا، ..... م.س.ذ ، ص ٢٧

(٧) Katsuyoshi Fukui, & John Markakis, Op. Cit ., p. 221



ومنطقة القرن تعتبر نموذجاً للتداخل الاثنى القبلى بين الدول، فكل جماعة اثنية أو قبلية فى دولة من الدول لها عشيرة أو جزء من الجماعة فى البلدان المجاورة، فالحدود السياسية قسمت القبيلة الواحدة أو الجماعة الاثنية إلى شطرين أو أكثر بين أكثر من دولة<sup>(١)</sup>، واهم تلك الجماعات العابرة للحدود فى المنطقة القبائل العفريه والصومالية، فالجماعة العفريه تنتشر فى منطقة تلتقى عندها حدود كلا من أثيوبيا وارتريا وجيبوتى، وعلى الرغم من كون تلك الجماعة تعيش فى رقعة جغرافية متصلة، فإنها لم تتمكن من تأسيس كيان سياسى مستقل بها، والعفر لم يتوزعوا فى جيوب داخل أو بين الأثنيات الأخرى مثلهم مثل غيرهم من القوميات، بل أن العفر ينتشرون فى منطقة صحراوية تمتد من السواحل الجنوبية لارتريا جنوب مصوع إلى السواحل الشمالية لجيبوتى جنوب مدينة تاجورا من جهة الشرق، وحتى الهضبة الاثيوبية من جهة الغرب، وتزداد هذه الصحراء اتساعاً باتجاه البحر الأحمر مما يجعلها تظهر بشكل مثلث، لذلك كثيراً ما يطلق عليها بالمثلث العفرى<sup>(٢)</sup>. وانطلاقاً من الوحدة الاثنية والجغرافيا يسعى العفر إلى إقامة كيان سياسى خاص بهم<sup>(٣)</sup> يقطع أراضي من أراضي الدول الثلاث أثيوبيا وارتريا وجيبوتى، وهو الأمر إلى دفع الدول الثلاث إلى التعاون والتنسيق فيما بينها للوقوف أمام هذه الطموحات، وهذا المشروع واجهه قبل أن يظهر إلى الواقع .

ورغم هذا التوجه الإستراتيجى بين الدول الثلاث حول المسألة العفريه، إلا أنها وفى أوقات تأزم العلاقات فيما بينهما تحيد عن هذا التوجه، وتلجأ الأنظمة السياسية فيها إلى استغلال المسألة العفريه فى التأثير والتدخل فى شئون بعضهم البعض وخاصة أثيوبيا وارتريا .

فأثيوبيا لجأت إلى هذا الخيار أكثر من مره واتضح ذلك عندما قدمت الدعم والتشجيع للتحركات العفريه فى جيبوتى، للوقوف أمام الأهداف الصومالية الرامية لضم جيبوتى إلى كيانها السياسى، خاصة والتكوين الاثنى فى جيبوتى يحتوى على أغلبية صومالية، وهو ما كان يقلق إثيوبيا، أيضاً عملت إثيوبيا على تكوين وحدات من رجال العصابات من القبائل العفريه لاستخدامهم للتحرك ضد الحكومة الجيبوتية فى حالة تعرض مصالحها للخطر؛ وفى الوقت نفسه فإن أثيوبيا كانت تطمح أيضاً بضم جيبوتى؛ على اعتبار أن قسماً من سكانها

---

(١) د/ عبدالعزيز راغب شاهين، " التنوع والصراع الاثنى فى بعض مجتمعات حوض النيل " ..... م.س.د،

ص ٤٢٨

(٢) د/ عبدالسلام ابراهيم بغدادى، " مشكلة الأقليات فى القرن الإفريقى " .... م.س.د، ص ٣٥

(٣) م.س، ص ٣٨



العفر هم امتداد لجزء من سكانها من الأقلية العفرية علاوة على ارتباط تجارتها الخارجية بميناء جيبوتي<sup>(١)</sup>.

ونفس الأمر بالنسبة لإريتريا قبل الاستقلال، فقد لجأت الجبهة الشعبية لتحرير إريتريا أثناء نضالها ضد إثيوبيا إلى استغلال المسألة العفرية في التأثير على سير المواجهات مع القوات الإثيوبية، فعملت على تكريب ثوار العفر داخل إثيوبيا وتشجيعهم على مقاومة الحكومة الإثيوبية، ولكن بعد استقلالها عدلت عن هذه السياسة، فلم يعد من مصلحتها إقامة أى نوع من التعاون مع ثوار العفر ضد أى دولة من دول الجوار؛ لأن ذلك يؤثر على أمنها واستقرارها<sup>(٢)</sup>.

ورغم هذا التوجه إلا أنها وأثناء حربها مع إثيوبيا في نهاية التسعينات من القرن الماضي؛ لجأت إريتريا إلى استغلال المسألة العفرية في التأثير على سير المواجهات مع إثيوبيا من خلال تشجيع العفر في جيبوتي على القيام بأعمال من شأنها تهديد وزعزعة استقرار خط سكة حديد أديس أبابا - جيبوتي<sup>(٣)</sup>، المهم بالنسبة لجيبوتي وإثيوبيا وهو ما يؤكد بأن المسألة العفرية ستظل عامل من عوامل الضغط والتدخل في الشؤون الداخلية، فيما بين الدول الحاضنة لهذه الجماعة.

أيضاً تحفل المنطقة بصوره أخرى من صور التداخل الاثنى متصلة بالجماعة الصومالية، فهذه الجماعة لها امتدادات سكانية في بعض دول الجوار كأثر من آثار اقتسام الصومال وتمزيق أوصاله<sup>(٤)</sup>، فالقبائل الصومالية تنتشر في كل من إثيوبيا وجيبوتي وكينيا، فقبيلة الهوية أكبر القبائل الصومالية لها امتدادات على الحدود الشمالية في كينيا وإقليم الصومال الغربي في إثيوبيا، وقبيلة الدارود أيضاً لها امتدادات إلى إقليم الصومال الغربي وكينيا، وقبيلة الإسحاق التي تعتبر في أكثر القبائل الصومالية في شمال الصومال، ينتشر جزء منها في منطقة هود التي ضمتها بريطانيا إلى إثيوبيا عام ١٩٥٤ - ١٩٥٥، وأخيراً تنتشر قبيلة الدير في جيبوتي وإقليم الصومال الغربي في إثيوبيا<sup>(٥)</sup>.

(١) م.س، ص ٤٠.

(٢) م.س، ص ٤١.

(٣) د/ محمود محمد أبو العنين، "السياسة الإثيوبية تجاه أفريقيا بالتركيز على منطقتي حوض النيل والقرن الأفريقي..... م.س.ذ، ص ١٥٨.

(٤) د/ نيفين عبد المنعم مسعد، "الأقليات والاستقرار السياسي في الوطن العربي" (القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٨٨)، ص ١١٨.

(٥) مركز زايد للتنسيق والمتابعة، الأزمة الصومالية: دراسة في الأسباب وسبل التجاوز، م.س.ذ، ص ١٤-١٧، ولمزيد من التفاصيل أنظر: محمود يوسف موسى، القبيلة وأثرها في السياسة الصومالية في الفترة ١٩٦٠-١٩٩٧، (الخرطوم: جامعة أفريقيا العالمية، مركز البحوث والدراسات الإفريقية، ٢٠٠٠) ص ٢٥ - ٢٧.

ولذلك فإن مشكلة الصومال ومنذ حصوله على الاستقلال ظلت تتحصر فى كيفية الوصول إلى دولة واحدة تضم كل أبناء الصومال<sup>(١)</sup>، مما أدخل الصومال فى مشاكل ومواجهات حدودية مع دول الجوار وخاصة إثيوبيا<sup>(٢)</sup>، من بينها الصدام العسكرى الصومالى الإثيوبى عام ١٩٦٤، واضطرابات جيبوتى فى ١٩٦٦ علاوة على توتر العلاقة مع كينيا فى نفس العام<sup>(٣)</sup>، ولذلك ستظل مشكلة الجماعة الصومالية ترفد المنطقة بالكثير من عوامل عدم الاستقرار، خاصة بعد تفكك الدولة الصومالية وإعلان شمال الصومال (الصومال البريطانى) انفصاله من الجمهورية الصومالية.

ومن ناحية أخرى يتكرر التداخل الأثنى عبر الحدود، وإن كان بدرجة أقل من التداخل الخاص بالجماعتين الصومالية والعفرية، وهو الخاص بالتداخل الأثنى بين إثيوبيا وارتريا، وبين ارتريا والسودان وبين إثيوبيا والسودان .

بالنسبة للتداخل الأثنى بين إثيوبيا وارتريا يتصل بالجماعة التجرينيه، التى يعيش أفرادها فى كلا البلدين، فأقليم التجراى يقع فى شمال إثيوبيا ويمتد إلى وسط ارتريا، وهذا الامتداد والتداخل الأثنى بين الدولتين خلق الكثير من عوامل التوحد بين الجماعة التجرينيه على امتداد الإقليم، من حيث العادات والقيم والثقافة واللغة. والجدير بالذكر أن هذه الجماعة ينتمى إليها حالياً حكام الدولتين مليس زيناوى واسياس افورقى<sup>(٤)</sup>، وهو ما قد يجعل الإقليم وسكانه موضع صراع وتنافس بين النظامين وورقة ضغط تمارسه كل دولة ضد الدولة الأخرى، وقد ظهرت فى هذا الشأن اتهامات متبادلة بين الطرفين حول محاولة كل منهما استقطاب الجماعة التجرينيه وخلق تيجراى الكبرى<sup>(٥)</sup>.

أما بالنسبة للتداخل الأثنى بين ارتريا والسودان فيتمثل بالامتداد القبلى لقبيلة بنى عامر، التى يعيش معظم أفرادها فى ارتريا، ويعيش الجزء الباقى منها فى السودان<sup>(٦)</sup>، وقبيلة الرشيدة التى هاجرت من الحجاز إلى السودان فى العهد التركى المصرى، ثم هاجرت إلى

---

(١) د/ نجوى الفوال ، " إشكالية الدولة فى الصومال: العامل القبلى، م.س.ذ، ص ٦.

(٢) م.س، ص ٧.

(٣) د/ نيفين عبدالمنعم مسعد ، " الأقليات والاستقرار السياسى فى الوطن العربى"، م.س.ذ، ص ١١٨

(٤) خالد عبدالعزيز ، "التطورات فى القرن الإفريقى : تحليل من منظور الجغرافيا السياسية، م.س.ذ، ص ١٦.

(٥) د/ محمود محمد أبو العيلين، "السياسة الإثيوبية تجاه أفريقيا، م.س.ذ، ص ١٤٨

(٦) د/ محمد رضا فودة ، "ارتريا ماذا بعد الاستقلال، م.س.ذ، ص ٦

ارتريا واستقرت فى المنطقة الساحلية بالقرب من مدينة مصوع<sup>(١)</sup>، إضافة إلى ذلك تتوزع قبائل البجة بين ارتريا والسودان<sup>(٢)</sup>.

أما من حيث التداخل الأثنى بين السودان وإثيوبيا، فيتمثل فى النوير والشلوك فى مديرية أعالي النيل، وتجدر الإشارة بأن الجماعات الممتدة عبر الحدود إلى أكثر من دولة تكون متجانسة، وترتبط بعلاقات قوية فيما بينهما يفوق علاقاتها بالجماعات الأخرى فى الدولة التابعة لها<sup>(٣)</sup>.

وإجمالاً يمكننا القول بأن الامتداد الأثنى لبعض الجماعات قد يسهم فى تصاعد النزاعات والصراعات بين الدول وداخل الدول، فالامتداد الخارجى لقومية أو جماعه اثنية ما يوفر لها الكثير من وسائل الدعم والمساندة، خاصة فى حالة حدوث صراع بينهما وبين بعض الأثنيات الأخرى، أو بينها وبين الدولة التابعة لها مما يؤدي إلى إطالة وتعقيد هذا الصراع.

### المطلب الثالث

#### الاختلافات الثقافية

تتميز شعوب منطقة القرن الأفريقى بتعددية اجتماعيه وثقافيه واضحة يصعب معها وصف الجماعات المختلفة المشكلة لهذه المنطقة بأنها جماعات أثنية فقط، وإنما هى بالإضافة إلى ذلك جماعات ثقافية وإقليمية<sup>(٤)</sup>، فالمنطقة تفتقر لتلك الوحدة الثقافية التي تمتعت بها منذ أكثر من ٢٠٠٠ سنة ق.م، واستمرت حتى القرن السادس الميلادى<sup>(٥)</sup>، ثم اضمحلت بعد ذلك بفعل عدة عوامل وإحداث شهدتها المنطقة<sup>(٦)</sup>.

فالمنطقة وبحكم الظروف الطبيعية والتاريخية والسياسية، التي مرت بها أفرزت ثقافات مختلفة ومتناقضة بين الدول، وداخل الدول تراوحت ما بين الثقافة العربية، والانجلوفونية والفرانكفونية والصومالية والامهرية، فالسودان يتخبط بين الهوية العربية الإسلامية والهوية الإفريقية، وارتريا مازالت ومنذ استقلالها غير قادرة على تحديد هويتها

---

(١) م.س ، ص ٧

(٢) Katsuyoshi Fukui, & John Markakis, Op. Cit ., p. 221

(٣) د/ إبراهيم نصر الدين، " الاندماج الوطنى فى افريقية والخيار السودانى، ..... م.س.ذ، ص ١٢-١٣.

(٤) م.س، ص ٢

(٥) د/ عبدالله نجيب محمد، " الصراع الثقافى فى القرن الإفريقى"، أعمال الندوة الدولية للقرن الإفريقى ١-

٧ يناير ١٩٨٥، الجزء الثانى، ..... م.س.ذ، ص ١٠٤٩.

(٦) لمزيد من التفاصيل حول ذلك، أنظر م.س، ص ١٠٥٤.



الثقافية، وإثيوبيا أيضاً عجزت عن تحديد هويتها الثقافية، فهذه الدولة وحتى بداية الخمسينات كانت تقدم نفسها باعتبارها دولة شرق أوسطية ثم تحولت إلى الاتجاه الأفريقي . أما جيبوتي فإنها تتأرجح بين الهوية العربية والفرانكفونية والصومالية وبالرغم من هويتها العربية، إلا أن غلبه هويتها الصومالية جعلها بعيدة ومختلفة عن جيرانها<sup>(١)</sup>.

ويتضح من ذلك أن أربع دول من دول المنطقة الخمس تختلف في هويتها الثقافية عن بعضها البعض، وتختلف أيضاً في هوياتها عن بقية الدول الإفريقية، وهو ما يعنى عدة أمور منها<sup>(٢)</sup>:

- ١- استمرار التنافس والصراع بين الدول وداخل الدول في المنطقة
- ٢- محدودية التفاعلات بين هذه الدول وبقية دول القارة السمراء
- ٣- ستظل المنطقة مجالا للتنافس بين القوى الدولية الكبرى بحكم موقعها الإستراتيجي الهام وأوضاعها الداخلية.

أما من حيث الاختلافات الثقافية داخل الدول فيمكن الإشارة إليها فيما يلي:

#### أولاً : السودان :

يمثل السودان دولة مركبة من عدة هويات ثقافية، فبعضها قطع شوطاً كبيراً في بلورة خصائص القومية مثل القومية العربية الشمالية، وبعضها الآخر لا يزال في طوره القبلي، وما قبل القبلي مثل الجنوب وبعض المناطق الشمالية، وانعكس كل ذلك في الهوية السودانية بتركيبها المزدوج العربي الأفريقي وتنوعه الاثنى الثقافي، فالشمال في عمومة يرتبط بهوية عربية إسلامية؛ تستند إلى غلبة الثقافة العربية الإسلامية ولتنمائه إلى المجال الحضاري العربي الإسلامي العام والجنوب يرتبط بهوية إقليمية<sup>(٣)</sup>. فالمشكلة أن الطرف الأول الطرف الشمالي يضع الدين في مواجهة الهوية الوطنية، ويستند إلى الإسلام واللغة العربية ومعاداة كل الثقافات والأديان، ويحاول فرض مفهومه هذا بالقوة والإكراه، والطرف الثاني يتركز وسط الحركة الجنوبية وبعض الدوائر الشمالية، وهو توجه معاكس للتوجه الأول، ويضع الانتماء السوداني الأفريقي في تناقض موهوم مع الانتماء العربي الإسلامي في الهوية السودانية<sup>(٤)</sup>.

(١) د/ إبراهيم نصر الدين ، " الأوضاع في القرن الأفريقي وانعكاساتها على الأمن القومي العربي"، العلاقات العربية الإفريقية، (طرابلس: جمعية الدعوة الإسلامية للعالمية، فبراير ١٩٩٨)، ص ٢٦١

(٢) م.س، ص ٢٧٥.

(٣) محمد علي جادين، "التنوع الثقافي والوحدة الوطنية: الهوية القومية في السودان بين العروبة والأفريقية.

[http:// www. Sudanbaath. 20M. com](http://www.Sudanbaath. 20M. com)

(٤) م.س.



وهذا الطرح يقسم السودان ثقافياً إلى منطقتين، الشمال والجنوب على أساس العقيدة واللغة، وهذا الطرح غير صحيح إطلاقاً كما يقول دكتور ابراهيم نصر الدين فالمجموعة الشمالية لم تتأثر بالإسلام والعروبة بنفس الدرجة؛ فداخل هذه المجموعة مجموعات تنظر إلى نفسها باعتبارها مختلفة عن غيرها من المجموعات الشمالية؛ مثل البجا والنوبيين وسكان جبال النوبة والفور، ونفس الأمر بالنسبة لجنوب السودان، حيث يتميز بتعدد ثقافى واجتماعى، فهو خليط من الأجناس والأديان والثقافات<sup>(١)</sup>، وبالتالي فإن رسم خريطة ثقافية للسودان يعتبر فى غاية الصعوبة والتعقيد؛ بسبب تداخل العديد من العوامل فى تحديد مكونات الثقافة، وكلها عوامل لا تتسجم مع بعضها البعض داخل كل مجموعة<sup>(٢)</sup>.

فمن الناحية اللغوية يوجد فى السودان حوالى ١١٥ لغة ولهجة تنفرع منها لهجات أخرى، فبالإضافة إلى العربية توجد فى الشمال لغات رئيسية أخرى مثل النوبية والبيجاوية والنوباوية والكرديفانية والدار فوريه. وفى الجنوب وحدة توجد أكثر من ٧٠ لغة ولهجة محلية تتدرج تحت ٨ مجموعات رئيسية (الدنكا - الزاندى - النوير - اللو - اللونجو - ندجو - سيري - المورومارى - البارى تاك)<sup>(٣)</sup>.

ومن الناحية الدينية تنتشر الديانات الإسلامية والمسيحية والمعتقدات التقليدية بين مختلف الجماعات السودانية، ووفقاً لأحد التقديرات غير الرسمية عام ١٩٦٨ فإن ٦٦% من سكان السودان مسلمين و٤% مسيحيين والباقي ٣٠% يدينون بالمعتقدات التقليدية. وفى داخل كل جماعة توجد العديد من التنوعات<sup>(٤)</sup>، غير أن الشيء المتفق عليه هو أن أغلب سكان الشمال هم من المسلمين وأغلب سكان الجنوب من معتقدي الديانات التقليدية، وهذا إما أوضحه مجلس الكنائس العالمى فى كتابة السنوى للتبشير سنة ١٩٨١، حيث أشار بأن ٦٥% من سكان الجنوب يدينون بالديانات التقليدية و١٨% من المسيحيين و١٧% من المسلمين<sup>(٥)</sup>.

(١) د/ ابراهيم نصر الدين ، " الاندماج الوطنى فى إفريقيا والخيار السودانى، م.س.ذ، ص ١٢

(٢) م.س، ص ١٣.

(٣) د/ أحمد الصاوى، " العيش المشترك فى شمال إفريقيا المحددات والمعضلات" ورقة مقدمة إلى بحوث النزاعات وبناء السلم فى أفريقيا، دور الاتحاد الإفريقى وتنظيمات المجتمع المدني ١٩-٢٠ أغسطس ٢٠٠٣ (طرابلس الغرب: المركز الإفريقى للبحث التطبيقى والتدريب فى مجال الإنماء الاجتماعى تجمع دول الساحل والصحراء س.س.ص.٠ منتدى السياسات الإدارية ، ٢٠٠٣) ص ٣٦

(٤) د/ ابراهيم نصر الدين ، " الاندماج الوطنى فى أفريقيا والخيار السودانى، م.س.ذ، ص ١٤

(٥) د/ أحمد الصاوى ، " العيش المشترك فى شمال إفريقيا المحددات والمعضلات، م.س.ذ، ص ٣٦

## ثانياً: إثيوبيا:

تتعدد الهويات الثقافية في إثيوبيا نظراً لتعدد القوميات المشكلة للجماعة الإثيوبية الناتجة أساساً عن سياسة الضم والاحتلال، التي اتبعتها الأنظمة السياسية المتعاقبة في إثيوبيا تجاه الجماعات والقوميات المجاورة لها. نتج عنه تعدد متباين في الثقافات، وعدم اتفاق على قيم مشتركة بين هذه القوميات أدى إلى ظهور نزاعات وصراعات مختلفة فيما بينهما.

وزاد من هذا الوضع تلك السياسة التي اعتمدتها النظم السياسية في إثيوبيا القائمة على سياسة التمهيد تجاه بقية القوميات الأخرى، وفرض الثقافة الامهرية على الثقافات الأخرى باعتبارها من وجهة نظر القومية الامهرية الثقافة المتفوقة، التي يجب على الجميع أن يتعلموا بها ويخضعوا لها، وتم هذا الأمر تحت شعارات تحقيق الوحدة الوطنية وإثيوبيا أولاً أو إثيوبيا فوق الجميع<sup>(١)</sup>.

فانتشار ما يسمى بقومية الدولة تحت شعار الوحدة القومية كانت عبارة عن مبادرة سياسية اتخذتها الجماعة الحاكمة في محاولة منها لتعزيز المؤسسات الضعيفة للدولة وإحكام سيطرتها على السلطة السياسية، بل أن تصور الجماعات الحاكمة للكيان القومى كان تصور عاكساً لكيانهم الاثنى والثقافى، ولذلك فإن اللغة الامهرية والمسيحية أصبحت الملامح البارزة للقومية الاثيوبية، ومن ثم ارتكاز الوحدة القومية على الثقافة الامهرية<sup>(٢)</sup> دون سواها من الثقافات الأخرى، وهو ما أدى إلى رفض القوميات المستبعدة ثقافياً وسياسياً للهيمنة الثقافية للامهرية، باعتبارها غير معبرة عن الجماعة الاثيوبية، فالجماعة الاثيوبية تختلف فيما بينها في نواح كثيرة، فمن الناحية اللغوية هناك أكثر من ١٤٠ لغة ولهجة أهمها الامهرية والتجرينية ولاروميه والجالاويه والصومالية والعفريه<sup>(٣)</sup>.

ومن الناحية الدينية يتوزع سكان إثيوبيا على ديانات عديدة منها الإسلام والمسيحية واليهودية ومعتقدات طبيعية، علماً بأن الأغلبية البسيطة من سكان إثيوبيا هم من المسلمين؛ بمعنى أن عددهم يفوق نصف عدد السكان، أما المسيحيون فتقدر نسبتهم بحوالى ٣٥ % من مجموع السكان، أما إتباع المعتقدات الطبيعية فتتراوح نسبتهم بين ٥ إلى ١٥ % من بقية

(١) د/ عبدالسلام إبراهيم بغدادى ، الوحدة الوطنية ومشكلة الأقليات في إفريقيا، م.س.ذ، ص ٤٩

(٢) Katsuyoshi Fukui, & John Markakis, " Ethnicity & Conflict in the Horn of Africa " , Op. Cit ., p. 225

(٣) لمزيد من التفاصيل أنظر د/ عبدالسلام إبراهيم بغدادى ، الوحدة الوطنية ومشكلة الأقليات في إفريقيا، م.س.ذ، ص ٤٤ - ٤٨

السكان<sup>(١)</sup>، فالاختلافات الثقافية هنا جاءت مكتملة للاختلافات القومية على الجانب الاثنى، مما دفع إلى زيادة الصراعات داخل الجماعة الاثيوبية خاصة مع توجه الدولة سواء في العهد الامبراطوري أو العهد العسكري إلى استبعاد الثقافات الأخرى في المعاملات الرسمية المختلفة، وإهمالها وعدم تشجيعها لدراسة تاريخ وثقافة القوميات الأخرى، وتجاهل الدولة للديانات الأخرى في الدولة، وخاصة الديانة الإسلامية رغم أن المسلمين يشكلون قطاعا كبيرا للغاية من سكان الدولة، واعتمادها للديانة المسيحية كديانة رسمية للدولة الاثيوبية<sup>(٢)</sup>، والتأكيد على أن يكون الحاكم في الدولة مسيحيا أرثوذكسيا، وحاول النظام الجديد الذي وصل إلى السلطة بعد انهيار نظام منجستو هيلاماريام في بداية التسعينات بقيادة ميليس زيناوى تقديم بعض الحلول لهذه الحالة غير الطبيعية واتضح ذلك من خلال نص الدستور الاثيوبى الجديد، الصادر في ديسمبر ١٩٩٤ القائم على مبدأ علمانية الدولة وفصل الدين عن الدولة وإقرار عدم وجود دين رسمي للدولة الاثيوبية<sup>(٣)</sup>. إضافة إلى السماح للقوميات الأخرى والجماعات الدينية بالتعبير عن هويتها، وممارسة طقوسها وعاداتها بحرية نسبية<sup>(٤)</sup>.

#### ثالثا : ارتريا :

تعانى ارتريا من صعوبة واضحة في تحديد هويتها الثقافية، فهذه الدولة ومنذ استقلالها عن إثيوبيا سنة ١٩٩٣ مازالت غير قادرة عن التعبير بشكل صريح عن هويتها الثقافية، فهي حائرة بين الهوية العربية والهوية الإفريقية فبحكم التاريخ والتفاعلات المختلفة بين ارتريا والعرب عتبر هي الأقرب للحضارة والثقافة العربية الإسلامية، بل انه لا توجد منطقة في إفريقيا خارج أقطار الجامعة العربية تحمل ثقافتها المحلية الطابع العربى كالهضبة الارترية<sup>(٥)</sup>؛ فسكانها تأثروا بالإسلام والعروبة عبر المراحل التاريخية المختلفة، ومن ثم ارتبطوا بالأمة العربية بعلاقات عضوية ثقافية وتاريخية وسياسية ونضال مشترك<sup>(٦)</sup> وما

(١) م.س، ص ٤٤ ، ولمزيد من التفاصيل حول التوزيع الديمى بين القوميات الإثيوبية أنظر د/ محمود محمد أبو العينين ، " السياسة الإثيوبية تجاه أفريقيا بالتركيز على منطقتى حوض النيل والقرن الإفريقى، م.س.ذ، ص ١٢٨ - ١٢٩

(٢) Katsuyoshi Fukui, & John Markakis, Op. Cit ., p. 225 - 226

(٣) د/ محمود محمد أبو العينين ، الإسلام ومستقبل الدولة فى إثيوبيا، ندوة الإسلام والمسلمين فى أفريقيا، (طرابلس الغرب : جمعية الدعوة الإسلامية العالمية ، ١٩٨٨ ) ، ص ٢٢٦

(٤) مركز دراسات الشرق الأوسط، تداعيات الصراع فى القرن الإفريقى، م.س.ذ، ص ٥٢

(٥) عثمان صالح سبى، جغرافية ارتريا، ( بيروت : دار الكنوز الأدبية ، ١٩٧٣ ) ص ١٩٢ - ١٩٣

(٦) د/ إجلال رأفت، و د/ إبراهيم نصر الدين، للقرن الإفريقى المتغيرات الداخلية والصراعات الدولية، ..... م.س.ذ، ص ١٢٩



الدعم العربى المعنوى والمادى والسياسى لحركات التحرير الارتريّة المختلفة فى نضالها قبل الاستقلال عن إثيوبيا، إلا دليلا على ذلك، بل أن معظم الحركات الارتريّة قد تأسست وتشكلت فى عواصم الدول العربية وخاصة القاهرة<sup>(١)</sup>.

ومن ثم فأى محاوله لإخراجها وأبعادها على توجهها العربى الاسلامى؛ يعتبر شنوذاً عن القاعدة التى حكمت الساحل الافريقى للبحر الأحمر بدءاً من الصومال جنوباً، وحتى مصر شمالاً<sup>(٢)</sup> وإذا ما حللنا المجتمع الارتري فسوف نجد العديد من الحقائق التى تؤيد ارتباط الشعب الارتري بالأمة العربية، فمن حيث اللغة نجد أن اللغة الأولى فى ارتريا هى العربية والتجرينيه<sup>\*</sup>، بل أن ثلثى السكان يتحدث العربية نظراً لكونها لغة الثقافة والدين لمسلمى ارتريا، ومن حيث الموقع فهى عربيه أيضاً بحكم موقعها المتصل بكل من السودان وجيبوتى، وكذلك باقى الدول العربية بمنطقة البحر الأحمر<sup>(٣)</sup>، ومن حيث الدين فإن اغلب سكان ارتريا مسلمين بل أن بعض الإحصائيات تشير بأن نسبة المسلمين تتجاوز ٧٨% من السكان<sup>(٤)</sup>، وعلى الرغم من هذه المعطيات فإن ارتريا وحال استقلالها اتخذت لنفسها مسار معاكساً لهذه المعطيات؛ فتوجهت بعيداً عن العرب والمسلمين، ورفضت الانضمام لجامعة الدول العربية، بل أنها تنكرت للغة العربية وجعلها لغة ثانية بعد التجرينيه<sup>(٥)</sup>. مما يعد تنصلاً من أحد أهم المبادئ التى ناضل من أجلها الشعب الارتري باعتماد اللغتين العربية والتجرينيه كلغتان رسميتان للبلاد، والاعتراف أيضاً بانتماء ارتريا العربى حضارياً وثقافياً<sup>(٦)</sup>، فالنظام الارتري بقيادة اسياى افورقى تجاوز تلك المعطيات وأدار ظهره للعروبة والإسلام،

(١) لمزيد من التفاصيل أنظر : د/ محمد رضا فودة ، " ارتريا ماذا بعد الاستقلال، م.س.ذ، ص ١٠-١٢

(٢) د/ أحمد الصاوى ، " العيش المشترك فى شمال أفريقيا المحددات والمعضلات، م.س.ذ، ص ٢٠  
\* تجدر الإشارة بأن اللغتين التجرينية والتجري تتحدريان من اللغة الجعزية السامية التى وفدت إلى ارتريا وهضبة الحبشة من اليمن قبل ثلاثة آلاف سنة، أنظر: عثمان صالح سبى ، " جغرافية ارتريا، م.س.ذ، ص ٥٣-٥٤.

(٣) د/ محمد رضا فودة ، " ارتريا ماذا بعد الاستقلال، م.س.ذ، ص ٢٨

(٤) د/ صلاح حليلة، " النزاع الارتري الاثيوبى { رؤية تحليلية } السياسة الدولية، العدد ١٣٦، أبريل ١٩٩٩ ص ٦١.

(٥) مركز دراسات الشرق الأوسط، تداعيات الصراع فى القرن الافريقى على الوطن العربى، م.س.ذ، ص ٤٧.

(٦) محمد عثمان أبو بكر ، " قضية الديمقراطية والتعددية السياسية فى ارتريا، ..... م.س.ذ، ص ٢٥٧-٢٥٨.

\* أن الدستور الارتري الذى أقره البرلمان فى عام ١٩٥٢ وفى المادة الثانية منه نصت على اعتبار اللغتين العربية والتجرينية لغتين رسميتين للبلاد. أنظر : عثمان صالح سبى ، جغرافية ارتريا، م.س.ذ، ص ٥٣.



ووطد من علاقاته ببعض الأطراف المحلية والدولية، التي لا ترغب أن تكون ارتريا ذات توجه عربى، خاصة وان هذه الأطراف هى من دعمت وساندت الجبهة، التي يتزعمها اسياى افورقى خلال السنوات القليلة السابقة على الاستقلال<sup>(١)</sup>، ولذلك اتجه النظام فى ارتريا نحو القارة الأفريقية ليصبح ارتريا بطابع أفريقى، وهويه ثقافية أفريقية جديدة متخطيا للواقع الثقافى والاجتماعى، ومخالفا للحقائق الجغرافية والتاريخية.

رابعاً : جيبوتى :

نالت جيبوتى استقلالها عن فرنسا سنة ١٩٧٧، وحال حصولها على الاستقلال انضمت إلى جامعة الدول العربية لتعلن بذلك عن هويتها الثقافية المنتمية إلى المحيط العربى الاسلامى، لتأكيد استقلالها السياسى والثقافى عن الاستعمار الفرنسى، الذى استمر أكثر من مائة عام ترك بصماته وتأثيراته المختلفة على الشعب الجيبوتى خاصة فيما يتعلق بالناحية الثقافية، ومن المعروف أن السياسة الاستعمارية لفرنسا تقوم وتستند على الأساس الثقافى<sup>(٢)</sup> بمعنى قيامها بربط شعوب مستعمرتها بثقافتها ولغتها ربطاً كاملاً.

وهو ما كان له عميق الأثر على الهوية الثقافية لجيبوتى المحسوبة بحكم الدين واللغة والتواصل الحضارى إلى الهوية العربية الإسلامية، ولذلك وبعد استقلال جيبوتى ظهر وبشكل واضح ازدواجية الهوية الثقافية لجيبوتى بين الهوية والثقافة العربية، والثقافة الفرانكفونية وترجمة لهذه الازدواجية ثم اعتماد اللغة الفرنسية واللغة العربية كلغتين رسميتين للدولة<sup>(٣)</sup>؛ الأولى باعتبارها لغة المستعمر والثانية باعتبارها لغة مشتركة يتم التفاهم بها بين المجموعتين المشكلتين لجيبوتى (العفر والعيسى)، لاسيما وان لكل مجموعه لغة خاصة بها؛ فالعفر يتحدثون باللغة العفرية والعيسى يتحدثون باللغة الصومالية، وهما اللغتان اللتان تلعبان الدور الاتصالى الأساسى فى الدولة.<sup>(٤)</sup>

ورغم هذا الاختلاف اللغوى البسيط بين أبناء الشعب الجيبوتى، فان هناك الكثير من عوامل الترابط والانسجام الثقافى بينهم فهما يتشابهان إلى حد كبير، ويظهر ذلك فى المظاهر الثقافية

(١) د/ محمد رضا فودة ، " ارتريا ماذا بعد الاستقلال، م.س.ذ، ص ٢٨

(٢) د/ عبدالسلام إبراهيم بغدادى ، " الوحدة الوطنية ومشكلة الأقليات فى أفريقيا، م.س.ذ، ص ١٠٦

(٣) يتحدث بالفرنسية حوالى ٢,٨٤ % من السكان ، أما العربية فيتحدث بها حوالى ١١ % من السكان ، أنظر: د/ عبدالملك عودة (محرر) ، " جيبوتى دراسة مسح شاملة" ( القاهرة: جامعة الدول العربية ،

معهد البحوث والدراسات العربية ، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان ، ٢٠٠٠ ) ، ص ٥٤

(٤) يتحدث بالعفرية حوالى ٥٥ % من السكان ، ويتحدث باللغة الصومالية حوالى ٣٣,٤ % من تعداد السكان،

أنظر : م.س، ص ٥٤ - ٥٥.

العامّة، فهم يتحدّثون باللغة العربيّة لغة القرآن الكريم ويدينون بالإسلام<sup>(١)</sup> إضافة إلى التشابه والتطابق في العادات والتقاليد<sup>(٢)</sup>.

وإجمالاً يمكن القول بأن جيبوتي بحكم ارتباطها العربي والإسلامي منذ مئات السنين؛ ذات هوية وثقافيه عربيّة إسلاميّة، مع الاعتراف بوجود تأثير كبير وواضح للثقافة الفرنكفونيّة عليها، ولكنه تأثير وقتي فإذا ما تم التركيز على نشر وتعليم اللغة العربيّة، وتكثيف تواجدها في المناهج الدراسيّة فانه ومع الوقت ستظهر جيبوتي بهويّة عربيّة إسلاميّة خالصة.

**خامساً : الصومال :**

عندما قدم المستعمر إلى شرق إفريقيا وتحديدًا إلى الصومال لم يكن حينها بلد له حدود معروفة، بقدر ما كان يوجد شعب صومالي يعيش في رقعة جغرافيّة تمتد من البحر الأحمر إلى المحيط الهندي، عبر خليج عدن، له حضارته الخاصّة وتاريخه المميز<sup>(٣)</sup>، ويتمتع بعناصر الوحدة الدينيّة والثقافيّة والحضاريّة، وظل كذلك حتّى جاء الاستعمار الأوروبي، الذي يعتبر البداية الحقيقيّة لجذور الأزمة الصوماليّة التي يعاني منها حتّى اليوم، حيث تم تقسيم الصومال إلى خمسة أجزاء استأثرت بأحدها فرنسا في جيبوتي، والجزء الثاني استأثرت به إيطاليا في الجنوب، أو ما كان يسمى بالصومال الإيطالي والجزء الثالث كان من نصيب بريطانيا في الشمال، وأسمته بالصومال البريطاني، أما الجزء الرابع فتم إلحاقه بكينيا، وهو ما يعرف باسم مقاطعة الحدود الشماليّة الشرقيّة، والجزء الخامس كان من نصيب الإمبراطوريّة الحبشيّة وهو ما يعرف باسم منطقة الأوجادين<sup>(٤)</sup>. وعلى أثر هذا التقسيم قامت الدول الاستعماريّة بنشر ثقافتها ولغتها على الإقليم المسيطره عليها فسادت الثقافة واللغة الانجليزيّة في شمال الصومال

(١) تتجاوز نسبة المسلمين في جيبوتي ٩٤% من مجموع السكان والباقي مسيحيون، أنظر: د/ حورية توفيق مجاهد، الإسلام في إفريقيا وواقع المسيحيّة والديانة التقليديّة، (القاهرة: مطبعة الأنجلو المصريّة، ٢٠٠٢) ص ١٦.

(٢) عيسى أمين محمد جليل، جيبوتي دراسة في الجغرافيّة السياسيّة، رسالة ماجستير ( القاهرة : جامعة القاهرة - معهد البحوث والدراسات الإفريقيّة، ١٩٨٧ )، ص ١٢٨

(٣) المركز الاتري للدراسات الإستراتيجيّة، نبذة تاريخيّة عن الصومال، ( أسمرأ: المركز الاتري للدراسات الإستراتيجيّة، بدون تاريخ) ص ١٧.

(٤) محمد عثمان أبو بكر، " التحديات السياسيّة والوحدة الوطنيّة التي تواجه منطقة القرن الإفريقي في القرن الحادي والعشرين مع التطبيق كنموذج على الصومال "ورقة مقدّمة إلى بحوث إفريقيا وتحديات للقرن الحادي والعشرين، ٢٧-٢٩ مايو ١٩٩٧، ( القاهرة: جامعة القاهرة معهد البحوث والدراسات الإفريقيّة، ١٩٩٧ )، ص ٣٦٩.

وفى شمال كينيا، والثقافة الايطالية فى جنوب الصومال، والثقافة الفرنسية فى الساحل الصومالى الفرنسى ( جيبوتى )، والثقافة الامهرية فى الـاوجادين وهرر<sup>(١)</sup>.

ومع تعاقب الأجيال تشرب الجيل الصومالى الجديد ثقافة الدول المستعمرة، مما أحدث فجوة كبيرة فى البنية الاجتماعية اتلف معه الكثير من الروابط اللغوية بين المجتمع الصومالى فى المناطق المختلفة<sup>(٢)</sup>، وعلى الرغم من هذه الفجوة الثقافية التى أحدثها الاستعمار بين الأقاليم الصومالية الناطقة بالانجليزية والايطالية والفرنسية، فإن الثقافة الصومالية الممزوجة بالثقافة العربية الإسلامية، كانت تفرض وجودها كقوة فى مواجهة الثقافات الوافدة مع المستعمر<sup>(٣)</sup>؛ وظهر ذلك بعد استقلال الصومال عام ١٩٦٠<sup>(٤)</sup>؛ حيث شرعت الدولة الصومالية فى معالجة الخلل الثقافى الذى تركه المستعمر الاوربى وساعدها على ذلك ما يمتلكه الشعب الصومالى من وحدة الشعور بالهوية القومية القائمة على الوحدة اللغوية والدينية والاثنية والتاريخية<sup>(٥)</sup>، حيث اتجه النظام إلى تأسيس الوحدة الصومالية عن طريق تمجيد اللغة والثقافة الصومالية فتم معالجة القصور فى اللغة الصومالية، التى لا تكتب بجعلها لغة كتابه وان كانت بالأحرف اللاتينية، وتم استبدال لغة المستعمر (الانجليزية والايطالية) باللغة الصومالية منذ عام ١٩٧٣ واعتبارها اللغة الرسمية للدولة<sup>(٦)</sup>، وعندما انضمت الصومال للجامعة العربية ثم اعتما اللغة العربية كلغة رسمية ثانية<sup>(٧)</sup> للدولة الصومالية.

---

(١) د/ حسن مكى محمد أحمد، السياسات الثقافية فى الصومال الكبير {قرن إفريقيا} ١٨٨٧-١٩٨٦، (الخرطوم: المركز الإسلامى الافريقى، إصدار رقم ٦، ١٩٩٠)، ص ٣

(٢) عبدالقادر صالح محمد، " الصراع الثقافى والسياسى فى منطقة القرن الافريقى، مجلة الثقافة العربية، (بنغازى: اللجنة الشعبية العامة للإعلان والثقافة، المصدد(٢)، لسنة (١٦)، فبراير ١٩٨٩، ١٩٨٩)، ص ١٢.

(٣) م.س، ص ١٤.

(٤) نال الصومال الشمالى استقلاله عن بريطانيا يوم ٢٦ يونيو ١٩٦٠، وتم إعلان الجمهورية الصومالية بين الشطرين الشمالى والجنوبى فى يوم استقلال جنوب الصومال عن إيطاليا يوم ١ يوليو ١٩٦٠، أنظر: المركز الارترى للدراسات الإستراتيجية، نبذة تاريخية عن الصومال، م.س.ذ، ص ٢١-٢٢.

(٥) د/ نجوى الفوال، "إشكاليات الدولة فى الصومال : العامل القبلى، م.س.ذ، ص ٣

(٦) جان فرانسوا نودينو، ٢١ دولة عربية لأمة عربية واحدة ترجمة د/ خليل أحمد خليل (بيروت: بيسان للنشر والتوزيع، ١٩٩٣)، ص ٢١٥.

(٧) م.س، ص ٢١٦.

ومن ذلك الحين وجهت الدولة الصومالية اهتمامها باللغة العربية، وتدرّسها في كل المراحل التعليمية، بل أن قانون التعليم الصومالي الصادر سنة ١٩٧٧ قد نص على ذلك، وأصبحت اللغة العربية من ثم لغة للمكاتبات الرسمية ، إضافة إلى ذلك تتمتع اللغة العربية بمكانة رفيعة لدى الشعب الصومالي باعتبارها لغة القرآن الكريم<sup>(١)</sup>، لاسيما والشعب الصومالي شعب مسلم تتجاوز نسبة المسلمين فيه ٩٩,٥% من مجموع السكان<sup>(٢)</sup>.

ولذلك فإن الصومال رغم الاختلافات القبلية ورغم ما تركه الاستعمار الأوربي من سلبات، فإنه يتمتع بهوية ثقافية صومالية عربية إسلامية بحكم الترابط القائم بين الهوية الثقافية الصومالية والهوية العربية<sup>(٣)</sup>.

---

(١) مركز زايد للتسويق والمتابعة، الأزمة الصومالية دراسة في الأسباب وسبل التجاوز، م.س.ذ، ص ٧٤.

(٢) د/ نجوى الفوال، " إشكاليات الدولة في الصومال العامل القبلي "، م.س.ذ، ص ٤ .

(٣) تقدر الإشارة بأن هناك أكثر من ٧٠% من مفردات اللغة الصومالية ذات جنور عربية، أنظر: محمد عثمان أبو بكر " قضية الديمقراطية والتعددية السياسية في إريتريا، م.س.ذ، ص ١٣٨.



## المبحث الثالث

### الصراعات الداخلية

تعرضنا في المبحث السابق للاختلافات الأثنية والثقافية في المنطقة، واتضح لنا كثافة تلك الاختلافات سواء داخل الدول أو فيما بينها، الناتجة بداية بفعل تخطيط وترسيم الحدود السياسية بين دول المنطقة من قبل الإدارات الاستعمارية، التي لم تراعى عند تخطيطها للحدود السياسية الظروف الطبيعية والتقسيمات البشرية؛ فالأساس في تخطيطها للحدود كان قائماً على تحقيق مصالحها المختلفة في المنطقة<sup>(١)</sup>.

ظهرت حدود سياسية غير متجانسة وغير متطابقة مع الحدود الثقافية والاجتماعية والأثنية بين تلك الدول، فتشتت وتوزعت الكيانات الأثنية والقبلية بين أكثر من دولة، وأصبحت كل دولة عبارة عن خليط غير متجانس من القوميات والأثنيات، الأمر الذي مهد السبيل لظهور بيئة صالحة لنشوء التوترات والصراعات بين هذه الجماعات.

وبعد خروج الاستعمار من المنطقة ظهرت الدول المستقلة ضعيفة ومحملة بالكثير من الأعباء والمشاكل التي خلفها الاستعمار، فشلت معه في التعامل مع تلك الاختلافات وخلق آلية مناسبة لاستيعاب تلك الاختلافات والتناقضات في إطار الدولة، بل على العكس من ذلك ساهمت السياسات التي اتبعتها هذه الدول في مرحلة ما بعد الاستقلال في تعميق الاختلافات بين الجماعات المختلفة، ولعبت دوراً محورياً في الدفع في اتجاه الحروب الأهلية، بفعل تكريس النخب الحاكمة لسياسة التمييز والتحيز لصالح الجماعة الأثنية، التي تنتمي إليها هذه النخب وحرمان الجماعات الأخرى من حقوقها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، مما ولد شعوراً لدى هذه الجماعات بأنها مهمشة ومستبعدة بشكل متعمد من قبل هذه النخب<sup>(٢)</sup>.

وهو الأمر الذي دفعها إلى تشكيل جبهات معارضة مسلحة، حاولت تغيير الوضع القائم وتحقيق مصالحها وتراوحت أهدافها ما بين التغيير الاجتماعي الشامل وتحقيق العدل

---

(١) انظر في ذلك: Robert J. ART, & Robert, Jervis, "Interntional Politics: Enduring Concepts and Contemprary Issues", (New York: by Addison-Westey Educational Publishers, Inc. 2003), P.P267-268.

(٢) أحمد إبراهيم محمود، الحروب الأهلية في أفريقيا، (القاهرة: مؤسسة الأهرام، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، ٢٠٠١)، ص ١٠٣ - ١٠٤.

والمساواة والخلاص من الظلم، وإقامة دول جديدة يتحقق من خلالها العدل والمساواة<sup>(١)</sup> وبين تحقيق الانفصال عن الدولة الممارسة للاضطهاد.

وهذا المناخ دفع بالصراعات في المنطقة إلى درجات عالية من العنف خاصة مع رفض الأنظمة الحاكمة الالتزام بتحقيق الوحدة في إطار التنوع والاختلاف، بما ينطوي عليه ذلك من احترام ثقافات ومعتقدات الجماعات المهمشة<sup>(٢)</sup>، مما أوجد حالة من عدم الاستقرار في منطقة القرن الأفريقي بشكل عام نظراً لتعدد أبعاد ومستويات هذه الصراعات وتعقدها، فهي ذات طبيعة سياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية ودينية، وأبعاد داخلية وخارجية، وكذلك ذات امتدادات تاريخية، ومن هنا فإن أسباب ومحركات الصراعات في المنطقة تتداخل مع هذه الطبيعة المركبة بكل جوانبها<sup>(٣)</sup>. وهذا ما سوف نتعرض له في هذا المبحث.

## المطلب الأول

### الصراع الداخلي في السودان

تعود مشاكل السودان في جزءاً منها إلى الاختلافات الواضحة في تركيبته السكانية المركبة والمتنوعة، وفي هويته المزدوجة وتنوعه الأثني والثقافي وارتباطاته العربية والأفريقية.

أما جذور مشكلة جنوب السودان فإنها تعود إلى أمرين الاستعمار البريطاني، وتعامل الحكومات السودانية المتعاقبة مع الجنوب بعد الاستقلال. فالاستعمار البريطاني الذي احتل السودان خلال الفترة من ١٨٩٨ وحتى ١٩٥٦ عمل على تبني سياسة مدروسة هدفت إلى تعميق الفوارق المختلفة بين الشمال والجنوب، فبدأ بتنفيذ سياسة المناطق المقفلة عام ١٩٢٩،

---

(١) سامسون وسارا، "الصراعات وأمن الدول في منطقة القرن الأفريقي"، القرن الأفريقي وقضايا الديمقراطية والمجتمع المدني، ترجمة د/ محمد عاشور، مختارات المجلة الأفريقية للعلوم السياسية، (القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، برنامج الدراسات المصرية الأفريقية بالتعاون مع الجمعية الأفريقية بالتعاون مع الجمعية الأفريقية للعلوم السياسية، العدد (٥)، ديسمبر ٢٠٠٣)، ص ٦١.

(٢) د/ إبراهيم نصر الدين، "إشكالية الدولة في أفريقيا"، بحث مقدم إلى ندوة أفريقيا اليوم: قضايا داخلية وخارجية .....، م. س. ذ، ص ١٤.

(٣) لمزيد من التفاصيل حول أسباب الصراعات الداخلية، انظر: د/ سامي الخزندار، "أسباب ومحركات الصراعات الداخلية العربية <http://www.aljazeera.net>، وكذلك أحمد إبراهيم محمود، م. س. ذ، ص ١٠٣ - ٢١١.

التي أدت إلى إغلاق الجنوب تماماً أمام الشماليين، فتم إبعاد الموظفين الإداريين الشماليين من الجنوب وإقصاء التجار العرب والمسلمين، وإبعاد الحامية الشمالية من الجنوب، وحلت محلها الفرقة الاستوائية التي أنشئت عام ١٩١٧، والتي أصبحت بعد ذلك العمود الفقري للقوة العسكرية الجنوبية؛ الأمر الذي أدى إلى تعميق الاختلافات والفوارق الثقافية واللغوية والدينية بين الشمال والجنوب إلى حد أن بريطانيا كانت تفكر جدياً بضم الجنوب إلى لونغندا أو كينيا<sup>(١)</sup>.

والنتيجة الكلية لتلك السياسات جعلت الجنوب وكأنه دولة أجنبية بالنسبة للشماليين، وأصبح يسير في اتجاه مختلف تماماً للشمال على مختلف الجوانب؛ فمن الناحية الثقافية أصبحت الديانة المسيحية هي الغالبة بين صفوف النخبة المتعلمة في الجنوب، واللغة الانجليزية هي لغة التخاطب والتعليم، بينما الشمال غالب عليه الإسلام واللغة العربية.

اقتصادياً تركزت كل مشاريع التنمية في الشمال مع حرمان الجنوب، فظهر أكثر تخلفاً من الناحية الاقتصادية، وساهمت صعوبة الاتصال والتنقل في انعدام التبادل التجاري والاقتصادي بين الطرفين. ومن الناحية السياسية زرعت هذه الأوضاع والفوارق خوفاً وقلقاً بين صفوف النخبة في الجنوب من هيمنة شمالية على البلاد بعد الاستقلال، مما يشكل تهديداً للخصوصية الثقافية للجنوب<sup>(٢)</sup>.

هذه السياسات أدت إلى بروز مشكلة الجنوب في السياسة السودانية بعد ذلك، وتطورت من مشكلة اختلافات وفوارق جغرافية وتاريخية وثقافية طبيعية إلى مشكلة سياسية اجتماعية متشعبة الجوانب والأبعاد.

وظلت السياسة البريطانية على هذا النهج حتى عام ١٩٤٧ أي قبل الاستقلال بحوالى تسع سنوات حيث غيرت من توجهها الانفصالي تحت تأثير أربعة عوامل<sup>(٣)</sup>:

- ١- مذكرة الخريجين إلى السلطات البريطانية التي تحمل تطلعاتهم القومية لسودان واحد.
- ٢- قناعة بريطانيا بأن جنوب السودان رغم انتمائه الأفريقي، إلا أن العوامل الجغرافية والاقتصادية تدفع على ربطه مع بلاد الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

---

(١) د/ إبراهيم نصر الدين، "الاندماج الوطني في أفريقيا والخيار السوداني"، م. س. ذ، ص ١٧.

(٢) عبدالوهاب الأفندي، "السلام الصعب في السودان"، المستقبل العربي، العدد (٢٨٦)، ديسمبر ٢٠٠٢، ص ٢٥.

(٣) د/ إبراهيم نصر الدين، "الاندماج الوطني في أفريقيا والخيار السوداني"، م. س. ذ، ص ١٧.



٣- رغبة بريطانيا في تقوية السودان في مواجهة مصر، لا سيما بعد الطلب المصري من بريطانيا أثناء المفاوضات لإلغاء معاهدة ٣٦ وباعتبار السودان جزءاً من أراضيها، وهو ما لا تفضله بريطانيا.

٤- مؤتمر جوبا عام ١٩٤٧، الذي ظهر خلاله اتفاقاً على ضرورة الوحدة السياسية بين الشمال والجنوب.

ونتيجة لأوضاع داخلية ومتغيرات دولية، عقدت اتفاقية بين مصر وبريطانيا في ١٢/٢/١٩٥٣ منحت السودان الحكم الذاتي كخطوة على طريق الاستقلال، والجدير بالذكر أن عدم اشتراك الجنوبيين في المشاورات التي دارت قبل التوقيع على هذه الاتفاقية أعطى انطباعاً بإهمال وتجاهل مشاكلهم، بل أن الاتفاقية لم تتضمن أى بند يتعلق بحماية مصالح الجنوب، الأمر الذي أثار حفيظة أبناء الجنوب<sup>(١)</sup>.

وخلال فترة الحكم الذاتي التي استمرت من عام ٥٤ - ١٩٥٥ اندلعت أول مواجهة مسلحة تمثلت في التمرد الذي قامت به الفرقة الاستوائية في الجيش في أغسطس ١٩٥٥، وصاحب هذا العنف وسبقه أجواء من عدم الثقة والخوف من قبل الجنوبيين تجاه الحكومة الانتقالية، لا سيما بعد اتخاذها لمجموعة من القرارات، من ضمنها عدم منح الجنوبيين في لجنة السودة سوى ثلاث وظائف من بين ثمانمائة وظيفة عليا في الجهاز الحكومي، إضافة إلى قيامها بتعيين ضباط شماليين بقيادة الفرقة الاستوائية<sup>(٢)</sup>، وعلى أثر هذا التمرد وافقت الحكومة على عقد اتفاق بشأن مشكلة الجنوب وإجراء بعض الإصلاحات، ورأت الأحزاب الجنوبية من جانبها أن حل المشكلة يكمن في إطار الحل الفيدرالي، الذي وافقت عليه الحكومة الأمر الذي أدى إلى موافقة أعضاء البرلمان الجنوبيين على إعلان الاستقلال من داخل البرلمان في أواخر عام ١٩٥٥<sup>(٣)</sup>، وبعد الاستقلال عام ١٩٥٦ ظهرت مناطق كثيرة من السودان مهمشة اقتصادياً واجتماعياً، وخاصة في الجنوب والغرب والشرق بفعل سياسة الاستعمار، كما أشرنا التي ركزت مجمل مشاريع التنمية في مناطق الشمال والوسط، وزاد من ذلك السياسات الحكومية بعد الاستقلال التي عملت على تعزيز هذا النمط من التشوهات الاقتصادية والاجتماعية<sup>(٤)</sup> مما عمق من الاختلافات بين الشمال والجنوب، أيضاً اتجهت الأحزاب الشمالية بعد الاستقلال وفي محاولة منها لسد الفجوة التي أوجدها الاستعمار بانتهاج

(١) م.س، ص ١٨.

(٢) عبد الوهاب الأفندي، "السلام الصعب في السودان ....."، م.س، ذ، ص ٢٧.

(٣) مشكلة الجنوب وجهود السلام <http://www.sudangate.net/sudansouth.html>

(٤) د/رفائيل بادل، "الصراع في جنوب السودان"، الملفات الخاصة <http://www.aljazeera.net>



سياسة الاستيعاب الجبرى بالاستعراب والأسلمة، وكان هذا بالنسبة للجنوبيين بمثابة استبدال للاستعمار البريطانى بالسيطرة العربية<sup>(١)</sup>.

وهذه السياسة فى مجملها أدت إلى نتائج عكسية لما كان يراد منها بل إنها كانت تتم عن قصور واضح فى التجارب السياسية لهذه الأحزاب وجهل أيضاً بأحوال الجنوب، أكثر من كونها سياسة مدروسة أو مبيتة ضد الجنوب، ذلك أن تفكير القوى الشمالية كان منصب بالدرجة الأولى على كيفية معالجة سياسة التطوير المنفصل، وإذا انصرفت كل الجهود لتحقيق هذا الأمر واستخدمت فى سبيله كل الطرق والوسائل الممكنة<sup>(٢)</sup>، وكان الغاية تبرر الوسيلة ولذلك ظلت هذه الأحزاب تنظر لمشكلة الجنوب كنتاج للسياسة الاستعمارية يمكن معالجتها بإتباع سياسات معاكسة لدمج الجنوب فى الهوية الوطنية العامة<sup>(٣)</sup>، وزاد من تأزم الوضع بين الشمال والجنوب رفض البرلمان للنظر فى طلب الجنوب المتعلق بالحل الفيدرالى، الذى تعهدت بتحقيقه الحكومة الانتقالية قبل الاستقلال، مما أدى إلى تصعيد التوتر وتوسيع عمق الثقة بين الطرفين<sup>(٤)</sup>.

وبعد ذلك دفع الركود السياسى فى البلاد الناتج عن الوضع فى الجنوب العسكريين لاستلام السلطة عام ١٩٥٨ برئاسة إبراهيم عبود، فعمل النظام على إلغاء النظام البرلمانى وما ارتبط به من تعدد حزبى، ثم اتجه لاستكمال أهداف الاستعراب والأسلمة، مستخدماً القوة المسلحة لفرض الاندماج الطائفى بهدف استيعاب الجنوب فى إطار الثقافة العربية الإسلامية، وفى هذا الصدد خطط النظام لتوطين أكثر من مليون ونصف عربى شمالى فى جنوب السودان، وقام بطرد البعثات التبشيرية من الجنوب، ولجأ إلى قمع كل معارضة جنوبية الأمر الذى أدى إلى هروب الكثير من القيادات الجنوبية إلى الخارج، الذين شكلوا فيما بعد تنظيمات سياسية وعسكرية فى الخارج لمقاومة النظام العسكرى وسياسته، وكان ظهور الأنثانيا عام ١٩٦٣ تطوراً جديداً فى مشكلة الجنوب<sup>(٥)</sup> صعد من المقاومة المسلحة بصورة كبيرة ضد النظام العسكرى، وكان هذا التصعيد عاملاً حاسماً بعد ذلك فى الأحداث التى أدت إلى الإطاحة

(١) د/ فرانسيس ديلق، صراع الرؤى: نزاع الهويات فى السودان، ترجمة د/ عوض حسن، ط٢، (الخرطوم: مركز الدراسات السودانية، ٢٠٠١)، ص ١٩.

(٢) محمد عمر بشير، مشكلة جنوب السودان، ترجمة هنرى رياض والجندى على عمر، (القاهرة: دار النهضة، ١٩٧٠)، ص ١١١.

(٣) محمد على جادين، "مشكلة الجنوب ومستقبل الدولة السودانية من الحكم الاقليمى إلى تقرير المصير" <http://www.arabic.arabia.Msn.com>

(٤) عبدالوهاب الأفندى، م.س.ذ، ص ٢٨.

(٥) د/ إبراهيم نصر الدين، "الاندماج الوطنى فى أفريقيا والخيار السودانى .... م.س.ذ، ص ١٨ - ١٩.

بالنظام العسكرى من خلال الثورة الشعبية فى أكتوبر ١٩٦٤، وعند وصول الحكومة الديمقراطية بعد ذلك اتخذت عدة خطوات فى سبيل معالجة أزمة الجنوب، من ضمنها تعيين بعض الوزراء من الجنوب فى مواقع مهمة، وعملت على عقد مؤتمر المائدة المستديرة للبحث عن حل سلمي للأزمة، وتوصل هذا المؤتمر الذى حضرته الأحزاب الشمالية والجنوبية إلى تقاضم حول بعض المسائل<sup>(١)</sup>، مثل الاعتراف بالوضع الخاصة للجنوب من الاختلافات العرقية والثقافية والتخلف الاقتصادى والاجتماعى، وتجدر الإشارة بأن الأحزاب الجنوبية خلال الاجتماع اختلفت فيما بينها بين الانفصال والنظام الفيدرالى أو حق تقرير المصير<sup>(٢)</sup>.

وحدثت بعض الانشقاقات بين التنظيمات الجنوبية، الأمر الذى أتاح للحكومة تركيز ضرباتها ضد دعاة الانفصال، وساعدها على ذلك الاتفاقية التى وقعتها مع أثيوبيا فى يوليو ١٩٦٥، التى وافقت بموجبها أثيوبيا عن التوقف من دعم الجنوبيين فى الخارج<sup>(٣)</sup>، وظلت الأمور على هذا الوضع حتى قيام ثورة ١٩٦٩، وقيام الحكم العسكرى الثانى برئاسة جعفر نميرى، الذى أطاح مرة أخرى بالحكم المدنى وبالنظام البرلمانى، وحال وصول النظام العسكرى إلى الحكم اعترف بوجود مشكلة فى الجنوب، واعترف بوجود فوارق واختلافات بين الشمال والجنوب، وأقر أيضاً مبدأ الحكم الذاتى الإقليمى كحل لمشكلة الجنوب، وكلل ذلك بعقد اتفاقية سلام ١٩٧٢/٢/٢٧ أنهت الحرب بين الشمال والجنوب، وتم التوقيع عليها فى أديس أبابا<sup>(٤)</sup>. ونصت الاتفاقية على دمج المديرية الجنوبية الثلاث (بحر الغزال والاستوائية وأعالى النيل) فى إقليم واحد، وشكل لها مجلس نيابى منتخب، يتمتع باستقلال ذاتى فى إدارة شؤونه باستثناء الأمور السيادية مثل الدفاع والخارجية<sup>(٥)</sup>.

(١) عبدالوهاب الأفندى، "السلام الصعب فى السودان ..... م.س.ذ، ص ٢٨.

(٢) مشكلة الجنوب وجهود السلام، م.س.ذ.

(٣) د/ إبراهيم نصر الدين، الاندماج الوطنى فى أفريقيا والخيار السودانى، ..... م.س.ذ، ص ٢٠.

(٤) نفس المرجع، ص ٢٠ - ٢١، ولمزيد من التفاصيل حول اتفاقية أديس أبابا انظر: م.س، ص ٢٢ - ٢٣، وأيضاً د/ أحمد وهبان، الصراعات العرقية واستقرار العالم المعاصر، دراسة فى الأقليات والجماعات والحركات العرقية، (الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر، ١٩٩٧)، ص ١٣٢ - ١٣٣.

(٥) د/ محمد صادق صبور، مناطق الصراع فى أفريقيا، موسوعة مناطق الصراع فى العالم، الكتاب الثالث، (القاهرة: دار الأمين للنشر والتوزيع، ٢٠٠٢)، ص ٨٠. ولمزيد من التفاصيل انظر:

د/ إبراهيم نصر الدين، قضية جنوب السودان، فى د/ إبراهيم نصر الدين (محرر)، الصراعات والحروب الأهلية فى أفريقيا، (القاهرة: جامعة القاهرة، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، ١٩٩٠، ص ١٨٦ -

ورغم أن الاتفاقية نجحت في تحقيق قدر لا بأس به من الأمن والاستقرار في السودان، إلا أنها كانت تحمل معها الكثير من النواقص أدت إلى انهيارها في نهاية الأمر، فبدأت أول هزة لها عام ١٩٧٧ عندما عقد النميري اتفاقية مصالحة وطنية مع بعض الأحزاب السياسية في الشمال، الأمر الذي جعل الجنوبيين ينظرون إلى هذه المصالحة بشئ من الريبة والشك باعتبارها تشكل تهديداً لمصالحهم المرتبطة بالنميري فأى اتفاق سيكون على حسابهم، أيضاً وقعت العديد من الأحداث والاضطرابات في الجنوب نفسه بين الأثنيات المختلفة بسبب سيطرة جماعة الدينكا على الأمور هناك، أدت هذه الأوضاع إلى تصاعد الاضطرابات السياسية والأمنية في الإقليم الجنوبي، وقيام حركات تمرد مسلحة تحولت منذ عام ١٩٨٠ إلى حركة تمرد مستمرة بعد أن كانت متقطعة أطلقت على نفسها حركة الأتينايا الثانية، الأمر الذي دفع الرئيس نميري إلى استغلال هذه الاضطرابات لتعزيز نفوذه على الإقليم الجنوبي، فقام بإقالة الحكومة المنتخبة وتحالف مع الأقليات المتمردة، ثم اتخذ قراراً في يوليو ١٩٨٣ بتقسيم الإقليم الجنوبي إلى ثلاثة أقاليم<sup>(١)</sup>، الأمر الذي عني التراجع عن اتفاقية أديس أبابا، مما دفع بالجنوبيين إلى تأسيس تنظيم الحركة الشعبية لتحرير السودان، وتكوين جناحها العسكري الجيش الشعبي لتحرير السودان بقيادة جون جارانج، وكل هذه العوامل ساهمت في انفجار التمرد مرة ثانية في يوليو ١٩٨٣، وهذه المرة اكتسبت الحرب أبعاد إضافية زادت مع مرور الوقت، وساعد على ذلك قرار الرئيس نميري تطبيق الشريعة الإسلامية في سبتمبر من نفس العام، وهي ما اصطلح على تسميتها بقوانين سبتمبر، ساهم هذا التمرد بأسلوبه الجديد والدعم الكبير الذي حصل عليه من بعض الأطراف في إسقاط نظام نميري في عام ١٩٨٥، وعلى الرغم من أن الحرب الأهلية بدأت قبل قوانين سبتمبر، إلا أن هذه القوانين بعد سقوط نميري أصبحت المحرك والدافع الرئيسى في تشكيل التفاعلات الخاصة بمشكلة الجنوب، وشكلت سبباً رئيسياً في فشل جميع المحاولات والمبادرات لحل الأزمة، ولا سيما في عهد الديمقراطية الثانية (٨٥ - ١٩٨٩) بل أنها كانت المحرك ولدافع الرئيسى في وصول النظام الإسلامى للسلطة في السودان عبر الانقلاب العسكرى الثالث عام ١٩٨٩، وذلك لاستباق الموافقة على اتفاقية الميرغنى جون جارانج التى وقعت في نوفمبر ١٩٨٨، والتي كان سيتم إقرارها في يوليو ١٩٨٩، وكانت تنص في أهم بنودها على تجميد العمل بقوانين الشريعة الإسلامية، وعقد مؤتمر دستورى لوضع صيغة سياسية ودستورية للسودان<sup>(٢)</sup>، وحال وصول حكومة الإنقاذ بدأت في محاولة إيجاد حل لمشكلة الجنوب ومشاكل المناطق المهمشة في السودان، ودخلت

(١) عبد الوهاب الأفندى، "السلام الصعب في السودان .... م. م. د. ص ٢٨ - ٢٩.

(٢) هانى رسلان، "حق تقرير المصير لجنوب السودان: جدلية المسار والتداعيات"، كراسات إستراتيجية،

العدد (١٣٨)، السنة (١٤)، إبريل ٢٠٠٤، ص ٤ - ٥.



فى مفاوضات مباشرة مع حركة التمرد الجنوبية، فعقدت معها أول جولة من المفاوضات فى أديس أبابا خلال شهر أغسطس ١٩٨٩، ولم تودى إلى نتيجة تلتها جلسة مفاوضات أخرى فى العاصمة النيجيرية أبوجا (١) فى يونيو ١٩٩١، وبعد ذلك جرى لقاء فى فرانكفورت فى يناير ١٩٩٢ بين الحكومة والجناح المنشق عن الحركة الجنوبية (جناح ريك مشار)، وفى هذا اللقاء تم الاتفاق على عقد استفتاء لتقرير المصير. وتلى هذا الاتفاق مفاوضات أبوجا (٢) فى مايو ١٩٩٢ ومايو ١٩٩٣ ولكنها لم تحقق أى تقدم (١).

وبعد ذلك وفى عام ١٩٩٤ تم الترويج لمبادرة الإيجاد باعتبارها الحل الأمثل لمشكلة السودان، وتحت ضغوط إقليمية ودولية، وافقت الحكومة السودانية على الدخول فى مفاوضات متعددة ومتشعبة مع الحركة الشعبية لتحرير السودان، بشكل مباشر وتحت رعاية منظمة الإيجاد، وهى المفاوضات التى جرت فى ماشاكوس ونياكادو ونيفاشا فى كينيا وبدأت عام ٢٠٠٢ (٢)، وانتهت فى ٢٠٠٥/١/٩ بتوقيع اتفاقية السلام النهائية فى نيروبي، التى أفضت إلى منح الحركة الشعبية كامل السيطرة على الجنوب، ومشاركتها بنسبة كبيرة فى الحكومة المركزية خلال الفترة الانتقالية التى حددت بست سنوات (٣)، وانتهت الحرب الأهلية بين الطرفين التى استمرت فى مجموعها أكثر من نصف قرن، والجدير بالذكر أن الوصول إلى هذه الاتفاقية تم من خلال تقديم الكثير من التنازلات من قبل الطرفين، وإن كان ما قدمه الجانب الحكومى أكثر (٤).

وجاءت الاتفاقية فى ستة بروتوكولات هى الاتفاق الإطاري لماشكوس، الذى وضع الأسس العامة للاتفاقية والترتيبات الأمنية وتقاسم الثروة وتقاسم السلطة، والمناطق الثلاث أببي وجبال النوبا وجنوب النيل الأزرق (٥).

---

(١) عبد الوهاب الأفندى، "السلام الصعب فى السودان ..... م.س.ذ، ص ٣٣ - ٣٤.

(٢) مركز دراسات الشرق الأوسط، تداعيات الصراع فى القرن الأفريقى على الوطن العربى ..... م.س.ذ، ص ٤٠.

(٣) محمد عثمان حبيب الله، "الفترة الانتقالية للتحديات أمام الجنوب"، السياسة الدولية، العدد (١٦٠)، أبريل، (٢٠٠٥)، ص ١٠٤.

(٤) د/ إجلال رأفت، رؤية: احتمالات الوحدة والانفصال على ضوء اتفاقية السلام، السياسة الدولية، العدد (١٦٠)، أبريل (٢٠٠٥)، ص ١١٦.

(٥) لمزيد من التفاصيل حول اتفاقية السلام، انظر :

وكذلك، اتفاق السلام: الطريق نحو سودان جديد (ملف العدد) السياسة الدولية، العدد (١٦٠)، أبريل ٢٠٠٥، ص ٦٦ - ١١٩.



ولقد أقر البرلمان السوداني الاتفاقية بالإجماع في ٢٠٠٥/٢/١، كما صادق برلمان الحركة عليها في ٢٠٠٥/١/٢٤، مما مهد الطريق أمام تشكيل لجنة لصياغة دستور الفترة الانتقالية، التي تمتد ست سنوات، يقرر بعدها الجنوبيون مصيرهم، وتكونت اللجنة من ١٤ عضواً مناصفة بين الخرطوم والحركة الشعبية، ويلاحظ أنها خلت من أى مشاركة للقوى السياسية الأخرى شمالية كانت أو جنوبية<sup>(١)</sup>.

وعلى صعيد آخر انفجر صراع جديد في السودان هذه المرة في منطقة الغرب وتحديداً في إقليم دارفور، وجاء هذا الصراع في نفس الوقت الذي كانت فيه مفاوضات السلام جارية بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان، وفي الوقت الذي بدأت تلوح فيه بوادر التوصل لحل نهائي لهذا الصراع، الأمر الذي شكل تهديداً جديداً لاستقرار ووحدة السودان، وشكل أيضاً ضغطاً إضافياً على حكومة الإنقاذ تشتت جهودها بين الجنوب والغرب إضافة إلى مشاكلها الأخرى.

وبداية يمكن القول بأن أحداث دارفور وإن كانت قد برزت مع مطلع عام ٢٠٠٣، إلا أنها بدأت في واقع الأمر عام ١٩٨٩ بعد وصول حكومة الإنقاذ إلى السلطة، عندما اندلع نزاع عنيف بين الفور وبعض الجماعات المسلحة، وتمت السيطرة عليه في حينه ثم اندلع صراع آخر بين تلك الجماعات والمساليت في غرب دارفور بين عامي ١٩٩٨ - ٢٠٠١؛ أدى إلى لجوء أعداد كبيرة من المساليت إلى تشاد، ثم وقعت اتفاقية سلام مع سلطان المساليت عاد بموجبها بعض اللاجئين. وهذه الأحداث أدت إلى تكوين حركات تمرد ضد الحكومة السودانية على غرار ما حدث في الجنوب، حيث ظهرت حركة تحرير السودان وحركة العدل والمساواة<sup>(٢)</sup>، والصراع الجديد الذي وقع في الإقليم بدأ بين سكان الإقليم من الفور وبين الجماعات المسلحة التي يطلقون عليها (الجنجويد)، والتي يزعم البعض أنها تمثل ميليشيات عربية مدعومة من الحكومة السودانية، وهو ما نفتته الحكومة جملة وتفصيلاً، بل أن الحكومة اتهمت بعض القوى المحلية والخارجية بالوقوف وراء فتح هذه الجبهة الجديدة بهدف تضيق الخناق على الحكومة السودانية<sup>(٣)</sup>، وإجبارها على تقديم تنازلات إضافية في المفاوضات الجارية مع الحركة الشعبية؛ فالحكومة ترى أن أسباب الصراع بين أبناء الإقليم (كلهم

(١) <http://www.sudanMfa.co/ministry347.htm>

(٢) محمد رفعت، "دارفور شوكة الأمريكيين في ظهر حكومة البشير" <http://www.arab.Moheet.com>

(٣) مركز دراسات الشرق الأوسط، تداعيات الصراع في القرن الأفريقي على الوطن العربي .... /م.س.

ذ، ص ٤٣.

من... يعود بالدرجة الأولى إلى أسباب اقتصادية، فالإقليم يعاني من اضطرابات مستمرة  
والمزارعين من جماعات الفوار والمساليت بسبب حقوق الأراضي والمرعى<sup>(١)</sup>.

يقود هذا التمرد في الإقليم حركتي تحرير السودان والعدل والمساواة، وتتحدث حركة  
تحرير السودان بأن تمرداً ومقاومتها للحكومة يعود إلى التهميش، الذي تعرض له الإقليم  
وانعدام الخدمات الأساسية، واستبعاد أبنائه من قسمة السلطة والثروة طوال الفترات السابقة،  
ومن ثم فإن الحركة تسعى إلى تحقيق الحكم الذاتي الموسع، وإعادة بناء السودان على أسس  
جديدة<sup>(٢)</sup>.

ومن الملاحظ أن هذه الأزمة أخذت حيزاً كبيراً في وسائل الإعلام العالمية، دفعت بها  
إلى الخروج عن مسار التسوية المحلية الذي تتأدى به الحكومة إلى المسار الإقليمي والدولي،  
ففي خطوات سريعة انتقلت الأزمة إلى حيز التتويل، وعلى نفس الطريق الذي سارت عليه  
مشكلة الجنوب، وظهر ذلك من خلال الجهود المبذولة لاحتواء الأزمة، فقد بدأت بوساطة  
تشادية من خلال اتفاقية أبشي، ثم جولتي انجamina الأولى والثانية، ثم انتقلت الوساطة إلى  
أنيس أباب وبعدها أبوجا، ثم دخلت على المسار أيضاً الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد  
الأوروبي والاتحاد الأفريقي وبعض المنظمات الدولية، الأمر الذي أدى في النهاية إلى إصدار  
مجلس الأمن لقرارين هما القرار رقم ١٥٥٦ والقرار ١٥٦٤<sup>(٣)</sup> بهدف الضغط على الحكومة  
السودانية وإجبارها على التدخل لنزع سلاح ميليشيات الجنجويد.

وإجمالاً يمكن القول بأن أزمة دارفور كشفت وبشكل واضح حجم المشاكل الداخلية  
الصعبة والمتشعبة التي يعاني منها السودان منذ الاستقلال عام ١٩٥٦، وهو ما قد يعنى أن  
المتاعب والأزمات لن تتوقف عند مشكلة الجنوب أو دارفور، بل أن هناك الكثير من المناطق  
المهمشة مرشحة للانفجار والتمرد على الحكومة المركزية كوسيلة مضمونة للمطالبة بتوزيع  
عادل للسلطة والثروة، لا سيما بعد توقيع اتفاقية السلام النهائية مع الحركة الشعبية لتحرير

(١) لمزيد من التفاصيل حول أسباب الأزمة انظر: د/ إجلال رأفت، "الأزمة في دارفور: الأسباب والتطورات  
والنتائج" في د/ نادية محمود مصطفى (محرر)، أبعاد الصراع في دارفور والأزمة والألقى المستقبل،  
(القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز البحوث والدراسات السياسية، ٢٠٠٤)،  
ص ٢١ - ٢٥، وكذلك عادل عبدالعاطي، "دارفور جنود ومآلات الصراع المسلح".

<http://www.aljazeera.net>

(٢) لمزيد من التفاصيل انظر: هاني رسلان، "أزمة دارفور بين الأبعاد الداخلية والتصعيد الدولي" في د/ نادية  
محمود مصطفى (محرر) أبعاد الصراع في دارفور والأزمة والألقى المستقبل ... م. م. د. ص ٩٩ -  
١٠١.

(٣) م. م. ص ٩١.

السودان التي حصل بموجبها الجنوب على كل مطالبه. الأمر الذي سيشكل تهديداً حقيقياً لأمن واستقرار السودان يصعب معه للتنبؤ بالحال التي سيصل إليها السودان<sup>(١)</sup>، خاصة في ظل المناخ الإقليمي والدولي المعادى لحكومة الإنقاذ، وحتى اتفاقية السلام التي تم التوقيع عليها في نيروبي بين الحكومة والحركة تعتبرها الكثير من النواقص؛ أهمها استبعاد الأطراف السودانية الأخرى سواء الشمالية أو الجنوبية، الأمر الذي قد يشكل عقبة في طريق تنفيذ بنود هذه الاتفاقية، خاصة وبعض هذه الأطراف قد أعلن صراحة معارضته لكل ما تم الاتفاق عليه.

وبعد هذا العرض يتضح بأن الصراعات الداخلية في السودان قد خرجت عن نطاق التسويات الداخلية إلى المسار الإقليمي والدولي؛ مما فتح المجال لمزيد من التدخلات الدولية في الشأن السوداني، بل وظهر تنافس واضح بين هذه القوى للاستحواذ على مخرجات تلك الصراعات وطرق تسويتها، وظهر ذلك في التدخل الأمريكي في مسار التسوية في جنوب السودان، والتدخل الأوروبي الأمريكي وبعض الأطراف الإقليمية في مسار التسوية في إقليم دارفور، وهذا ما سوف يتم رصده في الباب الثاني من الدراسة.

### المطلب الثاني

#### الصراع الداخلي في الصومال

دخل الصومال منذ عام ١٩٩١ مرحلة من الفوضى والصراع الداخلي، فعلى أثر انهيار نظام سياد بري برزت الصراعات القبلية والمناطقية بشكل كبير، جرت معها الصومال إلى حرب أهلية طويلة ما زالت تعاني منها حتى اليوم.

فالحالة التي وصل إليها الصومال وحالة انهيار الدولة وبروز الدويلات والكيانات الانفصالية، عكست تناقضاً شديداً مع ما يتميز به الصومال من خصوصية من منظور الانسجام الوطني والتجانس القومي والديني واللغوي، وروابط التاريخ المشترك، ورغم ذلك فإن هذا المجتمع كان يحمل في داخله نواة الانقسام القبلي بسبب قوة الانتماء العشائري والقبلي<sup>(٢)</sup>، فرضت هذه الوضعية تأثيراتها على عملية بناء الدولة الصومالية الحديثة منذ توحيد

(١) للتعرف على سيناريوهات المستقبل في السودان، انظر: د/ إبراهيم نصر الدين، "قضية جنوب السودان"، للصراعات والحروب الأهلية في أفريقيا، م. س. د، ص ٢٠٣ - ٢٠٨.

(٢) د/ نجوى أمين الفوال، "انهيار الدولة في الصومال"، للسياسة الدولية، العدد (١١٢)، أبريل ١٩٩٣، ص ٨. ولمزيد من التفاصيل انظر:

- د/ إبراهيم نصر الدين، الصومال وإمكانيات تحدى للنظام العالمي، ورقة عمل، (القاهرة: مركز الدراسات الحضارية، نوفمبر ١٩٩٣)، ص ٢-٣.



الشمال والجنوب في يوليو ١٩٦٠، وحتى انفجار الحرب الأهلية في عام ١٩٩١ لدرجة أن الدولة عجزت عن احتوائها، بل أن الدولة ذاتها وصل بها الأمر إلى السقوط في صراع القبائل ليس كسلطة عليا تسعى لتوحيد التناقضات في إطار وحدوي، وإنما كطرف أساسي فيها، فالدولة بدأت ضعيفة ومتعثرة منذ البداية، وتعانى من اختلافات متعددة ومتنوعة، فإلى جانب الاختلافات التي زرعتها وخلفها الاستعمار بين الشطرين، من حيث اللغة والثقافة وأنظمة الحكم<sup>(١)</sup> هناك اختلاف آخر على جانب كبير من الأهمية يتمثل بالنقل القبلي بين الشطرين، ففي الشمال تتشكل القبائل الاسحاقية الغالبة مقارنة مع بعض قبائل الدارود والدير «بينما في الشطر الجنوبي لا توجد قبائل تشكل غالبية كبيرة بل توجد ثلاث قبائل تتقاسم النفوذ بشكل أو بآخر وهي الهاوية والدارود والرحانويين<sup>(٢)</sup>، ورغم ذلك فإنه من الصعوبة بمكان وضع فواصل بين مناطق تلك القبائل، أو حتى القطع بأن هذه المنطقة أو تلك تسكنها قبيلة معينة نتيجة للتداخل في مناطق الإقامة لتلك القبائل، ففي الجنوب توجد قبائل الماريحان والأوجادين والماجرتين، ورغم ما بينهم من خلافات إلا أنهم ينحدرون من قبيلة الدارود، وأيضاً توجد في الشمال إلى جانب قبائل الإسحاق جزء من قبائل الأوجادين والرحانويين، ونفس الخليط يتكرر بصور أكثر تعقيداً حول العاصمة مقديشو، وفي مناطق أخرى من الصومال مع اختلاف النسب، وعادة لا تخلو قبيلة من انشقاق راسي يعكس مصالح وتوازن مختلف فروعها<sup>(٣)</sup>، والحكومات الصومالية الثلاث التي أدارت شئون الحكم منذ الاستقلال، وحتى سقوط نظام سياد بري فشلت في إقامة دولة حديثة على أسس اقتصادية واجتماعية قوية تنيب تلك الاختلافات القبلية في إطار الدولة. وعجزت عن تقوية الشعور الوطني مقابل قوة العصبية القبلية، مما أدى إلى انتشار نوع من الفوضى الإدارية التي تعتمد على المحسوبيات القبلية من حيث التعيينات والترقيات في الدولة فوضعت المصلحة الشخصية والقبلية فوق المصلحة العامة، كل ذلك ساهم في الدفع في اتجاه تصاعد الأزمة الصومالية، إضافة بالطبع إلى تأزم علاقة الصومال الخارجية مع دول الجوار أثيوبيا وكينيا وجيبوتي، بسبب المطالبة الصومالية ببعض الأقاليم الصومالية المتنازع عليها مع هذه الدول، مما أدى إلى مواجهات عسكرية وخاصة مع أثيوبيا، أنهكت البلاد خلالها واستنزفت قدرتها الاقتصادية الضعيفة<sup>(٤)</sup>، بل أن الحكومة الثالثة برئاسة سياد بري التي وصلت إلى الحكم عام ١٩٦٩ تتحمل مسؤولية كبيرة فيما وصل إليه

(١) المركز الارترى للدراسات الاستراتيجية، نبذة تاريخية عن الصومال .... م. س. ذ، ص ٢٢.

(٢) م. س، ص ٢٢، ولمزيد من التفاصيل انظر: د/ إجلال رأفت، "الأزمة الصومالية"، للمستقبل العربي، العدد (١٧٣) يوليو ١٩٩٣، ص ٢٢.

(٣) التقرير الاستراتيجي العربي، ١٩٩٣، ص ١١٩.

(٤) عبدالرحمن بن عبدالقادر الحفظي، "الصومال أزمة حكومة ومأساة شعب"



الصومال من انهيار اليوم، وبرغم تعهد سياد برى بمحاربة القبيلة والعشائرية والمحسوبية في بداية عهده، إلا أنه وبعد مرور سنوات قليلة من وصوله للحكم عمل على تشجيع وإحياء الانقسامات القبلية لدعم سيطرته وبقائه في الحكم، خاصة بعد انحسار الدعم والمساندة الشعبية لحكمه، لذا لجأ إلى الاعتماد على العشائر الموالية له، مما جعل الدولة تحت سيطرته المباشرة وسيطرة الائتلاف المكون من العشائر الماريحان والأوجادين والدولباهنتي، الذين قسموا بينهم السلطة والثروة، فذهب نصيب الأسد للماريحان قبيلة الرئيس، ونصيب النمر للأوجادين ونصيب الضبع للدولباهنتي<sup>(١)</sup>.

وتزامن ذلك أيضاً مع قيام نظام سياد برى بتعليق الدستور، وحل البرلمان وحظر الأحزاب السياسية في البلاد واعتقال زعمائهم، وجعل العاصمة المركز الرئيسي لجميع المؤسسات مع إهمال المناطق والمحافظات الأخرى وخاصة الشمالية<sup>(٢)</sup> بل أنه مارس كل أساليب القمع والتكيل ضد قبائل الاسحاق، وقام بتعيين الجنوبيين في المراكز الحساسة في الشمال. وفي أواخر عهده ضيق من دائرة المشاركة السياسية حتى انحصرت في أفراد عائلته التي احتكرت المناصب القيادية الحساسة، الأمر الذي أدى إلى شعور الجماعات الأخرى بانهدام العدالة التوزيعية بكل صورها<sup>(٣)</sup>، وكان رد الفعل من بعض العشائر الأخرى على هذا الوضع أنها كونت جبهات معارضة ضد النظام، بدأت من جانب قبيلة إسحاق وهي القبيلة السائدة في الشمال، ثم أشهرت بعض القبائل والعشائر الأخرى المستبعدة من الائتلاف الحاكم في مقديشو السلاح ضد النظام، وأشهرها قبيلة الهاوية التي كان لها دور كبير في إسقاط نظام برى<sup>(٤)</sup>.

ومن ثم ظهرت حركات مسلحة لهذه القبائل أهمها الحركة الوطنية الصومالية من قبائل الاسحاق، وحزب المؤتمر الموحد من قبائل الهاوية، الذي سيطر على الجزء الجنوبي، والذي انشق عنه عدة تنظيمات وفئات على النمط العشائري، وأصبح هذا الحزب بعد ذلك

---

(١) Katsuyoshi Fukui, & John Markakis, Op. cit, pp. 232 - 233

(٢) John G. nyout yoh, Op. cit, p. 89

(٣) محمد عثمان أبو بكر، "التحديات السياسية والوحدة الوطنية التي تواجه منطقة القرن الأفريقي.... م.س.ذ، ص ٣٦٧ - ٣٦٨.

(٤) Katsuyoshi Fukui, & John Markakis, Op.Cit., P. 233

المستول عن الفوضى التي اجتاحت البلاد<sup>(١)</sup>. ووقعت هذه القوى بعد ذلك اتفاقاً يهدف لإنشاء حكومة مؤقتة وإقرار دستور ولاعداد لانتخابات تشريعية، وفي ٣٠ من ديسمبر ١٩٩٠ بدأت حركة تمرد في مقديشو رافقتها أعمال عنف ونهب وتخريب أدت إلى مقتل أكثر من خمسة آلاف شخص، وفر سياد بري من العاصمة إلى مدينة كيسمايو على الحدود الكينية<sup>(٢)</sup>، وبعد خروج سياد بري وإنهيار نظام حكمه فإن الفصائل المعارضة لم تفلح في الاتفاق على برنامج سياسي واقتصادي انتقالي حتى في حدوده الدنيا، بل إنها لجأت إلى القتال فيما بينها للوصول إلى السلطة، وملء الفراغ الذي خلفه رحيل سياد بري وخاصة في العاصمة، مما أدى إلى سقوط الحكومة ودخول الصومال في غمار حرب أهلية؛ أدت في النهاية إلى انهيار الصومال كدولة<sup>(٣)</sup>.

ويبدو أن الإطاحة بنظام سياد بري لم تكن النهاية للصراع في الصومال، وبدلاً من الالتزام بالاتفاق الذي وقعت عليه قوى المعارضة بخصوص شكل نظام الحكم بعد مرحلة بري؛ قام المؤتمر الصومالي الموحد بفرض سيطرته على العاصمة وعلى نحو منفرد بتسمية على مهدي محمد كرئيس للبلاد؛ الأمر الذي صعد التوتر بين الحركة الوطنية الصومالية، وحزب المؤتمر الموحد، حيث رأت الحركة الوطنية بأن هذا الإجراء يمثل انتهاكاً للاتفاق المشار إليه، ومن ثم اتجهت الحركة إلى خيار الانفصال خوفاً من استمرار سيطرة الجنوب على الشمال، وبالفعل أعلنت الحركة انفصال شمال الصومال عن الدولة الصومالية في ٧ من مايو ١٩٩١<sup>(٤)</sup>، وربما قد تبدو هذه الخطوة غير متوقعة في نظر البعض لدور الشمال الكبير في تحقيق الوحدة مع الجنوب عام ١٩٦٠<sup>(٥)</sup>.

أيضاً أدى تعيين على مهدي محمد كرئيس للصومال إلى تفجير الخلافات داخل المؤتمر الصومالي الموحد نفسه بين جناح محمد فارح عبيد وعلى مهدي، ومعارضة الجبهة

---

(١) John G. nyuot yoh., Op. cit, p. 89

(٢) عارف عبدالقادر عبده سعيد، ..... م.س.ذ، ص ١١٣.

(٣) المركز الارثري للدراسات الإستراتيجية، نبذة تاريخية عن الصومال ..... م.س.ذ، ص ١٥.

(٤) Peter J. Schraeder, . op. cit., p.13

(٥) لمزيد من التفاصيل حول نوافع انفصال شمال الصومال انظر: د/ أحمد إبراهيم محمود، الصومال بين انهيار الدولة والمصالحة الوطنية: دراسة في آليات تسوية الصراعات في أفريقيا، (القاهرة: مؤسسة الأهرام، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، ٢٠٠٥)، ص ٢٠٦ - ٢٠٨، وكذلك عارف عبدالقادر عبده سعيد، ..... م.س.ذ، ص ٢١ - ٢٣.

الوطنية الصومالية والأوجادينية لهذا التعيين<sup>(١)</sup>، مما صعد من التوتر بين الفصائل الصومالية المختلفة، وأدى في نهاية الأمر إلى حرب أهلية طاحنة بين تلك الفصائل حالت دون قيام أى حكومة مركزية مهيمنة في مقديشو، وتم تقسيم البلاد والعاصمة بعد ذلك بين زعماء تلك الفصائل مما أدى إلى انهيار الدولة والمجتمع في الصومال نهائياً<sup>(٢)</sup>.

وبالنسبة لشمال الصومال وبعد انفصاله، أعلن عن تشكيل حكومة مركزية برئاسة عبدالرحمن أحمد على نور، وبعدها بسنتين تولى محمد إبراهيم عقال رئاسة هذه الجمهورية التي نجحت في تحقيق إنجازات سريعة تمثلت في بدء عملية واسعة لنزع سلاح الميليشيات المسلحة، وإشاعة الأمن وتوفير نسبة كبيرة من الاحتياجات الغذائية، ولا ينفي ذلك أن هذه الجمهورية شهدت اشتباكات عنيفة فيما بين العشائر الاسحاقية ذاتها بسبب الخلاف على الموارد والسلطة، فقد وقعت هذه الاشتباكات مرتين الأولى في أكتوبر ١٩٩١، والثانية بين عامي ٩٤ - ١٩٩٥، غير أن الحركة الوطنية الصومالية استطاعت بفضل تنظيمها الجيد واعتمادها على آليات تقليدية صومالية في تسوية الصراعات بين العشائر الاسحاقية<sup>(٣)</sup>.

ولذلك تمتعت هذه الجمهورية غير المعترف بها حتى الآن بهدوء واستقرار سياسى، رغم أن قبيلة الاسحاق هي القبيلة الأكبر، إلا أن مشاركتها للقبائل الأخرى في السلطة جعلها تتمتع بهذا الاستقرار، وزاد من ذلك حدودها السياسية التي وضعت بموازاة حدود الخريطة السياسية القديمة وليس بموازاة حدود القبيلة<sup>(٤)</sup>، ولذلك انحصرت الصراعات والحروب في جنوب الصومال بين الفصائل المختلفة، وخاصة بين جناحي المؤتمر الصومالى الموحد.

وهكذا دخل الصومال مرحلة غاية في الخطورة، تلاشت معها كل مؤسسات الدولة وخاصة الأمنية، وأصبحت البلد تحت سيطرة وتتافس مسلح بين جناحي المؤتمر الصومالى الموحد في الجنوب، وسيطرة الحركة الوطنية الصومالية على الشمال، وكل طرف من تلك الأطراف يسانده تحالف قبلى وأطراف إقليمية ودولية، وانتشرت في البلد العصابات المسلحة

---

(١) د/ السيد عوض عثمان، "بناء الدولة: أزمة المصالحة الصومالية، دراسات إستراتيجية، العدد (١٤٧)، (القاهرة: مؤسسة الأهرام، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، ٢٠٠٥)، ص ٥ - ٦.

(٢) لمزيد من التفاصيل حول الصراعات بين الفصائل الصومالية انظر: جمال محمد السيد ضلع، الحرب الأهلية في الصومال، في د/ إبراهيم نصر الدين (محرر)، الصراعات والحروب الأهلية في أفريقيا، ..... م.س.ذ، ص ٣٠٥ - ٣٠٧.

(٣) د/ أحمد إبراهيم محمود، "الصومال بين انهيار الدولة والمصالحة الوطنية ..... م.س.ذ، ص ٢٠٩ - ٢١٠.

(٤) Gunther Schlee, Op. cit, p. 348



التي تخصصت بالسلب والنهب ونشر الفوضى وقطع الطرق<sup>(١)</sup>، مما جعل الصومال يشرف على كارثة إنسانية، الأمر الذي دفع بعض الأطراف الإقليمية والدولية للمسارعة في تقديم محاولات للمصالحة بين الفصائل الصومالية؛ استهدفت وضع حلول لهذه الأزمة ومحاصرة تداعياتها على الصومال، ومنع امتدادها إلى الدول الأخرى في المنطقة.

ولذلك شهدت الصومال ومنذ سقوط سياد بري حوالى أربعة عشر مبادرة<sup>(٢)</sup> لوقف الصراع بين هذه الفصائل، وإعادة الوحدة بين الشطرين غير أن تلك المبادرات واجهت الفشل، وأن بنسب متفاوتة بسبب تعنت زعماء تلك الفصائل، ورفض شمال الصومال المشاركة فيها تمسكاً بانفصاله عن الجنوب الذي يعيش في صراعات دموية، ويمكن جمع هذه المبادرات بأربع مجموعات:<sup>(٣)</sup>

**المجموعة الأولى :** انطلقت من دول الجوار الجغرافى للصومال (جيبوتى - اريتريا - أثيوبيا - كينيا)، التي تنافست على تقديم مبادرات لحل الأزمة الصومالية وإحلال السلام، وعاب تلك المبادرات كونها تنطلق من أساس قائم على تحقيق مصالح هذه الدول، ولذا جاءت غير محايدة في مجملها، حيث كانت تميل لصالح طرف من الأطراف المتصارعة، ولذا لم يحالفها التوفيق في تقديم حل جنرى للأزمة لصومالية، وإن كان بعضها حقق بعض النجاح.

**المجموعة الثانية :** مبادرات عربية، حاولت بعض الدول العربية المساهمة في تقديم حل للأزمة الصومالية من منطلق الشعور بالمسؤولية تجاه الصومال باعتبارها عضواً في الأسرة العربية، ومن تلك الدول مصر واليمن وليبيا والسودان، ولم تستطع هذه المبادرات تحقيق هدفها لافتقادها للتنسيق والتنافس فيما بينها من ناحية، ومعارضة بعض الأطراف الإقليمية لها من ناحية أخرى.

**المجموعة الثالثة :** انطلقت من منظمة الوحدة الأفريقية التي قدمت بعض المبادرات لحل الأزمة الصومالية بواسطة منظمة الإيجاد التي أجرت عدة اجتماعات

---

(١) د/ جمال محمد السيد ضلع، "الحرب الأهلية في الصومال ... م. س. ذ، ص ٣٠٥.

(٢) لمزيد من التفاصيل حول المبادرات انظر: م. س. ص ٣١٠ - ٣١٦، و د/ أحمد إبراهيم محمود، "الصومال بين انهيار الدولة والمصالحة الوطنية ... م. س. ذ، ص ٣٨٨. مركز زايد للتسويق والمتابعة، الأزمة الصومالية دراسة في الأسباب وسبل التجاوز .... م. س. ذ، ص ٦٥ - ٦٧.

(٣) John G. nyuot, Op. cit, p. 90



تحت رعايتها بين عام ١٩٩٢ وحتى ١٩٩٩، ولكنها أيضاً لم تستطع تحقيق ما كانت تصبو إليه، وواجهت الفشل بسبب الخلافات التي برزت بين دول أعضاء الإيجاد.

المجموعة الرابعة : مبادرات الاتحاد الأوروبي تحت قيادة إيطاليا وفرنسا وبريطانيا، التي حاولت التوصل إلى حل للأزمة الصومالية، ولكنها أخفقت في تجسير الفجوة بين الأطراف المتصارعة.

وإجمالاً يمكن القول بأن المبادرة الجيبوتية عرتا عام ٢٠٠٠ والمبادرة الكينية نيروبي عام ٢٠٠٤ هما أهم المبادرات التي حققت بعض النجاحات في طريق المصالحة وحل الأزمة الصومالية.

فالمبادرة الجيبوتية تجسدت من خلال الدعوة التي وجهها الرئيس الجيبوتي إسماعيل عمر جيلة لعقد مؤتمر مصالحة وطنية للفصائل والقبائل الصومالية، أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٢٢/٩/١٩٩٩.

وبالفعل تم عقد مؤتمر المصالحة في مدينة عرتا الجيبوتية خلال الفترة من ٢ مايو إلى ٣٠ من أغسطس عام ٢٠٠٠ وقد تمخض عن المؤتمر الذي حضره أكثر من ٤٥٠ مندوباً صومالياً، يمثلون القوى الرئيسية في الساحة الصومالية، انتخاب برلمان مؤقت مكون من ٢٤٥ عضواً، وقام هذا البرلمان بدوره بانتخاب عبدى القاسم صلاب حسن رئيساً مؤقتاً للصومال وتعيين على خليف غلير رئيساً للحكومة<sup>(١)</sup>، وبذلك يكون مؤتمر عرتا قد نجح ولأول مرة منذ سقوط نظام سياد بري من تشكيل حكومة مؤقتة ورئيس مؤقت للصومال.

غير أن تلك الحكومة واجهت العديد من العقبات حالت دون تمكنها من ممارسة صلاحياتها، بسبب معارضة بعض قادة الفصائل لاتفاقية عرتا وعدم الاعتراف بها، وكذلك أزمة الدويلات والكيانات الانفصالية، الأمر الذي حال دون تمكن الحكومة من بسط سيطرتها إلا على جزء صغير من العاصمة مقديشو<sup>(٢)</sup>.

---

(١) د/ السيد عوض عثمان، "بناء الدولة: أزمة المصالحة الصومالية .... م.س.ذ، ص ٨ - ٩، ولمزيد من التفاصيل حول مؤتمر عرتا، انظر: د/ أحمد إبراهيم محمود، "الصومال بين انهيار الدولة والمصالحة الوطنية .... م.س.ذ، ص ٣١٠ - ٣٣٨.

(٢) لمزيد من التفاصيل حول ذلك، انظر: د/ السيد عوض عثمان، "بناء الدولة: أزمة المصالحة الصومالية، ..... م.س.ذ، ص ٩ - ١٢.

وبسبب هذا الوضع استمر مناخ عدم الاستقرار مسيطر على الصومال، مما دفع ببعض الدول إلى محاولة استكمال مسيرة المصالحة، ولذا جرت محاولة أخرى لحل الأزمة الصومالية، وكانت هذه المرة من كينيا ومدعومة من منظمة الإيجاد، التي قررت عقد مؤتمر للتسوية السياسية والمصالحة الوطنية في الصومال في شهر يناير ٢٠٠٢، وتم تشكيل لجنة فنية لهذا الغرض مكونة من كينيا وجيبوتي وأثيوبيا، والأمانة العامة للإيجاد برئاسة كينيا، لوضع التصورات والخطوات لهذا المؤتمر، على أن تشارك فيه الحكومة المؤقتة وجميع الأطراف الصومالية<sup>(١)</sup>.

وخلال السنوات ٢٠٠٢ - ٢٠٠٤ بذلت جهوداً مكثفة من قبل كينيا لإيجاد حل للأزمة الصومالية انتهت بتشكيل مجلس وطني مؤقت لفترة خمس سنوات، وقد افتتح المجلس دورته الأولى في ٢٢ من أغسطس عام ٢٠٠٤ في المقر المؤقت في العاصمة الكينية، وتم انتخاب عبدالله يوسف أحمد رئيساً مؤقتاً للصومال لمدة خمس سنوات يوم ١٠ أكتوبر عام ٢٠٠٤، وقام الرئيس في نوفمبر من نفس السنة بتعين محمد علي جيدي رئيساً للوزراء، الذي قام بدوره بتشكيل حكومة انتقالية روعي فيها للتوازنات القبلية والعشائرية<sup>(٢)</sup>، وعلى الرغم من أهمية هذه الخطوة بعد اتفاقية عرتا، على طريق المصالحة الصومالية، إلا أن الوصول إلى حل نهائي للأزمة الصومالية يبدو بعيداً فلا تزال هناك الكثير من المعوقات التي تحول دون إعادة الدولة المركزية في الصومال<sup>(٣)</sup>.

تأتي في مقدمتها غياب جمهورية أرض الصومال عن هذا الاتفاق، وفي هذا الخصوص أشارت بعض الفصائل الصومالية التي شاركت في اتفاق نيروبي، بأن السلام قد لا يتحقق في الصومال ما لم تشارك جمهورية أرض الصومال في مسيرة المصالحة الصومالية<sup>(٤)</sup>، وهذا يعني بأن انفصال الشمال يشكل عقبة حقيقية أمام أي مصالحة وطنية في الصومال، بل أنها قد تزيد من تدهور الأوضاع الأمنية والسياسية في المستقبل حتى في حالة

(١) لمزيد من التفاصيل حول مؤتمر نيروبي، انظر: م.س، ص ١٥ - ٣٣.

(٢) م.س، ص ٣١ - ٣٢.

(٣) لمزيد من التفاصيل حول هذه المعوقات انظر: د/ أماني الطويل، "مشكلات الرئيس عبدالله يوسف في الصومال"، ملف الأهرام الاستراتيجية، (القاهرة: مؤسسة الأهرام، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، العدد (١٢٠)، السنة (١٠)، ديسمبر ٢٠٠٤)، ص ١٤٣ - ١٤٤، ود/ صلاح حليم، "عهد جديد في الصومال"، السياسة الدولية، العدد (١٥٩)، السنة (٤١)، يناير ٢٠٠٥، ص ٢١٢ - ٢١٥.

(٤) Horn of Africa Bulletin, "Renewed Hope for peace in the horn of Africa. (University of Pennsylvania-African Studies Center., Vol. 15, no.4, jul - Aug. 2003).

نجاح مساعي المصالحة فى الجنوب، وقيام دولة مركزية فيه فإن الأمر سيكون عرضة للانفجار فى أى وقت خاصة إذا اتجه الجنوب للمطالبة من جديد بوحدة الصومال، لا سيما وهناك عدم اعتراف دولى بهذه الجمهورية<sup>(١)</sup>، الأمر الذى سيجعل الصومال مستمر فى دوامة عدم الاستقرار والحروب الأهلية.

وفى نفس الاتجاه وبعد إخفاق الحكومة المؤقتة الثانية على فرض الأمن والاستقرار فى الصومال شهد عام ٢٠٠٦ صعود المحاكم الإسلامية فى الصومال، التى استطاعت أن تفرض سيطرتها على معظم الأراضى الصومالية، وإن تحقق قدر معقول من الأمن والاستقرار بعد تغلبها على أمراء الحرب والحكومة المؤقتة، الأمر الذى أثار حفيظة بعض القوى الدولية، ولا سيما الولايات المتحدة الأمريكية وأثيوبيا، فالولايات المتحدة رأت فى ذلك تهديداً لمصالحها فى المنطقة، ولذلك شجعت وساننت أثيوبيا للقيام بحرب على المحاكم الإسلامية، واستطاعت من خلالها هزيمة قوات المحاكم الإسلامية وتشتيتها، الأمر الذى أدخل الصومال مرحلة جديدة من الصراع الداخلى.

وإجمالاً، فإن الصراع الداخلى فى الصومال مثل عامل من عوامل الجذب للقوى الدولية المختلفة للتدخل فى شئون الصومال الداخلية، بل والتنافس فيما بينها لاستغلال تلك الصراعات لتأتى متوافقة مع مصالحها.

وظهر ذلك جلياً أثناء التدخل الدولى مع بداية عقد التسعينيات من القرن الماضى، وما تبعه من تدخلات إقليمية وصولاً إلى التدخل والغزو الأثيوبى للصومال بدعوة طرد قوات المحاكم الإسلامية.

---

(١) سمير حسنى، "التطورات الأخيرة فى الصومال وموقف الجامعة العربية منها"، فى د/إجلال رأفت (محرر) العلاقات العربية الأفريقية، (القاهرة: جامعة القاهرة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز البحوث والدراسات السياسية، الجمعية الأفريقية للعلوم السياسية والجمعية العربية للعلوم السياسية، ١٩٩٤)، ص ٢٤٧.

### المطلب الثالث

#### الصراع الداخلي في جيبوتي

تتمثل الأزمة الداخلية في جيبوتي بالصراع الدائر منذ عام ١٩٩١ بين القبيلتين الرئيسيتين العفر و العيسى، فمنذ الاستقلال عن فرنسا سنة ١٩٧٧ تصاعدت الخلافات بينهما لأسباب متعددة أهمها الاختلافات القبلية بين المجموعتين، وصيغة استقلال جيبوتي التي جاءت لتزيد وتدعم من تلك الاختلافات فصيغة الاستقلال أصبحت تتشابه إلى حد كبير مع الصيغة اللبنانية، وإن كانت على أساس اثني وليس طائفيًا، حيث أعطت سيطرة سياسية لقبائل العيسى على قبائل العفر، فرئيس الجمهورية يختار من العيسى، ورئيس الوزراء من العفر ولكن دون سلطات حقيقية، الأمر الذي أدى إلى سيطرة واضحة لقبائل العيسى على المواقع الحساسة في الدولة، وخاصة قيادة الجيش والشرطة<sup>(١)</sup>، وهو ما دفع إلى تآزم الأوضاع الداخلية في جيبوتي، فبعد خمسة أشهر من قيام الحكومة الوطنية قدم رئيس الوزراء أحمد ديني استقالته في خطاب ذكر فيه سبب استقالته بوجود سياسة اضطهاد من قبل العيسى على العفر ومتهمًا فيه رئيس الجمهورية بالقيام بانقلاب قبلي أبيض في قمة السلطة<sup>(٢)</sup>.

مما أدى إلى لجوء بعض العفر إلى أعمال العنف المسلح ضد النظام، الأمر الذي دفع الحكومة إلى إصدار قرار بمنع أي نشاط حزبي خارج إطار الرابطة الشعبية الأفريقية (حزب العصبة، الذي يمثل العفر والحزب الصومالي العيسوي) والتي تلاشت بدورها نهائيًا في مارس عام ١٩٧٩، تاركة الساحة للتجمع الشعبي للتقدم بقيادة الرئيس حسن جوليدي، ومن ثم أصبح هذا التجمع هو الحزب الحاكم الوحيد في البلاد، وقد واجه هذا القرار معارضة قوية وخاصة من قبل أحمد ديني؛ الذي كان من أول المعارضين لمشروع الحزب الواحد<sup>(٣)</sup>، وتجسدت هذه المعارضة بتأسيس جبهة إعادة الوحدة والديمقراطية (الفروود) في أغسطس عام ١٩٩١، وهي ليست جبهة عفرية خالصة، وإنما هي عبارة عن جبهة تضم أحزاباً وقوى

(١) د/ إبراهيم نصر الدين، "مشكلات الأطراف العربية في القرن الأثني عشر"، المستقبل العربي، العدد (٧٤) أبريل ١٩٨٥، ص ٥٩.

(٢) عارف عبدالقادر عبده سعيد، ..... م.س.ذ، ص ١٥٣.

(٣) لمزيد من التفاصيل انظر: د/ عبدالملك عودة، تطور النظام السياسي في جيبوتي المستقلة ١٩٧٧ - ٢٠٠٠، ..... م.س.ذ، ص ١٩٤ - ١٩٥ .



سياسية عفرية وعيساوية<sup>(١)</sup>، وهى الجبهة التى تولت المقاومة المسلحة ضد النظام، حيث بدأت تبسط نفوذها ابتداء من شهر سبتمبر ١٩٩١. على المناطق الشمالية والغربية، وأحكمت قبضتها على عدة مناطق إستراتيجية، وأسفرت المواجهات المسلحة على خسائر كبيرة للطرفين وعندما اشتدت المعارك واستطاعت الجبهة تحقيق انتصارات عسكرية كبيرة بدأت تظهر بعض المؤشرات؛ التى توحى باحتمال انفصال شمال جيبوتى، حيث بدأ يظهر تكريس واقع التقسيم بين العفر والعيسى، وعزز من هذا الاعتقاد قيام المعارضة العفرية بإنشاء مؤسسات وإدارات مدنية فى المناطق التى تسيطر عليها<sup>(٢)</sup>.

وإزاء هذه التطورات حاولت بعض الأطراف الدولية التدخل والقيام بأدوار مختلفة لمحاصرة الأزمة، التى أصبحت تشكل تهديداً حقيقياً لجيبوتى، ومن هذه الأطراف فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية وإيطاليا وأطراف عربية مثل مصر واليمن والسودان والسعودية، إضافة إلى أريتريا وأثيوبيا<sup>(٣)</sup>، ولكن هذه المحاولات باءت بالفشل ولم تستطع أن تقرب بين مواقف طرفى الصراع بسبب تباعد المواقف بينهما.

غير أن سيطرة المعارضة على تلك المناطق لم تستمر طويلاً، إذ استطاعت الحكومة استعادة سيادتها على بعض تلك المناطق وعلى بعض المواقع الحساسة، بعد أن قامت بفرض حصار اقتصادى على سكان الأقاليم الشمالية لمطاردة عناصر الجبهة، وكثفت من حملة الاعتقالات بين السكان العفر، وقامت بحرق قراهم بتهمة التعاون مع المعارضة العفرية المسلحة، مما أدى إلى نزوح أكثر من ٢٠ ألف من السكان إلى أثيوبيا وأريتريا، وقد اتهمت المعارضة حكومة جولييد بإتباع سياسة تفريغ المناطق العفرية من سكانها، وإحلال بدلاً عنهم كل من هو عيساوى وبصرف النظر عن جنسيته<sup>(٤)</sup>.

وتجدر الإشارة بأن وجهة نظر المعارضة من قضية الكفاح المسلح ضد النظام تقوم على أساس استحالة العمل السياسى السلمى معه، خاصة بعد تبنيه نظام الحزب الواحد ومنعه حرية التعبير والعمل الحزبى وتهميشه للأغلبية العفرية، وبالتالي لابد من مقاومته من أجل

(١) م.س، ص ١٩٩.

(٢) التقرير الإستراتيجى العربى، ١٩٩٢، ص ١٦٣.

(٣) د/ عبد الملك عودة، "تطور النظام السياسى فى جيبوتى المستقلة"، ..... م.س.ذ، ص ١٩٨.

(٤) مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، التقرير السنوى، ١٩٩٧، "المجتمع المبنى والتحول الديمقراطى فى الوطن العربى"، (القاهرة: مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، دار الأمين للنشر والتوزيع، ١٩٩٧)، ص ١٥ - ١٦.

تكريس وحدة البلاد من خلال إقرار المساواة بين المجموعات السكانية المختلفة، وكفالة الديمقراطية. أما وجهة نظر الحكومة فإنها تقوم على أساس أن التمرد المسلح من قبل المعارضة ما هو إلا غزو مسلح تقوم به ميليشيات عفرية قائمة من أثيوبيا وارتريا، ومن ثم فإن الصراع هو تدخل أجنبي، وليس صراعاً من أجل الديمقراطية والتعددية، كما تزعم المعارضة، فالديمقراطية يمكن الوصول إليها عن طريق التدرج وبما يناسب أوضاع جيبوتي وليس عن طريق الحرب والصراع<sup>(١)</sup>.

وبعد مواجهات ١٩٩١ المسلحة بين الحكومة والمعارضة، حاولت الحكومة وتحت ضغوط وانتقادات خارجية إدخال بعض التغييرات أهمها إصدار دستور جديد يسمح بالتعددية الحزبية المقيدة، بحيث لا يزيد عدد الأحزاب عن أربعة كحد أقصى بشرط أن لا تشكل على أساس ديني أو قبلي، وبطريقة أيضاً تضمن لرئيس الجمهورية صلاحيته الكبيرة في إدارة الدولة، وهذه الخطوة لم ترض المعارضة وبالتالي فإنها لم تعترف بهذا الدستور، بل إنها طرحت فكرة تشكيل حكومة انتقالية تتولى السلطة لفترة محددة، وتوكل لها مهام الدولة وهو الأمر الذي رفضته الحكومة<sup>(٢)</sup>.

وفي خطوة أخرى لتهنئة الوضع وإرضاء المعارضة أجرى الرئيس جولييد تعديلات أساسية على حكومته؛ أدخل بموجبها بعض الوزراء العفر، وتولى بعضهم وزارات مهمة مثل الخارجية والتعاون والتجارة، وهذه الخطوة هدفت في الأساس إلى استقطاب قبائل العفر لعزل المعارضة المسلحة وقوبلت بالرفض من المعارضة، بل أن السيد أحمد ديني زعيم الجبهة اعتبرها تغييراً شكلياً في سياسة الحكومة<sup>(٣)</sup>. وهو ما جعل البعض يطلق على هذه الخطوات بالقول بأن نظام جولييد عاجز عن القيام بأي إصلاحات حقيقية، وأن كل ما قام به من إصلاحات هامشية مجرد ترقيع لنظام نكتاتوري قائم على العصبية القبلية<sup>(٤)</sup>.

وفي عام ١٩٩٤ وتحت ضغوط داخلية وخارجية وافقت الحكومة الجيبوتية على عقد اتفاقية سلام مع المعارضة لاسيما بعد أن استمالت إليها بعض عناصر قيادة المعارضة، وبالفعل عقدت معهم اتفاقية سلام في سبتمبر من نفس العام، عاد بموجبها بعض أعضاء الجبهة

(١) د/ عبد الملك عودة، تطور النظام السياسي في جيبوتي المستقلة ... م.س.ذ، ص ١٩٨ - ١٩٩.

(٢) التقرير الاستراتيجي العربي، ١٩٩٢، ص ١٦٣.

(٣) د/ إجلال رأفت، "الأمن القومي العربي ومنطقة القرن الأفريقي .... م.س.ذ، ص ٢٠.

(٤)

إلى العمل السياسى والمشاركة، أما جناح أحمد دينى فقد رفض اتفاقية السلام وأعلن استمراره فى المقاومة المسلحة<sup>(١)</sup>.

واستمرت بعد ذلك المواجهات المسلحة، وإن كانت بشكل منقطع حتى عام ١٩٩٧، حيث زادت حدتها وخاصة من جانب المعارضة التى كثفت من ضرباتها العسكرية باستخدام أسلوب حرب العصابات، وقامت بمهاجمة معسكرات القوات الحكومية فى أطراف المدن الكبرى، أدت إلى استنزاف القوات الحكومية وظهور حالة تمرد بين صفوفها<sup>(٢)</sup> واستمر الوضع بعد ذلك متوتراً بين الحكومة والمعارضة طوال فترة الرئيس حسن جولييد التى انتهت عام ١٩٩٩، حيث تم إجراء انتخابات رئاسية قاطعتها المعارضة، وفاز بها إسماعيل عمر جيلة كرئيس ثان لجيبوتى منذ الاستقلال<sup>(٣)</sup>.

ومع تولى إسماعيل عمر جيلة لمقاليد السلطة فى جيبوتى استطاع التغلب على الكثير من العقبات الداخلية أهمها تمكنه من التوصل إلى حل سلمى للصراع الدائر بين الحكومة والمعارضة، أنهى بموجبه حالة الحرب والمواجهات المسلحة، وذلك عن طريق اتفاقية سلام شاملة، ثم التوقيع عليها بين الطرفين فى باريس يوم ٢٠٠٠/٢/٧ تحت رعاية فرنسية خالصة استطاعت تلك الاتفاقية أن تنقل جيبوتى إلى مرحلة أكثر استقراراً بحكم تركيزها على إقرار السلام وإصلاح نتائج الحرب الأهلية، واعتماد اللامركزية وإطلاق سراح المعتقلين لدى الجانبين<sup>(٤)</sup>.

وعلى أثر هذه الاتفاقية عادت المعارضة إلى المشاركة فى السلطة والحياة السياسية، وقد شاركت فى آخر انتخابات تشريعية فى ظل نظام الأحزاب غير المقيد فى يناير عام ٢٠٠٣، حيث تنافست ثمانية أحزاب منطوية فى ائتلافين عريضين، وفاز الائتلاف الحاكم المسمى "الاتحاد من أجل أكثرية رئاسية"، الذى يضم حزب التجمع الشعبى للتقدم وحزب جبهة إحياء الوحدة والديمقراطية، إضافة إلى حزبين آخرين بجميع مقاعد مجلس النواب البالغ ٦٥ مقعداً بعد حصوله على ٦٢,٧ %، أما ائتلاف المعارضة المسمى "الاتحاد من أجل تغيير ديمقراطى" فقد نال ٣٧,٣ % لكن لم يفز بأى مقعد نيابى<sup>(٥)</sup>، وذلك وفقاً لنظام اللوائح.

(١) د/ عبدالمك عوده، "تطور النظام السياسى فى جيبوتى المستقلة"، .... م.س.ذ، ص ٢٠٢.

(٢) التقرير السنوى، ١٩٩٧، .... م.س.ذ، ص ١١٤.

(٣) لمزيد من التفاصيل حول الانتخابات الرئاسية، انظر: د/ عبدالمك عوده، "تطور النظام السياسى فى جيبوتى المستقلة"، م.س.ذ، ص ٢١٢ - ٢١٤.

(٤) م.س، ص ٢١٥.

(٥) <http://www.pogar.org/Arabic/countries/election.asp?eid=6>



وشهدت جيبوتي خلال النصف الأول من شهر أبريل عام ٢٠٠٥ انتخابات رئاسية جديدة فاز بها الرئيس إسماعيل عمر جيلة لولاية ثانية مدتها ست سنوات، والجدير بالذكر أن الرئيس جيلة كان المرشح الوحيد للانتخابات الرئاسية، بسبب مقاطعة المعارضة لهذه الانتخابات<sup>(١)</sup>.

وإجمالاً يمكن القول بأن انتهاء الصراع الداخلي في جيبوتي يعود بالدرجة الأولى إلى سياسة الرئيس إسماعيل عمر جيلة، الذي استطاع من خلالها وبعد مرور سنة من توليه حكم البلاد أن يعبر بجيبوتي إلى مرحلة من السلام والأمن، وهو الأمر الذي عجز عن تحقيقه الرئيس الأسبق حسن جوليد طوال فترة حكمه الممتدة من عام ١٩٧٧ وحتى عام ١٩٩٩، فالرئيس جيلة عمل على تشجيع المعارضة على المشاركة في حكم البلاد، وأتاح لها الفرصة للمساهمة الفعلية في ذلك عن طريق آليات تم التفاهم والاتفاق عليها في باريس.

#### المطلب الرابع

##### الصراع الداخلي في ارتريا

نالت أريتريا استقلالها عن أثيوبيا عام ١٩٩٣، بعد نضال دام أكثر من ثلاثين عاماً، خاضت فيه الحركات الاريترية المختلفة حرباً عنيفة مع الأنظمة الأثيوبية المختلفة للوصول إلى هذا الاستقلال<sup>(٢)</sup>.

وبعد الاستقلال استطاعت الجبهة الشعبية لتحرير ارتريا بزعامة أسياسي افورقي، بفضل انتصاراتها في معركة التحرير الأخيرة على نظام منجستو أن تسيطر على مقاليد السلطة في أريتريا والاستئثار بمعظم مقدرات الدولة القانونية والسياسية، الأمر الذي ولد حالة من الشك لدى الجبهات الاريترية الأخرى، لاسيما بعد تزايد هيمنة الجبهة واتخاذها الترتيبات اللازمة لتكريس تواجدها في السلطة<sup>(٣)</sup>، فعند تشكيل الحكومة المؤقتة سيطر أعضاء الجبهة على جميع المناصب الحكومية فيها وتم استبعاد الجبهات الاريترية الأخرى، التي كانت تتوقع أن يتم تبني تعددية حزبية تتلاءم مع التعددية التنظيمية لحركات التحرير الاريترية المختلفة

(١) لمزيد من التفاصيل حول الانتخابات للرئاسة الأخيرة ٢٠٠٥، انظر :

<http://www.aljazeera.net/NR/exeres>  
<http://www.middle.online.com/djibouti/?d=30017>

(٢) لمزيد من التفاصيل حول القضية الاريترية انظر:

- د/ إبراهيم نصر الدين، قضية ارتريا (١٩٤١ - ١٩٦٢)، في د/ عبدالمالك عودة (محرر) ارتريا دراسة مسحية شاملة، (القاهرة: جامعة الدول العربية، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٩٦)، ص ٥٥ - ٧٥.

(٣) التقرير الاستراتيجي العربي، ١٩٩٢، ص ١٦٢.



والتعددية الاثنية واللغوية والدينية في اريتريا<sup>(١)</sup>. الجبهة الشعبية من جانبها استندت إلى مبررات لهذا الاستثناء، حيث تزعم بأن جميع التنظيمات الاريترية لم يكن لها أى دور فعال فى معارك التحرير، وأن الجبهة الشعبية هى وحدها من قاد النضال والكفاح والوصول إلى الاستقلال، وهذا يجعلها الأحق بالسلطة<sup>(٢)</sup>.

هذا الطرح من جانب الجبهة يحمل معه الكثير من الأخطاء، التى قد تهدد الوحدة الوطنية فى اريتريا التى بنيت خلال معارك التحرير المختلفة، فتجربة النضال الوطنى ولدت شعوراً وطنياً بالانتماء لدى الشعب الاريتري، وطورت لديه هوية وطنية إقليمية<sup>(٣)</sup>، فاريتريا دولة متعددة الاثنيات والقوميات، وبالتالي استحالة سيطرة أى اثنية أو جماعة على السلطة دون سواها، لاسيما وكل أبناء الشعب الاريتري ساهم فى معارك النضال المختلفة لنيل الاستقلال.

ومن حيث الدور المحورى للجبهة فإن الجبهات الأخرى لا تتكرر ذلك وإنما تتكرر على الجبهة قضية الاستئثار بالسلطة والانفراد باتخاذ القرارات المصيرية بالنسبة لارتريا، الأمر الذى أدى لتلك التنظيمات إلى إعلان معارضتها للجبهة ولكل القرارات التى اتخذتها<sup>(٤)</sup>.

وفى هذا الصدد استتكرت حركة الجهاد الإسلامى الاريترية وجبهة التحرير الاريترية صاحبة الدور الأول فى مشوار النضال نحو التحرير، تصرف حكومة الجبهة واستئثارها وانفرادها بالسلطة، بل أنهما اتهما حكومة الجبهة بعدم تمثيلها لكل فئات الشعب الاريتري، وأنها تقف موقفاً معادياً من كل القوى ذات التوجيه العربى والإسلامى، ومن ثم فهى غير أمينة من وجهة نظرهما على مستقبل ارتريا<sup>(٥)</sup>، بل أن جبهة التحرير الاريترية أشارت إلى وقوع مجابهات مسلحة بين الجبهة الشعبية والجبهات الأخرى فى دنكاليا قرب منطقة مصوع، ونفت ما تردد بأنه تم الاتفاق على مشاركة الفصائل الاريترية الأخرى فى الحكومة المؤقتة<sup>(٦)</sup>.

وعلى الرغم من أن الحكومة الاريترية أعلنت الابتعاد عن أى سياسات تثير النزاعات الاثنية والقومية الساكنة فى ذلك الوقت، إلا أنها مارست فى الواقع سياسات عكس ذلك شكلت

---

(١) د/ محمود محمد أبو العينين، ارتريا فى ظل الحكومة المؤقتة: التحديات الداخلية والمتغيرات الدولية، (القاهرة: الجمعية الأفريقية، ١٩٩٣)، ص ٥١.

(٢) م.س، ص ٥٣.

(٣) د/ إبراهيم نصر الدين، "اريتريا ومسار الاستقلال .... م.س.ذ، ص ١١٩.

(٤) د/ محمود محمد أبو العينين، "ارتريا فى ظل الحكومة المؤقتة ..... م.س.ذ، ص ٥٣.

(٥) م.س، ص ٥٤.

(٦) د/ محمود محمد أبو العينين، "التعددية العرقية ومستقبل الدولة الأثيوبية .... م.س.ذ، ص ١٠١.

استفزازاً لبعض الجماعات، فقد عمدت إلى سن العديد من القوانين والتشريعات، التي واجهت معارضة وتذمراً من المسلمين مثل قرار عدم اعتماد اللغة العربية كلغة رسمية إلى جانب اللغة التجريدية، وقانون الجنسية، الذي يتعارض في بعض بنوده مع الشريعة الإسلامية، وخاصة فيما يتعلق بالنسب، والمساواة بين الرجل والمرأة في الميراث والتجنيد الإجباري للمرأة، وهذه القوانين بطبيعة الحال تتعارض مع مبدأ التعايش في وطن متعدد الهويات والاثنيات<sup>(١)</sup>، لاسيما والمسلمون يشكلون الغالبية في ارتريا، ومن ثم فأى تهميش لهم في الحياة السياسية سوف يؤدي إلى صدام مباشر مع حكومة الجبهة ذات الأغلبية المسيحية، خاصة مع ازدياد حجم حركة الجهاد الإسلامي، واحتمال تحالفها مع باقي الفصائل الارتيرية<sup>(٢)</sup>، الأمر الذي يعنى خلق خلاف جديد مع قوة سياسية لها وجودها في ارتريا. والواضح أن هناك تذمر وعدم رضا من اغلب القوى السياسية ضد الجبهة الحاكمة، الأمر الذي أدى إلى ظهور معارضة قوية ومنظمة في الداخل والخارج، بدأت تشكل قلقاً للنظام، لاسيما في ظل توتر العلاقات الارتيرية مع جميع دول الجوار الجغرافي، التي عمدت من جانبها إلى توظيف هذه الاختلافات والتناقضات لصالحها.

وبالفعل بدأت الحكومة الارتيرية تستشعر أن هناك تحركاً من قبل قوى دولية وإقليمية تجاه الفئات المنشقة عن الجبهة الشعبية لتحرير ارتريا والفصائل الارتيرية الأخرى، التي لم تشارك حتى الآن في الحكم من جانب، وتترك في الوقت نفسه أن هذه الفصائل الارتيرية بدأت بالتحرك لكسب العفر من جانب آخر<sup>(٣)</sup>، خاصة وأن العلاقات بين العفر والنظام الحاكم تتسم بالتوتر، والصراع رغم أن المشكلة العفرية في ارتريا تعتبر في البداية بحكم حداثة الدولة الارتيرية ذاتها، وعدم تبلور سياسة حكومية واضحة تجاه الأقليات والجماعات الاثنية المختلفة، غير أن هذه المشكلة بدأت تشكل معضلة لارتريا<sup>(٤)</sup>.

ورغم نفي النظام الارتيري لوجود أى معارضة سياسية فاعلة في البلاد، إلا أن الوقائع تشير إلى غير ذلك، فارتريا تعاني من مشاكل داخلية بفعل تصاعد وتيرة المعارضة المختلفة القديمة منها والحديثة، التي بدأت تشكل ضغطاً على النظام الارتيري ويمكن تلمس ذلك من خلال اتهام ارتريا لبعض القوى الإقليمية والدولية (فرنسا - مصر - السعودية) بالتدخل في شئونها الداخلية، وتقديم الدعم والمساعدة للمجموعات العفرية التي اعترف النظام

(١) محمد عثمان أبو بكر، "قضية الديمقراطية والتعددية السياسية في لرتريا"، ..... م.س.ذ، ص ٢٣٨ - ٢٣٩.

(٢) التقرير الاستراتيجي العربي، ١٩٩٢، ص ١٦٣.

(٣) د/ عبدالسلام إبراهيم بغدادى، "مشكلات الأقليات في القرن الأفريقي .... م.س.ذ، ص ٤١.

(٤) م.س، ص ٤٢.

بوقوع مواجهات محدودة معها غير أنه استبعد أن تصل هذه المناوشات إلى تفجر حرب أهلية في البلاد<sup>(١)</sup>، أيضا ففي السابع من مارس لعام ١٩٩٩. اجتمعت العديد من جماعات المعارضة الارترية في السودان، وكونوا حلف القوات الوطنية للإطاحة بنظام الجبهة الشعبية من خلال كل الوسائل بما في ذلك استخدام القوات المسلحة، ووفرت كل من السودان وأثيوبيا المساعدات المالية والعسكرية للحلف<sup>(٢)</sup>.

أيضاً ومن خلال الطلب الذي تقدمت به ارتريا لصنعاء خلال العام ١٩٩٨ لوقف الدعم لعناصر جبهة التحرير الارترية (المجلس الثوري والقيادة العامة) بهدف تضيق مصادر تمويلها والحد من تحركاتها، خاصة وأن ارتريا كانت تعتقد بأنها تتحرك بين صنعاء والخرطوم<sup>(٣)</sup>، أيضاً ظهرت معارضة جديدة للحكومة الارترية هذه المرة ولدت من رحم الجبهة الشعبية للديمقراطية والعدالة، ويبدو أنها ظهرت بسبب الحرب الارترية الأثيوبية، فقد برز جناح من داخل الجبهة يأخذ على الرئيس أسياس أفورقي تصلبه باتخاذ القرارات المتعلقة بالحرب مع أثيوبيا وانفراده في قيادة العمليات العسكرية، وإذا كانت هذه المعارضة قد تم تأجيلها أثناء الحرب حفاظاً على الوحدة الوطنية، فإنها ظهرت وبشكل أكثر وضوحاً بعد نهاية الحرب، وتحديدًا مع بداية العام ٢٠٠٠ عندما كثفت المعارضة من انتقاداتها للدور الشخصي والاستبدادي المتزايد للرئيس، وظهرت المعارضة هذه المرة بشكل علني وأصبحت تذاع عبر وسائل الإعلام غير الرسمية، وزاد من التوتر قيام خمسة عشر عضواً من اللجنة المركزية للجبهة في ٢٥/٤/٢٠٠١ بتوجيه رسالة تدعو إلى اجتماع الحكومة والمجلس (ولم يكن الرئيس قد دعاها إلى الاجتماع منذ سبتمبر ٢٠٠٠)، الأمر الذي دفع إلى تصاعد الخلاف بين الطرفين وبات واضحاً أن القيادة الارترية المعروفة بإظهارها صلابتها كانت تمر في أخطر أزمة تواجهها منذ السبعينات، وبدلاً من مواجهة النظام لهذه المعارضة بالحوار والتفاهم لاسيما وهم من قيادات الجبهة الشعبية، لجأ إلى سياسة العنف والقهر في التعامل معهم، فقام في أغسطس عام ٢٠٠١ باعتقال جميع المعارضين وألقى بهم في السجون، وقام أيضاً بإغلاق الصحف الخاصة، وأطلق حملة بين أنصاره ضد من أسماهم بالخونة واتهامهم فيها بالتواطؤ مع أثيوبيا<sup>(٤)</sup>.

(١) م.س.، ص ٤٢.

(٢) Colin legume, (ed.,) "Africa contemporary record", 1996 – 1998 (New york: Africana publishing company). Vol. 26, 2002, p. b 408

(٣) عارف عبدالقادر عبده ... م.س.ذ، ص ١٧٦ – ١٧٧.

(٤) جان لوى بينيلو، "بين التوترات الإقليمية والحرب ضد الإرهاب: إعادة انتشار استراتيجي في القرن

الأفريقي" <http://www.Mondiploa.com>



## المطلب الخامس

### الصراع الداخلي في أثيوبيا

عانت أثيوبيا من صراعات وحروب داخلية مستمرة خلال المراحل التاريخية السابقة بين الجماعات والاثنيات المختلفة لأسباب عديدة أهمها الاختلافات الاثنية والثقافية بين هذه الجماعات، وسيطرة جماعة معينة على السلطة والثروة واستبعادها وتهميشها للجماعات الأخرى.

فأثناء الحكم الإمبراطوري والعسكري سيطرت الاثنية الامهرية على السلطة والثروة، وقامت بحرمان الجماعات الأخرى من أية مشاركة فعلية في السلطة، ورافق ذلك اضطهاد واستبعاد ضد هذه الجماعات. الأمر الذي أدى إلى تكوين حركات معارضة قادت المواجهة المسلحة ضد السيطرة الامهرية على البلاد، واستطاعت في البداية من إسقاط النظام الإمبراطوري عام ١٩٧٤، ونجحت في النهاية الجبهة الشعبية لتحرير تجراي بالتحالف مع الجبهة الشعبية لتحرير ارتريا من إسقاط النظام العسكري الامهري بقيادة منجستو هايلي مريام في مايو عام ١٩٩١.

وحال دخول الجبهة الشعبية لتحرير التجراي أديس أبابا، أعلنت عزمها على البقاء داخل الدولة الأثيوبية بعد أن كانت تسعى بالأساس إلى الانفصال وتكوين دولة خاصة بها، وبمجرد اتخاذ هذا القرار سعت الجبهة إلى إيجاد آلية مناسبة تمكنها من أن يكون لها دور وقبول في عموم أثيوبيا، فقامت بداية بتشكيل حزب سياسي تحت اسم الرابطة الماركسية اللينينية، وبعد ذلك شكلت ائتلافاً مع العديد من الجماعات الصغيرة المرتكزة على أساس اثني، تحت اسم الجبهة الثورية الديمقراطية لشعوب أثيوبيا، وعن طريق هذا الائتلاف تولت الجبهة الشعبية لتحرير تجراي السلطة في أديس أباب خلال شهر مايو عام ١٩٩١<sup>(١)</sup>.

ويبدو أن الجبهة التجريدية بزعامة مليس زيناوي أدركت منذ البداية استحالة حكم الشعوب الأثيوبية بنفس الطريقة السابقة القائمة على الاستيعاب والتهميش والقهر، خاصة والجبهة التجريدية ذاتها عانت من هذه السياسة في السابق، ولهذا اقتنع قادة هذه الجبهة وفقاً لمعطيات تجربتهم النضالية السابقة باستحالة فرض حكومة وطنية على مجتمع متعدد الاثنيات والهويات بالقوة والقهر، لأن ذلك سوف يؤدي حتماً إلى التمرد والحرب الأهلية، ووفقاً لهذه الرؤية سعى قادة الجبهة منذ البداية إلى جذب للقوميات الأخرى وترغيبها للمشاركة السياسية

Katsuyoshi Fukui, & John Markakis, Op. Cit, p. 230

(١)



فى الحكم والسلطة، باعتبار هذا النهج هو الضمانة الوحيدة لعدم مطالبة هذه القوميات بعد ذلك بالانفصال أو اللجوء إلى التمرد<sup>(١)</sup>. وتطبيقاً لذلك أخذ الدستور الجديد الصادر فى ٨ من ديسمبر عام ١٩٩٤ بالنظام الفيدرالى على أساس إثنى وقسمت الدولة إلى ٩ ولايات<sup>(٢)</sup>.

ونص الدستور على أن قيام الدولة أنما يتم بالاقتيار الحر وليس بالقهر والإجبار، وأعطى لجميع القوميات والأقاليم الحق فى أن تطالب بتقرير المصير من خلال تصويت فى المجلس التشريعى الإقليمى، فإذا أجاز هذا الطلب بأغلبية الثلثين يرفع القرار بعد ذلك إلى البرلمان الفيدرالى للمناقشة والمصادقة، وبعد ذلك تنظم الحكومة الفيدرالية استفتاء خلال ثلاث سنوات من تاريخ استلام قرار المجلس، وإذا حصل الطلب على الأغلبية فى الاستفتاء تقبل الدولة النتيجة وهى الانفصال عن الدولة الأثيوبية وتكوين دولة جديدة لهذه القومية<sup>(٣)</sup>.

وتجدر الإشارة بأن دساتير بعض الدول الفيدرالية تتضمن مثل هذا الحق فى الانفصال، ولكن يبدو من خلال الإجراءات المتبعة فى أثيوبيا للحصول على هذا الحق أن المقصود به هو امتلاك خيار الانفصال وليس إمكانية الانفصال الفعلى<sup>(٤)</sup>، فالهدف من النص تحقيق غرضين اثنين<sup>(٥)</sup>:

- أن يمثل قيد أمام الحكومة المركزية حتى لا تلجأ إلى التسلط على الجماعات الأخرى.

- أن يعطى انطباعاً للجماعات المختلفة بأنها شاركت فى النظام الجديد بإرادتها الحرة.

ومما لا شك فيه أن النظام الفيدرالى أتاح للجماعات الاثنية المختلفة سيطرة محلية كبيرة على أقاليمها باستثناء الأمور السيادية مثل الدفاع والخارجية، وأتاح لها أيضاً التعبير عن هويتها وممارسة طقوسها وعاداتها بحرية نسبية، ورغم ذلك مازالت أثيوبيا تعاني من تمردات وصراعات داخلية، تقودها جماعات مسلحة تمثل قوميات واثنيات عديدة تعارض

---

(١) Sandra Fullerton Joireman, "opposition politics and Ethnicity in Ethiopia: we will All go down together" *The Journal of Modern African studies*, (Cambridge: Cambridge university press, vol. 35, no. 3, 1997), p. 394

(٢) د/ محمود محمد أبو العينين، "السياسة الأثيوبية تجاه أفريقيا ..... م.س.ذ. ص ١٣١.

(٣) محمد عثمان أبو بكر، قضية الديمقراطية والتعددية السياسية فى إريتريا .... م.س.ذ. ص ١٠٩ - ١١٠.

(٤) Alemseged Abbay, "diversity and state – building in Ethiopia", *African Affairs*, (oxford university prees, vol. 103, no. 413, October. 2004), p. 608.

Idem.,

(٥)

الوضع القائم وغير راضية عما آل إليه الوضع في أثيوبيا وتتطلب معارضتهم من كون الحكام الذين يحكمون أثيوبيا اليوم هم من القومية التجرينية، وهي جماعة اثنية وثقافية لا تملك الأغلبية العددية بل هي أقلية تحكم الدولة بالتحالف مع بعض القوميات الأخرى في البلاد، وعلى الرغم مما قامت به من إجراءات دستورية إلا أن سيطرتها واضحة على الجبهة الحاكمة مما أثار بعض الحساسيات لدى بعض الجماعات الاثنية<sup>(١)</sup> التي ترى بأن الجبهة الثورية الديمقراطية لشعوب أثيوبيا للحاكمة ما هي إلا وسيلة لتعزيز السيطرة التجرينية على الحكومة حيث سيطر زيناوى ورفاقه من خلالها على أغلب المناصب في الحكومة الاتحادية<sup>(٢)</sup> ولذلك ظهرت حركات معارضة في مواجهة الجبهة الحاكمة منها من يعمل في الإطار السياسى القائم الذى وضعته الجبهة ومنها من يعمل خارج هذا الإطار ويرفض التعاون مع الجبهة مثل جبهة تحرير الارومو، وحزب عموم شعب الامهرا، ومجلس القوى البديلة للسلام والديمقراطية وحزب الخلاص والجبهة الوطنية لتحرير الأوجادين<sup>(٣)</sup>.

وهكذا برزت حركات تمرد كثيرة مناهضة لحكم مليس زيناوى فالتوتر يشوب العلاقة بين الحكومة وقومية الارومو التى شهدت نشوء العديد من الأحزاب بعضها ارتضى المشاركة في الحياة السياسية والمعارضة من الداخل، وبعضها الآخر اختار طريق المقاومة المسلحة ومن أبرزها جبهة تحرير الارومو والجبهة الإسلامية لتحرير الارومو، وهذا الاتجاه يسعى إلى الانفصال وتكوين دولة أروميا الكبرى.

ونفس الأمر بالنسبة للجماعة الصومالية، فهناك أحزاب فضلت الانضمام للتحالف الحاكم، وارتضت المشاركة وأحزاب أخرى سلكت طريق المقاومة والمعارضة مثل جبهة تحرير الأوجادين والاتحاد الإسلامى الصومالى.

أما قومية الأمهرا فإنها تستند في معارضتها للنظام من كونها تمثل أكبر قومية بعد قومية الارومو في أثيوبيا ورغم ذلك فهي مستبعدة من المشاركة الفعلية في النظام الجديد<sup>(٤)</sup>، أيضاً فإن الامهرا يختلفون مع الجبهة الحاكمة، وخاصة حزب عموم شعب الامهرا فيما يتعلق بالسماح للقوميات بحق تقرير المصير المشتمل على حق الانفصال، ومن ثم فهم يعتبرون حكومة زيناوى حكومة هم وتفكيك لأثيوبيا وليست حكومة بناء وتنمية<sup>(٥)</sup>.

(١) محمد عثمان أبو بكر، "قضية الديمقراطية والتعددية السياسية في لريتريا .... م.س.ذ، ص ١٠٤ - ١٠٥.

(٢) Colin legume, (ed.) Africa contemporary Record 1996 - 1998, op. cit, p. B. 375.

(٣) د/ محمود محمد أبو العينين، "السياسة الأثيوبية تجاه أفريقيا .... م.س.ذ، ص ٣٢.

(٤) محمد عثمان أبو بكر، "قضية الديمقراطية والتعددية السياسي في لريتريا .... م.س.ذ، ص ١١١ - ١١٣.

(٥) Sandra Fullerton Joireman, Op. cit, p. 395

الأمر الذى يستدعى الوقوف أمامها بحزم حتى لا تضيق أثيوبيا، ومن ثم فاستقلال ارتريا لازال بالنسبة لهم أمر لا ينظرون إليه بعين الرضا، ولذلك وأثناء الحرب مع ارتريا فى مايو عام ١٩٩٨ شكلوا قوة ضغط على الجبهة الحاكمة لإجبارها على عدم التهاون مع ارتريا<sup>(١)</sup>.

ومن ثم أدى هذا المناخ المتأزم بين الجبهة الحاكمة وحركات المعارضة المختلفة إلى تصاعد الخلافات والصراعات بينهما، واتجهت حركات المعارضة إلى تكوين تحالفات فيما بينها بهدف تنظيم وتعبئة جهودها لجعلها أكثر فعالية فى صراعها مع الجبهة الحاكمة، وفى هذا الإطار قامت كل من جبهة تحرير الارومو وجبهة تحرير الأوجادين خلال شهر يونيو عام ١٩٩٦ بتوقيع اتفاقية فى لندن؛ تعهدت خلالها على استخدام كل الوسائل المتاحة لهم لمقاومة حكم مجلس زيناوى، وفى شهر يوليو عام ١٩٩٦ اتفقت الحركة الديمقراطية الشعبية (بنى شنجل) وحزب الأغلبية للجبهة الوطنية Kafagn على الاتحاد تحت اسم جبهة الوحدة الأثيوبية، التى أعلنت منذ البداية عن نواياها بشن هجوم مسلح ضد نظام الجبهة الحاكمة، وعلى نفس السياق وفى سبتمبر من عام ١٩٩٨ اجتمعت ثمان حركات معارضة من بينها جبهة الوحدة والديمقراطية الثورية العفرية فى باريس، وأقرت تكوين حركة معارضة جديدة تحت اسم جبهة الأحزاب السياسية الأثيوبية<sup>(٢)</sup>، ويبدو أن هذه التحالفات بين حركات المعارضة لم تستطع أن تشكل أى تهديد لنظام الجبهة الحاكمة، فلم تتوفر أى معلومات تفيد بذلك، بل أن الواضح أن هذه الحركات كانت تعاني من قصور شديد أفقدها القدرة على توجيه ضربات موجعة للنظام، بل أن تحركاتها العسكرية كانت محدودة، وتكاد تكون مقصورة على جبهة تحرير الارومو والاتحاد الإسلامى الصومالى، اللتان كانتا تقومان ببعض العمليات العسكرية البسيطة مثل الهجوم على سكة حديد أنيس أبابا - جيبوتى، أو على مناوشات عبر الحدود مع الصومال وكينيا<sup>(٣)</sup>.

وتجدر الإشارة بأن بعض هذه الحركات ونتيجة لعدم قدرتها على تشكيل ضغط على نظام أنيس أبابا؛ اتجهت نحو الطرق الدستورية للوصول إلى تحقيق أهدافها، فالدستور كما أشرنا سابقاً يتيح لأى قومية إمكانية الانفصال؛ وتكوين دولة خاصة بها، عند استيفاء بعض الشروط التى حددها الدستور.

(١) خالد عبدالمعظم، "التطورات فى القرن الأفريقى .... م.س.ذ، ص ١٨.

(٢) Calin legume, (ed.,) Africa contemporary Record 1996 – 1998, op. cit, p. B 376.

(٣) Colin legam, (ed.,) Africa contemporary Record, 1998 – 2000, vol. 27, 2004, Op. Cit., p. B 427



ولذا حاولت جبهة تحرير الارومو الاستفادة من هذا النص، فقد كشفت خلال شهر فبراير من عام ٢٠٠٠ عن خطة سلام مع الجبهة الحاكمة؛ لاستعادة الاستقرار الداخلى فى أثيوبيا مقابل الاعتراف بحق الشعب الارومى فى تقرير مصيره بنفسه، واعتقدت الجبهة إمكانية تحقيق ذلك عن طريق استفتاء على تقرير المصير يكون تحت إشراف دولى أو بالتعاون مع الجبهة الحاكمة، ولم يتجاوب النظام فى أنيس أباب مع هذا الأمر<sup>(١)</sup>؛ لاعتبارات عديدة يعود بعضها لطبيعة الظروف الداخلية التى تمر بها أثيوبيا فى ذلك الوقت، وخاصة بعد استقلال ارتريا ونشوب الحرب بين البلدين، والبعض الآخر وهو الأهم يعود لطبيعة جبهة تحرير الارومو نفسها، باعتبارها غير ممثلة لكل أبناء قومية الارومو؛ فهى لم تستطع فى أى وقت من تعبئة شعب الارومو إلى حرب اثنية حتى الآن، ويرجع ذلك إلى وجود قومية الارومو فى مساحات واسعة من الأراضي المتباعدة، وصعوبة وانعدام شبكات النقل والمواصلات بين المجموعات الارومية، إضافة إلى افتقارهم لهدف مشترك واختلافهم فى الحياة الاقتصادية، الأمر الذى يجعل الأرومو ينظرون إلى أنفسهم كجماعة بصعوبة<sup>(٢)</sup>. وهذا ما دفع جبهة تحرير الارومو كبرى الحركات الارومية إلى التنسيق مع باقى الحركات الارومية، وتتوجاً لهذه التحركات عقدت خمس حركات ارومية مؤتمراً فى أسمرأ خلال الفترة من ١٦ - ٢٠ سبتمبر عام ٢٠٠٠، وبمساعدة ارترية واضحة، وأسسوا جبهة مشتركة سميت جبهة التحرير المتحدة الارومو، تهدف لتوحيد المعارضة الارومية ضد الحكومة الأثيوبية والعمل على الإطاحة بنظام مليس زيناوى<sup>(٣)</sup>.

من جانب آخر تعرضت الجبهة الشعبية لتحرير تيغراى العمود الفقرى للجبهة الحاكمة فى أنيس أباب لانشقاقات داخلية برزت على أثرها معارضة جديدة ضد مليس زيناوى، ظهرت بوادرها أثناء الحرب الارترية الأثيوبية، عندما وجه بعض أعضاء الجبهة التجريدية انتقادات شديدة لرئيس الوزراء على تسرعه فى وقف الحرب مع ارتريا وموافقته السريعة على اتفاق السلام معها؛ حيث اعتبروا ذلك فى غير صالح لأثيوبيا؛ وهؤلاء الخصوم الجدد هم فى الواقع غالبية القيادة التاريخية للجبهة التجريدية الذين كان لهم دور مباشر وراء قرار الحرب ونجحوا فى الكثير من المواقف فى فرض خطهم المتشدد ضد ارتريا<sup>(٤)</sup>، وجاء انفجار الأزمة بعد ذلك فى مارس من عام ٢٠٠٢، عندما واجه رئيس الوزراء معارضة وانتقادات جديدة من قبل خمسة من أعضاء مكتبه السياسى؛ يطالبون فيه بإعادة تقييم الأوضاع

(١) Colin legume, (ed.), Africa contemporary Record 1998 - 2000, op. cit, p. B 427

(٢) Alemseged Abbay, op. cit, pp. 602 - 603

(٣) Colin legume, (ed.), Africa contemporary Record 1998 - 2000, op. cit. P. B 427

(٤) جان لوى بينيلو، ..... م.س.ذ.



الاقتصادية في البلد، أيضاً وفي شهر يونيو من نفس العام تقدم تسعة أعضاء من الجبهة التجريبية الحاكمة بطلب لرئيس الوزراء يطالبون فيه بإعادة تقييم سياسات البلاد الداخلية والخارجية، الأمر الذي جعل رئيس الوزراء يفكر جدياً في تقديم استقالته من منصبه في قيادة الحزب لتفادي التدهور في صفوف أعضاء الجبهة التجريبية<sup>(١)</sup>، غير أن هذا النهج السلمي من قبل رئيس الوزراء في التعامل مع معارضيه من أعضاء حزبه، قد تغير واتخذ نهجاً أكثر حدة وصرامة، وتمثل ذلك بوقف جميع المعارضين له وإقصائهم عن مناصبهم واستبدالهم بأفراد آخرين يدينون له بالولاء.

وأخيراً وبعد هذا العرض للوضع الداخلي في أثيوبيا يمكننا القول بأن نظام الجبهة الثورية الديمقراطية لشعوب أثيوبيا. ورغم انتهاجه لخط جديد في السياسة الداخلية يستند على نظام اتحادى، يعطى لكل قومية حكماً ذاتياً لإدارة شئونها الداخلية، إلا أن الأمر لم يخلو كما اتضح لنا من معارضة من بعض القوميات، التي أحست بأنها لم تأخذ حقها من السلطة بالشكل الذي يناسب حجمها وتاريخها مثل الارومو والأمهرا.

فعمدت إلى تكوين جبهات وحركات معارضة ضد نظام الجبهة الحاكمة بقيادة مليس زيناوى بعضها اتخذت الوسائل السلمية طريقاً لها، وبعضها الآخر اختارت أسلوب المقاومة المسلحة، واتضح لنا محدودية هذه الحركات حيث أنها لم تشكل تهديداً فعلياً لنظام الجبهة الحاكمة، حيث اقتصر أنشطتها على بعض المناوشات المحدودة والمتفرقة الأمر الذي يجعلها بعيدة حتى الآن عن نطاق الحرب الأهلية.

غير أن الصراع التاريخى بين القوميات والاثنيات المختلفة في أثيوبيا لا يجعلها مستبعدة تماماً، خاصة إذا رافق ذلك اتجاه الجبهة الحاكمة نحو الاستئثار بالسلطة والثروة.

أما النظام الفيدرالى وإن كان قد حقق استقراراً نسبياً بين القوميات المختلفة حتى الآن إلا أن الفيدرالية الاثنية تفتقر إلى ذلك الرصيد الذى يجعلنا نعول عليها كضمانة للاستقرار والوحدة الوطنية بل أنها حفلت بسجل ضعيف في العالم الحديث بوصفها خبرات مستمدة أساساً من الاتحاد السوفيتى السابق ويوغسلافيا السابقة بوجه خاص<sup>(٢)</sup>.

إجمالاً يمكن القول بأن الصراعات الداخلية في المنطقة مثلت عاملاً من عوامل الجذب للقوى الدولية والإقليمية للتحرك نحو المنطقة والتنافس فيما بينها لتحقيق أهدافها، وظهر ذلك بوضوح في جميع الصراعات الداخلية في المنطقة، وهذا ما سوف نتناوله في الفصل الثانى من الباب الثانى للدراسة.

John. G. Nyuot yoh, op. cit, pp. 87 - 88

(١)

Peter woodward, op. cit, p. 196

(٢)



## **الفصل الثانى**

### **العوامل الخارجية**

المبحث الأول: التغيرات السياسية فى المنطقة

المبحث الثانى: الصراعات الحدودية فى المنطقة

المبحث الثالث: التغيرات فى النظام الدولى





## **الفصل الثانى**

### **العوامل الخارجية**

يركز هذا الفصل على تحليل العوامل الخارجية الدافعة للتنافس فى المنطقة وذلك من خلال ثلاثة مباحث، يتناول الأول التغيرات السياسية فى المنطقة ويتناول الثانى الصراعات الحدودية بين دول المنطقة. بينما يستعرض الثالث التغيرات فى النظام الدولى.

### **المبحث الأول**

#### **التغيرات السياسية فى المنطقة**

##### **المطلب الأول**

##### **وصول جبهة الإنقاذ الإسلامية فى السودان**

رغم أن التغيير الذى شهده السودان بوصول الجبهة الإسلامية للحكم عام ١٩٨٩ بانقلاب عسكري يعد شأناً داخلياً ينبغى التعامل معه فى إطار البيئة الداخلية فى الفصل الأول، وليس البيئة الإقليمية، إلا أن التطورات تشير بأن التغيرات التى شهدتها السودان لها انعكاسات إقليمية بل ودولية واضحة، متمثلة بما حمله النظام الجديد من توجهات إسلامية ومن مشروع حضارى إسلامى<sup>(١)</sup>، حاول تصديره أو تعميمه بصورة أو بأخرى على دول الجوار مما ولد مزيداً من الاضطراب وعدم الاستقرار فى المنطقة، وجلب معه المزيد من التدخلات الدولية فى المنطقة.

وبداية فإن التوجه الإسلامى فى السودان ليس جديداً عليه، فالسودان عبر تاريخه الحديث شهد نماذج عديدة من التوجهات الإسلامية عبر الأنظمة المختلفة، ويبدو مظاهر ذلك واضح فى ثورة المهدي مع نهاية القرن التاسع عشر، التى حملت شعارات إسلامية، وفى نشأة الحزبين الرئيسيين فى السودان (الاتحادى والأمة)، اللذين ترعرعا فى أحضان طائفتين إسلاميتين (الختمية والأنصار)، وأيضاً حركة الإخوان المسلمين فى أربعينيات القرن الماضى،

---

(١) لمزيد من التفاصيل حول مبرر المشروع الحضارى، انظر: د/ حيدر إبراهيم على، سقوط المشروع الحضارى، الجزء الأول السياسة والاقتصاد، (الخرطوم: مركز الدراسات السودانية، ٢٠٠٤)، ص ٢٥ -

والتي أصبحت مشاركاً في الحياة السياسية بعد ذلك التاريخ، والتي انسلخ عنها فيما بعد العديد من التنظيمات الإسلامية، أبرزها جبهة الميثاق الإسلامي التي تغير اسمها إلى الجبهة الإسلامية القومية، ثم إلى جبهة الإنقاذ الوطني ثم المؤتمر الشعبي الوطني الذي انشق عنه المؤتمر الوطني الشعبي. أيضاً فإن فكرة الدستور الإسلامي ليست هي الأخيرة جديدة فهي من الأفكار التي ظهرت ودار حولها الكثير من النقاش في عهد الديمقراطية السودانية الثانية (٦٤ - ١٩٦٩). وفي الاتجاه نفسه فإن تجربة الرئيس جعفر نميري في إصدار تشريعات إسلامية من المعالم السياسية الواضحة في هذا الطريق<sup>(١)</sup>، غير أن الجديد الذي جاءت به حكومة الإنقاذ، كما أشرنا هو المشروع الحضاري الإسلامي الذي يقوم على فكرة أن تكون السودان نقطة ارتكاز وانطلاق لمشروع إسلامي في الحكم، ومن ثم توسيع هذا النموذج بتصديره إلى دول الجوار، وفي سبيل تحقيق ذلك شرعت حكومة الإنقاذ في إتباع العديد في السياسات أهمها<sup>(٢)</sup>.

- ١- إقامة علاقات وطيدة مع الجماعات الإسلامية الراديكالية في المنطقة.
- ٢- المساعدة في تأسيس جماعات إسلامية في الدول التي لا توجد فيها مثل هذه الجماعات.
- ٣- العمل على تنمية الروابط مع الأنثيات الإسلامية وتنظيماتها السياسية المختلفة.
- ٤- توفير الملجأ للعناصر الإسلامية المطاردة من حكوماتها وتقديم الدعم لها.
- ٥- تأسيس المؤتمر الشعبي الإسلامي العربي كحلقة وصل، وتدعى له كافة الجماعات الإسلامية الراديكالية في العالم<sup>(٣)</sup>.

ولذلك فحال وصول جبهة الإنقاذ إلى الحكم، اتخذت العديد من السياسات الداخلية لتنفيذ شعاراتها الإسلامية فأعادت صياغة النظام السياسي والإداري والاقتصادي والاجتماعي للدولة، على نحو يساهم في تطبيق مشروعها الحضاري، والذي كان من أبرزه بلورة مفهوم جهادي لدور السودان داخلياً وخارجياً<sup>(٤)</sup>. وتجدر الإشارة بأن نظام الإنقاذ بعد وصوله للحكم في الخرطوم تمتع بعلاقات طيبة مع دول الجوار، ولا سيما أثيوبيا وإريتريا بفضل الدعم الذي قدمه لجبهات المعارضة الأثيوبية والارترية في صراعها مع نظام منجستو غير أن الأمر

---

(١) د/ أحمد شوقي محمود، "القضية السودانية نحو حل فيدرالي جديد: مساهمة بحثية دستورية" كراسات إستراتيجية، (القاهرة: الأهرام، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، السنة (١١)، العدد (١٠٥)، (٢٠٠١)، ص ٨.

(٢) د/ حسن أبو طالب، "الصراع الداخلي في السودان"، كراسات إستراتيجية، السنة (٧)، العدد (٥٤) ..... م.س.ذ، ص ١١.

(٣) د/ أحمد شوقي محمود، .... م.س.ذ، ص ٩٠٨.

(٤) د/ حسن أبو طالب، "الصراع الداخلي في السودان"، م.س.ذ، ص ٤.

سرعان ما تغير وتبدل ليس مع الدولتين فحسب، وإنما مع معظم دول الجوار، بفعل التناحلات المتكررة لحكومة الإنقاذ في الشئون الداخلية لهذه الدول، الأمر الذي دفع هذه الدول إلى اتهام السودان علانية بدعم الحركات الإسلامية في أراضيها بهدف زعزعة الأمن والاستقرار الداخلي فيها، مما أدى إلى توتر في علاقاتها بحكومة الإنقاذ<sup>(١)</sup>، فهذه الدول بدأت تعتقد بأن السودان يقوم بتصدير الأصولية الإسلامية عبر الحدود والاتصال بالجماعات الإسلامية فيها.

أولاً: ارتريا تشكو من دعم السودان لحركة الجهاد الإسلامي الارتيرية، بتقديم التسهيلات لها في أراضيها وتزويدها بالسلاح والتدريب ونفعها من ثم للقيام بعمليات عسكرية داخل الأراضي الارتيرية، وقيامها أيضاً في المساهمة في إنشاء اتحاد طلابي ارتيري من العناصر الأصولية يهدف لزعزعة الأمن والاستقرار في داخل أراضيها. وفي السياق نفسه أعلنت ارتريا يوم ٢٣ يونيو ١٩٩٧ عن اكتشافها لمؤامرة لاغتيال الرئيس أسياس أفورقي، دبرها النظام السوداني كما تدعى تقدمت على أثره بشكوى رسمية لمجلس الأمن الدولي ضد الحكومة السودانية ذكرت فيها أن هذه المحاولة تمثل إرهاباً دولياً<sup>(٢)</sup>، ويمكن القلق الارتيري أساساً من كون السودان من الدول الرئيسية المجاورة لإرتريا، والذي يمتلك العديد من وسائل الضغط الذي تمكنه من التدخل في الشئون الداخلية لإرتريا، أهمها وجود ما يقرب من نصف مليون لاجئ ارتيري في أراضيها، يمكن استغلالهم لأحداث هزة عنيفة في النظام الارتيري<sup>(٣)</sup>. ونتيجة لهذه الإدعاءات ضد السودان، قطعت ارتريا علاقاتها الدبلوماسية مع السودان عام ١٩٩٤، وقامت على أثره بتسليم مقر السفارة السودانية في أسمرا للمعارضة السودانية، واتجهت إلى تزويدها بالأسلحة والسماح لها بإقامة معسكرات تدريبية داخل أراضيها. وفي أغسطس عام ١٩٩٦ اتهمت السودان ارتريا بالضلوع في مؤامرة لقلب نظام الحكم في السودان<sup>(٤)</sup>. وهو الأمر الذي لم تخفيه ارتريا، بل أن الرئيس الارتيري أعرب عن رغبة بلاده

---

(١) عائدة العلي سري الدين، السودان والنيل بين مطرقة الانفصال والسندان الإسرائيلي، (بيروت: منشورات دار الأفاق الجديدة، ١٩٩٨)، ص ١٩٢.

(٢) د/ إبراهيم نصر الدين، "الأوضاع في القرن الأفريقي وانعكاساتها على الأمن القومي العربي"، العلاقات العربية الأفريقية، ..... م.س.ذ، ص ٢٦٤.

(٣) د/ جون بنق، "العلاقات السودانية - الأثيوبية بعد نهاية الحرب الباردة"، ترجمة د/ عوض السيد الكرسي، مجلة دراسات الشرق الأوسط، إفريقيا، (الخرطوم: مركز دراسات الشرق الأوسط وأفريقيا، العدد (٣) المجلد (٢) السنة (٢)، يونيو ٢٠٠٣)، ص ١٦٤.

(٤) عائدة العلي سري الدين، .... م.س.ذ، ص ٢٩٥.



بالإطاحة بنظام الإنقاذ، واستعداد بلاده للمساهمة في أى جهد يهدف إلى ذلك<sup>(١)</sup>، وفى هذا الخصوص ساهمت ارتريا بشكل مباشر فى القتال إلى جانب قوى المعارضة السودانية ضد حكومة الإنقاذ فى عدة جولات<sup>(٢)</sup>.

ثانياً: أما بالنسبة للعلاقات الأثيوبية مع حكومة الإنقاذ، فقد شهدت هى الأخرى نفس المنوال من التطور والتدهور فحال وصول الجبهة الديمقراطية الثورية للشعوب الأثيوبية للحكم فى أديس أبابا عام ١٩٩١، شهدت العلاقات مع السودان تطوراً ملحوظاً بفضل المساندة التى قدمها نظام الإنقاذ للجبهة فى صراعها مع نظام منجستو - كما أشرنا - إلا أن هذه العلاقة سرعان ما شهدت تدهوراً واضحاً بعد ذلك، بفعل التدخلات السودانية فى شئون أثيوبيا الداخلية، وهو الأمر الذى رفضته أثيوبيا بطبيعة الحال، لا سيما والجبهة الحاكمة فى أديس أبابا اتخذت نهجاً سياسياً واضحاً منذ بداياتها يقوم على عدم التدخل فى الشئون الداخلية للدول الأخرى، والرغبة فى بناء علاقات جيدة مع دول الجوار، ومن ضمنها السودان، وتطبيقاً لهذا النهج قامت بإبعاد الجيش الشعبى لتحرير السودان من أراضيها، الذى كان يحظى بدعم كبير من النظام السابق، وقامت أيضاً بتسليم بعض المنشقين الارتريين إلى السلطة الارترية، وعلى العكس من هذا قام نظام جبهة الإنقاذ على فلسفة مغايرة تماماً كما أوضحنا، يهدف إلى نشر نمودجه فى الحكم إلى دول الجوار، فوجد فى أثيوبيا ذات الأكثرية المسلمة هدفاً حيوياً لتنفيذ مشروعه الحضارى، لا سيما والحكومة الأثيوبية فى ذلك الوقت كانت منشغلة فى تسوية أوضاعها الداخلية وبناء الدولة فى مرحلة ما بعد منجستو، وتطبيقاً لهذا الهدف بدأت حكومة الخرطوم بتوسيع سفارتها فى أديس أبابا، وساهمت فى زيادة عدد ونشاط المنظمات الطوعية الإسلامية فى أثيوبيا، وأخذت بتقديم المنح الدراسية للطلاب الأثيوبيين المسلمين لتلقى التعليم فى السودان، وقامت أيضاً بزيادة استخدام الإذاعة السودانية الرسمية لبث برامج للدعوة الإسلامية موجهة للأثيوبيين المسلمين، ومن ناحية أخرى اتجهت إلى تقديم الدعم العسكرى للجبهات الأثيوبية المسلمة مثل جبهة تحرير الأورومو وجبهة تحرير بنى شنجل وغيرها<sup>(٣)</sup>، مما جعل أثيوبيا توجه اتهاماً صريحاً للسودان برعاية ومساعدة بعض حركات المعارضة الأثيوبية، وتدريبها ضمن ميليشيات قوات الدفاع الشعبى السودانى، والتحريض على القيام بعمليات إرهابية داخل الأراضى الأثيوبية لزعزعة الأمن والاستقرار فيها ونشر الأصولية الإسلامية<sup>(٤)</sup>، الأمر الذى أدى فى النهاية إلى خروج أثيوبيا من نهجها الذى اتخذته بعدم التدخل

(١) د/ حسن أبو طالب، "الصراع الداخلى فى السودان، .... م.س.د، ص ١٣.

(٢) م.س.س، ص ٢٣.

(٣) د/ جون ينق، "العلاقات السودانية الأثيوبية بعد نهاية الحرب الباردة ..... م.س.د، ص ١٦٢ - ١٦٣.

(٤) د/ إبراهيم نصر الدين، "الأوضاع فى منطقة القرن الأفريقى وانعكاساتها على الأمن القومى العربى" .... م.س.د، ص ٢٦٩.



فى الشؤون الداخلية للدول الأخرى؛ حيث سارعت إلى إعادة مساعدة حركات التمرد فى جنوب السودان، وخاصة الجيش الشعبى لتحرير السودان وتقديم الدعم والمساندة المختلفة لهذه الحركات. هذه التفاعلات أدت إلى احتكاك عسكرى بين الدولتين، ففى ١٩٩٦/٥/٢٧ اتهمت أثيوبيا الجيش السودانى بشن عدة هجمات داخل أراضيها، وفى المقابل اتهم السودان أثيوبيا بالاعتداء على حدوده الشرقية<sup>(١)</sup>، ثم جاءت المحاولة الفاشلة لاغتيال الرئيس المصرى محمد حسنى مبارك فى أنيس أبابا يوم ٢٦/يونيو/١٩٩٥، لتزيد من تدهور العلاقات بين البلدين، بعد اتهام أثيوبيا للسودان صراحة بتدبير هذه المحاولة، بل واستطاعت أن تقدم الأدلة الواضحة على التورط السودانى، مما جعل آلية فض المنازعات الأفريقية توجه الاتهام والإدانة للنظام السودانى، ودفع مجلس الأمن الدولى إلى إصدار قراره رقم ١٠٥٤ / ١٩٩٦، الذى فرض إجراءات عقابية على نظام الخرطوم<sup>(٢)</sup>.

ثالثاً: وعلى نفس النسق، توترت علاقة جبهة الإنقاذ أيضاً مع كل من مصر وأوغندا وتشاد وكينيا، فمصر بدأت تنتظر لنظام الإنقاذ باعتباره أصبح يمثل مصدر تهديد ليس للأمن والاستقرار للمنطقة فحسب، وإنما للأمن القومى المصرى بفضل توجهاته، ولا سيما بعد محاولة اغتيال الرئيس مبارك، وأوغندا وعلى لسان رئيسها الذى وجه اتهاماً لنظام الإنقاذ بالتدخل فى شئون بلاده الداخلية، وسعيه إلى تعريب وأسلمة بلاده، وعلى نفس الوتيرة تأزمت العلاقة بين السودان وكل من تشاد وكينيا<sup>(٣)</sup>. بسبب التوجه السودانى لتصدير نموجه الإسلامى إليها، بل أن كينيا مثلها مثل ارتريا وأثيوبيا لم تكتفى بمجرد توجيه الاتهامات والنقمة بالشكاوى للمنظمات الإقليمية والدولية، بل أنها جعلت من أراضيها قاعدة أساسية لمختلف حركات التمرد وخصوصاً الجيش الشعبى لتحرير السودان، وهو الأمر الذى أعلنته الخرطوم أكثر من مرة موضحة بأن ميناء مومباسا الكينى أصبح المنفذ الرئيسى للأسلحة لحركات المعارضة السودانية<sup>(٤)</sup>.

وعلى الصعيد الدولى حاولت القوى الدولية الكبرى لا سيما الولايات المتحدة الأمريكية التصدى للمشروع الإسلامى السودانى؛ باعتباره أصبح يشكل تهديداً مباشراً لمصالحها فى المنطقة، ولذا اتجهت لمحاصرته ومنعه من الانتشار عبر الحدود إلى دول

(١) عائدة العلى سرى الدين، ..... م.س.ذ، ص ٢٩٦.

(٢) د/ إبراهيم نصر الدين، "الأوضاع فى منطقة القرن الأفريقى ..... م.س.ذ، ص ٢٦٩.

(٣) د/ حسن أبو طالب، "الصراع الداخلى فى السودان" .... م.س.ذ، ص ١٣.

(٤) عائدة العلى سرى الدين، ..... م.س.ذ، ص ٣٠١.

الجوار الجغرافى، واتخذت العديد من الخطوات لمحاصرة نظام الإنقاذ والضغط عليه للتخلى عن طموحاته الإقليمية، وذلك عن طريق الدعم المباشر للجبهات الجنوبية، ورعاية مؤتمراتها فى الخارج، والسماح للمعارضة الشمالية بالتحرك بحرية، واستصدار قرارات دولية تدنن الحكومة السودانية وتفرض عليها عقوبات سياسية واقتصادية<sup>(١)</sup>، وقطع المساعدات والمعونات المالية المقدمة للسودان سواء من الدول الكبرى أو من المؤسسات الاقتصادية الدولية، أيضاً أقدمت الولايات المتحدة الأمريكية على دعم دول الجوار الجغرافى للسودان خاصة أثيوبيا وارتريا وأوغندا، والتنسيق بينها بهدف التعاون على إسقاط النظام السودانى، وفى هذا الخصوص أعلنت وزيرة الخارجية الأمريكية مادلين أولبرايت عن تأييد بلادها لأيّة جهود تهدف إلى إسقاط نظام الجبهة الإسلامية فى السودان<sup>(٢)</sup>.

ومما سبق يتضح لنا بأن العامل المشترك الذى أدى إلى تدهور وتوتر العلاقات بين نظام الإنقاذ فى السودان ودول الجوار والمجتمع الدولى يكمن فى التوجهات السودانية القائمة على فكرة تصدير النموذج الإسلامى فى الحكم لدول الجوار، ومحاولة إحداث تغييرات معينة فى أنظمتها السياسية القائمة لتتماشى مع المشروع الإسلامى السودانى، الأمر الذى جعل تلك الدول تتخذ العديد من الوسائل لمواجهة التحركات السودانية<sup>(٣)</sup>، والمتتبع للعلاقات السودانية مع دول الجوار يتضح له تدهور علاقاته مع معظم دول الجوار بما فيها ليبيا وتشاد، وبعبارة أخرى فالسودان أصبح معزولاً تقريباً داخل حدوده، بل ومهدداً من كل جهة، إضافة بالطبع إلى وضعه الداخلى شديد التعقيد الذى يسوده عدم الاستقرار.

وفى حقيقة الأمر فإن الخطر السودانى المتمثل بالمشروع الحضارى الإسلامى كما صورته دول الجوار والقوى الدولية؛ أمراً مبالغاً فيه، فمشروع بهذا الطموح بالتأكيد يحتاج لإمكانات سياسية واقتصادية وحتى عسكرية كبيرة ليتم تصديره أو تسويقه، وهو ما لا تملكه السودان التى تعاني من أزمات سياسية واقتصادية واجتماعية طاحنة، ومن ثم فإن ردود الفعل القوية من قبل دول الجوار ومن بعض القوى الدولية، ولا سيما الولايات المتحدة الأمريكية لا تتناسب وحجم التحرك السودانى المحدود.

وعليه يبدو أن الأمر الذى أثار دول الجوار والقوى الدولية وخاصة للولايات المتحدة الأمريكية على السودان ليس مسألة تصدير المشروع الحضارى، فهذا أمراً صعب التحقيق فى

(١) نفس المصدر ، ص ٢٩٧.

(٢) د/ محمد شوقى محمود، "القضية السودانية نحو حل فيدرالى جديد ....."، م.س.ذ، ص ٩.

(٣) د/ حسن أبو طالب، "الصراع الداخلى فى السودان ....."، م.س.ذ، ص ١٣.

ظل الظروف السودانية الصعبة، وإنما الذي أثار القلق ربما هو إمكانية نجاح السودان في إقامة دولة إسلامية رغم ظروفه الصعبة، مما قد يغري ويحفز بعض الجماعات الإسلامية في دول الجوار أو بعض دول العالم الإسلامي إلى محاولة محاكاة النموذج السوداني، وهو الأمر الذي يتعارض مع مصالح القوى الدولية خاصة بعد نهاية الحرب الباردة، وظهور الإسلام كمنافس للأيديولوجية الغربية وعدواً لها كما يعتقدون، ولذلك مارست هذه القوى ضغوطاً متواصلة على نظام الإنقاذ للتراجع عن التوجه الإسلامي، وساهمت ظروف داخلية إلى جانبها أدت في النهاية إلى إجبار النظام عن التراجع عن تصدير مشروعه الحضاري<sup>(١)</sup>.

بعد هذا العرض يمكن القول بأن وصول نظام الإنقاذ الإسلامي للحكم في السودان عام ١٩٨٩، مع ما حمله معه من توجهات إسلامية ومن مشروع حضاري حاول تصديره إلى دول الجوار التي رفضته وتصدت له أدخل المنطقة في مرحلة جديدة من مراحل عدم الاستقرار، ليس هذا وحسب بل أن هذه التوجهات لقت معارضة شديدة من بعض القوى الدولية، ولا سيما الولايات المتحدة الأمريكية التي عملت على التصدي له ومواجهته واتخذت العديد من الخطوات لمحاصرة نظام الإنقاذ والضغط عليه للتخلي عن طموحاته الإقليمية، الأمر الذي فتح المجال لمزيد من التدخلات الدولية في شئون السودان والمنطقة، وهذا ما سوف نتناوله في الباب الثاني من الدراسة.

## **المطلب الثاني**

### **انهيار الدولة في الصومال**

برز الصومال بشكله المعروف كدولة مستقلة عام ١٩٦٠، باتحاد الشطرين، الصومال الشمالي (البريطاني) والصومال الجنوبي (الإيطالي)، باسم الجمهورية الصومالية.

ومنذ ذلك التاريخ أصبح الصومال أحد أهم دول منطقة القرن الأفريقي أهمية ومكانة، وظل هكذا حتى عام ١٩٩١ العام الذي شهد فيه انهيار الدولة بكل مؤسساتها وأجهزتها المختلفة، وهو ما مثل أحد أهم التغيرات التي شهدتها منطقة القرن الأفريقي بعد نهاية الحرب الباردة.

وبداية يمكن القول بأن انهيار الدولة في الصومال بدأ مع نهاية نظام الرئيس الأسبق سياد بري، عندما أخفقت فصائل المعارضة الصومالية التي أطاحت بنظام بري في الاتفاق

---

(١) بخصوص تفاصيل أكثر حول فشل المشروع الحضاري السوداني بأبعاده المختلفة، انظر: د/ حيدر إبراهيم علي، سقوط المشروع الحضاري، ..... م.س.د.



على برنامج سياسى واقتصادى انتقالى حتى فى حدوده الدنيا، ولجوؤها إلى السلاح للاستحواذ على السلطة وملء الفراغ الذى خلفه سياد برى<sup>(١)</sup>.

فبعد ثلاثة أيام فقط من سقوط نظام برى بدأت مرحلة جديدة من الصراع فى الصومال، تمثلت فى الخلاف الذى ظهر أولاً بين المؤتمر الصومالى الموحد وبين الحركة الوطنية الصومالية والجبهة الوطنية الصومالية<sup>(٢)</sup>، بسبب انفراط المؤتمر الصومالى الموحد بتشكيل حكومة مؤقتة وتسمية على مهدى محمد رئيساً، دون التشاور مع بقية الفصائل بحسب اتفاق ٣ أكتوبر ١٩٩٠، الذى يقضى بأن تقرير شكل النظام السياسى لما بعد برى يتم بموافقة ومشاركة جميع فصائل المعارضة الصومالية، مما صعد التوتر والصراع بين هذه الفصائل<sup>(٣)</sup>.

وتمثل الخلاف الثانى داخل المؤتمر الصومالى الموحد نفسه بين جناحى على مهدى محمد ومحمد فارح عبيد، بسبب رفض الأخير التسليم برئاسة مهدى، ومطالبته بأحقية فى الرئاسة لتعقبه قوات سياد برى إلى خارج البلاد<sup>(٤)</sup>، وعلى أثر هذه الخلافات دخلت الصومال فى غمار حرب أهلية طاحنة أودت بكل شئ، وراح ضحيتها أكثر من خمسين ألف قتيل وستين ألف جريح، واضطر عدد كبير من الصوماليين للنزوح من البلاد هرباً من المعارك المشتعلة بين الأطراف المتصارعة<sup>(٥)</sup>، ونتيجة لذلك وفى تحرك مبنى على الاعتقاد أن شمال الصومال سيستمر كضحية للحكومة التى تسيطر على المناطق الجنوبية، أعلنت الحركة القومية الصومالية يوم ٧/مايو/١٩٩١، انفصال الصومال البريطانى عن اتحاد عام ١٩٦٠، باسم جمهورية أرض الصومال<sup>(٦)</sup>، كل هذه التفاعلات شكلت فيما بعد عقبة رئيسية فى طريق تأسيس حكومة مركزية فى العاصمة وساهمت فى شيوع الفوضى والاضطراب داخل الصومال، وتقسيم العاصمة وباقى البلاد بين الفصائل المتصارعة، وهو ما شكل المعالم الرئيسية لانهايار الدولة والمجتمع فى الصومال<sup>(٧)</sup>، من الواضح أن فصائل المعارضة الصومالية نجحت فى البداية من تنسيق جهودها وتبنيها أهداف قومية متمثلة فى رفض نظام

(١) المركز الارترى للدراسات الإستراتيجية، نبذة تاريخية عن الصومال، ..... م.س.ذ، ص ١٤.

(٢) د/ السيد عوض عثمان، "بناء الدولة وأزمة المصالحة الوطنية .... م.س.ذ، ص ٥ - ٦.

(٣) Peter J. Schrader, Op. Cit., P. 13

(٤) د/ لجوى الفوال، "إشكاليات الدولة فى الصومال: العامل القبلى" .... م.س.ذ، ص ١٥.

(٥) د/ شوقى الجمل، ود/ عبدالله عبدالرازق، دراسات فى تاريخ شرق أفريقيا، (القاهرة: المكتب المصرى للطبوعات، د.ت)، ٤٥٢.

(٦) Peter J. Schrader, Op. Cit., P. 13

(٧) د/ أحمد إبراهيم محمود، الصومال بين انهيار الدولة والمصالحة الوطنية، ..... م.س.ذ، ص ١٩٦.



سياد برى الديكتاتورى والسعى لإقامة نظام ديمقراطى تعددى يحقق للصومال الرخاء والعدل، فاستطاعت بذلك من القضاء على نظام برى، ولكنها فشلت فى مرحلة ما بعد برى لتمحور أهدافها حول الوصول إلى السلطة والاستحواذ عليها دون الآخرين<sup>(١)</sup>.

ومن ثم تحول الهدف الطويل الذى ناضلت من أجله هذه الفصائل للقضاء على نظام برى الديكتاتورى إلى صراع بينها من أجل السلطة، وكأن الذى ربط بينها وجمعها هو نظام برى، وبعد زواله زال كل ذلك الترابط والتسيق بين هذه الفصائل<sup>(٢)</sup>.

ويبدو أن السبب فى هذا الفشل الذى أصاب الفصائل الصومالية فى مرحلة ما بعد برى، ودخولها من ثم فى حرب مدمرة على السلطة، يكمن فى عدم تمكنها من توحيد جهودها وصفوفها تحت قيادة موحدة قبل الإطاحة بالنظام، إضافة إلى ما تم ذكره من عدم وجود برنامج سياسى واقتصادى لدى هذه الفصائل يبلور تصوراتها المشتركة لمستقبل الدولة بعد برى<sup>(٣)</sup>، الأمر الذى كان نتيجة سقوط وانهيار الدولة فى الصومال وهو ما يعنى بأن سقوط النظام بحد ذاته ليس السبب المباشر وراء انهيار الدولة، ففى الكثير من الحالات الأفريقية المشابهة للحالة الصومالية، لم يؤد سقوط النظام فيها إلى حدوث انهيار الدولة، كما هو الحال فى أثيوبيا والكنغو الديمقراطية، ففى أثيوبيا خاضت فصائل المعارضة فيها نفس التجربة الصومالية فى صراعها مع نظام منجستو، واستطاعت إسقاطه دون أن يؤدى ذلك إلى انهيار الدولة، بفضل وجود برنامج سياسى واقتصادى مشترك، وتصور واضح لمستقبل الدولة بعد منجستو، وأيضاً وجود قيادة موحدة لهذه الجبهات، حيث انطوت جميعها فى إطار الجبهة الشعبية لتحرير شعوب أثيوبيا بقيادة ميليس زيناوى، الأمر الذى مكنها من الإمساك بزمام الأمور وإعادة بناء المؤسسات وضبط الأمن فى الدولة<sup>(٤)</sup>.

وعلى ذلك يمكن الزعم بأن الأسباب المباشرة التى أدت إلى انهيار الدولة فى الصومال تكمن فى سببين رئيسيين هما<sup>(٥)</sup>:

---

(١) د/ إجلال رأفت، "الصومال والأمن القومى العربى: سيناريوهات المستقبل، أوراق الشرق الأوسط، العدد (٨)، مارس ١٩٩٣، ..... م.س.ذ، ص ٨٤.

(٢) مركز زايد للتسيق والمتابعة، الأزمة الصومالية: دراسة فى الأسباب وسبل التجاوز ... م.س.ذ، ص ٤٩.

(٣) د/ أحمد إبراهيم محمود، الصومال بين انهيار الدولة والمصالحة الوطنية، ..... م.س.ذ، ص ٣٩٠ - ٣٩٢.

(٤) م.س، ص ٣٩٠.

(٥) م.س، ص ١٩٣.

١- إعلان المؤتمر الصومالي الموحد لتصيب على مهدي محمد رئيساً مؤقتاً للصومال، وتشكيل حكومة مؤقتة بشكل انفرادي نون تشاور مع باقي فصائل المعارضة.

٢- الانقسام الذي ظهر داخل المؤتمر الصومالي الموحد بين جناحي على مهدي محمد ومحمد فارح عيديد ثم الصراع بينهما.

بطبيعة الحال أدى انهيار الدولة في الصومال إلى انعكاسات مختلفة على منطقة القرن الأفريقي، من أهمها إعلان شمال الصومال انفصاله عن الجمهورية الصومالية، في مايو عام ١٩٩١، وإن كان هذا الانفصال ليس الوحيد فقد شهد الصومال أيضاً العديد من الحركات الانفصالية، إلا أنها جميعاً ربما تأتي من باب المناورة السياسية أو من باب الرغبة والحاجة إلى ضبط الأمن في هذه الأقاليم، وليس كهدف نهائي للانفصال.

أما انفصال الشمال فالأمر مختلف فهو يشكل معضلة حقيقية أمام إعادة الصومال كدولة بحدودها المعروفة منذ عام ١٩٦٠، فمن المعروف أن شمال الصومال يمثل أساس الشطر البريطاني من الصومال، الذي له حدوده المعروفة، ويتمتع بتجانس سكاني إلى حد كبير حيث تمثل قبيلة إسحاق الغالبية العظمى من سكانه، ومن ثم فهذا الإقليم واقعياً يعتبر منفصلاً منذ عام ١٩٩١، لا سيما وهناك العديد من المبررات والأسباب التي ساقها أبناء هذا الإقليم<sup>(١)</sup>، للتراجع عن اتحاد عام ١٩٦٠ مع الشطر الجنوبي (الإيطالي).

ولتأكيد هذه الخطوة باشر مسئولوا أرض الصومال في تنفيذ العديد من السياسات الداخلية والخارجية لتكريس هذا الانفصال، بهدف الحصول على اعتراف دولي بدولتهم الجديدة، التي لم تحظ حتى الآن بأي اعتراف دولي، ورغم ذلك حظيت هذه الجمهورية بتشجيع ودعم من بعض القوى الإقليمية والدولية<sup>(٢)</sup>. تصب في اتجاه تدعيم أركان هذه الجمهورية وترسيخ فصلها عن الصومال بشكل نهائي<sup>(٣)</sup>.

ويبدو أن مسألة الاعتراف بها هي مسألة وقت ليس أكثر، فالقوى الدولية وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية تؤثر التروى فالاعتراف بهذه للجمهورية في الوقت الحاضر، قد يسبب الكثير من الاضطرابات الداخلية للدول الصديقة لها في المنطقة، فخطوة بهذا الشكل قد

---

(١) لمزيد من التفاصيل حول أسباب انفصال شمال الصومال، انظر: محمد عثمان أبو بكر، قضية الديمقراطية والتعددية السياسية في لرتريا .... م.س.ذ، ص ١٤٣، وكذلك د/ أحمد إبراهيم محمود، "الصومال بين انهيار الدولة والمصالحة الوطنية .... م.س.ذ، ص ٢٠٦ - ٢٠٩.

(٢) د/ أحمد إبراهيم محمود، الصومال بين انهيار الدولة والمصالحة الوطنية، ..... م.س.ذ، ص ٢١٢.

(٣) لمزيد من التفاصيل انظر: عارف عبدالقادر عبده سعيد، ..... م.س.ذ، ص ١٢١ - ١٢٤.

تغرى الأثنيات الراديكالية الناقمة على أنظمتها السياسية بالمطالبة بالانفصال عنها أسوة بالصومال، ونفس الأمر تقريباً ينطبق على القوى الإقليمية، فاثيوبيا على سبيل المثال هي أكثر الأطراف استفادة من قرار انفصال شمال الصومال، ولكنها متحفظة على قرار الاعتراف الرسمي بها نظراً لمطالبة بعض الأقاليم بالانفصال عنها<sup>(١)</sup>.

أيضاً تسبب انهيار الدولة في الصومال في زيادة وتيرة التدخلات الدولية والإقليمية في المنطقة، فمع تطور الصراع وتوسع الحرب الأهلية بين الفصائل الصومالية، ولا سيما جناحي المؤتمر الصومالي الموحد وعدم قدرة أى منهما في حسم المعركة لصالحه، وزيادة تردى الأوضاع الإنسانية وانتشار المجاعة بسبب الجفاف الذى ضرب الأراضى الصومالية<sup>(٢)</sup>، أدت هذه الأوضاع مجتمعة في النهاية للتدخل الأمريكى عسكرياً في ديسمبر ١٩٩٢، ثم تبعه وصول قوات متعددة الجنسيات تلبية للنداء الذى وجهته الأمم المتحدة في هذا الخصوص، وعلى العموم أصيب التدخل الأمريكى في الصومال بفشل ذريع أجبر معه القوات الأمريكية والقوات متعددة الجنسيات على مغادرة الصومال، مع بقاء الوضع في الصومال على حالته المتردية<sup>(٣)</sup>، وإن تم تحقيق بعض النجاحات فيما يتعلق بالمساعدات الإنسانية.

أيضاً زادت كثافة التدخلات الإقليمية في شؤون الصومال الداخلية، وأدى ذلك إلى تصاعد الصراعات وزيادة حدتها وبرز تحالفات بين بعض دول الجوار والفصائل الصومالية المتحاربة، بحيث أصبح كل طرف يرتبط بقوة إقليمية هي بالضرورة مناوئة لتلك التى يرتبط بها الفصيل الآخر، وتطور الأمر إلى نشوب حروب بالوكالة بين تلك الفصائل وصل إلى مشاركتها في الحروب التى نشبت بين بعض دول الجوار، مثل ما حدث أثناء الحرب الإرترية الأثيوبية<sup>(٤)</sup>. فتحوّلت الصومال إلى ساحة أخرى للصراع بين دول المنطقة، فاثيوبيا سعت إلى ترتيب الأوضاع الداخلية في الصومال بما يتماشى مع مصالحها، وفي سبيل ذلك قدمت الكثير من الدعم السياسى والمساندة العسكرية لعدد من الفصائل الصومالية<sup>(٥)</sup>، بل أن الأمر وصل بها مع نهاية عام ٢٠٠٦ إلى التدخل العسكرى المباشر وشن حرب شاملة ضد المحاكم الإسلامية بمساعدة أمريكية واضحة، وهو ما سوف نتناوله في الباب الثانى من الدراسة، ونفس الأمر

(١) مركز زايد للتسويق والمتابعة، الأزمة الصومالية، "دراسة في الأسباب وسبل التجاوز ... م.س.ذ، ص ٥٠.

(٢) هيفاء أحمد محمد يونس، "المصالحة الصومالية" المستقبل العربى، العدد (٣١٦)، السنة (٢٨)، يونيو ٢٠٠٥، ص ٧٣.

(٣) لواء أ. ح. أحمد عبدالحليم، "أمن البحر الأحمر، الماضى - الحاضر - المستقبل"، .... م.س.ذ، ص ٨٤.

(٤) د. أحمد إبراهيم محمود، الصومال بين انهيار الدولة والمصالحة .... م.س.ذ، ص ٤٦٤.

(٥) م.س، ص ٤١٣.



ينطبق على إرتريا التي قدمت الدعم والمساندة لبعض الفصائل، ولا سيما فصيل عبيد الذي زودته بالكثير من الأسلحة والمعدات، وهو ما يشير بأن الصومال في ظل الانهيار أصبحت مجالاً للحرب بالوكالة وساحة ثانية بين إرتريا وأثيوبيا<sup>(١)</sup>، وقدمت أيضاً دعم لاتحاد المحاكم الإسلامية في حربها مع أثيوبيا، وعلى نفس الاتجاه قدمت كينيا الكثير من الدعم لبعض الفصائل الصومالية لخدمة مصالحها الوطنية، من الواضح أن دول الجوار اتبعت سياسات مختلفة تجاه الأوضاع الصومالية، تحقيقاً لمصالحها، ولكنها اتفقت فيما بينها على هدف واحد يتمثل في محاصرة تداعيات الأزمة الصومالية وعدم انتقالها إلى أراضيها والعمل على ضمان أن تكون الترتيبات المتعلقة بحل القضية الصومالية متوافقة مع مصالحها<sup>(٢)</sup>.

ومن ناحية أخرى أدى انهيار الدولة في الصومال إلى حدوث اضطرابات أمنية في المنطقة، حيث امتدت آثار الصراعات الداخلية في الصومال إلى دول الجوار عبر أكثر من بوابة، فقد مثلت مشكلة اللاجئين الصوماليين في دول الجوار عبء إضافي على هذه الدول، التي تعاني أساساً من مشكلات اقتصادية كبيرة، حيث نزح إليها أكثر من ٤٥٠ ألف لاجئ صومالي من جراء تصاعد الصراع المسلح هناك، إضافة ٢٥٠ ألف لاجئ يعيشون مشردين داخل الصومال نفسه<sup>(٣)</sup>. مما سبب الكثير من المشاكل الاقتصادية والأمنية والاجتماعية في هذه الدول أيضاً انتشرت العصابات المسلحة على الطرق الطويلة التي تربط الصومال بدول الجوار<sup>(٤)</sup>، وظهرت تجارة الأسلحة الصغيرة في المنطقة؛ فمن المعلوم أن الفصائل المسلحة وأفراد العصابات يمتلكون كميات هائلة من الأسلحة التي استولوا عليها من مخازن الدولة المنهارة، وتلك التي حصلوا عليها من الأطراف الخارجية، مما سبب تكس للأسلحة لدى هذه الفصائل، ومن ثم تسببت الكميات الفائضة عن حاجة تلك الفصائل في تشجيع العديد من الجماعات على تسليح نفسها لأغراض أخرى غير الحروب الأهلية، مما شكل تهديداً لأمن واستقرار دول المنطقة ولا سيما تلك التي لم تعان من حروب أهلية مثل كينيا<sup>(٥)</sup>، إضافة إلى ذلك ففي غياب الدولة في الصومال برزت ظاهرة جديدة في المنطقة متمثلة بقيام بعض العصابات المحلية والدولية بزراعة وإنتاج أنواع مختلفة من المخدرات وتهريبها مقابل

(١) م.س، ص ٤١.

(٢) م.س، ص ٢٣٠.

(٣) مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، التقرير السنوي، ١٩٩٧، "المجتمع المسدود"، م.س.ذ، ص ١٠٩.

(٤) عاطف صقر، النزاع الصومالي والصراع الدولي في القرن الأفريقي، ..... م.س.ذ، ص ٤٠.

(٥) سامسون. س. واساراء، "الصراعات وأمن الدول في منطقة القرن الأفريقي" .... م.س.ذ، ص ٧٠ - ٧١.



الحصول على المال والسلاح، لتمويل الحرب الأهلية في البلاد، ليس هذا فحسب وإنما وصل الأمر ببعض أطراف الصراع بالسماح لبعض الشركات السويسرية والإيطالية بسدّ نفائات نووية في الأراضي الصومالية مقابل عائد مالى لتمويل الحرب الأهلية، الأمر الذى جعل منطقة القرن الأفريقى عرضة لمخاطر كبيرة ربما تتعدى فى أضرارها أضرار الحروب الأهلية<sup>(١)</sup>.

وأخيراً قنم انهيار الدولة فى الصومال حلاً مؤقتاً إن لم يكن نهائياً، لمسألة الصراع الحدودى بين الصومال وكلاً من أثيوبيا وكينيا، بسبب مشكلة الأقاليم الصومالية الخاضعة لكلا الدولتين، وهما منطقة الأوجادين الخاضعة لأثيوبيا، ومنطقة الحدود الشمالية (النغد) الخاضعة لكينيا.

فمن المعروف أن علاقات الصومال مع هاتين الدولتين غلب عليها طابع الصراع والتوتر خلال الفترات السابقة على انهيار الدولة فى الصومال، وأن تخلها فى بعض الأحيان تحسناً مؤقتاً<sup>(٢)</sup>، فالصومال ومنذ استقلاله عام ١٩٦٠ وضع تحرير وتوحيد تلك الأقاليم فى مقدمة أهدافه، التى يسعى إلى تحقيقها لتكوين الصومال الكبرى أو العظمى Greater Somalia<sup>(٣)</sup>. ودخل فى أكثر من مواجهة مسلحة فى سبيل ذلك لا سيما مع أثيوبيا وهو ما سوف يتم التطرق إليه فى المبحث التالى.

وتجدر الإشارة هنا بأن الصومال غير من موقفه فيما يتعلق بمطالبته بجيبوتى، وذلك خلال مؤتمر القمة الأفريقية، الذى عقد فى العاصمة الأوغندية كمبالا عام ١٩٧٥<sup>(٤)</sup> أيضاً وفى نفس السياق شهدت المنطقة خروج الصومال من دائرة الصراع حول الدور والمكانة الإقليمية الذى كان قبل انهياره طرفاً فاعلاً فيها، فالمنطقة كانت مسرحاً للعديد من التفاعلات الصراعية، والتنافس بين دولها خلال مرحلة الحرب الباردة، ولا سيما بين الصومال وأثيوبيا وكينيا، حيث لعب دور القوة الإقليمية الأولى فى المنطقة<sup>(٥)</sup>.

---

(١) مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، للتقرير السنوى، ١٩٩٧، ..... م.س.ذ، ص ١٠٩.

(٢) د/ أحمد إبراهيم محمود، الصومال بين انهيار الدولة والمصالحة الوطنية .... م.س.ذ، ص ١٦٥.

(٣) د/ عبدالسلام إبراهيم بغدادى، الوحدة الوطنية ومشكلة الأقليات فى أفريقيا ... م.س.ذ، ص ١٦٥.

(٤) م.س، ص ١٦٨.

(٥) د/ أحمد إبراهيم محمود، الصومال بين انهيار الدولة والمصالحة الوطنية ..... م.س.ذ، ص ١٦٥.

ولذلك لم يكن مستغرباً موقف هاتين الدولتين من سيناريوهات حل القضية الصومالية، فقد جاءت مواقفهما متعارضة مع الوصول إلى حل شامل وتسوية دائمة تعيد الصومال إلى سابق عهده، انطلاقاً من قلقهما من إمكانية عودة الصومال إلى وضعه الطبيعي كدولة قوية وفاعل إقليمي مؤثر كما كان في السابق<sup>(١)</sup>.

إجمالاً أثر انهيار الدولة في الصومال على المنطقة من عدة زوايا، كان أهمها، إعلان شمال الصومال انفصاله عن الجمهورية الصومالية، تصاعد الاضطرابات الأمنية والاجتماعية والاقتصادية جراء تصاعد الصراع الصومالي وامتداده إلى دول الجوار، إضافة إلى ذلك أدى الانهيار إلى زيادة التدخلات الإقليمية في شؤون الصومال الداخلية، كما هو حال التدخلات الأثيوبية المتكررة، والتي كان آخرها التدخل العسكري المباشر بزعم التصدي لقوات المحاكم الإسلامية، والتدخل الأيرني والكنيني، إلى درجة أصبح معها الصومال ساحة للحرب بالوكالة وساحة لتصفية الحسابات بين دول الجوار.

يضاف إلى ذلك وفي ظل الانهيار أصبحت الصومال ملاذاً للعصابات المسلحة وللجماعات الإرهابية المختلفة ومكاناً لزراعة وإنتاج المخدرات ومعبراً لتفريغها، هذه الأوضاع مجتمعة هيأت المجال للقوى الدولية والإقليمية للتدخل في الصومال والتنافس فيها.

---

(١) م.س، ص ٤١٢.

### المطلب الثالث

#### استقلال ارتريا

بعد نضال استمر لأكثر من ثلاثين عاماً ضد الاحتلال الأثيوبي<sup>(١)</sup>، أعلن عن استقلال ارتريا في ٢٤ من مايو عام ١٩٩٣ فظهرت ارتريا كدولة مستقلة لأول مرة في منطقة القرن الأفريقي، الأمر الذي أدى إلى تغييرات مهمة في أوضاع وخارطة منطقة القرن الأفريقي. وساعد ارتريا في الاستقلال المناخ الإقليمي والدولي الذي أصبح أقل تشدداً في مسألة استقلال ارتريا، حيث تفاعلت عدة عوامل وتحولات في تهيئة ذلك المناخ، إلى جانب العامل الأساسي بطبيعة الحال، وهو نجاح القوات الارترية ممثلة بقوات الجبهة الشعبية لتحرير ارتريا في فرض سيطرتها العسكرية على ارتريا ودخولها العاصمة أسمرا<sup>(٢)</sup>.

وباستقلال ارتريا ظهرت ترتيبات إقليمية جديدة في المنطقة، انعكاساً لهذا الحدث الذي أصبحت ارتريا بموجبه تتمتع بأهمية إستراتيجية في منطقة القرن الأفريقي وجنوب البحر الأحمر، الأمر الذي أعاد توزيع الأدوار والقوة في المنطقة، فظهرت الدولة الوليدة جاء بالطبع على حساب أثيوبيا، فقد تم اقتطاع جزء هام ومؤثر من الدولة الأثيوبية، وهو الجزء المشرف على البحر الأحمر، فتحولت أثيوبيا من دولة بحرية تمتلك العديد من المنافذ والجزر على البحر الأحمر إلى دولة حبيسة، وظهرت بالمقابل ارتريا كدولة بحرية تسيطر على كل الساحل الأثيوبي السابق على البحر الأحمر<sup>(٣)</sup>، الأمر الذي أفقد أثيوبيا أهميتها كدولة مؤثرة في توازنات منطقة جنوب البحر الأحمر، وفقدت بالتالي مكانتها الإقليمية في معادلة الصراع في

(١) لمزيد من التفاصيل حول ذلك انظر:

- Katsuyoshi Fukui & John Mardaris., Op. Cit., PP. 288 – 289.

- حسن إبراهيم سعد حسن، السياسة الخارجية الأثيوبية، ..... م.س.ذ، ص ١٢٠ - ١٢٣.

- د/ محمود أبو العينين، السياسة الأثيوبية تجاه أفريقيا، ..... م.س.ذ، ص ١٤٤ - ١٤٥.

(٢) لمزيد من التفاصيل حول ذلك انظر:

- د/ نجوى إبراهيم الفوال، العلاقات الخارجية للدولة المستقلة، في د/ عبدالمك عوده (محرر)، لرتريا

دراسة مسحية، ..... م.س.ذ، ص ٢٢٥ - ٢٢٧.

- Peter J. Sehraeder., Op. Cit., P. 8.

- د/ إبراهيم نصر الدين، ارتريا ومسار الاستقلال، ..... م.س.ذ، ص ١١٧.

- تسفاتسيون مدهاتي، ارتريا وجيرانها في النظام العالمي الجديد - الجغرافية السياسية والديمقراطية

والأصولية الإسلامية، ترجمة محمد الخاتم إبراهيم والطاهر آدم البشري، (الخرطوم: جامعة

الخرطوم، كلية الآداب، وحدة الترجمة والتعريب، ١٩٩٩)، ص ٩٠ - ٩٢.

- edmond J. Keller & Donald Rothchild., (ed.) Africa in the New International order: Rethinking state Sovereignty and Regional Security, (London: Lynne Rienner Publishers, Inc. 1996), PP. 90 -

(٣) د/ صلاح حليمة، "النزاع الارتري - الأثيوبي (رؤية تحليلية)"، ..... م.س.ذ، ص ٦١.

المنطقة، ولا سيما الصراع العربى الإسرائيلى، هذه الأهمية تحولت تلقائياً لصالح ارتريا<sup>(١)</sup>، فأصبحت أثيوبيا رغم مساحتها الكبيرة وتاريخها الحضارى دولة مغلقة، تعتمد على الآخرين فى اتصالها وتجارتها البحرية، وهو الأمر الذى دفع النخبة الحاكمة فى أديس أباب إلى إعادة ترتيب أوضاع الدولة بما يتناسب والوضع الجديد، فبدعوا فى إعادة تنظيم القوات المسلحة، التى أصبحت تتكون من فرعيين هما القوات الجوية والبرية بعد تصفية أسطولها البحرى بفعل استقلال ارتريا<sup>(٢)</sup>.

أيضاً اتجهت أثيوبيا إلى صياغة سياسة جديدة تجاه دول الجوار لا سيما مع ارتريا تقوم على أساس التعاون بدلاً من الصدام، ومحاولة القيام بأدوار واضحة فى قضايا المنطقة، ولا سيما تجاه القضية الصومالية، ليس هذا فحسب وإنما حاولت أثيوبيا استئناف دورها القيادى على مستوى القارة الأفريقية، من خلال تطوير علاقاتها مع دولها المختلفة، ولا سيما مع النظم الجديدة وقادتها المرتبطين بعلاقات خاصة مع الولايات المتحدة الأمريكية، وتقديم نموذجها فى الديمقراطية والتنمية باعتباره نموذجاً صالحاً للتطبيق على مستوى القارة الأفريقية<sup>(٣)</sup>، وكل هذا التحرك هدف بطبيعة الحال إلى محاولة تقليل الخسارة، التى فقدها أثيوبيا جراء استقلال ارتريا، والعودة بأثيوبيا إلى مكانتها المتميزة، خاصة مع تعاطف العديد من القوى الدولية معها وعلى وجه الخصوص الولايات المتحدة الأمريكية.

بالفعل مثل استقلال ارتريا سابقة جديدة ليس فى المنطقة وحسب وإنما فى القارة الأفريقية، وبدأ وقتها أن ظهور الدولة الجديدة سيدعم من الاستقرار والتنمية فى المنطقة، التى تعاني أساساً من عدم استقرار واضطرابات بفعل استمرار الصراعات والحروب الأهلية، غير أن تواتر الأحداث أثبتت غير ذلك، فبعد سنوات قليلة على استقلال ارتريا، أفصحت السياسة الارترية الرسمية عن اتجاه معاد لأغلب دول الجوار، إن لم يكن جميعها وصل إلى حد الحرب والافتتال<sup>(٤)</sup>، فى وقت كان ينتظر من الجبهة الحاكمة فى اسمرا أن تبدأ فى بناء ما دمرته حرب الثلاثين سنة مع أثيوبيا، وأن تقوم ببناء اقتصادها المتدهور وإقامة علاقات طيبة مع دول الجوار، التى دعمتها قبل وأنشاء الاستقلال، بدلاً من تلك فاجأت الجبهة الحاكمة الجميع فى اتخاذها لسياسات معادية تجاه دول الجوار، بدأتها فى التورط المباشر

(١) د/ محمود أبو العيلين، "السياسة الأثيوبية تجاه أفريقيا .... م.س.ذ، ص ١٢٥.

(٢) أكرم عبدالمملك الأغبري، "أهمية البحر الأحمر فى علاقة الجمهورية اليمنية بدول مجلس التعاون الخليجى، كتاب الثوابت، (صنعاء: مجلة الثوابت، العدد (١١)، يناير ١٩٩٨)، ص ١٨.

(٣) د/ محمود أبو العيلين، "السياسة الأثيوبية تجاه أفريقيا .... م.س.ذ، ص ١٣٥.

(٤) تسفاتيسيون مدهاتى، ارتريا وجيرانها فى النظم العالمى الجديد ..... م.س.ذ، ص ٢٠.



وغير المباشر في الصراع الداخلي في السودان، وصلت إلى حد دخولها في اشتباكات مباشرة مع القوات السودانية، وقبل أن يهدأ الموقف مع السودان، دخلت في نزاع مع اليمن، مع نهاية عام ١٩٩٥، عندما بادرت باحتلال جزيرة حنيش اليمنية في البحر الأحمر، وهو النزاع الذي انتهى كما هو معروف بقرار من محكمة العدل الدولية بأحقية اليمن بالسيادة على هذه الجزر، وما كادت ارتريا تخرج من هذا المأزق حتى دخلت في خلافات حدودية مع جيبوتي، وفي النهاية تورطت في حرب شرسة مع حليفتها السابقة أثيوبيا، وهي الحرب التي استمرت أكثر من عامين، استنزفت الكثير من الموارد الاقتصادية والبشرية لكل من الدولتين، وكانت أن تستمر لولا الجهود التي بذلتها بعض القوى الإقليمية والدولية، والتي تكلفت في النهاية بنجاح نسبي من خلال اتفاقية الجزائر في ديسمبر عام ٢٠٠٠<sup>(١)</sup>، إضافة إلى ذلك توجهت ارتريا إلى إقامة تحالفات وعلاقات مع إسرائيل، الأمر الذي أثار قلق وتوجس الدول العربية، ولا سيما تلك التي لها مصالح مباشرة في منطقة جنوب البحر الأحمر، الأمر الذي أدى إلى زيادة التوتر في المنطقة.

وكل هذه التوجهات تشير بما لا يدع مجال للشك أن ارتريا في ظل سياسة الجبهة فشلت في إيجاد مناخ إقليمي وحتى دولي متعاطف معها، وإذا ظل هذا النهج في تعاملاتها مع دول الجوار فإنها حتماً سوف تظل علاقاتها متوترة مع المجتمع الدولي<sup>(٢)</sup> وليس من دول الجوار فقط، كونها أصبحت تشكل مصدراً لتهديد الأمن والاستقرار في منطقة من أهم مناطق العالم أهمية.

وإجمالاً فإن استغلال ارتريا أضاف مصدراً جديداً من مصادر عدم الاستقرار في المنطقة، بفعل سياسة الحكومة الارترية، التي انتهجت نهجاً معادياً تجاه دول الجوار، الأمر الذي صعد من حالة التوتر والاضطراب الذي تعيشه المنطقة، مما أتاح المجال لتدخل بعض القوى الدولية في شؤون المنطقة، كما هو حال التدخل الفرنسي في النزاع اليمني الارتري حول جزيرة حنيش اليمنية في البحر الأحمر، والنزاع الارتري الجيبوتي والتدخل الغربي والإسرائيلي في الحرب الارترية الأثيوبية.

---

(١) مركز دراسات الشرق الأوسط، تداعيات الصراع في منطقة القرن الأفريقي على الوطن العربي، .....م.س.ذ، ص ٤٨ - ٥٠.

(٢) تسفانيسيون مدهاتي، ارتريا وجيرانها في النظام العالمي الجديد .....م.س.ذ، ص ١٠٠.

## المطلب الرابع

### التجمعات الإقليمية الفرعية

تعرضت منطقة القرن الأفريقي خلال عقد الثمانينيات من القرن الماضي لموجات متعددة من الجفاف والتصحر تسببت في زيادة انتشار الفقر والمجاعة بين سكان الإقليم بشكل كبير رافقتها حالة من عدم الاستقرار بفعل الحروب والنزاعات المسلحة الداخلية منها والإقليمية، مما عطل عمليات التنمية المختلفة في المنطقة، الأمر الذي أجبر معه دول المنطقة إلى الاتجاه نحو التعاون الإقليمي في محاولة للتغلب على هذه الأوضاع، وتحقيق التنمية الاقتصادية والأمن الغذائي وحماية البيئة<sup>(١)</sup>. ومحاصرة النزاعات المشتعلة في المنطقة، وتكثفت هذه الجهود في تأسيس الهيئة الحكومية للتنمية ومكافحة الجفاف والتصحر (IGADD) عام ١٩٨٦، المعنية أساساً بمحاربة الجفاف والتصحر ثم تحولت بعد ذلك وهدفت إلى تحقيق التنمية لشعوب المنطقة، وأصبح أولى مهامها أيضاً البحث عن الحلول السلمية للمشاكل الداخلية للدول الأعضاء<sup>(٢)</sup>، والجدير بالذكر أن المنظمة تضم سبع دول هي أثيوبيا وجيبوتي (دولة المقر)، والصومال والسودان وكينيا وأوغندا ثم ارتريا بعد الاستقلال.

ومع نهاية الثمانينيات بدأت مؤشرات انتهاء الحرب الباردة في الظهور والتفاعل على مستوى البيئة والعلاقات الدولية، ثم توالى وتراكمت النتائج والأحداث حتى اجتمع الرئيسين السوفيتي والأمريكي في مالطة عام ١٩٨٩ وما تلا هذا الاجتماع من انهيار للمعسكر الشرقي بقيادة الاتحاد السوفيتي، وخروجه من الساحة الدولية<sup>(٣)</sup>. وبطبيعة الحال تأثرت منطقة القرن الأفريقي، مثلها مثل بقية مناطق العالم بتلك التغيرات، فالتجهت للبحث عن بدائل جديدة لمواجهة التحديات المصاحبة لتلك التغيرات العالمية في محاولة لتكييف أوضاعها مع المستجدات العالمية، فبدأت في الاتجاه نحو التكامل والتعاون الإقليمي، عبر التجمعات ذات الطابع الاقتصادي، أو ما يعرف باسم الإقليمية الجديدة<sup>(٤)</sup>، فعملت على تكوين تجمعات إقليمية

---

(١) حسن إبراهيم سعد حسن، السياسة الخارجية الأثيوبية تجاه دول القرن الأفريقي منذ عام ١٩٩١، رسالة ماجستير، (القاهرة جامعة القاهرة، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، قسم النظم السياسية والاقتصادية، ٢٠٠١)، ص ١٠٥ - ١٠٦.

(٢) لمزيد من الإطلاع حول أهداف المنظمة انظر: م.س، ص ٢٤٩ - ٢٥٢.

(٣) د/ عبدالمك عوده، السياسة المصرية ومياه النيل في القرن العشرين، .... م.س، ص ٥١.

(٤) لمزيد من التفاصيل حول الإقليمية الجديدة، انظر: د/ محمد السعيد إدريس، تحليل النظم الإقليمية، دراسة في أصول العلاقات الدولية الإقليمية، (القاهرة: الأهرام، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، ٢٠٠١)، ص ١٣٧ - ١٥٢.

جديدة، وتفعيل القائم منها، خاصة وهذه الدول تمتلك مقومات اقتصادية وسياسية وثقافية مشتركة إلى حد ما، وتعانى من مشاكل متشابهة فى نفس الوقت، ولذا فهى تحاول الاستفادة من المناخ العالمى الجديد، عبر التكتل والتجمع لمواجهة مساوئ العولمة، ولتقوية مركزها التفاوضى أمام التكتلات الدولية<sup>(١)</sup>.

#### أولاً: منظمة الإيجاد:

وبدأت هذه الدول فى تفعيل منظمة الإيجاد عن طريق تغيير وظائفها، فكما أشرنا كان هدف هذه المنظمة عند تكوينها هو مكافحة التصحر والجفاف، ثم تحولت إلى التنمية، وأسقط من تسميتها هدف مكافحة التصحر، وكان هذا التحول فى إطار العلاقات الاقتصادية والسياسية التى نشأت بين السودان وأثيوبيا وارتريا منذ أوائل التسعينيات<sup>(٢)</sup>، وفى عام ١٩٩٥ وافقت الدول الأعضاء على توسيع مناطق التعاون الإقليمى، وفى العام التالى وفى الاجتماع غير العادى الثانى فى نيروبي، ثم التصديق من قبل الدول الأعضاء على الميثاق والهيكل الجديد للمنظمة والاسم الجديد، وأصبح اسم المنظمة هو السلطة الحكومية للتنمية (IGAD) بدلاً عن السلطة الحكومية لمكافحة الجفاف والتنمية<sup>(٣)</sup>، وفى نفس السياق تطور نشاط المنظمة لتشمل موضوعات أخرى غير التنمية كالعامل على تسوية النزاعات بين أعضائها وإحلال السلام فيما بينها<sup>(٤)</sup>.

وهذه المنظمة لها مانحون دوليون (أصدقاء الإيجاد) يمثلون مجموعة من الدول المانحة للمساعدات، وتضم دول الولايات المتحدة الأمريكية والسويد وسويسرا وألمانيا واليابان وكندا والنمسا وإيطاليا والدنمارك وفنلندا وبلجيكا، إضافة إلى المفوضية الأوروبية والأمم المتحدة<sup>(٥)</sup>.

وفى هذا الإطار تم التوصل فى أكتوبر ١٩٩٦، إلى اقتراح بإقامة نوع من التنسيق بين الإيجاد ومجموعة أصدقاء الإيجاد بخصوص محاصرة بؤر النزاعات فى المنطقة عن طريق إنشاء لجنة مشتركة فى هذا الجانب، الأمر الذى يبرز البعد الجديد الذى ترغب

---

(١) خالد حنفى، "الإقليمية الجديدة فى أفريقيا: أسباب التعثر مع التطبيق على تجمعى الساحل والصحراء والسادك"، السياسة الدولية، العدد (١٤٤)، أبريل ٢٠٠١، ص ١٨٦ - ١٨٧.

(٢) د/ عبد الملك عودة، السياسة المصرية ومياه النيل فى القرن العشرين ..... م.س.ذ، ص ٥٢.

(٣) حسن إبراهيم سعد حسن، السياسة الخارجية الأثيوبية تجاه دول القرن الأفريقى منذ عام ١٩٩١ .... م.س.ذ، ص ٢٤٩ - ٢٥٠.

(٤) التقرير الإستراتيجى الأفريقى، ٢٠٠١، ٢٠٠٢، ..... م.س.ذ، ص ٤٥٧.

(٥) د/ محمود أبو العينين، السياسة الأثيوبية تجاه أفريقيا ..... م.س.ذ، ص ١٦٠.



المجموعة إضافته على علاقاتها بدول الإيجاد، بحيث لا يقتصر دورها على تقديم المساعدات المالية وحسب، وإنما يمتد ليشمل النواحي السياسية والأمنية، وفي هذا الخصوص عقدت عدة اجتماعات للنظر في المشكلتين السودانية والصومالية، وتم تكوين لجننتين دائمتين للصومال والسودان<sup>(١)</sup>، وظهر أيضاً في عام ١٩٩٢ تجمع دول القرن الأفريقي بعد مشاركة كينيا وأوغندا إلى جانب دولة الرئيسية أثيوبيا والسودان وارتريا، وهذا التجمع اندمج فيما بعد مع منظمة الإيجاد التي توسعت عضويتها لتشمل جميع دول حوض النيل، فيما عدا مصر وتنزانيا<sup>(٢)</sup>.

### ثانياً: الكوميسا:

إضافة إلى الإيجاد اتجهت دول المنطقة إلى الارتباط بتنظيمات إقليمية فرعية أوسع مثل الكوميسا، وتجمع دول الساحل والصحراء، فالكوميسا ظهرت كامتداد لمنظمة التجارة التفضيلية لشرق وجنوب أفريقيا (كوميسا)، وكل دول منظمة الإيجاد أعضاء فيها، فيما عدا الصومال إضافة إلى دول أخرى من دول القارة الأفريقية<sup>(٣)</sup>، وتهدف الكوميسا إلى الدفع بالتكامل والتعاون بين دولها من خلال التنمية المشتركة، وتبنى سياسات وبرامج اقتصادية مشتركة وإقامة اتحاد جمركي، وتوثيق التعاون مع دول ومناطق العالم الأخرى<sup>(٤)</sup>.

ويعتبر هذا التجمع من أكبر التجمعات الإقليمية الفرعية ذات الطابع الاقتصادي في أفريقيا، إذ يمثل حوالي ٤١% من مساحة القارة الأفريقية، ورغم ما يمثله هذا الحجم من مميزات في طريق الاندماج الأفريقي الشامل، إلا أنه وفي نفس الوقت يمثل عقبة في طريق هذا الاندماج بسبب احتوائه على تجمعات إقليمية فرعية أخرى تتداخل وتتشابك معه تؤدي في كثير من الأحيان إلى ازدواجية وارتباك في الانتماءات الإقليمية للدول الأعضاء، مما يجعل الحديث عن شخصية إقليمية واحدة للكوميسا أمر مشكوك به، حيث تتداخل معه منظمة الإيجاد بكل أعضائها وتتداخل معه منظمات إقليمية منافسة كالسادك في الجنوب، الذي يضم حوالي ١٤ دولة عشرة منها أعضاء في تجمع الكوميسا، وهذا التداخل والتشابك بين الكوميسا

(١) حسن إبراهيم سعد حسن، السياسة الخارجية الأثيوبية ..... م.س.ذ. ص ٢٥٤.

(٢) د/ عبدالمك عوده، السياسة المصرية ومياه النيل في القرن العشرين ..... م.س.ذ. ص ٥٢.

(٣) د/ إبراهيم نصر الدين، الأوضاع في القرن الأفريقي وانعكاساتها على الأمن القومي العربي .... م.س.ذ. ص ٢٦٠.

(٤) لمزيد من التفاصيل حول أهداف الكوميسا، انظر: التقرير الإستراتيجي الأفريقي ٢٠٠١، ٢٠٠٢، .... م.س.ذ. ص ٧٧ - ٧٨.



والتجمعات الأخرى يمثل عقبة في طريق عمل الكوميسا ويؤثر على تماسكه الداخلي وأيضاً على مستقبله كتجمع إقليمي<sup>(١)</sup>.

#### ثالثاً: الساحل والصحراء:

أما تجمع دول الساحل والصحراء، فهو تجمع إقليمي أيضاً تأسس في فبراير عام ١٩٩٨، بمبادرة ليبية وجهت من خلالها دعوة في أوائل عام ١٩٩٨ إلى العديد من الدول الأفريقية للمشاركة في تجمع إقليمي جديد يسهم في تحقيق المصالح المشتركة لهذه الدول، ويمثل خطوة في طريق الاتحاد الأفريقي الشامل، واستجابت لهذه الدعوة خمس دول أفريقية هي السودان ومالي والنيجر وتشاد وبوركينا فاسو إضافة إلى ليبيا، ثم تبعها في قمة تشاد عام ١٩٩٩، عشر دول أفريقية، وهي جيبوتي وأفريقيا الوسطى والسنغال وارتريا والكنغو وجامبيا، أما الدول الأخرى فقد انضمت إليه في قمة الخرطوم عام ٢٠٠٠ وهي المغرب ومصر وتونس ونيجيريا<sup>(٢)</sup>، ويهدف هذا التجمع أيضاً إلى تأسيس إستراتيجية تنموية تشمل الاستثمارات المشتركة في كل المجالات، وإلغاء القيود أمام انتقال الأفراد ورؤوس الأموال، والإقامة والملكية، كما يهدف إلى محاصرة بؤر النزاعات وتسوية الصراعات القائمة بين الدول الأعضاء<sup>(٣)</sup>.

#### رابعاً: تجمع صناعاء:

وفي أكتوبر عام ٢٠٠٢ ظهر في المنطقة تجمع جديد، عرف بتجمع صناعاء الثلاثي، يضم كلاً من اليمن والسودان وأثيوبيا، ويختلف هذا التجمع عن التجمعات السابقة في كونه يضم دولة أسيوية من خارج المنطقة بالمعنى المتعارف عليه، ليس هذا فحسب بل أن دعوة التأسيس جاءت بناءً على فكرة يمنية طرحها الرئيس اليمني علي عبدالله صالح أثناء القمة

---

(١) د/ محمود أبو العنين، "المخاطر والتحديات السياسية المعوقة للانماج الاقتصادي بين دول الكوميسا"، المؤتمر السنوي للدراسات الأفريقية، مصر والكوميسا: تحديث الحاضر وآفاق المستقبل، (القاهرة: جامعة القاهرة، معهد البحوث والدراسات الإسلامية، ٢٠٠٠)، ص ١ - ٤.

(٢) د/ أحمد الرشيدى، "تجمع دول الساحل والصحراء، دراسة في التنظيم الدولي"، في د/ عبدملك عودة، ود/ أحمد الرشيدى (محرران)، "تجمع دول الساحل والصحراء"، سلسلة دراسات مصرية أفريقية، (القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، برنامج الدراسات المصرية الأفريقية، العدد (١)، ٢٠٠١)، ص ١٠.

(٣) التقرير الإستراتيجى الأفريقى، ٢٠٠١، ٢٠٠٢، ..... م.س.ذ، ص ١٠٥، ولمزيد من التفاصيل حول أهداف التجمع وأنشطته، انظر: خالد حنفى على، "الإقليمية الجديدة في أفريقيا، ..... م.س.ذ، ص ١٨٦ - ١٨٩.

الثلاثية، التي جمعت بينه وبين الرئيس السوداني عمر البشير ورئيس الوزراء الأثيوبي ميليس زيناوى فى صنعاء خلال الفترة من ١٣ إلى ١٥ أكتوبر عام ٢٠٠٢، التي أعلن فى ختامها عن تأسيس تجمع صنعاء الثلاثى ككيان يجمع دولهم بهدف تطوير التعاون بين بلدانهم على المستويات السياسية والاقتصادية والأمنية والثقافية<sup>(١)</sup>، ورغم تأكيد الدول الثلاث على أن أهداف التجمع تتحصر فى التعاون الاقتصادى والأمنى، وتحمل مسؤولية أمن واستقرار القرن الأفريقى والبحر الأحمر، وحل الخلافات القائمة بين دول المنطقة بالوسائل السلمية من خلال الحوار والتفاوض وتنسيق الجهود والمواقف حيال المشكلة الصومالية، وبالتالى فإن هذا التجمع ليس موجه ضد أى دولة<sup>(٢)</sup> إلا أنه أثير الكثير من الجدل حول أهداف هذا التجمع فقد ذهب البعض إلى القول بأن فكرة التجمع لا تخرج عن هدفين رئيسيين، الأول معلن ويدور حول إقامة تعاون بناء بين دول القرن الأفريقى وجنوب البحر الأحمر، وتعزيز الأمن والاستقرار فى هذه المنطقة والآخر غير معلن يدور حول عزل للنظام الارتري والضغط عليه لإجباره على تغيير توجهاته المعادية، لا سيما والدول الثلاث على خلاف معه حول العديد من المسائل<sup>(٣)</sup>، ويبدو أن هذا رأى تم استخلاصه فى البداية من البيان الختامى للقمة الثلاثية الأولى الذى دعا فيه ارتريا إلى التعامل الرشيد مع دول الجوار والتوقف عن التدخل فى شئونها الداخلية وعدم تكرار الأخطاء وطالبها أيضاً بأن تكون دولة فاعلة فى المنطقة وعاملاً أساسياً من عوامل تحقيق الأمن والاستقرار فى المنطقة<sup>(٤)</sup>، وهو ما فهمته ارتريا بأنه عمل عدائى موجه ضدها من قبل دول التجمع يستهدف عزلها وقلب نظام الحكم فيها، الأمر الذى دفعها إلى شن حملة دبلوماسية ضده، ولتبيد مخاوف ارتريا وجهت دول التجمع دعوة لكل من الصومال وارتريا وجيبوتى للانضمام إليه، مؤكدة بأن التجمع لن يكتمل إلا بانضمام الآخرين، لأنه أساساً تجمع لدول القرن الأفريقى وجنوب البحر الأحمر، واستجابة لذلك تقدمت الصومال بطلب للانضمام إلى التجمع خلال القمة الثالثة التى عقدت فى الخرطوم فى شهر ديسمبر عام ٢٠٠٤، ونال طلبها موافقة الدول الثلاث<sup>(٥)</sup>، وبذلك أصبحت الصومال العضو

(١) المركز اليمنى للدراسات الإستراتيجية، التقرير الإستراتيجى اليمنى، (صنعاء: المركز اليمنى للدراسات الإستراتيجية، ٢٠٠٣)، ص ٢٥٠.

(٢) <http://www.aal-wastan.com/data/20050114/index.asp?Content=camper>

(٣) لمزيد من التفاصيل حول نوافع الدول المؤسسة للتجمع، انظر: <http://www.almujtamaa-mag.com/detail.asp?insection/d>.

(٤) التقرير الإستراتيجى العربى، ٢٠٠٢، ٢٠٠٣، ... م.س.ذ، ص ٢٤٥.

(٥) <http://www.sudanMfa.com/ministry342.htm>

الرابع فى التجمع، وشاركت فى اجتماع القمة الرابعة التى عقدت بمدينة عدن اليمنية فى ٢٨ ديسمبر عام ٢٠٠٥.

إجمالاً يمكن القول بأن التجمعات الفرعية ذات الطابع الاقتصادى المنتشرة فى القارة، تمثل فى واقع الأمر إحدى مظاهر توجهات الدول الأفريقية نحو الاندماج الاقتصادى فى مرحلة ما بعد نهاية الحرب الباردة، الذى استحوذ خلالها العامل الاقتصادى على أهمية كبيرة، وتمثل أيضاً استجابة لقرارات منظمة الوحدة الأفريقية وأهدافها، التى تحت على إنشاء التجمعات الإقليمية الفرعية باعتبارها خطوة فى طريق تحقيق التكامل الاقتصادى على مستوى القارة، والمتمثل فى الجماعة الاقتصادى الأفريقية التى تقرر إنشاؤها فى معاهدة أبوجا ١٩٩١<sup>(١)</sup>.

ومنطقة القرن الأفريقى لم تشذ عن هذا التوجه، فأغلب دول المنطقة تشترك مع بعضها فى أكثر من تجمع إقليمى، فضلاً عن عضويتها فى منظمة الوحدة الأفريقية (الاتحاد الأفريقى حالياً)، فهى تشترك مع بعضها فى منظمة الإيجاد ومنظمة الكوميسا، وتشترك بعضها فى تجمع دول الساحل والصحراء وفى تجمع صناعاء.

وعلى الرغم من هذه المحاولات الجادة للتجمع والتكامل، إلا أن هذه التنظيمات ما زالت عاجزة عن تحقيق أهدافها، لا سيما فيما يتعلق بإقرار السلم فى المنطقة، وتحقيق التنمية لشعوب المنطقة ويستشف ذلك من خلال شبكة العلاقات بين هذه الدول فما زال يسيطر عليها طابع الصراع والتنافس أكثر من طابع التعاون والوفاق<sup>(٢)</sup>، وأيضاً من التعدد الواضح للانتماءات لأكثر من منظمة إقليمية فى نفس الوقت، مما يؤدى إلى تناقضات بين التجمعات وإلى ازدواجية فى الانتماءات مما يولد أثراً سلبية على عمل تلك التجمعات<sup>(٣)</sup>، لا سيما وهذه الدول تفتقر للكثير من المهارات الإدارية والتنظيمية التى تؤهلها للتعامل مع أكثر من انتماء إقليمى، مثلها مثل بقية دول العالم النامى.

---

(١) د/ محمود أبو العينين، "المخاطر والتحديات السياسية المعونة للاندماج الاقتصادى بين دول الكوميسا ... م.س.ذ، ص ١.

(٢) د/ إبراهيم نصر الدين، "الأوضاع فى القرن الأفريقى وانعكاساتها على الأمن القومى العربى ... م.س.ذ، ص ٢٦٠ - ٢٦١.

(٣) د/ محمود أبو العينين، "المخاطر والتحديات السياسية، ..... م.س.ذ، ص ١.



## المبحث الثانى

### الصراعات الحدودية فى المنطقة

تعرضت منطقة القرن الأفريقى للعديد من الصراعات الحدودية، التى ارتبطت نشأتها تاريخياً بفترة الاستعمار الأوروبى فى إطار تنافسه على تقاسم المنطقة، الأمر الذى أدى إلى تشكيل الحدود السياسية لدول المنطقة بما لا يتوافق مع التركيبة الجغرافية والاجتماعية والاقتصادية فيها<sup>(١)</sup>. هذه المسألة شكلت فيما بعد سبباً رئيسياً لتفجر الصراعات الحدودية بين دول المنطقة عقب الاستقلال، الأمر الذى فتح الطريق واسعاً أمام التنافس الدولى فى المنطقة.

ومن خلال هذا المبحث سوف نتناول الصراعات الحدودية التى تفجرت بين دول المنطقة بعد نهاية الحرب الباردة، وسنبداً بقضية الصراع الحدودى بين الصومال والدول المجاورة له باعتبارها من أعقد مشاكل الحدود فى المنطقة، وأكثرها تشعباً بالرغم من كونها تندرج فى إطار مرحلة الحرب الباردة.

---

(١) لمزيد من التفاصيل حول ذلك انظر:

- محمد عاشور مهدى، "الحدود السياسية وواقع الدولة فى أفريقيا، سلسلة دراسات أفريقية، (القاهرة: مركز دراسات المستقبل الأفريقى، العدد (٢)، ١٩٩٦)، ص ٥١ - ٥٧.
- د/ حورية توفيق مجاهد، "مشكلة الحدود بين الصومال وأثيوبيا"، أعمال الندوة الدولية للقرن الأفريقى، ١ - ٧ يناير ١٩٨٥، الجزء الأول، ..... م.س.ذ، ص ١٤٧ - ١٥٤.
- عبدالله عبدالرازق إبراهيم، "بريطانيا ومشكلة الحدود فى القرن الأفريقى"، أعمال الندوة الدولية للقرن الأفريقى، ١ - ٧ يناير ١٩٨٥، الجزء الثانى، .... م.س.ذ، ص ٧٢٧.
- د/ عبدالملك عودة، السياسة والحكم فى أفريقيا، (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٥٩)، ص ٩٩.

- صلاح الدين حافظ، صراع القوى الكبرى حول القرن الأفريقى، ..... م.س.ذ، ص ٦٢ - ٧١.
- د/ السيد على فليفل، معالم التاريخ الارتقى حتى نهاية الاستعمار الإيطالى، فى د/ عبدالملك عودة (محرر)، ارتقى دراسة مسحية شاملة، .... م.س.ذ، ص ٤٦ - ٤٩.

Paul, Nugent, & A.I. Asiwaju, (ed), *African Boundaries; Barriers, Conduits and Opportunities*, (Centre of Africa studies, university of Edinburgh, 1995), PP. 237-249.



## المطلب الأول

### الصراع الحدودي بين الصومال ودول الجوار (أنثيوبيا - كينيا - جيبوتي)

باستقلال الصومال عام ١٩٦٠ وظهور الجمهورية الصومالية باتحاد الشطرين الشمالي والجنوبي وضع الصوماليون نصب أعينهم استعادة الأراضي المفقودة من الصومال (منطقة الصومال الغربي الملحقة بأنثيوبيا والصومال الفرنسي - جيبوتي، ومنطقة الحدود الشمالية الشرقية (نفذ) الملحقة بكينيا) وللرمز لهذا الهدف التاريخي جعلوا العلم الصومالي ذا نجمة خماسية، كل منها تعبر عن جزء من أجزاء الأمة الصومالية<sup>(١)</sup>، وضمنوا ذلك أيضاً في المادة السادسة من الدستور، التي تنص على تحقيق الوحدة بين أجزاء الصومال الخمسة<sup>(٢)</sup> في سياسة تعبر عن رفض صريح للحدود التي وضعها الاستعمار، وتعبر أيضاً عن تحدى للمبدأ الذي وضعته منظمة الوحدة الأفريقية في اجتماع القمة في القاهرة عام ١٩٦٤، الذي ينص على ضرورة احترام الحدود الموروثة عن الاستعمار الأوروبي الذي قبلت به معظم الدول الأفريقية<sup>(٣)</sup>، فالصومال يرى بأن مطالبة بهذه الأراضي مطالب شرعية قائمة على استمرار تاريخي وأثني ولغوي وثقافي يجمع أبناء الصومال سواء في الصومال نفسها أو في الأراضي المفقودة<sup>(٤)</sup>.

ولهذا ارتكزت سياسة الصومال في هذا الشأن على إنكار الحدود القائمة عند الاستقلال، ورفض التعامل مع الأمر الواقع، والمطالبة بإعادة النظر في مسألة الحدود الاستعمارية التي قسمت الصوماليين في المنطقة بين أكثر من دولة، وعلى النقيض من ذلك تقوم سياسة الدول المجاورة لها، فأنثيوبيا تؤكد دوماً على ضرورة القبول بالأمر الواقع، وترى بأن أي مساس أو تعديل للحدود الموروثة عن الاستعمار سيؤدي حتماً إلى تصدع كيائها، لا سيما وهي تتكون من قوميات وأجناس مختلفة، أيضاً فإن أنثيوبيا ترفض الإدعاء التاريخي الذي تقول به الصومال، مؤكدة بأن الصومال نفسها كانت تحت السيطرة الأنثيوبية، ورغم ذلك فليس لها أي مطالب في الصومال<sup>(٥)</sup> وعلى نفس السياق ترفض كينيا المطالبة الصومالية

(١) بيركيت هابتي سيلاسي، الصراع في القرن الأفريقي، ترجمة عفيف الرزاز، (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٨٠)، ص ١٠٩.

(٢) نبيه الأصفهانى، "المواجهات المسلحة الأنثيوبية الصومالية"، السياسة الدولية، العدد (٥٤)، أكتوبر ١٩٧٨، ص ٢٣.

(٣) د/ إبراهيم نصر الدين، "الصومال وإمكانات تحدى النظام العالمي" ..... م.س.ذ، ص ٨.

(٤) بيركيت هابتي سيلاسي، م.س.ذ، ص ١٠٩.

(٥) د/ حورية توفيق مجاهد، "مشكلة الحدود بين الصومال وأنثيوبيا" ..... م.س.ذ، ص ١٧٣ - ١٧٤.

بمنطقة الحدود الشمالية الشرقية، وتصر على ضرورة احترام مبدأ عدم المساس بالحدود الموروثة، وتؤكد بأن الصوماليين هم آخر من وصل إلى هذه المنطقة، بل وتذهب أبعد من ذلك، وتطالب الصومال بجزء من أراضي جوبالاند باعتبارها محافظة أنشأها البريطانيون عام ١٩١٣ وبالتالي فهي جزء من الأراضي الكينية وليست تابعة لمنطقة الحدود الشمالية الشرقية<sup>(١)</sup>.

أما بالنسبة لجيبوتي، فيبدو أن المطالبة الصومالية بها قد تغيرت بسبب الإدعاءات المضادة من الجانب الأثيوبي، ولهذا تم تسوية القضية الجيبوتية بعد أن أعلنت أثيوبيا ترحيبها بمنح حق تقرير المصير لجيبوتي وقبولها استقلالها بشرط احترام مصالحها الحيوية، ونفس الأمر بالنسبة للصومال التي أبدت استقلال جيبوتي، وتنازلت عن إدعاءاتها السابقة بهذا الإقليم<sup>(٢)</sup>، والجدير بالذكر أن كلاً من الصومال وأثيوبيا أعلن خلال مؤتمر القمة الأفريقي الذي عقد في يونيو عام ١٩٧٥ في العاصمة الأوغندية كمبالا تنازلهما الرسمي عن أي مطالبة بجيبوتي<sup>(٣)</sup>، وبهذا لم يتبقى من الأراضي التي تطالب بها الصومال سوى منطقة الحدود الخاضعة لكينيا ومنطقة الصومال الغربي الخاضع لأثيوبيا بعد أن تنازلت عن مطالبتها بجيبوتي، ورغم أن المطالبة الصومالية بهاتين المنطقتين تقوم على نفس الأسس التاريخية والأثنية والثقافية، إلا أنه يلاحظ أن مطالبتها بمنطقة الحدود الشمالية الشرقية أقل حدة من مطالبتها بمنطقة الصومال الغربي الخاضع لأثيوبيا<sup>(٤)</sup>، ويبدو أن هذا الأمر هو الذي سهل الوصول إلى تسوية مع كينيا، فقد استطاعت منظمة الوحدة الأفريقية التقريب بين الطرفين، وتم على أثرها توقيع الدولتين على مذكرة تفاهم في أكتوبر عام ١٩٧٦ في مدينة أروشا بتنزانيا ساهمت إلى حد كبير في تطبيع العلاقات بين البلدين، واعترفت الصومال خلالها بحرمة الحدود القائمة بين البلدين<sup>(٥)</sup>.

---

(١) بيركيت هابتي سيلاسي، ..... م.س.ذ، ص ١٢٦ .

(٢) د/ السيد فليفل، "معالم تاريخ جيبوتي حتى نهاية الاستعمار الفرنسي"، في د/ عبدالمك عوده (محرر)، جيبوتي دراسة مسحية شاملة .... م.س.ذ، ص ٤٦.

(٣) لمزيد من التفاصيل، انظر: د/ عبدالسلام إبراهيم بغدادى، الوحدة الوطنية ومشكلة الأقليات في أفريقيا .... م.س.ذ، ص ١٦٧ - ١٦٨.

(٤) بيركيت هابتي سيلاسي، الصراع في القرن الأفريقي ..... م.س.ذ، ص ١٢٦.

(٥) د/ عبدالسلام إبراهيم بغدادى، ..... م.س.ذ، ص ١٧١.

أما قضية الصومال الغربى الخاضع لأثيوبيا فهى القضية الأكثر إثارة فى منطقة القرن الأفريقى، والتى لم تجد لها حل مثل بقية المناطق التى كانت تطالب بها الصومال، وظلت مستمرة حتى انهيار الدولة فى الصومال.

ويبدو أن الصراع الصومالى الأثيوبى يحتوى إلى جانب النزاع الحدودى على الكثير من التناقضات والاختلافات بين الدولتين، فكثير من الأحيان توجد أسباب أخرى تدفع بالصراعات الحدودية إلى الانفجار، كالاختلاف فى توجهات الأنظمة السياسية، والتطلعات الشخصية للزعماء، والتسابق على دور الزعامة والقيادة الإقليمية والقارية، يضاف إلى ذلك التدخل فى الشئون الداخلية، فقد تسعى هذه الدولة أو تلك إلى مساعدة ومساندة حركات التمرد أو الجماعات الأثنية الساعية للانفصال فى الدولة الأخرى<sup>(١)</sup>. كما هو حال الوضع بين الصومال وأثيوبيا، حيث تتعدد وتتداخل المشاكل بين الدولتين ما بين مشاكل حدودية ومشاكل ذات طابع إقليمى وقومى (فى محاولة الصومال لتحقيق وحدة الصومال الكبير)، ومشاكل متعلقة بالسيطرة على إقليم جيبوتى قبل استقلاله إلى اختلاف فى توجهات نظامى الحكم وفى شبكة العلاقات الدولية لكل منهما<sup>(٢)</sup>، ولذلك فمنذ استقلال الصومال عام ١٩٦٠ وعلاقاته متدهورة مع أثيوبيا وصلت إلى حد الصدام المسلح فى أكثر من مواجهة عسكرية ففى مطلع عام ١٩٦١ تورطت الصومال فى اشتباك حدودى مع أثيوبيا بعد الانقلاب الفاشل ضد الإمبراطور هيلا سيلاسى، وفى هذه المواجهة خسرت الصومال الحرب بسبب الإمكانيات العسكرية والاقتصادية المحدودة للدولة الوليدة فى ذلك الوقت<sup>(٣)</sup>.

وفى فبراير من عام ١٩٦٤ وقعت اشتباكات مسلحة بين الدولتين وسط اتهامات متبادلة بين الطرفين حول البادئ بالهجوم، وانتهت هذه الجولة بعد شهرين من بدايتها بعد تدخل منظمة الوحدة الأفريقية التى نجحت فى تخفيف حالة التوتر بين البلدين، وفى نفس العام تم توقيع البلدين على اتفاقية الخرطوم، التى نصت على ضرورة دخول الطرفين فى طريق التفاوض للوصول إلى حل دبلوماسى لمشكلة الحدود بينهما<sup>(٤)</sup>، ثم جاء قرار منظمة الوحدة الأفريقية، الذى ينص على ضرورة احترام الحدود الموروثة من الاستعمار فى اجتماعها الذى عقد فى القاهرة خلال شهر يوليو من عام ١٩٦٤ ليطيح بالآمال الصومالية بالتوصل إلى

(١) محمد عاشور مهدى، الحدود السياسية وواقع الدولة فى أفريقيا .... م.س.ذ، ص ١١٥.

(٢) د/ إبراهيم نصر الدين، "الأوضاع فى القرن الأفريقى وانعكاساتها على الأمن القومى العربى"، ..... م.س.ذ، ص ٢٧٠.

(٣) بيركيت هابتى سيلاسى، ..... م.س.ذ، ص ١١٦.

(٤) نبيه الأصفهانى، "المواجهات المسلحة الأثيوبية الصومالية، ..... م.س.ذ، ص ٢٣.



تسوية قائمة على أساس حق تقرير المصير للأقاليم الصومالية المفقودة<sup>(١)</sup>، أو استرجاعها عن طريق القوة المسلحة فهذا المبدأ وضع حداً لكل مشاكل الحدود القائمة بالقارة الأفريقية، ومن ثم فهو لا يعترف بأى مطالبات إقليمية تتعارض مع الحدود الموروثة عن الاستعمار، وهو الأمر الذى رفضته الصومال كما أشرنا.

واستمر الوضع على ما هو عليه بالنسبة لمواقف الصومال حتى وصول الرئيس عبدالرشيد شارماركى إلى السلطة فى مقديشو فى يوليو من عام ١٩٦٧، الذى أدخل تغييرات جوهرية على سياسة الصومال، فيما يتعلق بمشاكل الحدود مع دول الجوار، وأصبحت أكثر مرونة من السياسة السابقة، وتسعى إلى المصالحة بدلاً من المواجهة بشأن الخلافات الحدودية الأمر الذى ساعد على تهدئة الموقف بعض الشيء، غير أن هذه السياسة لم تستمر طويلاً إذ كانت السبب الرئيسى ربما فى اغتيال الرئيس شارماركى، الذى نظر إلى سياسته بأنها خروج عن النهج الصومالى الهادف إلى استعادة الأقاليم الصومالية، ولذا وبعد وصول الرئيس محمد سياد برى إلى السلطة فى نوفمبر عام ١٩٦٩ عادت السياسة الصومالية مرة أخرى إلى سياسة المواجهة العسكرية لاسترداد الأراضى المفقودة من الصومال، وبدأ ببناء القوات المسلحة بمساعدة الاتحاد السوفيتى، الذى دعم نظام برى لا سيما بعد اتخاذه للاشتراكية العلمية كمحور لتوجهاته وترافق مع هذا التحول بأربع سنوات أى فى عام ١٩٧٤، وصول منجستو إلى السلطة فى أديس أبابا إثر انقلاب على النظام الإمبراطورى، والذى أخذ نهجاً متشدداً فيما يتعلق بالمحافظة على الوحدة الإقليمية للدولة، الأمر الذى أدى إلى توتر كبير فى العلاقات بين البلدين<sup>(٢)</sup>.

وتجدر الإشارة بأن التغييرات والتطورات التى شهدتها الدولتين رافقها تبدل للأدوار بينهما، حيث اتجهت أثيوبيا نحو الاتحاد السوفيتى بعد أن كانت مرتبطة لثناء العهد الإمبراطورى بالغرب وتحديداً بالولايات المتحدة الأمريكية، واتجه الصومال صوب الولايات المتحدة الأمريكية، فى هذه الأثناء وفى ظل هذه التفاعلات والتحالفات وقعت للمواجهة العسكرية الثانية بين البلدين خلال شهر نوفمبر عام ١٩٧٧، واستطاعت جبهة تحرير الصومال الغربى المدعومة من الجيش الصومالى أن تحقق انتصاراً عسكرياً على أثيوبيا، وأن تسيطر على حوالى ٩٠% من منطقة الأوجادين، غير أن مسار وتطورات الحرب سرعان ما تغيرت لصالح أثيوبيا بفضل الدعم المباشر من الاتحاد السوفيتى وكوبا ودول الكتلة الشرقية،

(١) بيركيت هابتى سيلامى، الصراع فى القرن الأفريقى، ..... م.س.ذ، ص ١١٦.

(٢) د/ حورية توفيق مجاهد، "مشكلة الحدود بين الصومال وأثيوبيا"، ..... م.س.ذ، ص ١٧٨ - ١٧٩.



واستطاعت أثيوبيا من خلاله أن تحقق انتصاراً كبيراً على القوات الصومالية وأن تتوغل داخل الأراضي الصومالية نفسها<sup>(١)</sup>.

وفي مارس من عام ١٩٧٨ توقفت المواجهة بين الدولتين بتراجع القوات الصومالية وانسحابها من الأوجادين مهزومة<sup>(٢)</sup>، وهكذا انتهت هذه الجولة من الحرب بين الدولتين، لا بالحل الدبلوماسي الذي آلت إليه مواجهة عام ١٩٦٤ ولكن بالحل العسكري<sup>(٣)</sup>، أما المواجهة الثالثة والأخيرة فقد تفجرت في يوليو عام ١٩٨٢، عندما شنت القوات الأثيوبية هجوماً عسكرياً كبيراً على الأراضي الصومالية بمساعدة القوات الكوبية والسوفيتية، الأمر الذي أجبر الرئيس سياد بري في أغسطس عام ١٩٨٢ على عرض رغبته في إجراء مفاوضات، ومحادثات مباشرة مع أثيوبيا بهدف التوصل إلى تسوية للنزاع القائم حول الأوجادين، وإن لم يتخلى كلية عن مطالبته بحق تقرير المصير لشعب الأوجادين، وفي مارس عام ١٩٨٣ كرر دعوته تلك بشرط انسحاب القوات الأثيوبية من الأراضي الصومالية، وفي مايو من نفس العام رحبت الصومال بالوساطة المصرية الإيطالية لحل النزاع وهذه المواجهة لم تكن نهاية المطاف بين الدولتين، بل ظلت المناوشات بين الطرفين مستمرة على منطقة الحدود المشتركة<sup>(٤)</sup>، حتى بداية التسعينيات من القرن العشرين التي شهدت انهيار الدولة في الصومال، ومع انهيار الدولة في الصومال انطوت صفحة من صفحات الصراع الحدودي في منطقة القرن الأفريقي فحال الصومال اليوم يجعل الاعتقاد صعباً في مسألة عودته مرة أخرى إلى سابق عهده وإلى ممارسة سياسته المتعلقة بالحدود.

وهكذا يتضح بأن الروح القومية الصومالية وإن ساعدت على التماسك القومي، إلا أنها جعلت الصومال في عزلة إقليمية ودفعته بدول الجوار وبالذات أثيوبيا وكينيا إلى احتواء المطالب الإقليمية للصومال، بل والعمل على تقويضها من خلال العمل العسكري المباشر أو من خلال مساندة حركات المعارضة الصومالية<sup>(٥)</sup>.

(١) م.س، ص ١٧٩ - ١٨٠.

(٢) د/ عبدالسلام إبراهيم بغدادي، الوحدة الوطنية ومشكلة الأقليات في أفريقيا، ..... م.س.ذ، ص ١٧٤.

(٣) د/ حورية توفيق مجاهد، مشكلة الحدود بين الصومال وأثيوبيا ..... م.س.ذ، ص ١٨٠.

ولمزيد من التفاصيل حول المواجهة الثانية، انظر: د/ أحمد إبراهيم محمود، الصومال بين انهيار الدولة والمصالحة الوطنية، ..... م.س.ذ، ص ١٤٦ - ١٥٢.

(٤) د/ حورية توفيق مجاهد، مشكلة الحدود بين الصومال وأثيوبيا، ..... م.س.ذ، ص ١٨٠ - ١٨١.

(٥) د/ إبراهيم نصر الدين، "الصومال وإمكانات تحدي النظام العالمي"، ..... م.س.ذ، ص ٣-٤.

## المطلب الثاني

### الصراع الحدودي بين ارتريا وجيبوتي:

توترت العلاقات الارترية الجيبوتية إلى حد كبير بعد نشر ارتريا خريطة جديدة لحدودها ضمت بموجبها ١٨ كم<sup>٢</sup> من الأراضي الجيبوتية، الأمر الذي أدى إلى حدوث مواجهات مسلحة بين القوات الارترية والجيبوتية خلال شهر أبريل عام ١٩٩٦، على امتداد رأس نميرة الإستراتيجي على حدود البلدين استخدمت خلالها أسلحة مختلفة ومتنوعة، وأرجعت مصادر جيبوتية سبب هذه الاشتباكات بتوغل القوات الارترية في الأراضي الجيبوتية مسافة ١٨ كيلو متر<sup>(١)</sup>. وهو ما دفع جيبوتي للتقدم بشكوى لمنظمة الوحدة الأفريقية لوقف الاعتداءات الارترية المتكررة على أراضيها، ودعت أيضاً مجلس الأمن الدولي إلى إعادة ترسيم الخرائط بين الدولتين بعد أن ضمت ارتريا بحدودها الجديدة أجزاء واسعة من جيبوتي<sup>(٢)</sup>.

ومن جانبها نفت ارتريا القيام بأي أعمال عسكرية ضد جيبوتي، وأنها لم تحتل أي أراض خاضعة لجيبوتي، وأن الخلاف أصلاً كان حول خريطة وضعها معهد سويسري، ظهر فيها توغل للحدود الارترية داخل جيبوتي، وأنها وحتى الآن لم تستخدم هذه الخريطة وثيقة للمطالبة بتعديل الحدود القائمة منذ الاستقلال، موضحة أن حدودها ما تزال على ما هي عليه منذ تم تسلمها من أثيوبيا<sup>(٣)</sup>، ويعود جذور هذا النزاع إلى المعاهدة التي وقعتها أثيوبيا مع فرنسا بعد عام ١٩٥٢ لضبط الحدود بينها وبين جيبوتي المستعمرة الفرنسية آنذاك، وبموجب تلك المعاهدة تنازلت أثيوبيا لفرنسا عن ١٨ كيلومتر من إقليم ارتريا الخاضع لها في ذلك الوقت مقابل تنازل فرنسا لها عن جزء من الأراضي الجيبوتية في الجنوب، وهو الأمر الذي رفضته ارتريا بعد استقلالها عن أثيوبيا عام ١٩٩٣، استناداً إلى كونها كانت تحت الاحتلال الأثيوبي في ذلك الوقت، ومن ثم فإنها ليست ملتزمة بما تم الاتفاق عليه بين أثيوبيا وفرنسا، أما جيبوتي فعلى العكس من ذلك فإنها متمسكة ببند تلك الاتفاقية، وتستند إلى مبدأ احترام الحدود الموروثة عن الاستعمار الذي أخذت به منظمة الوحدة الأفريقية في اجتماعها في

(١) د/ إجلال رأفت، "السياسة الخارجية لدولة جيبوتي"، في د/ عبدالمك عوده (محرر)، جيبوتي دراسة مسحية شاملة .... م.س.د، ص ١٦٤.

(٢) سعد ناجي جواد وعبد السلام إبراهيم بغدادي، "الأمن القومي العربي ودول الحوار الأفريقي"، دراسات إستراتيجية، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، العدد (٣١)، ١٩٩٩)، ص ١٠٧.

(٣) م.س، ص ١٠٨.

القاهرة عام ١٩٦٤<sup>(١)</sup>، ولكن السؤال الذى يطرح نفسه هو لماذا لجأت ارتريا إلى إثارة المسألة الحدودية مع جيبوتى فى هذا التوقيت؟ ويبدو أن الدافع فى ذلك يعود لعدة أسباب منها:

١- اعتقاد ارتريا بأن جيبوتى مالت إلى صف اليمن فى نزاعها مع ارتريا حول جزيرة حنيش فى البحر الأحمر، التى تقجرت فى شهر ديسمبر عام ١٩٩٥، لا سيما بعد رفض جيبوتى تسليم ارتريا للقطع البحرية العسكرية الأثيوبية، التى كانت متواجدة فى ذلك الوقت فى جيبوتى للإصلاح والترميم، رغم الوساطة التى قام بها رئيس الوزراء الأثيوبى خلال زيارته لجيبوتى لهذا الغرض، ويبدو أن الموقف الجيبوتى، كان نابعاً من رغبة فى تخفيف حدة التوتر فى منطقة جنوب البحر الأحمر، وأيضاً حتى لا يؤثر مثل هذا الفعل على العلاقات الجيدة مع اليمن والدول العربية الأخرى<sup>(٢)</sup>.

٢- التقارب السياسى والاقتصادى الذى ظهر خلال تلك الفترة بين أثيوبيا وجيبوتى، والذى رأت فيه ارتريا تهديداً لمصالحها ولا سيما الاقتصادية<sup>(٣)</sup>.

وعلى كل حال يمكن القول بأن الأزمة الحدودية بين ارتريا وجيبوتى تم تطويقها وأن إلى حين فقد استطاعت أثيوبيا الحليف الرئيسى لارتريا فى ذلك الوقت أن تقوم بوساطة بين الطرفين، تكللت بإقناع اسمرأ بضرورة انتهاج الحل السلمى للأزمة، وعلى أثره انسحبت من المنطقة المتنازع عليها، والتى زعمت فى بداية الأزمة أنها لم تحتلها، وعند هذه النقطة انتهت الأزمة بين البلدين على الأقل حتى الآن<sup>(٤)</sup>.

---

(١) د/ إجلال رأفت، "السياسة الخارجية لدولة جيبوتى ..... م.س.ذ، ص ١٦٤.

(٢) لمزيد من التفاصيل انظر: عارف عبدالقادر عبده سعيد، ..... م.س.ذ، ص ١٥٨ - ١٥٩.

(٣) د/ إجلال رأفت، "السياسة الخارجية لدولة جيبوتى"، ..... م.س.ذ، ص ١٦٥.

(٤) م.س، ص ١٦٤.



## المطلب الثالث

### الصراع الحدودى بين ارتريا وأثيوبيا

رغم العلاقات المتينة والروابط المتعددة بين ارتريا وأثيوبيا فقد انفجر الموقف بينهما عسكرياً فى مايو ١٩٩٨، على خلفية حدود مشتركة كما اتضح فى بداية الأمر<sup>(١)</sup>، وبطريقة لم تكن متوقعة جعلت من الصراع فى منطقة القرن الأفريقى ينتقل نقلة نوعية من صراع أثشى وقبلى ودينى إلى صراع دول وطنية<sup>(٢)</sup>، الأمر الذى أثار الاستغراب ليس لأن الحرب جاءت متعارضة مع توجهات النظام العالمى بعد نهاية الحرب الباردة، الذى تضاعفت خلاله فرص اندلاع الحروب النظامية الواسعة<sup>(٣)</sup>، وإنما لأن قائدى النظامين فى البلدين تربطهما روابط قوية فكلاهما ينتمى لنفس المجموعة الأثنية (التجراى)، فضلاً عن ذلك فهما رفاق سلاح، فقد خاضا الحرب معاً ضد نظام منجستو حتى تم إسقاطه عام ١٩٩١<sup>(٤)</sup>، مما ساهم فى إرساء أسس علاقة قوية بينهما ساعدت فيما بعد فى حصول ارتريا على استقلالها من أثيوبيا عام ١٩٩٣<sup>(٥)</sup>، ومنذ ذلك اليوم وقع البلدان على عدة اتفاقيات للتعاون فى مختلف المجالات، وصلت إلى حد صدور قانون الجنسية المزدوجة لمواطنى الدولتين. وبالرغم من ذلك فإن احتمالات فتور تلك العلاقة كان قائماً بسبب عدم حسم بعض القضايا التى تركت معلقة<sup>(٦)</sup>، ويرى بعض المراقبين أن بداية التراكبات تعود إلى مرحلة ما قبل استقلال ارتريا، الذى تحقق فعلاً بالتعاون بين الجبهة الشعبية لتحرير تجراى الأثيوبية بزعامة ميليس زيناوى والجبهة الشعبية لتحرير ارتريا بزعامة أساس أفورقى، عندما أطاحا معاً بعوهم المشترك منجستو، قفى غمرة الانتصارات وفرحته أبقى الطرفان العديد من القضايا والأمور المشتركة بين الدولتين دون حسم أو حتى اتفاق على الأسلوب أو الآلية التى ستكلف بحل هذه القضايا فى

(١) لمزيد من التفاصيل حول أسباب تفجر النزاع، انظر:

- د/ عبد الملك عودة، "السياسة المصرية ومشكلات حوض النيل"، كُتُب الأهرام الاقتصادى، (القاهرة:

مؤسسة الأهرام، أول أبريل، العدد (١٣٥)، ١٩٩٩)، ص ٤٠ - ٤٣.

- التقرير الإستراتيجى العربى، ٢٠٠٠، ص ٢٢٤ - ٢٢٧.

- د/ صلاح حليلة، "النزاع الارتري - الأثيوبى: رؤية تحليلية"، ..... م.س.ذ، ص ٦١.

- جريدة بيان الأربعاء، (أبو ظبى: مؤسسة البيان للصحافة، العدد (٣٠ - ٣١)، مايو ٢٠٠٠).

(٢) حلمى شعراوى، أفريقيا فى نهاية قرن، (القاهرة: الأمين للنشر والتوزيع، ٢٠٠١)، ص ١٦٧.

(٣) التقرير الإستراتيجى العربى، ٢٠٠٠، ص ٢٢٣.

(٤) د/ صلاح حليلة، النزاع الارتري - الأثيوبى: رؤية تحليلية، ..... م.س.ذ، ص ٦٠.

(٥) لمزيد من التفاصيل انظر: د/ محمد رضا فودة، "لرتريا ماذا بعد الاستقلال"، ..... م.س.ذ، ص ٣٤.

(٦) التقرير الإستراتيجى العربى، ١٩٩٣، م.س.ذ، ص ١٣٣.



وقت لاحق، وفى ذلك الحين لم يتصور أحد أن هذه القضايا المعلقة ستكون بمثابة قبلة موقوتة سرعان ما تفجرت وأشعلت الحرب بين البلدين<sup>(١)</sup>، وهذا ما أفصحت عنه الأيام، والمتتبع لمسار العلاقات الأثيوبية - الارترية سيجد بأنها لم تخلو خلال السنوات الخمس السابقة على الحرب من خلافات عديدة، فالخلافات فى الأساس كانت موجودة، ولكنها كانت كامنة ولم تظهر على السطح، حيث كان يتم التعامل معها فى ظل حالة من التفاهم الإستراتيجى بين البلدين وعدم تصعيدها<sup>(٢)</sup>.

فالخلاف الحدودى بين الدولتين ظهر بعد حصول ارتريا على استقلالها مباشرة حول السيادة على عدد من المناطق الحدودية (زالامبيسا وبورى وبامى، وشيرارو، ومثلث يرجا - الحميرة ولبيتينا وانداكيدا، وعفر وبعض ولاية تيجراى وأبيجى وأردى ماتىوس)<sup>(٣)</sup>. وتمحور الموقف القانونى للبلدين فى رؤية مشتركة لمبدأ احترام الحدود الموروثة عن الاستعمار، وعدم تغييرها، ولكنهما يختلفان حول أى الاتفاقيات التاريخية التى يجب الأخذ بها، فالجانب الأثيوبى يرى بضرورة الأخذ بمعاهدة عام ١٨٩٧ كأساس لتعين الحدود بين البلدين بينما الجانب الارترى يرى بضرورة الأخذ بالمعاهدات اللاحقة عليها وهى المعاهدات الثنائية والثلاثية (أثيوبيا - بريطانيا - إيطاليا)، التى تم التوقيع عليها فى ١٠/يوليو/١٩٠٠ و ١٥/مايو/١٩٠٢، و ١٦ مايو ١٩٠٨، باعتبارها جميعاً تلغى معاهدة ١٨٩٧<sup>(٤)</sup>.

ويبدو أن الخلاف الحدودى لم يكن إلا نتوفاً لخلافات عديدة ذات أهمية ظهرت بين الدولتين أهمها الخلافات الاقتصادية، فالتفاعلات التى تمت بين الدولتين فى الفترة من عام ١٩٩١ حتى عام ١٩٩٣ توضح بأن التسوية السياسية للقضية الارترية بين الجبهتين (الجبهة الشعبية لتحرير ارتريا والجبهة الشعبية لتحرير تيجراى)، حققت استقراراً نسبياً بالمعنى السياسى والعسكرى فى شبكة العلاقات المتبادلة بين الدولتين والنظامين الحاكمين ترتب عليه ظهور محور بينهما، يهدف إلى تحقيق مصالحهما فى المنطقة، هذه التسوية لم تشمل الجانب الاقتصادى لاستقلال ارتريا، وكل ما حدث فى هذا الشأن كان مجموعة من الاتفاقات الاقتصادية والنقدية والجمركية، التى أنشأت وضعاً أقرب ما يكون بالاتحاد الجمركى، أو النقدى، ويبدو أن النخبة الحاكمة فى أنيس أبابا كانت تتصور إمكانية تطوير هذا الوضع إلى حقيقة نهائية، ولهذا مارس البنك المركزى الأثيوبى مع تداول العملة الأثيوبية (البر) فى كلا

(١) جريدة الأهرام القاهرية، بتاريخ ١٣/٣/١٩٩٩.

(٢) التقرير الإستراتيجى، ٢٠٠٠، م.س.ذ، ص ٢٢٣.

(٣) م.س، ص ٢٢٤.

(٤) د/صلاح حليلة، "النزاع الارترى الأثيوبى"، .... م.س.ذ، ص ٦٢.

الدولتين أدواراً مختلفة سواء في قضايا الائتمان والتنمية والمعونات والتجارة الدولية، أو في حصيلة العملات الصعبة وتسوية الديون والمعاملات بين البلدين، مع وجود بنك مركزي ارتري لا يقوم بتلك الوظائف، بل يعمل في إطار السياسة الاقتصادية لأثيوبيا. هذه الأوضاع إضافة بطبيعة الحال إلى وجود حالة من الشك بين الطرفين تأصلت خلال مرحلة النضال، التي استمرت ثلاثين عاماً، دفعت ارتريا إلى اتخاذ قرار في عام ١٩٩٧ بإصدار عملتها المستقلة (النقطة)، مع تفعيل دور ونشاط البنك المركزي الارتري لبناء اقتصاد ارتري مستقل ومنفصل عن أثيوبيا، التي ترتب عليه حصول امتزاز في بيئة وشبكة العلاقات المتبادلة بين الدولتين، وعلى ح. بين الدولتين، وعلى ح. الأفعال، وتصاعدت ت. وفي تسوية التعاملات ميناء جيبوتي وميناء التوجهات والممارسات

في ترتب عليه حصول امتزاز في بيئة وشبكة العلاقات المتبادلة ستويات، ومنذ نوفمبر عام ١٩٩٧ تواصلت الأفعال وردود نتائج على الجانبين في إطار المنطقة الجمركية، وميناء عصب صعبة، وفي تحويل التجارة الأثيوبية من ميناء عصب إلى إضافة إلى الخلافات الاقتصادية فإن اختلاف النظامين في زاد من تآزم العلاقات بين الدولتين.

نظام الأثيوبي بالتعددية الحزبية، وأقر في دستوره اتخاذ توجهات الانفصالية من قبل بعض الأثنيات، بل أنه سمح في فيها الدستور بالانفصال عن الدولة الأثيوبية، في حين أن بأن ارتريا دولة موحدة بسيطة، ويرفض مبدأ التعدد الحزبي، حالية تشكلان خطراً على الدولة الارترية، الأمر الذي أدى سواء على المستوى الحزبي أو على مستوى تنظيمات

فعلى سبيل الم. الفيدرالية الأثنية كحل حالة توافر شروط مع. النظام الارتري يقر فم باعتبار أن كلاً من الت. إلى تعطيل التعاون بين المجتمع المدني<sup>(٢)</sup>.

إضافة إلى ذلك الاهتمام الكافي بها من وأثيوبيا تشعر بأنها فقد باستقلال ارتريا، ولهذا وفضلاً عن ذلك هناك

إلتان إلى الزعامة الإقليمية، فارتريا تزعم بأنها لم تلق الدولية الكبرى، ولا سيما الولايات المتحدة الأمريكية، فبعد أن كانت دولة ساحلية مهمة أصبحت دولة حبيسة<sup>(٣)</sup>، سياسة الدولتين في بحث كل منهما عن دور في المنطقة، في كلتا الدولتان لها مواقف حول بعض المسائل ساهمت

رية ومشكلات حوض النيل .... م.س.ذ، ص ٤٠ - ٤١، ولمزيد من أفريقيا في نهاية قرن"، .... م.س.ذ، ص ١٨٠.

في القرن الأفريقي وانعكاساتها على الأمن القومي العربي ... م.س.ذ،

٢٠ - ٢٠٠٢، م.س.ذ، ص ١٥٤.

(١) د/ عبدالمك عوده،

التفاصيل انظر: حلم

(٢) د/ إبراهيم نصر الدين

ص ٢٦٣ - ٢٦٤.

(٣) التقرير الاستراتيجي

بشكل أو بآخر بالدفع بالأمور نحو المواجهة، ففي أثيوبيا مازالت بعض قطاعات قومية الأمهر، ترفض استقلال ارتريا وترى بها خيانة وطنية، وتفرطاً في جزء مهم من الأراضي الأثيوبية، أما في ارتريا فهناك الكثير من حركات التحرير الارترية المستبعدة من المشاركة في السلطة، ترى في سيطرة الجبهة الشعبية على الحكم باعتبارها سيطرة تجريبية متحالفة مع نظيرتها التجريبية المسيطرة في أنيس أبا<sup>(١)</sup>، وتخشى أن يؤدي ذلك إلى تقديم تنازلات لأثيوبيا تكون على حساب المصالح الوطنية لإرتريا. ونتيجة لهذه التراكمات بدأ النزاع الحدودي يظهر في أغسطس ١٩٩٧، عندما بدأت أثيوبيا في ممارسة بعض مظاهر السيادة على الأقاليم المتنازع عليها بنشر بعض الخرائط، التي تظهر تبعية إقليمى بادمي، وزالامبيسا لها، وكان آخرها طباعة عملتها الورقية، التي احتوت هي الأخرى على خريطة مماثلة<sup>(٢)</sup>، مما عزز المخاوف الارترية، وتجدر الإشارة بأن هذه التطورات كانت محل تباحث بين القيادتين، إلا أنهما لم يتوصلا إلى اتفاق ينهي هذا الخلاف<sup>(٣)</sup>، الأمر الذي أدى إلى قيام ارتريا في ٦ مايو عام ١٩٩٨ باقتحام الحدود المشتركة، وتوغلت قواتها العسكرية داخل الأراضي المتنازع عليها التي تبلغ مساحتها حوالي ٣٩٠ كم<sup>٢</sup>، وتعرف بمثلث ايرجا حول مدينة بادمي، وفي غضون أيام أطلق الجانبان المزارع حول العديد من المناطق الواقعة على الحدود المشتركة بين البلدين، التي يبلغ طولها ألف كيلو متر<sup>(٤)</sup>، وبهذا تكون ارتريا قد بادرت باحتلال الأراضي المتنازع عليها بالقوة العسكرية في سياسة أصبحت معروفة لدول الجوار، تقوم على مبدأ فرض الأمر الواقع بالقوة المسلحة في خلافاتها الحدودية مع جيرانها<sup>(٥)</sup>، وفي هذه الجولة استطاعت ارتريا أن تحقق انتصار عسكرياً على أثيوبيا، ثم توقف القتال بين الطرفين عند هذه النتيجة، ولكنه كان بمثابة هدنة، قامت خلالها الدولتان بالحصول على أسلحة بقيمة تصل إلى حوالي ٥٠٠ مليون دولار أمريكي، استعداداً لجولة قادمة<sup>(٦)</sup>.

وبالفعل انفجر القتال مجدداً بين الجانبين خلال شهر فبراير عام ١٩٩٩ في جولة ثانية، ودار القتال في ثلاث مناطق، هي بادمي التي شهدت العمليات العسكرية الرئيسية في مايو عام ١٩٩٨ ومنطقة تسورونا - زالامبيسا جنوب اسمراء ومنطقة بوري جنوب غرب

(١) د/ إبراهيم نصر الدين، "الأوضاع في القرن الأفريقي وانعكاساتها على الأمن القومي العربي .... م.س.ذ، ص ٢٦٣.

(٢) التقرير الإستراتيجي العربي، ١٩٩٨، ..... م.س.ذ، ص ٢٢٧.

(٣) التقرير الإستراتيجي الأفريقي، ٢٠٠١ - ٢٠٠٢، ..... م.س.ذ، ص ١٥٢.

(٤) Colin Legum, (ed.), Africa Contemporary Record, Vol. 26. 1996 - 1998. Op. Cit., P. 381

(٥) عارف عبدالقادر عبده سعيد، ... م.س.ذ، ص ١٦٩.

(٦) التقرير الإستراتيجي العربي، ٢٠٠٠، ..... م.س.ذ، ص ٢٢٥.



ميناء عصب، وشهدت هذه الجولة استخدام القوات الجوية بشكل مكثف من قبل أثيوبيا، واستطاعت أثيوبيا خلال هذه الجولة تحقيق بعض الانتصارات غير الحاسمة على القوات الارترية، الأمر الذى أجبر ارتريا على الموافقة على خطة السلام التى أعدتها منظمة الوحدة الأفريقية مما ساعد على إيقاف القتال بين الطرفين مؤقتاً<sup>(١)</sup>، والجدير بالذكر أنه خلال الجولة الأولى من الحرب بذلت العديد من الجهود الإقليمية والدولية لإنهاء القتال بين الطرفين، ولكنها فشلت فى ذلك لتباعد المواقف بينهما، أيضاً فإن نتائج الجولة الثانية من الحرب لم تساعد على تسهيل عملية التسوية، بل على العكس من ذلك زاد التباعد بين الدولتين، وظهر أنهما يستعدان لجولة ثالثة من الحرب، وهذا ما حدث فقد اندلعت مواجهة جديدة خلال شهر مايو عام ٢٠٠٠ وكانت أكثر قوة من الجولتين السابقتين، واستطاعت أثيوبيا تحقيق انتصارات حاسمة على القوات الارترية؛ استعادت بموجبها الأراضي المتنازع عليها، والتى سبق لإرتريا أن سيطرت عليها، وبل وتوغلت داخل الأراضي الارترية<sup>(٢)</sup>، والملاحظ على تطورات الحرب بين الدولتين أن أثيوبيا كانت تغير أهدافها من الحرب تدريجياً، ففى البداية حددت أهدافها فى الدفاع عن جزء من أراضيها تحتله ارتريا، ثم تحول إلى الرغبة فى إجبار ارتريا على الاستجابة للمبادرات الإقليمية والدولية، التى ترمى إلى إنهاء الصراع بين الدولتين، ثم أخذت الحرب اتجاهاً آخر يفهم منه أن أثيوبيا ربما ترغب فى إعادة فتح الممر التجارى، الذى يربطها بالعالم الخارجى وهو ميناء عصب على البحر الأحمر<sup>(٣)</sup>، خاصة وأن هناك فكرة قديمة تردت منذ عام ١٩٧٦؛ تقوم على ضرورة استقطاع إقليم (دانكاليا) المشتمل على ميناء عصب وضمه إلى أثيوبيا، ومنح ارتريا الاستقلال بهدف إيجاد منفذ لأثيوبيا على البحر الأحمر<sup>(٤)</sup>، والملاحظة الأخرى على الحرب الارترية الأثيوبية أنها الحرب الأكثر عنفاً وخسائر فى الصراعات الأفريقية منذ الاستقلال، فلم يحدث من قبل أن تصاعد أى صراع بين دولتين إلى هذه الدرجة من العنف على نحو ما شهدته هذه الحرب، ولا سيما فى جولتها الثالثة<sup>(٥)</sup> التى كان من نتائجها قبول الطرفين لخطة التسوية التى أعدتها منظمة الوحدة

(١) م.س، ص ٢٢٦.

(٢) م.س.

(٣) أخبار الساعة، نشرة يومية، تصدر عن مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، السنة (٦)، العدد (١٥٩٤)، الاثنين ١٢/٦/٢٠٠٠، ص ٧، ولمزيد من التفاصيل حول المبادرات المختلفة تجاه الحرب الارترية الأثيوبية، انظر: عارف عبدالقادر عبده سعيد، .... م.س.ذ، ص ١٨٣ - ١٩٠.

(٤) د/ صلاح حليلة، "الصراع الارتري الأثيوبي: رؤية تحليلية"، .... م.س.ذ، ص ٦١.

(٥) التقرير الإستراتيجى العربى، ٢٠٠٠، ص ٢٢٤.



الأفريقية، والتي مثلت خلاصة لجميع المبادرات المختلفة<sup>(١)</sup>، وعلى هذا الأساس تم فى ١٢ ديسمبر عام ٢٠٠٠ التوقيع على اتفاق سلام شامل بين الدولتين فى العاصمة الجزائرية<sup>(٢)</sup>.

وعلى الرغم من توقيع اتفاقية السلام فإن الدولتين لم تصل بعد إلى مرحلة إنهاء النزاع، فبنود اتفاقية الجزائر لم يتم تطبيقها لتعارض المواقف بين الدولتين، واتضح ذلك من خلال رفض أثيوبيا لقرار مفوضية ترسيم الحدود، التى أصدرت قرارها فى إبريل عام ٢٠٠٢ بأحقية ارتريا فى الأراضى المتنازع عليها باعتباره من وجهة نظرها غير قانونى، وغير عادل، وأبلغت أثيوبيا موقفها هذا للأمين العام للأمم المتحدة فى ١٩ سبتمبر عام ٢٠٠٣، وطالبت بإيجاد آلية جديدة بديلة للمفوضية<sup>(٣)</sup>.

وإجمالاً ومن خلال العرض السابق اتضح لنا بأن النزاع الارتري الأثيوبى ليس مجرد نزاع حدودى فقط، فلو كان كذلك لأمكن التوصل إلى تسويته سواء عن طريق المبادرات والاتفاقيات الإقليمية والدولية أو أى طريق آخر، كما هو الشأن فى حالة النزاع الارتري اليمنى حول جزر حنيش والنزاع الارتري الجيبوتى، ولكنه نزاع متعدد الأبعاد والمستويات، ويبدو أن اتفاقيات استقلال ارتريا، التى تم التوصل إليها بين الجبهة الشعبية لتحرير ارتريا والجبهة الشعبية لتحرير التجراى، كان ينقصها الكثير من الأمور والضوابط، التى تكفل استقرار الأوضاع بين الدولتين فى مرحلة ما بعد الاستقلال، كما أشرنا، واعتقد بأن أهم تلك الأمور مسألة المنفذ البحرى لأثيوبيا، فالذى تم الاتفاق عليه وتحت نضوة الانتصار كان مجرد تسهيلات تمنح لأثيوبيا فى ميناء عصب الأثيوبى تحت ضمان العلاقات الشخصية، التى نشأت بين قيادتى الجبهتين خلال مراحل النضال، ويبدو أن العواطف والعلاقات الشخصية لم تصمد طويلاً أمام مصالح الدول وتناقضاتها، ولهذا وبمجرد استقلال ارتريا ظهرت الخلافات بين الدولتين على أكثر من مستوى كما رأينا، ويبدو أن أهم مسألة شكلت وستظل تشكل مصدر توتر فى علاقات الدولتين هى مسألة المنفذ البحرى، الذى لم يتم حسمه منذ البداية بشكل واضح، فلو كانت أثيوبيا اشترطت مثلاً حصولها على منفذ بحرئ مقابل موافقتها منح ارتريا

---

(١) لمزيد من التفاصيل حول مبادرة منظمة الوحدة الأفريقية، انظر: التقرير الإستراتيجى الأفريقى، ٢٠٠١ - ٢٠٠٢، ص ١٥٤ - ١٥٥.

(٢) لمزيد من التفاصيل حول اتفاق السلام، انظر: جريدة ارتريا الحديثة، ٢٠٠٠/١٢/١٩، وجريدة الثورة اليمنية ٢٠٠٠/١٢/١٣.

(٣) لمزيد من التفاصيل حول تطورات الأوضاع بعد اتفاقية الجزائر، انظر: بدر حسن شافعى، "النزاع الحدودى بين أثيوبيا وارتريا، هل يشعل حرب ثالثة بينهما؟"، السياسة الدولية، العدد (١٥٩)، يناير ٢٠٠٥، ص ٢١٦ - ٢١٩.

الاستقلال لحصلت عليه ربما، خاصة في ظل الرعاية الأمريكية لاتفاقيات الاستقلال، وتعطش الارتريين للاستقلال، ومهما كانت اعتراضات الحركات الارترية الأخرى لهذا الأمر، فإنها سترضخ لهذا الشرط، طالما الأمر يتوقف عليه استقلال ارتريا، التي ناضلت من أجله أكثر من ثلاثين عاماً.

مما سبق يتضح بأن الصراعات الحدودية التي تفجرت في المنطقة بعد الاستقلال، والتي جاءت نتيجة لسياسة الدول الاستعمارية في رسم الحدود، شكلت ومازالت مصدر من مصادر التوتر وعدم الاستقرار في المنطقة، وأتاحت الفرصة للقوى الدولية الإقليمية للتدخل في شئون المنطقة، والتنافس على استغلال تلك الصراعات وتداعياتها وتوجيه مساراتها لخدمة مصالحها، وتحقيق أهدافها في المنطقة، وظهر ذلك بوضوح في جميع الصراعات الحدودية في المنطقة، وهذا ما سيتم التطرق إليه في الباب الثاني من الدراسة.

## **المبحث الثالث**

### **التغيرات فى النظام الدولى**

شهد النظام الدولى خلال عقد التسعينيات من القرن العشرين العديد من التحولات والتغيرات التى عصفت بكل السياسات والإستراتيجيات، التى عرفها العالم خلال مرحلة الحرب الباردة، كان أهمها انتهاء الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفيتى ودول الكتلة الشرقية، الأمر الذى أحدث فراغاً إستراتيجياً كبيراً فى الساحة الدولية، عملت الولايات المتحدة الأمريكية الطرف المنتصر فى الحرب الباردة على توظيفه، والاستفادة منه قدر الإمكان لترسيخ زعامتها على العالم ولتأكيد انتصارها فى الحرب الباردة معلنة بذلك عن مولد نظام دولى جديد، لا سيما بعد أزمة وحرب الخليج الثانية ١٩٩٠-١٩٩١، التى مثلت حدثاً ومناسبة للإعلان عن هذا النظام.

وهو ما سوف يعالجه هذا المبحث من خلال مطلبين يهتم الأول برصد التغيرات التى رافقت النظام الدولى الجديد منذ عام ١٩٨٥، وحتى عام ٢٠٠٠، ويهتم الثانى منه بتتبع تغيرات النظام الدولى منذ عام ٢٠٠١ وحتى الآن.

### **المطلب الأول**

#### **المرحلة الأولى (١٩٨٥ - ٢٠٠٠)**

**أولاً: منذ عام ١٩٨٥ - ١٩٩٠:**

بدأت هذه المرحلة مع وصول الرئيس ميخائيل جورباتشوف إلى السلطة فى الاتحاد السوفيتى فى مارس عام ١٩٨٥، واتخاذهُ للعديد من السياسات الداخلية والخارجية، التى فهم منها انسحاب الاتحاد السوفيتى كقوة عظمى من الساحة الدولية، وبدأ من ثم الحديث عن التغيرات فى النظام الدولى، وعن التوجه نحو نظام دولى جديد، فحال وصول جورباتشوف أخذ فى إعادة تقييم السياسة الدولية السوفيتية، حيث رأى بأن الطريق الوحيد لإصلاح الاختلالات فى الدولة، هو العمل على تغيير مسار السياسة الخارجية، ثم القيام بالإصلاحات الداخلية بحيث تصبح السياسة الخارجية خادمة للسياسة الاقتصادية وليس العكس، كما كان



عليه الحال طيلة سبعين سنة الماضية، ورأى جورباتشوف بأنه لا بديل عن الاهتمام والتركيز على دور التكنولوجيا ورأس المال والسوق الغربية في إنعاش الاقتصاد السوفيتي المتهالك، ولابد أيضاً من وضع حد لمسألة المساعدات السوفيتية المخصصة لدعم الأنظمة السياسية في دول العالم النامي، التي أرهقت الميزانية السوفيتية<sup>(١)</sup>.

وفيما يتعلق بالسياسة الخارجية بدأ الاتحاد السوفيتي في التقارب مع الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية وعلى مختلف الأصعدة، وفي التقليل من التزاماته الخارجية، والتراجع من مناطق نفوذه التقليدية<sup>(٢)</sup>، وفي سبيل ذلك تبنى إستراتيجية جديدة لإدارة الصراع الدولي تقوم على التعاون والتنسيق مع جميع الدول، ولا سيما مع الدول الغربية بعيداً عن إستراتيجية الصراع وسباق التسلح التي أصبحت من مخلفات الماضي، ولا يمكنها موضوعياً أن تؤدي إلى كسب سياسى لأى طرف، وبالتالي فالصراع بين الرأسمالية والاشتراكية يجب إدارته من خلال الوسائل السلمية القائمة على التعاون، وليس من خلال الصراع والتفوق العسكرى<sup>(٣)</sup>.

وتطبيقاً لهذا التوجه قدم الاتحاد السوفيتي العديد من التنازلات للولايات المتحدة الأمريكية، حيث وافق عام ١٩٨٥ على استئناف محادثات الحد من التسلح، وفي عام ١٩٨٦ وافق على المطالب الأمريكية، التي كان في السابق يرفضها وبخاصة بتخفيض الصواريخ طويلة المدى، وقبوله مبدأ التفتيش، ثم في عام ١٩٨٧ وافق على عدم الربط بين عقد المعاهدة الخاصة بإزالة الصواريخ متوسطة المدى في أوروبا ووقف حرب النجوم<sup>(٤)</sup>، أيضاً أقدم الاتحاد السوفيتي على تخفيض عدد قواته المسلحة وتخفيض ترسانته من الأسلحة التقليدية<sup>(٥)</sup>.

فضلاً عن ذلك شهد النصف الثاني من الثمانينيات تغير في الموقف الأيديولوجى السوفيتي، حيث تبنى بعض المصطلحات الغربية التي كان يرفضها في السابق، ومنها على سبيل المثال الإشارة إلى الستالينية على أنها سبب الأزمات، التي يعاني منها النظام الاشتراكي

---

(١) د/ سعد حقي توفيق، النظام الدولي الجديد، دراسة في مستقبل العلاقات الدولية بعد انتهاء الحرب الباردة، (عمان: الأهلية للنشر والتوزيع، ١٩٩٩)، ص ٣٠.

(٢) Birth Hansen., Op. Cit., P. 17

(٣) د/إسماعيل صبرى مقلد، العلاقات السياسية الدولية، للنظرية والواقع، (أسبوط: جامعة أسبوط، ٢٠٠١)، ص ٥١ - ٥٢.

(٤) د/ ودودة بدران، "أزمة الخليج والنظام الدولي"، مجلة العلوم الاجتماعية، (الكويت: جامعة الكويت، مجلس النشر العلمى، المجلد (١٩)، العدد (١-٢)، ربيع - صيف ١٩٩١)، ص ٤٧.

(٥) خالد رياض، الصومال للقلب الواعى، (القاهرة: دار الأمين للنشر والتوزيع، ١٩٩٤)، ص ٢٩.

وأن البيروقراطية تشكل عقبة أمام مثل هذا النظام<sup>(١)</sup>، ومن جانب آخر شهدت هذه الفترة انسحاباً سوفيتياً منظماً من الساحة الدولية، الأمر الذي أدى بطبيعة الحال إلى تخلي الاتحاد السوفيتي عن حلفائه وأصدقائه في العالم، ووقف كل الدعم والمساندة التي كان يقدمها لهم في السابق.

أما فيما يتعلق بالصراعات الإقليمية فقد حاول جورباتشوف أن يعمل سوياً مع الإدارة الأمريكية لتسوية هذه الصراعات سلمياً من منطلق توازن المصالح، وبالشكل الذي يقلل من خسائر الاتحاد السوفيتي وخسائر حلفائه<sup>(٢)</sup>، ويبدو أن هذا الطرح كان تحصيل حاصل، لا سيما مع تفاقم الأوضاع الداخلية، التي أجبرت الاتحاد السوفيتي على ترك الساحة الدولية للولايات المتحدة والغرب متنازلاً عن كل معاقل نفوذه في العالم<sup>(٣)</sup>، الأمر الذي أثار تأثيراً كبيراً على مكانة الاتحاد السوفيتي في الساحة الدولية، وهذه السياسات جاءت منسجمة مع التوجهات الجديدة للقيادة السوفيتية تجاه الولايات المتحدة والغرب، التي أصبحت لا ترى مبرراً للاستمرار بالتشدد في السياسة السوفيتية تجاه هذه الدول، وأنه لابد من التسليم بالشروط الأمريكية والغربية، لكي يتم ضمان الحفاظ على أمن الدولة السوفيتية واستمرار وجودها، ومن ثم التفرغ لمعالجة مشاكلها الداخلية<sup>(٤)</sup>، هذه المواقف الاستسلامية هيأت الفرصة أمام الولايات المتحدة للهيمنة على الأوضاع الدولية، ومن ثم توجيه النظام الدولي نحو نظام القطبية الأحادية كبديل لنظام القطبية الثنائية الذي شكل وظهر خلال منتصف الأربعينيات وبداية الخمسينيات من القرن العشرين<sup>(٥)</sup>، الذي كان قائماً على فكرة التوازن العسكري والسياسي بين القطبين والتنافس والصراع في مختلف المجالات والمستويات<sup>(٦)</sup>، والذي يبدو أنه أرقق الاتحاد السوفيتي وأثر على قدراته المختلفة ولا سيما على الجانب الاقتصادي، مما دفعه إلى الإعلان عن انسحابه من ميدان المنافسة الدولية، والارتداد إلى الداخل والتفرغ لمعالجة مشاكله العديدة.

وفيما يتعلق بالسياسة الداخلية حاول جورباتشوف معالجة وإصلاح الاختلالات الداخلية خاصة الاقتصادية عبر سياسات الإصلاحات (البيروسترويكا) والمكاشفة

(١) د/ وودود بدران، "أزمة الخليج والنظام الدولي"، ..... م.س.د، ص ٤٧.

(٢) د/ سعد حقى توفيق، النظام الدولي الجديد ..... م.س.د، ص ١٠٣.

(٣) خالد رياض، الصومال، الغالب للواعي، ..... م.س.د، ص ٢٩ - ٣٠.

(٤) د/ سعد حقى توفيق، النظام الدولي الجديد ..... م.س.د، ص ١٠٤.

(٥) لمزيد من التفاصيل انظر: Peter Woodward, Op. Cit., PP. 134 - 135

(٦) لمزيد من التفاصيل انظر: د/ إسماعيل صبرى مقلد، العلاقات السياسية الدولية، ..... م.س.د،

(الجلانوس)، والتي فشلت في تقديم حلول سريعة لمشكلات الدولة لأسباب مختلفة فالإصلاحات انطوت على سرد للانتهاكات المستمرة من قبل الأجهزة الحكومية، ولا سيما جهاز الشرطة واستعراض الفساد وسوء الإدارة في القطاع الاقتصادي، أما العلنية أو المكاشفة وبرغم احتوائها على نقد ذاتي للماضي وتركيزها على بعض التجاوزات، التي تمت خلال المرحلة السئالينية، إلا أنها لم تؤدي إلى إزالة كاملة لسلبات تلك المرحلة لتسببها وارتباطها بالنظام السياسي السوفييتي ككل<sup>(١)</sup>. فالإصلاحات الاقتصادية لا يمكنها أن تحقق هدفها ما لم يكن هناك وفي نفس الوقت إصلاحات على الجانب السياسي، إذن لم تؤد السياسات التي اتخذها جورباتشوف لإصلاح الأوضاع الداخلية في الدولة إلى أي نجاح حقيقي، بل ربما سرعت من تدهور الأمور الداخلية بشكل أكبر مما كان عليه الحال في السابق<sup>(٢)</sup>، بل أنه ومع نهاية عام ١٩٨٩ كان الاتحاد السوفييتي يواجه مشكلة تفكك الدولة، لا سيما بعد أن صوتت برلمانات كل من ليتوانيا ولاتفيا لصالح الانفصال عن الاتحاد السوفييتي، واتجاه دول الكتلة الشرقية نحو طريق التحولات الديمقراطية والاتجاه نحو الغرب<sup>(٣)</sup>.

فالتغيرات والأحداث المتسارعة التي شهدتها الساحة السوفييتية أدت وبشكل سريع إلى تغيرات جذرية بين دول الكتلة الشرقية، التي اتجهت نحو إتباع النهج الغربي في الديمقراطية والتعددية السياسية والتداول السلمي للسلطة عبر صناديق الاقتراع وضمنت ذلك بنصوص دستورية واضحة في دساتيرها، أيضاً تم سقوط جدار برلين مع نهاية عام ١٩٨٩، وتمت الوحدة الألمانية في أكتوبر ١٩٩٠، الأمر الذي أدى إلى تلاشى التقسيم السابق للشرق الاشتراكي والغرب الرأسمالي<sup>(٤)</sup>.

وإذا كان جورباتشوف ورغم توقفه الطويل عند برنامج الإصلاح قد فشل في العثور على حلول لمشكلات بلاده فإن الولايات المتحدة والمسؤولين عن رسم السياسة الخارجية فيها قد توقفوا طويلاً أمام هذه المستجدات والتطورات؛ باعتبارهم الطرف الأكثر اهتماماً بما يجري في الاتحاد السوفييتي<sup>(٥)</sup>، بل إنهم من خطط ومنذ الستينيات لجر الاتحاد السوفييتي للوصول لهذا المنعطف الخطير وهذا الفشل، ويبدو أنهم نجحوا في إرهاب الاتحاد

(١) د/ سعد حقي توفيق، النظام الدولي الجديد، .... م.س.د، ص ٢٩.

(٢) لمزيد من التفاصيل انظر: م.س، ص ٢٨ - ٣٢.

(٣) م.س، ص ٣١ - ٣٢.

(٤) د/ صالح أبو بكر على أحمد، أثر المتغيرات العلمية والإقليمية على العلاقات العربية الأفريقية من علم ١٩٨٩ - ٢٠٠٠، (القاهرة: دار النهضة العربية، ٢٠٠٥)، ص ٦.

(٥) قاسم السهلاني، "أزمة النظام الدولي" <http://www.darislam.com/home/alfekr/data/feker8/6.htm>



السوفيتي وزعزعتة داخلياً أثناء الحرب الباردة، الأمر الذي أفرز بعد ذلك مواقف وتوجهات داخلية ودولية تتسم بالاضطراب والعشوائية<sup>(١)</sup>.

ونتيجة لهذه الأوضاع أدركت الولايات المتحدة أن فراغاً كبيراً سوف تشهده الساحة الدولية نتيجة تنحى أحد طرفي الحرب الباردة من المعادلة الدولية، وحتى لا يستفيد من ذلك الفراغ أحد سواها، أخذت الإدارة الأمريكية في ترتيب الأوضاع الدولية بما يتوافق وينسجم مع مصالحها في المرحلة المقبلة<sup>(٢)</sup>، مدركة أن تغير النظام يمثل في حد ذاته بعداً من أبعاد إعادة تنظيم العلاقات الدولية وفقاً لعلاقات القوى الجديدة، فعندما تتسحب قوى عظمى أو أكثر ينشأ فراغ للقوى، وتضعف معه الدول، التي كانت مرتبطة ومدعومة منه، وتنشأ صراعات جديدة، ويتم تسوية صراعات سابقة، وتظهر تحالفات جديدة وتظهر دولاً وتختفي أخرى<sup>(٣)</sup>.

ومن المعروف أن النظام الدولي ينهار إما سلباً أو حرباً من خلال استسلام أو انسحاب أحد أو بعض أطرافه، الأمر الذي يمهد الطريق لبروز أطراف جديدة أو قديمة على قمة النظام الجديد تعكس تصوراتها وقيمتها عليه، وهو ما حدث بالفعل بانسحاب الاتحاد السوفيتي، حيث أتاح ذلك للولايات المتحدة الأمريكية للتربيع على قمة النظام الدولي الجديد، وتحويل قيمها وأيديولوجيتها على الساحة الدولية<sup>(٤)</sup>، ويمكن اعتبار يوم ٢١ سبتمبر ١٩٨٩، تاريخ الاستسلام والانسحاب الفعلي للاتحاد السوفيتي من الساحة الدولية، وبالتالي انتهاء الحرب الباردة التي استمرت أكثر من أربعة عقود<sup>(٥)</sup>.

(١) خالد رياض، الصومال الغائب الواعي، ..... م.ع.ذ، ص ١٧.

(٢) قاسم السهلاني، "أزمة النظام الدولي ..... م.ع.ذ.

(٣) Birthe Hansen, *unipolarity and Middle East*, (Richmond, England: Curzon, 2000), P. 14

(٤) د/ سعد حقي توفيق، "النظام الدولي الجديد"، ..... م.ع.ذ، ص ٩ - ١٠.

(٥) Birthe Hansen, Op. Cit, P. 17

فى الوقت الذى كان العالم فيه يتابع التطورات والتغيرات المتسارعة فى الاتحاد السوفيتى ودول الكتلة الشرقية، وانتهاء الحرب الباردة كان يتابع أيضاً وبنفس القدر من الاهتمام كيفية التوظيف الأمريكى لتلك التحولات<sup>(١)</sup>، فالزعامة الأمريكية للعالم بعد انسحاب السوفيت من الساحة الدولية، وانتهاء الحرب الباردة أصبحت حقيقة ثابتة ولكنها بحاجة إلى حدث دولى ترسخ به هذه القيادة ويدفع العالم إلى الرضوخ لها، ويبدو أن هذا الحدث غير الاعتيادى تمثل بأزمة وحرب الخليج الثانية، التى تفجرت فى ٢ أغسطس عام ١٩٩٠ أثر غزو العراق لدولة الكويت.

ويذهب البعض إلى القول بأن سيناريو حرب الخليج قد خطط لها الأمريكيون منذ عام ١٩٨٨، أى قبل أشهر عديدة من تاريخ غزو الكويت لتكون الحدث لتثبيت الدور القيادى للولايات المتحدة<sup>(٢)</sup>، وبغض النظر عن مدى صحة هذا رأى فإن أزمة الخليج الثانية كانت نقطة تحول فى مسيرة النظام الدولى الجديد، ولكنها بطبيعة الحال لم تكن السبب فى بروز النظام الدولى الجديد، فجنوره تعود - كما أشرنا - إلى منتصف الثمانينيات عندما شهد الاتحاد السوفيتى تحولات جذرية سواء فى سياسته الداخلية أو الخارجية دفعت إلى تعميق الوفاق مع الولايات المتحدة الأمريكية<sup>(٣)</sup>.

وعليه يمكن القول بأن أهمية حرب الخليج فى مسيرة تحول النظام الدولى كانت فى نتائجها التى أصبحت لها آثار هامة فى التحولات التى جرت بعد ذلك فى النظام الدولى<sup>(٤)</sup>، من حيث أنها مثلت مناسبة للإعلان عن مولد نظام دولى جديد، ولا سيما مع تزامنها مع خطى الاتحاد السوفيتى نحو الانهيار، ومن ناحية أخرى منحت أزمة الخليج الولايات المتحدة الكثير من مصادر القوة فبحكم سيطرتها على نفط الخليج زادت قدراتها على ضبط العالم والهيمنة عليه ومواجهة الدول للصناعية واستمرار تفوقها عليها، وأعطتها إمكانية أكبر للتحكم فى الساحة الدولية واحتواء دول العالم النامى وتسخير الأمم المتحدة لتحقيق أهدافها، أيضاً حسمت حرب الخليج قضية التراجع الأمريكى فى العالم، وأثبتت أمريكا من خلالها أنها القوة الوحيدة التى تمتلك كفاءة عالية، وتستطيع أن تدافع عن مصالحها وأن تأخذ بزمam المبادرة الدبلوماسية

(١) Charkes Krauthammer, "The unipolar Moment, foreign Affairs", (New York: Council on Foreign Relations, vol. 70 no.1, 1991), P. 23

(٢) لمزيد من التفاصيل انظر: قاسم السهلانى، "أزمة النظام الدولى"، ..... م.س.ذ.

(٣) د/ سعد حقى توفيق، "النظام الدولى الجديد، .... م.س.ذ، ص ٣٢.

(٤) م.س، ص ٣٢.

والعسكرية فى مواجهة أى تحول كبير يعرض النظام الدولى للخطر<sup>(١)</sup>، وهو ما اتضح باتخاذها قرار الحرب ضد العراق دون أى معارضة سواء من الاتحاد السوفيتى أو بقية القوى الكبرى، بل أن الاتحاد السوفيتى ظهر خلال الأزمة وكأنه شريك للولايات المتحدة فى اتخاذ القرارات، التى صدرت عن مجلس الأمن بخصوص الأزمة، وإن كان قد ألمح فى بداية الأمر تفضيله للحلول السلمية للأزمة شأنه فى ذلك شأن بعض القوى الكبرى، إلا أنه فى النهاية رضخ للإرادة الأمريكية فى فرض الحل العسكرى للأزمة عبر الأمم المتحدة<sup>(٢)</sup>.

إن قمت أزمة وحرب الخليج بتوقيتها ونتائجها المناسبة الأفضل للولايات المتحدة للإعلان عن مولد النظام الدولى الجديد، وهو الأمر الذى أشار إليه الرئيس الأمريكى الأسبق جورج بوش خلال شهر مايو عام ١٩٩١، بقوله أن حرب الخليج مثلت أول اختبار لعالم جديد أصبح من الممكن إدراك ملامحه، وفى نفس العام وخلال شهر سبتمبر تحدث بوش أيضاً فى جلسة الكونجرس الأمريكى نكر فيه أن من أهداف أمريكا فى حربها ضد العراق، هو إقامة نظام دولى جديد يسوده العدل والمساواة والسلام وحكم القانون<sup>(٣)</sup>.

ومع نهاية عام ١٩٩١ انهار الاتحاد السوفيتى وتفكك رسمياً وطويت صفحة الحرب الباردة بين المعسكرين إلى الأبد، وشكل ذلك نهاية لنظام القطبية الثنائية وبداية لنظام القطبية الأحادية، الذى تسيطر عليه الولايات المتحدة الأمريكية، ومن الطبيعى أن تؤثر الولايات المتحدة على الأجندة الدولية بقوة فهى تمتلك أفضل وضع للتأثير وستفعل ذلك، وفقاً لمصالحها الإستراتيجية<sup>(٤)</sup>، فهى من ناحية تمتلك القوة العسكرية والقوة التكنولوجية والقوة الاقتصادية دون سواها من القوى الدولية الكبرى، فأقرب المنافسين لها ينقصه امتلاك هذه القوة، فاليابان تعتبر قوة تكنولوجية واقتصادية، ولكنها ليست قوة عسكرية والاتحاد الأوروبى يفتقد للقوة العسكرية والسياسية، التى تتمتع بها الولايات المتحدة، الأمر الذى يجعل الولايات المتحدة القوة القادرة على تنفيذ تصوراتها وتحويلها إلى واقع ملموس، ومن ناحية أخرى تمتلك تصوراً إستراتيجياً متكاملًا لمستقبل النظام الدولى، وعدم امتلاك غيرها لذلك بل واتفاقهم مع كثير من عناصر ذلك التصور خاصة تلك العناصر التى تتعلق بالأهداف، حتى وإن اختلفوا كلهم أو

(١) م.س، ص ٣٤.

(٢) م.س، ص ٣٣.

(٣) د/ إبراهيم الطاهر الفرجانى، "الولايات المتحدة الأمريكية والنظام الدولى الجديد، الواقع والتوقع.

<http://www.dirasaat.com/12/3-1.htm/>

Birthe Hansen, Op. Cit., P. 19 – 20

(٤)



بعضهم مع التصور الأمريكى فى أدوات ووسائل تنفيذ<sup>(١)</sup>، ورغم ذلك فإنه يصعب القول بأن الولايات المتحدة الأمريكية تمتلك قوة مطلقة بل أنها تتمتع بأفضل وضع فى النظام الدولى من حيث قدرتها الإجمالية، مقارنة ببقية القوى الدولية الكبرى<sup>(٢)</sup>.

وفى ظل هذه التحولات والتطورات المتتابة منذ سقوط الاتحاد السوفيتى تتابعنا التحليلات والتفسيرات على جميع المستويات الرسمية وغير الرسمية فى العالم عن النظام الدولى الجديد، الذى بشر به الرئيس الأمريكى الأسبق جورج بوش، وعن ماهيته من حيث هيكلته وبنيته ومضمون التفاعلات والقضايا والموضوعات، التى تمثل أهمية فى هذا النظام وتلك التى لا تمثل أهمية فيه<sup>(٣)</sup>.

بالنسبة لبنية النظام فقد حدث تغيراً واضحاً فيه فتحول النظام من القطبية الثنائية، الذى ظهر بعد الحرب العالمية الثانية إلى نظام القطبية الأحادية، الذى تسيطر عليه الولايات المتحدة الأمريكية، غير أن هذا النظام يضم إليه قوى أخرى تأتى بعد الولايات المتحدة، وهى الدول الصناعية الكبرى إضافة إلى الصين وروسيا، أما تفاعلات النظام فقد اختلفت العلاقات التى كانت مرتبطة بنظام القطبية الثنائية والقائمة على الصراع والتنافس بين القطبين، وانتهت معها سياسات توازن القوى العسكرية، وما ارتبط بها من سباق التسلح ليحل محلها سياسات الحوار والتفاوض القائمة على أساس توازن المصالح والاعتماد المتبادل والتعايش السلمى وتخفيض التسلح. أما من حيث القضايا محل الاهتمام فقد تغيرت هى الأخرى، فقد شهدت هذه المرحلة الانتقال من القضايا المسماة بالسياسة العليا (الأمن والإستراتيجية) إلى الاهتمام بقضايا السياسة الدنيا المرتبطة أساساً بتحسين أحوال الحياة<sup>(٤)</sup>، مثل نشر وتلميع الديمقراطية والمحافظة على البيئة وقضايا حقوق الإنسان، وتنمية الجنس البشرى من حيث معالجة قضايا المياه والتصحر

---

(١) د/ مصطفى علوى، "البيئة الدولية وخصائص النظام العالمى: المخاطر والفرص"، فى د/ نادية محمود مصطفى ود/ زينب عبدالعظيم (محرران)، الدور الإقليمى لمصر فى مواجهة التحديات الراهنة ٢٠٠٠ - ٢٠٠٣، (القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز البحوث والدراسات السياسية، ٢٠٠٣)، ٤٣ - ٤٤.

(٢) Birthe Hansen, Op. Cit., P. 21

(٣) د/ محمود محمد أبو العينين، "المحددات العالمية لعلاقات العرب الثقافية مع أفريقيا"، ندوة العلاقات العربية الأفريقية، (طرابلس: جمعية الدعوة الإسلامية العالمية، ١٩٩٨)، ص ٢٧٠.

(٤) د/ محمود محمد أبو العينين، "أفريقيا والتحول الرأى فى النظام الدولى"، تاريخ المصريين (٩٥)، مصر وأفريقيا الجذور التاريخية للمشكلات الأفريقية المعاصرة، أعمال ندوة لجنة التاريخ والآثار بالمجلس الأعلى للثقافة بالاشتراك مع معهد البحوث والدراسات الأفريقية بجامعة القاهرة، (القاهرة: الهيئة العامة للكتاب، ١٩٩٦)، ص ٢٧٥ - ٢٧٦.



والتلوث والفقر والعنف والمخدرات، إضافة إلى ذلك برز خلال هذه المرحلة أيضاً الاتجاه نحو التكتلات الاقتصادية الكبرى، والمنافسة على الأسواق بين القوى الدولية والتوسع فى إنتاج واستخدام التكنولوجيا<sup>(١)</sup>.

وزاد من بريق هذه الصورة لطبيعة النظام الدولى الجديد تأكيد الولايات المتحدة على ضرورة إعطاء الأمم المتحدة دوراً كبيراً فى حل الخلافات الدولية، مما أعطى مؤشراً بالتفاؤل بأن الالتزام بالقانون الدولى والأعراف الدولية ستكون ركيزة أساسية لهذا النظام، لا سيما والرئيس الأمريكى الأسبق قد أعلن مراراً بأن سيادة القانون الدولى، والالتزام بقرارات مجلس الأمن، وتوفير غطاء شرعى دولى فى كل ما يتعلق بالشؤون الدولية هو السبيل الأمثل لحل النزاعات والمشكلات الدولية<sup>(٢)</sup>.

هذه الصورة التى رافقت النظم الدولى الجديد سرعان ما شابها الغموض وعدم الوضوح، لا سيما والنظام الدولى فى تطوره الراهن بعد نهاية الحرب الباردة مازال مليئاً بالتناقضات والمشكلات، فرغم انتهاء الحرب الباردة وسيادة القطبية لأحادية فإن الصراع الأيديولوجى، الذى كان المحرك للصراع بين الشرق والغرب يبدو أنه لن ينتهى، بل سيظل يلعب دوراً جديداً على الساحة الدولية، فالعالم اليوم يشهد سيادة الأيديولوجية الغربية وتحديداً الأيديولوجية الأمريكية، التى تعنى بطبيعة الحال سيادة الأفكار الرأسمالية، التى دافع عنها المعسكر الغربى خلال مرحلة الحرب الباردة، وما إصرار الولايات المتحدة على فرضها على العالم إلا تطبيقاً لهذه الرؤية<sup>(٣)</sup>، حيث تمارس كل أنواع الضغط على دول العالم لإجبارها على تبني القيم والممارسات الأمريكية بشأن حقوق الإنسان والديمقراطية، وتعميم القانون الأمريكى عليها، وتصنيف الدول على ضوء تمسكها بهذه القيم، وفرض العقوبات على الدول التى لا تلتزم بها<sup>(٤)</sup>، فالدول التى تأخذ بها تكون دول مؤمنة بقيم النظام الدولى الجديد وهى القيم الأمريكية بطبيعة الحال<sup>(٥)</sup>.

---

(١) د/ أمين ساعلى، الأمن القومى العربى: صيغة مناسبة للدخول فى القرن الواحد والعشرين، ط٢، (القاهرة: دار الفكر العربى، ١٩٩٣)، ص ٢٨.

(٢) النظام العالمى الجديد، قوة القانون أم قانون القوة.  
<http://www.qudway.com/akhbar/arshiv/2003/4-2003/c/report>

(٣) د/ سعد حقى توفيق، النظام الدولى الجديد، ..... م.س.ذ، ص ٥٩.

(٤) صمويل هينجتون، القوة العظمى الوحيدة، ترجمة د/ هشام النجاشي، النكالة العالمية، (الكويت: المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب، العدد (٩٦)، سبتمبر ١٩٩١)، ص ٩.

(٥) د/ سعد حقى توفيق، النظام الدولى الجديد، ..... م.س.ذ، ص ٥٩.

هذه الركائز والمتمثلة بالقيم الأمريكية الديمقراطية الليبرالية والاقتصاد الحر، التي تسعى الولايات المتحدة إلى فرضها على العالم تواجه مقاومة وعدم استجابة من بعض المجتمعات؛ باعتبارها غير مناسبة لها، والولايات المتحدة تمارس ضد هذه الدول كل أنواع الضغط والإكراه لإرغامها على تقبل قيم النظام الدولي الجديد كما تدعى<sup>(١)</sup>، هذه الممارسات إضافة إلى التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى تحت مبررات مختلفة أضعفت الآمال التي علقها البعض على احتمال أن يسير النظام الدولي في اتجاه نظام عالمي جديد يكون فيه وجود للقانون الدولي، والتعاون بين الدول الكبرى والمنظمات الدولية، بشكل مختلف عن مرحلة الحرب الباردة<sup>(٢)</sup>، لا سيما مع الهيمنة الأمريكية على الأمم المتحدة ومؤسسات التمويل الدولية (البنك الدولي وصندوق النقد الدولي) وتسخيرها لخدمة مصالحها المختلفة<sup>(٣)</sup>.

أما بالنسبة للقوى الدولية الكبرى الأخرى وهي الاتحاد الأوروبي واليابان والصين وروسيا، فإن دورهما في النظام الدولي الجديد ربما يتجه نحو الصعود، ولا سيما في ظل السياسة الأمريكية القائمة على الهيمنة على العالم، وعرقلة أي توجه للتحالف بين هذه القوى، مما قد يشكل تهديداً لمصالحها، فالدول الأوروبية ومنذ انهيار جدار برلين عام ١٩٨٩، سرعت الخطوات والمفاوضات الهادفة إلى تحويل المجموعة الاقتصادية الأوروبية إلى الاتحاد الأوروبي، وفي التسعينيات من القرن الماضي اتجهت أوروبا بخطوات متسارعة على طريق الاتحاد، وارتفع عدد دول الاتحاد إلى ١٥ دولة، وربما تصل إلى ٢٧ دولة خلال عام ٢٠١٠، ومن ثم فإن العلاقات الأمريكية مع دول الاتحاد ستشهد تفاعلات مختلفة خاصة والأوروبيون ينظرون إلى حرب الخليج الثانية باعتبارها استباق أمريكي على التنافس المقبل، الذي لن يكون عسكرياً استراتيجياً ربما وإنما اقتصادياً وتجارياً<sup>(٤)</sup>، إذن تسعى أوروبا إلى تشكيل موقع فرعي متميز لها في ظل النظام الدولي الجديد له سماته ومعالمه وأنواره الخاصة<sup>(٥)</sup>.

(١) Birthe Hansen, Op. Cit., P. 21

(٢) Adam Roberts, "A new age in international relations" *International Affairs*, (London: The Royal Institute of International Affairs, vol. 67, no. 3, 1991), P. 51.

(٣) صمويل هينجتون، "القوة العظمى الوحيدة"، ..... م.س.ذ، ص ٩٠.

(٤) د/ غسان العزبي، "العلاقة الأمريكية بعد الحادي عشر من أيلول"، مجلة المنطلق الجديد، (بيروت:

مؤسسة الفلاح للنشر والتوزيع، العدد (٥)، صيف ٢٠٠٢)، ص ٩٣ - ٩٤.

(٥) النظام الدولي الجديد وحرب الخليج، "الاقتصادية"، مستقبل العالم الإسلامي، (مالطا: مركز دراسات العالم

الإسلامي، السنة (١)، العدد (٢)، ربيع ١٩٩١)، ص ٢، ولمزيد من التفاصيل انظر: د/ سعد حقي،

"النظام الدولي الجديد"، ..... م.س.ذ، ص ٦٩ - ٨١.

أما روسيا الاتحادية فهي غارقة في حل مشاكلها الداخلية، وإن كانت بين الحين والآخر تدخل في مناورات سياسية مع الولايات المتحدة حول بعض القضايا الدولية تحاول من خلالها إبراز دورها كقوة عسكرية كبرى، أو بهدف الحصول على مكاسب اقتصادية في الأساس، وهذه الفترة تعيش مناورة جديدة مع الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي حول البرنامج النووي الإيراني، ومن ثم وبحكم مشاكلها الداخلية الصعبة يستبعد أن تقوم بأي رد فعل مؤثر على مستوى الساحة الدولية في المدى المتوسط<sup>(١)</sup>.

أما الصين فإن دورها ما زال إقليمياً بالأساس، ومشغولة في بناء قدراتها الاقتصادية، التي قطعت فيها شوطاً كبيراً، أما اليابان فإنها تمتلك قوة اقتصادية وتكنولوجية، ولكنها تفتقد للقوة العسكرية اللازمة لكي تكون قادرة على فرض إرادتها في الساحة الدولية<sup>(٢)</sup>.

هذه القوى الدولية الكبرى ستعمل جاهدة على تحقيق مصالحها المختلفة في ظل الهيمنة الأمريكية على العالم، وسوف تشتد المنافسة فيما بينها من جانب، وبينها وبين الولايات المتحدة من جانب آخر، وسوف يشهد النظام الدولي الجديد نوعاً آخر من التنافس وصراع المصالح، يختلف عن التنافس الذي شهدته مرحلة الحرب الباردة، يركز على التنافس الاقتصادي والتجاري والتكنولوجي بشكل أساسي، غير أنه وفي لحظات التهديد الأمني للنظام الدولي فإن الولايات المتحدة عادة ما ستفرض إرادتها وأجندة العمل، الأمر الذي سيدفع هذه القوى للانصياع لإرادتها<sup>(٣)</sup>، كحال الحرب الدولية على الإرهاب التي شنتها الولايات المتحدة بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١.

ورغم سعي هذه القوى لبناء قدراتها المختلفة فإن الولايات المتحدة ومع انتهاء ولاية الرئيس الأمريكي الأسبق بيل كلينتون، تأكدت مكانتها باعتبارها القوة الأكبر في العالم على مختلف المستويات السياسية والاقتصادية والعسكرية والتكنولوجية، بل إنها تتفوق على أية قوة أو قوى مجتمعة الأمر الذي ربما أنهى الجدل والنقاش الذي دار خلال عقد التسعينيات من القرن العشرين حول ما هي القوة والقوى المؤهلة لقيادة العالم بعد انتهاء الحرب الباردة<sup>(٤)</sup>، ويبدو أنها ستستمر في هذا التفوق على الأقل خلال العقود القليلة القادمة.

---

(١) لمزيد من التفاصيل انظر: د/ السيد أمين شلبي، "تحولات وتحالفات في النظام الدولي الراهن ماذا تعنى للعالم العربي، شؤون عربية، (القاهرة: الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، العدد (١٢٤)، شتاء ٢٠٠٥)، ص ١٦ - ١٨.

(٢) لمزيد من التفاصيل انظر: "النظام الدولي الجديد"، ..... م.س.ذ، ص ٨٣ - ٩٠.

(٣) Birthe Hansen, Op. Cit., P. 18

(٤) د/ السيد أمين شلبي، "تحولات وتحالفات في النظام الدولي الراهن، ماذا تعنى للعالم العربي"، .... م.س.ذ، ص ١٥.



## المطلب الثاني

### المرحلة الثانية منذ عام ٢٠٠١ - وحتى الآن

أولاً: قبل أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١:

انتهت مرحلة من مراحل تغيير النظام الدولي الجديد كما أشرنا مع خروج الرئيس الأمريكى بيل كلينتون وإدارته من البيت الأبيض، والتي استطاعت ترسيخ القيادة الأمريكية على العالم بإتباعها نهجاً يميل إلى التعاون، واستخدام الأسلوب الدبلوماسى أكثر من اعتمادها على القوة أو التهديد باستخدامها سواء مع الأحداث العالمية أو مع الدول الصديقة<sup>(١)</sup>.

وبدأت مرحلة جديدة من تغيير النظام الدولي الجديد، اقترنت بوصول إدارة الرئيس جورج دبليو بوش إلى السلطة فى البيت الأبيض، التى انتهجت نهجاً وخطاً مغايراً يقوم على ممارسة كل أساليب الإكبار والقوة على دول العالم لإخضاعها للإرادة الأمريكية، بما فى ذلك حلفاء الولايات المتحدة مخالفة فى ذلك حتى الشعار الذى رفعته هذه الإدارة خلال الحملة الانتخابية للرئيس بوش، والذى أكد على أهمية التواضع فى التعاطى مع الأحداث العالمية باعتباره أقرب طريق يخدم المصالح الأمريكية فى العالم. ويبدو أن هذا التغير يعود إلى فريق العمل فى الإدارة الجمهورية، ولا سيما أولئك الذين عرفوا "بمجموعة المحافظين الجدد" الذين أخذوا ومنذ التسعينيات من القرن العشرين يطرحون مفاهيم المحافظة المتشددة فى إدارة السياسة الخارجية، وفى أسلوب التعامل مع القوى الدولية الأخرى<sup>(٢)</sup>، ولذلك فحال وصولهم إلى السلطة فى واشنطن أخذوا يضعون استراتيجيات جديدة تعبر عن رؤيتهم للعالم، وانطلاقاً من حقيقة أن الولايات المتحدة أصبحت القوة الأولى فى العالم، وبالتالي فإن الوقت قد حان لتدويل وتطبيق مفاهيمهم وثقافتهم السياسية والاقتصادية<sup>(٣)</sup>، ولذلك لجأوا إلى مجموعة من الاستراتيجيات لتطبيق هذه الرؤية، تركز على أن مسؤولية الولايات المتحدة الأمريكية خلال هذه المرحلة أصبحت الدفاع والعمل على إعلاء قيم الكرامة الإنسانية من خلال ترسيخ سيادة القانون وتقييد السلطات المطلقة للدول واحترام حرية التعبير واحترام حقوق المرأة، والملكية

(١) م.س .

(٢) م.س .

(٣) شؤون خليجية، إستراتيجية الأمن القومى الأمريكى الجديدة، رؤية نقدية، شؤون خليجية، (لندن: مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية، وحدة البحوث، ترجمة وحدة الترجمة، المجلد (٥)، العدد (٣٣)، ربيع ٢٠٠٢)، ص ١٧١.



الخاصة وحرية العقيدة، وتقديم تجربتها في الحكم كنموذج باعتبارها دولة متعددة الأثنيات، وبالتالي فهي الأنسب لجميع الشعوب، ومن ثم ضرورة العمل على نشر هذه المفاهيم والتبشير بها في العالم<sup>(١)</sup>، وهو ما اصطلح على تسميتها بالعولمة<sup>(٢)</sup>.

وفي إطار معالجتها للصراعات الإقليمية أقرت هذه الإدارة إستراتيجية تقوم على ضرورة العمل مع الدول الأخرى للحد من الصراعات الإقليمية باعتبارها تشكل عائقاً أمام بناء التحالفات الدولية، وباعتبار تجاهلها أمر قد يؤدي إلى إثارة الخلافات بين القوى الدولية الكبرى، واعتمدت هذه الإستراتيجية مبدئين للتعامل مع هذه الصراعات، يقوم الأول على ضرورة استثمار الولايات المتحدة لقدراتها في بناء علاقات ومؤسسات دولية قادرة على التعامل مع تلك الصراعات فور ظهورها، ويقوم المبدأ الآخر، على ضرورة مساعدة الآخرين لأنفسهم من خلال الاضطلاع بدورهم حتى تستطيع الولايات المتحدة تقديم المساعدة المطلوبة لهم، وتكمن خطورة هذا المبدأ في تفسيره، فقد يبرر فتور الدور الأمريكي تجاه بعض الصراعات الإقليمية بزعم عدم رغبة الأطراف المعنية في مساعدة نفسها<sup>(٣)</sup>، بمعنى أن الولايات المتحدة الأمريكية ستعمل على تصفية النزاعات الإقليمية المعادية لمصالحها، أما النزاعات والصراعات الإقليمية التي لا تشكل أهمية للولايات المتحدة، والتي لا تمثل أى تهديد لمصالحها، فربما تترك مسألة تسويتها لأطراف إقليمية معينة<sup>(٤)</sup>.

ومن ناحية أخرى تميزت هذه الفترة بتعدد وتوزيع مصادر السلطة على مستوى العالم نتيجة تصاعد قوة الشركات المتعددة الجنسية، والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية، التي أصبحت تشكل تحدياً لسيادة الدولة وسلطانها<sup>(٥)</sup>، فمبدأ السيادة المطلقة الذي كان سائداً قبل نهاية الحرب الباردة لم يعد قائماً بالدرجة المتصورة له نظرياً، فقد تم اختراقها من قبل هذه المنظمات، التي أصبحت تشكل قيداً على سيادة الدول، بل إنها لم تكف بما فرضته من قيود

(١) م.س.

(٢) لمزيد من التفاصيل حول مفهوم العولمة، انظر: د/إبراهيم أحمد نصر الدين، "العولمة وانعكاساتها على دول العالم الثالث"، العولمة وأثارها على أفريقيا، (القاهرة: جامعة القاهرة، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، ١٩٩٩)، ص ١٦٨ - ١٧٠.

(٣) شؤون خليجية، إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي الجديدة، "رؤية نقدية"، .... م.س.ذ، ص ١٧٢.

(٤) د/ سعد حقي توفيق، النظام الدولي الجديد، .... م.س.ذ، ص ١٠٧ - ١٠٨.

(٥) د/ نظام بركات، تداعيات أحداث سبتمبر على النظام الدولي.

على سيادة الدول خارج أقاليمها بل أخذت بالتسلل إلى السيادة الداخلية للدول<sup>(١)</sup>، بحيث لم تعد الدول ولا سيما النامية منها حرة كما كانت في السابق في اختيار النظام الاقتصادي، أو السياسى الذى تريده بفعل التحولات والتغييرات التى صاحبت النظام الدولى الجديد خلال هذه المرحلة مما أدى إلى انتزاع الكثير من الحقوق التى كانت تتمتع بها الدولة وخاصة حق السيادة<sup>(٢)</sup>.

فالدولة فقدت حتى حقها المطلق فى التعامل مع مواطنيها، فحينما تفشل حكومة ما فى تأمين شعبها وحمايته، فإنها تفقد تلقائياً حقها الطبيعى فى إبعاد الآخرين عن التدخل وعندها يكون من حق المجتمع الدولى أن يتدخل وبأى طريقة بما فيها التدخل عسكرياً باستخدام القوات المسلحة<sup>(٣)</sup>، وهو ما يعنى بأن سيادة الدول خلال هذه المرحلة، ولا سيما النامية منها ستكون عرضة للانتهاكات المتكررة سواء من قبل المنظمات الدولية أو القوى الدولية الكبرى، خاصة الولايات المتحدة الأمريكية، التى تعمل جاهدة على بسط نفوذها وسيطرتها على العالم بكل الطرق والسبل بما فيها استخدامها للأمم المتحدة كذريعة للتدخل فى شؤون الدول الأخرى<sup>(٤)</sup>.

ومن ثم فهذه المرحلة أصبحت لا تعترف بالسيادة الوطنية للدول الصغيرة أو المتوسطة أو حتى الكبيرة، وإن كانت الأخيرة تستطيع مقاومة الضغوط والرغبات الأمريكية فى فرض الهيمنة، فعندما ترغب واشنطن فى الضغط على دولة صغيرة فإنها تكون فى معظم الأحيان على يقين وثقة بأن ضغطها سيؤدى هدفه فى النهاية مهما كان حجم التنازلات الذى ستقدمه الدولة الصغرى حتى وإن كان على حساب مصلحتها الوطنية أو القومية، ومهما تكن قوة رأى العام فيها معارضة تلك التنازلات<sup>(٥)</sup>، وهو ما يعنى بأن وضع الدول النامية فى هذه المرحلة ليس بأحسن من سابقها نظراً لعدم مشاركتها بأى دور فى النظام الدولى الجديد،

(١) لمزيد من التفاصيل انظر: د/ سعد حقى توفيق، النظام الدولى الجديد، ..... م.س.ذ، ص ٥٤ - ٥٧.

(٢) د/ عبدالمعزم سعيد، "حرب الخليج والنظام العالمى الجديد"، مجلة العلوم الاجتماعية، (الكويت: جامعة الكويت، مجلس النشر العلمى، المجلد (١٩)، العدد (٢-١)، ربيع - صيف، ١٩٩٩)، ١٦٣ - ١٦٤.

(٣) د/ السيد عمر، العولمة والأمن القومى للعرب: الوطن العربى وتحديات القرن الحادى والعشرين، المؤتمر الدولى الأول خلال الفترة ٨ - ١٠ مايو ٢٠٠٠، الجزء الأول، بحوث فى العلوم السياسية، (القاهرة: جامعة حلوان، مركز بحوث ودراسات التنمية التكنولوجية، ٢٠٠٠)، ص ١١.

(٤) م.س.

(٥) د/ جورج جبور، "نحو إستراتيجية سياسية عربية: أفكار للمناقشة"، قضايا راهنة، (القاهرة: المركز العربى للدراسات الإستراتيجية، السنة (١)، العدد (١)، نوفمبر ١٩٩٧)، ص ٧.

الأمر الذى أفرز صراعات أهلية عديدة أثرت على مسيرة الأمن والاستقرار فى هذه الدول بشكل كبير<sup>(١)</sup>.

فالتغيرات التى شهدتها النظام الدولى الجديد أثرت بشكل كبير على هذه الدول، ويتفق الكثير من المعنيين بأن هذه الدول عانت خلال هذه المرحلة من مشكلات قاسية، تمثلت فى زيادة السكان ونقص الغذاء ومشكلة المياه وتجزر الكثير من النزاعات فيما بينها، وتصادد الصراعات الداخلية بسبب تدخل أطراف خارجية فيه<sup>(٢)</sup>، كما أن عجزها عن الوفاء باحتياجات مواطنيها لا سيما فى ظل التكيف الهيكلى المفروضة عليها من قبل المنظمات الدولية دفعت هى الأخرى إلى حالة من الاضطراب، وعدم الاستقرار وصل فى بعضها إلى حد المقاومة المسلحة للأنظمة الحاكمة احتجاجاً على الأوضاع المتردية الناتجة عن ضعف الأجهزة الحكومية التى فشلت حتى فى توفير الحماية لمواطنيها<sup>(٣)</sup>، وزاد من ذلك التحولات الهيكلية فى النظام الدولى التى عملت على إعادة توزيع مصادر القوة العالمية، ومن ثم التوازن الدولى على أساس موقف كل دولة أو مجموعة من الدول فى النظام الدولى الجديد، وحجم مشاركتها فيه، وعلى هذا الأساس يرى البعض بأن النصيب النسبى لدول العالم النامى أصبح محدوداً وأصبحت أكثر تهميشاً فى ظل النظام الدولى الجديد<sup>(٤)</sup>.

فالقطب الأوحى أصبح أكثر حرية فى الحركة وفى تحديد مصالحه وأهدافه مقارنة بفترة الحرب الباردة، ومن ثم فلم يعد هناك أسباب تجعل الولايات المتحدة الأمريكية مثلاً، تسعى لاختيار حلفائها من بين هذه الدول، كون هذه الدول لم تعد أهدافاً محتملة يسعى الخصم إلى ضمها إليه<sup>(٥)</sup>، إذن أصبحت هذه الدول فى ظل الأوضاع الجديدة تعاني بشدة من قلة الخيارات المتاحة أمامها، فلم نلمس مثلاً طوال عقد التسعينيات من القرن الماضى ما بشر به دعاة لنظام الدولى الجديد أثناء وبعد حرب الخليج الثانية من أن العالم سيشهد مرحلة جديدة، يسودها العدل والسلام وتنعم الدول والشعوب فيها بالأمن والاستقرار مرحلة تحكمها أسس

---

(١) د/ عبدالمنعم سعيد، "ما بعد الحرب الباردة والنظام الدولى بين الفوضى والاستقرار"، للتقرير الاستراتيجى العربى، ١٩٩٣، ص ٣٢.

(٢) د/ سعد حقى توفيق، "أوروبا الموحدة وتأثيرها على العالم الثالث"، آفاق عربية، (بغداد: دار الشؤون الثقافية، السنة (١٧)، شباط، ١٩٩٢)، ص ٤٤ - ٤٥.

(٣) د/ إبراهيم أحمد نصر الدين، "العولمة وانعكاساتها على دول العالم الثالث"، ..... م.ع.ذ، ص ١٦٥ - ١٦٦.

(٤) د/ سعد حقى توفيق، النظام الدولى الجديد، ..... م.ع.ذ، ص ٦٠.

(٥) Birthe Hansen, Op. Cit., P. 20



ومعايير جديدة تختلف عن تلك السابقة (مرحلة الحرب الباردة)، ولكن على العكس ظهرت مرحلة يسودها الظلم وازدواج المعايير في التعامل مع القضايا الدولية، وسيطرة واضحة من قبل الولايات المتحدة والدول الكبرى على المنظمات والمؤسسات الدولية، توظيفها لخدمة مصالحها<sup>(١)</sup>، بل أن أزمة الخليج أثبتت أن النظام الدولي يركز على مبادئ وقواعد قديمة لم تتغير منذ قرون، وهي المصالح القومية والسلوك (البرجماتي) مع صياغة جديدة لتلك الأسس والمبادئ لتقدم في قوالب الشرعية، وتحت ستار حماية مصالح وحقوق الآخرين، وكشف أيضاً عقد التسعينيات وبمزيد من الوضوح عن دور المصالح والسياسات البرجماتية في العلاقات الدولية، وتأثيرها على السياسات الخارجية للدول كإحدى الركائز التي لم تتغير بل تزداد وضوحاً<sup>(٢)</sup>.

إجمالاً يمكن القول بأن هذه المرحلة ارتبطت بمجموعة من السمات المميزة لها وهي<sup>(٣)</sup>:

- ١- بروز توجه واضح في النظام الدولي الجديد يسعى إلى تغيير وظيفة الدولة الاقتصادية، ولا سيما في دول العالم النامي، فبدلاً من التركيز على تحقيق التنمية الاقتصادية، وعدالة توزيع الدخل أصبح الاهتمام منصب على الإصلاح الاقتصادي، الذي يهدف إلى مضاعفة نصيب القطاع الخاص على حساب القطاع العام في مختلف المجالات.
- ٢- سيطرة القيم والمبادئ الغربية الخاصة بحرية الديمقراطية وحقوق الإنسان وحقوق المرأة واحترام القانون الدولي وإعلاء الشرعية الدولية، والتوجه نحو تسوية المنازعات بالطرق السلمية.
- ٣- عمدت السياسة الخارجية الأمريكية إلى ترسيخ مصالحها وقيمها على المستوى العالمي مستخدمة نفوذها وأدواتها المختلفة، ولا سيما الأداة العسكرية والاقتصادية، وخاصة في المناطق التي تدخل ضمن الإستراتيجية الأمريكية المهيمنة<sup>(٤)</sup>.

---

(١) عارف عبدالقادر عبده، ..... م.س.ذ، ص ٤٢. ولمزيد من التفاصيل حول وضع الدول الأفريقية جنوب الصحراء انظر:

Robert H. Jackson, & Alan Janes, (ed.), *States In Achanging World A contemporary Analysis*, (Oxford: Clarendon Press., 1993), PP. 38-49.

(٢) مستقبل العالم الإسلامي، النظام الدولي الجديد وحرب الخليج، "الافتتاحية"، مجلة مستقبل العالم الإسلامي، العدد (٢)، ربيع ١٩٩١، ص ٣.

(٣) خالد حنفي على محمود، "السياسة الخارجية الليبية تجاه الدول الأفريقية غير العربية منذ عام ١٩٦٩"، ..... م.س.ذ، ص ٨٩.

(٤) مستقبل العالم الإسلامي، ما الجديد في النظام الدولي، "الافتتاحية"، مجلة مستقبل العالم الإسلامي، العدد (٨)، خريف ١٩٩٢، ص ٤.



٤- انتشار الصراعات الإقليمية في العالم التي يغلب عليها الطابع الأثني الساعية في معظمها إلى الانفصال، وهو الأمر الذي خلت منه مرحلة الحرب الباردة أو قل فيها، فقد حالت القوتان العظمتان بين تفجرها لمنع الشعوب الواقعة تحت نفوذها من الثورة على الأنظمة الموالية لإحدى القوتين<sup>(١)</sup>، ومن ثم شهدت هذه المرحلة زيادة عدد الدول المستقلة نتيجة لهذه الحالة.

٥- انحسار مساحة حرية الحركة للنظم الإقليمية ودورها في النظام العالمي بشكل يعطى انطباعاً بأنها كانت في وضع أفضل في ظل النظام السابق (نظام القطبية الثنائية)، الذي أتاح لها قدراً معقولاً من حرية الحركة والمناورة<sup>(٢)</sup>.

**ثانياً : بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ :**

أحدث الهجوم الانتحاري على برجى التجارة العالمية في نيويورك ومباني وزارة الدفاع الأمريكية في ١١ سبتمبر ٢٠٠١ تحولاً كبيراً في مسيرة النظام الدولي الجديد، الذي تشكل خلال عقد التسعينيات من القرن العشرين، تاركاً أثراً بعيداً المدى على تطور هذا النظام بحكم استهدافه للقوة الأولى في العالم، التي تتزعم هذا النظام والتي أعلنت ميلاده بعد حرب الخليج الثانية وانهيار الاتحاد السوفيتي. الأمر الذي شكل منعطفاً كبيراً في توجهات الدولة العظمى الأولى، فالمحللون السياسيون الأمريكيون عرفوا هذه الأحداث بأنها تمثل لحظة فاصلة في تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية شأنها في ذلك شأن لحظات فاصلة سابقة غيرت وبشكل سريع التصور الأمريكي للواقع السياسي الدولي<sup>(٣)</sup> ووضعت الولايات المتحدة الأمريكية في طريق سياسي وعسكري جديد يهدف إلى مخاطبة واقع جديد بعد هذه الأحداث، والتي اعتبرت أول هجوم مباشر للأراضي الأمريكية منذ حرب عام ١٨١٢<sup>(٤)</sup>، وهو ما أشارت إليه مستشارة الرئيس الأمريكي بوش للأمن القومي آنذاك كوندوليزا رايس في أبريل عام ٢٠٠٢ بقولها، بأن أحداث ١١ سبتمبر سوف تزعزع الأسس التكوينية للسياسة الدولية<sup>(٥)</sup> في إشارة واضحة بأن هناك رؤية أمريكية جديدة للعالم تنطلق من اعتبار أحداث ١١ سبتمبر نقطة تحول من أجل تغيير النظام الدولي.

(١) د/ إسماعيل صبرى مقلد، العلاقات السياسية الدولية، .... م.س.د، ص ٦٤.

(٢) عارف عبدالقادر، ..... م.س.د، ص ٤٢.

(٣) لمزيد من التفاصيل انظر: سميح فرسون، "جذور الحملة الأمريكية لمناهضة الإرهاب"، المستقبل العربي، السنة (٢٥)، العدد (٢٨٤)، تشرين الأول أكتوبر، ٢٠٠٢، ص ٦ - ٧.

(٤) م.س، ص ٦.

(٥) سارتاج عزيز، "العالم الإسلامي والنظام العالمي الجديد"، شؤون العصر، (بيروت: مركز الدراسات الاستراتيجية، العدد (١١٤)، ربيع ٢٠٠٤)، ص ١٤٣.

فألرضا بالوضع القائم الذى خلفه انهيار سور برلين وزوال الاتحاد السوفيتى، أصبح أمراً غير مجدى من وجهة نظر المحافظين الجديد، بل أنهم يعتقدون بأن الاسترخاء والشعور بالنصر بعد نهاية الحرب الباردة كان أحد أسباب الأزمة، التى تفجرت فى ١١ سبتمبر، ولذا فعلى الولايات المتحدة أن تتحول إلى قوة تتبنى تغيير النظام الدولى بما يتناسب مع المصالح الإستراتيجية للولايات المتحدة<sup>(١)</sup>.

والتغير المقصود هنا هو تغير فى قواعد إدارة العلاقات الدولية، وتغيير الأنظمة السياسية فى بعض الدول، والتى تعتبرها واشنطن أنظمة معادية لها وأصبحت تشكل خطراً حقيقياً عليها وبالشكل الذى يؤدى إلى تكريس أحادية القطب الأمريكى والسيطرة على النظام الدولى.

إذن هناك توجه أمريكى واضح إلى تغيير النظام الدولى، حتى ولو خالف ذلك كل القواعد والأعراف الدولية، مثل احترام مبادئ السيادة الوطنية للدول، وعدم التدخل فى الشؤون الداخلية لها، ومن ثم صنع التغير الذى تريده وسواء بائتلاف مع بعض الدول الحليفة والمؤمنة به أو بتدخلها منفردة<sup>(٢)</sup>.

فأحداث ١١ سبتمبر وبحسب رأى بعض المسؤولين فى الإدارة الأمريكية خلقت فرصة ذهبية ل واشنطن لإعادة صياغة النظام الدولى وفقاً لرؤيتها وبما يتوافق مع مصالحها<sup>(٣)</sup>، بمعنى أن أحداث ١١ سبتمبر أوجدت المبرر الذى كانت تحتاجه الولايات المتحدة لترتيب النظام الدولى من جديد، وللقضاء مرة واحدة على كل الأنظمة السياسية والمنظمات والأشخاص الذين تعتقد أنهم يمثلون مصدراً لتهديد أمنها وأمن العالم، وبغض النظر عن معارضة حتى أقرب حلفائها، ودون الحاجة أيضاً لأى تفويض من الأمم المتحدة أو بمجلس الأمن<sup>(٤)</sup>.

فالعبرة بشأن مشروعية التدخل من أجل التغير وفقاً للرؤية الأمريكية ليست بما إذا كان ذلك التدخل أو التغير متوافقاً ومتماشياً مع المبادئ والقواعد الدولية، ولكن فيما إذا كان التدخل يؤدى إلى نتيجة أفضل فى تحسين الأوضاع الداخلية فى الدولة المتدخل فيها بحسب المفهوم الأمريكى، والمتعلق بأوضاع حقوق الإنسان والانفتاح السياسى والتعددية السياسية، والإصلاح الاقتصادى والاجتماعى إذا كان سيؤدى إلى ذلك، فإنه يصبح تدخلاً مشروعاً بل

(١) د/ مصطفى علوى، "البيئة الدولية وخصائص النظام الدولى: المخاطر والفرص"، .... م.س.ذ، ص ٤٥.

(٢) م.س، ص ٤٤.

(٣) سارتاج عزيز، "العالم الإسلامى والنظام العالمى الجديد"، ..... م.س.ذ، ص ١٤٣.

(٤) التقرير الإستراتيجى الأفريقى، ٢٠٠١ م ٢٠٠٢، ..... م.س.ذ ص ٣٢٩.

ومطلوباً وبغض النظر عن كل القواعد والأعراف الدولية<sup>(١)</sup>، التي نظمت العلاقات بين الدول خلال الفترات السابقة، وتطبيقاً لهذه الرؤية فإن التدخل الأمريكي لإسقاط الأنظمة السياسية في كل من أفغانستان والعراق وصربيا؛ هو تدخل مشروع لأنه أصلح كثيراً من أوضاع المجتمع السياسي في هذه الدول، وأدى إلى تحسن واضح في أوضاع حقوق الإنسان وحقوق المرأة، فضلاً عن إزاحته لأنظمة سياسية تعتبرها واشنطن تمثل عائقاً أمام الحرية والديمقراطية<sup>(٢)</sup>، هذه الرؤية تشير إلى تغيير واضح في التوجه الأمريكي تجاه الأحداث العالمية، فهي بداية أصبحت لا تقر بسياسة الاحتواء ولا توازنات القوى ولا استراتيجيات الردع، التي كان معمولاً بها في السابق، أيضاً فإن الالتزام بالقواعد القانونية ليس لها مكان في هذه الرؤية<sup>(٣)</sup>.

فالمسألة فيما يتعلق بالتحركات الأمريكية لمحاربة الإرهاب لم تعد جريمة وعقاباً وفقاً لهذه الرؤية، وإنما تهديد يجب استباقه للوقاية منه، فالأمر يتعلق بأمن أمريكا، وبالتالي فإذا كان على واشنطن أن تختار بين إرضاء حلفائها والأمم المتحدة، وبين حماية أمنها فقطعاً سوف تختار أمنها<sup>(٤)</sup>، ولذلك عمدت إلى حشد حملة دولية ضد الإرهاب وبناء تحالفات ضده بهدف حماية أمنها والعالم، كما تزعم مع الاحتفاظ بالحق في التصرف بشكل منفرد عند الضرورة، ووضعت قضية تدمير ومهاجمة المنظمات والقيادات الإرهابية، وتدمير شبكات اتصالاتهم ومصادر دعمهم المادي والمالي في مقدمة أولوياتها خلال هذه المرحلة، ووظفت كل الإمكانيات المتاحة لذلك، والتصدى أيضاً للدول المهادنة لهم مبررة ذلك بأنه يأتي منسجماً مع مفهوم الضربات الوقائية المستندة على مبدأ حق الدفاع الشرعي عن النفس، ويتضح من ذلك كما أشرنا بأن الولايات المتحدة وفي إطار حربها على الإرهاب ترسي دعائم مفاهيم جديدة غير تلك التي سادت في المراحل السابقة، مثل مسألة الضربات الوقائية التي تعنى إمكانية قيام القوات الأمريكية بمهاجمة الأعداء المحتملين للولايات المتحدة في أي مكان لإحباط مخططاتهم، وتكمن الخطورة هنا في احتفاظ أمريكا بالحق المنفرد في تحديد من هم الأعداء المحتملين لها<sup>(٥)</sup>، وهو ما يعنى إعطاء الولايات المتحدة لنفسها الحق في محاكمة الأنظمة السياسية، التي لا تتوافق مع توجهاتها والتدخل لتغييرها من منطلق هذه الرؤية، الأمر

(١) د/ مصطفى علوي، "البيئة الدولية وخصائص النظام العالمي: المخاطر والفرص"، ..... م.س.ذ، ص ٤٤.

(٢) م.س، ص ٤٥.

(٣) م.س، ص ٤٤.

(٤) التقرير الإستراتيجي الأفريقي، ٢٠٠١، ٢٠٠٢، ..... م.س.ذ، ص ٣٣٠.

(٥) شؤون خليجية، إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي الجديدة، "رؤية نقدية"، شؤون خليجية، ..... م.س.ذ،

ص ٧١ - ٧٢.



الذى يمثل سابقة خطيرة فى إطار العلاقات الدولية، وإن كان مثل هذا الأمر قد حدث فى السابق فإنه كان يمارس بشكل سرى وعن طريق الانقلابات المدعومة فى ذلك الوقت من قبل طرفى الحرب الباردة، أما الآن وفى ظل السيطرة الأمريكية على العالم فإنه يمارس علناً، بل وأصبح عنواناً لسياسة أمريكية فى العالم<sup>(١)</sup>، بل أن المطلوب من دول العالم فى هذه المرحلة أن تحدد موقفها من الحملة الأمريكية على الإرهاب الدولى تحت عبارات (معنا أو ضدنا)، كما أشار إلى ذلك الرئيس الأمريكى بوش الابن، وليس تفنيد هل التدخل الأمريكى ينسجم مع الشرعية الدولية أم لا، إذن لابد أن تحدد كل دولة هل هى مع الولايات المتحدة أم ضدها<sup>(٢)</sup>.

وهو ما يعنى رفض مفهوم الحياد الذى عرفه القانون الدولى على مدى تاريخه، فالدول حسب المفهوم الأمريكى عليها أن تحدد موقفها من الحرب دون أن يكون لها خيار الحياد المسموح به فى القانون الدولى<sup>(٣)</sup>، حتى دول حلف الأطلسى عليها أن تؤيد الحرب الأمريكية على الإرهاب، وأن تنفذ ما تطلبه منها الولايات المتحدة، واتضح ذلك من ردها على بيان الحلف بعد الأحداث مباشرة الذى أعلن لأول مرة فى تاريخه منذ تأسيسه عام ١٩٤٩ بأنه سوف يعمل بموجب المادة الخامسة التى تعتبر أن الاعتداء على أحد الأعضاء فيه هو اعتداء على دول الحلف جميعاً، فقد جاء رد الفعل الأمريكى تجاه هذا الإعلان ضعيفاً، ولم يتجاوب معه فى إشارة واضحة لدول الحلف بأن واشنطن تفضل العمل خارج الحلف وأن القرار تجاه ما تعتبره إرهاباً يجب أن يكون أمريكياً وكذلك الفعل<sup>(٤)</sup>، مما جعل بعض دول الحلف ترى بأن الولايات المتحدة لديها أجندتها السياسية الخاصة، التى تريد أن تسوقها باسم مكافحة الإرهاب تحت عنوان الهيمنة العسكرية على العالم<sup>(٥)</sup>.

ونفس الأمر ينطبق على الأمم المتحدة، فقد حاولت الولايات المتحدة إبعادها عن أى دور فيما يتعلق بقضية الحرب على الإرهاب الدولى، فقد عمدت الولايات المتحدة الأمريكية إلى تهميش الأمم المتحدة فى كل العمليات التى خاضتها ضد الإرهاب، فالتدخل العسكرى فى أفغانستان نفذ خارج إطار الأمم المتحدة، بمعنى تم تجاوز المنظمة الدولية فى كل الأمور

---

(١) د/ جلال عتريس، "الولايات المتحدة الأمريكية بعد ١١ أيلول: التحولات واستجابة المنطق"، مجلة المنطلق الجديد، (بيروت: مؤسسة الفلاح للنشر والتوزيع، العدد (٥)، صيف ٢٠٠٢)، ٨٦.

(٢) التقرير الإستراتيجى الأفريقى، ٢٠٠١، ٢٠٠٢، ..... م.س.ذ، ص ٣٣٠.

(٣) النظام العالمى الجديد، قوة القانون أم قانون القوة؟ ..... م.س.ذ .

(٤) د/ غسان العزى، "العلاقات الأمريكية الأوروبية بعد الحادى عشر من أيلول"، مجلة المنطلق الجديد، العدد (٥)، صيف ٢٠٠٢، ص ٩٤ - ٩٥.

(٥) التقرير الإستراتيجى الأفريقى، ٢٠٠١ - ٢٠٠٢، ..... م.س.ذ، ص ٣٣٠.



المتعلقة بالتحرك الأمريكي تجاه محاربة الإرهاب، بالرغم من الدور الذي قامت به الأمم المتحدة منذ بداية أحداث ١١ سبتمبر فيما يتعلق بالقرارات التي اتخذتها لإدانة العمليات الإرهابية، والقرارات التي طالبت من خلالها دول العالم باتخاذ إجراءات وخطوات عملية لمكافحة الإرهاب<sup>(١)</sup>، بل أن الولايات المتحدة امتنعت عن تقديم ما عليها من التزامات مالية للأمم المتحدة، فقد عرقل المحافظون الجديد تنفيذ قرار صادق عليه الكونجرس الأمريكي بتزويد الأمم المتحدة بمبلغ ٥٨٢ مليون دولار كدفعة للمتأخرات عليها بحجة أن الولايات المتحدة الأمريكية، لا تستطيع دفع هذه المتأخرات للأمم المتحدة في الوقت التي تخوض فيه حرباً متعددة المستويات لمكافحة الإرهاب وهو ما يعنى تحملها لتكاليف باهظة في هذا الخصوص<sup>(٢)</sup>.

ويبدو أن الولايات المتحدة هدفت من هذا السلوك تعطيل حركة المنظمة الدولية، وبالتالي إظهارها بالعجز والفشل مما يعطى انطباعاً بأن الولايات المتحدة محقة في تجاوز المنظمة الدولية في حربها ضد الإرهاب، إضافة إلى ذلك تسعى الولايات المتحدة إلى نقل مسؤولية حفظ الأمن والسلم في العالم مؤقتاً إليها، ولا سيما فيما يتعلق بمحاربة الأنظمة والمنظمات التي تعتقد بأنها مهددة للأمن والسلم الدوليين، الأمر الذي يعنى استبدال الشرعية الدولية بتطبيق القانون الأمريكي على بقية دول العالم<sup>(٣)</sup>، وهو ما يعكس تحولاً بارزاً في الموقف الأمريكي تجاه دور الأمم المتحدة الذي ظهر بعد حرب الخليج الثانية كما تم الإشارة إليه في الصفحات السابقة.

أيضاً تشير الاتجاهات المستقبلية في النظام الدولي الجديد بعد أحداث ١١ سبتمبر إلى عودة التركيز على سيادة الدولة، فبعد أن اخترقت هذه السيادة - كما أشرنا - وهنت من قبل المصالح والمنظمات العابرة للقارات والتكنولوجيا الحديثة عانت الولايات المتحدة الأمريكية لتتراجع عن هذا التوجه، وتسعى لإعطاء الدولة على مستوى العالم دوراً جديداً يتمثل أساساً في مكافحة الإرهاب، وتأييد جهود واشنطن العسكرية والسياسية والثقافية في وقف التهديد

---

(١) لمزيد من التفاصيل انظر :

Mark Malan, "The post 9 – 11 security Agenda and Peace keeping in Africa, Africa security Review, (South Africa: Institute for Studies, vol.11, No. 3, 2002).  
<http://www.iss.co.za/piBs/ASR/Iino3/Malan.htm>.

Idem.,

(٢)

(٣) النظام العالمي الجديد، قوة القانون أم قانون القوة؟ ..... م-ص.ذ.

للمصالح الأمريكية، حتى لو أدى ذلك إلى تجاوز حقوق الإنسان والحريات الممنوحة للمواطنين<sup>(١)</sup>.

مما جعل بعض الدول وخاصة في دول العالم النامي تتخذ من أحداث ١١ سبتمبر ومحاربة الإرهاب مبرراً لقمع المعارضة الشرعية فيها، لا سيما في ظل عدم وجود تعريف واضح للإرهاب الدولي، بمعنى آخر فإن الأنظمة السياسية في هذه الدول تلقت الإشارة الأمريكية في مطاردة العناصر الإرهابية لتصفية خصومها من المعارضة، مما شكل انتهاكاً واضحاً لحقوق وحريات الإنسان في هذه الدول<sup>(٢)</sup>، الأمر الذي كشف الهوية الواسعة بين المبادئ، التي تتنادى بها الولايات المتحدة الأمريكية بشأن النظام الدولي الجديد بما يمثله من سيادة روح الديمقراطية، وحقوق الإنسان والتعاون الدولي لحل المشاكل الدولية، بصورة سلمية وبين ممارسات واقعية تقوم على تقييد الحريات وتجاوز حقوق الإنسان<sup>(٣)</sup>.

وإجمالاً يمكن القول بأن أحداث ١١ سبتمبر هيأت الفرصة للولايات المتحدة الأمريكية لتحقيق جملة من الأهداف في وقت واحد وهي<sup>(٤)</sup>:

- ١ - تأكيد الهيمنة الأمريكية وتعزيزها على النظام الدولي الجديد الأحادي القطبية الذي تشكل مع مطلع التسعينيات من القرن الماضي أثر انتهاء الحرب الباردة وانهار الاتحاد السوفيتي والكتلة الشرقية.
- ٢ - إعادة الحلفاء إلى حظيرة الولاء للسياسة الأمريكية، وتجاوز الاختلافات القائمة في إطار المعسكر الواحد تحت ذريعة مواجهة مخاطر الإرهاب العالمي.
- ٣ - تجنيد حملة دولية للقضاء على أعداء الولايات المتحدة، ومعارضى سياساتها ممن تسميهم بدول محور الشر، والتخلص منهم تحت ذريعة مكافحة الإرهاب الدولي واستئصاله.

---

(١) د/ نظام بركات، "تداعيات أحداث سبتمبر على النظام الدولي"، .... م.س.ذ.

(٢) Mark Malan, Op.Cit.,

(٣) د/ نظام بركات، "تداعيات أحداث سبتمبر على النظام الدولي"، .... م.س.ذ.

(٤) د/ أحمد مجدلاني، "قراءة سياسية أولية لمبنى وأسس التحالف الدولي الجديد ضد الإرهاب"

<http://www.sis.gov.ps/arabic/roya/13/page7.html>

من خلال الباب الأول الذى تناول عوامل التنافس الدولى فى المنطقة، والمتمثلة بالعوامل الداخلية والخارجية. ويمكن القول بأن هذه العوامل ساهمت إلى حد كبير فى فتح الطريق أمام التنافس الدولى فى المنطقة بعد نهاية الحرب الباردة، فالموقع الإستراتيجى المهم، الذى تحتله المنطقة على صعيد الإستراتيجيات الدولية، وما تحفل به من اختلافات إثنية وثقافية ساهمت الأنظمة الوطنية بعد الاستقلال فى تكريسها وتصعيدها بفعل السياسات الخاطئة وغير المدروسة التى انتهجتها تجاهها، وتساعد الصراعات والحروب الأهلية، التى طالت كل دول المنطقة دون استثناء، أتاحت المجال للقوى الدولية والإقليمية صاحبة المصالح للتدخل فى المنطقة تحت مبررات مختلفة، وإلى جانب العوامل الداخلية هيات العوامل الخارجية، والمتمثلة (بالتغيرات السياسية والصراعات الحدودية والتغير فى النظام الدولى)، المجال أكثر لهذه القوى للتحرك فى المنطقة والتنافس فيما بينها على استغلال هذه الأوضاع، لترسيخ نفوذها وتحقيق أهدافها، فالتغيرات السياسية التى تعرضت لها المنطقة منذ نهاية الحرب الباردة، والتى جاءت فى مجملها انعكاساً للتحويلات التى شهدتها النظام الدولى أثرت تأثيراً كبيراً على أوضاع وخارطة المنطقة، وأحدثت تحولاً فى التفاعلات السياسية فى المنطقة، أدت إلى تفجر صراعات وحروب حدودية جديدة بين بعض الدول، أدخلت المنطقة فى مزيد من الاضطرابات وعدم الاستقرار.

ومن ثم فإن هذه العوامل مجتمعة لعبت دوراً كبيراً فى جذب القوى الدولية، والإقليمية نحو المنطقة فى عملية تنافس جديدة سواء من حيث أطرافها أو أبعادها، وهذا ما سوف يتم تناوله فى الباب الثانى من الدراسة.





## الباب الثانى

### أبعاد التنافس الدولى فى المنطقة

خلصنا من الباب الأول إلى القول بأن منطقة القرن الأفريقى دخلت ومنذ نهاية الحرب الباردة فى مرحلة خطيرة من انعدام الأمن والاستقرار، جعلت منها بؤرة من بؤر التوتر الساخنة فى العالم، الأمر الذى لفت انتباه القوى الدولية المختلفة نحوها، ولا سيما القوى الدولية الكبرى صاحبة المصالح فيها، التى اندفعت صوب المنطقة سعياً وراء حماية مصالحها وتحقيق أهدافها المختلفة. فشهدت المنطقة تواجداً أجنبياً ملحوظاً خلال هذه المرحلة ربما يفوق ما كان عليه الحال أثناء الحرب الباردة، فالأوضاع الداخلية والإقليمية المتردية فى المنطقة؛ مثلت بيئة صالحة للتواجد والتنافس بين هذه القوى، خاصة والمنطقة تحظى بأهمية ومكانة كبيرة على صعيد الاستراتيجيات العالمية، فهى تقع - كما أشرنا - فى منطقة حساسة لمصالح العديد من الأطراف الإقليمية والدولية، فبحكم موقعها الجغرافى المتميز الذى أتاح لها الإشراف على منطقة جنوب البحر الأحمر وباب المندب، وإطلالها على المحيط الهندى، ارتبطت وتداخلت أمنياً وسياسياً واقتصادياً مع العديد من المناطق الحيوية فى العالم، مثل منطقة الجزيرة العربية والخليج العربى، ومنطقة حوض النيل ومنطقة البحر المتوسط، الأمر الذى جعل منها منطقة خصبة للقوى المختلفة للتنافس فيها والسيطرة عليها. وهذا ما سوف نعالجه فى هذا الباب، وسيتم ذلك من خلال التطرق فى الفصل الأول منه إلى الرؤى الإستراتيجية للدول المتنافسة فى المنطقة، الذى يتضمن رؤية هذه الدول للمنطقة وطبيعة الأهداف التى تسعى إلى تحقيقها، والتصورات التى تضعها للوصول إلى تحقيق تلك الأهداف وترجمة تلك الرؤية، ويتطرق الفصل الثانى والثالث والرابع منه إلى معالجة الأبعاد المختلفة للتنافس والمتمثلة بالأبعاد السياسية والاقتصادية والعسكرية التى يدور حولها التنافس بين القوى الدولية المختلفة فى المنطقة.





## **الباب الثانى**

### **أبعاد التنافس الدولى فى المنطقة**

الفصل الأول: الرؤى الإستراتيجية للدول المتنافسة

الفصل الثانى: البعد السياسى

الفصل الثالث: البعد الاقتصادى

الفصل الرابع: البعد العسكرى



## **الفصل الأول**

### **الرؤى الإستراتيجية للدول المتنافسة**

المبحث الأول: الرؤية الإستراتيجية للاتحاد الأوروبي وفرنسا

المبحث الثانى: الرؤية الإستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية

المبحث الثالث: الرؤية الإستراتيجية للدول العربية وإسرائيل

المبحث الرابع: الرؤية الإستراتيجية للدول الآسيوية (إيران - الصين - اليابان)





## **الفصل الأول**

### **الرؤى الإستراتيجية للدول المتنافسة**

فى هذا الفصل سوف نتطرق للرؤى الإستراتيجية للدول المتنافسة تجاه المنطقة، وذلك من خلال أربعة مباحث، يتناول الأول منه الرؤية الأوروبية والفرنسية، ويتناول الثانى منه الرؤية الأمريكية، بينما يخصص الثالث منه للرؤية العربية والإسرائيلية، ويتناول الأخير الرؤية الآسيوية ممثلة بإيران والصين واليابان.

## **المبحث الأول**

### **الرؤية الإستراتيجية للاتحاد الأوروبى وفرنسا**

سوف يركز هذا المبحث على تناول الرؤية الأوروبية والفرنسية لمنطقة القرن الأفريقى كلاً على حدة، وقد يتسأل البعض هنا عن سبب فصل الرؤية الفرنسية عن الرؤية الجماعية للاتحاد الأوروبى، بالرغم من كون فرنسا تمثل إحدى أهم دول الاتحاد، وهو تساؤل منطقى بطبيعة الحال. وتكمن الإجابة على ذلك بكون فرنسا هى الدولة الأوروبية الوحيدة، التى ظلت محافظة على نفوذها ومصالحها فى المنطقة منذ الفترة الاستعمارية وحتى الآن، بفضل تواجدها المستمر فى دولة جيبوتى، ومن ثم فهى تتفرد على دول الاتحاد فى ذلك، وهو الأمر الذى يجعل رؤيتها للمنطقة أكثر عمقاً عن بقية دول الاتحاد الأوروبى، ورغم ذلك ففرنسا حريصة بأن تكون سياستها ورؤيتها للمنطقة متناغمة ومنسجمة قدر الإمكان مع التوجهات العامة للاتحاد الأوروبى تجاه المنطقة، ولا سيما فى ظل تزايد الاهتمام الأمريكى منذ نهاية الحرب الباردة بالقارة الأفريقية بوجه عام ومنطقة القرن الأفريقى على وجه الخصوص.

## المطلب الأول

### الرؤية الإستراتيجية للاتحاد الأوروبي

من المعروف بداية بأن دول منطقة القرن الأفريقي خضعت جميعها للاستعمار الأوروبي (الفرنسي - الإيطالي - البريطاني) باستثناء أثيوبيا، التي حافظت على استقلالها، وإن كانت لم تسلم تماماً من الاحتلال، إذ خضعت للاحتلال الإيطالي لأكثر من خمس سنوات (١٩٣٥ - ١٩٤١)<sup>(١)</sup>. وخلال مرحلة الاستعمار سيطرت الدول الأوروبية تماماً على المنطقة، وتركت بصماتها على مختلف نواحي الحياة فيها، وظل هذا الوضع قائماً حتى نالت دول المنطقة استقلالها في الخمسينيات والستينيات وأوائل السبعينيات من القرن الماضي، ومع هذا الاستقلال تراجعت مكانة القوى الأوروبية في المنطقة، وحل محلها في ظل نظام القطبية الثنائية الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية، غير أنه ومع اشتداد الحرب الباردة بين القطبين تهيأت الفرص للدول الأوروبية لدعم نفوذهم التقليدي في المنطقة والقارة الأفريقية على وجه العموم، وظل هذا الوضع حتى بداية التسعينيات من القرن الماضي، الذي شهد انتهاء الحرب الباردة وتفتت الكتلة الشرقية والاتحاد السوفيتي. وعند هذه النقطة انتقل الأوروبيون إلى داخل القارة الأوروبية، وركزوا اهتمامهم على ترتيب أمورهم الداخلية، مثل إعادة بناء الاتحاد الأوروبي وتوحيد ألمانيا، وتقديم الدعم لعملية التحول في دول أوروبا الشرقية، الأمر الذي أدى بطبيعة الحال إلى تراجع اهتمامهم بالقارة الأفريقية<sup>(٢)</sup>. وإن ظلت منطقة القرن الأفريقي تحظى باهتمام فرنسي خاص، ولذلك فإن انتهاء الحرب الباردة فتحت الطريق أمام الأوروبيين لتحقيق واحد من أهم الأفكار الأولية وراء إنشاء التجمع الأوروبي، وهو الوصول بأوروبا لتكون لاعباً مؤثراً على الساحة الدولية، وتم ذلك بعد توقيع الدول الأوروبية على معاهدة الوحدة سنة ١٩٩٣ التي أوجدت الاتحاد الأوروبي<sup>(٣)</sup><sup>(٤)</sup>.

(١) لمزيد من التفاصيل انظر: بيركيت هابتي سيلاسي، الصراع في القرن الأفريقي، ..... م.س.ذ، ص ٦٢ - ٦٥.

(٢) د/ محمود أبو العينين، "العلاقات الأوروبية بعد انتهاء الحرب الباردة، السياسة الدولية، العدد (١٤٠)، أبريل ٢٠٠٠، ص ١٢ - ١٣.

(٣) Gorm Rye Olsen, "The European union and Africa", in colin legum. (ed.) Africa contemporary Record., vol. 27., 1998 - 2000, P. A68.

(٤) تكون الاتحاد الأوروبي عبر عملية اندماجية مازالت مستمرة، حيث بدأت بما كان يعرف باسم الهيئة المشتركة للفحم والصلب (١٩٥١ - ١٩٥٧) مروراً بمرحلة السوق الأوروبية المشتركة (٥٧ - ١٩٦٧) إلى مرحلة الجماعة الأوروبية EC (١٩٦٧ - ١٩٧٣) إلى الجماعة الأوروبية الموسعة، حيث انضمت إنجلترا وأيرلندا والدانمارك إلى الدول الست وهي (ألمانيا وفرنسا وإيطاليا وبلجيكا وهولندا -

وفى هذا الصدد تشير بأن تجربة الجماعة الأوروبية خلال الحرب الباردة، تميزت بانتمائها للمنظومة الغربية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، ولكنها حافظت على خصوصية بنائها ونموذجها السياسى، وهو ما أعطى للنموذج الأوروبى القدرة على التكيف مع مرحلة ما بعد الحرب الباردة، ومكنه من النجاح فى الانتقال من أجندة إستراتيجية قامت أساساً على كيفية مواجهة التهديد السوفيتى، والتفاعل مع نظام الثنائية إلى إستراتيجية جديدة للتفاعل مع تحديات ما بعد الحرب الباردة<sup>(١)</sup>.

بطبيعة الحال أدى انشغال الاتحاد الأوروبى بترتيب أوضاعه الداخلية، إلى تهميش بعض المناطق ومنها منطقة القرن الأفريقى والقارة الأفريقية بشكل عام، الأمر الذى أوجد حالة من الفراغ الإستراتيجى خاصة بعد تفكك الاتحاد السوفيتى وخروجه من المنطقة والقارة، حاولت بعض القوى الدولية والإقليمية الاستفادة منه، وعلى وجه الخصوص الولايات المتحدة الأمريكية التى دعمت ارتباطاتها السياسية والعسكرية فى المنطقة، وأصبحت الدولة صاحبة النفوذ الأول فيها<sup>(٢)</sup>. وزاد من إغراء القوى الدولية فى المنطقة ما شهدته من أحداث وتغييرات وصراعات متعددة.

وفى ظل هذه التطورات بدأ الاتحاد الأوروبى بإعادة تقييم سياساته ولتوجهاته فى المنطقة والقارة، فى محاولة منه للدفاع عن مصالحه ونفوذه. خاصة وأن معاهدة الوحدة الأوروبية أوجدت نظاماً من الممارسات المشتركة فتحت الطريق لتعاون أقرب بين دول الاتحاد حول مسائل محددة فى العلاقات الخارجية تشترك فيها الدول الأعضاء باهتمامات معينة<sup>(٣)</sup>، وفى هذا الخصوص استحوذت القارة الأفريقية على اهتمام واضح، حيث أظهر

---

مولوكسمبورج) ثم انضمت اليونان عام ١٩٨١ والبرتغال وأسبانيا عام ١٩٨٦، ثم جاءت مرحلة ما بعد ماستريخت (فبراير ١٩٩٢) حيث تكون الاتحاد الأوروبى من ١٢ دولة، ثم توسع عام ١٩٩٣ بانضمام السويد والنمسا وفنلندا وأخيراً جاءت سنة ٢٠٠٤ لتمثل منعطفاً جديداً فى تاريخ الاتحاد الأوروبى بانضمام عر دول جديدة للاتحاد هى (استونيا ولاتفيا وليتوانيا وبولندا وجمهورية التشيك وسلوفاكيا وسلوفينيا والمجر ومالطة وقبرص)، انظر: د/ محمود أبو العنين، "العلاقات الأوروبية والأفريقية بعد انتهاء الحرب الباردة .... م.س.ذ، ص ١٤، وأيضاً د/ عمرو الشوبكى، "أوروبا من السوق إلى الاتحاد وصناعة وحدة، دراسات إستراتيجية، (القاهرة: الأهرام، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، السنة (١٤)، العدد (١٤١) يوليو ٢٠٠٤)، ص ١١ - ١٢، ولمزيد من التفاصيل انظر:

<http://www.fco.gov-uk/servlet/front/textonly?pagename=openmarket/xclerate/showpage&c=page>

(١) د/ عمرو الشوبكى، أوروبا من السوق إلى الاتحاد وصناعة وحدة، ..... م.س.ذ، ص ١٧.

(٢) تسفاتيبيون مدهاتى، ارتريا وجيرالها ..... م.س.ذ، ص ١١.

(٣) Gorm Rye Olsen., Op. Cit., P. A68.



الاتحاد الأوروبي حرصاً على تعميق وتأطير العلاقات مع دول القارة الأفريقية، فعمل بداية على تجديد اتفاقيات لومى وإحلال اتفاقية كوتونو محلها، وأيضاً وضع إطار عام للشراكة الإستراتيجية الجديدة، خاصة فى مؤتمر القمة الأوروبي الأفريقى، الذى عقد فى القاهرة عام ٢٠٠٠<sup>(١)</sup>. وعلى نفس السياق تبنت المفوضية الأوروبية فى أكتوبر ٢٠٠٥ مبادرة "إستراتيجية الاتحاد الأوروبي من أجل أفريقيا: نحو ميثاق أورو - أفريقى من أجل التعجيل بالتنمية فى أفريقيا"، وتستند على أساس صياغة إطار عمل لدول الاتحاد والمفوضية الأوروبية من أجل مساعدة أفريقيا فى تحقيق الأهداف الإنمائية لألفية الأمم المتحدة بحلول عام ٢٠١٥<sup>(٢)</sup>.

هذه السياسات وهذه التوجهات أوضحت بلا شك بأن الاتحاد الأوروبي بدأ فى التحفز للدفاع عن مصالحه فى القارة الأفريقية، لا سيما بعد ما ظهر له بأن بعض القوى الدولية نجحت فى تحقيق بعض المكاسب فى القارة، والتى جاءت بطبيعة الحال على حساب المصالح التقليدية لدول الاتحاد الأوروبي، ومن مناطق القارة المهمة التى استطاعت تلك الدول النفاذ إليها منطقة القرن الأفريقى المعروفة تاريخياً بأنها منطقة نفوذ تقليدية لبعض دول الاتحاد الأوروبي، الأمر الذى دفع بالسياسة الأوروبية إلى إعلان حالة استنفار اقتصادى وسياسى دفاعاً عن مصالحها المتراكمة فى المنطقة منذ قبل الاستقلال ونصفية الاستعمار<sup>(٣)</sup>. رغم انشغالها فى ذلك الوقت بترتيب أمور وحدتها ومعالجة المشكلة اليوغسلافية، التى تفجرت فى القارة الأوروبية، إلا أن الأمر لم يشغلها تماماً عن مراقبة تحركات القوى الدولية الأخرى فى المنطقة وخاصة التحركات الأمريكية؛ فقد ظلت تراقب تلك التحركات بنوع من الشك والخوف من أن يودى ذلك إلى تهيش دورها والنيل من مصالحها المختلفة فى المنطقة، وعلى وجه الخصوص السياسة الفرنسية، التى نظرت بقلق بالغ لتنامى الاهتمام والنفوذ الأمريكى فى مستعمراتها السابقة جيبوتى<sup>(٤)</sup>، وهذا للتخوف والتوجس إن دل على شئ فإنما يدل على أهمية المنطقة بالنسبة للمصالح الأوروبية، فالسياسة الأوروبية تنظر للمنطقة من زوايا مختلفة يمكن الإشارة إلى أهمها فى الآتى:

---

(١) التقرير الإستراتيجى الأفريقى، ٢٠٠١، ٢٠٠٢، ص ٣٠٧ ولمزيد من التفاصيل انظر: م.س، ص ٣٧ - ٣١٢.

(٢) جورج ثروت فهمى، "أوروبا وأفريقيا، إستراتيجية جديدة للتنافس"، السياسة الدولية، العدد (١٦٣) يناير ٢٠٠٦، ص ١٥٢.

(٣) د/ عبدالمك عوده، "السياسة المصرية ومياه النيل فى القرن العشرين ....."، م.س.ذ، ص ٩١.

(٤) مركز زايد للتنسيق والمتابعة، الأزمة الصومالية: دراسة فى الأسباب وسبل التجاوز ....., م.س.ذ، ص ٥٨.



١- تمثل المنطقة تاريخياً منطقة نفوذ تقليدية لبعض دول الاتحاد الأوروبي، فقد خضعت دول المنطقة جميعها للاستعمار الأوروبي، كما أشرنا سابقاً ومنذ ذلك الوقت وحتى الآن ظلت هذه المنطقة من أهم المناطق الإستراتيجية فى القارة بالنسبة للدول الأوروبية سياسياً واقتصادياً وثقافياً، ومن ثم فهناك مصالح أوروبية متراكمة وقائمة فى المنطقة، ولكنها معرضة لمنافسة قوية من قبل بعض القوى الدولية، الأمر الذى شكل تهديداً حقيقياً على تلك المصالح ومثل تعدياً وتدخلأ على مناطق النفوذ الأوروبية التقليدية فى المنطقة<sup>(١)</sup>.

٢- تشكل المنطقة أهمية حيوية لدول الاتحاد الأوروبي، فمن الناحية الجغرافية تطل دولها على منطقة المحيط الهندى من ناحية، وتتحكم مع اليمن فى المدخل الجنوبى للبحر الأحمر عند مضيق باب المندب من ناحية أخرى، ومن ثم فهذا الموقع يتيح لدول المنطقة التحكم فى طريق التجارة العالمى، خاصة تجارة النفط القادمة من الخليج العربى والمتوجه إلى أوروبا وأمريكا، أيضاً فإن المنطقة تمثل ممراً مهماً لأى تحركات عسكرية قادمة من أوروبا والولايات المتحدة فى اتجاه منطقة الخليج العربى<sup>(٢)</sup>، ومناطق جنوب وشرق آسيا.

إن المنطقة وبحكم موقعها الإستراتيجى المشرف على ممرات وخط الملاحة الدولية (باب المندب - قناة السويس) تستحوذ على اهتمام كبير من قبل دول الاتحاد الأوروبي، ولا سيما ذات المصالح وصاحبة الأساطيل التجارية المختلفة العابرة لهذا الممر الحيوى<sup>(٣)</sup>، خاصة وهذا الطريق قد ساهم فى الماضى فى الطفرة الصناعية والحضرية الحديثة التى شهدتها أوروبا<sup>(٤)</sup>.

٣- التغيرات والتطورات التى شهدتها المنطقة وما رافقها من صراعات وحروب مختلفة عصفت بالمنطقة رأساً على عقب، أعادت معها رسم خريطة المنطقة من جديد،

---

(١) جورج ثروث فهمى، "أوروبا وأفريقيا إستراتيجية جديدة للتنافس"، ..... م.س.ذ، ص ١٥٥.

(٢) التقرير الإستراتيجى الأفريقى، ٢٠٠٢/٢٠٠٣، ص ٣٠٧.

(٣) د/ عبدالملك عودة، التنافس الدولى فى أفريقيا ١٩٩٥، ..... م.س.ذ، ص ٢٩.

(٤) د/ سليمان محى الدين فتوح، "إستراتيجية الصراع الدولى للجزر الجنوبية فى البحر الأحمر"، بحوث أفريقيا وتحديات القرن الحادى والعشرين، ٢٧ - ٢٩ مايو ١٩٩٧، بمناسبة احتفالية اليوبيل الذهبى للمعهد (١٥٤٧ - ١٩٩٧)، (القاهرة: جامعة القاهرة، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، المجلد (١)، ١٩٩٧)، ص ٤٢٣.

وظهرت في غير صالح دول الاتحاد الأوروبي وجاءت متوافقة مع المصالح الأمريكية في المنطقة.

٤ - اكتسبت المنطقة أيضاً أهمية جديدة ب بروز الجماعات الإسلامية في العديد من دول المنطقة ومنايتها بتطبيق الشريعة الإسلامية، كما في السودان والصومال وبعض الأقاليم التي تحتوي على أغلبية إسلامية في أثيوبيا وارتريا، وزاد الاهتمام بالمنطقة بعد أحداث ١١ سبتمبر عام ٢٠٠١، وتوارد الأنباء عن وجود علاقة بين هذه الجماعات وتنظيم القاعدة<sup>(١)</sup>.

٥ - تحتوي المنطقة على الكثير من الموارد الطبيعية المهمة للصناعات الأوروبية، وخاصة البترول الذي ظهر في السودان والصومال<sup>(٢)</sup>، واحتمال وجوده في باقي دول المنطقة.

وانطلاقاً من هذه الرؤية للمنطقة تحاول دول الاتحاد الأوروبي إثبات مشاركتها في هذه المنطقة لحماية مصالحها، وتأمين طرق المواصلات والممرات الهامة، والحيلولة دون انفراد الولايات المتحدة الأمريكية والقوى الدولية الأخرى بالتحكم في أوضاع المنطقة<sup>(٣)</sup>، خاصة وأوروبا ترى بأنها الأحق بهذه المنطقة من بقية القوى الدولية، كونها صاحبة النفوذ التقليدي فيها<sup>(٤)</sup>، ولذا فإن الاتحاد الأوروبي يحاول إثبات تواجده في المنطقة، وتأكيد إرائته المستقلة ووزنه الدولي في مرحلة ما بعد الحرب الباردة<sup>(٥)</sup>.

وعلى الرغم من ذلك فلا يمكننا الجزم بوجود إستراتيجية أوروبية واحدة ومتفق عليها بين دول الاتحاد سواء تجاه القارة الأفريقية، أو أي منطقة أخرى ويعود ذلك إلى جملة من الأسباب نجل بعضها في الآتي:

١ - رغم نجاح الاتحاد الأوروبي في تحقيق العديد من أهدافه، إلا أنه مازال بعيداً عن تحقيق كل طموحاته فهناك الكثير من التحديات منها مسألة تطوير مؤسساته نفسها، التي تكونت بهدف تأسيس سوق مشتركة تضم ست دول فقط، أصبحت الآن وبعد توسع الاتحاد خمس وعشرين دولة مطالبة بتطوير سياسة دفاعية وخارجية موحدة<sup>(٦)</sup>. وهو ما

(١) التقرير الإستراتيجي الأفريقي، ٢٠٠٢/٢٠٠٣، ص ٣٠٧.

(٢) م.س.

(٣) لواء أ.ع/ حمد عبدالحليم، "أمن البحر الأحمر الماضي - المستقبل"، م.س.ذ، ص ٨٧.

(٤) عاطف صقر، "النزاع الصومالي والصراع الدولي في القرن الأفريقي"، م.س.ذ، ص ٩٦.

(٥) عماد قنورة، م.س.ذ، ص ٢٠.

(٦) د/ عمرو الشوبكي، "أوروبا من السوق إلى الاتحاد وصناعة وحدة"، م.س.ذ، ص ١٨.

فشل فيه حتى الآن، بسبب الانقسام الداخلي بين فريق السيادة الوطنية الراض لتخلي الدولة الوطنية عن سيادتها، أو بعضاً منها لصالح الوحدة الأوروبية، وبين الفيدراليين الذين يؤيدون فكرة تنازل الدولة الوطنية عن بعض من سيادتها لصالح الكيان الفيدرالي<sup>(١)</sup>، بل أن بعضاً من دول الاتحاد الأوروبي لا يزال متحفظاً على سياسة الوحدة النقدية والاقتصادية للاتحاد، وأظهرت حرب العراق الأخيرة عجز الاتحاد الأوروبي عن اتخاذ أى موقف موحد تجاه الأزمة والحرب<sup>(٢)</sup>. الأمر الذى جعل دول الاتحاد تسمى تماماً أنه بدون الاتفاق فيما بينها حيال القضايا الدولية وأولويات التعامل معها فلن يكون للاتحاد الأوروبي أى تأثير يذكر على مستوى الساحة الدولية<sup>(٣)</sup>.

٢- توسع الاتحاد الأوروبي عام ٢٠٠٤، إلى خمس وعشرين دولة صعد من عملية التباعد بين دول الاتحاد حول إمكانية الاتفاق على إستراتيجية موحدة للاتحاد سواء تجاه القارة الأفريقية أو المنطقة. فمثلاً مجموعة دول أوروبا الشرقية، التى انضمت مؤخراً للاتحاد بنت علاقاتها بالاتحاد باعتباره منفذاً تجارياً وسوقاً كبيراً، ومجالاً خصباً لتلقى المساعدات والاستثمارات دون أى اهتمام بضرورة بناء مشروع سياسى مستقل للاتحاد الأوروبي<sup>(٤)</sup>، ومن ثم فهذه الدول ليس لها أى مصالح فعلية، أو نفوذ تقليدى فى المنطقة يدفعها لتأييد مثل هذه الإستراتيجية<sup>(٥)</sup>، ويضاف إلى ذلك الموقف البريطانى المؤيد لبناء قدرات عسكرية وسياسية واقتصادية، خاصة للاتحاد الأوروبى شريطة أن لا تتعارض مع التوجهات الأمريكية بل وأن تعمل بصورة متناغمة مع الإستراتيجية الأمريكية<sup>(٦)</sup>.

٣- هناك أيضاً التنافس حول الزعامة الأوروبية بين بريطانيا وفرنسا وألمانيا، الذى قد يؤدى إلى إضعاف الكيان الأوروبى أمام القوى الدولية الكبرى<sup>(٧)</sup>.

(١) م.س.ذ، ص ٣٠.

(٢) د/ مصطفى علوى، "البيئة الدولية وخصائص النظام العالمى: المخاطر والفرص"، ..... م.س.ذ، ص ٥٣ - ٥٤.

(٣) التسليح ونزع السلاح والأمن الدولى، الكتاب السنوى ٢٠٠٥، ترجمة حسن حسنى وآخرون، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ومعهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولى والمعهد السويدى بالإسكندرية، ٢٠٠٥، ص ١٣٤).

(٤) د/ عمرو الشويكى، "أوروبا من السوق إلى الاتحاد صناعة وحده"، ..... م.س.ذ، ص ٢٩.

(٥) التسليح ونزع السلاح والأمن الدولى، .... م.س.ذ، ص ٢٦٧.

(٦) د/ عمرو الشويكى، "أوروبا من السوق إلى الاتحاد وصناعة وحده"، .... م.س.ذ، ص ٢٩.

(٧) د/ عبده مختار موسى، "مستقبل العلاقات السودانية الأمريكية بعد اتفاقية السلام"، مجلة دراسات المستقبل، (الخرطوم: مركز دراسات المستقبل، العدد (١)، السنة (١)، يونيو ٢٠٠٥)، ص ٦٥.

## أولاً: أهداف الاتحاد الأوروبي في المنطقة:

بعد استعراض الرؤية الأوروبية ممثلة بالاتحاد الأوروبي نشير هنا إلى أهم الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها الاتحاد الأوروبي في المنطقة.

### ١ - الأهداف السياسية:

- أ- يسعى الاتحاد لزيادة وتعظيم دوره وجوده في المنطقة، التي تربطه بها صلات قوية منذ مرحلة الاستعمار<sup>(١)</sup>، وفي هذا الصدد يسعى الاتحاد الأوروبي للمحافظة على مصالحه ونفوذه في مستعمراته السابقة في المنطقة<sup>(٢)</sup>.
- ب- يسعى الاتحاد الأوروبي إلى تشجيع عملية التحول الديمقراطي، واحترام حقوق الإنسان في المنطقة<sup>(٣)</sup>.
- ج- العمل على تدعيم مكانة الاتحاد الأوروبي على الساحة الدولية، وضمان استقلاله في الشئون الخارجية<sup>(٤)</sup>.

### ٢ - الأهداف الأمنية:

- أ- العمل على حل الصراعات والحروب المسلحة في المنطقة، ومحاولة محاصرة نشوء الأزمات من بدايتها، مع توفير الوسائل السريعة واللائمة للسيطرة عليها قبل أن تستفحل<sup>(٥)</sup>.
- ب- التصدي للتوجهات الإرهابية في المنطقة والقارة، ومحاصرة الإسلام السياسي ومنعه من الانتشار في المنطقة<sup>(٦)</sup>.
- ج- السعي لحماية خطوط التجارة والملاحة الدولية (باب المندب - قناة السويس)<sup>(٧)</sup>.
- د- مواجهة النفوذ المتزايد لبعض القوى الدولية في المنطقة، وخاصة النفوذ الأمريكي الذي تعاظم بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١<sup>(٨)</sup>.

(١) Goirm Rye Olsen, Op. Cit., P. A 68

(٢) أيمن السيد محمود عبدالوهاب، "السياسة المصرية تجاه دول حوض النيل منذ عام ١٩٨١"، ..... م.س.ذ، ص ١٥١.

(٣) د/ محمود أبو العنين، "العلاقات الأوروبية الأفريقية بعد انتهاء الحرب الباردة"، ..... م.س.ذ، ص ٢٦.

(٤) <http://www.delsyr.cec.eu.int/ab/eu-global-peayer/6.htm>

(٥) Goirm Rye Olsen, Op. Cit., P. A. 69

(٦) د/ عبدالملك عودة، "المتغيرات السياسية في أفريقيا ٢٠٠٤"، كتاب الأهرام الاقتصادي، العدد (٢٠٨)، أول أبريل ٢٠٠٥، ص ٥٤.

(٧) د/ عبدالملك عودة، التنافس الدولي في أفريقيا ١٩٩٥، ..... م.س.ذ، ص ٢٩.

(٨) د/ حمدي عبدالرحمن حسن، "القمة الأوروبية الأولى ... صراع الأولويات.

[http://www.islamonline.net/iol-arabic/dowalia/a\[plitic-mar-2000/apolitic23-asp](http://www.islamonline.net/iol-arabic/dowalia/a[plitic-mar-2000/apolitic23-asp)



### ٣- الأهداف الاقتصادية:

- أ- البحث عن أسواق لتصريف السلع والمنتجات الأوروبية، وضمان الحصول على الموارد الأولية المهمة في مجال الصناعات الأوروبية<sup>(١)</sup>.
- ب- العمل على دعم برامج التنمية الاقتصادية في المنطقة، والاهتمام بانفتاح اقتصاديات المنطقة على الاقتصاد العالمي وخاصة في مجالي الاستثمار والتبادل التجاري<sup>(٢)</sup>.
- ج- تأمين المصالح الاقتصادية لدول الاتحاد الأوروبي وتنميتها والدفاع عنها<sup>(٣)</sup>.

### ثانياً: تصورات الاتحاد الأوروبي للتعامل مع المنطقة:

بعد استعراض رؤية الاتحاد الأوروبي للمنطقة، وطبيعة الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها نشير في هذا الجزء إلى بعض التصورات المطروحة من قبل دول الاتحاد الأوروبي للوصول إلى تحقيق تلك الأهداف:

- ١- محاولة استقطاب دول المنطقة تجاه الاتحاد الأوروبي، وتقديم الدعم والحماية للنظم السياسية ذات العلاقات الوثيقة مع الاتحاد الأوروبي<sup>(٤)</sup>.
- ٢- العمل على دمج الأبعاد الاقتصادية والتجارية والسياسية لتقوية العلاقات مع دول المنطقة، والاعتماد على علاقات إقليمية متنوعة بما في ذلك اتفاقيات التعاون والشراسة مع دول المنطقة<sup>(٥)</sup>.
- ٣- العمل على مساعدة دول المنطقة وتعزيز قدراتها في مجال عمليات حفظ السلم والأمن<sup>(٦)</sup>، ودعم التنظيمات المختلفة في القارة في هذا الخصوص، والتعاون مع القوى الدولية الأخرى والمنظمات المختلفة في حل الصراعات والحروب المختلفة في المنطقة، والاعتماد أيضاً على أسلوب الوساطة السياسية بين الأطراف المتنازعة<sup>(٧)</sup>.

---

(١) م.س.

(٢) مجدى عبدالكريم، التنافس الدولي على أفريقيا، ..... م.س.ذ، ص ١٥.

(٣) د/ نيفين حليم، "التنافس الدولي لكسب النفوذ في أفريقيا"، ..... م.س.ذ، ص ٦٦.

(٤) صابون محمد راشد، التنافس الفرنسي الأمريكى في القارة الأفريقية بعد الحرب الباردة (١٩٩٠ -

٢٠٠١، رسالة دكتوراه، (القاهرة: جامعة الدول العربية، معهد البحوث والدراسات العربية، ٢٠٠٢)،

ص ٦١.

(٥) <http://www.pdelsyr.cec.eu.int/ab/eu-global-player/1.htm>

(٦) د/ محمود أبو العنين، "العلاقات الأوروبية الأفريقية بعد انتهاء الحرب الباردة، .... م.س.ذ، ص ٢٩.

(٧) Colin legum.(ed)., "Africa contemporary Record.", vol.27. 1998 – 2000, (Newyork: Africana publishing company, 2004), P. A68.

- ٤- ضرورة أن يكون للاتحاد الأوروبي تواجد عسكري معقول فى المنطقة يكون قادر على حماية المصالح الأوروبية<sup>(١)</sup>، والمساعدة فى ضبط الأمن والاستقرار فى المنطقة.
- ٥- الدفع فى اتجاه نظام دولى متعدد الأقطاب يكون أكثر عدلاً واستقراراً<sup>(٢)</sup>. من خلال تفعيل وتقوية دور الاتحاد الأوروبي على الساحة الدولية، والتعاون مع القوى الدولية الكبرى فى هذا الشأن.

## **المطلب الثانى**

### **الرؤية الإستراتيجية الفرنسية**

بداية يمكن القول بأن الرؤية الفرنسية لمنطقة القرن الأفريقى تنبثق من الرؤية الكلية لفرنسا للقارة الأفريقية التى حظيت بأهمية بالغة فى الإستراتيجية الفرنسية طوال المراحل السابقة، حيث استطاعت فرنسا أن تحافظ على علاقات قوية مع الدول الأفريقية، التى استقلت عنها، عن طريق العديد من الروابط الرسمية وغير الرسمية، التى تكونت أثناء وبعد الاستعمار<sup>(٣)</sup>، كالعلاقات السياسية والاقتصادية والثقافية والعسكرية القوية، والعلاقات والصلات الشخصية الوثيقة التى ربطت بين القيادات الفرنسية والأفريقية<sup>(٤)</sup>، الأمر الذى مكنها من التمتع بنفوذ قوى داخل القارة الأفريقية، لدرجة أن فرنسا أصبحت تنظر لأفريقيا كمجال حيوى مهم وركيزة فرنسية فى التأثير فى التوازن الدولى. بل أن القارة شكلت مجد فرنسا ومنطقة نفوذها التقليدية<sup>(٥)</sup> حتى قيل أن أفريقيا أصبحت تمثل أحد عوامل ثلاثة لمكانة فرنسا الدولية، بجانب مقعدها الدائم فى مجلس الأمن وقدرتها النووية<sup>(٦)</sup>، وساعدها فى ذلك مناخ الحرب الباردة، الذى أتاح لها حرية كبيرة فى الحركة على الساحة الأفريقية، من منطلق مناهضة المد الشيوعى فى القارة، حتى أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت تنظر لمنطقة الفرنك باعتبارها منطقة نفوذ مغلقة لفرنسا<sup>(٧)</sup>.

Grom Rye Olsen., Op., cit., PP. A69 – 70

(١) لمزيد من التفاصيل انظر:

(٢) التسليح ونزع السلاح والأمن الدولى، ..... م.س.ذ، ص ١٣٦.

Tony chafer, Op. Cit., P.353

(٣)

Shaun Gregory., Op. Cit., P.436

(٤)

(٥) مركز المعلومات القومى، الكتاب الإستراتيجى السنوى، ١٩٩٩، دليل سياسى واقتصادى، الإصدار الثانى، الجزء الأول، (مشرق: مركز المعلومات القومى، ١٩٩٩)، ص ٦٠٥.

(٦) د/ جمال السيد ضلع، "الفرانكوفية فى ظل التنافس الفرنسى الأمريكى فى أفريقيا ..... م.س.ذ، ص ٣٢.

(٧) رانيا حسين عبدالرحمن حسن، السياسة الفرنسية تجاه أفريقيا بعد الحرب الباردة، رسالة ماجستير، (القاهرة: جامعة القاهرة، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، ٢٠٠٤)، ص ٨٠.

وتجدر الإشارة في هذا الصدد بأن السياسة الفرنسية تجاه أفريقيا خلال مرحلة الحرب الباردة، كانت تحركها في المقام الأول الاهتمامات القومية، وإظهار القوة الفرنسية عبر البحار، وليس الاهتمام فقط بتفاعلات الحرب الباردة، ورغم ذلك فلا يمكن أن ننكر أن مناخ الحرب الباردة كان جزءاً مهماً من الخلفية التي نفذت بها سياسة فرنسا الأفريقية، حيث أتاحت لفرنسا مساحة إستراتيجية مهمة على الساحة الدولية، استطاعت من خلالها تنفيذ أهدافها المختلفة، وأتاحت لها أيضاً تقديم نفسها كراعية وحامية للمصالح الغربية في القارة بحكم كونها إحدى أعضاء التحالف الغربي<sup>(١)</sup>، غير أن المتابع للسياسة الفرنسية الأفريقية يلاحظ أن ثمة تطورات رافقت عقد التسعينيات من القرن الماضي عملت على تهديد المكانة والنفوذ الفرنسي في القارة الأفريقية، ولهذه التطورات أسباب مختلفة، بعضها ارتبط بانتهاء الحرب الباردة، وما رافقها من تغيرات وبعضها ارتبط بتغيرات حدثت في البيئة المحلية الأفريقية، والبعض الآخر جاء نتيجة لتعديلات جرت على السياسة الداخلية لفرنسا ذاتها<sup>(٢)</sup>. فانتهاء الحرب الباردة أدت إلى تغيرات وتحولات كبيرة في بيئة المواجهة العالمية بين الشرق والغرب، فلم يعد هناك مواجهة تستوجب التضامن والتكتل بين مجموعة من الدول ضد مجموعة أخرى، وعليه فلم يعد هناك تضامن داخل الكتلة الغربية لاختفاء الكتلة المنافسة، وعدم وجود عدو مشترك يبرر هذا التضامن، ومن ثم اعتبرت هذه التغيرات بمثابة ضربة قوية لشبكة العلاقات بين فرنسا ومستعمراتها السابقة<sup>(٣)</sup>، أفقدت فرنسا تميزها واستقلالها اللذان حددت بهما هويتها ووضعها في السياسات الدولية، فعند انهيار النظام الدولي ثنائي القطبية انهارت معه مكانه فرنسا ووضعها كلاعب مستقل، وظهرت فرنسا في النظام الدولي الجديد غير واثقة من مكانتها ووضعها في هذا النظام الذي هيمنت عليه الولايات المتحدة الأمريكية، لشعورها بأن التغيرات التي رافقت النظام الجديد ضيقت من الخيارات المتاحة أمامها في السياسات الدولية، خاصة بعد ظهور ألمانيا الموحدة كقوة قوية في أوروبا، الأمر الذي جعل فرنسا تبدو وكأنها تتحول تدريجياً إلى قوة عادية<sup>(٤)</sup>.

(١) انظر في ذلك: Tony chafer., Op. Cit., P. 353

(٢) Sophie Meunier., "The French Exception" *Foreign Affairs*. Vol. 19, No.4, July- Aug 2000, PP.106-107.

(٣) د/ إجلال رأفت، "السياسة الفرنسية في أفريقيا جنوب الصحراء"، السياسة الدولية، العدد (١٤٥) يوليو ٢٠٠٠، ص ٨.

(٤) اناتولى ن. ألييسى، تغير علاقات القوة والتكيف الإستراتيجي في ارتباطات فرنسا العسكرية في وسط أفريقيا، آفاق أفريقية، السنة (١)، صيف ٢٠٠٢، ص ٦١. ولمزيد من التفاصيل انظر:

John w. Harbeson & Donald Rothchild, (ed), *Africa in World Politics Post – Cold war Challenges*, (U.S.A, by Westview Press Inc., 1995), PP. 163-183.

(٤) Asteris C. Huliaras, The Anglosaxon conspiracy: ferception of the Great lakes, the journal of modern african studies, (Combridge University Prees, vol. 36, 4, 1998), P. 598



وعلى نفس السياق ساهم التوجه الفرنسى نحو الاتحاد الأوروبى والتعاون مع الناتو فى التراجع الفرنسى من القارة الأفريقية، فتمتدق التكامل السياسى والاقتصادى الأوروبى، والتعاون مع الناتو أدى إلى زيادة مشاركة فرنسا فى المؤسسات متعددة الأطراف، الأمر الذى حد من القدرة الفرنسية على انتهاج سياسة مستقلة فى السياسة الخارجية، لا سيما وفرنسا من أكثر الدول الأوروبية حماسه لأن يلعب الاتحاد الأوروبى دوراً مميزاً على الساحة الدولية. ومن ناحية أخرى أدت التهديدات الأمنية الجديدة للأمن الأوروبى فى منطقة البلقان، والقلق من ألمانيا الموحدة بفرنسا إلى إقامة علاقات أوثق مع الناتو، والنتيجة الطبيعية لكل ذلك هو تحجيم التحركات الفرنسية المستقلة فى السياسة الخارجية. وعلى الجانب الأفريقى ساهم وفاة الكثير من الشخصيات الرائدة المتخصصة والمهتمة بالعلاقات الفرنسية الأفريقية فى السنوات الأخيرة إلى فقدان فرنسا لمكانتها فى القارة الأفريقية، لا سيما وأن إحدى سمات العلاقات الفرنسية الأفريقية ترتبط بالعلاقات الشخصية بين القادة الأفارقة، وأعضاء الصفوة الحاكمة الفرنسية، وبالتالي كان لاختفائهم أثراً كبيراً على الطبيعة الخاصة لهذه العلاقات وزاد من ذلك، التوجه الفرنسى بعيداً عن أفريقيا إلى مناطق أخرى مثل شرق أوروبا وجنوب شرق آسيا<sup>(١)</sup>.

وأخيراً هناك أسباب سياسية داخلية أجبرت السياسة الفرنسية على تعديل سياستها تجاه مناطق نفوذها التقليدية فى القارة<sup>(٢)</sup>، خاصة بعد الإخفاقات التى منبت بها السياسة الفرنسية فى منطقة البحيرات العظمى<sup>(٣)</sup>.

بطبيعة الحال أدت تلك التطورات مجتمعة إلى تراجع فرنسى ملحوظ فى القارة الأفريقية، وعلى وجه الخصوص فى الدول الفرنكفونية، الأمر الذى أدى إلى تمدد أمريكى فى هذه الدول فى محاولة لملئ الفراغ الذى خلفه التراجع الفرنسى، ومن هذه الدول جيبوتى الواقعة فى منطقة القرن الأفريقى، التى حظيت باهتمام أمريكى واضح، خاصة بعد أن برزت أهميتها خلال حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١، وظهر ذلك الاهتمام من خلال الزيارات المتكررة للمسؤولين الأمريكيين، وزيادة المساعدات المختلفة التى قدمتها الولايات المتحدة لهذه الدولة من صندوق الدعم الاقتصادى الأمريكى<sup>(٤)</sup>، وتجدر الإشارة بأنه وبرغم التراجع الفرنسى من أفريقيا، فإن منطقة القرن الأفريقى وتحديداً دولة جيبوتى ظلت تحظى باهتماماً خاصاً من قبل السياسة الفرنسية، وهو ما أكده وزير الدفاع الفرنسى للرئيس الجيبوتى الأسبق

(١) Tony chafer, Op. Cit., PP. 354 - 355

Ibid., PP. 356 - 359

Ibid., PP. 347 - 349

(٢) لمزيد من التفاصيل حول الأسباب الداخلية انظر:

(٣) لمزيد من التفاصيل حول ذلك انظر:

(٤) عاطف صقر، "النزاع الصومالى والصراع فى القرن الأفريقى .....م.س.ذ، ص ٩٨.



حسن جوليد خلال زيارته لجيبوتي في لبريل عام ١٩٩٨، حيث أوضح له بأن فرنسا سوف تستمر في جيبوتي من خلال قاعدتها العسكرية وأن تخفيض تواجدها العسكري في البلاد (من ٣٢٠٠ إلى ٢٦٠٠ خرد) لن يؤثر على أهميتها الإستراتيجية في شئ<sup>(١)</sup>، ويرجع الاهتمام الفرنسي بجيبوتي ومنطقة القرن الأفريقي إلى عدة اعتبارات عامة أهمها<sup>(٢)</sup>:

- ١- إثبات دورها وتواجدتها الدائم مقابل التواجد الأمريكي الجديد في المنطقة.
- ٢- تأكيد إرانتها المستقلة ووزنها الدولي الذي تأكل بعد نهاية الحرب الباردة.
- ٣- تأمين وارداتها النفطية وإظهار التزامها بتأمين طرق النفط إلى أوروبا، وهو هدف تسعى فرنسا من خلاله لإثبات ريادتها في تفعيل الدور الأوروبي على الساحة الدولية، أيضاً ومن خلال جيبوتي لعبت السيادة الفرنسية أدوراً مختلفة، ليس فقط في منطقة القرن الأفريقي، بل في القارة الأفريقية والشرق الأوسط، وكذلك المحيط الهندي، حيث منحها جيبوتي مدخلاً للجامعة العربية والتعاون الإقليمي، ونفوذاً إضافياً في منظمة الوحدة الأفريقية (حالياً الاتحاد الأفريقي)، وحليفاً في الأمم المتحدة، ووجدت أيضاً فرنسا نفسها في جيبوتي في خضم التأثير الإسلامي الثوري بين السودان واليمن والصومال وإيران<sup>(٣)</sup>.

إضافة إلى ذلك منحت جيبوتي فرنسا إمكانية لنشر قواتها العسكرية في مناطق ثلاث هي<sup>(٤)</sup>:

- أ- أفريقيا، حيث تمكنت فرنسا من الاشتراك بقوات من قاعدتها في جيبوتي في عمليات أوريكس oryx ويونتايف unitaf2 في الصومال خلال عام ١٩٩٢ - ١٩٩٣، وفي عملية توركواز في رواندا عام ١٩٩٤، وفي عملية أزالى في جزر القمر عام ١٩٩٥.
- ب- في الشرق الأوسط كما في عام ١٩٩١ في الخليج العربي والعمليات اللاحقة المرتبطة بعقوبات الأمم المتحدة ضد العراق.
- ج- الصلة الحيوية مع أراضيها في المحيط الهندي وخارجه.

(١) Africa south of the sahara 2005, 34 th Edition (london: Europa publications, 2004), P. 376

(٢) عماد قدروة، "تحول أمن عربي للبحر الأحمر"، دراسات إستراتيجية، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، العدد (٢٢)، ١٩٩٨)، ص ٢٠.

(٣) Shaun Gregory, Op. Cit., P. 444

(٤) Idem., P. 444

### أولاً: عودة الاهتمام الفرنسي بأفريقيا:

أدى التراجع الفرنسي كما أشرنا إلى خسارة واضحة للسياسة الفرنسية في القارة الأفريقية، الأمر الذي دفع فرنسا إلى إعادة تقييم لسياساتها وإستراتيجيتها الأفريقية، خاصة بعدما شعرت بالخطر من تنامي النفوذ الأمريكى في القارة بوجه عام، وفي منطقة القرن الأفريقى بوجه خاص، ومن ثم بدأت فرنسا بتطبيق سياسة جديدة تجاه القارة، استهدفت من خلالها الحفاظ على ما تبقى لها من مصالح ونفوذ في القارة، واستعادة مكانتها ومجدها السابق، الذى تأثر بشكل كبير خلال عقد التسعينيات من القرن الماضى، وحاولت فرنسا خاصة منذ فوز الرئيس جاك شيراك بالرئاسة للمرة الثانية في انتخابات أبريل مايو عام ٢٠٠٢، تقديم نفسها بصورة جديدة للقارة لمحو الصورة السابقة، التى لم تحظى بترحيب كبير من قبل بعض الدول الأفريقية، وتبنت فرنسا خلال هذه الفترة شعار سياسى يقوم على ثلاثة مبادئ هي المسئولية الجماعية والشرعية والفاعلية<sup>(١)</sup>، الأمر الذى دفع بالعلاقات بين الطرفين إلى مستويات أفضل، فقد أعطى هذا التحول دفعه جديدة وعمل على تنشيط تلك العلاقات المتميزة، والتقليدية التى ربطت فرنسا وأفريقيا الفرنكفونية.

ومن الواضح بأن التحول الإيجابى في السياسة الفرنسية تجاه القارة جاء - كما أشرنا - للحد من الخسائر التى منيت بها، التى جاءت لصالح السياسة الأمريكية في القارة، والتى نجحت إلى حد ما في وضع إستراتيجية للتعامل مع الدول الأفريقية، وعلى وجه الخصوص الفرنكفونية منها، تقوم على أهداف عسكرية وسياسية واقتصادية، في حين كانت السياسة الفرنسية تتعامل مع هذه الدول على أساس الإرث الاستعماري القديم بكل أبعاده السياسية والثقافية والاقتصادية، وهو ما جعل فرنسا تبحث عن آليات ومحاو جديدة للتعامل مع القارة الأفريقية تعمل على إنعاش وتطوير تلك العلاقات<sup>(٢)</sup>، ليس فقط مع الدول الفرنكفونية، وإنما امتدت لتلك السياسية لتلامس مناطق ودول من خارج النطاق الفرنكفونى، ومنها بطبيعة الحال منطقة القرن الأفريقى، التى استحوذت على اهتمام فرنسى ملحوظ لأهميتها الإستراتيجية من ناحية، ولما يجرى فيها من تطورات وأحداث من ناحية ثانية.

(١) <http://www.albayan.con.ae/albayan/seiyase/2003/issueb35/textwo/6.htm-14k>

(٢) صراع على النفوذ أم سياق للنفوذ بالأسواق الواعدة في القارة: أبعاد التنافس الأمريكى الفرنسى في أفريقيا.

<http://www.albayan.co.ae/albayan/1999/07/sya/17.htm>.

## ثانياً: الأهداف الفرنسية في المنطقة:

بعد هذا العرض للرؤية الإستراتيجية لفرنسا تجاه المنطقة والقارة، نشير بشكل سريع لأهم الأهداف الفرنسية في المنطقة، التي تسعى السياسة الفرنسية لتحقيقها:

### الأهداف السياسية:

- أ- تدعيم مكانة فرنسا كقوة كبرى في عالم ما بعد الحرب الباردة، خاصة بعد تزايد النفوذ الأمريكي في المنطقة، ولذلك تسعى فرنسا إلى تحقيق تواجد ملموس في منطقة جنوب البحر الأحمر والقرن الأفريقي بما يحافظ على مصالحها السياسية والاقتصادية، وإيجاد شكل من توازن المصالح في المنطقة<sup>(١)</sup>.
- ب- الدفع بالعملية الديمقراطية وحقوق الإنسان، باعتبار ذلك جزء من تحقيق المشروع الفرانكفوني، غير أن الفرانكفونية وعلى عكس النموذج الأمريكي تقبل بنماذج مختلفة للديمقراطية وفقاً لظروف كل دولة<sup>(٢)</sup>، ويبدو أن فرنسا ابتغت من وراء ذلك عرقلة التطلعات الأمريكية، التي تحاول من خلال دعمها للديمقراطية في أفريقيا استبدال الأنظمة السياسية الموالية لفرنسا بأنظمة جديدة أكثر ولاءً لها<sup>(٣)</sup>.
- ج- تحويل الفرانكفونية من تجمع ثقافي إلى حركة سياسية يكون لها صوت سياسي يؤخذ به على الساحة الدولية<sup>(٤)</sup>.
- د - الحفاظ على استقرار الأنظمة السياسية خدمة لمصالحها المختلفة في المنطقة<sup>(٥)</sup>.

---

(١) لواء أ.ح/ أحمد عبدالحليم، "أمن البحر الأحمر الماضي - الحاضر - المستقبل"، ..... م.س.ذ، ص ٨٧.

(٢) رانيا حسين عبدالرحمن حسن، "السياسة الفرنسية تجاه أفريقيا بعد الحرب الباردة"، ..... م.س.ذ، ص ٢٦٨.

(٣) م.س، ص ٨٣.

(٤) د/ جمال السيد ضلع، "دور الفرانكفونية في ظل التنافس الفرنسي الأمريكي في أفريقيا"، ..... م.س.ذ، ص ٣٥.

(٥) د/ إجلال رأفت، "السياسة الفرنسية في أفريقيا جنوب الصحراء"، م.س.ذ، ص ١٠.

## ٢- الأهداف الأمنية:

أ - مواجهة التواجد والنفوذ الأمريكي في المنطقة، الذي أصبح يمثل تهديداً للمصالح الفرنسية<sup>(١)</sup>، خاصة في ظل اعتقاد فرنسي بوجود مؤامرة أنجلو ساكسونية تسعى إلى النيل من النفوذ الفرنسي في أفريقيا عن طريق إنشاء قوس من النفوذ، يمتد من أثيوبيا وارتريا إلى الكونغو والكاميرون عبر أوغندا ورواندا وزائير، بهدف إخراج فرنسا من أفريقيا<sup>(٢)</sup>.

ب- العمل على محاصرة الإسلام السياسي، خاصة وفرنسا تعتقد بأن انتشار الإسلام السياسي في أفريقيا جنوب الصحراء، أصبح يمثل أحد العوامل المهددة لمصالحها في أفريقيا، ففي منطقة القرن الأفريقي مثلاً تنتمي الحركات الإسلامية المسلحة على حدود جيبوتي التي تتواجد فيها أكبر قواعد العسكرية في أفريقيا، مما يشكل تهديداً حقيقياً لاستقرار النظام السياسي في جيبوتي، لا سيما وأن مواطني هذه الدولة مسلمون بنسبة ١٠٠% تقريباً<sup>(٣)</sup>.

ج- العمل على توفير بيئة آمنة في المنطقة من خلال المساهمة في حل الصراعات والحروب داخل وبين الدول.

## ٣- الأهداف الاقتصادية:

أ- تتركز الأهداف الفرنسية في المنطقة والقارة في البحث عن أسواق جديدة لتصريف المنتجات والسلع الفرنسية، والبحث عن المواد الخام الضرورية لتنمية الصناعات الفرنسية، خصوصاً وأن فرنسا تعاني من نقصاً في هذه الموارد داخل أراضيها<sup>(٤)</sup>، ومنطقة القرن الأفريقي بمعناها الواسع تحتوى على العديد من المواد الخام كاليورانيوم والذهب والألماس والبتترول وغيرها<sup>(٥)</sup>.

ب- دعم وتنشيط التعاون والتبادل التجاري مع دول المنطقة وزيادة الاستثمارات الفرنسية<sup>(٦)</sup>.

---

(١) د/ جمال السيد ضلع، "دور الفرانكفونية في ظل التنافس الفرنسي الأمريكي في أفريقيا" .... م.س.ذ، ص ٣٦.

(٢) لمزيد من التفاصيل: رانيا حسين عبدالرحمن، "السياسة الفرنسية تجاه أفريقيا بعد الحرب الباردة"، ..... م.س.ذ، ص ٧٦ - ٧٨.

(٣) د/ إجلال رأفت، "السياسة الفرنسية في أفريقيا جنوب الصحراء"، ..... م.س.ذ، ص ١٩.

(٤) م.س، ص ٩.

(٥) رانيا حسين عبدالرحمن حسن، "السياسة الفرنسية تجاه أفريقيا"، م.س.ذ، ص ١٠٤.

(٦) د/ إجلال رأفت، "السياسة الفرنسية، أفريقيا جنوب الصحراء"، ..... م.س.ذ، ص ١٢.



### ثالثاً: التصورات الفرنسية للتعامل مع المنطقة:

بعد هذا العرض للرؤية الفرنسية ولطبيعة الأهداف التي تسعى الإستراتيجية الفرنسية إلى تحقيقها في المنطقة، نشير في هذا الجزء إلى التصورات التي وضعتها هذه الإستراتيجية للوصول إلى غايتها.

١- ضرورة التغلغل إلى خارج حدود النطاق الفرائكفوني في المنطقة، والمتمثل في جيبوتي وتوسيع شبكات علاقاتها مع دول المنطقة الأخرى<sup>(١)</sup>.

٢- ضرورة العمل على حل وتسوية الصراعات المختلفة في المنطقة عن طريق:

أ- دعم المنظمات الإقليمية الفرعية في أفريقيا في مجال إدارة الصراعات، وتقديم المساعدة اللازم لها حتى يتسنى لها القيام بالدور المطلوب في حفظ الأمن والاستقرار<sup>(٢)</sup>.

ب- القيام بالوساطة بين الأطراف المتنازعة، استناداً إلى نفوذها في المنطقة<sup>(٣)</sup>.

ج- التعاون مع الأطراف الإقليمية والدولية في هذا الصدد.

٣- العمل على ترسيخ وتقوية العلاقات بين الأنظمة السياسية في المنطقة والنظام الفرنسي، وفق نمط من الدبلوماسية الجديدة القائمة على التعاون وتبادل المصالح، بما يمكن فرنسا من زيادة حضورها السياسي والاقتصادي والعسكري في المنطقة<sup>(٤)</sup>، والاستفادة قدر الإمكان في هذا الصدد من أخطاء السياسة الأمريكية تجاه بعض الأنظمة السياسية في المنطقة<sup>(٥)</sup>.

---

(١) م.س، ص ٢١.

(٢) رانيا حسين عبدالرحمن حسن، "السياسة الفرنسية تجاه أفريقيا بعد الحرب الباردة"، .....م.س.ذ، ص ٦٦ - ٦٧.

(٣) لمزيد من التفاصيل انظر:

Jeffrey A.Lefebvre, "Red sea security and the geopolitical- econmy of the hanish islands dispute", the middle east journal, summer 1998., vol. 52. no. 3. P. 382.

(٤) مركز المعلومات القومي، الكتاب الإستراتيجي السنوي، ١٩٩٩، .....م.س.ذ، ص ٦٠٦.

(٥) د/ إجلال رأفت، "السياسة الفرنسية في أفريقيا جنوب الصحراء"، .....م.س.ذ، ص ٢١.

٤- دعم التيار الفرانكفوني في العالم عن طريق تحوله من تجمع ثقافي إلى حركة سياسية، بمعنى إنشاء تجمع سياسي فرانكفوني في أفريقيا يكون له صوت وتأثير على الساحة الدولية، ويكون قادراً على مواجهة النفوذ المتزايد من قبل التيار الأنجلوسكسوني - الأمريكي في القارة<sup>(١)</sup>.

## **المبحث الثاني**

### **الرؤية الإستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية**

سوف يركز هذا المبحث بمطلبه لتناول الرؤية الإستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية لمنطقة القرن الأفريقي قبل وبعد أحداث ١١ سبتمبر عام ٢٠٠١، وقد يبدو هذا المبحث مختلفاً عن بقية مباحث هذا الفصل، الذي عني فيه كل مبحث باستعراض الرؤى الإستراتيجية لأكثر من دولة وأزعم بأن السبب في ذلك يعود إلى موقع الولايات المتحدة في النظام الدولي الجديد، كدولة قائدة ومهيمنة على تفاعلاته المختلفة بفضل ما تمتلكه من عناصر القوة المختلفة التي مكنتها من التفوق على بقية دول العالم، الأمر الذي أتاح مزيداً من الحرية في نشر نفوذها على معظم المناطق الإستراتيجية في العالم، والتحكم إلى حد كبير في تفاعلاتها المختلفة، ولا سيما تلك المناطق التي تتقاطع مع مصالحها، ومن ضمنها منطقة القرن الأفريقي، ومن ثم نواتر الحركة الأمريكية في المنطقة أصبحت أكثر انتشاراً، واتساعاً بعد نهاية الحرب الباردة من نواتر الحركة للأطراف الدولية الأخرى صاحبة المصالح في المنطقة وفي مقدمتها فرنسا.

## **المطلب الأول**

### **الرؤية الأمريكية قبل أحداث ١١ سبتمبر**

أدى انهيار الاتحاد السوفيتي كما أشرنا سابقاً إلى خروجه من دائرة المنافسة الدولية حول النفوذ، الأمر الذي هيا المجال للولايات المتحدة الأمريكية للتغلغل في المناطق، التي كانت خاضعة للنفوذ السوفيتي ومنها القارة الأفريقية، وحظيت بمساحة كبيرة في صراع النفوذ بين القوتين العظميين أثناء الحرب الباردة والتي ارتكزت خلالها الإستراتيجية الأمريكية في مقاومة النفوذ السوفيتي على التحالف الإستراتيجي مع الدول الأوروبية، ولا سيما فرنسا، وبعض الدول الأفريقية الحليفة، التي دعمتها الولايات المتحدة اقتصادياً وعسكرياً للوقوف أمام

---

(١) د/ صلاح الدين عبدالرحمن الدومة، "التنافس الدولي ومذهب المساعدات المشروطة في أفريقيا"، ....

م.س.د، ص ١٣٨.

التوسع السوفيتي في القارة<sup>(١)</sup>، وبانتهاء الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفيتي انتهى ذلك الصراع حول النفوذ في القارة، الأمر الذي أدى بطبيعة الحال إلى تهميش القارة الأفريقية<sup>(٢)</sup>، من قبل القوى الدولية الكبرى ومن ضمنها الولايات المتحدة الأمريكية، التي قللت من أهمية موقع القارة ودورها في سياستها الخارجية، غير أن هذا التوجه سرعان ما تغير، حيث بدأت الولايات المتحدة ومنذ منتصف عام ١٩٩٥، في إحداث تغير في سياستها الأفريقية، وإعطاء مزيد من الاهتمام السياسي لأفريقيا<sup>(٣)</sup>، فقد أخضعت سياستها لعملية تقييم وإعادة ترتيب الأولويات وأهدافها، ويبدو أن هذا التغيير كان نتيجة لجملة من العوامل والمتغيرات أهمها<sup>(٤)</sup>:

- ١- ازدياد وبروز الأهمية الإستراتيجية للقارة الأفريقية سياسياً واقتصادياً وأمنياً.
- ٢- تغير رؤى وتصورات الإدارة الأمريكية بشأن المشكلات والصراعات، التي تعاني منها القارة فقد أدركت هذه الإدارة أهمية تحقيق الاستقرار والأمن في القارة لتعزيز فرص النمو الاقتصادي، وبما يخدم المصالح الحيوية للولايات المتحدة بعد نهاية الحرب الباردة.
- ٣- إعادة تقويم السياسة الفرنسية في أفريقيا، خاصة بعد ظهور توجهات فرنسية تهدف إلى انتهاج سياسة جديدة تتعدى النطاق الفرانكفوني في القارة.

وباعتبار منطقة القرن الأفريقي من أهم المناطق الإستراتيجية في القارة، فقد استحوذت على اهتمام واضح من قبل الولايات المتحدة، التي شرعت في إعادة النظر في سياستها السابقة تجاه المنطقة، بما يعزز من مصالحها المختلفة وعدم تهديدها<sup>(٥)</sup>، لا سيما والمنطقة ولا اعتبارات مختلفة تمثل أهمية كبيرة للولايات المتحدة، وتشكل حلقة مهمة في الإستراتيجية الأمريكية بحكم موقعها، الذي يشرف على المدخل الجنوبي للبحر الأحمر (باب

---

(١) مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، قراءات إستراتيجية، التحولات الكبرى في السياسة الخارجية تجاه أفريقيا، الأهرام، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، العدد (١٠)، أكتوبر ١٩٩٩.  
<http://www.Ahram.org/acpss/ahram/2001/1/1/Read88.Htm-324>.

ولمزيد من التفاصيل حول السياسة الأمريكية أثناء الحرب الباردة، انظر:

Michael Clough, "The United States and Africa: The Policy of Cynical disengagement", *current History*, (Philadelphra: Current Hostory, Ins., vol.191, No. 565, May 1992), PP. 193 – 194.

(٢) لمزيد من التفاصيل حول ذلك انظر: د/ يمين حليم، التنافس الدولي لكسب النفوذ في أفريقيا، في مجموعة مؤلفين، "العرب وأفريقيا فيما بعد الحرب الباردة"، قضايا التنمية، (القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، العدد (١٨)، ٢٠٠٠)، ص ٤٧-٥٣.

(٣) قراءات إستراتيجية، "التحولات الكبرى في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه أفريقيا ..... م.س.ذ.

(٤) د/ حمدي عبدالرحمن، "جولة أولبريت: أبعاد السياسة الأمريكية الجديدة تجاه أفريقيا".

<http://www.islam-onlinenet/arabic/politics/index.shtml>

(٥) د/ نجوى الفوال، "المواقف الدولية والإقليمية تجاه الأزمة الصومالية"، في د/ إبراهيم نصر الدين (محرر)، الصراعات والحروب الأهلية في أفريقيا، ..... م.س.ذ، ص ٣٤٨.



المنذب)، وعلى المحيط الهندي، الذين تمر من خلالهما أساطيلها التجارية والبتروولية والعسكرية، وتماسها وتجاورها لمناطق بالغة الأهمية بالنسبة لمصالحها مثل الشرق الأوسط والخليج العربي والمحيط الهندي والبحر الأحمر<sup>(١)</sup>، وتداخلها مع الصراع العربي الإسرائيلي هذا بجانب ما تمتلكه المنطقة من مقومات اقتصادية مختلفة، إضافة إلى ذلك فهذه المنطقة ومنذ انتهاء الحرب الباردة تحفل بالعديد من المشاكل والصراعات المختلفة، جعلت منها بؤرة من بؤر التوتر وعدم الاستقرار في العالم<sup>(٢)</sup>، أيضاً فإن الاهتمام الأمريكي بالمنطقة يعود إلى أسباب أخرى غير تلك المرتبطة بالأهمية الإستراتيجية لعل أبرزها:

أ - احتواء المنطقة على وجود إسلامي كبير سواء داخل الدول العربية (السودان - الصومال - جيبوتي)، أو بين المجموعات المكونة للدول الأخرى ارتريا وأثيوبيا وهو ما تم الإشارة إليه بالتفصيل في بداية الدراسة.

ب- أهمية دول معينة في المنطقة بالنسبة للإستراتيجية الأمريكية مثل أثيوبيا وجيبوتي وارتريا<sup>(٣)</sup>.

ج- تمثل المنطقة تهديداً محتملاً للمصالح الأمريكية، لا سيما والولايات المتحدة ظلت وعلى مدى سنوات تنظر للمنطقة باعتبارها مصدراً للإرهاب الدولي، خاصة بعد وصول جبهة الإنقاذ الإسلامية للحكم في الخرطوم عام ١٩٨٩، وتعرض مجموعة من العسكريين الأمريكيين للقتل في الصومال عام ١٩٩٣ على أيدي الجماعات الإسلامية، كما تزعم ذلك الولايات المتحدة، وتعرض السفارتين الأمريكيتين في نيروبي ودار السلام لهجومين شنها إسلاميون عام ١٩٩٨، وتعرض المدمرة الأمريكية (كول) لهجوم في ميناء عدن اليمنى القريب من منطقة القرن الأفريقي عام ٢٠٠٠<sup>(٤)</sup>.

ولذلك سارعت الولايات المتحدة وعقب انتهاء الحرب الباردة إلى ملء الفراغ الذي خلفه الاتحاد السوفيتي السابق، إضافة إلى خشيتها لتعرض المنطقة لمزيد من عدم الاستقرار الأمر، الذي قد يغري بعض الجهات والأطراف لاستغلال هذه الأوضاع لتحقيق أهدافهم ومصالحهم في المنطقة، مثل بعض الجماعات الراديكالية من الأصولية الإسلامية، التي مثلت

(١) محمد رضا فودة، "ارتريا ماذا بعد الاستقلال" ..... م.س.ذ، ص ٤.

(٢) د/ نجوى الفوال، "المواقف الدولية والإقليمية تجاه الأزمة الصومالية" ..... م.س.ذ، ص ٣٤٩.

(٣) د/ حمدي عبدالرحمن حسن، "التوازن الإقليمي في شرق أفريقيا: القضايا وآفاق المستقبل.

<http://www.Meshkat.net/new,contents.php?type=11&artid=11016>.

(٤) معهد السلام الأمريكي بواشنطن: يحل الإرهاب في القرن الأفريقي.

<http://www.alsahafa.info/news/index.php?type=3&id=2147487656&bk=1>



أكثر الاتجاهات المعقدة للسياسة الأمريكية في تلك الفترة<sup>(١)</sup>، أو من استغلال فرنسا لذلك الفراغ لتعزيز مصالحها في المنطقة، خاصة وفرنسا تمتلك نفوذاً واضحاً فيها بحكم تواجدها في جيبوتي، الأمر الذي سيؤدي من وجهة النظر الأمريكية إلى زعزعة مكانتها العالمية<sup>(٢)</sup>، التي أكتنتها أزمة الخليج الثانية، ولذلك وفي إطار توسيع نفوذها وسيطرتها على العالم لم تكتف الولايات المتحدة بالتواجد، والمنافسة في المناطق التي خرج منها الاتحاد السوفيتي السابق، بل ذهبت أبعد من ذلك، حيث اتجهت إلى منافسة فرنسا في مناطق نفوذها التقليدية على مستوى القارة، وفي منطقة القرن الأفريقي وتحديداً في جيبوتي، الأمر الذي دفع بالتنافس بين الدولتين إلى البروز على جميع المستويات السياسية والاقتصادية والعسكرية والثقافية<sup>(٣)</sup>، وهو ما أعلنته الولايات المتحدة الأمريكية صراحة من خلال تصريحات كبار مسؤوليها، حيث أشار وزير الخارجية الأمريكي آنذاك وارن كريستوفر في أول جولة له في أفريقيا عام ١٩٩٦، بأن بلاده ستزيد من نفوذها في أفريقيا حتى لو كان ذلك على حساب النفوذ الفرنسي في القارة<sup>(٤)</sup>، بل أنه أوضح بأن أفريقيا أصبحت في الوقت الحالي في أمس الحاجة إلى دعم جميع الدول، وليس إلى رعاية حصرية من البعض في إشارة واضحة لفرنسا<sup>(٥)</sup>، وتجدر الإشارة بأن التنافس بين الدولتين في القارة الأفريقية لم يظهر بشكل بارز خلال مرحلة الحرب الباردة، نظراً لتركيز الإستراتيجية الأمريكية آنذاك في أحد أبعد مواجهتها للاتحاد السوفيتي على حلفائها الأوروبيين بما فيهم فرنسا التي مثلت خلال تلك المرحلة سنداً إستراتيجياً لها في مقاومة التوسع السوفيتي في أفريقيا<sup>(٦)</sup>، ولكن بانتهاء الحرب الباردة وما تبعها من هيمنة أمريكية على النظام الدولي، وفي ظل إستراتيجية أمريكية جديدة اتجهت الولايات المتحدة إلى أسلوب السيطرة المباشرة على أفريقيا عن طريق تأسيس النفوذ والانفراد بالقارة لتحقيق مصالحها المختلفة بعيداً عن

(١) Peter ct. Schraeder. Op. Cit., PP24-25

(٢) د/ جمال السيد ضلع، "الفرانكفونية في ظل التنافس الفرنسي الأمريكي في أفريقيا"، مجلة أفلي أفريقية، العدد (١٤)، المجلد (٤)، صيف عام ٢٠٠٣، ص ٢٣ - ٢٤.

(٣) د/ عبدالمك عوده و د/ إجلال رأفت، "السياسة المصرية في أفريقيا"، بحث مقدم إلى ندوة أفريقيا اليوم: قضايا داخلية وخارجية"، ٢٠٠١ فبراير ٢٠٠٠، ..... م.م.ذ، ص ١٢.

(٤) خالد حنفي على، "السياسة الأمريكية تجاه أفريقيا: رؤى وأنوات متغيرة"، السياسة الدولية، العدد (١٦٣) يناير ٢٠٠٦، ص ١٤٩.

(٥) شؤون العصر، الإستراتيجية الأمريكية تجاه البحر الأحمر والقرن الأفريقي، شؤون العصر، (صنعاء: المركز اليمني للدراسات الاستراتيجية، العدد (٤)، صيف ١٩٩٩)، ص ٢٢.

(٦) التقرير الإستراتيجي الأفريقي، ٢٠٠١/٢٠٠٢، ص ٣٣٧.

الدول الأوروبية، خاصة بعد ظهور مؤشرات قوية على وجود محاولات جادة من بعض القوى الدولية لمنافستها في القارة مثل الاتحاد الأوروبي والصين واليابان وبعض القوى الإقليمية<sup>(١)</sup>.

### **أولاً: الأهداف الأمريكية في المنطقة:**

بعد هذا العرض للرؤى والتوجهات الأمريكية للمنطقة بعد نهاية الحرب الباردة، يجدر بنا أن نشير إلى أهم الأهداف التي تسعى الولايات المتحدة إلى تحقيقها في المنطقة:

#### **الأهداف السياسية<sup>(٢)</sup>:**

أ - تسعى الولايات المتحدة إلى تشجيع ودعم التوجهات الديمقراطية، واحترام حقوق الإنسان، باعتبارهما بحسب الزعم الأمريكي من أهم ركائز السياسة الخارجية الأمريكية تجاه العالم.

ب- تحجيم النفوذ الأوروبي بشكل عام والفرنسي على وجه الخصوص، باعتبار ذلك هدفاً أساسياً يمكن الولايات المتحدة من الانفراد والسيطرة على المنطقة، ومن ثم الحفاظ على زعامتها العالمية وتكريسها وإثبات مسئوليتها كدولة عظمى على الشؤون العالمية.

#### **٢- الأهداف الأمنية:**

أ - العمل على تحسين قدرة دول المنطقة على التعامل مع المشكلات الأمنية المختلفة، التي تؤدي إلى زعزعة الأمن والاستقرار في المنطقة.

ب- تسعى الولايات المتحدة إلى القضاء على الأنظمة السياسية في المنطقة، التي تشكل خطراً على مصالحها وفقاً لتصوراتها.

ج- الوقوف أمام أي تهديدات عدائية موجهة ضد المصالح الأمريكية في المنطقة أياً كان مصدرها<sup>(٣)</sup>.

---

(١) د/ إبراهيم أبو خزام، "الإستراتيجية الأمريكية نحو أفريقيا طرد أوروبا وتطويق العرب"، مجلة الملف الدوري، (الخرطوم: مركز دراسات الشرق الأوسط وأفريقيا، العدد (٢٢)، يناير - فبراير ٢٠٠٣)، ص ٣٢.

(٢) د/ نبين حليم، "التنافس الدولي لكسب النفوذ في أفريقيا"، م.س.ذ، ص ٥٨ - ٥٩.

(٣) م.س، ص ٦٠ - ٦١.

د - محاولة إيجاد بيئة أمنية في المنطقة تسمح لها بتحقيق مصالحها وأهدافها بأقل قدر من الخسائر وبأكبر قدر من المكاسب، وأن لا تترك للأحداث أو الظروف في المنطقة أن تملأ عليها المواقف بل تكون بيدها دائماً المبادرة والقرار<sup>(١)</sup>.

و - محاربة التنظيمات الإرهابية في المنطقة والقضاء عليها.

### ٣- الأهداف الاقتصادية<sup>(٢)</sup>.

أ - البحث عن أسواق جديدة لتصريف السلع والمنتجات الأمريكية، والوصول إلى المواد الخام المهمة للصناعات الأمريكية.

ب - دفع عملية الاندماج الاقتصادي لدول المنطقة في الاقتصاد العالمي.

ج- تطوير التجارة البيئية وزيادة الاستثمارات الأمريكية في المنطقة.

### المطلب الثاني

#### الرؤية الأمريكية للمنطقة بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١

أدت أحداث الحادي عشر من سبتمبر إلى تغير الرؤية الأمريكية للعالم، وإلى إعادة ترتيب وتقييم للإستراتيجية الكونية للولايات المتحدة الأمريكية، فهذه الأحداث أكدت بأن التهديدات والأخطار، التي يتعرض لها الأمن القومي الأمريكي ليست مقصورة على الأخطار والتهديدات الخارجية، بل أن التهديدات التي يتعرض لها الأمن الداخلي بفعل العمليات الإرهابية، ربما تفوق في خطورتها التهديدات الخارجية، وهو ما أدى إلى تعديل المدركات التي تواجه الأمن الأمريكي على المستوى العالمي، وظهر الإرهاب الدولي في مقدمة تلك التهديدات، وتصدر مكانة متقدمة في أولويات السياسة الأمريكية، بل أنه أصبح حجر الزاوية للسياسة الأمريكية تجاه العالم<sup>(٣)</sup>، وفي هذا الإطار تحركت السياسة الأمريكية لحشد التأييد والدعم الدولي لمحاربة ومكافحة الإرهاب أينما وجد، خاصة وهذه الحرب تحتاج إلى تعاون دولي وتحتاج إلى عقد الكثير من التحالفات لمحاصرته، فالولايات المتحدة ترى بأن هذه الحرب تختلف تماماً عن أي حروب خاضتها من قبل، فهي حرب يتم الخوض فيها على عدة

(١) عبده مختار موسى، "مستقبل العلاقات السودانية - الأمريكية .... م.س.ذ، ص ٥٣.

(٢) د/ نيفين حليم، "التنافس الدولي لكسب النفوذ في أفريقي ..... م.س.ذ، ص ٥٤ - ٥٥ .

ولمزيد من التفاصيل انظر: د/حمدي عبدالرحمن، جولة أولبريت، أبعاد السياسة الأمريكية الجديدة في أفريقي ..... م.س.ذ.

(٣) يلاحظ أن الإرهاب لم يعامل باعتباره شكلاً من أشكال التهديد في الإستراتيجية الأمنية للولايات المتحدة قبل أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١، رغم كثافة العمليات الإرهابية التي استهدفت المصالح الأمريكية في الداخل والخارج، لمزيد من التفاصيل انظر: التقرير الإستراتيجي العربي - ٢٠٠١، ص ٩٨ - ١٠٣.



جبهات وموجهة ضد عدو غير واضح وغير محدد في مكان معين، فرغم الحرب التي خاضتها أمريكا في أفغانستان واستطاعت خلالها تشتيت الجماعات والمنظمات الإرهابية بحسب زعمها، إلا أنه ما يزال هناك الكثير من الإرهابيين طلقاء في أمريكا الجنوبية وأوروبا وأفريقيا والشرق الأوسط وآسيا، وهو الأمر الذي يحتاج إلى تعاون دولي جاد في هذا الشأن.

ولذلك فإن المهمة الرئيسية للولايات المتحدة في هذا الأمر أصبحت تتمثل في شن وتنظيم حملة دولية ضد الإرهاب الدولي لتعزيق وتحطيم المنظمات الإرهابية المتواجدة في هذه المنطقة، ومهاجمة قاداتها وقياداتها والسيطرة على نظم الاتصالات، وأساليب الدعم المختلفة لها<sup>(١)</sup>، وفي سبيل ذلك عملت الولايات المتحدة الأمريكية على إقامة العديد من شبكات المعلومات الأمنية والاستخباراتية في تلك المناطق لملاحقة التنظيمات والجماعات الإرهابية التي تعتقد بأنها تشكل تهديداً لأمنها القومي وأمن العالم<sup>(٢)</sup>.

ومثلت القارة الأفريقية إحدى تلك المناطق المهمة الواجب السيطرة عليها من قبل الإستراتيجية الأمريكية الموجهة ضد الإرهاب الدولي، لا سيما والقارة الأفريقية تحفل بالعديد من بؤر التوتر وعدم الاستقرار على مستوى العالم، والتي قد تشكل بيئة مناسبة لتوافد ونمو الجماعات الإرهابية فيها، وفي هذا الخصوص طلبت الإدارة الأمريكية من الدول الأفريقية المشاركة والتعاون الكامل في التحالف ضد الإرهاب، وتقديم الدعم والمساندة للولايات المتحدة الأمريكية في مختلف المجالات، وتشديد الرقابة والإجراءات الأمنية على المناطق الحدودية والمنافذ المختلفة، إضافة إلى وضع بعض القيادات الأصولية التي تحمل توجهات معادية ضد الولايات المتحدة، تحت الرقابة والمتابعة<sup>(٣)</sup>.

وفي هذا الخصوص حظيت منطقة القرن الأفريقي بأهمية واضحة في الإستراتيجية الأمريكية بشأن المناطق، التي يجب السيطرة عليها في القارة الأفريقية كمواقع ومراكز حشد ومراقبة لتحركات الجماعات الإرهابية، خاصة بعد ظهور مؤشرات تشير إلى تركيز بعض أنصار تنظيم القاعدة في المنطقة<sup>(٤)</sup>، الأمر الذي وضع المنطقة تحت دائرة المراقبة المكثفة من قبل الولايات المتحدة، بل وجعلت منها نقطة محورية في انطلاقها العسكرية ضد الإرهاب<sup>(٥)</sup>، ورأت ضرورة تفعيل الاتفاقيات الثنائية التي وقعتها في السابق مع بعض دول المنطقة مثل

---

(١) لمزيد من التفاصيل انظر: الإستراتيجية الأمنية الدولية للولايات المتحدة الأمريكية، أيلول ٢٠٠٢،

ص ١٤-١٧. <http://www.merln.ndu.edu/whitepapers/usnss-arabic.doc>.

(٢) خالد حنفي على، "السياسة الأمريكية تجاه أفريقيا .... م.س.ذ.، ص ١٤٧.

(٣) التقرير الإستراتيجي الأفريقي، ٢٠٠١، ٢٠٠٢، ص ٣٣١.

(٤) التقرير الإستراتيجي العربي ٢٠٠٢-٢٠٠٣، ص ٢٣٣.

(٥) معهد السلام الأمريكي بواشنطن يحلل الإرهاب في القرن الأفريقي .... م.س.ذ.



كينيا وأثيوبيا وأوغندا، المتعلقة بالتعاون الأمني والعسكري، وجعل جيبوتي نقطة التحرك الرئيسية في المنطقة لتغطية البحر الأحمر لمتابعة الجماعات الإرهابية<sup>(١)</sup>.

ويتضح من ذلك بأن أحداث ١١ سبتمبر عام ٢٠٠١ أضافت للمنطقة بعداً آخر من أبعاد الأهمية، التي تتمتع بها منطقة القرن الأفريقي فإلى جانب الأهمية الإستراتيجية أصبحت المنطقة تمثل أهمية كبيرة من الناحية الأمنية، بحكم احتوائها على الكثير من عوامل عدم الاستقرار سواء داخل الدول أو بين الدول، الأمر الذي جعلها منطقة جذب ونمو للجماعات والتنظيمات الإرهابية، وجعل منها أيضاً منطقة صالحة للتحرك لتنفيذ المخططات ضد المصالح الأمريكية في المنطقة<sup>(٢)</sup>، وهو ما دفع إلى تنامي الإدراك داخل الإدارة الأمريكية بأن الجماعات الأصولية في المنطقة أصبحت تشكل تهديداً حقيقياً للمصالح الأمريكية<sup>(٣)</sup>.

بطبيعة الحال دفعت هذه المعطيات السياسة الأمريكية إلى توجيه اهتماماً مضاعفاً لهذه المنطقة لمراقبتها واحتواءها - كما أشرنا - والتقرب منها عسكرياً بحجة مكافحة الإرهاب<sup>(٤)</sup>، وترتيب أولوياتها في المنطقة، ومن ثم إعادة ضبط رؤيتها تجاه ما تعانيه المنطقة من مشاكل وأحداث، وعلى مختلف المستويات السياسية والاقتصادية والأمنية والاجتماعية لتأتي منسجمة مع الطموحات والمصالح الأمريكية في المنطقة بعد أحداث ١١ سبتمبر عام ٢٠٠١. وفي هذا الصدد تجدر الإشارة بأن الأهداف الأمريكية في المنطقة ظلت على ما هي عليه، مع إعادة ترتيبها وتقييمها، حيث صعدت الأهداف الأمنية إلى مقدمة أهداف السياسة الأمريكية، وأصبحت مسألة السيطرة الأمنية على المنطقة واجتثاث الجماعات والتنظيمات الإرهابية ومحاصرتها هدفاً أولياً في الإستراتيجية الأمريكية.

#### أولاً: التصورات الأمريكية للتعامل مع المنطقة:

انطلاقاً من الرؤية الأمريكية للمنطقة، تبنت الإستراتيجية الأمريكية عدة تصورات لتحقيق أهدافها، يمكن إيجازها بالآتي:

١- محاولة إنشاء بنية أساسية تربط بين منطقة القرن الأفريقي، ومنطقة البحيرات العظمى في وسط أفريقيا، وهو ما عرف في الفكر الإستراتيجي الأمريكي باسم (القرن الأفريقي الكبير)، لتسهيل مهمتها في السيطرة والنفوذ على المنطقة بشكلها الجديد<sup>(٥)</sup>، التي تضم

(١) التقرير الإستراتيجي العربي ٢٠٠٢-٢٠٠٣، ..... م.س.ذ.، ص ٢٣٣.

(٢) د/ حمدي عبدالرحمن حسن، للتوازن الإقليمي في شرق أفريقيا وآفاق المستقبل. <http://www.Meshkat.net/new.contents.php?ypc=11&artid=11016>.

(٣) Peter J. Scheraeder. Op. Cit., P. 24.

(٤) خير الدين العايب، "البعد الأمني في السياسة الأمريكية المتوسطة"، شؤون الأوسط، (بيروت: مركز الدراسات الإستراتيجية، العدد (١١٥)، صيف ٢٠٠٤)، ص ١٠٥ - ١٠٧.

(٥) د/ حمدي عبدالرحمن حسن، "التوازن الإقليمي في شرق أفريقيا ..... م.س.ذ.

كما أشرنا كل من أثيوبيا وجيبوتي، وارتريا والصومال والسودان وأوغندا وكينيا، وتجدر الإشارة بأن هذه الدول هي الأعضاء في منظمة الإيجاد، ويبدو أن المفهوم الأمريكي للمنطقة يظهر وكأنه يستند إلى قاعدة تنظيمية مؤسسية متمثلة بمنظمة الإيجاد، وتأسيساً على ذلك التطابق بين المفهوم الأمريكي للمنطقة والتنظيم الإقليمي تسعى السياسة الأمريكية للقيام بأدوار مختلفة تجاه قضايا المنطقة المتفجرة<sup>(١)</sup>.

٢- العمل على حل الصراعات المختلفة في المنطقة، فالسياسة الأمريكية ترى بأن استمرار الصراعات سوف يشكل عقبة حقيقية أمام تحقيق أهدافها المختلفة، وعلى هذا الأساس فلا بد من وضع آلية قادرة على حل الخلافات المتفجرة في المنطقة، وضرورة التعاون في هذا الشأن مع القوى الدولية والمنظمات الإقليمية والدولية<sup>(٢)</sup>. وهو الأمر الذي أكتته الإستراتيجية الأمريكية لعام ٢٠٠٦، التي شجعت العمل المشترك مع المجتمع الدولي في مواجهة المشاكل والصراعات، ليس في منطقة القرن الأفريقي وحسب، وإنما في مناطق العالم المختلفة والجدير بالذكر بأن هذه الرؤية اختلفت بعض الشيء عن الرؤية السابقة قبل ١١ سبتمبر، التي قامت على العمل الانفرادي بعيداً عن التنسيق مع الأطراف الدولية والمنظمات المختلفة<sup>(٣)</sup>.

٣- ضرورة التواجد العسكري المباشر في المنطقة حيث رأت الولايات المتحدة بعد أحداث ١١ سبتمبر عام ٢٠٠١ أهمية أن يكون لها تواجد عسكري في المنطقة، تستطيع من خلاله ضمان الأمن والاستقرار فيها ومواجهة التنظيمات والجماعات الإرهابية، وحماية مصالحها المختلفة<sup>(٤)</sup>، وتعزيز هيمنتها وزيادة حضورها السياسي والاقتصادي والأمني<sup>(٥)</sup>، فالتواجد العسكري في المنطقة من وجهة النظر الأمريكية يحقق لها أكثر من هدف، فهو يتيح لها سرعة التحرك والرد الفوري تجاه أي أزمة طارئة في المنطقة، كما أنه يعمل على ضبط الأمن في المنطقة ونزع فتيل التوترات بين الدول<sup>(٦)</sup>، أيضاً

---

(١) د/ عبد الملك عودة، "السياسة في الجوار الأفريقي"، كتاب الأهرام الاقتصادي، العدد (١٨٤) أول إبريل ٢٠٠٣، ص ١٠.

(٢) الإستراتيجية الأمنية للولايات المتحدة الأمريكية، أيلول ٢٠٠٢، ..... م.س.ذ، ص ٢١.

(٣) لمزيد من التفاصيل حول ذلك انظر: معتز سلامة، "الأمن القومي الأمريكي: التحولات في ظل إدارة بوش الثانية"، دراسات إستراتيجية، (القاهرة: الأهرام، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، السنة (١٦)، العدد (١٦٢)، أبريل ٢٠٠٦)، ص ٢٤ - ٢٥.

(٤) خالد حنفي على، "السياسة الأمريكية تجاه أفريقيا ....." م.س.ذ، ص ١٤٨.

(٥) التقرير الإستراتيجي الأفريقي، ٢٠٠٢-٢٠٠٣، ص ١٢٣.

(٦) شؤون العصر، الإستراتيجية الأمريكية تجاه البحر الأحمر، القرن الأفريقي .... م.س.ذ، ص ١٠.

فإن التواجد العسكرى سوف يجعل من الولايات المتحدة تبدو وكأنها أصبحت جارة جديدة لدول المنطقة، الأمر الذى سيدفع هذه الدول إلى انتهاج سلوكاً سياسياً تعاونياً ليس فقط مع الولايات المتحدة وإنما فيما بينها، لأن أى سلوك صراعى بين هذه الدول سوف يؤثر سلباً على الجهود الأمريكية الرامية لضبط المنطقة<sup>(١)</sup>.

٤- العمل على دعم التنظيمات الإقليمية الفرعية ودفعها للقيام بأدوار مختلفة فى حل القضايا والصراعات المتفجرة فى المنطقة، وفقاً للتصور الأمريكى، وبما يصب فى النهاية فى خدمة الأهداف الأمريكية فى المنطقة<sup>(٢)</sup>.

٥- ضرورة دعم الأنظمة السياسية الحليفة فى المنطقة ومساعدتها سياسياً وعسكرياً واقتصادياً، لكى تتمكن من حماية وجودها وزيادة قدراتها على ضبط الأمن والاستقرار، وحماية حدودها ومنافذها المختلفة أمام التحركات الإرهابية<sup>(٣)</sup>، ولكى تتمكن أيضاً من القيام بأدوار أخرى لخدمة وتنفيذ التوجهات والأهداف الأمريكية الجديدة فى المنطقة<sup>(٤)</sup>.

---

(١) د/ عبدالمك عوده، "قضايا الديمقراطية فى الدول الأفريقية"، كتاب الأهرام الاقتصادى، العدد (١٩٦)، أول ابريل ٢٠٠٤، ص ٦٥ - ٦٦.

(٢) د/ عبده مختار موسى، "مستقبل العلاقات السودانية الأمريكية بعد اتفاقية السلام .... م.س.ذ، ص ٦٢ - ٦٣.

(٣) الإستراتيجية الأمنية للولايات المتحدة الأمريكية، أيلول ٢٠٠٢، .... م.س.ذ، ص ٢١.

(٤) د/ صلاح الدين عبدالرحمن الدومة، "التنافس الدولى ومذهب المساعدات المشروطة فى أفريقيا"، مجلة دراسات الشرق الأوسط وأفريقيا، (الخرطوم: مركز دراسات الشرق الأوسط وأفريقيا، العدد (٤)، المجلد (٢)، يناير ٢٠٠٥)، ص ١٣١.



### **المبحث الثالث**

#### **الرؤى الإستراتيجية للدول العربية وإسرائيل**

يتطرق هذا المبحث لتناول الرؤى الإستراتيجية للدول العربية وإسرائيل تجاه منطقة القرن الأفريقى، وبداية تجدر الإشارة بأن الباحث فضل جمع رؤيتى الطرفين فى مبحث واحد، رغم ما بينهما من تعارض وتباعد واختلاف، وذلك بهدف التعرف وعن قرب لرؤية وأهداف وتصورات كل طرف تجاه المنطقة لتبيان أبعاد التنافس بين الطرفين كما سيتم توضيحه فى الفصل القادم.

فالم منطقة وكما سنرى فى سطور هذا المبحث تمثل أهمية بالغة للطرفين، ولا سيما للطرف العربى، الذى يعتبر المنطقة جزء لا يتجزأ من وطنه وأمتة العربية الإسلامية، وفى نفس الوقت تمثل أهمية إستراتيجية وأمنية لإسرائيل، خاصة بعد ظهورها خلال حرب أكتوبر عام ١٩٧٣، كساحة خلفية لصراعها مع الدول العربية، ولذلك سعت إسرائيل ومنذ ذلك التاريخ وبكل الطرق إلى التواجد فى المنطقة لحماية أمنها القومى من ناحية، ومزاومة وتهديد النفوذ العربى فى المنطقة من ناحية أخرى.

#### **المطلب الأول**

##### **الرؤية الإستراتيجية للدول العربية**

من المعروف تاريخياً بأن علاقة العرب بمنطقة القرن الأفريقى تعود لفترات تاريخية موغلة بالقدم، فهى ذات امتدادات تاريخية عميقة وضاربة فى تاريخ شعوب المنطقة، ولذلك فالمتتبع لتاريخ هذه العلاقات لا يمكنه أن يتغافل عن علاقات العرب بالمنطقة سواء قبل ظهور الإسلام أو بعد ظهوره، أو يتغافل عن دور العرب والإسلام فى المنطقة، فالإسلام أسس وأوجد رابطة روحية وثقافية بين العرب وشعوب هذه المنطقة<sup>(١)</sup> نتج عنها ظهور العديد من الإمارات العربية الإسلامية على طول ساحل المنطقة تمتعت بنفوذ سياسى واجتماعى كبير فى المنطقة، ليس هذا فحسب بل إنه وعن طريق هذه المنطقة توغلت المؤثرات العربية والإسلامية إلى منطقة البحيرات الاستوائية، التى تضم تنجانيقا (حالياً تنزانيا) وكينيا وأوغندا

---

(١) سعد ناجى جواد وعبد السلام إبراهيم بغدادى، "الأمن القومى العربى ودول الجوار الأفريقى"، .... م.س.د، ص ١٧. لمزيد من التفاصيل حول دور العرب فى شرق أفريقيا، انظر: د/ شوقى الجمل ود/ عبدالله عبدالرازق، دراسات فى تاريخ شرق أفريقيا، (القاهرة: المكتب المصرى للمطبوعات، د.ت، ص ٥ - ٢٥.



ورواندا وبيروندى والكونغو، وأصبح للعرب والإسلام وجوداً واضحاً فيها مازال قائماً إلى اليوم<sup>(١)</sup>. هذه العلاقة وهذا الاختلاط بين الجانبين جعل منطقة القرن الأفريقى تتداخل أمنياً وسياسياً واقتصادياً واجتماعياً مع المنطقة العربية وأصبح العرب ينظرون إليها باعتبارها ليس فقط عمقاً إستراتيجياً بل وحضارياً لهم فى القارة الأفريقية<sup>(٢)</sup>.

ومن ثم يمكن القول بأنه إذا كانت المنطقة تمثل أهمية كبيرة بالنسبة للقوى الإقليمية والدولية المختلفة، بحكم موقعها الجغرافى وإطلالها على الممرات البحرية المهمة للملاحة والتجارة الدولية، وبحكم ما تعانيه من مشاكل وصراعات مختلفة - كما أشرنا -، فإنها تمثل أهمية مضاعفة بالنسبة للوطن العربى، للاعتبار ذاته ولاعتبارات أخرى، ولذا فإن الرؤية العربية للمنطقة تقوم على عدة حقائق واعتبارات أهمها:

١- ارتباط المنطقة بالوطن العربى - كما أشرنا - جعلها مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالأمن القومى العربى عموماً، وتأثيرها المباشر فى المصالح الحيوية لبعض الأقطار العربية وعلى وجه الخصوص مصر واليمن ودول الخليج العربى<sup>(٣)</sup>.  
ولذلك فإن أى تطورات تشهدها المنطقة تنعكس تلقائياً على الأمن القومى العربى والأمن القطرى لبعض الدول العربية سلباً وإيجاباً، ومن هنا فكلما وقع حدث فى المنطقة تبرز الحاجة إلى النظر فى مسألة الأمن القومى العربى بمفهومه الأمنى والتموى والعسكرى<sup>(٤)</sup>.

٢- تمثل المنطقة ليس فقط منطقة جوار جغرافى وحسب، بل أنها تمثل جزءاً من الوطن العربى، نظراً لوجود ثلاث دول عربية فيها (السودان - الصومال - جيبوتى)<sup>(٥)</sup>، تمثل الدعائم الرئيسية للحزام الأمنى الجنوبى للدول العربية فى أفريقيا<sup>(٦)</sup>.

---

(١) راوية توفيق، "الجذور التاريخية للعلاقات العربية الأفريقية.

<http://www.aljazeera.net/NR/exeres/5214BB60-4FE-BcgBF5EBD7.htm>

(٢) محمد عثمان أبو بكر، "قضية الديمقراطية والتعددية السياسية فى ارتريا"، ..... م.س.د، ص ٦٠.

(٣) زكريا محمد عبدالله، "أمن البحر الأحمر والأمن القومى العربى"، شؤون عربية، (القاهرة: جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، العدد (٨٨)، ديسمبر ١٩٩٦)، ص ١٦٥.

(٤) صراع ارتريا - أثيوبيا، مدخل التحولات الأمنية فى القرن الأفريقى، تقارير، مجلة دراسات شرق أوسطية، (عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط، السنة (٥)، العدد (١٢)، صيف ٢٠٠٠)، ص ١٠٠.

(٥) مركز دراسات الشرق الأوسط، تداعيات الصراع فى القرن الأفريقى على الوطن العربى، ..... م.س.د، ص ١١.

(٦) د/ حمدى عبدالرحمن حسن، "الصراع فى القرن الأفريقى وانعكاساته على الأمن القومى العربى"، ..... م.س.د، ص ٩٨.

٣- الاعتبارات الدينية، فالمنطقة تعتبر جزءاً لا يتجزأ من الأمة الإسلامية، لاحتوائها على أغلبية مسلمة<sup>(١)</sup>، إضافة إلى كونها إحدى أهم المناطق التي دخل منها الإسلام والحضارة العربية والإسلامية إلى القارة الأفريقية<sup>(٢)</sup>.

٤- اعتبارات الموقع الإستراتيجي، فالمنطقة تحيط بقلب الوطن العربي، وتشرف على الوجود الإسلامي في جهتيه في الجزيرة العربية ووسط أفريقيا<sup>(٣)</sup>، إضافة بطبيعة الحال إلى إشرافها، كما أشرنا على المحيط الهندي وخليج عدن والمداخل الجنوبي للبحر، الأحمر الذي تمر من خلاله تجارة النفط العربية في طريقها إلى الغرب الصناعي عبر قناة السويس<sup>(٤)</sup>.

٥- قضية مياه النيل، إذ تمثل المنطقة المصدر الرئيسي للمياه لكل من مصر والسودان، فنهر النيل الذي ينبع في جزئه الأكبر من هذه المنطقة وتحديداً من هضبة أثيوبيا، يمد مصر بحوالي ٩٥% من المياه الصالحة للشرب والري والطاقة، ويمد السودان بحوالي ٨٠% من احتياجاته السنوية من المياه<sup>(٥)</sup>.

٦- ظهور الإسلام السياسي في المنطقة، وما رافق ذلك من التحرك الدولي ضمن ما أصبح يعرف بالحرب على الإرهاب<sup>(٦)</sup>.

هذه الاعتبارات وهذه الحقائق تؤكد بأن أمن المنطقة العربية مرتبط إلى حد كبير بأمن منطقة القرن الأفريقي ويتقاطع معه في عدة حلقات، من منظور الأمن الإستراتيجي بمفهومه

---

(١) يقدر عدد سكان منطقة القرن الأفريقي بحسب التعريف للمأخوذ به في هذه الدراسة بحوالي ١٠٢,٢١٠,٨٨١ مليون نسمة المسلمون منهم حوالي ٧٦,٧٦٠,٤٣٢ مليون نسمة، لمزيد من التفاصيل حول ذلك انظر: د/ حورية مجاهد، الإسلام في أفريقيا وواقع المسلمين والديانات التقليدية، ..... م.س.ذ، ص ٣٧٧.

(٢) لمزيد من التفاصيل حول ذلك انظر: صلاح الدين حافظ، صراع القوى العظمى حول القرن الأفريقي، ..... م.س.ذ، ص ٣٥ - ٤٥.

(٣) في ظل الهجمة الاستعمارية على المنطقة ماذا يترتب للقرن الأفريقي"، .... م.س.ذ.

(٤) عاطف صقر، النزاع الصومالي والصراع الدولي في القرن الأفريقي ..... م.س.ذ، ص ١٦١.

(٥) سعد ناجي وعبد السلام إبراهيم بغدادى، الأمن القومي العربي ودول الجوار الأفريقي، ..... م.س.ذ، ص ٢٣.

ولمزيد من التفاصيل حول اتفاقيات مياه النيل انظر: د/ عبد الملك عودة، "السياسة المصرية ومياه النيل في القرن العشرين"، .... م.س.ذ.

(٦) في ظل الهجمة الاستعمارية على المنطقة، ماذا يترتب للقرن الأفريقي ..... م.س.ذ.

العريض بالنسبة لكل من آسيا العربية ووادي النيل، وأمن النفط والماء وأمن البحر الأحمر، إضافة إلى التقاطع مع الصراع العربى الإسرائيلى<sup>(١)</sup>، ولذلك فإن الدول العربية تتفق على أهمية المنطقة، وأهمية استقرارها وضرورة أن تكون خالية من التواجد الأجنبى وبعيدة عن التنافس والصراع الدولى، خاصة والمنطقة تعتبر من أهم المناطق فى العالم التى تسعى القوى الدولية والإقليمية للتواجد فيها<sup>(٢)</sup>، لا سيما بعد انتهاء الحرب الباردة وانحيار الاتحاد السوفيتى وتفكك الكتلة الشرقية، الذى أدى بطبيعة الحال إلى سيطرة أمريكية واضحة على الشؤون الدولية، الأمر الذى أوجد نظرة أحادية لأحداث المنطقة ومشاكلها المختلفة<sup>(٣)</sup>.

ورغم هذه الرؤية للمنطقة من قبل الدول العربية والاتفاق على أهميتها بالنسبة لأمنها القومى، إلا أننا لا نستطيع أن نتحدث هنا عن إستراتيجية عربية واحدة للتعامل مع المنطقة وقضاياها المختلفة، لعدم وجود مثل هذه الإستراتيجية أصلاً، وكل ما هنالك عبارة عن سياسات وتوجهات فردية تقوم بها بعض الدول العربية إنطلاقاً من اعتبارات مصالحها القطرية ودون أى اعتبار فى معظم الحالات لمسألة الأمن القومى العربى الكلى<sup>(٤)</sup>، ويبدو أن هناك العديد من الأسباب والمعوقات التى أدت إلى هذا الوضع، وحالت بالتالى دون وجود مثل هذه الإستراتيجية العربية ليس فقط تجاه المنطقة وإنما اتجاه المناطق الأخرى فى العالم التى تمس المصالح العربية، أهمها:

- عدم ارتباط الأمن القومى العربى بنظام سياسى واحد، أو دولة عربية موحدة، تملك سيادة كاملة فى التصرف داخلياً وخارجياً<sup>(٥)</sup>.
- الاختلاف بين الدول العربية على تحديد مصادر ومكان التهديد الرئيسى سواء على المستوى الداخلى، أو الخارجى الأمر الذى يصعب من عملية رسم إستراتيجية موحدة.

(١) محمد عثمان أبو بكر، "قضية الديمقراطية والتعددية السياسية فى ارتريا"، ..... م.س.ذ، ص ٦٠.

(٢) عارف عبدالقادر عبده، ..... م.س.ذ، ص ١٧٢.

(٣) د/ منصور عزيز الزداني، "سياسة اليمن الخارجية تجاه البحر الأحمر"، مجلة كلية التجارة والاقتصاد، (منعاء: جامعة صنعاء، كلية التجارة والاقتصاد، العدد (٩) سبتمبر ١٩٩٧)، ص ٤٠.

(٤) لمزيد من التفاصيل حول الأمن القومى العربى انظر: د/ أمين ساعى، الأمن القومى العربى، صحيفة مناسبة للدخول فى القرن الواحد والعشرين، (القاهرة: دار الفكر العربى، ١٩٩٣)، وكذلك د/ إجلال رافت، "الأمن القومى العربى ومنطقة القرن الأفريقى"، ..... م.س.ذ، ص ٣٨ - ٤٠.

(٥) سعد ناجى جواد وعبد السلام إبراهيم بغدادى، "الأمن القومى العربى ودول الجوار الأفريقى"، ..... م.س.ذ، ص ١١.

- عدم وجود جهاز سياسى مشترك لصنع واتخاذ القرارات على المستوى القومى، بسبب عدم توافر الإرادة السياسية للدول العربية<sup>(١)</sup>.
- غياب التنسيق على المستوى السياسى العربى، وما تم اتخاذه من خطوات تجاه المنطقة كان فى الأغلب الأعم استجابة ورد فعل ولم تكن مخططاً موضوعاً لسياسة عربية مرسومة<sup>(٢)</sup>.
- التفكك والانقسام الذى يشهده الوطن أدى إلى حدوث اختلافات واضحة بين الدول فى الرؤى تجاه القضايا المصيرية<sup>(٣)</sup>.
- عدم الاستقرار السياسى الذى تشهده بعض الدول العربية أدى إلى عرقلة مشاركتها بفاعلية فى سياسات الأمن القومى العربى.
- سيطرة مفهوم الأمن القطرى على مفهوم الأمن القومى، الأمر الذى أضعف صياغة إستراتيجية واحدة للدول العربية<sup>(٤)</sup>.
- العوامل الخارجية المتمثلة بالقوى الدولية التى ساهمت بشكل أو بآخر فى زرع الفرقة والمنازعات والخلافات بين الدول العربية<sup>(٥)</sup>.
- تعدد الخلافات العربية العربية<sup>(٦)</sup>.

(١) د/ إجلال رأفت، "الصومال والأمن القومى العربى: سيناريوهات المستقبل"، أوراق الشرق الأوسط، العدد (٨)، مارس ١٩٩٣، ص ٨٧ - ٨٨.

(٢) د/ عبد الملك عودة، "التعاون العربى الأفريقى فى العشرين عاماً الماضية: من الفرصة التاريخية إلى المأزق التاريخى"، فى د/ إجلال رأفت (محرر)، العلاقات العربية الأفريقية، (القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٤)، ص ١٢ - ٢٥.

(٣) د/ إجلال رأفت، "الأمن القومى العربى ومنطقة القرن الأفريقى" ..... م.س.ذ، ص ٤٥.

(٤) د/ صلاح سالم زرنوقة، "التدخل الإسرائيلى فى أفريقيا وأثره على الأمن القومى العربى"، بحث مقدم إلى مؤتمر العلاقات العربية الأفريقية بعد انتهاء الحرب الباردة، ٤ أبريل ٢٠٠٠، (القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، ٢٠٠٠)، ص ١١٩.

(٥) صلاح الدين حافظ، صراع القوى العظمى فى القرن الأفريقى، ..... م.س.ذ، ص ٢١٣.

(٦) لمزيد من التفاصيل انظر: محمد صفى الدين، "تحو مشروع قومى عربى لحفظ الأمن فى البحر الأحمر"، المستقبل العربى، العدد (٢٣٧)، نوفمبر، ١٩٩٨، ص ٥١.



## أولاً: الأهداف العربية في المنطقة:

بعد استعراض الرؤية العربية للمنطقة ننتقل في هذا الجزء لرصد أهم الأهداف، التي تسعى الدول العربية إلى تحقيقها في المنطقة، رغم افتقارها كما أشرنا لرؤية إستراتيجية متفق عليها حيال المنطقة وما يجرى فيها من أحداث.

### ١ - الأهداف السياسية:

- أ - الحفاظ على وحدة الصومال والسودان واستقرار جيبوتي.
- ب - تأمين تنفق مياه النيل إلى مصر والسودان<sup>(١)</sup>.
- ج - تحجيم النفوذ والتغلغل الإسرائيلي في المنطقة، ومحاصرته من القيام بأى دور مؤثر سواء في المدخل الجنوبي للبحر الأحمر أو في منابع النيل<sup>(٢)</sup>.
- د - العمل على الحد من التواجد الأجنبي في المنطقة، الذي يعتبر أحد مصادر عدم الاستقرار في المنطقة<sup>(٣)</sup>.

### ٢ - الأهداف الأمنية:

- أ - العمل على حل الصراعات والحروب المختلفة في المنطقة<sup>(٤)</sup>.
- ب - تحقيق أمن الدول العربية وتأمين مصالحها المختلفة في المنطقة<sup>(٥)</sup>.
- ج - الحفاظ على سلامة واستقرار الأنظمة السياسية في المنطقة، والحيولة دون انتقال عدوى انهيار الدولة في الصومال إلى بقية دول المنطقة<sup>(٦)</sup>.
- د - تأمين طريق باب المندب الذي يمر عبره معظم صادرات الدول العربية من البترول<sup>(٧)</sup>.
- و - العمل على إيجاد بيئة آمنة في المنطقة والتصدي لأي تهديدات أياً كان مصدرها، يمكن أن تؤثر على الأمن والاستقرار في المنطقة.

---

(١) د/ حمدي عبدالرحمن حسن، "الصراع في القرن الأفريقي وانعكاساته على الأمن القومي العربي"، ..... م.س.ذ، ص ١٠٠.

(٢) د/ محمد فودة، "ارتريا ماذا بعد الاستقلال"، ..... م.س.ذ، ص ٣٨.

(٣) د/ إبراهيم نصر الدين، "مشكلات الأطراف العربية في منطقة القرن الأفريقي"، أعمال الندوة الدولية للقرن الأفريقي، ١-٧ يناير ١٩٨٥، الجزء الأول، ..... م.س.ذ، ص ٥٩.

(٤) جهاد عودة، "السياسة المصرية في القرن الأفريقي"، السياسة الدولية، العدد (٥٤)، أكتوبر ١٩٧٨، ص ٤٦.

(٥) لواء أ.ح/ أحمد عبدالحليم، "أمن البحر الأحمر الماضي - الحاضر - المستقبل"، ..... م.س.ذ، ص ٩١.

(٦) مركز زايد للتنسيق والمتابعة، الأزمة الصومالية: دراسة في الأسباب وسبل التجاوز، ..... م.س.ذ، ص ٧١.

(٧) د/ إبراهيم نصر الدين، "مشكلات الأطراف العربية في منطقة القرن الأفريقي"، ..... م.س.ذ، ص ٥٩.

### ٣ - الأهداف الاقتصادية:

- أ - المحافظة على المصالح الاقتصادية للدول العربية.
- ب - فتح أسواق جديدة في المنطقة للمنتجات والسلع العربية المختلفة<sup>(١)</sup>.
- ج - العمل على ربط مصالح دول المنطقة اقتصادياً بالأسواق العربية.
- د - العمل على استغلال الثروات المشتركة بين الطرفين<sup>(٢)</sup>.
- و - تفعيل وزيادة التعاون والتبادل التجاري بين الجانبين وزيادة الاستثمارات العربية في المنطقة<sup>(٣)</sup>.

إجمالاً يمكن القول بأن عروبة ووحدة السودان والصومال وجيبوتي، والتحكم في منابع النيل وتأمين الاحتياجات المائية لكل من مصر والسودان والصومال وأمن البحر الأحمر<sup>(٤)</sup>، تمثل المحاور الأهم بالنسبة للوطن العربي في منطقة القرن الأفريقي.

#### ثانياً: التصورات العربية للتعامل مع المنطقة:

- في هذا الجزء سوف نتعرض لبعض التصورات المتاحة، التي ترى الدول العربية أنها مناسبة لتحقيق أهدافها وترجمة رؤاها تجاه المنطقة وقضاياها المختلفة، أهمها:
- ١ - ضرورة التواجد والحضور العربي في المنطقة، وعلى كافة الأصعدة، خاصة مع زيادة الحضور الدولي في المنطقة<sup>(٥)</sup>.
  - ٢ - ضرورة وأهمية تدعيم وترسيخ العلاقات مع دول المنطقة وجعلها أكثر استقراراً<sup>(٦)</sup>.
  - ٣ - دعم ومساندة الجهود السياسية والدبلوماسية التي تقوم بها بعض الأطراف الإقليمية والدولية الهادفة لحل المشاكل والصراعات في المنطقة، ورفض أساليب استخدام القوة أو التلويح بها<sup>(٧)</sup>.

(١) د/ محمد رضا فودة، "ماذا بعد استقلال ارتريا" ..... م.س.ذ، ص ٣٨.

(٢) لواء أ.ح/ أحمد عبدالحليم، "أمن البحر الأحمر الماضي - الحاضر - المستقبل" ..... م.س.ذ، ص ٩١.

(٣) عارف عبدالقادر عبده، ..... م.س.ذ، ص ١٩٧.

(٤) د/ حمدي عبدالرحمن حسن، "الصراع في القرن الأفريقي وانعكاساته على الأمن القومي العربي" ..... م.س.ذ، ص ٩٨.

(٥) مركز دراسات الشرق الأوسط، تداعيات الصراع في القرن الأفريقي على الوطن العربي ..... م.س.ذ، ص ١٣.

(٦) د/ محمد رضا فودة، "ماذا بعد استقلال ارتريا" ..... م.س.ذ، ص ٣٩.

(٧) لواء أ.ح/ أحمد عبدالحليم، "أمن البحر الأحمر - الماضي - الحاضر - المستقبل"، ..... م.س.ذ، ص ٩١.

- ٤- ضرورة التعامل مع النظم السياسية فى المنطقة دون استثناء وبغض النظر عن توجهاتها السياسية<sup>(١)</sup>.
- ٥- المساهمة المباشرة فى تسوية الصراعات والحروب فى المنطقة سواء عن طريق طرح المبادرات، أو القيام بالوساطة بين الأطراف المختلف، مع الحرص على عدم تعارضها مع المشروعية القانونية للنظام الأفريقى، وضرورة أن تكون مقبولة أيضاً من أطراف الصراع المختلفة<sup>(٢)</sup>.
- ٦- دعم التعاون بين الجامعة العربية والاتحاد الأفريقى والمنظمات الإقليمية الفرعية التى تنتمى إليها دول المنطقة.

### المطلب الثانى

#### الرؤية الإستراتيجية لإسرائيل

برزت إسرائيل على الخريطة السياسية عام ١٩٤٨ بعد الإعلان عن قيامها فى أرض فلسطين العربية بمساعدة الدول الغربية وعلى رأسها بريطانيا، ومنذ ذلك اليوم عملت إسرائيل على تدعيم وترسيخ وجودها فى المنطقة بشتى السبل، لا سيما فى ظل الرفض العربى المطلق لوجودها فى المنطقة. الأمر الذى دفع قادة الكيان الصهيونى إلى محاولة الخروج من هذه العزلة عن طريق البحث عن أصدقاء جدد من خارج المنطقة العربية، والحصول من خلالهم على قبول إقليمى ودولى لوجودهم غير المشروع فى فلسطين، وعمدت إسرائيل فى هذا الخصوص إلى تقديم نفسها للمجتمع الدولى بصورة النموذج للدولة الصغيرة، التى تنتمى نفسها معتمدة فى ذلك على العلم والتكنولوجيا وتضرب المثل فى إمكانية التقدم الصناعى والسياسى والاجتماعى<sup>(٣)</sup>.

وفى هذا الجانب تبوأَت القارة الأفريقية مكانة متقدمة فى الإستراتيجية الإسرائيلية، مقارنة ببقية القارات الأخرى، فأمريكا اللاتينية كانت فى ذلك الوقت حكراً على النفوذ الأمريكى، وأوروبا كانت القارة التى أوجدت الكيان الإسرائيلى عبر المساندة والدعم الذى قدمته دولها الرئيسية لها، أما القارة الآسيوية فقد كانت أشبه بالقارة المغلقة أمامها، لوجود دول كبرى قطعت شوطاً كبيراً فى ميدان التنمية الاقتصادية، واحتوائها أيضاً على دول وجماعات

(١) زكريا محمد عبدالله، "أمن البحر الأحمر والأمن القومى العربى"، ..... م.س.ذ، ص ١٦٨.

(٢) نفس المصدر، ص ١٦٨.

(٣) د/ عبد الملك عودة، إسرائيل وأفريقيا: دراسة فى العلاقات الدولية، (القاهرة: جامعة الدول العربية، معهد الدراسات العربية العالمية، ١٩٦٤)، ص ٣١ - ٣٧.

إسلامية كبيرة، الأمر الذي جعل فرص تسويق النموذج الإسرائيلي في التنمية ضعيفاً فيها، وعليه فقد ظهرت أفريقيا باعتبارها الخيار المناسب أمام صانع القرار الإسرائيلي<sup>(١)</sup>، ومثل مؤتمر بادونج عام ١٩٥٥ لدول عدم الانحياز الذي رفض عضوية إسرائيل فيه ربما البداية الحقيقية للتحرك الإسرائيلي، حيث أنه وبعد المؤتمر بفترة قصيرة عملت إسرائيل على وضع إستراتيجية شاملة وطويلة المدى للتغلغل في القارة الأفريقية<sup>(٢)</sup>. مضافاً إليه آثار بروز دور مصر في داخل مجموعة دول عدم الانحياز والحياد الإيجابي والتأثير الذي مارسه في السياسة العالمية، خاصة بعد فشل العدوان الثلاثي عليها عام ١٩٥٦، والتأييد الذي لقيته مصر في هذه الفترة، الأمر الذي جعل إسرائيل تعدل من خططها وتتحول من سياسة الهجوم المباشر إلى سياسة التطويق، وإيجاد نقاط وثوب ضد التحركات العربية، ومثلت القارة الأفريقية إحدى أهم نقاط الوثوب على الوطن العربي طبقاً للإستراتيجية الإسرائيلية<sup>(٣)</sup>.

ولذلك فإن التسلل الإسرائيلي إلى القارة الأفريقية، وإن كان قد بدأ كما وضعنا بهدف بناء شرعية وجودها من خلال الاعتراف بها على المستوى العالمي، ومن ثم الخروج من الحصار العربي المفروض عليها، إلا أن الاعتبار الأمني قد تصدر أولوية سياستها الخارجية تجاه القارة السمراء خاصة مع أواخر الستينيات<sup>(٤)</sup>، فإسرائيل وكما هو معروف تقع في آسيا وسط دائرة عربية معادية ورافضة لوجودها، وتمتد هذه الدائرة في قارتي آسيا وأفريقيا، ومعنى هذا أن الموقع الجغرافي يجعلها وسط دائرة عربية معادية، الأمر الذي يجعل شواطئ أفريقيا أول شواطئ تجدها إسرائيل بعد هذه الدائرة المعادية<sup>(٥)</sup>، لا سيما بعدما استطاعت إسرائيل في مارس عام ١٩٤٩ احتلال منطقة أم الرشراش المصرية في خليج العقبة، والتي حولتها عام ١٩٥١ إلى ميناء إيلات<sup>(٦)</sup>، الذي أتاح لها سهولة التواصل مع أفريقيا ومنطقة جنوب شرق آسيا عبر البحر الأحمر. ومن ثم فالقارة الأفريقية مثلت ومازالت أهمية بالغة بالنسبة للإستراتيجية الإسرائيلية، ويكفي هنا الإشارة إلى حديث رئيس الوزراء الإسرائيلي

---

(١) د/ حمدي عبدالرحمن، "إسرائيل وأفريقيا في عالم متغير: من التغلغل إلى الهيمنة"، ..... م.س.ذ، ص ٥.

(٢) عائدة العلي سري الدين، السودان والنيل بين مطرقة الانفصال والسندان الإسرائيلي، (بيروت: منشورات دار الأفق الجديدة، ١٩٩٨)، ص ١٢٢..

(٣) د/ عبدالملك عودة، "إسرائيل وأفريقيا: دراسة في العلاقات الدولية"، ..... م.س.ذ، ص ٦١ - ٦٢.

(٤) عائدة العلي سري الدين، ..... م.س.ذ، ص ١١٤.

(٥) د/ عبدالملك عودة، "إسرائيل وأفريقيا: دراسة في العلاقات"، ..... م.س.ذ، ص ٣٢-٣٣.

(٦) عبدالباقى عبدالكبير الأفغاني، "الإستراتيجية الإسرائيلية في البحر الأحمر"، دراسات إستراتيجية، (الخرطوم: مركز الدراسات الإستراتيجية، العدد (١٩ - ٢٠)، يناير ٢٠٠٠)، ص ٤٥.



الأسبق "ديفيد بن غوريون" في الكنيست الإسرائيلي عام ١٩٦٠ لتتضح لنا تلك الأهمية حيث، قال "الصداقة الإسرائيلية - الأفريقية تهدف في حدها الأدنى إلى تحييد أفريقيا في الصراع العربي الإسرائيلي، كما تهدف في أحسن حالاتها إلى ضمان مساندة أفريقية للموقف الإسرائيلي"<sup>(١)</sup>.

وبالنسبة لمنطقة القرن الأفريقي التي تعتبر من أهم المناطق الإستراتيجية في القارة الأفريقية، فقد حظيت باهتمام كبير من قبل الإستراتيجية الإسرائيلية، لاسيما بعد ظهور ارتباطها بالأمن القومي الإسرائيلي واتضح ذلك الارتباط منذ بداية عام ١٩٧١، عندما فوجئت إسرائيل بهجوم بحري مجهول على الناقلات العملاقة (كورال سي) في وسط مياه البحر الأحمر خلال رحلتها إلى إسرائيل، الأمر الذي ترك أثاره على الفكر العسكري الإسرائيلي، الذي كان يعتقد حتى ذلك الوقت أن احتلاله لمضايق تيران وشرم الشيخ، وتحكمه فيهما يؤمن له حرية الملاحة عبر خليج العقبة ثم البحر الأحمر<sup>(٢)</sup>، واتضح ذلك الارتباط أيضاً وبشكل أكبر خلال حرب أكتوبر عام ١٩٧٣، عندما قامت القوات المصرية بالتعاون مع البحرية اليمنية بإغلاق مضيق باب المندب في وجه الملاحة الإسرائيلية إلى إيلات<sup>(٣)</sup>، الأمر الذي أدى إلى قطع الصلة تماماً بين إسرائيل وأفريقيا وآسيا بتوقف الحركة الملاحية من وإلى إيلات<sup>(٤)</sup>.

ومنذ ذلك الحين تزايد الاهتمام الإسرائيلي بمنطقة جنوب البحر الأحمر وعلى وجه الخصوص منطقة القرن الأفريقي، التي أصبحت تمثل أهمية حيوية بالنسبة للإستراتيجية الإسرائيلية لاعتبارات مختلفة، أهمها:

١- الموقع الجغرافي للمنطقة، فهي تحاذي الممرات والمنافذ البحرية في البحر الأحمر والمحيط الهندي، المهمة بالنسبة للتجارة والإستراتيجية الإسرائيلية، وتمثل المنطقة أيضاً بوابة مهمة للتغلغل الإسرائيلي في أفريقيا<sup>(٥)</sup>.

٢- ارتباط المنطقة بالبحر الأحمر والخليج العربي، يجعلها ترتبط بمنظومة الأمن الإسرائيلي.

---

(١) عايذة العلي سري الدين، ..... م.س.ذ، ص ١٢٣.

(٢) صلاح الدين حافظ، .... م.س.ذ، ص ١٠١.

(٣) عماد قنورة، .... م.س.ذ، ص ٢١.

(٤) د/ حمدي عبدالرحمن، "إسرائيل وأفريقيا في عالم متغير"، ..... م.س.ذ، ص ١٧.

(٥) أمل الشاذلي، "الأطماع الإسرائيلية في القرن الأفريقي"، للسياسة الدولية، العدد (٥٤)، أكتوبر ١٩٧٨،

٣- ما تحفل به المنطقة من عوامل عدم الاستقرار المتمثلة بالصراعات والحروب الداخلية الإقليمية المختلفة وما تعانيه من تفتت وانقسامات وتدخلات دولية<sup>(١)</sup>.

٤- تعتبر المنطقة الأقرب للوطن العربى والأكثر احتكاكاً بها، ومن ثم فهي مرتبطة بالصراع العربى الإسرائيلى<sup>(٢)</sup>. ولذلك اعتبرت إسرائيل المنطقة بمثابة ميدان جديد للمواجهة غير المباشرة مع الدول العربية<sup>(٣)</sup>.

٥- ارتباط المنطقة بحوض النيل، لاسيما والإستراتيجية الإسرائيلية ما تزال ترى فى نهر النيل المصدر الذى سيحل مشكلتها المائية فى المستقبل<sup>(٤)</sup>.

٦- احتواء المنطقة على جاليات يهودية كبيرة وعلى وجه الخصوص فى أثيوبيا<sup>(٥)</sup>.

٧- انتشار الإسلام السياسى فى المنطقة<sup>(٦)</sup>، وما رافقه من الحملة الدولية على الإرهاب.

هذه الاعتبارات صعدت بدون شك من وتيرة التحركات الإسرائيلية فى المنطقة على كافة الأصعدة، فبدأت السياسة الإسرائيلية فى بناء علاقات إستراتيجية مع بعض دول المنطقة، فى محاولة منها للحصول على اعتراف إقليمى بوجودها، ومن ثم الاعتراف بمصالحها المختلفة، وفى هذا الصدد احتلت العلاقة مع أثيوبيا مرتبة متقدمة فى الإستراتيجية الإسرائيلية تجاه المنطقة حيث اعتبرت أثيوبيا بمثابة البوابة الرئيسية لإسرائيل للنفاذ والتغلغل فى المنطقة والقارة، وموطئ قدم لتثبيت تواجدها فى مداخل البحر الأحمر الجنوبية<sup>(٧)</sup>.

بطبيعة الحال استطاعت إسرائيل أثناء فترة الحرب الباردة تحقيق العديد من طموحاتها فى المنطقة، ولا سيما ضمان حرية الملاحة فى البحر الأحمر ومضايقه المختلفة، والاعتراف بمصالحها، وبعد انتهاء الحرب الباردة تجاوزت الإستراتيجية الإسرائيلية تلك الطموحات

---

(١) د/ حمدى عبدالرحمن، "إسرائيل وأفريقيا فى عالم متغير"، ..... م.س.ذ، ص ١٧ - ١٨.

(٢) أمل الشاذلى، ..... م.س.ذ، ص ٥٢.

(٣) د/ جلال يحيى ود/ محمد نصر مهنا، مشكلة القرن الأفريقى وقضية شعب الصومال، (القاهرة: دار المعارف، ١٩٨١)، ص ٦٨٠.

(٤) لمزيد من التفاصيل انظر: عايذة العلى سرى الدين، ..... م.س.ذ، ص ١١٥ - ١١٧، وقارن مع د/ عبدالملك عودة، "السياسة المصرية ومياه النيل فى القرن العشرين"، ..... م.س.ذ، ص ٩٣ - ٩٥، ود/ حمدى عبدالرحمن، "إسرائيل وأفريقيا فى عالم متغير"، ..... م.س.ذ، ص ١٨.

(٥) د/ حمدى عبدالرحمن، "إسرائيل وأفريقيا فى عالم متغير"، ..... م.س.ذ، ص ٨.

(٦) د/ عبدالملك عودة، ود/ إجلال رأفت، "السياسة المصرية فى أفريقيا"، ..... م.س.ذ، ص ١١.

(٧) مركز زايد للتنسيق والمتابعة، الأزمة الصومالية، "دراسة فى الأسباب وسبل التجاوز"، ..... م.س.ذ، ص ٧١.

وخرجت من مرحلة الدفاع عنها إلى مرحلة الهجوم ومحاولة السيطرة على النقاط الإستراتيجية فى المنطقة بشكل عام ومن ثم تهديد الأمن القومى العربى بأبعاده المختلفة<sup>(١)</sup>، خاصة فى ظل التنسيق والتعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية فى المنطقة، وسرعة إسرائيل فى التكيف مع الظروف المتغيرة على الساحة الدولية، واحتفاظها بعلاقات جديدة مع دول الاتحاد الأوروبى دون أن تظهر كطرف فى التنافس القائم بين الجانبين الأمريكى والأوروبى فى القارة أو المنطقة، وزاد من ذلك التغير الموضوعى فى نظم الحكم فى المنطقة، وأوضاع جنوب البحر الأحمر، الذى وفر لإسرائيل إمكانيات جديدة لممارسة دوراً كبيراً فى المنطقة طبقاً للمبادئ والقواعد الجديدة التى تحكم عالم ما بعد الحرب الباردة<sup>(٢)</sup>.

#### أولاً: الأهداف الإسرائيلية فى المنطقة:

##### ١- الأهداف السياسية:

- أ - السعى إلى بناء قاعدة إستراتيجية لتحقيق الهيمنة الإقليمية.
- ب- كسب تأييد دول المنطقة والقارة من أجل تسوية الصراع العربى الإسرائيلى<sup>(٣)</sup>.
- ج- كسر الحصار العربى المفروض عليها، وتدعيم وضعها الدولى، ومحاولة استغلال تواجدتها فى المنطقة والقارة لفرض وإجبار الدول العربية على الاعتراف والقبول بها<sup>(٤)</sup>.
- د - كسب مزيداً من الأصدقاء لتوفير قدرأ من الدعم السياسى لها على الصعيد الدولى<sup>(٥)</sup>، وخاصة فى المحافل الدولية وعلى رأسها الأمم المتحدة، فالكثلة الأفريقية تشكل حوالى ٣٢% من إجمالى أصوات الدول الأعضاء فى الأمم المتحدة<sup>(٦)</sup>.
- و - إيجاد بيئة إقليمية مؤيدة وداعمة لوجهة نظرها فى المنطقة لا تسمح بتكرار ما حدث خلال حرب ١٩٧٣<sup>(٧)</sup>.

(١) عبدالباقى عبدالكبير الأفغانى، ..... م.س.ذ، ص ٦٠.

(٢) د/ عبدالمك عوده، "السياسة المصرية ومياه النيل فى القرن العشرين"، .... م.س.ذ، ص ٩٣.

(٣) د/ حمدى عبدالرحمن، "إسرائيل وأفريقيا فى عالم متغير"، .... م.س.ذ، ص ٢.

(٤) د/ جلال يحيى ود/ محمد نصر مهنا، ..... م.س.ذ، ص ٦٧٩.

(٥) د/ صلاح سالم زرنوقة، "التدخل الإسرائيلى فى أفريقيا وأثره على الأمن العربى"، فى مجموعة مؤلفين، العرب وأفريقيا فيما بعد الحرب الباردة، .... م.س.ذ، ص ٩٩ - ١٠٠.

(٦) نهى على أمير، "العلاقات الإسرائيلية - الأفريقية وتداعياتها على الأمن القومى العربى"، شؤون خليجية، (القاهرة: مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية، المجلد (٥)، العدد (٣٤)، صيف ٢٠٠٣)، ص ١٥٨.

(٧) لواء أ.ح/ أحمد عبدالحليم، "أمن البحر الأحمر الماضى - الحاضر - المستقبل، ..... م.س.ذ، ص ٨٩.

### ٣- الأهداف الأمنية:

- أ - السعى لتحقيق متطلبات الأمن الإسرائيلي وتأمين كيان الدولة وضمان هجرة اليهود الأفارقة إلى إسرائيل، والوقوف أمام أى محاولة تهدف إلى تحويل البحر الأحمر إلى بحيرة عربية، ومحاولة التوسع على حساب الأمن القومى العربى فى المنطقة<sup>(١)</sup>.
- ب- محاصرة الوطن العربى بواسطة دول الجوار الجغرافى<sup>(٢)</sup>، وفى هذا الصدد تحاول إسرائيل فرض طوق من الحصار على ست دول عربية هى مصر والسودان والصومال وجيبوتى والسعودية واليمن<sup>(٣)</sup>.
- ج- ضمان حرية وتأمين الملاحة فى مداخل البحر الأحمر المؤدية إلى إسرائيل ومحاولة السيطرة على باب المندب<sup>(٤)</sup>.
- د - إيجاد عمق إستراتيجى فى البحر الأحمر يتيح لها رصد أى أنشطة عسكرية تقوم بها الدول العربية<sup>(٥)</sup>.
- و - الحصول على نسبة من مياه النيل عن طريق سحبها عبر قناة السويس إلى النقب عبر سيناء<sup>(٦)</sup>.
- ى - استغلال الصراعات والحروب المختلفة فى المنطقة لتحقيق طموحاتها<sup>(٧)</sup>.

### ٣- الأهداف الاقتصادية:

- أ - فتح أسواق المنطقة أمام المنتجات الإسرائيلية، وزيادة الاستثمارات فيها، والحصول على المواد الأولية رخيصة الثمن وسهلة النقل عبر البحر الأحمر<sup>(٨)</sup>.
- ب - الدفع بدول المنطقة إلى زيادة اعتمادها على إسرائيل من الناحية الاقتصادية، ومحاولة الحد من تعاملها مع الدول العربية فى هذا الجانب<sup>(٩)</sup>، ومن ثم كسر المقاطعة الاقتصادية العربية المفروضة عليها وإبطال مفعولها.

---

(١) د/ حمدى عبدالرحمن، "إسرائيل وأفريقيا فى عالم متغير، .... م.س.ذ، ص ٢.

(٢) إحسان مرتضى، "الأمن القومى الإسرائيلى بين الثوابت والمتغيرات"، شؤون الأوسط، (بيروت: مركز الدراسات الإستراتيجية، العدد (١١٥)، صيف ٢٠٠٤)، ص ٤٢.

(٣) عابدة العلى سرى الدين، ..... م.س.ذ، ص ١٠٣.

(٤) مجدى عبدالكريم، ..... م.س.ذ، ص ٢٨ - ٢٩.

(٥) مختار شعيب، "العلاقات الإسرائيلية - الأردنية: مرحلة ما بعد الحرب الباردة"، ..... م.س.ذ، ص ٢٢٥.

(٦) عابدة العلى سرى الدين، ..... م.س.ذ، ص ١١٥.

(٧) عماد قدورة، ..... م.س.ذ، ص ٢٣.

(٨) د/ جلال يحيى و د/ محمد نصر مهنا، ..... م.س.ذ، ص ٦٧٩.

(٩) عابدة العلى سرى الدين، ..... م.س.ذ، ص ١٢٦.



## ثانياً: التصورات الإسرائيلية للتعامل مع المنطقة:

بعد استعراض الرؤية الإسرائيلية للمنطقة، وطبيعة الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها الإستراتيجية الإسرائيلية، نشير في هذا الجزء إلى بعض التصورات التي ترى هذه الإستراتيجية ضرورة الأخذ بها للوصول إلى تلك الأهداف:

- ١- إقامة علاقات دبلوماسية مع دول المنطقة، والاستعانة في ذلك بالدول التي لها علاقات دبلوماسية معها<sup>(١)</sup>.
- ٢- استثمار نشاط المنظمات الدولية والإقليمية في المنطقة<sup>(٢)</sup>، والتسلل من خلالها إلى قضايا وشؤون المنطقة.
- ٣- استخدام الجاليات اليهودية في بعض الدول في تسهيل عملية الاتصال بالنخب الحاكمة في المنطقة<sup>(٣)</sup>.
- ٤- توسيع قاعدة تواجدها العسكري وترسيخه في المنطقة<sup>(٤)</sup>.
- ٥- توسيع التحالف الإستراتيجي مع الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة.
- ٦- إيجاد شبكة قوية من العلاقات المختلفة مع الأنظمة السياسية في المنطقة، والقيام باتصالات مختلفة وسرية مع بعض الأطراف والجماعات المتصارعة في المنطقة وتقديم الدعم والمساندة لها، بما يحقق في المستقبل إمكانية تعزيز أهدافها<sup>(٥)</sup>.
- ٧- زيادة الاهتمام بأثيوبيا كونها تمثل نقطة مهمة لإسرائيل في المنطقة، والعمل على تشجيع قيام الكيانات والدويلات الصغيرة والضعيفة حولها<sup>(٦)</sup>.
- ٨- ضرب أي تحالف أو اتفاق عربي أفريقي في المنطقة<sup>(٧)</sup>، والعمل على تضخيم الخلافات العربية الأفريقية.
- ٩- استقطاب جيل من القادة الجدد في المنطقة، الذين يرتبطون بعلاقات وثيقة مع إسرائيل والولايات المتحدة.
- ١٠- تقديم المساعدات المختلفة لبعض الأطراف لضرب الحركات الإسلامية في المنطقة، مع العمل على تشجيع الأقليات الإثنية<sup>(٨)</sup>.

---

(١) م.س.

(٢) د/ عبدالملاك عودة، "السياسة المصرية ومياه النيل في القرن العشرين ..... م.س.ذ، ص ٩٣.

(٣) د/ صلاح سالم زرنوقة، "التغلغل الإسرائيلي في أفريقيا .... م.س.ذ، ص ١٠٣.

(٤) عبد الباقي عبدالكبير الأفغانى، ..... م.س.ذ، ص ٥٦.

(٥) لواء أ.ح/ أحمد عبدالحليم، "من البحر الأحمر الماضى - الحاضر - المستقبل، ..... م.س.ذ، ص ٨٩.

(٦) د/ صلاح سالم زرنوقة، "التغلغل الإسرائيلي في أفريقيا"، ..... م.س.ذ، ص ١١٥.

(٧) إحسان مرتضى، ..... م.س.ذ، ص ٤٢.

(٨) د/ حمدي عبدالرحمن، "إسرائيل وأفريقيا في عالم متغير، ..... م.س.ذ، ص ١٨ - ١٩.

## **المبحث الرابع**

### **الرؤى الإستراتيجية للدول الآسيوية (إيران - الصين - اليابان)**

يتطرق هذا المبحث للرؤى الإستراتيجية للدول الآسيوية تجاه منطقة القرن الأفريقى ممثلة بإيران والصين واليابان، وقد يتسأل البعض عن سبب تحديد الرؤية الآسيوية بالدول الثلاث دون سواها من الدول الأخرى. ويمكن الإجابة عن ذلك بالقول أن انتهاء الحرب الباردة، وما تبعها من تطورات كان أهمها انهيار الاتحاد السوفيتى وخروجه من المنطقة والقارة وتفكك الكتلة الشرقية وتوحيد ألمانيا والوحدة الأوروبية، أدت لبعض الوقت لتراجع الاهتمام الأمريكى والأوروبى بالمنطقة والقارة، الأمر الذى هيا الفرصة لهذه الدول لإرساء نفوذها وتثبيت مصالحها فى المنطقة والقارة، وإن كانت بدرجات متفاوتة وخاصة وهذه الدول سعت ومنذ انتهاء الحرب الباردة إلى إثبات وتأكيد مكانتها كقوى إقليمية كبرى، وأظهرت فى نفس الوقت رغبة فى القيام بأدوار مؤثرة على الساحة الدولية، ولذلك وجهت اهتماماً ملحوظاً لبعض المناطق الإستراتيجية فى العالم ومن ضمنها منطقة القرن الأفريقى، التى حظيت باهتمام واضح من قبل هذه الدول بشكل يفوق اهتمام القوى الآسيوية الأخرى.

#### **المطلب الأول**

#### **الرؤية الإستراتيجية لإيران**

يعود الاهتمام الإيرانى بالقارة الأفريقية إلى منتصف الخمسينيات من القرن الماضى، بعد استقلال الدول الأفريقية، حيث بدأت إيران فى إقامة علاقات دبلوماسية مع الدول المستقلة، وحاولت فى ذلك الوقت تقديم نفسها للدول الأفريقية باعتبارها أحد النماذج الناجحة فى التنمية، بهدف دفع الدول الأفريقية على إتباع طرق التنمية التى اتبعتها الإمبراطورية الإيرانية آنذاك، خاصة وهذه الدول حديثة العهد، ولم يتبلور لدى معظمها أى نموذج للتنمية<sup>(١)</sup>، وفى هذا الخصوص حظيت منطقة القرن الأفريقى باهتمام ملحوظ من قبل السياسة الإيرانية بحكم موقعها الجغرافى، وارتباطها بمصالحها الإستراتيجية، ومن ثم حرصت إيران على تكثيف حضورها السياسى والاقتصادى والعسكرى فى المنطقة، وظهر ذلك جلياً فى تفاعلاتها المختلفة مع قضايا المنطقة، فمثلاً خلال الحرب الأثيوبية - الصومالية المعروفة بحرب الأوجادين كان لإيران دوراً واضحاً فى النزاع إلى جانب الصومال سواء من خلال الدعم

(١) التقرير الإستراتيجى الأفريقى ٢٠٠١ - ٢٠٠٢، ..... م.س.ذ، ص ٣٤٧ - ٣٤٨.

السياسي الذي أعلنته إيران أثناء زيارة الرئيس الصومالي لطهران عام ١٩٧٧، أو من خلال الدعم العسكري، حيث قدمت إيران للصومال بعض الأسلحة والإمدادات الطبية، وقامت أيضاً بشراء صفقة أسلحة سوفيتية للصومال. وتجدر الإشارة بأن المواقف الإيرانية تجاه المنطقة وقضاياها خلال هذه الفترة كانت منسجمة ومتطابقة مع للتوجهات الأمريكية في المنطقة<sup>(١)</sup>، التي كانت تحكمها تفاعلات الحرب الباردة والتنافس مع الاتحاد السوفيتي في المنطقة، واستمرت التوجهات الإيرانية تجاه المنطقة في هذا الإطار حتى عام ١٩٧٩، الذي شهد قيام الثورة الإيرانية وسقوط النظام الملكي الحليف للولايات المتحدة الأمريكية، في هذه المرحلة تراجعت الاهتمامات الإيرانية بالقارة الأفريقية، بسبب انشغال الثورة بترتيب أوضاعها الداخلية، ثم انشغالها في الحرب مع العراق، ولكن ومع بداية التسعينيات عاد الاهتمام الإيراني مرة أخرى بالقارة الأفريقية، حيث شهدت هذه الفترة سلسلة من التحركات الإيرانية تجاه القارة الأفريقية، ولا سيما في عهد الرئيس المعتدل محمد خاتمي<sup>(٢)</sup>. فمع قدومه إلى السلطة عام ١٩٩٧، ركز على أهمية تفعيل الدور السياسي والاقتصادي لإيران في أفريقيا في ظل انفتاح التيار الإصلاحى الحاكم على العالم بطريقة تعود بالنفع على إيران، ومتحررة إلى حد ما من القيود الأيديولوجية<sup>(٣)</sup> التي تحكم أداء الجمهورية الإسلامية<sup>(٤)</sup>.

وبالنسبة لمنطقة القرن الأفريقي فقد ظلت تحظى باهتمام إيران في عهد الثورة الإسلامية، رغم انشغالها بمشاكلها الداخلية وحربها مع العراق - كما أشرنا - نظراً لأهمية مكانة المنطقة في الإستراتيجية الإيرانية التي تتبع من عدة اعتبارات أهمها:

١- الموقع الإستراتيجي الذي تتمتع بها المنطقة، والذي أتاح لها الإشراف على ممرات التجارة الدولية في جنوب البحر الأحمر والمحيط الهندي، المهمة بالنسبة لإيران وتجارتهما، وخاصة النفطية منها<sup>(٥)</sup>.

---

(١) د/عبد الرحمن إسماعيل الصالحى، "التدخل الأجنبي في القرن الأفريقي"، أعمال الندوة الدولية لقرن الأفريقي، ١-٧ يناير ١٩٨٥، الجزء الأول، ..... م.س.ذ، ص ٢٦٢ - ٢٦٣.

(٢) التقرير الإستراتيجي الأفريقي، ٢٠٠١ - ٢٠٠٢، ..... م.س.ذ، ص ٣٤٧.

(٣) التقرير الإستراتيجي الأفريقي، ٢٠٠٤ - ٢٠٠٥، ..... م.س.ذ، ص ٣٨٦.

(٤) لمزيد من التفاصيل حول ذلك، انظر: د/ محمد السعيد إدريس، "الثورة الإسلامية الإيرانية وأفاق المستقبل".

<http://www.albainah.net/index.aspx?Function=item&id=1910&lang>

(٥) د/ عبد الرحمن إسماعيل الصالحى، "التدخل الأجنبي في القرن الأفريقي"، ..... م.س.ذ، ص ٢٦٢.



- ٢- تعد المنطقة مركزاً للإسلام حيث تحتوى على أغلبية مسلمة<sup>(١)</sup> - كما أشرنا - وهذا العامل يتيح لإيران مجال أوسع وقابلية للتحرك فى المنطقة.
- ٣- انتشار الإسلام السياسى فى المنطقة بشكل كبير<sup>(٢)</sup>، وهو عامل تستطيع إيران من خلاله النفاذ إلى الجماعات والحركات الإسلامية، والتأثير على توجهاتها لتأتى منسجمة مع التوجهات الإيرانية.
- ٤- تحفل المنطقة بالعديد من الصراعات والحروب المختلفة، الأمر الذى يزيد من فرص إيران فى التغلغل فى المنطقة.

هذه الاعتبارات جعلت إيران تتحرك فى المنطقة، وبدأ هذا التحرك عن طريق السودان، الذى اعتبر من قبل السياسة الإيرانية بمثابة البوابة الإيرانية لتصدير الثورة للمنطقة، ولذلك بدأت إيران بتعزيز علاقاتها بالسودان منذ عام ١٩٨٥ بعد سقوط نظام جعفر نميرى، ومنذ ذلك الوقت اكتسب السودان أهمية خاصة بالنسبة لإيران، كونه لا يمثل فقط مدخلاً للدائرة العربية بل أيضاً للدائرة الأفريقية، وخاصة دول منطقة القرن الأفريقى، وزاد من توثيق تلك العلاقات وصول جبهة الإنقاذ الإسلامية للحكم فى الخرطوم عام ١٩٨٩<sup>(٣)</sup>. الذى دفع بالعلاقات إلى مجالات أوسع وأكثر تطوراً بسبب عدة عوامل؛ أهمها انتهاء الدولتين للنظام الإسلامى، والعقوبات المفروضة عليهم من قبل الولايات المتحدة الأمريكية<sup>(٤)</sup>، الأمر الذى أدى إلى زيادة التنسيق بين الدولتين على كافة الأصعدة، حتى أن علاقاتهما بدأت وكأنها تسير باتجاه تكوين محور جديد فى المنطقة، وقد وصل هذا التنسيق إلى قمته مع قيام الرئيس هاشمى رافسنجاني بزيارة الخرطوم فى ديسمبر عام ١٩٩١ على رأس وفد كبير، ثم خلالها التوقيع على عدد من الاتفاقيات الخاصة بالتعاون بين الدولتين فى مختلف المجالات<sup>(٥)</sup>.

ولكن وعلى الرغم من ذلك هناك بعض القيود التى تقف أمام استمرار تطور هذه العلاقة بين الدولتين، أهمها الخلاف المذهبى، حيث تعتنق السودان المذهب السنى، بينما تعتنق إيران المذهب الشيعى، كما ظهر نوع من الحذر المتبادل بين الطرفين، فأيران أصبحت تعتقد بأن الجبهة الحاكمة فى السودان لا يمكن أن تكون حليفاً إستراتيجياً لها بسبب طابعها البرجماتى وتغييرها لمواقفها تبعاً لتقديراتها السياسية، والسودان لم يكن متحمساً للذهاب بعيداً

(١) التقرير الإستراتيجى الأفريقى، ٢٠٠١ - ٢٠٠٢، ..... م.س.ذ، ص ٣٤٨.

(٢) د/ عبد الملك عودة و د/ إجلال رأفت، "السياسة المصرية فى أفريقيا"، ..... م.س.ذ، ص ١١.

(٣) د/ باكينام الشرقاوى، "السياسة الخارجية الإيرانية".

<http://www.aljazeera.net/NR/exeres/A3A589ED-901B-428A-BOEC-AA98FFBD6A10.htm#Li>.

(٤) التقرير الإستراتيجى الأفريقى، ٢٠٠١ - ٢٠٠٢، ..... م.س.ذ، ص ٣٤٨.

(٥) د/ نفين حليم، "التنافس الدولى لكسب النفوذ فى أفريقيا"، ..... م.س.ذ، ص ٨١.



فى هذه العلاقة، حرصاً على عدم الدفع بالأمر إلى حد المواجهة مع دول الجوار المحيطة به، والتي تمثل أهمية إستراتيجية له تفوق أهمية إيران<sup>(١)</sup>. إضافة إلى ذلك حدث تحول فى سياسة إيران الخارجية عقب انتخابات عام ١٩٩٦، حيث أخذت هذه السياسة تتشكل تدريجياً بفعل التطورات السياسية الداخلية ووفقاً لمصالحها الوطنية بدلاً من اعتمادها على الأسس الأيديولوجية التى رافقت الثورة الإيرانية منذ بدايتها، ومن ثم فلم تعد للقضايا الأيديولوجية الأولوية فى علاقات إيران الخارجية<sup>(٢)</sup>، وبطبيعة الحال انعكس هذا التغير بدوره على رؤية إيران للدور الذى يمكن أن يقوم به السودان لخدمة السياسة الإيرانية فى المنطقة. الأمر الذى دفعها إلى محاولة تطوير علاقاتها مباشرة مع بقية دول المنطقة، وتوضح هذا فى زيارة الرئيس الإيرانى رافسنجاني لبعض الدول الأفريقية خلال شهر سبتمبر عام ١٩٩٦، والتى شملت كلاً من كينيا والسودان وأوغندا وتنزانيا وزيمبابوى<sup>(٣)</sup>، والاهتمام الواضح أيضاً بأثيوبيا باعتبارها دولة ذات ثقل سياسى واقتصادى وتاريخى ودينى فى المنطقة<sup>(٤)</sup>.

#### أولاً: الأهداف الإيرانية فى المنطقة:

##### ١ - الأهداف السياسية:

- أ - تطوير وتحسين العلاقات مع دول المنطقة كافة<sup>(٥)</sup>.
- ب - تسعى إيران إلى محاولة إثبات حسن النوايا والرغبة فى التعاون مع الدول الأفريقية.
- ج - إثبات مكانتها كقوة إقليمية كبرى<sup>(٦)</sup>.
- د - الترويج لمبادئ السياسة الخارجية الإيرانية، من أجل كسب تأييد وتعاطف شعوب المنطقة للسياسة الإيرانية<sup>(٧)</sup>.
- و - تصدير الثورة الإيرانية إلى كافة المناطق الإستراتيجية المجاورة لها<sup>(٨)</sup>.

(١) م.س.

(٢) د/ نيروز مجتهد زاده، "التحولات الأساسية فى السياسة الخارجية الإيرانية فى عهد الإصلاحيين"، مجلة دراسات شرق أوسطية، (عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط، السلة (٥)، العدد (١٢)، صيف ٢٠٠٥)، ص ٧١.

(٣) د/ نفين حليم، "التنافس الدولى لكسب النفوذ فى أفريقيا"، م.س.ذ، ص ٨١ - ٨٢.

(٤) التقرير الإستراتيجى الأفريقى، ٢٠٠١ - ٢٠٠٢، ..... م.س.، ص ٣٤٨.

(٥) م.س.

(٦) د/ نفين حليم، "التنافس الدولى لكسب النفوذ فى أفريقيا"، ..... م.س.ذ، ص ٦٠.

(٧) التقرير الإستراتيجى الأفريقى، ٢٠٠٤ - ٢٠٠٥، ..... م.س.ذ، ص ٣٩٠.

(٨) لواء. أ.ح، أحمد عبدالحليم، "لن البحر الأحمر الماضى - الحاضر - المستقبل"، ..... م.س.ذ، ص ٩٠.

## ٢ - الأهداف الأمنية:

- أ - العمل على تسوية الصراعات والحروب المختلفة في المنطقة عبر الآليات السلمية وعدم اللجوء إلى الإرهاب والعنف<sup>(١)</sup>.
- ب - تأمين مداخل البحر الأحمر والمحيط الهندي، وضمان استمرار الاستفادة من الملاحة عبرهما<sup>(٢)</sup>.
- ج - محاصرة النفوذ والتغلغل الإسرائيلي في المنطقة والعمل على التواجد مكانه<sup>(٣)</sup>.

## ٣ - الأهداف الاقتصادية:

- أ - فتح أسواق جديدة، أمام المنتجات والسلع الإيرانية في المنطقة.
- ب - تأمين الحصول على المواد الخام وتأمين وصول المحاصيل الزراعية من المنطقة إلى السوق الإيرانية<sup>(٤)</sup>.
- ج - العمل على تنمية التجارة البينية وتوسيع التعاون الاقتصادي<sup>(٥)</sup>.
- د - العمل على زيادة الاستثمارات المختلفة في المنطقة.

## ثانياً: التصورات الإيرانية للتعامل مع المنطقة:

بعد استعراض الرؤية الإيرانية، وطبيعة الأهداف التي تسعى السياسة الإيرانية إلى تحقيقها في المنطقة، نتطرق في هذا الجزء لبعض التصورات التي تتبناها الإستراتيجية الإيرانية للوصول إلى تحقيق غايتها في المنطقة.

- ١ - ضرورة تكوين منظومة سياسية تكون قادرة على تحجيم الاختلافات وتعظيم الاستفادة على جميع المستويات في علاقاتها المختلفة مع دول المنطقة والقارة<sup>(٦)</sup>.
- ٢ - الاعتماد على السودان كدولة نائب لها في المنطقة لتحقيق أهدافها<sup>(٧)</sup>.
- ٣ - استقلال العضوية المشتركة في منظمة المؤتمر الإسلامي في تفعيل وتدعيم علاقاتها بالدول الإسلامية في المنطقة<sup>(٨)</sup>.

(١) التقرير الإستراتيجي الأفريقي، ٢٠٠٤ - ٢٠٠٥، ..... م.س.ذ، ص ٣٩٠.

(٢) د/ ليفين حليم، "التنافس الدولي لكسب النفوذ في أفريقيا" ..... م.س.ذ، ص ٦٢.

(٣) التقرير الإستراتيجي الأفريقي، ٢٠٠١ - ٢٠٠٢، ..... م.س.ذ، ص ٣٤٨.

(٤) التقرير الإستراتيجي الأفريقي، ٢٠٠٤ - ٢٠٠٥، ..... م.س.ذ، ص ٣٨٨ - ٣٨٧.

(٥) د/ ليفين حليم، "التنافس الدولي لكسب النفوذ في أفريقيا" ..... م.س.ذ، ص ٥٧.

(٦) م.س، ص ٦٠.

(٧) م.س، ص ٦٧.

(٨) التقرير الإستراتيجي الأفريقي، ٢٠٠١ - ٢٠٠٢، ..... م.س.ذ، ص ٣٤٨.

- ٤- إقامة علاقات اقتصادية ثنائية قوية مع الدول الرئيسية فى المناطق ذات الأهمية الإستراتيجية للمصالح الإيرانية<sup>(١)</sup>.
- ٥- تشجيع ومساندة التنظيمات والحركات الإسلامية فى المنطقة<sup>(٢)</sup>.

## المطلب الثانى

### الرؤية الإستراتيجية للصين

مع نهاية الحرب الباردة وما نتج عنها من تغيرات فى النظام الدولى، بدأت الصين تتطلع للقيام بدور عالمى جديد، وبدأت تظهر ميلاً واستعداداً للتدخل فى القضايا الدولية المثارة، حتى وإن كانت بعيدة بعض الشيء عن مجالها الحيوى وحدودها الجغرافية، وذلك لتأكيد وضعها ومكانتها الدولية، التى أضافت إليها إلى جانب العضوية الدائمة فى مجلس الأمن وقدراتها النووية، القوة الاقتصادية التى جاءت نتيجة للطفرة الكبيرة التى حققتها فى هذا الجانب، الأمر الذى جعل البعض يتوقع أن تصبح الصين أحد الفاعلين الرئيسيين فى القرن الواحد والعشرين<sup>(٣)</sup><sup>(٤)</sup>، فالنمو الاقتصادى الكبير الذى حققته الصين خلال الثلاثة عقود الماضية، أدى إلى ارتفاع الطموح والتطلعات الصينية للقيام بدور مؤثر على الساحة الدولية،

(١) د/ نيفين حليم، "التنافس الدولى لكسب النفوذ فى أفريقيا ..... م.س.ذ، ص ٦٩.

(٢) لواء أ.ح/ أحمد عبدالحليم، "أمن البحر الأحمر، الماضى - الحاضر - المستقبل"، ..... م.س.ذ، ص ٩٠.

(٣) نبيل بكر عمارة، "العلاقات الأفريقية الصينية فى الألفية الجديدة، تحديات وآفاق مستقبلية"، ألقى لأفريقية، المجلد (٤)، العدد (١٤)، صيف ٢٠٠٣، ص ٨١ - ٨٢.

(٤) حسب توقعات مؤسسة (راند Rand) للدراسات فإن إجمالى الإنتاج الصينى (G.D.P)، سيصل إلى حوالى ١١,٣ تريليون دولار عام ٢٠١٠، وحينها سيكون إجمالى الإنتاج الأمريكى فى حدود ١٠,٧ تريليون دولار، وإجمالى إنتاج اليابان نفس العام حوالى ٤,٣ تريليون دولار.

وبالنسبة لتجارة الصين الخارجية فمئذ الثمانينيات من القرن الماضى بدأت تنمو بشكل متسارع، فبعد أن كانت صادراتها عام ١٩٨٤ حوالى ٢٥ مليار دولار، وصلت إلى ١٢١ مليار دولار عام ١٩٩٤ وإلى ١٤٨ مليار دولار عام ١٩٩٥ وإلى ١٦٠ مليار دولار عام ١٩٩٦، وإذا استمر معدل النمو الاقتصادى بـ ١٦% فإن صادرات الصين سيصل إلى حوالى ٢٤٠٠ مليار دولار بحلول عام ٢٠١٥، انظر فى ذلك، د/ محمد وقيع الله أحمد، "أثر الرواسب التاريخية فى رسم سياسة الصين الخارجية"، دراسات إستراتيجية، (الخرطوم: مركز الدراسات الإستراتيجية، العدد (١٣)، مايو - يونيو ١٩٨٨)، ص ٢٠ - ٢١.

لا سيما بعد أن قامت الصين بتعديل منطلقات سياستها الخارجية، من المجابهة إلى التعاون، ومن الثورة إلى التنمية الاقتصادية ومن العزلة إلى الانفتاح<sup>(١)</sup>.

ولهذا وضعت الصين في اعتبارها توسيع علاقاتها الدولية، لتتناسب مع المكانة الدولية التي وصلت إليها بعد انتهاء الحرب الباردة. وفي هذا الإطار بدأت الصين بالانفتاح على دول العالم المختلفة، وحظيت الدول النامية التي تعود علاقاتها بالصين إلى مؤتمر باندونج عام ١٩٥٥، بأهمية كبيرة في الإستراتيجية الصينية الجديدة، فالصين تعتبر نفسها دولة نامية بالأساس، وتشارك مع العالم النامي بالكثير من السمات، وخاصة فيما يتعلق بتعرضها للاستعمار الأجنبي، مثلها مثل بقية دول العالم النامي، وما لقيته من معاناة وذل بفعل ذلك الاستعمار<sup>(٢)</sup>.

ومن هذا المنطلق فالصين تطرح نفسها دوماً في مصاف الدول النامية، بل وترى أنها أكثر تعبيراً عن قضاياها وأزماتها لأنها جزء من هذا العالم، ومن أجل ذلك يسأتى التعاون الصينى مع الدول النامية كأحد أهم مرتكزات السياسة الخارجية الصينية، بغض النظر عن الاختلافات الأيديولوجية فيما يتعلق بطبيعة النظام السياسى والاقتصادى والاجتماعى بين الجانبين<sup>(٣)</sup>. وساعدها في هذا الإطار التزامها في سياستها الخارجية بمبادئ مهمة مفضلة لدى دول العالم والمعروفة بالمبادئ الخمسة للتعايش السلمى، وهي<sup>(٤)</sup>:

- ١- الاحترام المتبادل للسيادة والتكامل الإقليمى.
- ٢- عدم الاعتداء من قبل أى طرف على الآخر
- ٣- عدم التدخل فى الشئون الداخلية للطرف الآخر.
- ٤- المساواة والمصالح المشتركة.
- ٥- التعايش السلمى.

وبالنسبة للقارة الأفريقية، فقد حظيت باهتمام واضح من قبل الإستراتيجية الصينية، لا سيما وهناك رصيد من العلاقات التاريخية بين الطرفين، فهناك الكثير من الشواهد تؤكد بأنه

---

(١) domingos Jardo Muekalia, "Africa and china's Strategic Portnership, African Security Review., Vol. 13, No.1, 2004, P.5.

(٢) Ibid., PP. 5 – 6.

(٣) نبيل بكر عمارة، ..... م.م.ذ، ص ٨٢.

(٤) Judith van Looy, "Africa and China: Astrategic Partnership?" ASC Working Paper 67/2006 , (Leden, the Nether lands: Africa Studies Center), P. 2.



كانت للصين القديمة علاقات تجارية مع القارة الأفريقية وعلى وجه الخصوص مع منطقة شرق أفريقيا<sup>(١)</sup>.

وفي العصر الحديث فإن القارة الأفريقية سبقت مناطق العالم في الالتقاء مع الصين وذلك في إطار مؤتمر باندونج عام ١٩٥٥ - كما أشرنا -، وتعتبر مصر أول دولة أفريقية تقيم علاقات دبلوماسية مع الصين في مايو عام ١٩٥٦<sup>(٢)</sup>، ومثل ذلك الحدث فرصة كبيرة للصين للنفوذ إلى القارة الأفريقية، فعند زيارة (شواين لاي) رئيس وزراء الصين الشعبية للقاهرة في بداية عقد الستينيات من القرن العشرين، استخدم القاهرة كمحطة للانطلاق إلى الكثير من الدول الأفريقية، التي أبدت اهتماماً بإقامة علاقات دبلوماسية مع الصين<sup>(٣)</sup>.

واستطاعت الصين أن تقيم العديد من العلاقات مع الدول الأفريقية، وأن تحاصر النفوذ التايواني الذي بدأ يتمدد في القارة في ذلك الوقت<sup>(٤)</sup>. وتجدر الإشارة بأن العلاقات بين الجانبين في تلك المرحلة أعطت الأولوية للتحالف والتضامن الثوري العالمي ضد الإمبريالية الأمريكية، ودعم حركات التحرر والحروب الأهلية المنشقة على سياسة الاتحاد السوفيتي وحلف وارسو مثل أنجولا وزيمبابوي<sup>(٥)</sup>.

ولكن مع نهاية الحرب الباردة والتغيرات التي شهدتها النظام الدولي، وانتهاء المواجهة والصراع الأيديولوجي بين الشرق والغرب، بانحسار الأيديولوجية الاشتراكية، أدى ذلك إلى إضعاف العلاقات الأفريقية الصينية بعض الشيء، غير أن هذا الحال لم يستمر طويلاً، فالتطور الاقتصادي الكبير الذي حققته الصين جعلها تجوب العالم بحثاً عن أسواق جديدة لتصريف منتجاتها الضخمة، وظهرت القارة الأفريقية كسوق مهمة لاستقبال جزء من هذا الإنتاج، ومن ثم بدأت مرحلة جديدة من أشكال التعاون والعلاقات بين الطرفين<sup>(٦)</sup>، لا سيما والقارة الأفريقية تضم أكثر من ٧٠٠ مليون نسمة، وتمتلك حوالي ٥٣% من أهم معادن الصناعة الأساسية في العالم<sup>(٧)</sup>، ولذلك أصبحت الصين ترى بأن القارة الأفريقية شريك مهم في إنجاز أهدافها

---

(١) لمزيد من التفاصيل انظر: السفير/ أحمد حجاج، "التنافس الدولي على أفريقيا، الصين تعيد اكتشاف أفريقيا"، السياسة الدولية، العدد (١٦٣)، يناير ٢٠٠٦، ص ١٣٨.

(٢) التقرير الإستراتيجي الأفريقي، ٢٠٠١ - ٢٠٠٢، ..... م.س.ذ، ص ٣٣٨.

(٣) التقرير الإستراتيجي الأفريقي، ٢٠٠٤ - ٢٠٠٥، ..... م.س.ذ، ص ٣٥٨.

(٤) لمزيد من التفاصيل حول ذلك انظر: السفير أحمد حجاج، ..... م.س.ذ، ص ١٣٨ - ١٣٩.

(٥) د/ عبدالمك عوده، "المتغيرات السياسية في أفريقيا ٢٠٠٤"، كتاب الأهرام الاقتصادي، العدد (٢٠٨) أول أبريل ٢٠٠٥، ص ٧٨.

(٦) نبيل بكر عمارة، ..... م.س.ذ، ص ٨٣.

(٧) نفس المصدر، ص ٨٥.

الإستراتيجية سواء السياسية أو الاقتصادية<sup>(١)</sup>، الأمر الذي جعلها تعمل على تحويل علاقاتها مع الدول الأفريقية من مساندة النظم الشيوعية الموالية لها وحركات التحرير إلى إقامة علاقات قائمة على المصالح المتبادلة وعلى وجه الخصوص فى الجانب الاقتصادى<sup>(٢)</sup>، وفى هذا الشأن يمكن القول بأن العلاقات بين الطرفين وإن كانت قد بدأت منذ منتصف عقد الخمسينيات من القرن العشرين، إلا أنها لم تكتسب أهميتها إلا فى عام ١٩٩٦، عندما زار الرئيس الصينى الأسبق (جيانج زيمين) القارة الأفريقية وطرحه لخطة الاقتراحات الخمسة لإقامة علاقات صداقة بين الطرفين تكون أساساً لقيام تعاون فى القرن الحادى والعشرين<sup>(٣)</sup>.

ومنذ ذلك التاريخ اتجهت الصين إلى ترتيب وتطوير سياساتها تجاه القارة الأفريقية، وقامت خلال الفترة من عام ١٩٩٦ إلى عام ٢٠٠٠، بصياغة وتأسيس أطر جديدة للعلاقات مع دول القارة تركز على<sup>(٤)</sup>:

أ - إعادة هيكلة مؤسسات صنع السياسة الصينية تجاه القارة، وبهذا الخصوص عملت الصين منذ عام ١٩٩٧ على إنشاء العديد من الإدارات الخاصة لتنمية العلاقات المختلفة مع دول القارة، وتوسيع اختصاصات بعض الأجهزة والأدوات القائمة.

ب- تسهيل وإنشاء العديد من المراكز البحثية، ومنظمات المجتمع المدنى الصينى، المختصة بالشئون الأفريقية.

ج- تأسيس منتدى التعاون الصينى الأفريقى، الذى تم الاتفاق على تشكيله فى منتصف عام ٢٠٠٠ بين الجانبين.

والجدير بالذكر أن هذا المنتدى عقد أول اجتماع له فى بكين خلال شهر أكتوبر عام ٢٠٠٠<sup>(٥)</sup>. ومنذ ذلك الحين تطورت العلاقات بين الجانبين على مختلف المستويات.

(١) Domigos Jardo Nuekalia., op. cit., P. 5

(٢) خالد حنفى على، "السياسة الأمريكية تجاه أفريقيا، ..... م.س.ذ، ص ١٤٩.

(٣) لمزيد من التفاصيل حول ذلك، انظر: رضا محمد هلال، "الوجود الاقتصادى الصينى فى أفريقيا: الفرص والتحديات"، السياسة الدولية، العدد (١٦٣)، يناير ٢٠٠٦، ص ١٤٢.

(٤) م.س، ص ١٤٢ - ١٤٣، ولمزيد من التفاصيل حول الأسس والمبادئ السياسية حول الصين والعرب وأفريقيا، انظر: كلمة السيد/ ووسيكه، السفير الصينى لدى القاهرة، فى الندوة الثقافية حول الصين والعرب وأفريقيا، <http://www.chinaembassy.org/are/dsxx/t207494.htm>.

(٥) لمزيد من التفاصيل حول المنتدى الصينى الأفريقى، انظر: رضا محمد هلال، "الوجود الاقتصادى الصينى فى أفريقيا، ..... م.س.ذ، ص ١٤٢ - ١٤٣، والسفير/ أحمد حجاج، "التنافس الدولى على أفريقية" ..... م.س.ذ، ص ١٣٩ - ١٤٠.

وجاء عام ٢٠٠٦ ليضيف مزيداً من التقارب والتعاون الصيني الأفريقي، ففي ٢٧ أبريل من العام نفسه طرح الرئيس الصيني (هوجين تاو) خلال زيارته لنيجيريا اقتراحاً من خمس نقاط حول تعزيز الشراكة الإستراتيجية الصينية الأفريقية تقوم على<sup>(١)</sup>:

- تعزيز الثقة بين الطرفين.
- توسيع التعاون الاقتصادي بما يحقق المكاسب المتكافئة.
- تعزيز التعاون الأمني.
- الحفاظ على تنسيق وثيق في الشؤون الدولية.

وتجدر الإشارة بأن الحكومة الصينية كانت قد أصدرت في يناير عام ٢٠٠٦، أول وثيقة حول سياساتها تجاه القارة الأفريقية، شارحة فيها أهدافها وتصميمها على بناء شراكة إستراتيجية حديثة مع أفريقيا، وتعتبر هذه الوثيقة ثانياً وثيقة حول سياسة الصين الخارجية، بعد الوثيقة التي أصدرتها تجاه الاتحاد الأوروبي عام ٢٠٠٣<sup>(٢)</sup>.

وفيما يتعلق بالرؤية الإستراتيجية للصين تجاه منطقة القرن الأفريقي، فإنها لا تخرج عن إطار التوجه العام للصين تجاه القارة الأفريقية، غير أنها تبوّأت مكانة متقدمة في إطار الإستراتيجية الصينية تجاه أفريقية لاعتبارات متعددة أهمها:

- موقعها الجغرافي المهم، الذي أتاح لها التحكم في الممرات البحرية في المحيط الهندي والبحر الأحمر، المهمة في طريق المواصلات العسكرية والمدنية المختلفة، وقربها من مناطق البترول ورأس المال في الجزيرة العربية والخليج، الأمر الذي جعلها منطقة غنية بالمواقع والطرق الإستراتيجية المهمة بالنسبة للقوى الدولية المختلفة، إضافة إلى ذلك فالمنطقة أيضاً غنية بالمعادن والموارد الطبيعية المختلفة<sup>(٣)</sup>.

- احتواء المنطقة على مصالح اقتصادية مهمة للصين ولا سيما في السودان<sup>(٤)</sup>.
- ما تعانيه المنطقة من انشغاقات داخلية وصراعات مختلفة، وما تعرضت له بعض دولها من تفكك وتجزئة<sup>(٥)</sup>.

---

(١) هوجين تاو، يقدم مقترحات حول بناء نمط من الشراكة الإستراتيجية بين الصين وأفريقيا.

<http://arabic.china.org.cn/arabic/234920.htm>

(٢) لمزيد من التفاصيل انظر: <http://ar.chnabroadcast.cn/81/2006/02/06/41@51687.htm>

(٣) د/ عبدالرحمن إسماعيل الصالحى، .... م.س.ذ، ص ٢٤١.

(٤) التقرير الإستراتيجى السودانى، (الخرطوم: مركز الدراسات الاستراتيجية، ١٩٩٧)، ص ٢٤.

(٥) سامسون م. واسارا، ..... م.س.ذ، ص ٥٧.

### أولاً: الأهداف الصينية في المنطقة:

تجدر الإشارة هنا بأن الأهداف الصينية في المنطقة، تمثل جزءاً من الأهداف الكلية للصين في القارة الأفريقية سواء فيما يتعلق بالأهداف السياسية، أو الاقتصادية أو الأمنية.

#### ١- الأهداف السياسية:

- أ - تدعيم مكانة الصين كقوة دولية كبرى في عالم ما بعد الحرب الباردة<sup>(١)</sup>.
- ب- الحد من النفوذ التايواني في القارة، والحيلولة دون اعتراف الدول الأفريقية بتايوان<sup>(٢)</sup>.
- ج- الحصول على التأييد الأفريقي في المحافل الدولية والمنظمات الدولية، وخاصة في الأمم المتحدة<sup>(٣)</sup>.
- د - السعي لترسيخ نظام دولي جديد متعدد الأقطاب<sup>(٤)</sup>.

#### ٢- الأهداف الأمنية:

- أ - العمل على إحلال السلام في المنطقة والقارة عن طريق المساهمة في إيجاد الحلول للمشاكل والصراعات المختلفة<sup>(٥)</sup>.
- ب- منافسة النفوذ الأمريكي في المنطقة والقارة، الذي يمثل عقبة أمام التغلغل الصيني<sup>(٦)</sup>.
- ج- توفير الحماية للمصالح الصينية المختلفة في المنطقة والقارة.

#### ٣- الأهداف الاقتصادية:

- أ - اختراق وإغراق السوق الأفريقية بالمنتجات الصينية المختلفة.
- ب- ضمان تدفق المواد الخام، والبحث عن فرص للعمالة والهجرة الصينية.
- ج- تطوير التجارة البينية والعلاقات الاقتصادية<sup>(٧)</sup>.
- د - تشجيع وزيادة الاستثمارات الصينية<sup>(٨)</sup>.
- هـ - السعي لإيجاد نظام اقتصادي عالمي جديد يكون أكثر عدلاً<sup>(٩)</sup>.

(١) رضا محمد هلال، "الوجود الاقتصادي الصيني في أفريقيا، ..... م.س.ذ، ص ١٤٢.

(٢) Domingos Jardon Muekalia, op. cit., P. 8

(٣) التقرير الإستراتيجي الأفريقي، ٢٠٠١ - ٢٠٠٢، ..... م.س.ذ، ص ٣٣٩.

(٤) Domingos Jardon Muekalia, op. cit., P. 7

(٥) Ibid., P. 11

(٦) نبيل بكر عمارة، .... م.س.ذ، ص ٨٥.

(٧) التقرير الإستراتيجي الأفريقي، ٢٠٠١ - ٢٠٠٢، ..... م.س.ذ، ص ٣٣٩.

(٨) Domingos Jardon Muekalia, op. cit., P. 9

(٩) Ibid., P. 10



## ثانياً: التصورات الصينية للتعامل مع المنطقة:

بعد هذا العرض للرؤية الصينية ولطبيعة الأهداف التي تسعى الإستراتيجية الصينية إلى تحقيقها في المنطقة بوجه خاص، والقارة على وجه العموم نشير في هذا الجزء لأهم التصورات التي تضعها هذه الإستراتيجية في سبيل الوصول إلى تحقيق تلك الأهداف.

١- تطوير وتقوية العلاقات مع دول القارة بشكل عام، بدلاً من الاعتماد على علاقات منفردة مع بعض الدول المحورية، بمعنى الاعتماد على علاقات متعددة الأطراف<sup>(١)</sup>.

٢- الاعتماد على عضويتها المشتركة في نادي الدول المتقدمة ونادي الدول النامية<sup>(٢)</sup>.

٣- تقديم الدعم والمساندة في مجال حفظ السلام والأمن في القارة والمنطقة، والتعاون في ذلك مع الأطراف الإقليمية والدولية.

٤- دعم وتشجيع التجمعات الإقليمية والإقليمية الفرعية.

٥- تأييد ومساندة المطالب الأفريقية في المحافل الدولية، والتنسيق مع الدول الأفريقية في الشؤون الدولية<sup>(٣)</sup>.

٦- استغلال أخطاء بعض القوى الدولية الأخرى في تعاملها مع قضايا المنطقة والقارة<sup>(٤)</sup>.

---

Ibid., P. 7

(١)

Ibid., P. 5

(٢)

(٣) انظر في ذلك كلمة السيد/ ووسيكه، السفير الصينى لدى القاهرة في الندوة الثقافية حول الصين والعرب وأفريقيا، ..... م.س.ذ، ص .

(٤) خالد حنفى على، "السياسة الأمريكية تجاه أفريقيا، ..... م.س.ذ، ص ١٤٩.

### المطلب الثالث

#### الرؤية الإستراتيجية لليابان

استطاعت اليابان تجاوز آثار الهزيمة والدمار، الذي خلفتها الحرب العالمية الثانية، والوقوف مرة أخرى، ولكن بإستراتيجية ورؤية جديدة مغايرة لتلك التي سلكتها قبل الحرب العالمية الثانية. فبعد انتهاء الحرب ركزت اهتمامها على تحقيق هدفين هما؛ أن تصبح قوة اقتصادية كبرى، وأن تحافظ على أمنها الوطني، وهو ما تم لها عن طريق المساعدة والدعم الذي قدمتهما القوى الغربية وعلى وجه الخصوص الولايات المتحدة الأمريكية، وبعد نجاح اليابان في تحقيق هدفها، وظهورها على الساحة الدولية كقوة اقتصادية كبرى، بدأت ومنذ الثمانينيات من القرن العشرين في التعبير عن اهتمام أكبر بالقضايا العالمية<sup>(١)</sup>، يدفعها في ذلك مكانتها الاقتصادية كثنائي أكبر قوة اقتصادية في العالم، فضلاً عن امتلاكها للمقومات العسكرية والتكنولوجية التي تمكنها من أن تصبح قوة عسكرية كبرى في فترة زمنية محدودة، إذا ما تم اتخاذ القرار السياسي في ذلك<sup>(٢)</sup>، ولذلك بدأت اليابان ومنذ نهاية الحرب الباردة تطالب بدور على الساحة الدولية يتناسب ومكانتها الاقتصادية، وهو ما عبر عنه العديد من المسؤولين اليابانيين، فخلال الاجتماع السنوي للجمعية العامة للأمم المتحدة عام ٢٠٠٤ عبر رئيس الوزراء الياباني (جونشيرو كويزومي) عن استعداد بلاده الكامل لتحمل تبعات دور عالمي مهم، مطالباً في هذا الخصوص بضرورة حصول بلاده على مقعد دائم بمجلس الأمن، ولا سيما بعد قيام بلاده بحركة إصلاحات واسعة منذ عام ٢٠٠١، عملت خلالها على مراجعة سياساتها الداخلية والخارجية، ومركزاتها الاقتصادية والعسكرية، مما يتيح لها الدخول في مزيد من العلاقات المتشابكة والمتبادلة على الصعيد الإقليمي والدولي<sup>(٣)</sup>.

---

(١) خديجة عرفة، "النموذج الياباني للديمقراطية - بين الدولة والشرق الأوسط الكبير".

[http://www.islam-online.net/Arabic/plitics/2004/04/article\\_01.shtml/#1](http://www.islam-online.net/Arabic/plitics/2004/04/article_01.shtml/#1)

(٢) د/ محمد عزت محمد علي، "إعادة عسكرة اليابان هل تحل مشكلاتها مع الجيران"، مجلة كلية الملك خالد العسكرية.

<http://www.KKMag.gov.sa/Delait.asp?InNewsUtemID=189376>

(٣) د/ شريف علي محمد، "اليابان وحكم المقعد الدائم في مجلس الأمن"، مجلة الحرس الوطني السعودية.  
<http://haras.naseej.com/Detail.asp?InNewsItemID=170859>

لمزيد من التفاصيل حول ذلك، انظر: د/ محمد عزت محمد علي، إعادة عسكرة اليابان، ..... م.س.ذ،

وفى هذا الخصوص ومن أجل دعم وتعزيز مكانتها على الساحة الدولية بدأت اليابان بوضع إستراتيجية للتحرك الدولى تقوم على<sup>(١)</sup>:

١- تبنى رؤية إستراتيجية جديدة ومحددة فيما يتعلق بدور اليابان العالمى، ودعم هذا الدور فى إطار الأمم المتحدة، خاصة فى ظل الرغبة فى الحصول على مقعد دائم فى مجلس الأمن.

٢- استمرار اليابان فى القيام بدورها كقوة اقتصادية عالمية، ولا سيما فيما يتعلق بتقديم المعونات والمساعدات التنموية، مع تكثيف المشاركة فى صنع وتنفيذ القرارات والسياسات الخاصة بالاقتصاد العالمى.

٣- قضايا الأمن الإنسانى التى تعد محوراً من محاور التحرك اليابانى دولياً، حيث تطرح اليابان رؤية عالمية لمفهوم الأمن الإنسانى.

ولترجمة هذه السياسة اتجهت اليابان إلى تعزيز علاقاتها مع دول العالم المختلفة، ووجهت فى هذا الإطار اهتماماً واضحاً لدول العالم النامى، خاصة فيما يتعلق بالقضايا والأزمات التى تواجهها هذه الدول، لا سيما بعد تخليها التدريجى عن ركن أساسى فى سياستها الخارجية، والمتعلق بالابتعاد قدر الإمكان عن الاقتراب من الأزمات الدولية، والاكتفاء بدفع ما يطلب منها من أموال دون أن تغامر بالاقتراب منها، وهو ما يتضح من خلال قرارها التاريخى بإرسال قوات إلى العراق<sup>(٢)</sup>.

وفى هذا الخصوص حظيت القارة الأفريقية بمكانة واضحة فى الإستراتيجية اليابانية الجديدة بعد الحرب الباردة، فمن المعروف بداية أنه لم يكن لليابان قبل عقد السبعينيات من القرن العشرين أى نشاط دبلوماسى مكثف فى القارة، فيما عدا إقامتها لعلاقات دبلوماسية مع الدول الأفريقية التى استقلت من الاستعمار، غير أنه ومع منتصف السبعينيات من ذلك القرن تقريباً بدأ التدخل اليابانى فى القارة الأفريقية، حيث دخلت كدولة رئيسية مانحة للمساعدات لدول القارة من خلال برنامج المساعدات الذى كان يهدف إلى مضاعفة وزيادة مساعداتها الرسمية للدول النامية خلال السنوات (٧٧ - ١٩٨٠)، وعلى الرغم من الدور الذى قامت به اليابان فى هذا الخصوص، إلا أنها كانت تتحاشى القيام بأى دور فيما يتعلق بالصراعات والحروب المتفجرة فى القارة، تماشياً مع التوجه العام لسياستها الخارجية فى ذلك الوقت، وأيضاً لتعقد تلك الصراعات والحروب، واستمر هذا التوجه قائماً حتى نهاية عقد الثمانينيات

(١) خديجة عرفة، ..... م.س.ذ.

(٢) د/ شريف على محمد، ..... م.س.ذ.

من القرن العشرين الذي شهد تغيراً في السياسة اليابانية، حيث أعلنت اليابان عام ١٩٨٨ عن تطبيق سياسة جديدة تجاه أفريقيا تقوم على المساعدات والتبادل الثقافي وحفظ السلام<sup>(١)</sup>، وهو ما يعنى حدوث تحول في رؤية اليابان لدورها فيما يتعلق بقضايا الأمن والاستقرار في القارة، والدخول في علاقات جديدة في الجانب الثقافي.

وبعد نهاية الحرب الباردة وما أسفر عنها من تغيرات في النظام الدولي، تراجع الاهتمام الدولي بأفريقيا لبعض الوقت، الأمر الذي دفع اليابان إلى توجيه مزيداً من الاهتمام بالقارة الأفريقية، واتضح ذلك بقيامها عام ١٩٩٣ بتنظيم مؤتمر طوكيو الدولي للتنمية في أفريقيا المعروف باسم (TICAD1)، وقيامها باتخاذ مبادرات دولية لتتبعه المجتمع الدولي بخطورة مشاكل التنمية في أفريقيا، وعلى نفس السياق أصبحت المعونة اليابانية المقدمة للدول الأفريقية غير مرتبطة بمناخ الحرب الباردة، بل أصبحت مدفوعة أكثر باعتبارات الاعتماد المتبادل في العالم ولدواع إنسانية<sup>(٢)</sup>.

وعلى الرغم من أن الاعتبارات الاقتصادية كانت هي المحرك الرئيسى وربما الوحيد للسياسة اليابانية تجاه القارة الأفريقية، إلا أن عقد التسعينيات من القرن العشرين شهد توجهاً يابانياً واضحاً لترجمة النفوذ الاقتصادي إلى نفوذ سياسى، وهو توجه كان له أكثر من مؤشر، فمن ناحية عملت اليابان عام ١٩٩٣ على تنظيم مؤتمر طوكيو الدولي للتنمية في أفريقيا، كما أشرنا، ومن ناحية أخرى عقدت اليابان خلال شهر أكتوبر عام ١٩٩٥ مؤتمراً دولياً حول أثر الصراعات على التنمية في أفريقيا، وهو ما اعتبر من قبل البعض مؤشراً على نية اليابان اقتحام الساحة الأفريقية سياسياً<sup>(٣)</sup>.

ولذلك نستطيع القول بأن القارة الأفريقية أصبحت ضمن أولويات اهتمامات اليابان بعد أن كانت في آخر قائمة اهتمامات السياسة اليابانية<sup>(٤)</sup>، وأصبحت القارة بالنسبة لليابان تمثل محطة مهمة في سعيها لتأكيد دورها على الساحة الدولية، بل واعتبرت مدخلاً رئيسياً لتأكيد هذا الدور، وباباً أساسياً لدبلوماسيتها الدولية في هذا الشأن نظراً لما تمثله القارة من أهمية

(١) التقرير الإستراتيجى الأفريقى، ٢٠٠١، ٢٠٠٢، ..... م.س.ذ. ص ٣٤٣.

(٢) سفير/ جلال عبدالمعز عبدالرحمن، "اليابان ومبادرة نيباد الأفريقية"، ألقى الأفريقية، المجلد (٤)، العدد (١٤)، صيف ٢٠٠٣، ص ٧٠.

(٣) رانيا حسين عبدالرحمن حسن، .... م.س.ذ. ص ٧٥، ولمزيد من التفاصيل انظر: التقرير الإستراتيجى الأفريقى، ٢٠٠٤ - ٢٠٠٥، ..... م.س.ذ. ص ٣٧١.

(٤) لمزيد من التفاصيل حول ذلك انظر: اليابانيون في أفريقيا من أجل حق الفيتو.

<http://www.Islamonline.net/Arabic/news/2001-01/08/article2.shtml>

وأيضاً سفير/ جلال عبدالمعز عبدالرحمن، اليابان ومبادرة نيباد الأفريقية ..... م.س.ذ. ص ٦٨-٦٩.



على الصعيد العالمى، فهي تضم ربع دول العالم وتضم حوالى ١٠% من سكانه، إضافة إلى ذلك فاليابان تنتظر للقارة باعتبارها أيضاً مفتاحاً لتحقيق السلام، والاستقرار والرفاهية فى عالم ما بعد الحرب الباردة<sup>(١)</sup>.

وبالنسبة لمنطقة القرن الأفريقى وباعتبارها من أهم المناطق الإستراتيجية فى القارة الأفريقية، فقد حظيت بأهمية خاصة من قبل الإستراتيجية اليابانية الموجهة نحو أفريقيا، فهذه المنطقة تحتوى - كما أشرنا - على العديد من المميزات جعلتها محط أنظار القوى الدولية المختلفة ولا سيما الكبرى، التى لها مصالح مرتبطة بالمنطقة بشكل أو بآخر، ولذلك فاليابان تنظر إلى المنطقة باعتبارها منطقة مهمة لمصالحها سواء بحكم موقعها الجغرافى، الذى يتحكم فى طرق التجارة الدولية فى البحر الأحمر والمحيط الهندى، لا سيما واليابان تعتبر من أهم الدول الصناعية فى العالم المعتمدة فى صناعتها على المواد الخام المستورد من الخارج والقادم إليها عبر الخطوط الملاحية البحرية، ولذلك فإنها تولي اهتماماً كبيراً للدول والمناطق الواقعة على الممرات والمضايق البحرية التى تتحكم فى تجارته<sup>(٢)</sup>، أو بحكم قربها من مناطق البترول فى الجزيرة العربية والخليج العصب الرئيسى للصناعات اليابانية، ولذلك فإن كل ما يستجد فيها من أحداث ومشاكل تثير الانتباه اليابانى مباشرة بحكم ارتباط مصالحها بها، أو بحكم ما تحفل به المنطقة من صراعات وحروب مختلفة، الأمر الذى يجعلها منطقة غير مستقرة أمنياً وسياسياً، مما يمثل تهديداً للسلام والأمن الدولى، لذلك تحاول اليابان التعاون مع المجتمع الدولى لمحاصرته والقضاء عليه، بل أن اليابان ترى بأن الاستقرار والسلام العالمى سوف لن يتحقق بدون العمل على حل مشكلات القارة الأفريقية كاملة<sup>(٣)</sup>.

#### أولاً: الأهداف اليابانية فى المنطقة:

توجد العديد من الأهداف التى تسعى اليابان إلى تحقيقها فى القارة الأفريقية، وبالتالى منطقة القرن الأفريقى يمكن استعراض أهمها فى الآتى:

##### ١ - الأهداف السياسية:

أ - البحث عن دور عالمى جديد، يتناسب مع المكانة الاقتصادية التى وصلت إليها اليابان<sup>(٤)</sup>.

(١) التقرير الاستراتيجى الأفريقى، ٢٠٠١ - ٢٠٠٢، ..... م.س.ذ، ص ٣٤٤.

(٢) لواء أ.ح/ أحمد عبدالحليم، "أمن البحر الأحمر الماضى - الحاضر - المستقبل"، ..... م.س.ذ، ص ٨٨.

(٣) التقرير الاستراتيجى الأفريقى، ٢٠٠١ - ٢٠٠٢، ..... م.س.ذ، ص ٣٤٤.

(٤) خديجة عرفة، ..... م.س.ذ،

ب - تشجيع العملية الديمقراطية وحماية حقوق الإنسان<sup>(١)</sup>.

ج- السعى للحصول على تأييد الدول الأفريقية للمشاريع اليابانية في المحافل الدولية، ولا سيما في الأمم المتحدة<sup>(٢)</sup>.

د - السعى للخروج من التبعية للولايات المتحدة الأمريكية، أو التخفيف منها بحيث يكون لليابان تصوراتها المستقبلية الخاصة بها<sup>(٣)</sup>.

هـ- السعى إلى إصلاح الأمم المتحدة وإعادة هيكلة مجلس الأمن<sup>(٤)</sup>.

## ٢- الأهداف الأمنية:

أ - السعى للمساهمة في تسوية الصراعات والحروب المختلفة في المنطقة والقارة<sup>(٥)</sup>.

ب- تأمين الطرق والممرات البحرية التي تتحكم في تجارتها الخارجية من أى أخطار تهدد حرية الملاحة فيها<sup>(٦)</sup>.

ج- مواجهة النفوذ الصيني المتزايد في المنطقة والقارة<sup>(٧)</sup>.

## ٣- الأهداف الاقتصادية:

أ - الحصول على المواد الأولية المهمة في الصناعات اليابانية.

ب - فتح أسواق جديدة في القارة والمنطقة لتصريف المنتجات الصناعية اليابانية، وضمان استمرار القارة كسوق تجارى أمام هذه المنتجات<sup>(٨)</sup>.

ج- توسيع آفاق الاستثمارات اليابانية لعمل شراكة اقتصادية مع القارة<sup>(٩)</sup>.

(١) التقرير الإستراتيجى الأفريقى، ٢٠٠٤ - ٢٠٠٥، ..... م.س.ذ، ص ٣٧١.

(٢) السفير/ أحمد حجاج، التنافس الدولى على أفريقية ..... م.س.ذ، ص ١٤٠.

(٣) د/ محمد عزت محمد على، ..... م.س.ذ،

(٤) التقرير الإستراتيجى الأفريقى، ٢٠٠٤ - ٢٠٠٥، ..... م.س.ذ، ص ٣٧١.

(٥) التقرير الإستراتيجى الأفريقى، ٢٠٠١ - ٢٠٠٢، ..... م.س.ذ، ص ٣٤٥.

(٦) لواء أ.ح/ أحمد عبدالحليم، "أمن البحر الأحمر الماضى - الحاضر - المستقبل ..... م.س.ذ، ص ٨٨.

(٧) السفير/ أحمد حجاج، التنافس الدولى على أفريقية ..... م.س.ذ، ص ١٤٠.

(٨) سهير عبدالجابر محمد عبدالرحمن، "السياسة الخارجية اليابانية فى أفريقيا"، رسالة ماجستير، (القاهرة: جامعة القاهرة، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، ١٩٨٨، ص ١٧٥).

(٩) اليابانيون فى أفريقيا من أجل حق الفيتو، ..... م.س.ذ، .

## ثانياً: التصورات اليابانية للتعامل مع المنطقة:

بعد استعراضنا للرؤية اليابانية للقارة الأفريقية بوجه عام ومنطقة القرن الأفريقي بوجه خاص ولطبيعة الأهداف، التي تسعى السياسة اليابانية إلى تحقيقها، نشير في هذا الجزء إلى بعض التصورات التي تضعها الإستراتيجية اليابانية، للوصول إلى تجسيد تلك الرؤية وتحقيق تلك الأهداف، أهمها:

- ١- تعزيز وتطوير العلاقات الجماعية والثنائية مع دول المنطقة<sup>(١)</sup>.
- ٢- تبني وتنفيذ سياسة نشطة لدعم السلام والأمن العالمى<sup>(٢)</sup>، والتعاون مع دول المنطقة والقارة في مجال منع النزاعات، وحلها ومعالجة مشكلة اللاجئين ومحاربة الأمراض الخطيرة<sup>(٣)</sup>.
- ٣- العمل على تنبيه المجتمع الدولي للمشكلات الأفريقية، ومطالبته بتقديم مزيداً من الدعم للقارة وخاصة في المجال التنموي<sup>(٤)</sup>.
- ٤- دعم الجهود الدولية والإقليمية المختلفة الخاصة بتحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة<sup>(٥)</sup>.
- ٥- زيادة المساعدات والمنح الاقتصادية، وتقوية العلاقات التجارية مع دول المنطقة<sup>(٦)</sup>.
- ٦- الاستفادة من خروج بعض القوى العالمية من المنطقة بعد نهاية الحرب الباردة<sup>(٧)</sup>.
- ٧- الاستفادة من تاريخ اليابان غير الاستعماري في القارة الأفريقية<sup>(٨)</sup> في تقوية الدور الياباني في المنطقة.

---

(١) التقرير الإستراتيجى الأفريقى، ٢٠٠٤ - ٢٠٠٥، ..... م.س.ذ، ص ٣٨١.

(٢) رضا محمد هلال، "الأمن الياباني بعد ١١ سبتمبر: مصادر التهديد وآليات المواجهة"، للسياسة الدولية، العدد (١٤٨)، أبريل، ٢٠٠٢، ص ١٥١.

(٣) اليابانيون في أفريقيا من أجل حق النقيض، ..... م.س.ذ،

(٤) التقرير الإستراتيجى الأفريقى، ٢٠٠١ - ٢٠٠٢، ..... م.س.ذ، ص ٣٤٤.

(٥) خديجة عرفة، ..... م.س.ذ .

(٦) د/ صلاح الدين عبدالرحمن دومة، ..... م.س.ذ، ص ١٥٤.

(٧) أكرم عبدالملك الأغبري، ..... م.س.ذ، ص ١٢.

(٨) التقرير الإستراتيجى الأفريقى، ٢٠٠٤ - ٢٠٠٥، ..... م.س.ذ، ص ٣٨٥.





## **الفصل الثانى**

### **البعد السياسى**

المبحث الأول: الولايات المتحدة الأمريكية

المبحث الثانى: فرنسا

المبحث الثالث: الاتحاد الأوروبى

المبحث الرابع: القوى الدولية الأخرى



## الفصل الثاني

### البعد السياسي

فى هذا الفصل سوف نتطرق للبعد السياسى (بمحورية الصراعات المختلفة وقضية التحول الديمقراطى)، كأحد أهم أبعاد التنافس بين القوى الدولية صاحبة المصالح والاهتمامات فى المنطقة، وسوف نركز من خلاله على أساليب القوى المتنافسة تجاه هذين المحورين.

وتجدر الإشارة هنا بأن للصراعات الداخلية التى سيتم التركيز عليها فى إطار التنافس، سوف تقتصر على الصراع الداخلى فى الصومال، والصراع الداخلى فى السودان بشقيه فى الجنوب وفى إقليم دارفور فى الغرب، وأيضاً الصراع الداخلى فى جيبوتى، باعتبارها أكثر الصراعات الداخلية حدة فى المنطقة، أما فيما يتصل بأثيوبيا وارتريا، وبناءً على ما تم توضيحه فى بداية الدراسة، نستطيع القول بأن أوضاعهما الداخلية، وحتى هذه اللحظة تبدو بعيدة عن الحروب الأهلية، باستثناء بعض المواجهات المتقطعة والمتفرقة التى تحدث بين وقت وآخر مع بعض الجماعات الأثنية المعارضة، والتى لم تشكل فى مجملها تهديداً حقيقياً لنظامى الدولتين، أما فيما يخص الصراعات الإقليمية فسوف يتم التركيز على الحرب الارترية الأثيوبية باعتبارها أكثر الحروب الإقليمية وضوحاً فى المنطقة.

ومن ناحية ثانية يركز هذا الفصل على قضية التحول الديمقراطى كأحد محاور التنافس فى إطار البعد السياسى التى برزت على الساحة الدولية مع بداية عقد التسعينيات من القرن العشرين، حيث سعت الدول الغربية المنتصرة فى الحرب الباردة، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية إلى فرضها على دول العالم وعلى وجه الخصوص الدول النامية، باعتبارها النموذج الأفضل لها للخروج من أزماتها وعثراتها المختلفة. وهدفت الدول الغربية من خلال فرض النهج الديمقراطى على هذه الدول تعميم منظومة القيم الغربية، والقضاء على أى نموذج آخر يمكن أن ينافس النموذج الغربى، ومثلت القارة الأفريقية بهذا الخصوص ساحة مناسبة للتطبيق. غير أنه وأثناء مسعى الدول الغربية لفرض التوجه الديمقراطى على دول القارة ظهر نوع من التسابق بينها لتوظيف هذا التوجه، ليس كهدف كما تدعى وإنما كأداة لتنفيذ طموحاتها ومصالحها فى القارة ومن ضمنها منطقة القرن الأفريقى<sup>(١)</sup>.

(١) د/ نيفين حليم، "التنافس الدولى لكسب النفوذ فى أفريقيا ....." ، م.س.ذ، ص ٦٥.

وإلى جانب القوى الغربية أظهرت بعض القوى الدولية الإقليمية اهتماماً كبيراً بدول المنطقة، وسعت هي الأخرى إلى تحقيق أهدافها في المنطقة واتبعت في ذلك آليات وأساليب سياسية غير تلك المتصلة بعملية التحول الديمقراطي، بل أنها حاولت استغلال الضغوط الغربية على دول المنطقة بهذا الخصوص لتطوير علاقاتها بدول المنطقة بهدف حماية مصالحها، وعدم ترك الساحة خالية لبعض القوى الغربية ترتبها بما يتوافق مع مصالحها.

وهذا ما سوف يحاول هذا الفصل تناوله من خلال أربعة مباحث، يخصص الأول منه للولايات المتحدة الأمريكية، ويخصص الثاني لفرنسا، بينما يخصص الثالث منه للاتحاد الأوروبي، أما الرابع فيخصص للقوى الدولية الأخرى وهي تحديداً الدول العربية وإسرائيل والدول الآسيوية إيران والصين واليابان.

## **المبحث الأول**

### **الولايات المتحدة الأمريكية**

في هذا المبحث سوف نحاول استعراض السياسة الأمريكية تجاه المنطقة في إطار البعد السياسي للتنافس بين القوى الدولية المختلفة المهتمة بالمنطقة، وذلك من خلال مطلبين، يتناول المطلب الأول السلوك السياسي الأمريكي تجاه الصراعات المختلفة في المنطقة، وكيفية التعامل معها، بينما يتطرق المطلب الثاني لمسألة التحول الديمقراطي والتوظيف الأمريكي له.

### **المطلب الأول**

#### **الصراعات المختلفة في المنطقة:**

تعاملت السياسة الأمريكية مع صراعات المنطقة المختلفة وفقاً لرؤيتها الإستراتيجية للمنطقة، التي تم الإشارة إليها في الفصل السابق، فحاولت أن تأتي تحركاتها في المنطقة متفقة ومنسجمة مع هذه الرؤية، التي تسعى بطبيعة الحال إلى السيطرة على المنطقة وإنهاء الاحتكار الأوروبي والفرنسي لشؤون المنطقة، ولهذا بدأت السياسة الأمريكية باتخاذ العديد من الخطوات والسياسات للسيطرة على الصراعات المتفجرة في المنطقة ومحاولة توجيه نتائجها لخدمة إستراتيجيتها في فيها، وتعاملت في هذا الخصوص مع كل صراع بأسلوب ورؤية مختلفة عن الصراع الآخر وفقاً لما يمثله كل صراع من أهمية لمصالحها.



## أولاً: الصراع الداخلي في السودان:

بالنسبة للصراعات الداخلية في السودان، قامت الولايات المتحدة الأمريكية بأدوار مختلفة تجاهها سواء أكان ذلك في منطقة الجنوب، أو في إقليم دارفور في الغرب.

وبالنسبة للصراع في الجنوب فإن الاهتمام الأمريكي به لم يظهر، إلا مع نهاية عام ١٩٩٣، الذي مثل نقطة البداية لاهتمام الكونجرس بما يدور في السودان من صراع بين الحركة الشعبية لتحرير السودان والحكومة السودانية، أما قبل هذا التاريخ فقد كانت الإدارات الأمريكية تتعامل مع القضية بشكل غير مباشر، وتتنظر للحركة الشعبية لتحرير السودان باعتبارها حركة اشتراكية تميل إلى الأفكار الشيوعية، ولذلك رفضت الاعتراف بها والقبول بها كممثل شرعي للجنوبيين، ورفضت أيضاً التعامل معها بشكل مباشر، وكان يتم التعامل والاتصال بها عن طريق دول الجوار، أثيوبيا وكينيا وأوغندا وأخيراً ارتريا<sup>(١)</sup>. ويعود هذا الاهتمام إلى جملة من العوامل أهمها، تنامي الاهتمام الأمريكي الداخلي بالقضية السودانية، بعد أن أصبح لها أنصار ومؤيدين، وخاصة من قبل منظمات اليمين المسيحي وجماعات حقوق الإنسان<sup>(٢)</sup>، وتنامي التوجهات الإسلامية لحكومة الإنقاذ ورفعها لشعار تصدير الثورة لدول الجوار، إضافة إلى علاقاتها بكل من العراق وإيران والصين وفرنسا، الأمر الذي أثار قلق الولايات المتحدة من ظهور حلف بين هذه الدول يهدد مصالحها وبحول دون تنفيذ إستراتيجيتها في المنطقة<sup>(٣)</sup>، وزاد من هذا قرار الحكومة السودانية عام ١٩٩٤ بإعطاء امتيازات النفط لشركات كندية وماليزية وصينية وبريطانية<sup>(٤)</sup>، ونتيجة لهذه المعطيات أعادت الولايات المتحدة تقييم سياستها تجاه السودان بشكل عام ومشكلة الجنوب بشكل خاص، وبدأت بوضع عدة خيارات للتعامل مع حكومة الإنقاذ، وظهر الخيار المناسب أمامها في هذه المرحلة هو إعادة هيكلة النظام السوداني، وذلك عن طريق إدخال شريك جديد للنظام هو الحركة الشعبية لتحرير السودان، ومهدت لهذا الخيار بالعديد من السياسات والإجراءات، التي تم

---

(١) جون فاي نوت يوه، جنوب السودان آفاق وتحديات، (عمان: الأهلية للنشر والتوزيع، ٢٠٠٠)، ص ٢٣١ - ٢٣٢.

(٢) John Young, "State Crisis and Emerging American Hegemony in the horn of Africa" *Journal of Future Studies* (Khartoum: Future Studies Center, No.1, vol (1), Year (1), Jan 2005), P. 28.

(٣) Africa South of the Sahara 2005., op. cit., PP. 1096 – 1097

(٤) جون فاي نوت يوه، "جنوب السودان آفاق وتحديات"، م.س.ذ، ص ١٣٥.

اتخاذها لخلخلة النظام وإضعافه، لتتمكن بعد ذلك من إحداث التغيير المطلوب<sup>(١)</sup>، ويلاحظ بأن هذه السياسة جاءت متوافقة إلى حد كبير مع سياسة (الاستقرار البناء)، الذي بشر بها روبرت ساتلوف مدير مؤسسة واشنطن لشؤون الشرق الأدنى، القائمة على إحداث هزات عنيفة في دول المنطقة لخلخلة أوضاعها، وإعادة بنائها على أسس جديدة تخدم الإستراتيجية الأمريكية، ليس في المنطقة وحسب وإنما في القارة الأفريقية<sup>(٢)</sup>.

ولذلك بدأت بتضييق الخناق على حكومة الإنقاذ عبر التحالف مع دول الجوار الجغرافي لها بهدف إسقاطها أو تعديل توجهاتها بما ينسجم مع التصور الأمريكي للمنطقة، وهو ما أشار إليه صراحة مستشار الرئيس الأمريكي للأمن القومي آنذاك أنتوني ليك بقوله "سنعمل مع حكومات أخرى للنظر في أفضل ما يمكننا فعله لاحتواء نفوذ الحكومة السودانية، حتى تغير آراءها وتبدأ بالتصرف بما يتماشى مع قواعد السلوك الدولي"<sup>(٣)</sup>، وعلى نفس السياق قامت أيضاً بفرض عقوبات اقتصادية عليها، وتوحيد فصائل الجنوب والتسويق مع باقي حركات التمرد في الشرق والغرب<sup>(٤)</sup>، وعملت أيضاً على تدويل القضية وأيدت خطة الإيجاد التي تنص على تأكيد حق الجنوب في تقرير المصير عبر استفتاء شعبي في حالة رفض الحكومة السودانية إقامة دولة علمانية<sup>(٥)</sup>، وظل هذا النهج المتشدد ضد حكومة الإنقاذ قائماً حتى وصول إدارة الرئيس جورج دبليو بوش إلى السلطة مع أوائل عام ٢٠٠١، حيث حدث تحول طفيف في الموقف الأمريكي من السودان، ولوحظ تحسن في علاقة البلدين خلال هذه المرحلة<sup>(٦)</sup>، وعلى أثره قام الرئيس الأمريكي بتعيين السيناتور جون دانفورت كمبعوث خاص له في السودان، وذلك قبل أحداث ١١ سبتمبر بخمسة أيام، الأمر الذي أظهر بوضوح اهتمام الإدارة الجديدة بعملية التسوية السلمية في السودان<sup>(٧)</sup>، وبعد أحداث ١١ سبتمبر حرصت الحكومة السودانية من جانبها على التعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية، فيما يتعلق بالحرب على الإرهاب، وقدمت معلومات استخباراتية حول أسامة بن لادن، وتنظيم القاعدة ورغم

(١) د/ إبراهيم الأمين، دور التدخلات الأجنبية في نشوب الحرب وتحقيق السلم، قضية دارفور الأبعاد المحلية والدولية وأفاق الحل، (الخرطوم: مركز الراصد للدراسات، ٢٠٠٥)، ص ٤٨.

(٢) سامي محمد القرعان، "قراءة في الموقف الأمريكي من أزمة دارفور"،

<http://arabic.tharwaproject.com/node/624>

(٣) د/ إبراهيم الأمين، "دور التدخلات الأجنبية في نشوب الحرب وتحقيق السلم"، ..... م.س.ذ، ص ٤٨.

(٤) سامي محمد القرعان، "قراءة في الموقف الأمريكي من أزمة دارفور" ..... م.س.ذ.

(٥) راوية توفيق، "التنافس الدولي في القارة الأفريقية" ..... م.س.ذ.

(٦) Africa South of the Sahara 2005., op. cit., P. 1097

(٧) John Yoang., op. cit., P.28

ترحيب المسؤولين الأمريكيين بهذا التطور، إلا أنهم رفضوا رفع العقوبات المفروضة على السودان منذ عام ١٩٩٦، وفي نوفمبر عام ٢٠٠١ طرح جون دانفورت أربعة اقتراحات لإنهاء الحرب الأهلية في الجنوب، وفي أواخر أبريل عام ٢٠٠٢، أصدر تقريره الذي يدعو إلى إيجاد تسوية سلمية داخلية للأزمة مرتكزة على إستراتيجية دولة واحدة ونظامين<sup>(١)</sup>، ومن خلال هذا التقرير أيضاً استطاعت الولايات المتحدة، وخلال فترة قصيرة أن تؤثر في عدة تطورات على الساحة السودانية بداية من توقيع اتفاق جبال النوبة، ودعم جهود مكافحة الرق وحتى الاتفاق الإطارى، الذى وقعته الحكومة السودانية مع الحركة الشعبية لتحرير السودان فى يوليو عام ٢٠٠٢، والقائمة بالأساس على اقتراح أمريكى<sup>(٢)</sup>، والذى تبنته منظمة الإيجاد بدعم وتشجيع أمريكى واضح. وعلى الرغم من هذه التفاعلات وتجاوب الحكومة السودانية معها، إلا أن الرئيس الأمريكى وفى خطوة تؤكد استمرار الضغط على حكومة الإنقاذ لتقديم المزيد من التنازلات أقدم يوم ٢١ أكتوبر عام ٢٠٠٢ على توقيع قانون سلام السودان، الذى يتضمن فرض عقوبات مختلفة على السودان خلال ستة أشهر فى حالة عدم تفاوضها مع الحركة الشعبية بحسن نية، فى الوقت الذى لا تتعرض فيه الحركة لأى عقوبات فى حالة عدم تفاوضها مع الحكومة بنية حسنة<sup>(٣)</sup>.

واستمر الضغط الأمريكى بعد ذلك على حكومة الإنقاذ حتى تم التوقيع على اتفاقية السلام بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان فى نيروبي يوم ٢٠٠٥/١/١٩<sup>(٤)</sup>، التى جاءت فى مجملها لصالح الحركة الشعبية، وعلى حساب مصالح الحكومة المركزية فى الخرطوم كما تم الإشارة إلى ذلك فى بداية الدراسة.

وما أن بدأت ملامح هذا السلام تظهر حتى تفجرت أزمة أخرى فى السودان، وتحديداً فى إقليم دارفور غرب السودان مع بداية عام ٢٠٠٣، تصاعدت بشكل خطير ووجدت الولايات المتحدة من خلالها فرصة أخرى لفرض أجندتها الخاصة على السودان، والقضاء على نظام الإنقاذ أو على الأقل تحجيمه - كما تمت الإشارة -، خاصة بعد أن استطاعت الولايات المتحدة من خلال تدخلها فى مسيرة التسوية السلمية فى الجنوب تحقيق بعض أهدافها تجاه السودان القائمة على تفكيكه من الداخل من خلال تجزئته إلى عدة كيانات، مع البقاء على

(١) Africa South of the Sahara 2005., op. cit., P. 1097

(٢) Ibid., PP. 1087 - 1098

(٣) Ibid., P. 1078

(٤) محمد عثمان حبيب الله، "الفترة الانتقالية التحديات أمام الجنوب، ..... م.س.ذ، ص ١٠٤.



الوحدة الشكلىة للدولة فى إطار ضعيف تحقيقاً لمصالحها واستراتيجيتها فى المنطقة، وهو ما ظهر من خلال تعاملها مع هذه الأزمة، حيث مارست كل أنواع الضغط على حكومة الإنقاذ لإجبارها على منح إقليم دارفور جميع الصلاحيات التى جرى منحها لمنطقة الجنوب<sup>(١)</sup>، بحيث يصبح للإقليم حكومة لا يربطها بالحكومة المركزية سوى علاقات كنفدرالية ضعيفة تتيح للولايات المتحدة السيطرة عليها<sup>(٢)</sup>، ولذلك جاء للتحرك الأمريكى تجاه الأزمة قوياً، وخاصة بعد تصريح "موكيش كاببلا" منسق الأمم المتحدة فى السودان خلال شهر مارس عام ٢٠٠٤، الذى ذكر فيه بأن أكثر من مليون شخص يتعرضون لتطهير عرقى فى دارفور من قبل الميليشيات العربية المدعومة من الحكومة<sup>(٣)</sup>، فعلى أثره قام وزير الخارجية الأمريكى آنذاك كولن باول بزيارة للإقليم خلال شهر يونيو من نفس العام، والذى رأى بأن الإقليم يمر بأزمة خطيرة، ولكنها لم تصل إلى حد وصف الإبادة الجماعية، غير أن هذا رأى تغير بعد ذلك فى اتجاه التصعيد، حيث أصدر الكونجرس الأمريكى يوم ٢٣ يوليو عام ٢٠٠٤ قراراً يدين الحكومة السودانية، ويصف الأزمة فى دارفور بأنها إبادة جماعية، ويطالب الرئيس الأمريكى بالتحرك لاستصدار قراراً من مجلس الأمن يفوض الأمم المتحدة استخدام القوات الدولية للتدخل فى الإقليم من أجل وقف الإبادة الجماعية وحماية قوافل الإغاثة<sup>(٤)</sup>. وبعد ذلك تصاعد الاهتمام الأمريكى بما جرى فى دارفور، وحشدت الولايات المتحدة الجهود الدولية للضغط على حكومة الإنقاذ لإيجاد تسوية للأزمة، واستطاعت أن توجد تحالفاً غريباً ضد الحكومة السودانية تمكنت من خلاله من استصدار العديد من القرارات الدولية من مجلس الأمن تصب جميعها فى اتجاه الضغط على الحكومة السودانية، وتهديدها فى فرض العديد من العقوبات فى حالة عدم استجابتها للقرارات الدولية<sup>(٥)</sup>.

(١) هانى رسلان، "أزمة دارفور بين الأبعاد الداخلية والتصعيد الدولى"، ..... م.س.ذ، ص ٢٤ - ٢٥.

(٢) سامى محمد القرعان، "قراءة فى المواقف الأمريكى من أزمة دارفور"، ..... م.س.ذ.

(٣) هانى رسلان، "أزمة دارفور والانتقال إلى التنويع"، للسياسة الدولية، العدد (١٥٨)، أكتوبر ٢٠٠٤، ص ٢٠١.

(٤) د/ محمود أبو العيدين، "الدور الأمريكى فى أزمة دارفور"، فى د/ السيد فليفل ود/ حسن مكى (محرران)، أعمال الحلقة النقاشية حول أزمة دارفور، الأصول والمواقف وسناريوهات الحل والتدخل، (القاهرة: جامعة القاهرة، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، ٢٠٠٥)، ص ٤٥٦ - ٤٥٧.

(٥) م.س، ص ٤٥٧، ولمزيد من التفاصيل حول تلك القرارات، انظر: د/ إبراهيم الأمين، "دور التدخلات الأجنبية فى نشوب الحرب وتحقيق السلم"، ..... م.س.ذ، ص ٥٠ - ٥٤.



وجاء القرار الأخير الصادر عن مجلس الأمن رقم ١٧٠٦ في ٣١ أغسطس عام ٢٠٠٦، والذي أقر بضغط أمريكي ويدعو إلى نشر قوات تابعة للأمم المتحدة في دارفور<sup>(١)</sup>، ليمثل قمة التشدد الأمريكي حيال حكومة الإنقاذ، وهو القرار الذي رفضته الحكومة السودانية رفضاً قاطعاً، وأمام هذا الرفض بدأت الولايات المتحدة تفكر في خيار آخر لحل الأزمة، وفي هذا الخصوص حاولت وضع خطة دولية تستخدم الحوافز لا العقوبات لإقناع السودان بقبول نشر قوات دولية في دارفور، وهو ما جعل البعض يرى بأن اللجوء إلى لغة الحوافز يظهر استعداد الإدارة الأمريكية لتغيير سياستها تجاه ما جرى في دارفور والذي تعتبره إبادة جماعية<sup>(٢)</sup>، ويبدو أن تحركات الاتحاد الأوروبي القوية تجاه الأزمة كان لها دوراً واضحاً في تغيير الموقف الأمريكي.

ومن خلال هذه التفاعلات يتضح بأن الولايات المتحدة مارست ضغوطاً مختلفة على حكومة الإنقاذ لإجبارها على تقديم المزيد من التنازلات فيما يتعلق بأزمة دارفور، مستخدمة في ذلك مجلس الأمن الدولي، الذي استطاعت أن تتحكم بسياسته إلى حد كبير بفضل إمكاناتها المختلفة وقدرتها على التأثير في مواقف أعضاءه الآخرين<sup>(٣)</sup>، ونجحت لدرجة كبيرة في ذلك، غير أنها وأمام تصاعد الاهتمام الأوروبي بالأزمة وإصرار الحكومة السودانية على رفض بعض القرارات غيرت من أساليب تعاملها مع الأزمة، وإن لم تتخلى عن إستراتيجيتها الواضحة والهادفة إلى إضعاف النظام السوداني وتغييره إذا اقتضت الضرورة لذلك، وأن بدء هذا الخيار أكثر صعوبة بعد تجربة العراق وأفغانستان، التي جعلت الولايات المتحدة أكثر حرصاً في استخدام هذا البديل.

#### ثانياً: الصراع الداخلي في الصومال:

بالنسبة لهذا الصراع، أظهرت الإدارة الأمريكية عدم اهتمامها بما يدور في الصومال من صراع وأحجمت في بداية الأمر عن التدخل بأي شكل من الأشكال، مبررة ذلك بعدم وجود ومصالح حيوية لها في الصومال، كما أن تطورات الحرب الأهلية في الصومال لا تمثل أي تهديد حقيقي لأمنها القومي<sup>(٤)</sup>، إلا أن هذا التوجه تغير بعد ذلك بفعل عدة عوامل، أهمها

(١) تصريح صادر عن الناطق الرسمي باسم الخارجية الفرنسية # ١٥  
[Http://larabe.diplomatie.gouv.fr/article.php3?id\\_article=482](http://larabe.diplomatie.gouv.fr/article.php3?id_article=482)

(٢) الولايات المتحدة تعرض الحوافز بديلاً للعقوبات  
<http://www.aljazeera.net/NR/exeres/AB28556E-B7fo-46c5-8B5E-Id16cc5B6453.htm>

(٣) د/ إبراهيم الأمين، "نور التدخلات الأجنبية في نشوب الحرب والسلام" ..... م.س.ذ، ص ٤٧.

(٤) انظر في ذلك: د/ أحمد إبراهيم محمود، "الصومال بين انهيار الدولة والمصالحة الوطنية" ..... م.س.ذ، ص ٢٤٥، وعبدالله شيخ محمد عثمان، "الصراع الأهلي في الصومال"، دراسات معاصرة (٦)، (الرياض: مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، ١٤٢١هـ)، ص ٧٩، وقارن في ذلك مع د/ نجوى الفوال، "المواقف الدولية والإقليمية تجاه الأزمة الصومالية"، الصراعات والحروب الأهلية في أفريقيا، ..... م.س.ذ، ص ٣٤٩.

استغلال دول الاتحاد الأوروبي لتردى الأوضاع الإنسانية فى الصومال كذريعة للتواجد فيه، والذي ظهر من خلال المنظمات غير الحكومية، الأمر الذى أظهر أوروبا بمظهر المنقذ للشعب الصومالى<sup>(١)</sup>، وتصاعد الضغوط الداخلية التى تعرضت لها الإدارة الأمريكية من قبل رأى العام الأمريكى والكونجرس ومنظمات الإغاثة ووسائل الإعلام المختلفة<sup>(٢)</sup>، وفى ظل هذه المعطيات اندفعت الولايات نحو الانخراط بالأزمة الصومالية، فبدأت بالمساهمة فى مجال المعونة والسعى لتحقيق المصالحة الصومالية حتى لا تكسب أوروبا منها الجولة، وقامت بإرسال عدة وفود أمريكية إلى الصومال، وقدمت بعض المساعدات الغذائية وأيضاً قدمت مساعدات مالية لدعم برنامج الأمم المتحدة للتنمية فى الصومال<sup>(٣)</sup>، وبعد النداء الذى وجهه مجلس الأمن مع نهاية يوليو عام ١٩٩٢، للمشاركة فى عملية نقل جوى لمواد الإغاثة بعد أن تعسرت الإمدادات البرية بسبب عمليات النهب، اندفعت الولايات المتحدة أكثر فى الشأن الصومالى، حيث أقدمت على إرسال طائراتها إلى كينيا بسرعة كبيرة بهدف تقوية الفرصة على بعض الدول الأوروبية، التى استجابت لنداء مجلس الأمن سريعاً، الأمر الذى أدى إلى توتر علاقاتها بدولة كينيا بسبب هبوط طائراتها دون إذن مسبق من السلطات الكينية، وهو ما يشير على التعجل الأمريكى فى الانخراط بالأزمة الصومالية، ومنافسة الدول الأوروبية فى ذلك<sup>(٤)</sup>.

ونتيجة لهذه المعطيات حدث تحول آخر فى الموقف الأمريكى تجاه الأزمة الصومالية، وتمثل ذلك بإعلان الولايات المتحدة البدء بتنفيذ مشروع إعادة الأمل للشعب الصومالى، والذي يقوم فى جوهره على التدخل العسكرى فى الصومال، وهو ما سوف يتم التطرق إليه فى البعد العسكرى، ويمكن القول بأن التنافس الأمريكى والأوروبى فى الصومال، وتفاقم الأوضاع الإنسانية أدى إلى دخول الأزمة الصومالية مرحلة جديدة، أطلق عليها الأمريكيون عملية إعادة الأمل، وهو الشعار الذى رفعته واشنطن تعبيراً عن تدخلها العسكرى فى الصومال بهدف مساعدة الصوماليين، وإعادة الأمل لهم بعد أن دمرتهم الحرب الأهلية<sup>(٥)</sup>، غير أنه وبعد وصول القوات الأمريكية تغيرات الأهداف الأمريكية بعض الشيء، ودخلت فى مواجهات مسلحة مع قوات التحالف الوطنى بزعامة عديد فى أكتوبر عام ١٩٩٣، وأدت تلك المواجهات إلى مقتل العديد من الجنود الأمريكيين، الأمر الذى شكل نقطة تحول أخرى فى الموقف الأمريكى تجاه الصومال حيث قررت أمريكا الانسحاب من الصومال فى مارس عام

(١) عاطف صقر، .... م.س.ذ، ص ٨٨.

(٢)

Peter J. Schraeder., op. cit., P. 17

(٣) عاطف صقر، .... م.س.ذ، ص ٨٨.

(٤) م.س، ص ٨٩ - ٩٠.

(٥) م.س، ص ٩١.

١٩٩٤<sup>(١)</sup>، وعلى اثر فشل هذا التدخل اتجهت الولايات المتحدة إلى البحث عن بدائل أخرى للتعامل مع المشكلة الصومالية، ورأت أن أفضل طريقة لذلك التعامل مع الأزمة بشكل غير مباشر من خلال العمل على تشجيع ودعم الحلول السياسية، والضغط على مجلس الأمن للقيام بدور أكثر فاعلية في هذا الشأن<sup>(٢)</sup>، والعمل من خلال الأمم المتحدة ووكالاتها المختلفة، والاستفادة قدر الإمكان من تواجدها تحت عباءة الأمم المتحدة<sup>(٣)</sup>. أيضا اتجهت السياسة الأمريكية إلى تشجيع ودعم المنظمات الإقليمية والإقليمية الفرعية على القيام بأدوار مختلفة لحل الأزمة، وفي هذا الخصوص قدمت الولايات المتحدة الدعم المباشر وغير المباشر لمنظمة الإيجاد في سعيها للوساطة بين الفصائل الصومالية المختلفة<sup>(٤)</sup>، إضافة إلى ذلك دعمت الولايات المتحدة الجهود الدبلوماسية، التي تقوم بها بعض دول المنطقة لمحاصرة الأزمة مثل أثيوبيا وارتريا. ومن ناحية أخرى وفيما يتعلق بقضية انفصال شمال الصومال ومسألة الاعتراف به، جاءت السياسة الأمريكية في هذا الخصوص متوافقة مع السياسة البريطانية والإيطالية، التي ترى ضرورة استمرار الصومال موحدا، وربطت مسألة الاعتراف به في المستقبل باعتراف الدولتين الأوروبيتين وقبول شطري الصومال لذلك<sup>(٥)</sup>.

### ثالثا: الصراع الداخلي في جيبوتي:

بالنسبة للصراع الداخلي في جيبوتي الذي تفجر مع بداية عقد التسعينيات من القرن العشرين بين الحكومة والمعارضة العفرية، والذي سبق الإشارة إليه في بداية الدراسة. فقد ظهر الموقف الأمريكي حياله ضعيفا إلى درجة ملحوظة، رغم التطور، الذي طرأ على العلاقات الأمريكية الجيبوتية، والذي جاء على حساب العلاقات مع فرنسا<sup>(٦)</sup>، ورغم القلق الذي ظهر داخل مؤسسة صنع القرار الأمريكية من تدهور الأوضاع الداخلية في جيبوتي بفعل

(١) مركز زايد للتنسيق والمتابعة، الأزمة الصومالية دراسة في الأسباب وسبل التجاوز ..... م.س.ذ.، ص ٥٩ - ٦٠.

(٢) Peter J. Schraeder., op. cit., P. 16

(٣) Gilbert M. Khadiala., "The United States and Africa: Beyond the Clinton Administration" SAIS Review., (Baltimore: The Johns Hopkins University, Vol.xx1., Winter - Spring 2001), P.263

(٤) د/ عبده مختار موسى، "مستقبل العلاقات السودانية الأمريكية بعد اتفاقية السلام" ..... م.س.ذ.، ص ٦٢ - ٦٣.

(٥) Peter J. Schrader., op. cit., P. 14

(٦) لمزيد من التفاصيل حول ذلك انظر:

- Africa South of the Sahara 2005., op. cit., P. 377.

- د/ إجلال محمود رأفت، "السياسة الخارجية لدولة جيبوتي"، في د/ عبدالمك عوده (محرر)، جيبوتي دراسة مسحية، .... م.س.ذ.، ص ١٧٢.



تصاعد المواجهة الداخلية بين الحكومة والمعارضة، إلا أن واشنطن فضلت الاستمرار في إتباع السياسة، التي اتبعتها خلال مرحلة الحرب الباردة فيما يتعلق بدولة جيبوتي، والقائمة على أهمية التشاور مع فرنسا في كل ما يتعلق بالشأن الجيبوتي، لتجنب أى تصرفات قد تبدو أنها تعمل على تقويض النفوذ الفرنسي في مستعمرتها السابقة، ولهذه الأسباب فإن واشنطن ظلت إلى حد كبير صامتة على ما يدور في جيبوتي، تاركة الأمر برمته للسياسة الفرنسية، واكتفت بتدعيم المبادرات والخطوات الفرنسية والموافقة عليها<sup>(١)</sup>.

#### رابعاً: الحرب الارترية الأثيوبية:

أما بالنسبة للحرب الارترية الأثيوبية التي تفجرت بين الدولتين في مايو عام ١٩٩٨، فيمكن القول بأنها وضعت الإدارة الأمريكية في موقف صعب، فكلا الدولتين ترتبطان معها بعلاقات إستراتيجية قوية، بل إن الولايات المتحدة هي من ساهم في وصول النظامين إلى السلطة في الدولتين بعد انهيار نظام منجستو عام ١٩٩١، حيث أشرفت على جميع الاتفاقيات بين الجبهتين (الجبهة الشعبية لتحرير ارتريا والجبهة الشعبية لتحرير تيغراي)، قبل انهيار نظام منجستو وبعده، حتى استقلال ارتريا، وجنبت الدولتان إلى حد كبير السقوط في صراع داخلي كما حدث في الصومال وخاصة أثيوبيا<sup>(٢)</sup>، وكانت الولايات المتحدة الأمريكية في ذلك الوقت تهدف إلى إعادة ترتيب منطقة القرن الأفريقي بما يتوافق مع إستراتيجيتها الجديدة في المنطقة، ولذلك جاءت هذه الحرب لتعرقل هذه الإستراتيجية التي اعتمدت في تنفيذ جزءاً منها على مجموعة الرؤساء الجدد الذين ساعدتهم في الوصول إلى السلطة في المنطقة أمثال مليس زيناري وأسياس أفورقي وموسيفيني في أوغندا ولوران كابيلالا ابن في الكونغوا كنشاسا، والذين بشرت بقدراتهم على تقديم النموذج المثالي لأفريقيا فيما يتعلق بالديمقراطية والتنمية وتوفير الاستقرار للقارة<sup>(٣)</sup>. ولذلك فحال تفجر المواجهات العسكرية بين الدولتين تحركت الولايات المتحدة الأمريكية لاحتوائها وأوفدت على الفور مساعدة وزيرة الخارجية الأمريكية للشئون الأفريقية في ١٧ مايو عام ١٩٩٨ إلى كل من أسمرا وأديس أبابا، التي طرحت مبادرة

(١) Peter J. Schrader., op. cit., PP. 20 – 23

(٢) Ibid, PP. 8 - 12

(٣) - د/ نجوى إبراهيم الفوال، "العلاقات الخارجية للدولة المستقلة ... م.س.ذ، ص ٢٢٧.  
بمن محمد عبدالله، "خلفية النزاع الارتري الأثيوبي وتأثيره على البلدين والإقليم، النزاع الأثيوبي الارتري، سلسلة أوراق إستراتيجية، (الخرطوم: مركز الدراسات الإستراتيجية، العدد (٥)، د.ت)، ص ٥١، وأيضاً د/ صلاح الدين عبدالرحمن الدومة، .... م.س.ذ، ص ١٣١.



مشاركة مع دولة رواندا لتسوية الصراع بين الدولتين تضمنت أربعة بنود لحل الأزمة<sup>(١)</sup>، تحفظت عليها ارتريا واتهمت الولايات المتحدة بتعقيد المشكلة، ورغم هذا التحفظ استمرت الولايات المتحدة في جهودها لحل الأزمة بين الدولتين، غير أن هذه الجهود فشلت بسبب الرفض الارتري لكل المبادرات الأمريكية، التي اعتبرتها ارتريا مؤيدة لوجهة النظر الأثيوبية<sup>(٢)</sup>، بل إن الرئيس الارتري اتهم مساعدة وزيرة الخارجية الأمريكية بأنها أعطت الضوء الأخضر لأثيوبيا لاستخدام القوات الجوية لقصف ارتريا عندما طلبت من أثيوبيا إعطائها مهلة لإجلاء الرعايا الأمريكيين من ارتريا قبل البدء بالقصف<sup>(٣)</sup>، وإزاء ذلك اتجهت الولايات المتحدة إلى تنسيق جهودها مع منظمة الوحدة الأفريقية، وتأييد مبادراتها التي طرحتها لحل الأزمة والتي تم الإشارة إليها في بداية الدراسة.

ومن خلال هذه المعطيات يبدو أن الولايات المتحدة مالت إلى حد ما في مواقفها لصالح أثيوبيا، وظهر ذلك من خلال مبادراتها التي تضمنت العديد من المطالب الأثيوبية، ومن تصريحات بعض المسؤولين الأمريكيين الذين حملوا ارتريا مسؤولية البدء بالقتال وإفشال جميع الوساطات الأمريكية في هذا الشأن<sup>(٤)</sup>.

والمرجح أن الميل الأمريكي نحو أثيوبيا يرجع لأهميتها الإستراتيجية وعمقها الحضاري، فهي مقر الاتحاد الأفريقي، والمصدر الأكبر لمياه نهر النيل، وكثافة عدد سكانها الذي يتجاوز ٧٠ مليون نسمة، وهي بذلك تفوقت لدى صناع القرار الأمريكي على الأهمية الإستراتيجية لارتريا الواقعة على البحر الأحمر بطول سواحلها البالغة ١٢٠٠ كيلو متر، ولذلك جاءت المبادرات الأمريكية الرامية لإيجاد تسوية سلمية للأزمة بين الدولتين على ضوء هذه الموازنة<sup>(٥)</sup>. وعلى الرغم من ذلك فإن أثيوبيا لم تكن راضية عن الجهود التي بذلتها الولايات المتحدة تجاه الأزمة، بل واتهمتها لها بعدم بذل جهود كافية للضغط على ارتريا للانسحاب من الأراضي التي احتلتها<sup>(٦)</sup>.

(١) لمزيد من التفاصيل انظر:

- صلاح محمد إبراهيم، "أزمة العلاقات الأثيوبية الارترية: التداعيات الخارجية وجهود التسوية"، النزاع

الأثيوبي الارتري، سلسلة أوراق إستراتيجية، العدد (٥) ..... م.س.ذ، ص ٣٥.

- Colin Legum. (ed)., Africa Contemporary Record., Vol. 20, 1996 – 98., op. cit., P.B 386.

(٢) يسن محمد عبدالله، "خلفية الصراع الارتري الأثيوبي ..... م.س.ذ، ص ٤٧.

(٣) م.س، ص ٥٠.

(٤) م.س، ص ٥١.

(٥) محمد أبو القاسم حاج حمد، "انفصال جنوب السودان يتعارض مع إستراتيجية أمريكا الخاصة بالشركة مع

أفريقيا" <http://www.alsahafa.info/index.php?type=3&1d=2147486358>

(٦) صلاح محمد إبراهيم، "أزمة العلاقات الأثيوبية الارترية ..... م.س.ذ، ص ٣٥.

وفى كل الأحوال ظهرت الولايات المتحدة هى الخاسر الأكبر من الحرب بعد الدولتين، فإستراتيجيتها تعطلت إلى حد كبير فى المنطقة، بسبب دخول حلفاءها فى المنطقة فى حروب فيما بينهم (أثيوبيا مع ارتريا، والكونغو ضد رواندا وأوغندا)، إضافة إلى ذلك استفادت بعض الأطراف الإقليمية والدولية من هذه الأوضاع فى تحقيق العديد من المكاسب، فالحرب مثلاً دفعت ارتريا فى اتجاه المنطقة العربية بل وفى اتجاه دول معادية لأمريكا من وجهة نظرها مثل ليبيا والسودان<sup>(١)</sup>.

إجمالاً يتضح بأن الولايات المتحدة فشلت فى احتواء الأزمة التى تفجرت بين ارتريا وأثيوبيا، بل وظهرت الجهود الأمريكية فى هذا الشأن ضعيفة ولا ترقى إلى مستوى أهمية الدولتين بالنسبة للإستراتيجية الأمريكية فى المنطقة، فعلمية المفاضلة بين الدولتين فى خدمة مصالحها أفقدها القدرة على التعامل السريع والحازم مع النزاع منذ بدايته، الأمر الذى أدى إلى تهيئة الأجواء لبعض الأطراف للاستفادة من ذلك، والذى جاء بطبيعة الحال على حساب بعض بنود الإستراتيجية الأمريكية فى المنطقة.

## المطلب الثانى

### عملية التحول الديمقراطى

فى عام ١٩٨٩، وبمناسبة انتهاء الحرب الباردة وجه الرئيس الأمريكى بوش الأب رسالة إلى جميع رؤساء الدول الأفريقية مطالباً إياهم من خلالها بضرورة أن تأخذ دولهم بالنظم الديمقراطية المتمثلة أساساً فى النماذج المطبقة فى دول المنظومة الغربية<sup>(٢)</sup>، وعلى نفس السياق وفى أبريل عام ١٩٩٠ صرح مساعد وزير الخارجية الأمريكى للشؤون الأفريقية السابق (هيرمان كوهين)، بأن التحول الديمقراطى أصبح شرطاً ثالثاً للحصول على المساعدات الأمريكية إلى جانب سياسة الإصلاح الاقتصادى وحقوق الإنسان<sup>(٣)</sup>، وأضاف الرئيس بوش الأب بأن الانقسام الحقيقى بين دول العالم اليوم لم يعد بين الشرق والغرب، وإنما بين الدول التى تلتزم بالديمقراطية وتلك التى لا تلتزم بها<sup>(٤)</sup>.

(١) د/ حسن مكى محمد أحمد، "النزاع الأثيوبى الارتري ١٩٩٧ - ١٩٩٨ رؤية تحليلية"، سلسلة أوراق إستراتيجية، العدد (٥)، .... م.س.ذ، ص ٢٥.

(٢) د/ عبد الملك عودة، "قضايا الديمقراطية فى الدول الأفريقية .... م.س.ذ، ص ٣.

(٣) التقرير الإستراتيجى الأفريقى، ٢٠٠٢، (القاهرة: معهد الإنماء العربى والهيئة القومية للبحث العلمى، ٢٠٠٣)، ص ٣٤٧.

(٤) د/ صلاح الدين عبدالرحمن دومة، .... م.س.ذ، ص ١٤٤.

ورغم هذا الإصرار من قبل السياسة الأمريكية على أهمية الأخذ بالنموذج الديمقراطي للحكم، إلا أن الولايات المتحدة وفي إطار سعيها لدعم التحول الديمقراطي، تشترط أيضاً أن تكون عملية التحول، هذه تسير طبقاً لقواعد اللعبة الديمقراطية بالمنظور الأمريكي تحديداً، وبشرط أن لا تحمل العملية الديمقراطية هذه إلى سدة الحكم تنظيمات سياسية ترفض الهيمنة الأمريكية أو تجادل فيها، وهو ما يعنى بأن الولايات المتحدة سوف تدعم العملية الديمقراطية فى أى دولة طالما تأتى نتائجها متفقة مع مصالحها، وهى ضدها وتحاربها إذا تعارضت مع هذه المصالح<sup>(١)</sup>، ويبدو أن التركيز على مصالحها فى دول القارة الإفريقية تحديداً، هو ما دفع السياسة الأمريكية إلى منافسة القوى الأوروبية، وعلى وجه الخصوص فرنسا للسيطرة على القارة، ولذلك وعلى الرغم من رفعها لشعار الديمقراطية وحقوق الإنسان، وجعل الالتزام بها شرطاً لتلقى المساعدات، إلا أن ذلك الشعار يتلشى فى النهاية أمام مصالحها<sup>(٢)</sup>. وهو ما يعيد إلى الأذهان الإستراتيجية التى اتبعتها السياسة الأمريكية أثناء فترة الحرب الباردة مع دول القارة، التى ارتكزت على دعم الدول الإفريقية أياً كانت نظمها السياسة طالما تعارض التوجهات الشيوعية<sup>(٣)</sup>. واليوم وبعد انتهاء الحرب الباردة عادت السياسة الأمريكية إلى تبنى نفس الأسلوب، ولكن هذه المرة ضد توجهات الإسلام السياسى الذى تعتبره الولايات المتحدة المصدر الرئيسى لتهديد مصالحها فى القارة والعالم، ومن ثم فهى على استعداد لدعم الأنظمة غير الديمقراطية فى القارة الإفريقية طالما تقف ضد التوجهات الإسلامية الأصولية<sup>(٤)</sup>، وهو ما جاء على عكس توقعات بعض المحللين السياسيين، والأكاديميين من أن الولايات المتحدة سوف تركز على الهدف النموذجى الخاص بدعم الديمقراطية وحقوق الإنسان فى النظام الدولى الجديد بعد نهاية الحرب الباردة، غير أن الواقع اظهر والى حد كبير بان احتواء الأصولية الإسلامية حل محل معاداة الشيوعية كهدف قومى يتفوق على هدف نشر الديمقراطية<sup>(٥)</sup>.

---

(١) د/ محمد الهراط، "الأهداف الجديدة للسياسة الخارجية الأمريكية فى عالم ما بعد الحرب الباردة"، شؤون عربية، (القاهرة: جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، العدد (١١٤)، صيف ٢٠٠٣)، ص ١٦١.

(٢) د/ صلاح الدين عبدالرحمن دومة، "التنافس الدولى ومذهب المساعدات المشروطة فى أفريقيا .... م.س.د، ص ١٤٥.

(٣) تسفاتيسيون مدهاتى، ..... م.س.د، ص ٥١.

(٤) م.س.

(٥) لمزيد من التفاصيل انظر:



وبالنسبة لدول منطقة القرن الأفريقي، فلم تخرج عن هذا الإطار، فقد تعاملت الولايات المتحدة مع أنظمتها السياسية المختلفة وفقاً لمبدأ النسبية، حيث ربطت تعاملها معها بمدى أهمية كل نظام على حدة تبعاً لطبيعة مصالحها التي تختلف بطبيعة الحال من دولة إلى أخرى، وليس بمدى تمسك هذه الأنظمة بالمعايير الديمقراطية<sup>(١)</sup>، وظهر هذا التوجه منذ مايو عام ١٩٩١ أثناء مؤتمر لندن للسلام الذي توسطت فيه الولايات المتحدة بين الحركات الأثيوبية المعارضة والحكومة الأثيوبية المنهارة، فقد ظهر خلال المؤتمر وخاصة بعد سقوط نظام منجستو بأن الولايات المتحدة تعاملت مع أثيوبيا وارتريا فيما يتعلق بالحاجة للديمقراطية على نحو مختلف.

ففي أثيوبيا التي تولى السلطة فيها الائتلاف الذي سيطرت عليه الجبهة الثورية الديمقراطية، أرفقت الولايات المتحدة شرطاً ينص على ضرورة مراقبة الديمقراطية وحقوق الإنسان بصورة دقيقة في أثيوبيا، ويقول "بول هنز" أحد المشاركين في العملية بأن الإصرار الأمريكي على هذا الشرط يعود لعدة أسباب، أهمها أن العديد من قوى المعارضة للجبهة الثورية الديمقراطية الحاكمة لها ارتباطات، وصلات قوية مع الولايات المتحدة، ومن ثم فإن إرفاق مثل هذا الشرط يعطى اطمئنان أكثر لهذه الحركات ويشعرها بالأمل في الوصول إلى السلطة عن طريق الانتخابات، كما يوفر هذا الشرط أيضاً حفظ الأمن والاستقرار في أثيوبيا، إضافة إلى ذلك فإن الطابع الديمقراطي يضاف على النظام الجديد شرعية جديدة مختلفة عن النظام العسكري السابق غير الديمقراطي.

أما بالنسبة لإرتريا فقد جاء الوضع مختلفاً فلم تصر الولايات المتحدة على ضرورة إرفاق شرطاً يختص بضرورة مراقبة الديمقراطية وحقوق الإنسان، لانتفاء السببين السابقين بخصوص الحالة الأثيوبية، ولاعتبار أن الحالة الارتيرية مسألة تقرير مصير وطني، وليس تغيير نظام سياسي، بحسب الرؤية الأمريكية<sup>(٢)</sup>، غير أن الأمر يبدو غير ذلك فاحتكار الجبهة الشعبية للسلطة في ارتريا يأتي منسجماً مع الإستراتيجية الأمريكية في المنطقة، ومن ثم فلا ضير أن يتم التضحية بالعملية الديمقراطية في ارتريا طالما ذلك يخدم المصالح الأمريكية.

وتجدر الإشارة بأنه ورغم الإصرار الأمريكي على أهمية التحول الديمقراطي في أثيوبيا، فإن الولايات المتحدة قبلت بانتخابات ناقصة وغير نزيهة عام ١٩٩٢، بحسب حكم المراقبين الدوليين الذين حضروا هذه الانتخابات، بل وأشادت بها واعتبرتها خطوة مهمة على

(١) د/ صلاح الدين عبدالرحمن دومة، ..... م.س.ذ، ص ١٤٩.

(٢) تصفاتيبيون مدهاتي، ..... م.س.ذ، ص ٥٠ - ٥١.



طريق التحول الديمقراطي<sup>(١)</sup>. وعلى نفس السياق وترجمة للتوجه الأمريكى فى توظيف الديمقراطية صممت الولايات المتحدة عن الأوضاع غير الديمقراطية فى جيبوتى، ليس مراعاة لوجهة النظر الفرنسية كما يدعى البعض<sup>(٢)</sup>، وإنما بهدف مد نفوذها وترسيخه فى جيبوتى ومزاحمة النفوذ الفرنسى فيها، خاصة بعد تصاعد أهمية جيبوتى بالنسبة للإستراتيجية الأمريكية فى المنطقة كقاعدة يتم من خلالها مراقبة التطورات فى الصومال والسودان ودول أخرى فى المنطقة<sup>(٣)</sup>.

وبالنسبة للسودان، ورغم أن نظام الإنقاذ قام باتخاذ بعض الخطوات الديمقراطية مثل إجراء انتخابات رئاسية عامى ١٩٩٨ و ٢٠٠٠، وإصدار دستور جديد للبلاد عام ١٩٩٨ يسمح بالتعددية الحزبية فيما يعرف بـ "التوالى السياسى" وأتاح قدرأ لا بأس به من حرية التعبير لم يكن معهوداً من الحكومات العسكرية السابقة فى السودان، أو فى منطقة القرن الأفريقى<sup>(٤)</sup>، إلا أن الولايات المتحدة لم ترض عن نظام الإنقاذ واستحوذت المخاوف من الأصولية الإسلامية على سائر اهتماماتها تجاه السودان<sup>(٥)</sup>.

ونتيجة لهذه التناقضات بين الشعارات التى رفعتها الولايات المتحدة منذ نهاية الحرب الباردة كأساس لسياستها الخارجية مثل شعار الديمقراطية وحقوق الإنسان، وبين الواقع الذى أسقط هذه الشعارات تحت متطلبات المصالح، بدأت الولايات المتحدة الأمريكية بالتراجع عن تلك الشعارات، وخاصة فى المناطق التى تمثل أهمية كبيرة لمصالحها مثل منطقة القرن الأفريقى. وفى هذا الخصوص أشار مساعد وزير الخارجية الأمريكى الأسبق للشؤون الأفريقية ميرمان كوهين، أنه وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة تفضل نظام التعددية الحزبية، غير أنها لا تستطيع أن تقول بأنه يمثل نظاماً مناسباً وجيداً لكل الدول<sup>(٦)</sup>، وهو ما يعنى بأن الولايات المتحدة لن تمارس ضغوطاً على دول المنطقة الصديقة لها فى حالة عدم تبنيها للعملية الديمقراطية وفقاً للنهج الغربى، وخاصة بعد أحداث ١١ سبتمبر عام ٢٠٠١،

(١) Peter J. Schaefer., op. cit., PP. 25 – 26

(٢) Ibid., P. 26

(٣) Afric South of the Sahara 2005., op. cit., P. 377

(٤) لمزيد من التفاصيل انظر:

- د/ الطيب زين العابدين، "التجربة الديمقراطية فى السودان: النجاحات والإخفاقات" / مجلة دراسات أفريقية، (القاهرة: جامعة القاهرة، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، العدد (٣١)، السنة (٢٠)، يونيو ٢٠٠٤)، ص ٢٧ - ٣٢.

(٥) Peter J. Schaefer., op. cit., PP. 12

(٦) التقرير الإستراتيجى الأفريقى، ٢٠٠١ - ٢٠٠٢، ..... م.س.ذ، ص ٣٢٧.

فمكافحة الإرهاب بحسب الرؤية الأمريكية الجديدة يتطلب وجود أنظمة سياسية قوية وقادرة على السيطرة على الأوضاع الداخلية والإقليمية<sup>(١)</sup>، وبغض النظر عن الالتزام بالديمقراطية وحقوق الإنسان في هذه الدول، ما دام ذلك يخدم الإستراتيجية الأمريكية في المنطقة.

## **المبحث الثاني**

### **فرنسا**

سوف يستعرض هذا المبحث التحركات الفرنسية تجاه المنطقة في إطار البعد السياسي للتنافس، وذلك من خلال مطلبين، يتناول المطلب الأول السياسة الفرنسية تجاه الصراعات المختلفة في المنطقة، بينما يركز المطلب الثاني على الكيفية التي تعاملت بها السياسة الفرنسية مع قضية التحول الديمقراطي في علاقاتها بدول المنطقة.

### **المطلب الأول**

#### **الصراعات المختلفة في المنطقة**

في إطار تعاملها مع الصراعات الداخلية في المنطقة، التي شكلت إحدى الميادين المهمة للتنافس بين القوى الدولية في المنطقة، انتهجت السياسة الفرنسية أساليب مختلفة لإزاءها، حيث تعاملت مع كل صراع من هذه الصراعات وفقاً لمعطياته وحجم مصالحها فيه.

#### **أولاً: الصراع الداخلي في السودان:**

فيما يتعلق بسياستها تجاه الصراع الداخلي في السودان سواء في الجنوب أو في إقليم دارفور في الغرب، جاء الموقف الفرنسي حيالهما متوافقاً مع كثافة المصالح الفرنسية المرتبطة بنطاق كل صراع، بالنسبة للصراع في جنوب السودان، ظهر الموقف الفرنسي مسانداً للحلول السلمية وداعماً للجهود التي تقوم بها المنظمات الإقليمية وبعض القوى الدولية، وظهر أيضاً أكثر مرونة مع حكومة الإنقاذ، بل ومسانداً لها في صراعها مع الحركة الشعبية لتحرير السودان المدعومة من الولايات المتحدة الأمريكية، وحكم الموقف الفرنسي هذا ربما اعتبارين؛ أولهما وجود مصالح فرنسية في السودان متمثلة بمشروع قناة جونجلي، التي توقف العمل به عام ١٩٨٤، والتي تأمل فرنسا بالعودة إلى استكمالها بعد استقرار الأوضاع في

---

(١) د/ نيفين حليم صبرى، "التأثيرات السياسية للعولمة على أفريقيا"، في د/ حمدي عبدالرحمن حسن (محرر)، أفريقيا والعولمة، أعمال المؤتمر السنوي الأول للدراسات المصرية الأفريقية، القاهرة ٢ - ١٤ فبراير، ٢٠٠٢، (القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، برنامج الدراسات المصرية الأفريقية والجمعية الأفريقية للعلوم السياسية، ٢٠٠٤)، ص ١٦٧ - ١٦٨.

السودان، واستثماراتها البترولية في الجنوب عبر شركة توتال الفرنسية<sup>(١)</sup>، وثانيهما تنامي النفوذ الأمريكي في المنطقة، وتزايد الضغوط الأمريكية على نظام الإنقاذ، ومن خلال هذا السلوك سعت السياسة الفرنسية إلى تحقيق أكثر من هدف أهمها، تجديد نفوذها في منطقة البحيرات العظمى بعد تراجعها خلال عقد التسعينيات<sup>(٢)</sup>، وإيجاد نقطة ارتكاز جديدة لها في السودان تستطيع من خلالها مواجهة التأثير الأمريكي المتزايد ليس فقط في المنطقة، وإنما في القارة الأفريقية<sup>(٣)</sup>، وعلى هذا الأساس حاولت السياسة الفرنسية أن لا تكون بعيدة عن قضايا الحرب والسلم في السودان<sup>(٤)</sup>، خاصة وهي تمتلك معرفة كبيرة بأحوال وخلفية الصراع في الجنوب وبالتركيبة القبلية والأثنية له<sup>(٥)</sup> بحكم اهتمامها المبكر بأحوال السودان الذي يعود إلى منتصف عقد الستينيات من القرن العشرين<sup>(٦)</sup>، وتمثل الدور الفرنسي في مسيرة التسوية السلمية للصراع في جنوب السودان من خلال منظمة الإيجاد وعبر عضويتها في منتدى شركاء الإيجاد الذي يدعم ويمول المنظمة بأكثر من نصف ميزانيتها<sup>(٧)</sup>. وهو البعد الذي حاولت فرنسا من خلاله التأثير على قرارات وسياسات المنظمة، إضافة إلى تشجيعها لشركاء الإيجاد الأوروبيين على القيام بدور أكثر فاعلية في مسيرة التسوية حتى لا تستحوذ الولايات المتحدة على مجريات التسوية بحكم نفوذها وتأثيرها على الدول الأعضاء في لجنة الإيجاد التي خولتها منظمة الوحدة الأفريقية في مارس عام ١٩٩٣ بإيجاد حل لمشكلة جنوب السودان<sup>(٨)</sup>.

أيضاً وعلى نفس السياق حرصت فرنسا أن تكون متواجدة عن قرب في عملية التسوية السلمية للمشكلة، وتم ذلك من خلال تعيينها لمبعوث خاص للرئيس الفرنسي هو السفير "هنري دوكونياك" للمشاركة في عملية السلام، وفي المفاوضات التي أدت في النهاية إلى اتفاقية نيروبي<sup>(٩)</sup> للسلام بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان.

(١) لمزيد من التفاصيل انظر: جون فاي نوت بوة، ..... م.س.ذ، ص ٢١٧ - ٢٢٠.

(٢) د/ إجلال رافيت، "السياسة الفرنسية في أفريقيا جنوب الصحراء" .... م.س.ذ، ص ٢١.

(٣) م.س، ص ١٦.

(٤) جون فاي نوت بوة، ..... م.س.ذ، ص ٢١٧.

(٥) لمزيد من التفاصيل انظر: م.س، ص ٢٢١ - ٢٢٢.

(٦) م.س، ص ٢١٧.

(٧) <http://www.ahram.org-ed/acpps/ahram/2001/1/RARB69.htm>

(٨) جون فاي نوت بوة، ..... م.س.ذ، ص ٢٢١.

(٩) تصريح صادر عن الناطق باسم الخارجية الفرنسية #٨ ١٦٠.

[http://arabe.diplomatie.gouv.fr/article.php3?id\\_article=767](http://arabe.diplomatie.gouv.fr/article.php3?id_article=767)



ومن خلال هذا الدور يتضح بأن الجهود الفرنسية ظهرت محدودة تجاه الصراع فى الجنوب، مقارنة بالدور الأمريكى الذى أثر بشكل كبير على مسار المفاوضات وطرح العديد من المبادرات فى هذا الصدد، بل أن السياسة الفرنسية التى ظهرت مهتمة بالسودان من خلال مساندتها لنظام الإنقاذ فى البداية، تراجعت فى النهاية واقتصرت الدور الفرنسى على التصريحات الدبلوماسية المختلفة، ومساندة مبادرة الإيجاد، ومطالبة أطراف الصراع التمسك بها<sup>(١)</sup>.

أما فيما يتعلق بالصراع الذى تفجر فى إقليم دارفور غرب السودان مع مطلع عام ٢٠٠٣، فقد ظهر الموقف الفرنسى منه أكثر وضوحاً، وأكثر اختلافاً عن الموقف من مشكلة الجنوب، حيث بدأ بدعوة أطراف الصراع إلى الحوار والتفاوض لإيجاد حل سلمى للأزمة فى الإقليم أسوة بما تم التوصل إليه فيما يتعلق بمشكلة الجنوب<sup>(٢)</sup>، أيضاً ظهر الموقف الفرنسى فى هذه المرحلة معارضاً لاستخدام القوة أو فرض العقوبات ضد الحكومة السودانية، مطالباً بدعم إضافى للأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية فى القارة، لمساعدتها على التوصل إلى حل ينهى الأزمة، غير أن التطورات التى صاحبت الأزمة بعد ذلك أدت إلى تحول فى الموقف الفرنسى من الأزمة، حفاظاً على المصالح الإستراتيجية لفرنسا فى المنطقة وخاصة بعد تصاعد الأزمة وظهور مؤشرات انتشارها لدول الجوار فى تشاد وأفريقيا الوسطى<sup>(٣)</sup>. وتمثل هذا التحول بداية فى موقفها من حكومة الإنقاذ، فعلى أثر تقاعسها فى التدخل لإيجاد حل للمشكلة، انتهجت السياسة الفرنسية حيالها نهجاً متشدداً، ورأت أن مسؤولية الخروج من الأزمة وإعادة فرض النظام، وحماية السكان تقع على عاتق الحكومة السودانية، وطالبت بهذا الصدد من المجتمع الدولى الضغط على الحكومة السودانية بل وإجبارها على احترام تعهداتها الدولية بخصوص الأزمة<sup>(٤)</sup>. ومن هذا المنطلق اتخذت فرنسا العديد من المواقف تجاه الأزمة، يمكن رصدها من خلال ثلاث مسارات، المسار الإنسانى، واللوجيستى، والدبلوماسى. فعلى الصعيد الإنسانى

---

(١) نيفين صبرى مصطفى، "أوروبا ودعم للتنمية فى أفريقيا: دراسة فى الموقف الأوروبى تجاه الأبعاد السياسية للتنمية الأفريقية"، فى د/ مصطفى كامل السيد (محرر)، استراتيجيات التنمية الأفريقية فى ظل الليبرالية الجديدة آفاق الشراكة الجديدة من أجل التنمية نيباد، قضايا التنمية، (القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، العدد (٢٦)، ٢٠٠٣)، ص ١٩٧.

(٢) تصريح صادر عن الناطق الرسمى باسم الخارجية الفرنسية #٨ ١٦٠.  
[http://arabe.dip.omatie.gouv.fr/arcicle.php3?id\\_article=767](http://arabe.dip.omatie.gouv.fr/arcicle.php3?id_article=767)

(٣) محمد عبد المنعم، "دارفور .. المواقف فى الأزمة"  
<http://www.aljazeera.net/NR/exers/38E23c6f=5D7C-4380-B668-886D9BFCFE05.htm>

(٤) وزير خارجية فرنسا بلازى، "حكومة السودان لم تستبعد قوات دولية فى دارفور"  
<http://www.Fananews.com/wam/2006/Nov/20/632803500.htm>



حشدت فرنسا وبناءً على قرار رئاسي إمكاناتها العسكرية الموجودة في تشاد لتوصيل ما يزيد عن ٢٤ طن من مواد الإغاثة الإنسانية إلى معسكرات اللاجئين الواقعة على طول الحدود السودانية التشادية، وفي نفس الاتجاه قامت بنشر وحدة عسكرية مشكلة من مائتي جندي على الحدود لضمان استقرار السودانيين الذين لجأوا إلى تشاد. وعلى الصعيد اللوجيستي قامت فرنسا بتقديم الدعم المختلف لصالح بعثة المراقبة التابعة للاتحاد الأفريقي. وعلى المستوى الدبلوماسي حرصت السياسة الفرنسية على التواجد المباشر خلال المحادثات الخاصة بعملية التسوية في الإقليم من خلال المبعوث الخاص للرئيس الفرنسي السفير "هنري دوكونيك"، ودعمت في هذا الخصوص لجنة الوساطة المشتركة المؤلفة من الاتحاد الأفريقي ودولة تشاد<sup>(١)</sup>، وعلى نفس الصعيد دعمت فرنسا ورعت بعض القرارات الدولية الصادرة عن مجلس الأمن الدولي بخصوص الأزمة مثل القرار رقم ١٥٥٦ الصادر في ٢٠٠٤/٧/٣٠<sup>(٢)</sup>، والذي وجه تحذيراً لحكومة الإنقاذ بضرورة إنهاء العنف ومنحها مهلة شهر لذلك<sup>(٣)</sup>. والقرار رقم ١٥٩٣ بتاريخ ٣١ مارس عام ٢٠٠٥، الذي دعا إلى إحالة ملف إقليم دارفور إلى محكمة الجنايات الدولية<sup>(٤)</sup>. أيضاً طالبت فرنسا بنشر قوات دولية في دارفور وأيدت القرار رقم ١٧٠٦ الصادر في نهاية أغسطس عام ٢٠٠٦، الذي أقر بضغط أمريكي، والذي يدعو إلى نشر قوات تابعة للأمم المتحدة في دارفور<sup>(٥)</sup>.

إجمالاً يمكن القول بأن هناك عدة عوامل أثرت على توجهات السياسة الفرنسية تجاه مشكلة دارفور وأخرجتها عن مسارها المعتدل، الذي ظهر أثناء تعاملها مع مشكلة الجنوب، وأهم هذه العوامل التصدي للسياسة الأمريكية التي وجدت في أزمة دارفور فرصة مناسبة لإتمام ما تبقى من مشروعها في السودان والمنطقة، ومنها بطبيعة الحال محاصرة وتطوير النفوذ الفرنسي في المنطقة<sup>(٦)</sup>، لا سيما ومنطقة دارفور تمثل منطقة فاصلة بين النفوذ الفرنسي

(١) تصريح صادر عن الناطق الفرنسي باسم الخارجية الفرنسية #٨ ١٦٠  
[http://arabe.dip.omatie.gouv.fr/article.php3?id\\_article=863](http://arabe.dip.omatie.gouv.fr/article.php3?id_article=863)

(٢) تصريح صادر عن الناطق الرسمي باسم الخارجية الفرنسية #٨ ١٥  
[http://arabe.dip.omatie.gouv.fr/article.php3?id\\_article=382](http://arabe.dip.omatie.gouv.fr/article.php3?id_article=382)

(٣) لمزيد من التفاصيل انظر: هاني رسلان، "أزمة دارفور: بين الأبعاد الداخلية والتصعيد الدولي" ....  
م.س.ذ. ص ١٢٢ - ١٢٣.

(٤) لمزيد من التفاصيل انظر: التقرير الاستراتيجي الأفريقي، ٢٠٠٤ - ٢٠٠٥، ..... م.س.ذ. ص ١٨٦ - ١٩٥.

(٥) فرنسا وتشاد تدعوان إلى نشر قوات أممية في دارفور  
<http://www.aljazeera.net/news/archive/archive?ArchivId=337188>

(٦) لمزيد من التفاصيل انظر: سامي محمد القرعان، "قراءة في الموقف الأمريكي من أزمة دارفور"  
<http://arabic.tharwaprojet.com/node/624>

وبين النفوذ الأنجلو أمريكى الأخذ فى التمدد ليشمل أى منطقة يوجد بها النفط<sup>(١)</sup>، ومن ناحية ثانية حماية نظام الرئيس التشادى إدريس ديبي من انعكاسات الصراع فى دارفور، التى قد تؤدى إلى إسقاط النظام الموالى لها<sup>(٢)</sup>، إضافة إلى ذلك أرادت فرنسا أن تؤسس لها مكاناً فى المرحلة المقبلة إذا تقرر التدخل عسكرياً حفاظاً على مصالحها فى المنطقة<sup>(٣)</sup>.

#### ثانياً: الأزمة الصومالية:

أما بخصوص الأزمة الصومالية، فإن الاهتمام الفرنسى ارتبط بها بداية بتدهور الأوضاع الإنسانية والأمنية بعد انهيار الدولة، والقلق من انتقال تداعياتها إلى دول الجوار وعلى وجه الخصوص جيبوتى، بحكم التداخل القبلى والأثنى مع الصومال<sup>(٤)</sup>. كما ارتبط أيضاً بتصاعد الاهتمام الأمريكى بالأزمة وما رافق ذلك من تحركات أمريكية مختلفة أدت فى نهاية الأمر إلى تدخلها عسكرياً فى الصومال فيما عرف باسم إعادة الأمل، متخلفة بذلك عن سياستها السابقة القائمة على الابتعاد قدر الإمكان عن التدخل فى الشأن الصومالى، وجسدت هذه التحركات الرغبة الأمريكية فى إعادة ترتيب أوضاع منطقة القرن الأفريقى، وفقاً لما يخدم إستراتيجيتها الجديدة فى المنطقة<sup>(٥)</sup>، خاصة بعد نجاحها فى إقامة علاقات قوية وإستراتيجية مع كل من أثيوبيا وارتريا وأوغندا وكينيا<sup>(٦)</sup>، ومنافستها لفرنسا فى جيبوتى التى توترت علاقاتها فى ذلك الوقت مع فرنسا بسبب اتهام الحكومة الجيبوتية لفرنسا بالتعاطف مع المعارضة المسلحة أثناء المواجهات التى شهدتها البلاد مع مطلع التسعينيات<sup>(٧)</sup>. هذه المعطيات شكلت دافعاً قوياً للسياسة الفرنسية للتوجه نحو الأزمة الصومالية، وتكثيف الاهتمام بما جرى حولها حفاظاً على ما تبقى لها من مصالح ونفوذ فى المنطقة. ولذلك وبمجرد وصول القوات الأمريكية إلى الصومال سارعت فرنسا بإرسال قواتها العسكرية إلى الصومال مباشرة من قاعدتها العسكرية فى جيبوتى، فى عملية تسابق مع القوات الأمريكية تستهدف وقف إطلاق النار فى العاصمة الصومالية مقديشو، ولذلك فحال وصول القوات الفرنسية أخذت فى إتباع أساليب وخطوات مختلفة عن القوات الأمريكية لمواجهة التدهور الأمنى فى

(١) قضية دارفور والتأثيرات الخارجية

<http://www.alnilin.com/news/modiles.php?nome=News&File=artice&sid>

(٢)

<http://www.alraialam.com/09-08-2004/ie5/raiaamgoryou.htm>

(٣) م.س.

(٤) مركز زايد للتنسيق والمتابعة، الأزمة الصومالية: دراسة فى الأسباب وسبل التجاوز ..... م.س.ذ، ص ٥٩.

(٥) د/ أحمد إبراهيم محمود، "الصومال بين انهيار الدولة والمصالحة الوطنية" ..... م.س.ذ، ص ١٧٠

(٦) لمزيد من التفاصيل انظر: راوية توفيق، "التنافس الدولى فى القارة الأفريقية ... م.س.ذ.

(٧) عاطف صقر، "النزاع الصومالى والصراع الدولى فى القرن الأفريقى" ..... م.س.ذ، ص ٩٨.

الصومال، هادفة من وراء ذلك تأكيد استقلالها عن القوات الأمريكية، وظهر ذلك فى مساندتها ودعمها لنزع أسلحة الميليشيات الصومالية، باعتبار ذلك أهم خطوة فى طريق إعادة الأمن والاستقرار للصومال، بل وأصدرت فرنسا تعليماتها لقواتها بالبدء فى ذلك فى المناطق الخاضعة لها، على خلاف الولايات المتحدة التى رفضت القيام بذلك معتبرة بأن قواتها غير مخولة بنزع سلاح الميليشيات ولا تتوى ذلك<sup>(١)</sup>. ومن ناحية أخرى حاولت فرنسا أن تبدو أكثر حزمًا للوصول إلى تحقيق السلام فى الصومال مقارنة بالولايات المتحدة، وظهر ذلك أثناء المفاوضات بين الأمم المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية بخصوص نقل قيادة قوة يونيتاف إلى الأمم المتحدة، حيث أبدت فرنسا استعدادها الكامل للبقاء فى الصومال شريطة أن تتحول مهمة قوات الأمم المتحدة من حفظ السلام إلى صنع السلام، بمعنى أن لا تقتصر مهمة القوات الدولية على التحكيم، والفصل بين الفصائل المتحاربة فقط، وإنما ضرورة القيام بعمليات قتالية مؤثرة وقوية لفرض السلام<sup>(٢)</sup>.

وعلى نفس السياق تقدمت فرنسا باقتراحاً يقضى بشراء الأسلحة الثقيلة من الفصائل الصومالية، على أن يستخدم العائد من بيعها فى عملية إعمار الصومال. ويبدو أن فرنسا أرادت بهذا الاقتراح أن تبرز أنها تمتلك رؤية ليس فقط لفرض السلام، وإنما إلى ما بعد تحقيق السلام<sup>(٣)</sup>، ورغم هذه التوجهات من قبل السياسة الفرنسية تجاه معالجة الأزمة الصومالية، إلا أنها بعد فترة وجيزة شهدت بعض التغيرات خاصة بعد المواجهة المسلحة بين القوات الأمريكية وفيصل عديد فى أكتوبر عام ١٩٩٢، حيث أصبحت ترى وعلى خلاف الموقف الأمريكى أهمية وضروية التركيز على الجانبين السياسى والاجتماعى فى معالجة الوضع فى الصومال، ويظهر أن هذا التحول ارتبط بعملية استبعاد فرنسا من القرارات التى تتخذها هيئة الأركان الخاصة بعملية الأمم المتحدة فى الصومال، إضافة إلى عدم تمثيلها فى القيادة بما يتناسب وحجم قواتها المشاركة فى القوة الدولية، وهو الأمر الذى أدى فى النهاية إلى إعلان فرنسا فى يناير عام ١٩٩٤، انسحابها من الصومال مع الإبقاء على مائة جندي لمدة ٣ أشهر<sup>(٤)</sup>. وبهذا القرار تكون فرنسا قد أنهت تدخلها المباشر فى الأزمة الصومالية، واكتفت بعد ذلك بدعم ومساندة الجهود الإقليمية الهادفة إلى حل الأزمة، مثلها مثل بقية القوى الدولية الأخرى التى وصلت إلى قناعة مفادها أن الأطراف الصومالية غير جادة وغير مستعدة للتسوية والمصالحة الوطنية، بل وتتحمل المسؤولية وحدها عن فشل الجهود الدولية

(١) م.س، ص ١٠٠.

(٢) م.س، ص ١٠٢.

(٣) م.س، ص ١٠٢.

(٤) م.س، ص ١١٦ - ١١٧.



لحل الأزمة<sup>(١)</sup>. وفي هذا الخصوص قدمت فرنسا الكثير من المساعدات الاقتصادية لجيبوتي أثناء تقدمها بمبادرتها لحل الأزمة الصومالية ودعمت جهودها سياسياً ومالياً لعقد مؤتمر المصالحة الوطنية الصومالية<sup>(٢)</sup> الذي عقد بعد ذلك بعمرتا في جيبوتي عام ٢٠٠٠، والذي سبق الإشارة إليه.

### ثالثاً: الصراع الداخلي في جيبوتي:

أما بالنسبة للصراع الداخلي في جيبوتي الذي تفجر مع مطلع عقد التسعينيات من القرن الماضي، بين الحكومة الجيبوتية والمعارضة المسلحة، فقد حظى باهتمام كبير من قبل السياسة الفرنسية التي رأت في استمراره خطراً وتهديداً لمصالحها في جيبوتي، خاصة وأن تفجر هذا الصراع أوجد خلافاً بين الحكومة الجيبوتية والحكومة الفرنسية حول خلفيته فهل هو صراع داخلي خالص، أم هو عدوان خارجي يستوجب تدخل القوات الفرنسية لحماية النظام بموجب معاهدة الدفاع المشترك الموقع عام ١٩٧٧، فالحكومة الجيبوتية ترى بأن التمرد المسلح يعتبر عدوان خارجي، بينما الحكومة الفرنسية ترى بأن الصراع داخلي ولا يوجد أي دليل لديها على أنه عدوان خارجي، ومن ثم فلا يستدعي ذلك تدخلها بحسب معاهدة الدفاع المشترك<sup>(٣)</sup>، وهي الرؤية التي رفضتها الحكومة الجيبوتية، واعتبرت الموقف الفرنسي تتصلاً من تطبيق بنود اتفاقية الاستقلال، ليس هذا فحسب بل أن الرئيس الجيبوتي حسن جوليدي اتهم فرنسا بالوقوف إلى جانب المعارضة ضد النظام، وقد دفع الموقف الفرنسي هذا الحكومة الجيبوتية إلى التوجه نحو الولايات المتحدة الأمريكية للحصول على دعمها ومساندتها<sup>(٤)</sup>، وتوافق هذا التوجه مع تصاعد الاهتمام الأمريكي بجيبوتي الذي ظهر مع بداية حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١، وتمثلت أهم مؤشرات في كثافة زيارات المسؤولين الأمريكيين وزيادة المساعدات الأمريكية لجيبوتي، وفي هذا السياق صرح مساعد وزير الخارجية الأمريكي هيرمان كوهين أثناء زيارته لجيبوتي في أبريل عام ١٩٩١، بأن المساعدات الأمريكية لجيبوتي سوف تزداد خلال الفترة القادمة، ليس بسبب مساندة جيبوتي لدول التحالف في حربها ضد العراق فحسب، بل ولوجود مصالح متعددة للولايات المتحدة الأمريكية في جيبوتي<sup>(٥)</sup>. ويبدو أن الولايات المتحدة وجدت في جيبوتي نقطة ارتكاز هامة لتنفيذ إستراتيجيتها في

(١) لمزيد من التفاصيل انظر: د/ أحمد إبراهيم محمود، "الصومال بين انهيار الدولة والمصالحة الوطنية ... م.س.ذ، ص ٤١٥ - ٤١٩.

(٢) مركز زايد للتنسيق والمتابعة، الأزمة الصومالية، دراسة في الأسباب وسبل التجاوز ... م.س.ذ، ص ٥٩.

(٣) د/ عبدالملك عودة، "تطور النظام السياسي في جيبوتي المستقلة"، ..... م.س.ذ، ص ٩٨ - ٢٠٠.

(٤) الإستراتيجية الأمريكية تجاه البحر الأحمر والقرن الأفريقي"، .... م.س.ذ، ص ٢٠ - ٢١.

(٥) مركز زايد للتنسيق والمتابعة، الأزمة الصومالية: دراسة في الأسباب وسبل التجاوز، ... م.س.ذ، ص ٥٨.



المنطقة خاصة بعد تفجر الحرب الارترية الأثيوبية، التي أعاقَت تنفيذ إستراتيجيتها المستندة في أحد أبعادها على تحالفاتها مع بعض القادة الجدد في المنطقة، كما أن تفكك الدولة الصومالية وعجزها عن القيام بأى دور إيجابى فى المنطقة أضاف عاملاً آخر لزيادة أهمية جيبوتى فى الإستراتيجية الأمريكية<sup>(١)</sup>، وبطبيعة الحال شكل تنامي الاهتمام الأمريكى بجيبوتى مصدر قلق وإزعاج للسياسة الفرنسية، التى بدأت تنظر إليه بمزيد من الشك والريبة، مما دفع الولايات المتحدة للعمل على تبديد تلك الشكوك حول تحركاتها فى جيبوتى، فقد أوضحت بهذا الصدد لفرنسا أنها لا تتوى مطلقاً أن تحل محلها فى جيبوتى<sup>(٢)</sup>.

ورغم هذه المؤشرات من الجانب الأمريكى على عدم المساس بالمصالح الفرنسية فى جيبوتى وترك مسألة الأزمة فى جيبوتى للسياسة الفرنسية - كما أشرنا -، إلا أن فرنسا بدأت فى تحرك مضاد للتوجهات الأمريكية، خوفاً من تقليص دورها ونفوذها التقليدى فى هذه الدولة، وفى هذا الصدد عملت على زيادة اهتماماتها بتطورات الأوضاع الداخلية فى جيبوتى، وبدأت فى اتخاذ خطوات جادة فى سبيل الوصول إلى حل الأزمة وتطوير تداعياتها خاصة بعد اشتداد المعارك بين الطرفين، والتى تمكنت خلالها المعارضة من تحقيق العديد من الانتصارات على الجانب الحكومى فى المناطق الشمالية، وظهور بعض المؤشرات التى توحي باحتمال انفصال شمال جيبوتى<sup>(٣)</sup>، واستناداً إلى الرؤية الفرنسية لطبيعة الصراع التى تم الإشارة إليها، طرحت فرنسا مبادرة سياسية لحل النزاع تقوم فى جوهرها على ضرورة جلوس الطرفين على طاولة الحوار ودون شروط مسبقة، وأن يكون الهدف الرئيسى من هذا الحوار هو الوصول إلى صياغة دستور ديمقراطى للبلاد يضمن مشاركة جميع الأطراف فى السلطة<sup>(٤)</sup>، وتحت ضغوط فرنسية واتصالات عربية وأفريقية تم قبول الطرفين لوقف إطلاق النار أولاً، وقامت فرنسا بإرسال حوالى مائتى جندي كقوة لحفظ السلام فى المنطقة تكون مهمتها الفصل بين الجانبين المتقاتلين. ومن ناحية أخرى أعلنت الحكومة فى مارس عام ١٩٩٢ عن تعديلات دستورية تقرر التعددية السياسية وحرية الإعلام، كما أعلنت عن تغيير فى نظام الانتخابات والعمو العام عن المستقلين وإنهاء الحصار الاقتصادى المفروض على المناطق العفرية<sup>(٥)</sup>. ورغم قبول المعارضة لهذه المبادرة، إلا أنها تراجعت عنها فيما بعد

(١) د/ إجلال رأفت، "السياسة الخارجية لدولة جيبوتى"، ..... م.س.ذ، ص ١٧٢.

(٢) مركز زايد للتسيق والمتابعة، الأزمة الصومالية: دراسة فى الأسباب وسبل للتجاوز .... م.س.ذ، ص ٥٨.

(٣) لمزيد من التفاصيل انظر: التقرير الإستراتيجى العربى، ..... م.س.ذ، ١٩٩٢، ص ١٦٣.

(٤) د/ عبدالملك عودة، "تطور النظام السياسى فى جيبوتى المستقلة"، ..... م.س.ذ، ص ٩٨ - ٢٠٠.

(٥) م.س، ص ٢٠٠، ود/صلاح الدين عبدالرحمن دومة، "التنافس الدولى ومذهب المساعدات المشروطة فى

أفريقيا" ..... م.س.ذ، ص ١٤٧.

بسبب الخلافات حول بعض التفاصيل والمكان وحول الجدول الزمني، ومع ذلك استمرت الجهود الفرنسية وعلى جميع المستويات في اتجاه تطوير الأزمة، حيث استطاعت لاحقاً من التوصل إلى اتفاق بين الطرفين على بدء محادثات جديدة وبدون أى شروط مسبقة، واقتُرحت فرنسا أن يتم هذا اللقاء على باخرة فرنسية في المياه الإقليمية لجيبوتي وبحضور طرف فرنسي، غير أن هذه الخطوات تعرضت للفشل فيما بعد بسبب خلافات داخل قيادة المعارضة حول تطبيق بنود الاتفاق، حيث قبل بها أحمد ديني القائد السياسي للجبهة (فرود) بينما لم يطبقها القائد العسكري للجبهة محمد عديتا خاصة فيما يتصل بإطلاق سراح الأسرى الحكوميين مقابل إطلاق سراح المعتقلين المعارضين، واستناداً لذلك تغير الموقف الفرنسي تدريجياً باتجاه مساندة الحكومة الجيبوتية التي أظهرت استجابة وقبول لآراء ومقترحات الحكومة الفرنسية<sup>(١)</sup>.

ويبدو أن هذا التحول في الموقف الفرنسي قد شكل عاملاً من العوامل التي أدت عام ١٩٩٤ إلى ظهور انشقاق بين صفوف المعارضة، حيث قبل بعض أطرافها العودة إلى العمل السياسي بينما رفض البعض الآخر ذلك، ورغم هذه التغييرات التي طرأت على بيئة الأزمة فقد ظلت الأزمة مستمرة في جيبوتي، وإن كانت بدرجة أقل حدة من السابق وظلت الجهود الفرنسية أيضاً مستمرة، حتى عام ١٩٩٩، عندما تولى الرئيس إسماعيل عمر جيلة مقاليد السلطة في جيبوتي خلفاً للرئيس حسن جوليد، الذي تمكن من التوصل مع المعارضة إلى اتفاق للمصالحة ثم التوقيع عليه في باريس يوم ٧ فبراير عام ٢٠٠٠، وتحت رعاية فرنسية واضحة<sup>(٢)</sup>.

#### رابعاً: الحرب الارترية الأثيوبية:

بالنسبة للحرب الارترية الأثيوبية التي تفجرت عام ١٩٩٨، والتي سبق التطرق لها، فإن الجهود الفرنسية حيالها ظهرت في إطار مساندة ودعم الجهود الإقليمية والدولية التي بذلت لاحتواء الأزمة<sup>(٣)</sup>، وعلى وجه الخصوص جهود منظمة الوحدة الأفريقية، ومن ثم فلم يبرز دوراً فرنسياً مؤثراً تجاه التسوية السلمية للأزمة باستثناء المشاركة المحدودة في قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة بين البلدين، التي شاركت فيها فرنسا بـ ١٢ جندي من ضمن أفراد العملية البالغ عددها ٤٠٠٠ جندي<sup>(٤)</sup>، غير أن الأزمة ومن جانب آخر يبدو أنها جاءت في

(١) د/ عبد الملك عودة، "تطور النظام السياسي في جيبوتي المستقلة"، ..... م.س.ذ، ص ٢٠٠ - ٢٠١.

(٢) لمزيد من التفاصيل حول اتفاق المصالحة الجيبوتية انظر: م.س، ص ٢١٤ - ٢١٦، وكذلك

<http://www.pogar.org/arabic/countries/decentralization.asp?cid=6>

(٣) رانيا حسين عبدالرحمن حسن، ..... م.س.ذ، ص ٦٣.

(٤) م.س، ص ٢٣٣.

صالح التوجهات الفرنسية في المنطقة الهادفة إلى توسيع نطاق نفوذها السياسي والعسكري والاقتصادي في المنطقة<sup>(١)</sup>، والتي حال دونها تصاعد النفوذ الأمريكي في المنطقة بعد نهاية الحرب الباردة، والذي عمل على إعادة ترتيب أوضاعها المختلفة بما ينسجم مع الإستراتيجية الأمريكية في المنطقة والقارة الأفريقية<sup>(٢)</sup>، وهو ما أثار قلق السياسة الفرنسية من احتمال وجود مؤامرة أنجلو - ساكسونية تعمل على محاصرة النفوذ الفرنسي، وإضعافه ليس فقط في المنطقة وحسب وإنما في القارة الأفريقية على وجه العموم<sup>(٣)</sup>. ومن ثم جاءت هذه الحرب كما تم الإشارة إليه لتوجه ضربة قوية للإستراتيجية الأمريكية في المنطقة. ومن ناحية أخرى أتاحت المجال للسياسة الفرنسية للتحرك بحرية أكبر في المنطقة، فحاولت في هذا الخصوص الاستفادة قدر الإمكان من أخطاء السياسة الأمريكية في تعاملها مع الأزمة وعملت على تطوير علاقاتها بالدولتين بهدف زيادة وتقوية نفوذها في المنطقة<sup>(٤)</sup>، خاصة بعد نجاحها في التوسط في حل النزاع الذي تفجر في المنطقة بين ارتريا واليمن حول جزيرة حنيش اليمنية جنوب البحر الأحمر عام ١٩٩٥، الذي دعم تواجدها ودورها في المنطقة أمام النفوذ الأمريكي<sup>(٥)</sup>، وبطبيعة الحال أقلق التغيرات الفرنسية الإدارية الأمريكية التي رأت فيها إضراراً بمصالحها في المنطقة<sup>(٦)</sup>.

إجمالاً يتضح لنا بأن الدور الفرنسي تجاه الأزمة ومسار تسويتها ظهر محدوداً وغير مؤثراً، وتركزت الجهود الفرنسية بصفة عامة على محاولة الاستفادة من الأزمة، وتداعياتها لترسيخ وتقوية نفوذها في المنطقة.

(١) Colin Legam., (ed.), Africa Contemporary Record, 1996 – 98, Vol. 26. op. cit., P.B 382

(٢) لمزيد من التفاصيل انظر:

- د/ صلاح الدين عبدالرحمن دومة، .... م.س.ذ، ص ١٣١.

- د/ جمال السيد ضلع، "الفرانكفونية في ظل التنافس الفرنسي الأمريكي .... م.س.ذ، ص ٤١.

(٣) لمزيد من التفاصيل انظر: رانيا حسين عبدالرحمن حسن، ..... م.س.ذ، ص ٧٦ - ٨٢.

(٤) لمزيد من التفاصيل انظر:

- د/ إجلال رأفت، "السياسة الفرنسية في أفريقيا جنوب الصحراء، .... م.س.ذ، ص ٢١ - ٢٣.

- صلاح محمد إبراهيم، "أزمة العلاقات الأثيوبية الارترية، .... م.س.ذ، ص ٣٤ - ٣٥.

- Colin Legam., (ed.), Africa Contemporary Record, 1996 – 98. Vol. 26. op. cit., P.B 382

(٥) لمزيد من التفاصيل انظر: Jeffrey A. Lefebure., op. cit., PP. 381 - 382

(٦) صلاح محمد إبراهيم، "أزمة العلاقات الأثيوبية الارترية، .... م.س.ذ، ص ٣٥.



## المطلب الثاني

### عملية التحول الديمقراطي

توافقت السياسة الفرنسية مع السياسة الأمريكية فيما يتعلق بقضية التحول الديمقراطي في القارة الأفريقية، وأعلنت فرنسا عن توجهاتها بهذا الخصوص خلال قمة لابلول Labaule فرانكفونية عام ١٩٩٠، عندما أكد الرئيس الفرنسي الأسبق ميتران مع المد الديمقراطي الذي اجتاحت القارة الأفريقية في ظل النظام الدولي الجديد، على ضرورة أخذ الدول الأفريقية بالنظم الديمقراطية المطبقة في الغرب، وأن بلاده ستربط مساعدتها للدول الأفريقية بناءً على تبنيها لهذا النهج، وستقوم أيضاً بخفض الديون على الدول المتبينة للديمقراطية<sup>(١)</sup>، ليس هذا فحسب، بل أن الرئيس الفرنسي أضاف بأن بلاده لن تقوم بتقديم أي مساعدات عسكرية للدول فرانكفونية التي توجه تمرداً عسكرياً، إلا إذا كانت ملتزمة بالمعايير الديمقراطية<sup>(٢)</sup>، وعملياً نقلت فرنسا هذه السياسة إلى أرض الواقع وطبقته على عدة دول أفريقية، مما ساهم في دفعها نحو التخلي عن نظام الحزب الواحد وتبني التعددية السياسية<sup>(٣)</sup>، وفي هذا الخصوص قدمت فرنسا الدعم اللوجيستي لانتخابات بنين عام ١٩٩٠، وجمهورية أفريقيا الوسطى عام ١٩٩٢، والنيجر عام ١٩٩٣، وعملت مساعدتها لدول أخرى مثل زائير عام ١٩٩١، وتوجو عام ١٩٩٣<sup>(٤)</sup>، غير أن هذه السياسة لم تستمر طويلاً فقد برزت عدة عوامل أدت إلى تحول السياسة الفرنسية عن توجهاتها أهمها:

١- تصاعد اهتمامات العديد من القوى الدولية بالقارة الأفريقية، وعلى وجه الخصوص الولايات المتحدة الأمريكية، التي أخذت بمزاحمة السياسة الفرنسية في مناطق نفوذها التقليدي في القارة.

٢- أدت عمليات التحول الديمقراطي إلى انحسار النفوذ الفرنسي في بعض الدول الأفريقية نتيجة لتغيير الأنظمة السياسية الصديقة والمرتبطة بها تاريخياً، والتي حلت مكانها أنظمة جديدة ذات توجهات قومية وأكثر تقارباً مع بعض الأطراف الدولية، وخاصة الولايات المتحدة، حيث فقدت فرنسا بهذا الخصوص مثلاً الرئيس عبده ضيوف في

---

(١) Tony Chafer., op. cit., P. 360

(٢) د/ صلاح الدين عبدالرحمن دومة، .... م.س.ذ، ص ١٤٦.

(٣) م.س، ص ١٤٧.

(٤) Tony Chafer., op. cit., P. 360



السنغال بعد انتخابات فبراير عام ٢٠٠٠، وفقدت قبله كل من الرؤساء هابيا ريمانا في رواندا، وبونيه في كوت ديفوار وموبوتو في الكونغو الديمقراطية<sup>(١)</sup>.

في ظل هذه المعطيات اتجهت السياسة الفرنسية إلى إعادة تقييم لتوجهاتها تجاه القارة الأفريقية، خاصة في ظل اعتقادها بأن الولايات المتحدة الأمريكية، تسعى من وراء تشجيع التحول الديمقراطي في الدول الأفريقية الفرانكفونية إلى استبدال الأنظمة الموالية لفرنسا بأنظمة جديدة أكثر ولاء لها<sup>(٢)</sup>.

ولذلك وخلال الندوة التي نظمتها المنظمة الفرانكفونية في بامكو عاصمة مالي في نوفمبر عام ٢٠٠٣، وعلى الرغم من كونها أكدت على أهمية التحول الديمقراطي في الدول الفرانكفونية، إلا أنها أيضاً أكدت على عدم وجود نموذج واحد فقط للديمقراطية، ومن ثم قبلت بنماذج مختلفة للديمقراطية وفقاً لخصوصه كل دولة<sup>(٣)</sup>، وهو ما يعنى بأن فرنسا بدأت في التراجع عن التزاماتها نحو نشر الديمقراطية، بل وأظهرت عدم استعدادها لمكافأة الدول المشتركة في عملية التحول الديمقراطي على حساب حلفائها التقليديين الذين لا يأخذون بها<sup>(٤)</sup>.

وفي منطقة القرن الأفريقي تعاملت السياسة الفرنسية مع نظمها السياسية فيما يختص بعملية التحول الديمقراطي وفقاً لهذه الرؤية، وبالنسبة لجيبوتي، ومع المد الديمقراطي الذي شهدته الساحة الأفريقية نهاية الحرب الباردة، اتجهت قوى المعارضة الجيبوتية إلى تنظيم صفوفها لاستغلال هذا المناخ في الضغط على النظام لاتخاذ خطوات نحو التحول الديمقراطي، تتيح لها المشاركة في إدارة الدولة، وأمام رفض النظام الأخذ بهذه الخطوات وصل الأمر إلى تفجر المواجهات العسكرية بين الطرفين كما تم الإشارة إليه<sup>(٥)</sup>.

ومارست فرنسا وبهذا الخصوص ضغوطاً مختلفة على نظام جوليدي في بداية الأمر لإجباره على اتخاذ خطوات ديمقراطية والتعامل بشكل أكثر إيجابية مع مطالب المعارضة

---

(١) د/ رجاء إبراهيم سليم، "السياسة الفرنسية تجاه أفريقيا"، في د/حمدي عبدالرحمن حسن (محرر)، أفريقيا والعولمة، ..... م.س.ذ، ص ٢٦٧ - ٢٦٨.

(٢) رانيا حسين عبدالرحمن حسن، ..... م.س.ذ، ص ٨٣.

(٣) م.س، ص ٢٦٧ - ٢٦٨.

(٤) Tony Chafer., op. cit., P. 360

(٥) د/ عبدالملك عودة، تطور النظام السياسي في جيبوتي المستقلة ..... م.س.ذ، ص ١٩٧.

المشروعة ولمحت بإمكانية اتخاذ بعض الإجراءات ضد الحكومة مثل تخفيض مساعدتها المالية والعسكرية<sup>(١)</sup>، وتحت هذه الضغوط قام النظام عام ١٩٩٢ بإدخال بعض الإصلاحات الديمقراطية مثل إجراء بعض التعديلات الدستورية التي تقر التعددية السياسية، وتغير نظام الانتخابات<sup>(٢)</sup>. وأجرى النظام أيضاً انتخابات برلمانية عام ١٩٩٢، وانتخابات رئاسية عام ١٩٩٣<sup>(٣)</sup>، ورغم أن البعض شكك في جدية الخطوات التي اتخذها النظام الجيبوتي ووصفها بأنها هامشية ومجرد تحسينات لنظام دكتاتوري مستنداً على العصبية القبلية<sup>(٤)</sup>، إلا أن فرنسا رحبت بها واعتبرتها خطوات مهمة على طريق التحول الديمقراطي، وقامت بهذا الخصوص بدفع المساعدة المالية المقررة لجيبوتي التي حجبتها سابقاً، كما ساندت منطق الحكومة في خلافاتها مع المعارضة، خاصة بعد استجابة الحكومة للكثير من المقترحات الفرنسية<sup>(٥)</sup>. ومن ثم فلم تقبل منطق المعارضة الراض لهذه الخطوات، بل أن فرنسا أصبحت لا ترى أي مبرر لاستمرار النزاع الداخلي في جيبوتي بعد اعتماد الحكومة للنظام الحزبي التعددي<sup>(٦)</sup>. ويمكن القول بأن فرنسا ومن خلال هذه السياسة هدفت إلى الحفاظ على استقرار الأنظمة الأفريقية، خاصة بعد خسارتها لبعض الأنظمة الموالية لها في عدد من الدول الأفريقية كما أشرنا، ولذلك أصبحت تفضل مساندة الأنظمة القائمة والقوية رغم سلبياتها، الأمر الذي ينطبق على الحالة الجيبوتية، فقد فضلت فرنسا مساندة النظام على قوى المعارضة، التي لا تعرف مدى قدرتها على تحقيق الأمن والاستقرار في البلاد<sup>(٧)</sup>.

ومن ناحية أخرى هدفت من وراء هذه السياسة إلى ترسيخ نفوذها في جيبوتي في مواجهة تصاعد النفوذ الأمريكي الذي شكل تهديداً لروابطها الخاصة مع جيبوتي.

وفيما يتعلق بدول القرن الأفريقي الأخرى، فإن السياسة الفرنسية، سعت إلى تطوير علاقاتها مع أنظمتها السياسية المختلفة واتبعت في ذلك عدة خطوات، من أهمها الابتعاد قدر الإمكان عن اتخاذ سياسات قد تبدو معادية لهذه الأنظمة، فلم تتدخل مثلاً إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية في اتخاذ سياسات معادية فيما يتصل بالديمقراطية وحقوق الإنسان ضد

(١) Pwtwe J. Schraeder., Op. Cit., PP.20 - 21

(٢) د/ عبدالمك عوده، تطور النظام السياسي في جيبوتي المستقلة ..... م.س.ذ، ص ٢٠٠.

(٣) م.س، ص ٢١١.

(٤) Peter J. Schraeder., op. cit., P. 20

(٥) د/ عبدالمك عوده، تطور النظام السياسي في جيبوتي المستقلة، ..... م.س.ذ، ص ٢٠١.

(٦) م.س، ص ٢١٠.

(٧) د/ إجلال رأفت، "السياسة الفرنسية في أفريقيا، ..... م.س.ذ، ص ١٠.

حكومة الإنقاذ منذ وصولها إلى السلطة عام ١٩٨٩، باستثناء موقفها المتشدد من قضية دارفور، وذلك لاعتبارات أخرى تم توضيحها، وعلى نفس السياق طورت من علاقاتها بكل من ارتريا وأثيوبيا، خاصة بعد فتور علاقات الدولتين بالولايات المتحدة على خلفية الموقف الأمريكي من الحرب بين الدولتين، الذي لم يرض الطرفين وإن كان بدرجات متفاوتة<sup>(١)</sup>. أيضاً وفي إطار السعي الفرنسي إلى ترسيخ وتقوية العلاقات مع دول المنطقة قام عدد من المسؤولين الفرنسيين عام ٢٠٠٤، بزيارة للمنطقة بهدف إعادة تقييم وتطوير العلاقات مع هذه الدول، حيث زاروا خلالها كل من جيبوتي وارتريا وأثيوبيا، وأعلنوا أيضاً بأنهم سوف يستكملون هذه الجولة بزيارة الصومال والسودان، وتتطلع فرنسا من خلال هذه التحركات إلى إيجاد آلية لتمتين وتطوير علاقات الصداقة مع هذه الدول، وفي هذا الإطار سعت فرنسا إلى تشكيل جمعية صداقة تجمعها مع هذه الدول<sup>(٢)</sup>.

ويمكن القول بأن السياسة الفرنسية في إطار تحركاتها لتطوير وتقوية علاقاتها بدول المنطقة، لم تظهر اهتماماً كبيراً بقضية التحول الديمقراطي وحقوق الإنسان، كأساس لهذه العلاقات، حيث جاء تركيزها بالدرجة الأولى على تحقيق مصالحها في المنطقة.

---

(١) م.س، ص ٢١ - ٢٣.

(٢) أعضاء بالشيوخ الفرنسي يلهون جولة بالقرن الأفريقي

<http://www.alqanat.com/news/shownews.asp?id=39825>

## المبحث الثالث

### الاتحاد الأوروبي

سوف يركز هذا المبحث على البعد السياسى فى تحركات الاتحاد الأوروبى تجاه المنطقة فى إطار التنافس بين القوى الدولية لكسب النفوذ فى المنطقة، وذلك من خلال مطلبين، يتناول المطلب الأول السياسة الأوروبية تجاه الصراعات المختلفة فى المنطقة، بينما يخصص المطلب الثانى لعملية التحول الديمقراطى كأحد محاور التنافس السياسى فى المنطقة وكيفية التعاطى الأوروبى مع هذه العملية فى علاقاته مع دول المنطقة.

#### المطلب الأول

##### الصراعات المختلفة فى المنطقة

اهتمت دول الاتحاد الأوروبى بما يجرى من أحداث وصراعات فى منطقة القرن الأفريقى، وحرصت على أن يكون لها دوراً ووجوداً واضحاً فى إطار الجهود الإقليمية والدولية، التى تبذلها بعض الأطراف لمحاصرة هذه الصراعات والقضاء عليها، لا سيما والمنطقة تعد من مناطق النفوذ التاريخية المهمة لها فى القارة الأفريقية. واتجهت دول الاتحاد الأوروبى فى هذا الخصوص إلى تركيز جهودها فى محاولة احتواء هذه الصراعات والحيلولة دون امتدادها وتصاعدها، حتى لا يؤد ذلك إلى انفجار الموقف الإقليمى برمته، الأمر الذى سيمثل تهديداً حقيقياً لمصالحها المختلفة فى المنطقة، إضافة إلى ذلك حاولت توظيف هذه الصراعات فى حالة استمرارها بالبحث عن نقاط تواجد ثابتة فى المنطقة تستطيع من خلالها حماية مصالحها وتحقيق أهدافها<sup>(١)</sup>، خاصة مع تصاعد اهتمام بعض القوى الإقليمية والدولية بما يدور فى المنطقة من تغيرات، وعلى وجه الخصوص الولايات المتحدة الأمريكية، التى بدأت فى منافسة دول الاتحاد الأوروبى، ليس فى المنطقة وحسب وإنما فى القارة الأفريقية على وجه العموم.

ولذلك عملت دول الاتحاد الأوروبى على التواجد عن قرب فى إطار هذه الصراعات وتعاملت مع كل صراع من صراعات المنطقة وفقاً لما يمثله من أهمية لمصالحها.

---

(١) مركز زايد للتنسيق والمتابعة، الأزمة الصومالية دراسة فى الأسباب وسبل التجاوز ..... م.س.ذ،



## أولة: الصراع الداخلي في السودان:

وبالنسبة للصراعات الداخلية في السودان سواء في الجنوب أو في إقليم دارفور في الغرب، لم تكن دول الاتحاد الأوروبي بعيدة عنهما، وفيما يتعلق بالصراع في الجنوب الذي تصاعد مع نهاية الحرب الباردة بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان، فقد بدأ الاهتمام الأوروبي نحوه منذ مطلع التسعينيات من القرن العشرين، تحت تأثير ضغوط الكنائس الأوروبية، التي أولت اهتماماً كبيراً بما يدور في جنوب السودان في تلك الفترة، خاصة بعدما تردد من اضطهاد للمسيحيين الجنوبيين من قبل مسلمي الشمال، وضغوط منظمات حقوق الإنسان الأوروبية التي اهتمت بما تناقلته بعض وسائل الإعلام عن قضايا الرق والخطف في الجنوب<sup>(١)</sup>.

واستجابة لهذه الضغوط في البداية، اتجهت دول الاتحاد الأوروبي إلى اتخاذ العديد من السياسات المتشددة تجاه الحكومة السودانية، والضغط عليها لإيجاد تسوية سلمية سريعة في الجنوب واحترام حقوق الإنسان والالتزام بالمعايير الديمقراطية في الحكم، فقامت في هذا الصدد بتعليق عضوية السودان في إطار اتفاقية لومي للشراكة مع اتحاد الأوروبي عام ١٩٩٠، وأوقفت الحوار السياسي معها، إضافة إلى تعليق مساعداتها التنموية لها وربطت رفع هذه العقوبات في حالة قيام الحكومة السودانية باتخاذ خطوات ملموسة فيما يتعلق بالصراع في الجنوب واحترام حقوق الإنسان وتبني النهج الديمقراطي<sup>(٢)</sup>.

واستمرت دول الاتحاد الأوروبي بعد ذلك في تطبيق هذا النهج المتشدد مع الحكومة السودانية حتى عام ١٩٩٩ الذي شهد تحولاً في الموقف الأوروبي من السودان متخلياً بذلك عن السياسة الأمريكية القائمة على عزل السودان إقليمياً ودولياً، وجاء هذا التحول تحت تأثير بعض العوامل أهمها شعور صانعي السياسة الأوروبية بأن الحوار مع الحكومة السودانية سيكون مفيداً، ومثمراً أكثر من وسيلة العزل خاصة فيما يتعلق بالصراعات الداخلية، ورغبة الشركات الأوروبية في الوصول إلى المنشآت السودانية في مجال البترول والاتصالات<sup>(٣)</sup>. إضافة إلى ذلك تصاعد اهتمامات الولايات المتحدة الأمريكية بالسودان، واستثنائها بملف التسوية السياسية في الجنوب، الأمر الذي جعل الأوضاع تسير وفق التصور الأمريكي، وبما

(١) د/ نيفين حلمي صبرى مصطفى، "أوروبا ودعم التنمية في أفريقيا ..... م.س.ذ، ص ١٩٧.

(٢) م.س، ص ١٩٦.

(٣) Colin Legum., (ed.), Africa Contemporary Record, 1998 – 2000., Vol. 27, op. cit., B. P666

يخدم ويعزز في النهاية المصالح والأهداف الأمريكية في المنطقة، والتي ستأتي حتماً على حساب المصالح والروابط التاريخية لبعض دول الاتحاد الأوروبي.

ولتدارك ما يمكن تداركه حاولت دول الاتحاد الأوروبي أن تكون قريبة ومتواجدة في إطار الأزمة في الجنوب، ووجدت أن ذلك يمكن تحقيقه من خلال منظمة الإيجاد المدعومة أمريكياً والمخولة إقليمياً لإيجاد حل لأزمة جنوب السودان، وحاولت التأثير على سياستها اعتماداً على عضويتها في منتدى شركاء الإيجاد، ولذلك عملت إلى دعم مبادرة الإيجاد التي تم الترويج لها عام ١٩٩٤، باعتبارها الحل الأمثل لتسوية الصراع في الجنوب، ورحبت بهذا الخصوص بالاتفاق الإطارى الذى توصلت إليه الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان في مشاكوس في يوليو عام ٢٠٠٠<sup>(١)</sup> تحت إشراف منظمة الإيجاد.

ومن ناحية ثانية وفي إطار الجهود الأمريكية للرامية لحل مشكلة الجنوب والمتمثلة هنا في تحركات المبعوث الخاص للرئيس الأمريكى إلى السودان "جون دانفورت"، الذى استطاع أن يحقق بعض النجاحات في السودان، حرصت دول الاتحاد الأوروبي على التواجد في إطار هذه الجهود وظهر ذلك من خلال بروز بعض دول الاتحاد الأوروبي كأطراف أساسية في الاتفاقيات التى توصلت إليها الحكومة السودانية والحركة الشعبية، فاتفق وقف إطلاق النار في جبال النوبة مثلاً تم توقيعه في سويسرا خلال شهر يناير عام ٢٠٠٢، وعلى أن يتم تطبيقه تحت إشراف دولي وعن طريق لجنة عسكرية، تشترك فيها كل من بريطانيا وسويسرا والنرويج. واستكمالاً لذلك استمرت دول الاتحاد الأوروبي في تقديم الدعم والمساندة لعملية السلام تحت رعاية الإيجاد<sup>(٢)</sup>، حتى تم التوصل إلى اتفاقية السلام النهائية بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان والتي تم التوقيع عليها في نيروبي بتاريخ ٢٠٠٥/١/٩<sup>(٣)</sup>.

وإجمالاً فإن التحركات الأوروبية فيما يتعلق بمشكلة الجنوب ظهرت محدودة مقارنة بالدور الأمريكى، الذى استطاع أن يؤثر على مسار التسوية ويخرجها بما يتوافق والتوجهات الأمريكية الجديدة في المنطقة.

(١) د/ ليفين حلمى صبرى مصطفى، "أوروبا ودعم التنمية في أفريقيا ...."، م.س.ذ، ص ١٩٧ - ١٩٨.

(٢) م.س.

(٣) محمد عثمان حبيب الله، "الفترة الانتقالية للتحديات أما الجنوب ...."، م.س.ذ، ص ١٠٤.

أما فيما يتعلق بالصراع في دارفور، فقد ظهر الموقف الأوروبي حياله قوياً ومؤثراً إلى حد كبير، بل أن هناك من يرى بأن دول الاتحاد الأوروبي وخاصة فرنسا وبريطانيا وألمانيا ساهمت بشكل واضح في إثارة المشكلة بفرنسا، وعبر تشاد قدمت الدعم للمتمردين من حيث الإمدادات ونقط الارتكاز واللجوء، وبريطانيا شكلت منبراً إعلامياً لزعماء حركات التمرد وهو ما أشار إليه الرئيس السوداني عمر البشير في ١٠/٨/٢٠٠٤ بقوله "قضية دارفور التي يلوح بها الاستعمار الجديد فجرها الذين طبقوا سياسة المناطق المقفولة في السودان"<sup>(١)</sup>، وأظهرت ألمانيا تعاطفاً واضحاً مع الجماعات المتمردة وقدمت لها دعماً سياسياً وإعلامياً، بل أن ألمانيا طالبت وقبل أن يتخذ مجلس الأمن الدولي قراراته الأخيرة بإرسال قوات دولية إلى دارفور<sup>(٢)</sup>. وتجدر الإشارة بأن ألمانيا تأوى عدداً من قيادات الحركات المسلحة وبعض العناصر الأخرى من أبناء منطقة دارفور<sup>(٣)</sup>. ويبدو بأن الصراع في دارفور لا يبتعد كثيراً عن دائرة التنافس الدولي على النفوذ في أفريقيا<sup>(٤)</sup>، فدول الاتحاد الأوروبي رأت بأن الولايات المتحدة قد أوشكت من الاستئثار بالنفوذ في السودان بعد إشرافها المباشر على اتفاق السلام في الجنوب بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان، والتي استطاعت من خلاله أن تفرض الكثير من شروطها على الحكومة السودانية، ولذلك اتجهت دول الاتحاد الأوروبي إلى دعم جماعات التمرد في دارفور، وشجعت تحركاتها للحصول على وضع مائتة لوضع الحركة الشعبية لتحرير السودان<sup>(٥)</sup>، ومن ثم الاستئثار بمجريات التسوية في الإقليم

(١) إدخال المزيد من القوات الدولية في دارفور حلقة من حلقات الصراع الدولي.

<http://www.hizb-ut-tahrir.org/index.php/wshow/20/>

(٢) د/ إبراهيم الأمين، "نور التداخلات الأجنبية في نشوب الحرب وتحقيق السلم" ..... م.س.ذ. ص ٤٧.

(٣) قضية دارفور والتأثيرات الخارجية.

<http://www.alnilin.com/news/modules.php?name=news&file=article&sid=18301>

(٤) برزت أهمية القارة الأفريقية بالنسبة للطموحات الأوروبية خلال قمة الاتحاد الأوروبي في كولون في يونيو ١٩٩٩ وأصبحت محل اهتمام كبير خاصة بعد تصاعد الصراعات المسلحة في القارة، لمزيد من التفاصيل حول ذلك انظر:

Gorm Rye Olsen., op. cit., P.A69-70.

أيضاً تجدر الإشارة بأنه وخلال قمة سانت مالو في ديسمبر ١٩٩٨، تم الاتفاق بين فرنسا وبريطانيا على التعاون في أفريقيا والالتزام بالعمل معاً في القضايا الدولية وفي كل منتدى بما في ذلك الاتحاد الأوروبي، وتحديد الدور الخاص ومسئولية كل دولة في أفريقيا وإظهار رغبتها في المشاركة الكاملة في القارة الذي مثل نقلة نوعية في العلاقات بين الدولتين نظراً للتاريخ الطويل في المنافسة بين الدولتين في القارة والمنهج المختلف بينهما اختلافاً جوهرياً، انظر في ذلك:

Tony Chafer., op. cit., P.350

(٥) غسان مكحل، "أزمة دارفور بين المآسى الإنسانية والأطماع الخارجية.

<http://alarabnews.com/alshaab/2004/30-07-2004/1.htm>



لثأتى متوافقة مع المصالح الأوروبية فى المنطقة، وقطع الطريق على الولايات المتحدة من الاستئثار بالساحة السودانية كاملة.

ولذلك ظهرت الولايات المتحدة فى بداية الأزمة غير راغبة فى إثارة المشكلة والتدخل فيها حتى يتسنى لها التفرغ من مشكلة الجنوب نهائياً، بينما أرادت دول الاتحاد الأوروبى إثارة المشكلة وتسخيرها فى هذا التوقيت لتعوض، ربما دورها الضعيف الذى ظهر خلال مسيرة التسوية السلمية فى الجنوب<sup>(١)</sup>، ونجحت فى إثارة المشكلة إعلامياً بوصفها أكبر كارثة إنسانية، واتجهت إلى ممارسة الضغط على الحكومة السودانية وإدانتها ومطالبتها بوضع حد لفظائع الجنويد، وأصدر البرلمان الأوروبى بيانات وقرارات شديدة بشأن الأزمة وتقاعس الحكومة السودانية فى حلها<sup>(٢)</sup>. ثم اتجهت دول الاتحاد الأوروبى إلى السعى للتدخل عسكرياً عبر إدخال قوات دولية فى إقليم دارفور ودعت الحكومة السودانية لقبول قوات دولية تحل محل قوات الاتحاد الأفريقى المتواجدة هناك، والتى اتهمتها بالفشل فى تحقيق الأمن والاستقرار فى الإقليم، بل وأوضحت بأن الخيار الوحيد لحل الأزمة فى دارفور هو التواجد العسكرى الدولى<sup>(٣)</sup>. وفى نفس الاتجاه دعا الاتحاد الأوروبى المجتمع الدولى لممارسة أقصى الضغوط على الحكومة السودانية لإجبارها على قبول القوات الدولية، وأشار رئيس الوزراء البريطانى تونى بليز بأن الوقت قد حان لممارسة أقصى الضغوط على الخرطوم التى مازالت ترفض انتشار قوة أخرى غير قوة الاتحاد الأفريقى فى دارفور<sup>(٤)</sup>، وفى إطار الضغط على الحكومة السودانية لقبول القوات الدولية أعلنت دول الاتحاد الأوروبى عدم استعدادها لتقديم أى دعم لقوات الاتحاد الأفريقى، التى تعاني شحاً فى التمويل والأعداد وجاء هذا الموقف بعد موافقة الحكومة السودانية على تمديد بقاء القوات الأفريقية لمدة ستة أشهر أخرى<sup>(٥)</sup>، ويبدو بأن التصميم الأوروبى على ضرورة التدخل العسكرى الدولى يهدف - كما أشرنا - إلى الاستئثار بمجريات التسوية فى الإقليم خاصة ودول الاتحاد الأوروبى تعلم عدم مقدرة الولايات المتحدة المنهكة فى العراق وأفغانستان على إرسال قوات إلى السودان، ولذلك عارضت الولايات المتحدة فى بداية الأمر أى تدخل عسكرى فى السودان باستثناء قوات

(١) إدخال المزيد من القوات الدولية فى دارفور حلقة من حلقات الصراع الدولى .... م.س.ذ.

(٢) تدمير دارفور <http://www.hrw.org/arabc/2004/sudan-darfo.htm>

(٣) سمير سعيد، "دارفور عراق جديد يولد فى السودان" <http://www.ikwanonj.com/Article.asp?ID=22117&levelid=2&sectionid=344>

(٤) تقارب أوروبى روسى بخصوص التعاون فى قطاع الطاقة <http://www.dw-world-de/dw/article/o.2144.2210394.oo.htm>

(٥) مزلفة محمد عثمان، "دارفور أزمة القرارات محلياً ودولياً" [http://www.sudaneseonline.com/ar/article\\_7420-shtml](http://www.sudaneseonline.com/ar/article_7420-shtml)



الاتحاد الأفريقي، وكانت تتدخل باستمرار لإفشال خطة الاتحاد الأوروبي بقطع الطريق عليه بخطط بديلة أو تبنيها خطط الاتحاد الأوروبي ثم إجهاضها<sup>(١)</sup>.

فمثلاً في ٢٢ يوليو عام ٢٠٠٤ تبنت الولايات المتحدة الأمريكية مشروع قرار في مجلس الأمن الذي صدر في ٣٠ من الشهر نفسه تحت رقم ١٥٥٦، والذي وجه تحذيراً لحكومة السودان بضرورة إنهاء العنف في الإقليم ومنحها شهراً لحل الأزمة، وإلا سوف تتعرض لعقوبات في حين كانت دول الاتحاد الأوروبي تريد تنخلاً عسكرياً وفرض عقوبات فورية دون مهلة<sup>(٢)</sup>. وفي نفس السياق ومن ٣١ مارس عام ٢٠٠٥ نجحت فرنسا بمساندة بريطانيا بتمرير مشروع القرار رقم ١٥٩٣ عبر مجلس الأمن، وهو القرار الخاص بإحالة مرتكبي الحرب في دارفور إلى المحكمة الجنائية الدولية<sup>(٣)</sup>. ورفضت الولايات المتحدة صيغة القرار ثم امتنعت عن التصويت عليه<sup>(٤)</sup>.

وتجدر الإشارة بأن الولايات المتحدة قدمت دعماً مادياً ولوجيستياً لقوات الاتحاد الأفريقي، حيث قامت بنقل القوات بطائراتها، ونفقت ١٧٠ مليون دولار مساهمة منها تعادل أكثر من ميزانية عام لقوات الاتحاد الأفريقي المتواجدة في الإقليم، والتي تبلغ ميزانيتها السنوية ١٦٠ مليون دولار. إضافة إلى ذلك كانت الولايات المتحدة وراء فكرة إدخال قوات أفريقية إلى دارفور لقطع الطريق على الجهود الأوروبية لاستخدام قوات دولية. غير أنه وبعد تصاعد الأزمة وبداية امتدادها إلى بعض دول الجوار، نجحت دول الاتحاد الأوروبي في وضع مقترحاتها بإرسال قوات دولية إلى دارفور على طاولة البحث في الأمم المتحدة<sup>(٥)</sup>. وتمخضت الجهود الأوروبية عن تبني الولايات المتحدة تحت ضغط حلفائها الأوروبيين للقرار رقم ١٧٠٦ الصادر عن مجلس الأمن في ٢٠٠٦/١/٣١ للداعي إلى نشر قوات دولية في الإقليم، والذي رفضته الحكومة السودانية. وأمام هذا الرفض وتوافقه مع التوجهات الأمريكية تراجعت الولايات المتحدة عن موقفها السابق وغيرت من إستراتيجيتها في التعامل مع الأزمة، وهو ما أشار إليه المبعوث الخاص للرئيس الأمريكي إلى دارفور (أندرونا تسيوس) في بداية نوفمبر عام ٢٠٠٦ بقوله أن الولايات المتحدة تخلت عن طلبها نشر قوات تابعة للأمم المتحدة

(١) إدخال المزيد من القوات الدولية في دارفور حلقة من حلقات الصراع الدولي ..... م.س.ذ.

(٢) م.س.

(٣) التقرير الإستراتيجي الأفريقي، ٢٠٠٤ - ٢٠٠٥، ..... م.س.ذ. ص ١٨٦.

(٤) م.س، ص ١٩١.

(٥) إدخال المزيد من القوات الدولية في دارفور حلقة من حلقات الصراع الدولي، ..... م.س.ذ.

فى دارفور، وهى تدرس خيارات أخرى من بينها الاستعانة بقوات عربية إلى جانب قوات الاتحاد الأفريقى إلى دارفور مدعومة من الأمم المتحدة<sup>(١)</sup>.

ويمكن القول بأن التغير فى السياسة الأمريكية فى تعاملها مع أزمة دارفور تهدف بداية إلى عرقلة التوجه الأوروبى الساعى إلى تثبيت تواجد فى السودان من خلال قيامه بدور مؤثر فى مجريات الأزمة فى دارفور، وأيضاً أرادت الولايات المتحدة إيجاد آلية أخرى للتعامل مع تصاعد الأزمة تستطيع من خلالها تحقيق أهدافها والمحافظة على مصالحها دون تدخل مباشر لقواتها المنشغلة فى مناطق أخرى.

#### ثانياً: الصراع الداخلى فى الصومال:

أما بالنسبة للأزمة الصومالية، فيمكن رصد الدور الأوروبى تجاهها من خلال مسارين هما، مسار الإغاثة الإنسانية، ومسار التسوية والمصالحة الوطنية.

فعلى مسار جهود الإغاثة الدولية التى برزت بعد انهيار الدولة، وتزايد المأساة الإنسانية، قامت دول الاتحاد الأوروبى بتقديم المساعدات المختلفة للشعب الصومالى، بواسطة المنظمات الخيرية غير الحكومية التى تمويلها، وعبر وكالات الإغاثة التابعة للأمم المتحدة، الأمر الذى أظهرها بمظهر المنقذ للشعب الصومالى، إضافة إلى ذلك أرادت دول الاتحاد الأوروبى أيضاً الحفاظ على تواصلها مع الشعب الصومالى، ومع قيادات تلك المرحلة المضطربة، وتأمين نفوذها التاريخى عند استقرار الأوضاع فى الصومال<sup>(٢)</sup>، الأمر الذى أدى إلى تصاعد التنافس فى هذا المجال بين بعض القوى الدولية والإقليمية صاحبة المصالح فى المنطقة، ولا سيما الولايات المتحدة الأمريكية، التى عملت على مزاحمة دول الاتحاد الأوروبى خاصة بعد النداء الذى وجهه مجلس الأمن للمجتمع دولى بعد نهاية شهر يوليو عام ١٩٩٢، للمشاركة بعملية نقل جوى لمواد الإغاثة الإنسانية إلى الصومال، والذى جاءت استجابة بعض دول الاتحاد الأوروبى له سريعاً. الأمر الذى دفع الولايات المتحدة إلى محاولة استباق دول الاتحاد الأوروبى فى توصيل المساعدات الإنسانية، فقامت بإرسال طائراتها المحملة بمواد الإغاثة إلى كينيا دون أخذ تصريح مسبق من السلطات الكينية مما أدى إلى توتر علاقاتها مع كينيا لبعض الوقت<sup>(٣)</sup> - كما تم الإشارة إليه سابقاً - إضافة إلى ذلك أبدت دول الاتحاد كل عمليات التدخل الإنسانى ودعمت الجهود المختلفة فى هذا الشأن، وشجعت

(١) أمريكا تتراجع عن فكرة إرسال قوات دولية إلى دارفور.

<http://arabic.tharwaproject.com/mode/5929>

(٢) عاطف صقر، "النزاع الصومال والصراع الدولى فى القرن الأفريقى ..... م.س.ذ، ص ٨٦ - ٨٨.

(٣) م.س، ص ٨٩ - ٩٠.

على قيام هيئة مختصة بتنسيق المعونات فى الصومال<sup>(١)</sup>، وزانت من اهتمامها بالمسألة الصومالية، حيث عملت على إيفاد وفود أوروبية إلى الصومال برئاسة "ليندا تشوكر" وزيرة التنمية البريطانية عام ١٩٩٢، لتفقد الأوضاع الصومالية ووضع تصور لما يمكن القيام به للخروج من الأزمة الصومالية، وتردد فى ذلك الوقت عن وجود توجه أوروبى لوضع الصومال تحت إشراف الأمم المتحدة وإدارتها حتى انتهاء الأزمة، ولمواجهة هذه التحركات قامت الولايات المتحدة الأمريكية وعلى الفور بإرسال طائراتها العسكرية لنقل حوالى خمسمائة جندي باكستاني تابعين للأمم المتحدة إلى الصومال، هانفة من وراء ذلك انتزاع زمام المبادرة من دول الاتحاد الأوروبى، ومقنمة لتدخل عسكري أمريكى مباشر فى الصومال يحول دون اتخاذ أى إجراءات بشأن احتمال وضع الصومال تحت الوصاية الدولية، ويعمل على حماية المصالح وتحقيق الأهداف الأمريكية فى المنطقة، وخلال شهر نوفمبر عام ١٩٩٢ وصلت القوات الأمريكية إلى الصومال تحت شعار إعادة الأمل للشعب الصومالى وفى إطار القوات متعددة الجنسيات المعروفة باسم يونيتاف<sup>(٢)</sup>، والتى شاركت فيها العديد من دول الاتحاد الأوروبى مثل إيطاليا وبريطانيا وبلجيكا<sup>(٣)</sup>. غير أنها افتقدت للتنسيق والعمل الموحد فلم تكن ممثلة باسم الاتحاد الأوروبى. واستهدفت دول الاتحاد الأوروبى من هذه المشاركة حماية، وتقديم المساعدات الإنسانية للشعب الصومالى، وفرض الأمن وتوفير مناطق آمنة للسكان والمحاولة فى فض الاشتباكات العسكرية بين الفصائل الصومالية المتحاربة<sup>(٤)</sup>. وكذلك مواجهة السياسة الأمريكية الرامية إلى السيطرة على النظام السياسى المقبل فى الصومال بعد استقرار الأوضاع وتنصيب حكومة موالية لها، ومن ثم إكمال سيطرتها على أغلب دول منطقة القرن الأفريقى، خاصة بعد تمكنها من بسط نفوذها على كل من أثيوبيا وارتريا وكينيا وجيبوتى<sup>(٥)</sup>، ولذلك ظهرت الكثير من الاختلافات والتناقضات فى إطار قوات يونيتاف بين الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبى، التى اعترضت على التحركات الأمريكية الرامية لفرض الرؤية الأمريكية فيما يتصل بحل الأزمة دون مراعاة لرؤى الأطراف الأخرى المشاركة فى العملية<sup>(٦)</sup>.

(١) Colin Legum., (ed.), *Africa Contemporary Record*, 1998 – 2000, Vol. 27, op. cit., P.A70

(٢) عاطف صقر، "النزاع الصومالى والصراع الدولى فى القرن الأفريقى .... م.ذ. ص ٩٠ - ٩١.

(٣) لمزيد من التفاصيل انظر: م.س.، ٩٦ - ١٠٠.

(٤) شؤون العصر، الإستراتيجية الأمريكية تجاه البحر الأحمر والقرن الأفريقى ..... م.س.ذ. ص ٢٣.

(٥) م.س.، ص ٢١.

(٦) مركز زايد للتنسيق والمتابعة، الأزمة الصومالية دراسة فى الأسباب وسبل التجاوز .... م.س.ذ. ص ٦٣.



أما فيما يتصل بمسار التسوية والمصالحة الوطنية، فقد تمثل الدور الأوروبي فى مساندة ودعم الجهود الإقليمية والدولية الساعية لإيجاد تسوية للأزمة الصومالية، وغلب على هذا الدور طابع المساعدات المالية واللوجستية بعيداً عن الاهتمام بالتدخل المباشر والمؤثر فى عملية المصالحة والتسوية<sup>(١)</sup>، فعلى مستوى الجهود الدولية ساندت دول الاتحاد الأوروبي جهود الأمم المتحدة لتحقيق المصالحة، بموافقتها على كافة قرارات مجلس الأمن التى دعت إلى ذلك، والمساعدة على تنفيذها<sup>(٢)</sup>، وعلى مستوى الجهود الإقليمية، تمثل الدور الأوروبي فى تقديم المشورة السياسية المتعلقة بترتيبات عقد مؤتمرات المصالحة الصومالية، وتقديم المساعدات والدعم المالى لتغطية تكاليف تنظيم وترتيب المؤتمرات<sup>(٣)</sup>، وفى هذا الصدد وفى سبيل تحقيق تسوية للأزمة الصومالية قامت دول الاتحاد الأوروبي بإقرار برنامج إصلاحات جديدة للصومال بتكلفة تقدر بحوالى ٤٧ مليون يورو بشرط أن تبذل الصومال مزيداً من الجهود لإقرار السلام<sup>(٤)</sup>.

أيضاً وفى إطار الجهود الإقليمية أظهرت دول الاتحاد الأوروبي مواقف موحدة ومعارضة للتوجهات الأمريكية، فيما يتعلق بمشاركة بعض الأطراف الإقليمية فى عملية المصالحة الصومالية، حيث ساندت الولايات فى هذا الشأن الدور الأثيوبى، وقامت له الدعم والمساندة المختلفة للوصول إلى تسوية للأزمة الصومالية تكون متوافقة مع الأهداف الأمريكية، ورفضت فى الوقت ذاته أى دور للأطراف العربية فى عملية المصالحة، بينما رأت دول الاتحاد الأوروبي أهمية وضرورة مشاركة بعض الأطراف الإقليمية المؤثرة، ولا سيما الأطراف العربية نظراً لاملاكهم أوراق مهمة ومؤثرة يمكن أن تكون مفيدة فى حالة الصومال باعتباره دولة عربية وأفريقية فى نفس الوقت<sup>(٥)</sup>.

ومن ناحية أخرى وفيما يتعلق بتداعيات الأزمة الصومالية، والتى كانت أهمها إعلان شمال الصومال انفصاله وتكوين جمهورية أرض الصومال، ظهر الموقف الأوروبى موحداً تجاه هذه المسألة، والقائم على أهمية وضرورة استمرار الصومال موحداً، ولذلك رفضت دول الاتحاد الأوروبى الاعتراف بجمهورية أرض الصومال حتى الآن، وهو الموقف الذى اتخذته أيضاً الولايات المتحدة نزولاً عن رغبة دول الاتحاد الأوروبى وخاصة بريطانيا وإيطاليا<sup>(٦)</sup>.

(١) د/ أحمد إبراهيم محمود، "الصومال بين انهيار الدولى والمصالحة الوطنية"، ..... م.س.ذ، ص ٤٤٤.

(٢) عاطف صقر، "النزاع الصومالى والصراع الدولى فى القرن الأفريقى .... م.س.ذ، ص ٨٩.

(٣) د/ أحمد إبراهيم محمود، "الصومال بين انهيار الدولة والمصالحة الوطنية ..... م.س.ذ، ص ٤٤٥.

(٤) Colin Legum., (ed.), Africa Contemporary Record, 1998 – 2000., Vol.27., op. cit., P. A70

(٥) د/ عبد الملك عودة، ود/ إجلال رأفت، "السياسة المصرية فى أفريقيا"، ..... م.س.ذ، ص ١٤.

(٦) Peter J. Schraeder., op. cit., P. 14



وإجمالاً يمكن القول بأن التعامل الأوروبي مع الأزمة الصومالية ومسيرة التسوية والمصالحة، جاء محدوداً نظراً لتدني المصالح الأوروبية الكلية، حيث لا تمثل الصومال أهمية كبيرة لكل دول الاتحاد باستثناء إيطاليا وبريطانيا وفرنسا، ولذلك جاء التفاعل الأوروبي مع الأزمة الصومالية انعكاساً لمصالح هذه الدول ولتوجهاتها فقط.

#### ثالثاً: الصراع الداخلي في جيبوتي:

وبالنسبة للصراع الداخلي في جيبوتي الذي تم الإشارة إليه، فلم تبدى دول الاتحاد الأوروبي حياله اهتماماً كبيراً، حيث تركت مسألة تسويته للسياسة الفرنسية، اعتقاداً منها أن ذلك يمثل أفضل الطرق ضماناً لتحقيق مصالحها في جيبوتي، الأمر الذي أظهر فرنسا وكأنها تقوم بحماية المصالح الأوروبية في جيبوتي بالإنابة<sup>(١)</sup>. خاصة مع تزايد الاهتمام الأمريكي بجيبوتي بعد نهاية الحرب الباردة، ولذلك تبنت دول الاتحاد الأوروبي وجهة النظر الفرنسية حيال تسوية الصراع بين المعارضة والحكومة، وقدمت الدعم والمساندة للجهود الفرنسية في هذا الخصوص<sup>(٢)</sup>، حتى تم التوصل إلى اتفاقية المصالحة التي تم توقيعها في باريس كما أشرنا.

#### رابعاً: الحرب الارترية الأثيوبية:

وأخيراً وفيما يتعلق بالحرب الارترية الأثيوبية التي تفجرت بين الدولتين في مايو عام ١٩٨٨، فانهصر الدور الأوروبي في دعم الجهود الإقليمية الهانفة إلى حل الصراع، وعلى وجه الخصوص جهود منظمة الوحدة الأفريقية، خاصة بعد رفض ارتريا للمبادرة الأمريكية الرواندية المشتركة، وتمسك أثيوبيا بمبادرة منظمة الوحدة الأفريقية دون سواها<sup>(٣)</sup>.

ولذلك اكتفت دول الاتحاد الأوروبي في مساندة جهود المنظمة الأفريقية، وقامت في هذا الخصوص بإرسال وفداً ثلاثياً يضم ممثلين من ألمانيا والنمسا وفنلندا إلى أبيس أبواب مع بداية الأزمة في وساطة حاولت تضيق فجوة الخلاف بين الطرفين، والتقريب بينهما لتهنئة الصراع<sup>(٤)</sup>، وتبنى مجلس الاتحاد الأوروبي لوزراء الخارجية خلال عامي ١٩٩٩ - ٢٠٠٠ خمسة مواقف مشتركة حول الصراع بين الدولتين، مؤكداً على قلق دول الاتحاد الأوروبي

(١) د/ عبدالرحمن إسماعيل الصالحى، "التدخل الأجنبي في القرن الأفريقي"، ..... م.س.ذ، ص ٢٣٥.

(٢) د/ عبدالملك عودة، "تطور النظام السياسى فى جيبوتى المستقلة (١٩٧٧ - ٢٠٠٠)" ..... م.س.ذ، ص ٢٠٠.

(٣) لمزيد من التفاصيل انظر: د/ صلاح حليمه، "النزاع الارتري الأثيوبى (روية تحليلية)"، ..... م.س.ذ، ص ٦٥ - ٦٦.

(٤) رواية توليق، "التنافس الدولى فى القارة الأفريقية" ..... م.س.ذ.

الشديد من تأزم الوضع بين الدولتين<sup>(١)</sup>. إضافة على ذلك تحركت ألمانيا أثناء رئاستها للاتحاد الأوروبي في ذلك الوقت على عدة مستويات لمحاصرة الوضع بين الدولتين، ومن ضمنها الدعوة لفرض حظر على بيع الأسلحة لهما<sup>(٢)</sup>.

إجمالاً، ومن خلال هذا العرض للتحركات الأوروبية تجاه الأوضاع في المنطقة، يتضح لنا بأن دول الاتحاد الأوروبي حاولت أن يكون لها دوراً وتواجداً يتناسب مع مكانتها في عالم ما بعد الحرب الباردة، وظهر ذلك من خلال تفاعلاتها المختلفة مع الصراعات المتفجرة في المنطقة التي حاولت توظيفها لخدمة مصالحها التاريخية وتحقيق إستراتيجيتها التي بدأت في التبلور في إطار الاتحاد الأوروبي (وإن لم تصل بعد إلى إستراتيجية موحدة ومتفق عليها بين جميع دول الاتحاد الأوروبي)، خاصة مع تصاعد اهتمامات بعض القوى الإقليمية والدولية بالمنطقة وما يدور فيها من أحداث ومستجدات، ومحاولة كل طرف توظيفها لتحقيق أهدافه.

## المطلب الثاني

### عملية التحول الديمقراطي

استحوذت قضية التحول الديمقراطي وحقوق الإنسان على أهمية كبيرة في اهتمامات السياسة الخارجية لدول الاتحاد الأوروبي في ظل النظام الدولي الجديد، وإن كانت بدرجة أقل كثافة من الولايات المتحدة الأمريكية<sup>(٣)</sup>، ويبدو أن ذلك يعود - وكما أشرنا - إلى عدم وجود اتفاق كلي بين دول الاتحاد على سياسة موحدة تجاه قضايا القارة الأفريقية المختلفة، ومن ضمنها قضية التحول الديمقراطي واحترام حقوق الإنسان. غير أن ذلك لا ينفي أن دول الاتحاد الأوروبي وفي ظل التحولات في النظام الدولي الجديد عملت على الدفع بعملية التحول الديمقراطي في القارة الأفريقية، ومارست الكثير من السياسات على دول القارة لإجبارها على تبني النظم الديمقراطية وفقاً للنموذج الغربي. وفي هذا الصدد قرر الاتحاد الأوروبي مع نهاية نوفمبر عام ١٩٩١ ربط مساعدته للدول الأفريقية بعملية التحول الديمقراطي واحترام حقوق الإنسان، وفي هذا الإطار تم تعليق مساعداته لبعض الدول الأفريقية، التي لم تلتزم بالمعايير الديمقراطية مثل النيجر والسودان والكنغو كينشاسا، غير أن الدول الأفريقية ودول البحر

(١) Gorm Rye Olsen., op. cit., P.A 68

(٢) لمزيد من التفاصيل انظر:

Ulf Engel., "Germany and Africa Renaissance of a Marginalized Policy": In Colin Legum, (ed). Vol. 27., 1998 - 2000, op. cit., A.A 112.

(٣) صامويل هنتجتون، صدام الحضارات إعادة صنع النظام الدولي، ترجمة د/صلاح قصوة، ط٢، (القاهرة: شركة مطابع اللوتس بالقاهرة، ١٩٩٩)، ص ٣١٠.

الكاريبي والمحيط الباسيفيكي المرتبطة بالاتحاد الأوروبي بمعاهدة لومي رفضت هذه المشروطة في اجتماع الطرفين في لومي عام ١٩٩٧، وجدت هذا الرفض أيضاً خلال الاجتماع الذي عقد في نيجيريا خلال شهر مارس عام ٢٠٠٠، وتمسكت بأن يكون الحكم الجيد أحد العناصر الرئيسية في الاتفاق الجديد الذي سيخلف اتفاقيات لومي، بحيث لا يرقى لمستوى المشروطة، وأن لا يتم تعليق المساعدات إلا في حالات الفساد الكبرى، ويرجع هذا الرفض لأن دول الاتحاد الأوروبي تعد الممول الأول للدول الأفريقية، ومن ثم فتعلق معوناته سيكون له تأثيراً عميقاً على اقتصاديات هذه الدول<sup>(١)</sup>. إضافة إلى ذلك فإن الكثير من المحللين الأفارقة وجهوا انتقادات شديدة للمشروطة السياسية، ووضحوا أثارها السلبية على كافة الدول الأفريقية<sup>(٢)</sup>. ومن ناحية ثانية فإن الافتراض الذي بنته دول الاتحاد الأوروبي بعد نهاية الحرب الباردة والقائل، بأن عملية التحول الديمقراطي سوف تفرز نظم سياسة أكثر تعاوناً وولاءً لها، أسقط في حالات كثيرة، حيث أظهر الواقع أن مخرجات التحول الديمقراطي في بعض الدول الأفريقية أوصلت نظم سياسية ذات توجهات قومية وأصولية معادية للغرب<sup>(٣)</sup>.

إضافة إلى ذلك فإن دول الاتحاد الأوروبي التي سيطرت على القارة الأفريقية لسنوات طويلة واحتفظت بنفوذها بعد الاستقلال، وجدت نفسها في مواجهة تحديات ومخاطر جديدة في ظل النظام الدولي الجديد أبرزها تصاعد الهيمنة الأمريكية، والمنافسة القوية من جانب القوى الاقتصادية مثل اليابان والصين وبعض الأطراف الإقليمية<sup>(٤)</sup>.

هذه المعطيات أثرت على التوجهات الأوروبية تجاه القارة الأفريقية فيما يتعلق بعملية التحول الديمقراطي وحقوق الإنسان وبدأت دول الاتحاد الأوروبي في انتهاج أساليب أقل تشدداً في هذه القضية تحافظ من خلالها على علاقاتها التاريخية بدول القارة، وبلا وتعمل على تدعيم هذه العلاقات، خاصة بعد تسرع تحقيق أهدافها عبر عملية التحول الديمقراطي، ولذلك اتجهت إلى رفع شعار جديد يعطى مبرراً داخلياً لدعم الدول الأفريقية، وهو شعار الحكم الجيد، الذي يعنى الحكم الذي يقبل الامتثال لبرامج التكيف الهيكلي (المشروطة الاقتصادية)، ويقبل المطالب الأوروبية الأخرى، وبغض النظر عما إذا كانت الحكومة منتخبة أم غير منتخبة<sup>(٥)</sup>، الأمر الذي يعنى تخلى دول الاتحاد الأوروبي عن النموذج الديمقراطي الغربي

(١) د/ صلاح الدين عبدالرحمن دومة، .... م.س.ذ، ص ١٤٦.

(٢) لمزيد من التفاصيل انظر: م.س، ص ١٤٨ - ١٤٩.

(٣) صامويل منتجتون، "صدام الحضارات إعادة صنع النظام الدولي .... م.س.ذ، ص ١٣٧ - ١٣٨.

(٤) راوية توفيق، ..... م.س.ذ.

(٥) د/ صلاح الدين عبدالرحمن دومة، .... م.س.ذ، ص ١٥٠.



للحكم والقبول بنماذج مختلفة للديمقراطية، وهذا ما أكدته إعلان القاهرة بين الدول الأفريقية ودول الاتحاد الأوروبي مع بداية أبريل عام ٢٠٠٠، الذي نص على "أن الأطراف المشاركة تعترف بحق الدول المستقلة في وضع ترتيباتها الدستورية وفي إقامة هيكلها الإدارية وفقاً لتاريخها وثقافتها وتقاليدها وتكوينها الاجتماعي والعرقى"<sup>(١)</sup>، وعلى نفس السياق تضمنت اتفاقية كوتونو الموقعة في ٢٣ يونيو عام ٢٠٠٠ بين دول الاتحاد الأوروبي، ومجموعة دول أفريقيا والكاريبي والباسيفيكي والتي حلت محل اتفاقيات لومي الابتعاد عن مفهوم المشروطيات السياسية لعملية التعاون بين الطرفين والانتقال إلى مفهوم الحوار السياسي ليس كشرطاً مسبقاً وإنما كأداة لتنظيم العمليات السياسية بين الجانبين<sup>(٢)</sup>، هذه التفاعلات تؤكد بأن دول الاتحاد الأوروبي تسعى إلى المحافظة على مصالحها وتحقيق أهدافها في القارة الأفريقية، الأمر الذي يشكك في مصداقية الدعم الأوروبي لمبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان، بل ويؤكد بأن هذه الشعارات ما هي إلا مجرد أدوات تستغلها تلك الدول لفرض نماذج التنمية الغربية في الدول الأفريقية دون أي مراعاة لخصوصية البيئة الأفريقية<sup>(٣)</sup>.

وعلى هذا الأساس تعاملت السياسة الأوروبية مع النظم السياسية المختلفة في منطقة القرن الأفريقي فيما يتصل بقضية التحول الديمقراطي وحقوق الإنسان، فالبنسبة للنظام السوداني الذي وصل إلى السلطة في الخرطوم عام ١٩٨٩، والذي تبنى في بداية عهده نهجاً شمولياً حضر بموجبه الأحزاب السياسية واحتكر السلطة كاملة<sup>(٤)</sup>. سارعت دول الاتحاد الأوروبي وقبل أي طرف دولي آخر إلى اتخاذ العديد من الإجراءات العقابية ضد نظام الإنقاذ، حيث قامت بتعليق عضوية السودان في إطار اتفاقيات لومي للمشاركة مع الاتحاد الأوروبي عام ١٩٩٠، وتجميد مساعدتها المختلفة له إضافة إلى وقف الحوار السياسي معه<sup>(٥)</sup>، واستمرت في هذا النهج قرابة عقد من الزمن، بعدها تغير الموقف الأوروبي تحت تأثير العديد من العوامل أهمها:

---

(١) د/ محمود أبو العينين، "الاتحاد الأوروبي وأفريقيا: نموذج للعلاقات بين الأقاليم غير المتكافئة في عصر العولمة"، في د/ حمدي عبدالرحمن حسن (محرر)، أفريقيا للعولمة .... م.س.ذ، ص ٢١٩.

(٢) نفس المصدر، ص ٢٠٢، ولمزيد من التفاصيل حول اتفاقيات لومي وكوتونو انظر: التقرير الاستراتيجي الأفريقي ٢٠٠١ - ٢٠٠٢، ..... م.س.ذ، ص ٣٠٨ - ٣١٢.

(٣) د/ صلاح الدين عبدالرحمن الدومة، ..... م.س.ذ، ص ١٥٥.

(٤) جان فرانسوا نودينو، ٢١ دولة لأمة عربية واحدة، (بيروت: بيان للنشر والتوزيع، ١٩٩٣)، ص ٢٥٢.

(٥) د/ نيفين حليم صبري مصطفى، "أوروبا ودعم للتنمية في أفريقيا .... م.س.ذ، ص ١٩٦.



- طموح الشركات الأوروبية في الاستثمار في السودان، خاصة بعد قرار السودان في يناير ١٩٩٩ السماح بفتح حسابات بنكية باليورو كأسلوب لتقليل الاعتماد على الدولار الأمريكي.

- اقتناع الأوروبيين بأن الحوار مع نظام الإنقاذ سيكون مفيداً ومثمراً أفضل من وسيلة العزل<sup>(١)</sup>.

- اتخاذ الحكومة السودانية لعدة خطوات على طريق التحول الديمقراطي، مثل إصدار دستور جديد عام ١٩٩٨، سمح بالتعددية الحزبية وفقاً للخصوصية السودانية، وإجراء انتخابات رئاسية عام ٢٠٠٠<sup>(٢)</sup>.

بعدها بدأت دول الاتحاد الأوروبي ومنذ عام ١٩٩٩ بتحسين علاقاتها مع السودان، وشهدت العلاقات خلال هذه الفترة تطوراً ملحوظاً، حيث تم استئناف الحوار السوداني الأوروبي تحت مسمى الحوار المتجدد، الذي شمل عدة قضايا أهمها قضايا السلام وحقوق الإنسان والتطورات الدستورية والسياسية، الأمر الذي تمخض عنه اعتراف دول الاتحاد الأوروبي بالتطورات الدستورية والسياسية في السودان، واعتبارها خطوة هامة على طريق تعزيز العلاقات بين الجانبين<sup>(٣)</sup>.

وفيما يتعلق بإرتريا ساندت بعض الدول الأوروبية الجبهة الحاكمة في إرتريا في مسألة الانفصال عن أثيوبيا وتسليم السلطة لها كاملة، ولم تشترط هذه الدول مثلها مثل الولايات المتحدة على الجبهة الأخذ بالنظام الديمقراطي واحترام حقوق الإنسان<sup>(٤)</sup>. غير أن هذا لم يمنع دول الاتحاد الأوروبي من توجيه انتقادات للجبهة الحاكمة قبل، وأثناء الاستفتاء على الاستقلال عام ١٩٩٣، بسبب انتهاكاتها للمبادئ الديمقراطية وسيطرتها على كل أجهزة الإعلام وتمحور التصويت على أصوات أعضائها فقط<sup>(٥)</sup>.

واستمراراً مع النقاعس الإرتري في الأخذ بعملية التحول الديمقراطي أصدر البرلمان الأوروبي في بداية فبراير عام ٢٠٠٢، قراراً يدين فيه الحكومة الإرترية لانتهاكها لحقوق الإنسان وحضر التعددية الحزبية، ويتهمها بتجاهل التزاماتها الموقعة عليها بموجب اتفاقيات كوتونو، ويطلب القرار من مؤسسات الاتحاد الأوروبي إزاء ذلك اشتراط استمرار برامج

(١) Colin Legum., (ed.), *Africa Contemporary Record*, 1998 – 2000., Vol. 27., op. cit., B.P. 666

(٢) التقرير الإستراتيجي الأفريقي، ٢٠٠١ – ٢٠٠٢، ..... م.س. ذ. ص ٤١٣.

(٣) التقرير الإستراتيجي السوداني ١٩٩٩، (الخرطوم: مركز الدراسات الإستراتيجية، ٢٠٠٠)، ص ٤٦٣.

(٤) تسفاتيسيون مدهاتي، .... م.س. ذ. ص ٤١٣.

(٥) م.س. ص ٥٥ – ٥٦.

الدعم التنموي المشتركة، التي تمولها دول الاتحاد بقيام ارتريا بتنفيذ الإصلاحات الديمقراطية<sup>(١)</sup>، ومع ذلك استمرت الدول الأوروبية في تقديم الدعم والمساعدة لدولة ارتريا رغم عدم التزامها بعملية التحول الديمقراطي واحترام حقوق الإنسان نظراً لتوافق التوجهات العامة للحكومة الارترية مع التوجهات الأوروبية فهي ذات توجه أوروبي مسيحي بالأساس<sup>(٢)</sup>.

أما بالنسبة لعملية التحول الديمقراطي الذي أخذت بها أثيوبيا بعد سقوط نظام منجستو عام ١٩٩١، فقد حظيت هذه العملية رغم ما يكتنفها من عيوب وسلبات<sup>(٣)</sup> بدعم دولي متنوع من قبل الدول المانحة التي تأتي مقدمتها الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي، خاصة وهذه التجربة ساهمت إلى حد كبير في عدم سقوط أثيوبيا في حرب أهلية<sup>(٤)</sup>. إضافة إلى ذلك فإن أثيوبيا تحظى بمكانة كبيرة في الإستراتيجيات الغربية بوجه عام، فهي أكثر الدول أهمية لها في المنطقة سواء من الناحية الاقتصادية أو التاريخية، فهي ذات تراث مسيحي راسخ في المنطقة، ووقفت عائقاً أمام التحركات الإسلامية في الماضي والحاضر<sup>(٥)</sup>. ولذلك ورغم انحرافها عن النموذج الغربي في عملية التحول الديمقراطي واحترام حقوق الإنسان، فقد تم تجاوز ذلك من قبل دول الاتحاد الأوروبي نظراً لأهمية أثيوبيا للمصالح الغربية المختلفة في المنطقة<sup>(٦)</sup>، أما بالنسبة لعملية التحول الديمقراطي في جيبوتي الذي أخذ بها النظام منذ عام ١٩٩٢، تبنت دول الاتحاد الأوروبي وجهة النظر الفرنسية في هذا الخصوص، وساندت جميع الجهود الفرنسية في الضغط على جيبوتي لتبني النظام الديمقراطي بحكم أن جيبوتي عضو في معاهدة لومي، التي حلت مكانها معاهدة كوتونو التي تجمع بين دول أوروبا ودول من أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادسييفيكي<sup>(٧)</sup>.

إجمالاً يمكن القول بأن الدول الغربية التي رفعت مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان بعد نهاية الحرب الباردة، وجعلتها في مقدمة أهداف سياساتها الخارجية، سرعان ما تراجعت عنها بل وتتصلت منها أمام مصالحها وأهدافها المختلفة في القارة الأفريقية بوجه عام ومنطقة القرن الأفريقي على وجه الخصوص.

(١) د/ عبدالمك عوده، "السياسة في الجوار الأفريقي .... م.س.ذ، ص ٤٢.

(٢) د/ إجلال محمود رأفت، "التطورات الحديثة في القرن الأفريقي والنظام الدولي"، مجلة مستقبل العالم الإسلامي، (مالطا: مركز دراسات العالم الإسلامي، السنة (١)، العدد (٤)، خريف ١٩٩١)، ص ١٥٤.

(٣) لمزيد من التفاصيل انظر: د/ عبدالوهاب الطيب، "البعد الأثيوبي للسياسة الداخلية وعملية التحول الديمقراطي، ألقى لأفريقية، المجلد (٦)، العدد (١٨)، خريف ٢٠٠٥، ص ٣٧ - ٥٤.

(٤) د/ عبدالمك عوده، "التنافس الدولي في أفريقيا ١٩٩٥ .... م.س.ذ، ص ٨٤.

(٥) Peter J. Schraeder., op. cit., P. 13

(٦) Peter Woodward., op. cit., P.196

(٧) د/ عبدالمك عوده، تطور النظام السياسي في جيبوتي المستقلة .... م.س.ذ، ص ٢٠٠.

## المبحث الرابع

### القوى الدولية الأخرى

يتناول هذا المبحث رصد تحركات القوى الدولية الأخرى المهمة بالمنطقة في إطار البعد السياسى للتنافس في المنطقة، وذلك من خلال مطلبين، يتطرق المطلب الأول منه لمواقف هذه الأطراف من صراعات المنطقة المختلفة ورؤيتها لوسائل مواجهتها، بينما يخصص الثانى للسياسات التى لتبعتها هذه القوى في تعاملها وعلاقاتها بدول المنطقة، التى لم تشكل خلالها عملية التحول الديمقراطي أولوية تذكر في تحركها في هذا الإطار.

#### المطلب الأول

##### الصراعات المختلفة في المنطقة

##### أولاً: الدول العربية:

تدرك الدول العربية أهمية أن تتمتع منطقة القرن الأفريقى بالأمن والاستقرار، فهذه المنطقة تمثل قبل كل شئ جزءاً مهماً من الأمة العربية والإسلامية، ولذا فإن المصالح العربية تتحقق في ظل وجود حالة من الاستقرار والأمن في المنطقة، على خلاف المنطق الإسرائيلى؛ الذى يرى بأن حالة عدم الاستقرار والأمن في المنطقة توفر مناخاً مناسباً لتحقيق المصالح والأهداف الإسرائيلية في المنطقة، فالدول العربية حتى وفي ظل عدم وجود إستراتيجية عربية موحدة تتفق على أهمية استقرار المنطقة، وعلى ضرورة حل مختلف الصراعات فيها، فالأمن القومى العربى، أو حتى الأمن القطرى لبعض الأطراف العربية لن يتحقق إذ لم تحل هذه الصراعات<sup>(١)</sup>. ولذلك حاولت الدول العربية سواء في إطار الجامعة العربية، أو من خلال الجهود الفردية لبعض الدول العربية المساهمة، والقيام بأدوار متعددة لحل الصراعات في المنطقة.

فيما يتعلق بالصراع الداخلى في السودان سواء في الجنوب، أو في إقليم دارفور في الغرب، بذلت الدول العربية جهود مختلفة في سبيل التوصل إلى حلول سلمية تنهى الصراعات في السودان، التى استنزفت الكثير من موارد السودان، وعطلت أن يكون السودان طرفاً فاعلاً في أى ترتيبات أمن إقليمية، بل وأتاحت لبعض الأطراف الإقليمية والدولية التدخل في الشؤون

(١) زكريا محمد عبدالله، "أمن البحر الأحمر والأمن القومى العربى ....."، م.س.ذ، ص ١٦٨.



الداخلية للسودان وزعزعة أمنه واستقراره<sup>(١)</sup>. فبالنسبة للصراع فى الجنوب بذلت الدول العربية جهوداً مختلفة لحل هذا الصراع، وقدمت بعض المبادرات كالمبادرة الليبية المصرية، غير أن هذه الجهود اصطدمت بعقبات كثيرة أهمها رفض الحركة الشعبية لتحرير السودان لأى دور عربى فى حل المشكلة، وتحفظ بعض الأطراف الإقليمية والدولية على الدور العربى فى هذا الشأن، وزاد من هذا الرفض تمسك الأطراف العربية بضرورة وحدة التراب السودانى متجاوزة، بذلك حق تقرير المصير للجنوب الذى تتمسك به الحركة الشعبية بدعم واضح من الولايات المتحدة وبعض الأطراف الإقليمية<sup>(٢)</sup>، ولذلك تم استبعاد الجانب العربى من أى دور فى عملية المصالحة فى الجنوب الذى استأثرت به منظمة الإيجاد بإشراف أمريكى مباشر حتى تم التوقيع على اتفاقية للسلام فى نيروبي عام ٢٠٠٥، والذى جاءت فى مجملها لمصالح الحركة الشعبية لتحرير السودان، ورحبت الدول العربية بهذا الاتفاق خلال القمة العربية التى عقدت فى الجزائر عام ٢٠٠٥ وأكدت تضامنها معه<sup>(٣)</sup>.

ومن ناحية ثانية وفيما يتصل بأزمة دارفور، حاولت الجامعة العربية التدخل فى أزمة دارفور بعد الطلب المقدم من الحكومة السودانية، واتخذ اهتمام الجامعة بشأن دارفور أشكال مختلفة، حيث بادرت بإرسال عدة وفود إلى المنطقة لتفقد الأوضاع الإنسانية وناقشت القضية فى اجتماعات القمم العربية فى تونس ٢٠٠٤، والجزائر ٢٠٠٥، والسودان ٢٠٠٦، وأصدرت عدة بيانات أكدت خلالها على ضرورة حل الأزمة إقليمياً وسرعة تقديم العون للحكومة السودانية<sup>(٤)</sup>، كما أصدر مجلس الجامعة قرار رقم ٦٤٢٢ فى ٨/٨/٢٠٠٤، احتوى على العديد من البنود الهانفة إلى حل الأزمة بالطرق السلمية<sup>(٥)</sup>، إضافة إلى ذلك وبتكليف من مجلس الجامعة قام الأمين العام للجامعة بجهود دبلوماسية متعددة لمواجهة تداعيات الأزمة والعمل على المساهمة فى حلها، وفى القمة العربية فى الخرطوم عام ٢٠٠٦ التزم القادة العرب بدعم قوات الاتحاد الأفريقى مالياً لفترة ستة أشهر، فضلاً عن الاتصالات المصرية الليبية المستمرة مع الحكومة السودانية للتنسيق معها لاحتواء الأزمة، وتوضيح وجهة نظرها للأطراف الدولية<sup>(٦)</sup>.

(١) د/ محمد صفى الدين، "الأبعاد القطرية والإقليمية والدولية للأمن القومى فى البحر الأحمر"، فى أحمد البرصان (محرر)، الأمن القومى العربى فى منطقة البحر الأحمر، (عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط، ٢٠٠١)، ص ٢٦٩.

(٢) مركز دراسات الشرق الأوسط، تداعيات الصراع فى القرن الأفريقى على الوطن العربى، ..... م.س.ذ، ص ٣٦ - ٣٧.

(٣) د/ السيد مصطفى أحمد أبو الخير، لزمات السودان الداخلية والقانون الدولى المعاصر، (القاهرة: أيتراك للنشر والتوزيع، ٢٠٠٦)، ص ٢١١.

(٤) م.س.ذ، ص ٢١٠ - ٢١١.

(٥) لمزيد من التفاصيل حول القرار انظر: م.س.ذ، ص ٢١١ - ٢١٩.

(٦) قضية دارفور والتأثيرات الخارجية، ..... م.س.ذ.



وفيما يتصل بمسألة التدخل الدولي في دارفور رفضت الدول العربية ما تضمنه قرار مجلس الأمن رقم ١٧٠٦ الداعي إلى إرسال قوات دولية إلى دارفور مفضلة في ذلك قوات الاتحاد الأفريقي التي تحظى بموافقة الحكومة السودانية<sup>(١)</sup>، ومن هذه التحركات يتضح أن الدور العربى ظهر محدود وغير مؤثر على مسيرة التسوية فى الإقليم مقارنة بدور الاتحاد الأفريقى، الذى قام بدور كبير فى جهود التسوية السياسية للأزمة يفوق قدراته، فقد أشرف على كافة جولات المفاوضات التى تمت حتى الآن بين الحكومة السودانية والمتمردين فى دارفور، وبتسيق واضح مع الأمم المتحدة وبعض القوى الدولية<sup>(٢)</sup>.

أما فيما يتعلق بالأزمة الصومالية، بذلت جامعة الدول العربية جهوداً مختلفة لتحقيق السلام فى الصومال، وبادرت بعد نشوب الأزمة مباشرة بمناقشة تداعياتها وأصدر مجلس الجامعة العربية قراراً فى سبتمبر عام ١٩٩١ برقم ٥٠٩٧ بشأن الأزمة الصومالية ليكون ذلك أول قرار على الصعيد الإقليمى والدولى بهذا الشأن، رحبت به جميع الفصائل الصومالية فى ذلك الوقت، بل واتخذت منه المنظمات الإقليمية والدولية بعد ذلك منطلقاً لها فى تعاملها مع الأزمة الصومالية<sup>(٣)</sup>. غير أن هذا القرار واجه الفشل بسبب عدم التزام الفصائل الصومالية بما جاء به رغم ترحيبها به فى البداية، وبعدها استمرت الجهود العربية، ولا سيما بعد اشتداد المعارك فى العاصمة، حيث حاولت الجامعة العربية تشكيل لجنة وزارية عربية تختص بالشأن الصومالى، وتعمل على الاتصال بأطراف الصراع المختلفة ودعوتهم للاجتماع فى مقر الجامعة، غير أنه وبسبب الخلافات بين الدول العربية لم ترى هذه اللجنة النور ولم تجتمع<sup>(٤)</sup>. وبعد هذه الإخفاقات اتجهت الجامعة العربية إلى تنسيق جهودها مع الجهود الإقليمية والدولية الهادفة إلى حل الأزمة والتعاون معها، ودعمت أول قرار أصدره مجلس الأمن بشأن الوضع الصومالى رقم ٧٣٣ بتاريخ ١٩٩٢/١/٢٣، واعتبرته خطوة مهمة على طريق تكامل الجهود الدولية الساعية لتسوية الأزمة فى الصومال<sup>(٥)</sup>. وفى نفس السياق ساهمت الجامعة

(١) لمزيد من التفاصيل انظر: وزراء خارجية العرب يكتفون بقوات مراقبة لدارفور

<http://www.Lkhwanonline.com/Article.asp?ID=7989&sectionOD=344>

(٢) لمزيد من التفاصيل انظر: د/ السيد مصطفى أحمد أبو الخير، "أزمات السودان الداخلية .... م.س.ذ، ص ٢١٩ - ٢٢٨.

(٣) مركز زايد للتنسيق والمتابعة، الأزمة الصومالية، دراسة فى الأسباب وسبل التجاوز .... م.س.ذ، ص ٧٥، ولمزيد من التفاصيل حول قرار مجلس الجامعة انظر، عاطف صقر، "النزاع الصومالى والصراع الدولى فى القرن الأفريقى .... م.س.ذ، ص ١٦٤ - ١٦٥.

(٤) م.س، ص ١٦٥ - ١٦٦ .

(٥) مركز زايد للتنسيق والمتابعة، الأزمة الصومالية دراسة فى الأسباب وسبل التجاوز .... م.س.ذ، ص ٧٦، ولمزيد من التفاصيل حول قرار مجلس الأمن الدولى الأول انظر: عاطف صقر، "النزاع الصومالى فى القرن الأفريقى .... م.س.ذ، ص ١٢٧ - ١٢٨.

العربية فى عمليتى الأمم المتحدة الأولى والثانية فى الصومال، حيث شاركت ست دول عربية فى قوات حفظ السلام فى الصومال، وهى مصر والسعودية والكويت والإمارات وتونس والمغرب<sup>(١)</sup>، وبعد انسحاب قوات الأمم المتحدة من الصومال بذلت الجامعة العربية الكثير من الجهد لمنع تدهور الأوضاع على الساحة الصومالية<sup>(٢)</sup>. إضافة إلى ذلك طرحت بعض الدول العربية بعض المبادرات لاحتواء الأزمة الصومالية كالمبادرة اليمينية عام ١٩٩٦، والمبادرة المصرية عام ١٩٩٧، غير أنها فشلت فى تحقيق ذلك لأسباب مختلفة<sup>(٣)</sup>. وبعد ذلك استمرت جهود الجامعة العربية فى تأييد دعم المبادرات الإقليمية لحل الأزمة حتى عام ٢٠٠٠، الذى شهد انعقاد مؤتمر عرتا للمصالحة الصومالية برعاية دولة جيبوتى وبمساعدة إقليمية ودولية، حيث رحب مجلس جامعة الدول العربية فى مارس ٢٠٠٠ بالمبادرة الجيبوتية للمصالحة الصومالية، وقدمت الأمانة العامة دعماً مالياً بقيمة ٢٢٠ ألف دولار لجيبوتى لمساعدتها فى مواصلة عملية المصالحة، كما شاركت الجامعة فى افتتاح مؤتمر عرتا فى ٢/٥/٢٠٠٠ بوفد على المستوى، وناشدت مختلف الفصائل الصومالية التمسك بالإتفاق وعدم تضييع هذه الفرصة<sup>(٤)</sup>. واستمرت الجامعة العربية فى بذل الجهود المختلفة لاحتواء الأزمة خاصة بعد وصول عملية عرتا للمصالحة إلى طريق مسدود لأسباب عديدة، رغم النجاح النسبى الذى حققته، وساندت بعد ذلك الجهود الكينية المدعومة من منظمة الإيجاد فى هذا الشأن، ورحبت بالاتفاق، الذى تم التوصل إليه فى نيروبي فى إطار مؤتمر الدرويت فى أكتوبر عام ٢٠٠٤<sup>(٥)</sup>.

وبالنسبة لمسألة انفصال شمال الصومال وإعلان استقلاله عن الصومال، فلم تحظى هذه الخطوة بأى اعتراف عربى على الإطلاق، بل أن الجامعة العربية، وفى جميع تحركاتها الإقليمية والدولية، وخلال مراحل الأزمة المختلفة حرصت على تأكيد أهمية وضرورة المحافظة على وحدة الصومال<sup>(٦)</sup>.

(١) لمزيد من التفاصيل انظر: م.س، ص ١٧٢ - ١٧٦.

(٢) لمزيد من التفاصيل انظر: مركز زايد للتنسيق والمتابعة، الأزمة الصومالية دراسة فى الأسباب وسبل التجاوز، .... م.س.ذ، ص ٧٦-٧٧.

(٣) لمزيد من التفاصيل انظر: د/أحمد إبراهيم محمود، "الصومال بين انهيار الدولة والمصالحة الوطنية ... م.س.ذ، ص ٣٨٨.

(٤) مركز زايد للتنسيق والمتابعة، الأزمة الصومالية دراسة فى الأسباب وسبل التجاوز ..... م.س.ذ، ص ٧٧ - ٧٨.

(٥) لمزيد من التفاصيل انظر: مركز دراسات الشرق الأوسط، تداعيات الصراع فى القرن الأفريقى .... م.س.ذ، ص ٢٤، وأيضاً د/ أحمد إبراهيم محمود، "الصومال بين انهيار الدولة والمصالحة الوطنية .... م.س.ذ، ص ٣٤٣ - ٣٦٧.

(٦) مركز زايد للتنسيق والمتابعة، الأزمة الصومالية دراسة فى الأسباب وسبل التجاوز .... م.س.ذ، ص ٨٨.

ومن جانب آخر وفيما يتعلق بالصراع الداخلي في جيبوتي، بذلت الدول العربية مساعي عديدة لإقناع طرفي الصراع الداخلي الحكومة والمعارضة، اللجوء إلى الحوار السياسي باعتباره الحل الأمثل للخروج من الأزمة الداخلية، وأبدت استعدادها للقيام بأى جهود وعلى أى مستوى يقبله الطرفان<sup>(١)</sup>. وبعد اشتداد المعارك بين الطرفين، والتي استطاعت من خلالها المعارضة تحقيق انتصارات في المناطق الشمالية، وبدأت تلوح بالأفق بعض المؤشرات التي توحى باحتمال انفصال شمال جيبوتي<sup>(٢)</sup>، رأت الدول العربية في هذا التحول خطراً يهدد وحدة وكيان جيبوتي، فاتجهت بعض الدول العربية مثل اليمن ومصر والسعودية والسودان إلى ممارسة أدور مختلفة وقامت بجهود دبلوماسية لحث طرفي الصراع على تبني الحلول السياسية، وضرورة حل الصراع خاصة ما بعد ما شهدته الصومال من تفكك وانحيار والخشية في أن تمتد هذه الظاهرة إلى جيبوتي<sup>(٣)</sup>، وفي هذا السياق مارست الدول العربية ضغوطاً على المعارضة الجيبوتية، بعد استجابة النظام لبعض مطالبها، والتي من أهمها وضع دستور جديد للدولة الذي تم الاستفتاء عليه في ١٩٩٢/٩/٤، والذي رفضت المعارضة الاعتراف به من منطلق أنها لم تشارك في صياغته، ورفضت بالتالي نتائج الانتخابات التي تلت ذلك والقانون الخاص بالأحزاب السياسية، وبذلك انضمت الدول العربية إلى جانب دول الاتحاد الأوروبي وفرنسا في الضغط على المعارضة رافضة بذلك منطقتها، واتفقت الرؤية العربية مع المنطق الفرنسي، الذي يرى بأنه ليس هناك أى مبرر لاستمرار الصراع بعد اعتماد الحكومة للنظام الحزبي التعددي، هذه الضغوط أدت إلى حدوث تغير مهم في صميم بناء المعارضة عام ١٩٩٤، تمخض عنه قبول أحزاب ومنظمات معارضة العودة إلى العمل السياسي داخل جيبوتي<sup>(٤)</sup>. وبعد وصول إسماعيل عمر جيلة إلى السلطة عام ١٩٩٩ دفع بالمصالحة السياسية خطوات إلى الأمام، واستطاع التوصل مع جبهة إعادة الوحدة والديمقراطية وبدعم فرنسي إلى اتفاق على المصالحة ثم التوقيع عليه في باريس في ٢٠٠٠/٢/٧، أنهى الصراع الداخلي في جيبوتي، ووجد الاتفاق دعم وترحيب عربي<sup>(٥)</sup>.

(١) د/ عبدالمك عوده، تطور النظام السياسي في جيبوتي المستقلة (١٩٧٧ - ٢٠٠٠)، .... م.س.ذ، ص ٢٠٠.

(٢) Peter J. Schrader., op. cit., P. 20

(٣) د/ عبدالمك عوده، تطور النظام السياسي في جيبوتي المستقلة، .... م.س.ذ، ص ١٩٨ - ٢٠٠١.

(٤) م.س، ص ٢٠٩ - ٢١٠.

(٥) م.س، ص ٢١٥.



وأخيراً وفيما يتعلق بالحرب الارترية الأثيوبية التي تفجرت بين الدولتين عام ١٩٩٨، فيمكن القول بأنها خدمت في أحد أبعادها مصالح بعض الدول العربية مثل السودان واليمن وإلى حد ما مصر وجيبوتي، حيث حققت هذه الدول بعض المكاسب من تفجر الموقف بين الدولتين<sup>(١)</sup>، إلا أن إدراك الدول العربية لأهمية منطقة القرن الأفريقي في المعادلة السياسية للأمن القومي العربي، والأمن القطري لبعض الدول العربية، جعلها تتخطى تلك المصالح الوقتية الضيقة، وتتنظر إلى أبعد من ذلك، فهذه الحرب يمكن أن يكون لها آثاراً سلبية بعيدة المدى على كل دول المنطقة، فتصاعد الحرب قد يفتح الباب لمزيد من تدفقت السلاح إلى المنطقة، الأمر الذي قد يخرج الصراع من كونه صراعاً بين دولتين إلى صراع إقليمي لا يعرف أحد عواقبه، مما سيفتح المجال لمزيد من التدخلات الإقليمية والدولية في شؤون المنطقة، وهو ما سوف يؤثر على المصالح الإستراتيجية للدول العربية<sup>(٢)</sup>، ولذلك حاولت بعض الأطراف العربية القيام بجهود دبلوماسية لإقناع الدولتين الاحتكام إلى الحوار السياسي وحل الخلاف بالطرق السلمية<sup>(٣)</sup>، لا سيما بعد تصاعد المواجهات ودخول الحرب جولتها الثالثة خلال شهر مايو عام ٢٠٠٠، والتي استطاعت خلالها القوات الأثيوبية من تحقيق انتصارات حاسمة على القوات الارترية<sup>(٤)</sup>، بل وتوغلت داخل الأراضي الارترية الأمر الذي أظهر أثيوبيا وكأنها تهدف إلى الوصول إلى ميناء عصب على البحر الأحمر<sup>(٥)</sup>. الأمر الذي سيأتي في حالة تحققه في غير مصلحة الدول العربية إستراتيجياً، فعودة أثيوبيا كدولة بحرية سيضيف لها مصدر قوة جديدة، مما قد يؤثر مرة أخرى على ميزان القوة في المنطقة، فأثيوبيا وليست ارتريا هي المنافس الحقيقي للدول العربية في المنطقة حضارياً واقتصادياً وسياسياً<sup>(٦)</sup>، ولذلك أدركت الدول العربية أهمية التوصل إلى حل سلمي للأزمة، وساننت في هذا الخصوص الجهود الإقليمية والدولية الرامية إلى وقف الحرب بين الدولتين وحل الأزمة

(١) لمزيد من التفاصيل انظر: يمن محمد عبدالله، "خلفية للنزاع الارتري الأثيوبي وتأثيراته على البلدين والإقليم ... م.م.ذ.، ص ٤٧ - ٤٩.

(٢) صلاح محمد إبراهيم، "لزمة للعلاقات الأثيوبية الارترية: التداعيات الخارجية وجهود للتسوية"، النزاع الأثيوبي - الارتري، ..... م.م.ذ.، ص ٣٤ - ٣٦.

(٣) لمزيد من التفاصيل انظر: يمن محمد عبدالله، "خلفية للنزاع الارتري - الأثيوبي ... م.م.ذ.، ص ٤٧ - ٤٨ وكذلك عارف عبدالقادر، ..... م.م.ذ.، ص ١٨٢ - ١٩٢.

(٤) التقرير الإستراتيجي العربي، ٢٠٠٠، ..... م.م.ذ.، ص ٢٢٦.

(٥) أخبار الساعة - نشرة إخبارية يومية، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، السنة (٦)، العدد (١٥٩٤)، الاثنين ١٢/٦/٢٠٠٠)، ص ٧.

(٦) يمن محمد عبدالله، "خلفية للنزاع الارتري - الأثيوبي ... م.م.ذ.، ص ٤٨.



سلمياً، وخاصة جهود منظمة الوحدة الأفريقية، التي استأثرت بمسيرة التسوية السلمية للحرب والتي استطاعت في نهاية الأمر من التوصل إلى اتفاق سلام بين الدولتين، ثم التوقيع عليه في الجزائر خلال شهر ديسمبر ٢٠٠٠<sup>(١)</sup>.

إجمالاً يمكن القول بأن التفاعل العربى مع صراعات المنطقة المختلفة ظهر محدوداً ويكاد يكون غائباً، فلم تستطع الدول العربية سواء فى إطار الجامعة العربية، أو فى إطار التحركات الفردية لبعض الدول العربية، التى لفتت للتسوية القيام بأى دور مؤثر فى عمليات التسوية السلمية فى المنطقة تستطيع من خلاله حماية مصالحها المختلفة. لهذا ظهر الدور العربى دائماً مسانداً وداعماً للجهود الإقليمية والدولية، التى بذلت لاحتواء الصراعات فى المنطقة، ولذلك جاءت مخرجات هذه التسويات فى مجملها فى صالح بعض الأطراف الإقليمية والدولية، وفى اتجاه لا يخدم المصالح العربية، بل إنها جاءت على حساب المصالح العربية فى المنطقة، كما هو حال التسوية فى السودان والصومال.

ثانياً: إسرائيل:

لتحقيق إستراتيجيتها فى المنطقة التى تم الإشارة إليها فى الفصل السابق، سعت إسرائيل وبكل الطرق إلى توظيف الصراعات المختلفة فى المنطقة لخدمة تلك الإستراتيجية، ليس هذا وحسب بل أنها عملت على إثارة تلك الصراعات وزيادة حدتها لتجد فرصة أكبر للتغلغل فى المنطقة عبر هذه الصراعات، التى استطاعت النفاذ إليها عبر بعض الإسرائيليين الذين يعملون فى المنظمات الدولية، أو الذين يحملون جنسيات مزدوجة ويعملون فى إطار المنظمات التى تقدم المساعدات الإنسانية أو الذين استطاعوا التسلل إلى المنطقة فى ظل حالة الفوضى وتردى الأوضاع الأمنية التى تعيشها المنطقة<sup>(٢)</sup>، وأيضاً عبر بعض دول المنطقة التى تربطها بها علاقات إستراتيجية، إضافة بطبيعة الحال عبر المساندة والدعم الأمريكى لتحركاتها فى المنطقة.

بالنسبة للصراع الداخلى فى السودان، وجهت إسرائيل اهتماماً كبيراً لما يدور فى السودان من اضطرابات وعدم استقرار بفعل تصاعد الصراع الداخلى بين الحكومة وحركات التمرد، وحاولت استغلال هذه الأوضاع لتحقيق أهدافها، فعملت على تقديم الدعم والمساندة لهذه الحركات فى سياسة تستهدف إضعاف السودان وتجزئته إلى عدة كيانات، ومن ثم

(١) لمزيد من التفاصيل انظر: عارف عبدالقادر .... م.س.ذ، ص ١٩٠ - ١٩١.

(٢) د/ السيد مصطفى أحمد أبو الخير، أزمات السودان الداخلية والقانون الدول المعاصر، ..... م.س.ذ، ص ٩٥.

إضعاف الوطن العربى ولا سيما مصر، فالسودان كما هو معروف يشكل مستودعاً للغذاء للوطن العربى، فلدیه حوالى ٢٠٠ مليون فدان صالحة للزراعة إضافة إلى امتلاكه ثروة حيوانية تزيد على ١٠٠ مليون رأس<sup>(١)</sup>، ولذلك لعبت إسرائيل أدوراً مختلفة فى صراعات السودان الداخلية سواء فى الجنوب أو فى إقليم دارفور فى الغرب.

فى الجنوب ظهر الدور الإسرائيلى منذ الستينيات من القرن الماضى، حيث قدمت إسرائيل الكثير من الدعم والمساندة للمتمردين فى الجنوب عن طريق دول الجوار أثيوبيا وأوغندا وكينيا، وبعد ظهور الحركة الشعبية لتحرير السودان استمرت إسرائيل فى تقديم الدعم المختلف لها، حيث قامت بتدريب الكثير من عناصر الحركة فى إسرائيل وإرسال خبراء لتدريب القوات الجنوبية فى الجنوب، وفى بعض دول الجوار إضافة إلى ذلك قدمت إسرائيل دعماً عسكرياً للحركة متمثلاً بمعدات وآليات عسكرية مختلفة<sup>(٢)</sup>، وعلى نفس السياق دعمت إسرائيل دول الجوار وخاصة أثيوبيا وارتريا فى تحركاتها لمحاصرة حكومة الإنقاذ التى تعتبرها إسرائيل أحد أهم مصادر التهديد لمصالحها وأهدافها فى المنطقة، وتعاونت فى ذلك مع الولايات المتحدة الأمريكية، التى عملت على دعم التحركات الإسرائيلية فى المنطقة لتكون بذلك شريكاً أساسياً لها فى تنفيذ إستراتيجيتها فى منطقة القرن الأفريقى والبحر الأحمر<sup>(٣)</sup>.

ومن ناحية أخرى وفيما يتعلق بأزمة دارفور لعبت إسرائيل نفس الدور وحاولت توظيف الأزمة بما يحقق مصالحها، ويعمل على تجزئة السودان وإضعافه، وتجدر الإشارة بأن أطراف الصراع فى دارفور، وعلى عكس الوضع فى الجنوب كلهم مسلمون تقريباً، وعلى الرغم من ذلك استطاعت إسرائيل التأثير على مجريات الأزمة بشكل أو بآخر، حيث بدأت وبحكم سيطرتها على الإعلام العالمى فى إثارة الأزمة وإحداث ضجة عالمية حول ما جرى فى دارفور من إبادة جماعية وتطهير عرقى يتعرض له السكان الأفارقة على أيدى

---

(١) لواء ركن محمد عمر، "التواجد العسكرى الإسرائيلى فى مياه البحر الأحمر وانعكاساته على الأمن العربى"، فى أحمد البرصان (محرر)، الأمن القومى العربى فى منطقة البحر الأحمر، ..... م.س.ذ، ص ١٨٦.

(٢) د/ صلاح سالم زربولقة، "التدخل الإسرائيلى فى أفريقيا ... م.س.ذ، ص ١٢٠ - ١٢١، ولمزيد من التفاصيل انظر: سمر إبراهيم محمد إبراهيم، السياسة الخارجية الإسرائيلية تجاه منطقة القرن الأفريقى منذ عام ١٩٩٠ وحتى عام ٢٠٠١، رسالة ماجستير، (القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠٠٦)، ص ١٣٠ - ١٣١.

(٣) د/ نيفين حليم، "التنافس الدولى لكسب النفوذ فى أفريقيا .... م.س.ذ، ص ٨٢.

الميليشيات العربية المدعومة من الحكومة السودانية، في محاولة منها لإظهار الصراع وكأنه صراع عربي أفريقي، وهدفت من وراء ذلك إلى تحريض المجتمع الدولي على اتخاذ خطوات عقابية ضد حكومة الإنقاذ، ومن ناحية ثانية وفي إطار تصعيد الأزمة عملت إسرائيل إلى تقديم الدعم المختلف لجبهات المعارضة مع دارفور، فقامت بهذا الخصوص بتدريب بعض العناصر من قيادات جبهات المعارضة في إسرائيل وتوريد السلاح بكميات كبيرة لهذه الحركات<sup>(١)</sup>. وهو ما أكدته بعض المصادر، فالحكومة الأردنية أعلنت رسمياً في ٢٨ سبتمبر ٢٠٠٤ عن كشف مخابراتها لشبكة إسرائيلية تعمل على تهريب السلاح إلى دارفور<sup>(٢)</sup>. وفي نفس السياق أكدت الحكومة السودانية وعلى لسان بعض مسؤوليها في أواخر نوفمبر من العام نفسه، ذلك وأوضحت بأن جميع المؤشرات تدل بأن إسرائيل هي المصدر الرئيسي للسلاح المستعمل في دارفور<sup>(٣)</sup>. وهذه المعطيات تؤكد بلا شك ضلوع إسرائيل في أحداث دارفور بداية بعلاقاتها ببعض عناصر حركات المعارضة المسلحة ومروراً بالمساعدات العسكرية المختلفة.

أما بالنسب للأزمة والصراع الداخلي في الصومال، فقد مثل فرصة كبيرة لإسرائيل للنفوذ إلى الصومال، التي استعصت عليها طوال السنوات السابقة، فمع اشتداد الحرب الأهلية بين الفصائل المختلفة، وما صاحبها من تدخل دولي، استغلت إسرائيل هذه الأوضاع للدخول إلى الصومال<sup>(٤)</sup> لتحقيق مصالحها فيها والضغط على الدول العربية، في إطار سعيها لتطويق منابع النيل والسيطرة على المدخل الجنوبي للبحر الأحمر، ولذلك وبعد نجاحها في النفاذ إلى الصومال عبر الطرق التي سبق الإشارة إليها، سعت إلى إجراء اتصالات سرية مع بعض قادة الفصائل الصومالية عارضة عليهم مساعدتها المختلفة، وعلى وجه الخصوص المساعدات العسكرية، وفي مرحلة تالية خرجت هذه الاتصالات عن نطاق السرية، وتمثل ذلك من خلال الزيارات، التي قام بها بعض أعضاء الكنيست الإسرائيلي للصومال تأكيداً على اهتمام إسرائيل بالأزمة الصومالية، أيضاً وعلى نفس السياق قامت إسرائيل بإنشاء معسكرات لاستقبال اللاجئين الصوماليين داخل الأراضي الكينية، وهدفت إسرائيل من كل ذلك إلى تثبيت تواجدتها الجديد في الصومال وترسيخه في حالة استقرار الأوضاع في المستقبل، وبما يعزز هدفها الأساسي في السيطرة على المدخل الجنوبي للبحر الأحمر<sup>(٥)</sup>. وما يعزز هذا الاعتقاد

(١) د/ السيد مصطفى أحمد أبو الخير، "أزمات السودان الداخلية، .... م.س.ذ، ص ٩٢-٩٣.

(٢) قضية دارفور والتأثيرات الخارجية ..... م.س.ذ.

(٣) التقرير الإستراتيجي الأفريقي، ٢٠٠٤ - ٢٠٠٥، ..... م.س.ذ، ص ٤٠٣.

(٤) مركز زايد للتنسيق والمتابعة، الأزمة الصومالية، دراسة في الأسباب وسبل التجاوز ..... م.س.ذ، ص ٧٢-٧٣.

(٥) د/ صلاح سالم زرنوقة، "التغلغل الإسرائيلي في أفريقيا ..... م.س.ذ، ص ١٢١.



مساندة إسرائيل المختلفة لجمهورية أرض الصومال غير المعترف بها والمطللة على المدخل الجنوبي للبحر الأحمر<sup>(١)</sup>.

أما بالنسبة للصراع الداخلي في جيبوتي فقد ظهر الدور الإسرائيلي غائباً فيه نظراً، لاستئثار فرنسا بمسار التسوية السياسية في جيبوتي بين النظام والمعارضة والتي حظيت بمساندة غربية واضحة وقبول عربي.

أما فيما يتعلق بالحرب الارترية الأثيوبية التي تفجرت بين الدولتين في مايو عام ١٩٩٨، فقد وجدت إسرائيل نفسها في موقف حرج نظراً لأن الدولتين ترتبطان بعلاقات إستراتيجية، وتعدان رأس الحربة لسياستها في منطقة القرن الأفريقي، ولذا فعند انفجار الموقف عسكرياً بينهما أعلنت إسرائيل الحياد، ودعت الطرفين إلى حل الخلاف بينهما سلمياً، غير أنها وبعد فشل جميع الوساطات المبذولة إقليمياً ودولياً لحل الصراع وأصبحت الحرب خياراً في هذه المرحلة<sup>(٢)</sup>. فاضلت إسرائيل بين حجم مصالحها مع الدولتين على المدى القريب والبعيد ووجدت الكفة لصالح أثيوبيا ولذلك اختارت الوقوف إلى جانبها في الحرب<sup>(٣)</sup>. واستجابة لطلبها بإعادة تأهيل طائراتها الحربية، في الوقت الذي رفضت فيه الاستجابة للطلب الارترى بعدم صيانة تلك الطائرات وتسليمها لأثيوبيا لأن ذلك من شأنه أن يؤدي إلى تصعيد الصراع بين الدولتين، بل إن إسرائيل سلمت أثيوبيا طائرات ميغ ٢١ رومانية كانت رومانيا قد أرسلتها للصيانة في إسرائيل بدلاً من طائرات الميغ العشر التي طلبت منها أثيوبيا صيانتها، وفقاً لما صرح به الرئيس الارترى في ذلك الوقت<sup>(٤)</sup>. وتجدر الإشارة بأن سلاح الجو هو الذي حسم المعركة في النهاية لصالح أثيوبيا - كما سبق الإشارة إليه - في بداية الدراسة.

أيضاً فإن إسرائيل كانت مصدر الأسلحة الأول للدولتين، فالمعدات التي استخدمت في الحرب كانت في معظمها أسلحة إسرائيلية حصلت عليها الدولتان في السنوات الخمس من ١٩٩٤ - ١٩٩٩ من إسرائيل<sup>(٥)</sup>، وهو ما يعنى بأن إسرائيل ساهمت بشكل كبير في تصعيد الحرب بين الدولتين، هادفة من وراء ذلك استمرار احتياج الدولتين لها وبالتالي

(١) لمزيد من التفاصيل حول ذلك انظر: سر إبراهيم محمد إبراهيم، ..... م.س.ذ، ص ١٢٩ - ١٣٠.

(٢) سن محمد عبدالله، "خلفية للنزاع الارترى الأثيوبي وتأثيراته على البلدين والإقليم"، ..... م.س.ذ، ص ٤٨.

(٣) لمزيد من التفاصيل حول ذلك انظر: سر إبراهيم محمد إبراهيم، ..... م.س.ذ، ص ١٦٣ - ١٦٤.

(٤) سن محمد عبدالله، ..... م.س.ذ، ص ٤٩.

(٥) د/ نيفين حليم، "التنافس الدولي لكسب النفوذ في أفريقيا"، ..... م.س.ذ، ص ٨٣.



المحافظة على مصالحها في الدولتين وفي المنطقة. وإجمالاً يمكن القول بأن إسرائيل نجحت إلى حد ما في استغلال حالة الفوضى الأمنية والسياسية، التي تمر بها المنطقة بفعل الحروب والصراعات المختلفة في تحقيق بعض أهدافها في المنطقة، وبمساندة واضحة من قبل الولايات المتحدة وبعض دول المنطقة، ولذا فهي حريصة على استمرار هذه الأوضاع لتحقيق المزيد من الأهداف، وتهديد المصالح العربية في المنطقة التي تعتبر عمقاً إستراتيجياً مهماً لها.

### ثالثاً: إيران:

في ظل تردى الأوضاع الأمنية والسياسية في منطقة القرن الأفريقي بفعل تفجر وتصاعد الصراعات المختلفة فيها، وفي ظل الحصار والضغط الأمريكي والأوروبي على إيران، حاولت إيران الخروج من هذه العزلة والبحث عن مخرج لها على النطاق الإقليمي ووجدت في منطقة القرن الأفريقي ضالتها، لا سيما بعد وصول جبهة الإنقاذ الإسلامية إلى السلطة في السودان عام ١٩٨٩، التي أقامت معها علاقات قوية في مختلف المجالات، مستهدفة من ذلك إيجاد نقاط ارتكاز لها في السودان وفي المنطقة. فعن طريق السودان حاولت إيران الاتصال بالجماعات الإسلامية في المنطقة مثل حزب الاتحاد الإسلامي والجبهة الإسلامية في الصومال، وقدمت لهما الكثير من الدعم والمساندة في محاولة إلى إيصالهم إلى السلطة في الصومال<sup>(١)</sup>، وجبهة تحرير الأورومو وجبهة تحرير بني شنجل في أثيوبيا<sup>(٢)</sup>، وحركة الجهاد الإسلامي في ارتريا<sup>(٣)</sup>. وهدفت إيران من ذلك إلى توسيع نفوذها في المنطقة، الأمر الذي أثار قلق الولايات المتحدة الأمريكية ودول الجوار الجغرافي للسودان، حيث أصبح السودان لدى هذه الأطراف يمثل قاعدة انطلاق لتصدير الأصولية الإسلامية إلى المنطقة<sup>(٤)</sup>. أما بخصوص الدور الإيراني فيما يتعلق بتسوية الصراعات المختلفة في المنطقة فقد ظهر محدوداً للغاية، ولم يكن له تأثير يذكر في هذا الشأن، حتى فيما يتصل بالصراع الداخلي في السودان، فقد اعتبر لدى الموقف الإيراني شأناً داخلياً يخص الحكومة السودانية فهي وحدها

---

(١) Peter J. Schraeder., op. cit., P. 24

(٢) لمزيد من التفاصيل انظر: د/ جون ينق، "العلاقات السودانية الأثيوبية بعد نهاية الحرب الباردة، ترجمة عوض السيد الكرستى، مجلة دراسات لشرق الأوسط وأفريقيا، (الخرطوم: مركز دراسات الشرق الأوسط وأفريقيا، العدد (٣)، المجلد (٢)، السنة (٢)، يونيو ٢٠٠٣)، ص ٦٢ - ٦٣.

(٣) لمزيد من التفاصيل انظر: د/ إبراهيم نصر الدين، "الأوضاع في القرن الأفريقي وانعكاساتها على الأمن القومي العربي، ..... م.ص.ذ، ص ٢٦٤.

(٤) Peter J. Schraeder., op. cit., P. 24

قادرة على إيجاد حلول له وتسويته<sup>(١)</sup>، غير أن هذا التوجه لم يمنع إيران من تقديم الدعم والمساعدة للحكومة السودانية على مختلف الأصعدة في صراعها مع الحركات المسلحة في البلاد<sup>(٢)</sup>، بل وحاولت التوسط بينها وبين دول الجوار لتخفيف الضغط المفروض عليها، فخلال جولة الرئيس الإيراني لبعض الدول الأفريقية في سبتمبر عام ١٩٩٦، والتي شملت كل من كينيا وأوغندا وتنزانيا وزيمبابوي والسودان، حاول الرئيس الإيراني تقريب وجهات النظر بين السودان وبعض هذه الدول ونجح في إعادة العلاقات الدبلوماسية بين السودان وأوغندا<sup>(٣)</sup>، وفيما يتعلق بالأزمة الصومالية فقد ظهر الدور الإيراني في جانب المساعدات الإنسانية، حيث قدمت إيران بعض المساعدات للاجئين الصوماليين<sup>(٤)</sup>.

إجمالاً ظهر الدور الإيراني محدود بل وغائباً في عمليات التسوية السلمية للصراعات والحروب في المنطقة، وتركزت الجهود الإيرانية في هذا الشأن على محاولة استغلال وتوظيف الأوضاع المضطربة في المنطقة، لتحقيق بعض المكاسب وتأسيس نقاط نفوذ جديدة لها في المنطقة تخفف الضغط والعزلة المفروضة عليها من قبل الولايات المتحدة وبعض الأطراف الدولية.

#### رابعاً: الصين:

انطلاقاً من الرؤية الإستراتيجية للصين تجاه أفريقيا حاولت الصين القيام بجهود مختلفة في تسوية الصراعات والحروب المختلفة في القارة، وتقوم الرؤية الصينية في هذا الخصوص على مساندة ودعم الجهود المختلفة التي تبذلها الأطراف الإقليمية والدولية لمنع وتسوية الصراعات المختلفة<sup>(٥)</sup>، فالصين تسعى إلى إيجاد بيئة آمنة في القارة والمنطقة، أكثر استقراراً تستطيع من خلالها تحقيق أهدافها المختلفة، ولهذا وضعت على عاتقها المساهمة في توفير الأمن والاستقرار والعمل على حل الصراعات المختلفة في المنطقة<sup>(٦)</sup>، إضافة إلى ذلك تحاول الصين في سلوكها هذا المستند على مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، التقرب أكثر فأكثر من دول المنطقة والقارة لكسب ودها والوصول إلى الدولة الأولى، خاصة في ظل التنافس بين القوى الدولية المختلفة للاستحواذ على أفريقيا وما تجود به

(١) التقرير الإستراتيجي الأفريقي، ٢٠٠٤ - ٢٠٠٥، ..... م.س.ذ، ص ٣٩٥.

(٢) د/ أحمد شوقي محمود، "القضية السودانية نحو حل فيدرالي جديد، ..... م.س.ذ، ص ١٠.

(٣) د/ نيفين حليم، "التنافس الدولي لكسب النفوذ في أفريقيا .... م.س.ذ، ص ٨٢.

(٤) عاطف صقر، "النزاع الصومالي والصراع الدولي في القرن الأفريقي ..... م.س.ذ، ص ٩٣.

(٥) رضا محمد هلال، "الوجود الاقتصادي الصيني في أفريقيا الفرص والتحديات ..... م.س.ذ، ص ١٤٣.

(٦)

Judth van de looy., op. it., P.4

من فرص<sup>(١)</sup>. ومن هذه المعطيات حاولت الصين القيام بأدوار مختلفة تجاه ما تتعرض له دول القارة والمنطقة من صراعات وحروب، وظهر هذا الدور من خلال المساهمة الصينية في عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، حيث أرسلت حوالي ٥٦٧ فرداً من قواتها إلى بعض الدول الأفريقية منها ارتريا وأثيوبيا، وقررت أيضاً في مارس عام ٢٠٠٥ المساهمة في عمليات حفظ السلام في جنوب السودان بحوالي ٤٠٠ جندي صيني<sup>(٢)</sup>، إضافة إلى ذلك ساندت الصين ودعمت جهود الدول الأفريقية لحل النزاعات والصراعات بالطرق السلمية، وساندت جهود الاتحاد الأفريقي والمنظمات الإقليمية الفرعية مثل الاتحاد الأفريقي ومنظمة الإيجاد<sup>(٣)</sup>.

وعلى السياق نفسه ظهر هذا الدور أكثر بروزاً فيما يتصل بأزمة دارفور في غرب السودان، فمع اشتداد الأزمة وتصاعد التدخلات الإقليمية والدولية في شؤون السودان الداخلية، حرصت الصين على التواجد في إطار الأزمة، ومال الموقف الصيني في بداية الأمر لصالح الحكومة السودانية، وتبنى وجهة نظرها رسمياً وإعلامياً بحكم كثافة المصالح الصينية في السودان غير أن هذا الانحياز للحكومة السودانية تغير بعد ذلك بفعل عدة أمور<sup>(٤)</sup>. وأصبحت الصين تعرب عن قلقها البالغ إزاء تدهور الأوضاع الإنسانية في دارفور وتطالب من الحكومة السودانية بذل المزيد من الجهود لوضع حد للأزمة ومعاقبة الميليشيات المسلحة، التي ارتكبت جرائم في حق السكان<sup>(٥)</sup>، ورغم هذا التحول الجزئي للموقف الصيني من الأزمة، إلا أن الصين لم تتخلى كلية عن الحكومة السودانية حيث قدمت لها دعماً مالياً وعسكرياً، وساندتها كثيراً في المحافل الدولية وعلى وجه الخصوص في مجلس الأمن، حيث هددت مراراً باستخدام الفيتو ضد أي مشروع قرار يفرض عقوبات على السودان خاصة القرار رقم (١٥٥٦) لسنة ٢٠٠٤، الخاص بنزع الجماعات الإرهابية ومحاكمة القادة الذين ارتكبوا انتهاكات لحقوق الإنسان<sup>(٦)</sup>. والقرار رقم (١٥٩٣) لسنة ٢٠٠٥، الخاص بإحالة ملف دارفور إلى محكمة الجنايات الدولية الذي امتنعت الصين عن التصويت عليه<sup>(٧)</sup>، والقرار رقم (١٧٠٦)

Ibid., P.12

(١)

(٢) السفير أحمد حجاج، "التنافس الدولي على أفريقيا .... م.س.ذ.، ص ١٤٠.

(٣) رضا محمد هلال، "الوجود الاقتصادي الصيني في أفريقيا .... م.س.ذ.، ص ١٤٣.

(٤) لمزيد من التفاصيل حول ذلك انظر: د/ السيد مصطفى أحمد أبو الخير، "أزمات السودان الداخلية

والقانون الدولي ..... م.س.ذ.، ص ٨٩ - ١٩.

(٥) م.س.، ص ٩٠.

Judth van de looy., op. cit., P.17

(٦)

(٧) التقرير الإستراتيجي الأفريقي، ٢٠٠٤ - ٢٠٠٥، ..... م.س.ذ.، ص ١٩١.



الصادر في ٣١ أغسطس عام ٢٠٠٦، القاضي بنشر قوات تابعة للأمم المتحدة في دارفور تسليم ملف الإقليم إلى هذه القوات<sup>(١)</sup>. الذي امتنعت الصين أيضاً عن التصويت عليه، وربطت موافقتها على القرار بحسب ما صرح به المتحدث الرسمي باسم الخارجية الصينية بضرورة موافقة الحكومة السودانية عليه، وضرورة التجاوب مع مخاوف الحكومة السودانية المنطقية بهذه الشأن<sup>(٢)</sup>، وإذا كانت الصين لم تقدم على استخدام حق الفيتو ضد هذه القرارات، إلا أنها ساهمت إلى حد كبير في التخفيف من حدة هذه القرارات<sup>(٣)</sup>.

إجمالاً من خلال هذا العرض للدور الصيني تجاه الصراعات المختلفة في المنطقة، يتضح بأن الصين تعاملت مع هذه الصراعات وفقاً لما يخدم مصالحها الإستراتيجية التي تصاعدت مع نهاية الحرب الباردة، فأظهرت اهتماماً بما يدور في القارة الأفريقية من صراعات وحروب خاصة في المناطق التي لها بها مصالح مثل منطقة القرن الأفريقي، وساندت في هذا الخصوص الجهود الأفريقية والدولية الرامية لمنع وتسوية الصراعات في المنطقة، وشاركت بقوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة في مناطق القارة المختلفة لتعلن بذلك عن وجودها كقوة دولية كبرى في عالم ما بعد الحرب الباردة، وأنه أصبح لها مصالح مختلفة في شتى مناطق العالم.

وظهرت البرجماتية الصينية في أسس معانيها في مسألة تعاملها مع الأزمة السودانية في دارفور، فقد ساندت الصين الحكومة السودانية في مواقفها تجاه الصراع إلى درجة تتناسب مع حجم مصالحها في السودان وإلى درجة لا تؤدي إلى توتر علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوروبي التي تربطها معها مصالح قوية تفوق حجم مصالحها مع السودان، ولذلك جاءت المواقف الصينية من قرارات مجلس الأمن انعكاساً لهذه المعطيات.

### خامساً: اليابان:

منذ نهاية الحرب الباردة بدأت اليابان تتطلع للقيام بدور عالمي على المستويين السياسي والأمني، يتناسب مع حجمها كقوة اقتصادية عظمى في العالم<sup>(٤)</sup>، واحتلت للقارة الأفريقية في هذا الخصوص مكانة متقدمة في اهتمامات السياسة اليابانية رغم عدم وجود

(١) فرنسا وتشاد تدعوان إلى نشر قوات أمنية في دارفور، ..... م.س.ذ.

(٢) الصين تربط نشر قوات أمنية في دارفور بموافقة السودان.

<http://www.aljazeera.net/NR/exeres/AB28556E-B7FO-46c5-885E-ID16cc5B6453.htm>

(٣) د/ السيد مصطفى أحمد أبو الخير، "أزمات السودان الداخلية والقانون الدولي ..... م.س.ذ، ص ٩١.

(٤) لمزيد من التفاصيل حول ذلك انظر: د/ أحمد بهي الدين قنديل، "اليابان الجديدة، إعادة التفكير في الدور الخارجي"، السياسة الدولية، العدد (١٦٧)، يناير ٢٠٠٧، ص ٩٨ - ١٠٠.



روابط تاريخية قديمة تربطها بدول القارة، إضافة إلى ذلك حظيت القارة باهتمام متزايد من قبل اليابان بحكم ما تملكه من موارد طبيعية مختلفة تحتاج إليها اليابان في صناعاتها المختلفة<sup>(١)</sup>، خاصة مع تصاعد اهتمام العديد من القوى الدولية بالقارة وتسابقها على الفوز، بما تجود به من موارد، ولذلك وجهت اليابان اهتمامها لما يدور في القارة من مستجدات وتفاعلات، وخاصة قضايا الصراعات والحروب التي تنور فيها، وحاولت بحكم إمكاناتها الاقتصادية الضخمة القيام بأدوار مختلفة للمساهمة في تسوية هذه الصراعات، خاصة بعد تزايد مطالبة المجتمع الدولي لها بالمشاركة المباشرة في حل التوترات والصراعات الدولية، وعلى وجه الخصوص الولايات المتحدة الأمريكية<sup>(٢)</sup>، وظهر الدور الياباني في الخصوص من خلال عدة مستويات أهمها:

أ - تقديم الدعم المختلف للمنظمات الإقليمية والإقليمية الفرعية لمساعدتها على القيام بمسؤوليتها في منع وتسوية الصراعات المختلفة في القارة، وفي هذا الإطار ومنذ عام ١٩٩٦، ساهمت اليابان بحوالي ١,٤٥٤ مليار دولار لصالح صندوق السلام التابع لمنظمة الوحدة الأفريقية (الاتحاد الأفريقي حالياً)<sup>(٣)</sup>.

ب- المساهمة في جهود الأمم المتحدة في عملياتها الخاصة بتسوية الصراعات في القارة، حيث شاركت اليابان بقوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة في عدة دول مثل موزمبيق عام ١٩٩٣ وزائير ورواندا عام ١٩٩٤<sup>(٤)</sup>.

ج- قامت اليابان في عام ٢٠٠٣ بتعيين السيد كيتا روسانو كسفير مسئول عن تسوية الصراعات وشؤون اللاجئين في القارة<sup>(٥)</sup>.

د - تشجيع ودعم إقامة وعقد المؤتمرات والندوات الدولية الخاصة بعمليات حفظ السلام في أفريقيا، مثل المؤتمر الذي تم عقده في طوكيو خلال شهر أكتوبر عام ١٩٩٥ حول أثر الصراعات على التنمية في أفريقيا<sup>(٦)</sup>.

---

(١) التقرير الإستراتيجي الأفريقي، ٢٠٠١ - ٢٠٠٢، ..... م.س.ذ. ص ٣٤٤.

(٢) خديجة عرفة، "النموذج الياباني للديمقراطية بين الدولة والشرق الأوسط الكبير ..... م.س.ذ.

(٣) التقرير الإستراتيجي الأفريقي، ٢٠٠٤ - ٢٠٠٥، ..... م.س.ذ. ص ٣٧٨.

(٤) خديجة عرفة، "النموذج الياباني للديمقراطية بين الدولة والشرق الأوسط الكبير ..... م.س.ذ.

(٥) التقرير الإستراتيجي الأفريقي، ٢٠٠٤ - ٢٠٠٥، ..... م.س.ذ. ص ٣٧٩.

(٦) رانيا حسين عبدالرحمن حسن، ..... م.س.ذ. ص ٧٥.

وبالنسبة للصراعات والحروب فى منطقة القرن الأفريقى، فعلى الرغم من أن الجهود اليابانية تجاهها لم تخرج عن هذا الإطار، إلا أنها حظيت باهتمام ملحوظ من قبل السياسة اليابانية لوقوعها فى منطقة إستراتيجية مهمة على الصعيد العالمى، وبرز الدور اليابانى تجاه هذه الصراعات بداية من خلال منظمة الإيجاد التى تعتبر اليابان أحد أهم شركائها المسؤولين، فعن طريق عضويتها فى منتدى شركاء الإيفاد استطاعت اليابان أن يكون لها نفوذ داخل هذه المنظمة مكنها من التأثير على كثير من شؤونها والتحكم بجدول أعمالها وترتيب أولوياتها<sup>(١)</sup>. ولذلك كثفت اليابان من دعم هذه المنظمة وتعزيز جهودها للرامية لتسوية الصراعات فى كل من السودان والصومال والصراع الأنثيوبى الارتري<sup>(٢)</sup>، إضافة إلى ذلك لعبت اليابان دوراً واضحاً فى جهود التسوية السلمية فى إقليم دارفور، وبذلت العديد من الجهود الدبلوماسية لاحتواء الأزمة وذلك من خلال اللقاءات والاتصالات، التى أجرتها مع المسؤولين السودانين سواء فى طوكيو أو فى الخرطوم، الذين ناقشت معهم السبل الكفيلة لحل الأزمة وطالبتهم باتخاذ خطوات ملموسة وسريعة فى هذا الشأن، كما نظمت بعض اللقاءات بين وزير الخارجية السودانى وبعض المسؤولين فى الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقى للتشاور والتنسيق فيما بينهم لإيجاد حل سريع للأزمة، أيضاً وفى نفس السياق وتأكيداً على اهتمام اليابان بالأزمة، أوفدت السفير كيتا روسانو المسئول عن الصراعات واللجنتين فى الخارجية إلى دارفور، لتفقد الأوضاع وبحث ما يمكن أن تقوم به اليابان تجاه الأزمة، وفى هذا الإطار قدمت اليابان مساعدة مالية قدرها ٢,١ مليون دولار لمبادرة الاتحاد الأفريقى لحل الأزمة، وأبدت استعدادها لإرسال قوات يابانية للمشاركة ضمن قوات حفظ السلام فى الإقليم إذ ما تقرر ذلك<sup>(٣)</sup>.

إجمالاً أرادت اليابان من خلال تعاملها مع الصراعات والحروب المختلفة فى القارة والمنطقة وفقاً لإستراتيجيتها الجديدة أن تعلن عن تواجدتها فى عالم ما بعد الحرب الباردة، وأن تظهر تصميمها على المشاركة بدور أكبر فى الشؤون السياسية والأمنية، ليس فقط على المستوى الأفريقى، وإنما على المستوى الدولى وبما يتناسب مع مكانتها كقوة إقتصادية عملاقة، إضافة إلى ذلك سعت لليابان ومن خلال الدور الذى لعبته تجاه صراعات منطقة القرن الأفريقى أن تتقرب من دول المنطقة، وأن تحافظ على مصالحها المتنامية فيها، وخاصة فى ظل تصاعد اهتمامات بعض القوى الدولية والإقليمية بما يدور فى المنطقة من أحداث ومستجدات وتسابقها على توظيفها بما يخدم مصالحها فى المنطقة والقارة.

(١) مركز دراسات الشرق الأوسط، تداعيات الصراع فى القرن الأفريقى ..... م.س.ذ، ص ٣٩.

(٢) التقرير الإستراتيجى الأفريقى، ٢٠٠٤ - ٢٠٠٥، ..... م.س.ذ، ص ٣٧٨.

(٣) م.س، ص ٣٧٩ - ٣٨٠.

## المطلب الثاني

### عملية التحول الديمقراطي

بالنسبة للدول الأخرى المتنافسة في المنطقة، فلا نستطيع القول بأن قضية التحول الديمقراطي وحقوق الإنسان كمبادئ غربية شكلت أولوية في علاقاتها بدول القارة الأفريقية والمنطقة، سواء الدول الآسيوية إيران والصين واليابان أو الدول العربية وإسرائيل خاصة، وهذه الدول باستثناء إسرائيل تنتمي إلى حضارات عريقة تختلف وتتقاطع مع الحضارة الغربية في قضايا كثيرة، بل وتتفوق عليها<sup>(١)</sup>، ولذلك فهذه القوى تعتقد بأن هذه المبادئ ما هي إلا أدوات تستخدمها الدول الغربية لنشر ثقافتها وقيمها والتدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى تحت مبررات وشعارات لا تمت للواقع بصلة. وحتى اليابان التي تبدو أكثر قرباً للتوجهات الغربية أصبحت أقل انبهاراً بالنماذج الغربية، خاصة بعد أن استطاعت تحقيق نجاحاً اقتصادياً كبيراً تفوقت من خلاله على الدول الغربية، الأمر الذي زاد من فناعة اليابانيين بأن مصادر نجاحهم موجودة أساساً في ثقافتهم<sup>(٢)</sup>. وفي هذا السياق وخلال أحداث ميدان (تيانانمان) عام ١٩٨٩ في الصين، والحملة الغربية على الصين بسبب انتهاكات حقوق الإنسان، ابتعدت اليابان عن الدخول في هذه الحملة، بل أن رئيس الوزراء الياباني آنذاك (كيشي ميازاوا) قال "إننا لن نسمح لمفاهيم مجردة عن حقوق الإنسان أن تؤثر على علاقاتنا بالصين"<sup>(٣)</sup>.

ولذلك وفي إطار الضغوط التي مارستها الدول الغربية بعد نهاية الحرب الباردة وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية على الدول الأفريقية لإجبارها على تبني النهج الديمقراطي واحترام حقوق الإنسان على النهج الغربي، وربطها لمساعداتها المختلفة لهذه الدول بتبني هذه القيم - كما تم الإشارة إليه - في المطلب السابق. ومع رفض الدول الأفريقية لهذه المشروطة، والاعتقاد بعدم ملائمة القيم الغربية لواقعها السياسي والاقتصادي والاجتماعي<sup>(٤)</sup>، هذه المعطيات هيأت المجال أكثر للأطراف الدولية الأخرى غير الغربية للنفوذ إلى القارة الأفريقية عبر آليات ووسائل أخرى؛ عملت من خلالها على تطوير وتقوية علاقاتها مع دول القارة بعيداً عن المشروطة السياسية والاقتصادية والتدخل في الشؤون الداخلية.

---

(١) لمزيد من التفاصيل انظر:

- صامويل هنتجتون، "صدام الحضارات إعادة صنع النظام العالمي ..... م.س.ذ، ص ١٦٩ - ٢٠٠.

(٢) م.س، ص ١٧٥.

(٣) م.س، ص ٣١٢.

(٤) سفير/ جلال عبدالمعز عبدالرحمن، "اليابان ومبادرة نيباد الأفريقية ..... م.س.ذ، ص ٧٨.



وحظيت دول منطقة القرن الأفريقي بحيز كبير في توجهات، واهتمامات هذه الدول التي سعت إلى تقوية روابطها بأنظمتها المختلفة لإيجاد نقاط ارتكاز جديدة لها في المنطقة، واتبعت في ذلك طرقاً مختلفة في الوصول إلى غاياتها.

#### أولاً: الدول العربية:

فيما يتصل بالدول العربية، فلا مكان للحديث عن عملية التحول الديمقراطي وحقوق الإنسان في علاقاتها بدول منطقة القرن الأفريقي، أو القارة الأفريقية، فالدول العربية، تعرضت هي الأخرى مثلها مثل الدول الأفريقية لضغوط غربية متواصلة منذ نهاية الحرب الباردة، وخاصة من قبل الولايات المتحدة لتبني النهج الديمقراطي وفقاً للرؤية الغربية<sup>(١)</sup>. ولذلك فكل التحركات العربية تجاه المنطقة سواء في إطار الجامعة العربية أو في إطار التحركات الفردية لبعض الأقطار العربية، سعت إلى دعم وتطوير علاقاتها بدول المنطقة كافة عبر آليات سياسية عديدة ظهرت في أحيان كثيرة متناقضة، بل ومختلفة، نظراً لاختلاف الخيارات السياسية بين الأقطار العربية<sup>(٢)</sup>. وهدفت هذه التحركات في مجملها إلى حماية المصالح وتحقيق الأهداف العربية سواء القطرية أو القومية في المنطقة التي تمثل بالأساس جزءاً من الأمة العربية والإسلامية لوجود ثلاث دول عربية<sup>(٣)</sup>. إضافة إلى وجود جماعات إسلامية كبيرة في بقية دول المنطقة كما أشرنا إلى ذلك في بداية الدراسة.

#### ثانياً: إسرائيل:

أما فيما يتصل بإسرائيل، فيمكن القول بأن عملية التحول الديمقراطي وحقوق الإنسان، لم تشكل أى أهمية في توجهاتها سواء تجاه القارة الأفريقية على وجه العموم، أو منطقة القرن الأفريقي على وجه الخصوص، فإسرائيل التي تتمسح بالديمقراطية، وتدعى بأنها واحة الديمقراطية في منطقة الشرق الأوسط هي أبعد ما تكون عن ذلك، بل أن طبيعتها وجودها بحد

---

(١) لمزيد من التفاصيل حول ذلك انظر:

- سعيد رفعت، "نحو صياغة أمريكية جديدة لطبيعة الصراعات في المنطقة"، شؤون عربية، العدد (١٢٢)، صيف ٢٠٠٥، ص ٦ - ١٣.

(٢) لمزيد من التفاصيل انظر:

- سعد ناجي جواد وعبد السلام إبراهيم بغدادي، ..... م.س.د، ص ٩ - ٢١.

(٣) لمزيد من التفاصيل انظر:

- د/ إبراهيم أحمد نصر الدين، "مشكلات الأطراف العربية في منطقة القرن الأفريقي .... م.س.د، ص ٤٩ - ٧٨.



ذاته كان أحد أهم أسباب غياب الديمقراطية وحقوق الإنسان في المنطقة<sup>(١)</sup>، وقد ركزت إسرائيل في كل تحركاتها تجاه المنطقة على البعد الإستراتيجي المتمثل في تحقيق السيطرة الإقليمية بهدف ضرب الحصار، الذي فرضته عليها الدول العربية، بل والوصول إلى تطويق الدول العربية، وأيضاً تأمين الملاحة في البحر الأحمر والحيلولة دون انفراد الدول العربية بالسيطرة عليه<sup>(٢)</sup>، ولتحقيق ذلك سعت إسرائيل إلى إقامة علاقات سياسية ودبلوماسية قوية مع دول المنطقة وعلى وجه الخصوص أثيوبيا وارثريا، أو مع بعض الجماعات الأثنية في المنطقة، واتبعت في ذلك عدة طرق منها تقديم المساعدات المختلفة والمعونات الفنية والعسكرية لدول المنطقة<sup>(٣)</sup>، ونجحت إسرائيل إلى حد كبير في استخدام هذه الأساليب وتوظيفها سياسياً في علاقاتها بدول المنطقة<sup>(٤)</sup>، كما تم توضيحه في الصفحات السابقة وكما سيتم توضيحه في الفصل القادم.

### ثالثاً: إيران:

قامت إيران، ومع بداية التسعينيات من القرن العشرين بعدة تحركات دبلوماسية في المنطقة، هدفت من وراءها إلى إيجاد مرتكزات نفوذ لها في المنطقة، ظهرت في البداية من خلال حكومة الإنقاذ الإسلامية في السودان - كما أشرنا إلى ذلك -، والتي حاولت من خلالها مد نفوذها إلى المنطقة. غير أنها واجهت مقاومة عنيفة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وبعض دول المنطقة التي رأت في التحركات الإيرانية تهديداً كبيراً لأمن المنطقة ولمصالحها المختلفة<sup>(٥)</sup>، وتحت هذه الضغوط إضافة إلى تغيرات داخلية<sup>(٦)</sup>، بدأت إيران في تعديل توجهاتها تجاه المنطقة والتخلي في ذلك عن شعار تصدير الثورة، بل واضطرت إلى التجاوز عن بعض أهداف وخصائص الثورة الإسلامية<sup>(٧)</sup>، وهدفت إيران من وراء ذلك إلى إزالة التوتر بينها

(١) لمزيد من التفاصيل انظر:

- ماجد كيالي، "خطاب الديمقراطية الإسرائيلي: الشبهات والتوظيفات"، شؤون عربية، العدد (١٢٢)، صيف ٢٠٠٥، ص ٤ - ٢٢.

(٢) نهى على أمير، ..... م.س.ذ، ص ١٥٩.

(٣) د/ عبدالمك عوده، "السياسة المصرية ومياه النيل في القرن العشرين، ..... م.س.ذ، ص ٩٤.

(٤) عماد قدورة، ..... م.س.ذ، ص ٤٨.

(٥) تسفاتيسيون مدهاتي، ..... م.س.ذ، ص ٤٤.

(٦) لمزيد من التفاصيل انظر:

- د/ نيفين حليم، "التنافس الدولي لكسب النفوذ في أفريقيا، ..... م.س.ذ، ص ٨١ - ٨٢.

(٧) لمزيد من التفاصيل انظر:

- د/ محمد السعيد إدريس، "الثورة الإسلامية الإيرانية وآفاق المستقبل، ..... م.س.ذ.

وبين دول المنطقة، ليس هذا فحسب وإنما اتجهت أيضاً إلى تطوير وتقوية علاقاتها بكل دول المنطقة عبر انتهاج سياسة جديدة، تقوم على أسس التعايش السلمي والحوار بين الحضارات ونبذ الكراهية والصراعات بين الدول والشعوب، والسعى لبناء عالم يسوده الأمن والاستقرار، تظلله مبادئ عدم التدخل فى الشؤون الداخلية والاحترام المتبادل بين الدول، وعدم اللجوء إلى العنف والإرهاب<sup>(١)</sup>، ومن هذا المنطلق رفضت إيران مثلها مثل بقية دول المنطقة والقارة مسألة التسليم بوجود طريق واحد للتنمية مرتبط بالنموذج الغربى فقط، وأوضحت فى هذا الجانب بأنها تمثل نموذجاً تنموياً مغايراً للغرب استطاعت من خلاله تحقيق الكثير من الانجازات على طريق تحقيق التنمية الشاملة<sup>(٢)</sup>. ومن ثم فالدول الأفريقية ومن واقعها الثقافى قادرة على إيجاد نماذج تنموية مغايرة للنموذج الغربى، يجنبها الضغوط المختلفة الذى تمارسه عليها الدول الغربية، وتطبيقاً لهذه التوجهات عملت إيران على تطوير علاقاتها المختلفة بدول المنطقة سواء بشكل ثنائى أو جماعى، فعلى المستوى الثنائى قدمت إيران مساعدات مختلفة لبعض دول المنطقة وبدون أى شروط سياسية<sup>(٣)</sup>، وعلى المستوى الجماعى عملت إيران على إنشاء منتدى للتعاون الإيرانى مع الدول الأفريقية هدف إلى تنظيم محاور العلاقات المختلفة مع دول القارة<sup>(٤)</sup>.

#### رابعاً: الصين:

فى هذا الإطار حاولت الصين استغلال تمسك القوى الغربية بربط مساعداتها لدول القارة الأفريقية بعملية التحول الديمقراطى واحترام حقوق الإنسان على النهج الغربى، والضغط عليها فى هذا الخصوص فى النفاذ إلى القارة الأفريقية وكسب مناطق نفوذ جديدة لها على حساب هذه الدول خاصة وهناك علاقات تاريخية وسياسية قديمة مع القارة الأفريقية، ورصيد تعاونى كبير يساند التحركات الصينية فى القارة الأفريقية<sup>(٥)</sup>.

ولذلك وعلى خلاف التوجهات الغربية أبدت الصين ودعمت توجهات الدول الأفريقية الساعية لحماية استقلالها وسيادتها من الضغوط الغربية، وأظهرت احتراماً كاملاً للنظم السياسية الأفريقية، وللطرق التنموية، التى تختارها وتتسجم مع خصوصياتها الثقافية

(١) التقرير الإستراتيجى الأفريقى، ٢٠٠٤ - ٢٠٠٥، ..... م.س.ذ، ص ٣٩٠.

(٢) م.س، ص ٣٩١.

(٣) التقرير الإستراتيجى الأفريقى، ٢٠٠١ - ٢٠٠٢، ..... م.س.ذ، ص ٣٤٨.

(٤) لمزيد من التفاصيل انظر:

- التقرير الإستراتيجى الأفريقى، ٢٠٠٤ - ٢٠٠٥، ..... م.س.ذ، ص ٣٨٦ - ٣٨٨.

(٥) لمزيد من التفاصيل انظر:

والحضارية<sup>(١)</sup>، أيضاً وعلى نفس السياق لم تضع الصين فى الاعتبار مسألة التحول الديمقراطي وحقوق الإنسان والبيئة والحكم الرشيد فى علاقاتها المختلفة بالدول الأفريقية<sup>(٢)</sup> انطلاقاً من مبدأ عدم التدخل فى الشؤون الداخلية للدول الأخرى الذى تقوم عليه السياسة الخارجية الصينية<sup>(٣)</sup>، ولم تربط مساعداتها المختلفة لدول القارة بأى شروط سياسية مثل القوى الغربية<sup>(٤)</sup>، ليس هذا فحسب بل إن الصين وفى إطار مساعدتها للدول الأفريقية للتخلص من الضغوط الغربية فيما يتعلق بعملية التنمية الشاملة قدمت نفسها كمثال لهذه الدول، فقد استطاعت وفى إطار الخصوصية الصينية أن تتعايش بنجاح فى الجمع بين نظامين مختلفين، بل والتوفيق بينهما وهما اقتصاد السوق والنظام الاشتراكي<sup>(٥)</sup>، واستطاعت الصين بهذا النهج أن تحقق إنجازات اقتصادية هائلة كما تم الإشارة إليه.

من خلال هذه السياسة المتوازنة القائمة على الاحترام المتبادل، استطاعت الصين أن تكسب ثقة وتعاطف الكثير من الدول الأفريقية لتوجهاتها السياسية سواء تجاه القارة الأفريقية أو اتجاه الساحة الدولية<sup>(٦)</sup>، ومنطقة القرن الأفريقى مثلها مثل بقية مناطق القارة حظيت باهتمام كبير من قبل السياسة الصينية، نظراً لأهميتها الإستراتيجية ولتصاعد المصالح الصينية فيها ولا سيما فى السودان.

#### خامساً: اليابان:

فيما يتصل بتوجهات السياسة اليابانية تجاه عملية التحول الديمقراطى وحقوق الإنسان، التى حاولت القوى الغربية فرضها على الدول الأفريقية بعد نهاية الحرب الباردة، يمكن القول بأنه وعلى الرغم من تشجيعها لهذه العملية، وتقديم الدعم والمساهمة فى تجاه تحقيق تقدم فى هذا المجال<sup>(٧)</sup>، إلا أن اليابان وبحكم تكوينها الثقافى والحضارى، الذى يختلف بطبيعة الحال

---

(١) كلمة السيد روسيكه السفير الصينى فى القارة فى الندوة الثقافية حول الصين والعرب وأفريقيا، ..... م.س.ذ.

(٢) Judith Van Looy., op. cit., PP. 28

(٣) جان كريستوفان، "ازدواجيات التجارة بين الجنوب والجنوب، للصين تجتاح السوق الأفريقى  
[http://www.Mondiploar.com/article\\_Print.php3?article=139](http://www.Mondiploar.com/article_Print.php3?article=139)

(٤) Domingos Jardo Muekalia., op. cit., P.11

(٥) نبيل عمارة، "العلاقات الأفريقية الصينية فى الألفية الجديدة ..... م.س.ذ، ص ٨٤.

(٦) Judith Van Looy., op. cit., P.6

(٧) التقرير الإستراتيجى الأفريقى، ٢٠٠٢ - ٢٠٠٣، ..... م.س.ذ، ص ٣١٦.



مع المكون الحضارى والثقافى للغرب<sup>(١)</sup>، لم تتحس كثيرا لفرض النموذج الغربى فى علاقاتها بدول القارة الأفريقية، ويرتبط ذلك بأسس النموذج اليابانى للتنمية، الذى لم يركز كليا على النموذج الغربى، وقام فى جوهره على المزج بين معطيات الواقع اليابانى، ونظام القيم الغربى<sup>(٢)</sup>، إضافة إلى ذلك فإن اليابان التى ظهرت أكثر قرباً للتوجهات الغربية، أصبحت الآن أقل انبهاراً بالنماذج الغربية، وخاصة بعد أن استطاعت أن تحقق نجاحاً اقتصادياً كبيراً تفوقت من خلاله على الدول الغربية ذاتها، الأمر الذى زاد من قناعة اليابانيين بأن مصادر نجاحهم يكمن أساساً فى ثقافتهم<sup>(٣)</sup>، ولذلك فإن اليابان لم تتجر بشكل كبير وراء التوجهات الغربية فيما يتعلق بضرورة تبني المعايير الديمقراطية وحقوق الإنسان فى علاقاتها بدول العالم. وفى هذا السياق مثلاً وخلال أحداث ميدان (بتانانمان) عام ١٩٨٩ فى الصين، والحملة الغربية على الصين بسبب انتهاكات حقوق الإنسان، ابتعدت اليابان عن الدخول فى هذه الحملة، بل أن رئيس الوزراء اليابانى آنذاك (كيشى مازاوا) - وكما سبق الإشارة إليه - قال "إننا لن نسمح لمفاهيم مجردة عن حقوق الإنسان أن تؤثر على علاقاتنا بالصين"<sup>(٤)</sup>، ووفقاً لهذه التوجهات فإن المساعدات اليابانية لدول القارة، التى تصاعدت بعد نهاية الحرب الباردة بشكل كبير<sup>(٥)</sup>، لم يتم ربطها بأى شروط سياسية، فاليابان ومن خلال علاقاتها بدول القارة، التى شهدت تطوراً كبيراً ركزت جهودها على توسيع شبكة مصالحها المختلفة فى القارة الأفريقية، وبغض النظر عن أى اعتبار آخر، ولذلك وتأكيداً على أهمية هذه القارة، التى كانت تأتى فى آخر اهتمامات الدبلوماسية اليابانية، استهل رئيس الوزراء الأسبق (يوشيرومورى) أول زيارته الخارجية فى يناير عام ٢٠٠١ إلى القارة الأفريقية، مخالفاً بذلك من سبقوه من رؤساء الوزراء اليابانيين الذين كانوا يستهلون أولى زيارتهم إلى الدول الآسيوية أو الغربية<sup>(٦)</sup>، وبالنسبة لدول منطقة القرن الأفريقى فقد تعاملت السياسة اليابانية مع أنظمتها السياسية وفقاً لهذه التوجهات.

(١) السياسة الدولية، نحن والصعود الآسيوى، .. رؤية حضارية، السياسة الدولية، العدد (١٦٧)، يناير ٢٠٠٧، ص ٦٤.

(٢) سفير/ جلال عبدالمعز عبدالرحمن، اليابان ومبادرة لبياد الأفريقية ..... م.س.ذ، ص ٧٩.

(٣) صامويل هنتجتون، "صدام الحضارات إعادة صلب للنظام العالمى .... م.س.ذ، ص ١٧٥.

(٤) م.س، ص ٣١٢.

(٥) لمزيد من التفاصيل حول ذلك انظر:

- التقرير الإستراتيجى الأفريقى، ٢٠٠١ - ٢٠٠٢، ..... م.س.ذ، ص ٣٤٣ - ٣٤٦.

(٦) اليابانيون فى أفريقيا من أجل حق القيتو ... م.س.ذ.



## **الفصل الثالث**

### **البعد الاقتصادي**

المبحث الأول: الولايات المتحدة الأمريكية

المبحث الثاني: الاتحاد الأوروبي وفرنسا

المبحث الثالث: الدول العربية وإسرائيل

المبحث الرابع: الدول الآسيوية (إيران - الصين - اليابان)



## الفصل الثالث

### البعد الاقتصادي

فى إطار التنافس بين القوى الدولية، حظى البعد الاقتصادى بأهمية ملحوظة فى تحركاتها تجاه المنطقة، فعملت هذه القوى على زيادة نشاطها الاقتصادى وتدعيم علاقاتها الاقتصادية بدول المنطقة المختلفة، وفى هذا الإطار، تسابقت فيما بينها على احتكار الجانب التجارى للاستفادة من أسواق المنطقة الواعدة التى يتجاوز تعدادها المائة مليون نسمة، وفقاً للتعريف المأخوذ به للمنطقة فى هذه الدراسة<sup>(١)</sup>، كما تسابقت هذه القوى على الفرص الاستثمارية المتاحة فى المنطقة، على الرغم مما تعانيه المنطقة من فوضى سياسية، وأمنية بفعل الحروب والصراعات التى تصاعدت منذ نهاية الحرب الباردة، الأمر الذى يجعل منها منطقة طاردة للاستثمارات، وإلى جانب ذلك اتجهت هذه القوى إلى زيادة حجم مساعداتها الاقتصادية لدول المنطقة تحقيقاً لأهدافها ومصالحها فيها، وإن اختلفت فيما بينها فيما يتصل بآليات وأساليب منح تلك المساعدات، فالبعض منها ربط تقديم هذه المساعدات بشروط سياسية واقتصادية، وقدمها البعض الآخر دون أى شروط وهو ما تم الإشارة إليه فى الفصل السابق.

وهذا ما سوف يتناوله هذا الفصل من خلال مباحثه الأربعة، حيث يخصص الأول منه للولايات المتحدة الأمريكية، والثانى للاتحاد الأوروبى وفرنسا، بينما يخصص المبحث الثالث للدول العربية وإسرائيل، أما المبحث الرابع فسوف يخصص للدول الآسيوية الثلاث إيران والصين واليابان.

---

(١) بلغ عدد سكان المنطقة وفقاً لبعض الإحصائيات الحديثة حوالى ١٠٢,٢١٣,٨٨١ نسمة، موزعة على النحو التالى: الصومال ٩,٦٣٩,١٥١ نسمة، جيبوتى ٤٢٧,٦٤٢ نسمة، السودان ٣١,٥٤٧,٥٤٣ نسمة، ارتريا ٣,٤٢٧,٨٣٣ نسمة، أثيوبيا ٥٧,١٧١,٦٦٢ نسمة، انظر فى ذلك: د/ حورية توفيق مجاهد، "الإسلام فى أفريقيا ..... م.س.ذ، ص ٣٧٧.

## المبحث الأول

### الولايات المتحدة الأمريكية

#### المطلب الأول

##### التبادل التجارى

وجهت الولايات المتحدة منذ انتهاء الحرب الباردة اهتماماً كبيراً لتطوير تجارتها مع دول القارة الأفريقية، خاصة وأن هناك انخفاضاً واضحاً فى حجم تبادلها التجارى مع القارة<sup>(١)</sup>، وظهر التحرك الأمريكى بداية فى التقرير الذى صدر عن مجلس العلاقات الخارجية فى منتصف عام ١٩٩٧، تحت عنوان "تعزيز العلاقات الاقتصادية مع أفريقيا"، الذى أوصى بضرورة أن تكون الولايات المتحدة الأمريكية فى مقدمة الدول الصناعية، التى تستفيد من الفرص الجديدة فى القارة، وترجم هذا التوجه إلى واقع بزيارة الرئيس الأمريكى السابق بيل كلينتون إلى أفريقيا عام ١٩٩٨، وما صاحبها من تطوير التجارة الأفريقية الأمريكية، تحت شعار "نعم للتجارة لا للمساعدات" الذى رفعتة الإدارة الأمريكية، وهدفت التحركات الأمريكية إلى محاولة تحويل الواجهة الاقتصادية والتجارية الأفريقية من الاتحاد الأوروبى ومن بعض القوى الآسيوية مثل الصين واليابان نحو الولايات المتحدة الأمريكية<sup>(٢)</sup>، واتبعت فى سبيل ذلك العديد من الوسائل والسياسات المختلفة<sup>(٣)</sup>.

وبالنسبة لمنطقة القرن الأفريقى فقد حظيت وما زالت باهتمام كبير من قبل السياسة الأمريكية لاعتبارات مختلفة، تم الإشارة إليها فى الفصول السابقة، وإذا كانت زيادة النفوذ والسيطرة الأمنية على المنطقة تمثلت أهم الأهداف الأمريكية، فإنها من الناحية الاقتصادية سعت إلى فتح أسواق المنطقة أمام منتجاتها المختلفة وتطوير حركة التجارة البينية معها. وهذا ما سيتم التعرف عليه من خلال الجدول رقم (١) الذى يرصد حجم التبادل التجارى بين الولايات المتحدة ودول المنطقة منذ عام ١٩٩٥، وحتى عام ٢٠٠٣، فخلال هذه الفترة بلغ إجمالى حجم التبادل الكلى بين الطرفين حوالى ٢٠٦٢,١ مليون دولار تمثلت صادرات المنطقة

---

(١) لمزيد من التفاصيل انظر:

- خالد حنفى على، "موقع أفريقيا فى إستراتيجية أمريكا الجديدة"، السياسة الدولية، العدد (١٥٤)، أكتوبر ٢٠٠٣، ص ٢٠٧.

(٢) د/ صلاح الدين عبدالرحمن الدومة ..... م.س.ذ. ص ١٣١.

(٣) لمزيد من التفاصيل انظر:

- التقرير الإستراتيجى الأفريقى، ٢٠٠٤ - ٢٠٠٥، ..... م.س.ذ. ص ٣٤٠ - ٣٤٣.



حوالى ٣٣١,٣ مليون دولار، ووارداتها حوالى ١٧٣٠,٨ مليون دولار، ورغم ضائلة هذا الحجم فى التبادل، إلا أن الميزان التجارى يأتى فى صالح الولايات المتحدة بفارق يصل إلى ١٣٩٩,٥ مليون دولار، كما أن حركة التجارة بين الطرفين متذبذبة وغير مستقرة، وإن كانت قد شهدت ارتفاعاً محدوداً فى عام ٢٠٠٣، حيث وصلت إلى حوالى ٤٧٦,١ مليون دولار مقارنة بـ ٣٥٩ مليون دولار عام ١٩٩٥.

ومن ناحية يلاحظ من خلال الجدول بأن حركة التجارة البينية مع إثيوبيا استحوذت على النصيب الأكبر فى حجم التبادل الكلى بين المنطقة والولايات المتحدة، حيث بلغ حوالى ١٤٢٨,٨ مليون دولار مثلت تقريباً ٦٩,٢% من حجم التبادل، ثم تأتى السودان فى المرتبة الثانية بإجمالى ٤٦٧,٤ مليون دولار وبنسبة ٢٢,٦%، مع ملاحظة بأنه بعد عام ١٩٩٧ شهد التبادل التجارى بين الطرفين انخفاضاً حاداً، ويرجع ذلك إلى توتر العلاقات بين البلدين كما تم الإشارة إليه.

أما ارتريا فقد بلغ إجمالى تبادلها التجارى مع الولايات المتحدة منذ عام ٢٠٠٠ حوالى ١٤٥,٦ مليون دولار مثل تقريباً ٧% من إجمالى حجم التبادل الكلى بين المنطقة والولايات المتحدة الأمريكية، وبالنسبة لجيبوتى فإن تبادلها التجارى مع الولايات المتحدة لا يكاد يذكر إذ بلغ حوالى ٢٠,٣ مليون دولار كلها واردات وبنسبة ٠,٩% من إجمالى التبادل مع دول المنطقة، ويتضح من العرض السابق بأن حركة التجارة الأمريكية مع دول المنطقة تكاد تقتصر على إثيوبيا، ويرجع ذلك إلى كبر حجم السوق الإثيوبى النسبى إضافة إلى طبيعة العلاقات التاريخية والإستراتيجية بين الطرفين.

جدول رقم (١)

حجم للتبديل التجاري بين الولايات المتحدة الأمريكية ودول منطقة القرن الأفريقي

٢٠٠٣ - ١٩٩٥

بالمليون دولار أمريكي

مجموع الواردات	مجموع المصدرات	٢٠٠٣		٢٠٠٢		٢٠٠١		٢٠٠٠		١٩٩٩		١٩٩٨		١٩٩٧		١٩٩٦		١٩٩٥		الدولة
		واردات	مصدرات	واردات	مصدرات	واردات	مصدرات	واردات	مصدرات	واردات	مصدرات	واردات	مصدرات	واردات	مصدرات	واردات	مصدرات	واردات	مصدرات	
١١٧١,١	٢٥٧,٧	٣٨٤,٤	٢٢,٧	١٢٦,٥	١٦,٧	١٢٧,٥	١٩,٦	٦٠,٩	١٧,٦	٩٠,٦	٢١,٩	٨٠,٦	٣٨,١	٥٣,٤	٦٦,٨	٥٩,٧	٢٦,٨	١٤٧,٥	٢٢,٥	لبنان
١٤٥,٢	٠,٤	٦٨,٩	٠,١	٣٨,٥	٠,١	٢٠,٤	٠,١	١٧,٤	٠,١	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	لبنان
٢٠,٣	-	-	-	-	-	-	-	-	-	٣,١	-	٤,٦	-	٢,٦	-	-	-	٥,٢	-	لبنان
٣٩٤,٢	٧٣,٢	-	-	٢١,٦	-	٢٧	-	٣٣	-	١٢,٧	-	٠,١	-	٨٥,٦	١١,٨	٩١,٦	٥,٢	١٢٢,٦	٥٦,٢	السودان
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	الصومال
١٧٣٠,٨	٣٣١,٣	٤٥٣,٣	٢٢,٨	١٨٦,٦	١٦,٨	٢١٤,٩	١٩,٧	١١١,٣	١٢,٧	١٠٦,٤	٢١,٩	٨٥,٣	٣٨,١	١٤١,٦	٧٨,٦	١٥٦,١	٣٢	٢٧٥,٣	٨٣,٧	المجموع

المصدر: من أعداد الباحث اعتماداً على أعداد مختلفة من:

International Trade Statistics Year Book, Vol.1 (New York, United Nations,)

1999, PP, 318 – 319, 898 – 899.

2000, PP, 288, 328 – 329.

2002, PP, 298, 334 – 335, 956 – 957.

2004, PP, 370 – 371, 387 – 388, 1050 – 1051.

## المطلب الثاني

### الاستثمارات والمساعدات

#### أولاً: الاستثمارات:

ركزت الولايات المتحدة ومنذ منتصف التسعينيات من القرن الماضي على زيادة نشاطها الاقتصادي في القارة الأفريقية، وخاصة في جانب الاستثمارات، حيث أولت إدارة الرئيس الأمريكى السابق بيل كلينتون اهتماماً كبيراً بتطوير الاستثمارات الأمريكية في القارة الأفريقية، ولاسيما في مجالات النفط التى وضعت في مقدمة أهدافها الاقتصادية في القارة<sup>(١)</sup>، لا سيما والقارة الأفريقية تنتج ما يقارب سبعة ملايين برميل يومياً أى ما يعادل ١٠% من الإنتاج العالمى للبترو، هذا بخلاف ما لم يكتشف بعد في كثير من الدول الأفريقية<sup>(٢)</sup>. وإذا ما علمنا أن الاستهلاك المحلى في الولايات المتحدة من البترول ارتفع من حوالى ١٧ مليون برميل في اليوم عام ١٩٨٠ إلى حوالى ١٩,٦ مليون برميل عام ٢٠٠١، وانخفض الإنتاج المحلى منه خلال نفس الفترة من ١١ مليون برميل يومياً إلى حوالى ٧,٧ مليون برميل يومياً مما يعنى اتساع الفجوة في العجز خلال هذه الفترة من ٦ مليون برميل إلى ١٢ مليون برميل يومياً، وبالتالي فهي تحتاج إلى بترول من الخارج بمقدار ١٥% من الإنتاج العالمى فوق إنتاجها المحلى البالغ ١٠% من الإنتاج العالمى، لأدركنا حرص الولايات المتحدة على تأمين احتياجاتها النفطية، لذلك فهي تسعى وبكل الطرق إلى الاستحواذ على البترول العالمى بهدف تأمين احتياجاتها وإحراز الانتصار في الصراع الدائر حوله بينها وبين بعض القوى الدولية الكبرى وخاصة الاتحاد الأوروبى والصين واليابان<sup>(٣)</sup>، ولأدركنا أيضاً أهمية البترول الأفرقى في الإستراتيجية الأمريكية، حيث تسعى جاهدة إلى رفع نسبة استيرادها من النفط الأفرقى بحلول عام ٢٠١٥م إلى ٥٠% من مجموع نفطها المستورد<sup>(٤)</sup>، خاصة وأن قرابة نصف الواردات الأمريكية من النفط تأتى من الدول الأعضاء بمنظمة أوبك، الأمر الذى يجعل

(١) Gilbert M. Khadiagala., Op. Cit., P. 265

(٢) د/ إجلال رأفت، "السياسة الفرنسية في أفريقيا جنوب الصحراء ..... م.س.ذ، ص ١٧.

(٣) سفير/ جلال عبدالمعز عبدالرحمن، للولايات المتحدة وبترول القارة الأفريقية، (القاهرة: يناير ٢٠٠٥)،

ص ٧ - ١٠.

(٤) سامى محمد القرعان، .... م.س.ذ.

استقرار الاقتصاد الأمريكي عرضة للآزمات السياسية في بعض دول الأوبك والسياسات المتبعة في هذه المنظمة<sup>(١)</sup>.

وفي هذا الخصوص حظيت منطقة القرن الأفريقي على اهتمام واضح في إطار الإستراتيجية الأمريكية، حيث انتهجت الولايات المتحدة ومنذ نهاية الحرب الباردة العديد من السياسات تجاه قضايا المنطقة بهدف ترتيب أوضاعها المختلفة خدمة لمصالحها الإستراتيجية بدأتها من السودان، حيث عملت إلى تهيئة أوضاعه الداخلية وفقاً لتوجهاتها ومصالحها الاقتصادية وعلى وجه الخصوص النفطية منها، لا سيما والسودان وكما تشير بعض المصادر الحكومية السودانية يحتوى على احتياطي نفطى يصل إلى حوالى ٣ مليار برميل، ولذلك عكست السياسة الأمريكية تجاه مشاكل السودان رغبة أمريكية واضحة في محاصرة وتطويق النفوذ الفرنسى والصينى فى السودان باعتبارهما مع الاتحاد الأوروبى المنافس الأساسى لها، وقد ظهر ذلك واضحاً في طبيعة التعاملات الأمريكية الفرنسية الصينية حيال أزمات السودان الداخلية وخاصة أزمة دارفور كما تم الإشارة إليه سابقاً<sup>(٢)</sup>. فتدفق البترول السودانى بعيداً عن السيطرة الأمريكية كثف من التدخل الأمريكى فى مشاكل السودان<sup>(٣)</sup>، خاصة وأن شركة شيفرون الأمريكية هى أول من اكتشف النفط فى السودان مع بداية الثمانينيات من القرن العشرين والتي انسحبت بعد تفجر الحرب الأهلية فى الجنوب مرة أخرى عام ١٩٨٣.

ومن ثم فإن سياسة حكومة الإنقاذ التى استطاعت أن تجذب العديد من الشركات البترولية للقيام بتنمية الحقول النفطية، التى تم اكتشافها من قبل شيفرون الأمريكية، وتكوين تحالف نفطى بينها عرف باسم (مشروع نفط النيل الكبير)، سيطر على استثمارات النفط فى السودان<sup>(٤)</sup>، حرم الولايات المتحدة من نفط السودان، ولذلك فإن الولايات المتحدة مارست ضغطاً قوياً على حكومة الإنقاذ فى الآونة الأخيرة بخصوص أزمة دارفور فى محاولة منها

(١) محمد القصاص، "النفط صراع دائم للرؤساء الأمريكيين"، مجلة دراسات الشرق الأوسط وأفريقيا، العدد (٤)، المجلد (٢)، السنة (٢)، يناير ٢٠٠٥، ص ١٧٢.

(٢) لمزيد من التفاصيل انظر:

- سامى محمد القرعان، ..... م.ص.ذ.

(٣) د/ إجلال رأفت، "السياسة الفرنسية فى أفريقيا جنوب الصحراء ..... م.ص.ذ، ص ١٨، ولمزيد من التفاصيل حول الأسباب الأخرى لتوتر العلاقات الأمريكية السودانية انظر:

Donald Petterson., *Inside Sudan Political, and Catastrophe.*, (Boulder, Co: Westview Press, 1999), PP. 136 – 137.

(٤) سفير/ جلال عبدالمعز عبدالرحمن، "الولايات المتحدة وبترول القارة الأفريقية ..... م.ص.ذ، ص ٨٥ -



لعزل الحكومة السودانية وخلخلة خططها الإنمائية، ومن ثم تعطيل التحالف النفطي (مشروع النيل الكبير)، الخارج عن سيطرتها في سياسة أصبحت معروفة منذ نهاية الحرب الباردة تقوم على استهداف ومحاربة الأنظمة السياسية، والحركات التي تعمل على عرقلة احتكار الشركات الأمريكية للنفط ومساعدة الأنظمة السياسية التي لا تقف أمام استثماراتها النفطية<sup>(١)</sup>، ولهذا فإن المواقف الأمريكية تجاه أزمة دارفور، ظهرت وكأنها جزء من حرب الموارد التي تشنها الولايات المتحدة ضد القوى الدولية الكبرى مثل الاتحاد الأوروبي والصين واليابان، فإقليم دارفور يحتوى على كميات كبيرة من النفط إضافة إلى اليورانيوم<sup>(٢)</sup>، بل أن الولايات المتحدة ومن خلال دورها في أزمة دارفور هدفت إلى تهيئة الأوضاع لمخطط شركاتها النفطية، التي تسعى إلى مد خط بترول الخليج العربى عبر ميناء ينبع السعودى إلى ميناء عروس السودانى، مخترقاً إقليم دارفور إلى تشاد ليلحق بالأنبوب الحالى الذى يبدأ من تشاد ليصب في المحيط الأطلسي<sup>(٣)</sup>.

وفيما يتصل بارتريا وبعد الاستقلال الذى دعمته الولايات المتحدة بعد موافقة أثيوبيا، استحوذت الولايات المتحدة على الجزء الأكبر من الاستثمارات النفطية فيها عبر شركة Amoco ، التى تمتلك حقوقاً للتنقيب عن النفط فى مساحة تقدر بحوالى ١٣ ألف كم<sup>٢</sup> فى إقليم الدناكل، حيث تزداد الاحتمالات بوجود احتياطات جيدة من البترول والغاز الطبيعى تحت مياه الساحل الارترى، علماً بأن نشاط هذه الشركة إضافة إلى شركة بريطانية وكندية فى ارتريا يعود إلى عام ١٩٦٠، إلا أن هذا النشاط توقف بسبب الحرب، وبعد استقلال ارتريا عام ١٩٩٣ عادت الشركة الأمريكية والكندية، أما الشركة البريطانية فقد ألغى عقدها لأسباب غير معروفة وفقاً للمصادر المتاحة<sup>(٤)</sup>.

وبالنسبة للصومال فإن الاهتمام الأمريكى بأوضاعه الداخلية منذ انهيار الدولة لا يعود فقط لاعتبارات سياسية وإستراتيجية، بل أن هناك اعتبارات اقتصادية أيضاً، حيث دخل النفط ضمن العوامل الرئيسية التى دفعت الولايات المتحدة إلى اتخاذ قرارها فى التدخل فى الصومال مع بداية عقد التسعينيات من القرن العشرين<sup>(٥)</sup> تم متابعتها لما يجرى على الساحة الصومالية من تسويات سياسية، عملت على توجيهها بما يتوافق مع مصالحها الإستراتيجية فى

(١) نيسفاتيسيون مدهانى، ..... م.س.ذ، ص ٣٣.

(٢) د/ السيد مصطفى أحمد أبو الخير، ..... م.س.ذ، ص ٩٦.

(٣) سامى محمد القرعان، .... م.س.ذ.

(٤) د/ عراقى عبدالعزيز الشربيني، "السياسات الاقتصادية فى عهد الاستقلال"، ارتريا، دراسة مسحية، ..... م.س.ذ، ص ٢٦٠.

(٥) عاطف صقر، ..... م.س.ذ، ص ٩٥.

المنطقة، خاصة وهناك تقرير نشر في بداية عام ١٩٩٣ أشار إلى وجود حوضين رسوبيين في الصومال بهما أكبر مخزون للبترول في منطقة شرق أفريقيا<sup>(١)</sup>. وتجدر الإشارة بأن هناك أربع شركات نفط أمريكية كانت قد حصلت على امتيازات للتنقيب عن النفط في حوالى ثلثى الأراضى الصومالية في عهد الرئيس السابق سياد بري، غير أن تفجر الحرب الأهلية بعد الإطاحة بنظام بري جعل ممارسة هذه الشركات لحقوقها أمراً مستحيلاً وأصبحت استثماراتها عرضة للضياع، ولذلك ظل ممثلوا هذه الشركات على اتصال مستمر ببعض القادة الصوماليين أملاً في أن تظل عقودها سارية المفعول<sup>(٢)</sup>، ولذلك وأثناء زيارة الرئيس الأمريكى الأسبق جورج بوش إلى الصومال عام ١٩٩٣ بعد عملية إعادة الأمل رافقه خلال هذه الزيارة ممثلين لثلاث شركات نفط منفذة من تكساس<sup>(٣)</sup>. ومن ناحية ثانية يبدو أن أحلام النفط في الصومال كانت أحد العوامل التى سرعت من انفصال شمال الصومال، غير أن الولايات لم تعترف بهذه الجمهورية لعدة أسباب منها؛ إن الانفصال سيترتب عليه استمرار عدم الاستقرار الأمر الذى سيؤدى إلى عرقلة عودة شركات النفط الأمريكية إلى الصومال لمزاولة نشاطها<sup>(٤)</sup>.

وفيما يتعلق بجيبوتى سعت الولايات المتحدة إلى السيطرة على الاستثمارات النفطية فى هذه الدولة، وبمجرد ظهور بعض المؤشرات على احتمال وجود النفط فى جيبوتى، سارعت الولايات المتحدة للحصول على امتياز التنقيب عن النفط، وبالفعل أعطت جيبوتى حقوق التنقيب عن النفط فى أراضيها لشركة أمريكية<sup>(٥)</sup>.

هذا بالنسبة للاستثمارات النفطية، أما الاستثمارات الأمريكية غير النفطية فى المنطقة فهى محدودة جداً، بل لا تكاد تذكر إذ بلغت فى أثيوبيا وجيبوتى مثلاً من عام ١٩٩٠ وحتى عام ١٩٩٦ حوالى ٢٩ مليون دولار، الأولى استحوذت على ١٦ مليون دولار، والثانية على ١٣ مليون دولار<sup>(٦)</sup>.

(١) تسفاتيسيون مدهالى، ..... م.س.ذ، ص ٣٣.

(٢) عاطف صقر، ..... م.س.ذ، ص ٩٥.

(٣) تسفاتيسيون مدهالى، ..... م.س.ذ، ص ١٣٢ - ١٣٣.

(٤) مجلة دراسات شرق أوسطية، صراع ارتريا وأثيوبيا مدخل التحولات الأمنية فى القرن الأفريقى، مجلة دراسات شرق أوسطية، العدد (١٢)، صيف ٢٠٠٠، (عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط، ٢٠٠٠)، ص ٩٥ - ٩٦.

(٥) د/ إجلال رأفت، "السياسة الفرنسية فى أفريقيا جنوب الصحراء ..... م.س.ذ، ص ١٧.

(٦) د/ فرج عبدالفتاح فرج، ..... م.س.ذ، ص ٤١.

أما فيما يتصل بالمساعدات الأمريكية لدول المنطقة فإن الرؤية الأمريكية - التي تم الإشارة إليها - والتي ترفع شعار التجارة بدلاً من المساعدات فإنها لا تعنى إلغاء أو تخفيض هذه المساعدات، ولكنها تركز على مبدأ المساعدات من أجل دعم جهود الإصلاح الاقتصادي والسياسي كما تزعم ذلك<sup>(١)</sup>، بمعنى أنها تربط مساعداتها للدول النامية بشروط اقتصادية وأخرى سياسية ينبغي على الدول المتلقية تحقيقها حتى يتسنى لها الاستفادة من هذه المساعدات، غير أنه وعلى الرغم من هذا الشعار إلا أن الولايات المتحدة قد تتغاضى عن هذه الشروط وتقدم مساعداتها لأي نظام سياسي طالما لا يعارض التوجهات الأمريكية وطالما يتوافق في توجهاته مع المصالح الأمريكية<sup>(٢)</sup>. وبالنسبة لدول منطقة القرن الأفريقي مارست الولايات المتحدة الأمريكية سياستها المتناقضة هذه، حيث عملت على تقديم مساعداتها للأنظمة السياسية الموالية لها بغض النظر عن أي اعتبارات أخرى، وأوقفتها على الأنظمة السياسية التي لا تتوافق في توجهاتها مع المصالح الأمريكية في المنطقة.

وفي هذا الخصوص أوقفت جميع مساعداتها الاقتصادية للسودان عقب وصول حكومة الإنقاذ إلى السلطة في الخرطوم، معللة ذلك بأن الكونجرس الأمريكي يمنع الحكومة الأمريكية من تقديم أي مساعدات اقتصادية لأي نظام سياسي يصل إلى السلطة عن طريق الإطاحة بالقوة بحكومة منتخبة بشكل ديمقراطي<sup>(٣)</sup>، وهو ما ينطبق على نظام الإنقاذ الذي حل محل الحكومة المدنية المنتخبة بانقلاب عسكري عام ١٩٨٩، إضافة إلى ذلك أنهم نظام الإنقاذ من قبل الولايات المتحدة بانتهاك حقوق الإنسان وعدم الالتزام بالمعايير الديمقراطية.

غير أن هذا التوجه يختلف فيما يتعلق بتعاملها مع أثيوبيا، فعلى الرغم من ابتعاد النظام الحاكم في أثيوبيا عن النموذج الغربي للحكم وانتهاكاته المتكررة لحقوق الإنسان، إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية استمرت في تقديم المساعدات للحكومة الأثيوبية، نظراً للمكانة التي تحتلها أثيوبيا في الإستراتيجية الأمريكية في منطقة القرن الأفريقي<sup>(٤)</sup>.

(١) التقرير الإستراتيجي الأفريقي، ٢٠٠٤ - ٢٠٠٥، ..... م.س.ذ، ص ٣٤١.

(٢) لمزيد من التفاصيل انظر:

د/ صلاح الدين عبدالرحمن نومة، ..... م.س.ذ، ص ١٤٤ - ١٤٥.

(٣) donald Petterson., Op. Cit., P. 136

(٤) لمزيد من التفاصيل انظر: مروي صبري، "أثيوبيا وكيل أمريكا المعتمد في القرن الأفريقي.

[http://www.Islamonline.net/Arabic/Politics/ArabicAffair/Topic\\_06/2007/01/01.shtml](http://www.Islamonline.net/Arabic/Politics/ArabicAffair/Topic_06/2007/01/01.shtml)



حيث تقدم الولايات المتحدة الأمريكية مساعدات سنوية لأثيوبيا تقدر بحوالى ٨٠٠ مليون دولار، منها ٥٠٠ مليون مساعدات غذائية، أى ما يعادل ٤٢,١% من إجمالى حجم المساعدات الخارجية التى تحصل عليها أثيوبيا سنوياً والتى تقدر بحوالى ١,٩ مليار دولار<sup>(١)</sup>، ليس هذا فحسب، بل إن أثيوبيا تحصل على مساعدات إضافية وفى مجالات أخرى من الولايات المتحدة إذ تحصل على معونة سنوية بما يعادل ٥٠ مليون دولار فى شكل منح مالية لا ترد لقطاع التعليم والبرامج الخاصة بمكافحة الإيدز، وتحصل أيضاً على ٥٠ مليون دولار سنوياً من هيئة المعونة الأمريكية لتخفيف حدة المجاعة والجفاف، أضف إلى ذلك مساعدتها فى المفاوضات مع المؤسسات الدولية المانحة<sup>(٢)</sup>.

وتأتى جيبوتى بعد أثيوبيا من حيث المساعدات التى تحصل عليها من الولايات المتحدة، وفى هذا الإطار سعت الولايات المتحدة إلى تطوير علاقاتها بجيبوتى، لا سيما بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١، حيث زادت من حجم مساعداتها الاقتصادية لهذه الدولة بهدف ترسيخ نفوذها فيها ومزاحمة النفوذ الفرنسى، ولذلك وخلال الزيارة التى قام بها الرئيس الجيبوتى إسماعيل عمر جيله للولايات المتحدة فى منتصف يناير ٢٠٠٣، وافقت الولايات المتحدة على تقديم ٨ مليون دولار لجيبوتى مخصصة لمجالات التعليم والصحة، ووعدت أيضاً بإعادة فتح مكتب المعونة الأمريكية فى البلاد، وفى اعتراف بدورها فى الحرب على الإرهاب أعلنت الولايات المتحدة مع أواخر عام ٢٠٠٣ أن جيبوتى سوف تحصل على ما يقارب ٩٠ مليون دولار معونة فى عامى ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤، لتصبح بذلك أكبر متلقى لمعونة التنمية الأمريكية من بين دول جنوب الصحراء الأفريقية، علماً بأن إجمالى ما كانت تحصل عليه جيبوتى من المعونة فى السنوات السابقة لا تتجاوز ٧ مليون دولار فقط<sup>(٣)</sup>.

وبالنسبة لإرتريا حصلت على مساعدات أمريكية منذ وقت مبكر، حيث ساهمت الولايات المتحدة فى تكاليف إجراء الاستفتاء على الاستقلال عام ١٩٩٣، حيث قدمت فى هذا الخصوص حوالى ٦٥٠ ألف دولار، منها ٣٠٠ ألف دولار مساهمة نقدية و ٣٥٠ ألف دولار مساعدات عينية<sup>(٤)</sup>، وبعد ذلك قدمت بعض المساعدات التى لم ترض الحكومة الارترية التى اتهمت الولايات المتحدة، بأنها لم تفعل شيئاً لإرتريا سوى توظيفها لصالح إستراتيجيتها الإقليمية دون أن تهتم بدعم نهوضها الاقتصادى كما فعلت مع أثيوبيا<sup>(٥)</sup>.

(١) م.س.

(٢) حسن إبراهيم سعد حسن، ..... م.س.ذ، ص ٨٧ - ٨٨.

(٣)

Africa South of the Sahara 2005., Op. Cit., PP. 376 - 377

(٤) د/ نجوى إبراهيم الفوال، "العلاقات الخارجية للدولة المستقلة ..... م.س.ذ، ٢٢٧.

(٥) ياسين محمد عبدالله، "خلفية النزاع الارتري - الأثيوبى وتأثيراته على البلدين والإقليم ..... م.س.ذ،

ص ٥١.



## المبحث الثاني

### الاتحاد الأوروبي وفرنسا

#### المطلب الأول

#### الاتحاد الأوروبي

#### أولاً: التبادل التجاري:

بداية تجدر الإشارة بأن الاتحاد الأوروبي يعتبر الشريك التجاري الأول لدول القارة الأفريقية منذ الاستقلال، كما أن مرحلة ما بعد الحرب الباردة أظهرت نمواً إيجابياً في حجم التبادل التجاري بين الطرفين عزز هذا التميز، ففي عام ١٩٩٨ مثلاً تعدت حركة التجارة البينية المائة مليار دولار وارتفعت في عام ٢٠٠٠ إلى أكثر من ١٣٥ مليار دولار، الأمر الذي يؤكد وبشكل واضح على سيطرة الاتحاد الأوروبي على التجارة الدولية مع أفريقيا. غير أن مرحلة ما بعد الحرب الباردة جلبت معها العديد من التحديات للاتحاد الأوروبي في هذا الإطار، حيث تصاعدت خلالها اهتمامات العديد من القوى الدولية بالقارة الأفريقية، فقد اتجهت هذه القوى وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية والصين واليابان إلى منافسة الاتحاد الأوروبي في منطقة نفوذه التقليدية، وتثبيت تواجدهما في القارة الأفريقية والتي ستأتي بطبيعة الحال على حساب المصالح الأوروبية في القارة<sup>(١)</sup>، الأمر الذي دفع الاتحاد الأوروبي إلى إعادة تقييم إستراتيجيته في القارة الأفريقية، واتخذ في هذا الصدد العديد من السياسات والآليات للمحافظة على مصالحه التقليدية في القارة الأفريقية، بل والعمل على الدفع بها إلى مجالات أرحب، حتى يظل في طليعة القوى الدولية في مجال التجارة مع القارة الأفريقية<sup>(٢)</sup>.

ومنطقة القرن الأفريقي شأنها شأن بقية مناطق القارة حظيت في إطار التوجه باهتمام خاص، فبالإضافة إلى أهميتها الإستراتيجية بالنسبة للإستراتيجية الأوروبية، فإن المنطقة تحتوى على مقومات اقتصادية، وفرص تجارية معقولة لفتت إليها انتباه بعض القوى الدولية، ولذلك حاول الاتحاد الأوروبي زيادة تعامله التجاري مع المنطقة ليحافظ من خلاله على مصالحه التقليدية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، وهو ما يوضحه الجدول رقم (٢) الذي يرصد لنا حجم التبادل التجاري بين الاتحاد الأوروبي ومنطقة القرن الأفريقي منذ عام ١٩٩٥ وحتى عام ٢٠٠٣، حيث يتضح لنا من خلال هذا الجدول بأن حجم التجارة البينية بين

(١) التقرير الإستراتيجي الأفريقي، ٢٠٠١ - ٢٠٠٢، ..... م.س.د، ص ٣٢٠ - ٣٢٣.

(٢) لمزيد من التفاصيل انظر: م.س، ص ٣٠٨ - ٣١٩.

الطرفين بلغت خلال الفترة المحددة في الجدول حوالى ١٢٦٥١,٦ مليون دولار، مثلت صادرات المنطقة منها حوالى ٣٢٦٠,٣ دولار ووارداتها حوالى ٩٣٩١,٣ مليون دولار، مما يشير بأن ميزان التجارة يأتى فى صالح الاتحاد الأوروبى بفارق حوالى ٦١٣١ مليون دولار، ويتضح أيضاً بأن ثمة تطوراً فى التجارة بين الطرفين بوجه عام، حيث قفز حجم التجارة بينهما عام ٢٠٠٣ إلى حوالى ٢٢٤١,٨ مليون دولار، بعد أن كان ١٣٩٠,٩ مليون دولار عام ١٩٩٥، كما يلاحظ من خلال الجدول بأن التجارة مع دول المنطقة تركزت بشكل شبه كلى مع دولتين هما أثيوبيا والسودان، حيث بلغت التجارة الإجمالية مع أثيوبيا خلال الفترة المحددة فى الجدول حوالى ٥٨٦٣ مليون دولار وبنسبة ٤٦,٣% من إجمالى حجم التبادل مع دول المنطقة. وبلغت مع السودان خلال نفس الفترة حوالى ٥٨٢٢,١ مليون دولار وبنسبة ٤٦%، ثم ارتريا بـ ٥٥٥,٦ مليون دولار وبنسبة ٤,٣%، وجيبوتى بـ ٤١٠,٩ مليون دولار وبنسبة ٣,٢% كلها واردات من الاتحاد الأوروبى وعلى وجه الخصوص من فرنسا - كما سيتم توضيحه فى الصفحات القادمة -، أما الصومال فمذ انهيارها لم تتوافر إحصائيات دقيقة لحجم تجارتها مع دول العالم كما أشرنا.

ويعود التركيز التجارى مع هاتين الدولتين إلى أسباب مختلفة، فبالنسبة لأثيوبيا يرجع إلى أهميتها فى منطقة القرن الأفريقى، ودورها التقليدى فى أفريقيا فى خدمة المصالح الغربية، وبسبب حجمها البشرى ومكانتها الثقافية<sup>(١)</sup>.

أما بالنسبة للسودان فيعود إلى حجمها السكانى، وإلى التحسن الذى طرأ فى العلاقات السودانية - الأوروبية مع نهاية عام ١٩٩٩ - كما تم الإشارة إليه -، حيث اتجهت معظم دول الاتحاد الأوروبى إلى تحسين علاقاتها بالسودان متخلية بذلك عن السياسة الأمريكية الهادفة إلى عزل السودان، لا سيما بعد قرار السودان السماح بفتح حسابات بنكية باليورو كأسلوب لتقليل الاعتماد على الدولار الأمريكى، الأمر الذى أدى إلى زيادة للتأثير الاقتصادى للاتحاد الأوروبى فى السودان<sup>(٢)</sup>، ولذلك قفز حجم التجارة بين الطرفين عام ٢٠٠٣ إلى حوالى ١١٦١,٤ مليون دولار، بعد أن كان عام ١٩٩٥ حوالى ٦٢٩ مليون دولار.

---

(١) عميد ركن د/ حمود عبد الجبار سلام، "الأوضاع الاقتصادية فى دول القرن الأفريقى وأهميتها للجمهورية اليمنية ..... م.س.د، ص ٣٨٥.

(٢) لمزيد من التفاصيل انظر:

- Colin Legum., (ed.), Africa Contemporary Record, 1998 - 2000., Vol. 27., Op. Cit. P. 666.

جدول رقم (٢)

حجم التبادل التجاري بين الاتحاد الأوروبي ودول منطقة القرن الأفريقي

٢٠٠٣ - ١٩٩٥

بالمليون دولار أمريكي

مجموع للاوردات	مجموع الصناعات	٢٠٠٣		٢٠٠٢		٢٠٠١		٢٠٠٠		١٩٩٩		١٩٩٨		١٩٩٧		١٩٩٦		١٩٩٥		الدولة
		واردات	صناعات	واردات	صناعات	واردات	صناعات	واردات	صناعات	واردات	صناعات	واردات	صناعات	واردات	صناعات	واردات	صناعات	واردات	صناعات	
٤٠٩٣,٤	١٧٦٩,٦	٧٨٩,٢	١٧٧	٥٠٤,٨	١٦٧,٣	٥٥٥,٣	١٣٥	٣٧٥,٩	١٨٧,٥	٥٤٢,٥	١٦٨,١	٤٣١,٦	٣٦٨,٢	٤٤٤,٧	٢٥٣,٦	-	١٩٩,٨	٤٥٢,٤	٢١٨,١	تونس
٥٤٠,٩	١٤,٧	١١٩,٨	٢,٤	١٦١,٢	٣,٤	١٤٣,٩	٤,٢	١١٦	٤,٧	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	لبنان
٤١٠,٩	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	لبنان
٤٣٤٦,١	١٤٧٦	٩١٠,٩	٢٥٠,٥	٤٤١,٥	١٢٠,٨	٥٣٦	١٤٥,٧	٤٩٧,١	٢٢٩,٤	٧٨٢,١	٥٠,٨	٦٠٥,٦	١٧٩,٨	٤٠٤,٥	١٧٧,٧	٢٧٥,١	٨٥,٦	٣٩٣,٣	٢٢٥,٧	البحرين
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	البحرين
٩٣٩١,٣	٣٢٦٠,٣	١٨١٦,٩	٤٢٤,٩	١١٠٧,٥	٢٩١,٥	١٢٣٥,٢	٢٨٤,٩	٩٨٩	٤٢١,٦	٨٩٥,١	٢١٨,٩	١١٢٢,٥	٤٤٨	٩٢٢,٩	٤٣١,٣	٣٦٥,١	٢٨٥,٤	٩٣٧,١	٤٥٣,٨	المجموع

المصدر: م.س.



١- الاستثمارات:

يعتبر الاستثمار بواسطة الشركات الأوروبية في المنطقة الوجه الأول من الجانب الثاني للبعد الاقتصادي في التنافس، وتجدر الإشارة بأنه لا يمكن القول بوجود استثمارات محددة تحت اسم الاتحاد الأوروبي، وإنما توجد استثمارات لبعض دول الاتحاد فرادى، نظراً لافتقاد الاتحاد الأوروبي لإستراتيجية موحدة حتى الآن - كما تم الإشارة إليه -، إلا أنه وفي هذا الإطار سيتم الأخذ باستثمارات هذه الدول تحت بند الاتحاد الأوروبي، وبالنسبة لاستثمارات الاتحاد الأوروبي في السودان، وبعد تحسن العلاقات مع حكومة الإنقاذ مع نهاية ١٩٩٩، دخلت العديد من الشركات الأوروبية الهندسية في قطاع البترول، وعملت في مجال البنية التحتية المرتبطة بالبترول<sup>(١)</sup>، بعيداً عن الاستثمارات النفطية المباشرة نظراً لاستحواذ شركات تحالف النيل الأكبر على الاستثمارات النفطية في السودان<sup>(٢)</sup>، وتستهدف الشركات الأوروبية من خلال عملها في مجال البنية التحتية الخاصة بالبترول الحصول على نصيب من استثمارات النفط في السودان في المستقبل، ويبدو أن الحضور الأوروبي المكثف الذي ظهر خلال أزمة دارفور كما تم الإشارة إليه لا يذهب بعيداً عن هذا الهدف.

أما بالنسبة لإرتريا فلا توجد استثمارات نفطية للاتحاد الأوروبي فيها، رغم أن بعض الشركات الأوروبية كانت من أوائل الشركات، التي عملت في إرتريا في مجال التنقيب عن النفط وذلك منذ عام ١٩٦٠، مثل شركة British Petroleum، والتي تم إلغائها عقدها بعد استقلال إرتريا لأسباب غير معروفة كما تم الإشارة إليه<sup>(٣)</sup>، أما الاستثمارات غير النفطية فيمتلك الاتحاد الأوروبي بعض الاستثمارات البسيطة مثل التنقيب عن الرخام، التي تقوم به بعض الشركات الإيطالية، التي بدأت في التنقيب مع بداية عام ١٩٩٧ في العديد من المناطق الارترية<sup>(٤)</sup>.

ونفس الأمر ينطبق على الاستثمارات الأوروبية في أثيوبيا فهي محددة وتقتصر على بعض الاستثمارات التي تقوم بها بعض دول الاتحاد، وعلى وجه الخصوص المملكة المتحدة التي ظلت خلال الفترة من ١٩٩٩ وحتى ٢٠٠٠ أحد المصادر الهامة لأثيوبيا في الاستثمار الأجنبي، وعلى سبيل المثال وقعت الدولتان في يونيو ١٩٩٩ اتفاقية بحوالي (٥,٣) مليون دولار، يتم استخدام ٣,٩ مليون دولار في مجال الطرق الأثيوبية<sup>(٥)</sup>.

(١) Colin Legum., (ed.), Africa Contemporary Record, 1998 - 2000., Vol. 27, Op. Cit., PP.B 666 - 667

(٢) لمزيد من التفاصيل انظر:

- سفير/ جلال عبدالمعز عبدالرحمن، ..... م.س.ذ، ص ٨٦.

(٣) د/ عراقي عبدالعزيز الشربيني، "السياسات الاقتصادية في عهد الاستقلال ..... م.س.ذ، ص ٢٦٠.

(٤) Africa South of the Sahara 2005., Op. Cit., P. 13433

(٥) Colin Legum., (ed.), Africa Contemporary Record, 1998 - 2000., Vol. 27, Op. Cit., PP.B 666 - 667



فيما يتصل بالمساعدات المقدمة من الاتحاد الأوروبي ووفقاً لتوجهات مرحلة ما بعد الحرب الباردة، ربط الاتحاد الأوروبي مساعداته لدول المنطقة بشروط سياسية وأخرى اقتصادية، يتطلب توافرها في الدولة المتلقية لهذه المساعدات، ورغم ذلك فإن هذا الشعار تم تطبيقه على بعض الدول، وتم تجاوزه عن البعض الآخر بحسب توافقها مع مصالح الاتحاد الأوروبي، فمثلاً أوقف الاتحاد الأوروبي مساعداته المختلفة للسودان بعد وصول حكومة الإنقاذ إلى السلطة عام ١٩٨٩، على خلفية انتهاكات حقوق الإنسان والابتعاد عن النهج الديمقراطي الغربي، إلا أن الاتحاد الأوروبي ومع نهاية عام ١٩٩٩، غير من سياسته تجاه السودان، - كما تم الإشارة إليه -، حيث بدأ في تحسين علاقاته السياسية معه، بل وأمدّه ببعض المساعدات، حيث قدم للسودان مع نهاية عام ٢٠٠٠ منحة تنمية تقدر بحوالي ١٣,٢ مليون دولار. ويبدو أن هذا التحول ارتبط بشكل أو بآخر برغبة الشركات الأوروبية في الوصول إلى الاستثمارات في السودان<sup>(١)</sup>، إضافة إلى عدم ترك الساحة السودانية حكراً على بعض القوى الدولية مثل الولايات المتحدة الأمريكية التي استطاعت أن تؤسس لها نفوذاً في السودان بحكم رعايتها لمسيرة التسوية السلمية في الجنوب، والصين التي حققت مكاسب اقتصادية واضحة في السودان منذ بداية عقد التسعينيات من القرن الماضي.

أما بالنسبة لأثيوبيا ورغم الاتهامات الموجهة لها بانتهاكات حقوق الإنسان، وعدم الالتزام بالمعايير الديمقراطية الغربية فإن الاتحاد الأوروبي قد أفاض لها من مساعداته المختلفة، فمثلاً خلال الفترة من عام ١٩٩١، وحتى عام ١٩٩٦، قدمت دول الاتحاد الأوروبي مساعدات لأثيوبيا تقدر بحوالي ٤٩٣ مليون دولار<sup>(٢)</sup>، واستمر بعد ذلك في تقديم مساعداته لها حتى عام ٢٠٠٥، حيث أصدر البرلمان الأوروبي قراراً في ديسمبر من العام نفسه يجمد بموجبه مساعداته لأثيوبيا التي تبلغ ٣٧٥ مليون دولار على خلفية اتهامه لأثيوبيا بانتهاكات حقوق الإنسان<sup>(٣)</sup>، ويبدو أن هناك أسباباً أخرى إلى جانب مسألة سجل حقوق الإنسان كان لها الدور الأكبر في اتخاذ هذا القرار.

وإذا كان الاتحاد الأوروبي أو المجموعة الأوروبية في ذلك الوقت قد قدم مساعداته للجبهة الحاكمة في أثيوبيا منذ وصولها إلى السلطة عام ١٩٩١، فإنه فعل الأمر نفسه مع

Ibid., P.B 666

(١)

(٢) لمزيد من التفاصيل انظر:

- حسن إبراهيم سعد حسن، ..... م.س.ذ، ص ٩٣ - ٩٤.

(٣) مروي صبرى، ..... م.س.ذ.

ارتريا، حيث قدمت بعض دول الاتحاد مساعدات مختلفة لإرتريا قبل الاستفتاء على الاستقلال، حيث ساهمت إيطاليا في البرنامج الذي أعدته وكالة التنمية الدولية لإعادة تعمير ارتريا بحوالى ٢٤,٣ مليون دولار أمريكى، إضافة إلى ذلك قدمت مساعدات لوزارة الزراعة بقيمة ٢٣ مليون دولار، وقدمت ألمانيا مليون مارك ألماني لإجراء الدراسات والبحوث وتأهيل الكوادر البشرية، وفى عام ١٩٩٤ قدمت مساعدات تقدر بحوالى ٣٥,٢ مليون مارك، وفى عام ١٩٩٥ قدمت حوالى ٨٥ مليون مارك لمشروع مياه غرب ارتريا، وعلى نفس الإطار قدمت هولندا دعماً قدره ٢,٣ مليون دولار، وتركزت المساعدات البريطانية على مجالات الصحة والتعليم والزراعة، وإلى جانب ذلك وقعت ارتريا والمجموعة الاقتصادية الأوروبية على اتفاقية دعم تقدر بحوالى ٥٣ مليون دولار<sup>(١)</sup>، غير أنه وفى فبراير من عام ٢٠٠٢ أصدر البرلمان الأوروبى قرار يتهم فيه ارتريا بانتهاك حقوق الإنسان، وعدم الأخذ بالنظام الديمقراطى، ويطلب القرار من مؤسسات الاتحاد الأوروبى اشتراط استمرار برامج الدعم التنموى المشتركة، التى يمولها الاتحاد بقيام ارتريا بتنفيذ الإصلاحات الديمقراطية<sup>(٢)</sup>. وفيما يتعلق بمساعدات دول الاتحاد لجيبوتى، فقد تلقت جيبوتى مساعدات مختلفة من دول الاتحاد عبر لجنة مساعدات التنمية، التى تضم دول الجماعة آنذاك المنبثقة عن منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية، حيث حصلت عام ١٩٩٠ على حوالى ٨٨ مليون دولار، وحصلت عام ١٩٩٥ على ٨٠ مليون دولار<sup>(٣)</sup>.

## المطلب الثانى

### فرنسا

#### أولاً التبادل التجارى:

أشرنا فى الصفحات السابقة بأن فرنسا تستحوذ وحدها على ٢٠% من مجمل التجارة الدولية مع القارة الأفريقية<sup>(٤)</sup>، فمثلاً بلغت صادراتها إلى القارة الأفريقية خلال عام ٢٠٠٢ حوالى ١٨٥٤٤ مليون دولار، وهو ما يمثل تقريباً ٥,٦% من إجمالى الصادرات الفرنسية إلى العالم، وعلى الرغم من ضآلتها إلا أن التبادل التجارى بين الطرفين يأتى فى مقدمة المصالح

(١) د/ نجوى أمين القوال، "العلاقات الخارجية للدولة المستقلة ..... م.س.ذ، ص ٢٣١ - ٢٣٢.

(٢) د/ عبدالمك عوده، "السياسة فى الجوار الأفريقى" ..... م.س.ذ، ص ٤٢.

(٣) لمزيد من التفاصيل انظر:

- د/ هيام على الببلاوى، ..... م.س.ذ، ص ١٢١ - ١٢٤.

(٤) خالد حنفى على، "موقع أفريقيا فى إستراتيجية أمريكا الجديدة، ..... م.س.ذ، ص ٢٠٧.

الاقتصادية لفرنسا<sup>(١)</sup>، ولذلك فهي تحاول الحفاظ على مصالحها الاقتصادية مع أفريقيا سواء بشكل فردي أو في إطار الاتحاد الأوروبي<sup>(٢)</sup>، خاصة في ظل تصاعد اهتمامات بعض القوى الدولية بالقارة الأفريقية ومحاولتها منافسة فرنسا في هذا الجانب وفي مناطق نفوذها التقليدية، لا سيما بعد التراجع الذي حصل للسياسة الفرنسية تجاه أفريقيا. حيث اتجهت فرنسا في السنوات الأولى من عقد التسعينيات من القرن العشرين إلى إعادة رسم أوليات إستراتيجيتها لصالح البناء الأوروبي ومن ثم إهمالها لسياسة جديدة في أفريقيا. غير أن هذا التراجع لم يستمر طويلاً، حيث عادت للسياسة الفرنسية مرة أخرى إلى الاهتمام بالقارة الأفريقية مع مجئ الرئيس جاك شيراك إلى السلطة، الذي عمل على إعطاء دفعة قوية للعلاقات الفرنسية الأفريقية وللافتتاح على السوق الاستهلاكية الأفريقية، وتحقيق مبدأ المنفعة المتبادلة في العلاقات الاقتصادية بين الجانبين<sup>(٣)</sup>. خاصة وأن فرنسا بحاجة ماسة لأسواق الدول الأفريقية لتصريف منتجاتها المختلفة، وبحاجة أيضاً للموارد الأولية التي تزخر بها القارة لتنمية صناعيتها المختلفة<sup>(٤)</sup>، لا سيما بعد تخطى السياسة الفرنسية والأمريكية عن التقيد بحدود المفهوم الثقافي القديم لتقسيم القارة إلى مناطق انجلوفون وفرانكفون ولوزوفون في تحركاتها تجاه القارة<sup>(٥)</sup>، الأمر الذي أتاح المجال أمام السياسة الفرنسية لتطوير علاقاتها الاقتصادية مع كل دول القارة الأفريقية وليس فقط مع الدول الفرنكفونية.

وبالنسبة لمنطقة القرن الأفريقي سعت فرنسا إلى زيادة تبادلها التجاري مع دول المنطقة كافة بهدف فتح المزيد من الأسواق أمام منتجاتها وسلعها رغم ضآلة هذه الأسواق. ومن خلال الجدول رقم (٣)، الذي يرصد حجم التبادل التجاري بين فرنسا ودول منطقة القرن الأفريقي، منذ عام ١٩٩٥ وحتى عام ٢٠٠٣، يتضح لنا بأن حجم التجارة البينية بين الطرفين بلغت خلال الفترة المحددة في الجدول حوالي ١٥٢٧,٢ مليون دولار، مثلت الصادرات من دول المنطقة حوالي ٢٨٥,٨ مليون دولار، والواردات حوالي ١٢٤١,٤ مليون دولار، وعلى

(١) رانيا حسين عبدالرحمن حسن، ..... م.س.ذ، ص ١١٩.

(٢) لمزيد من التفاصيل انظر: م.س، ص ٩٦ - ١٠٢.

(٣) صراع على النفوذ أم سباق للفوز بالأسواق الواعدة في القارة: أبعاد التنافس الأمريكي الفرنسي في

أفريقيا <http://www.dlbyan.co.ac/albyan/07/sya/17.htm>.

(٤) لمزيد من التفاصيل انظر:

- رانيا حسين عبدالرحمن حسن، ..... م.س.ذ، ص ١٠٤ - ١١٣.

(٥) د/ عبدالملك عودة، "السياسة في الجوار الأفريقي" ..... م.س.ذ، ص ٨٩.

الرغم من ضآلة ومحدودية التجارة البينية بين الطرفين، إلا أن أهمية التجارة الفرنسية مع دول المنطقة، إنما تتبع من الفائض الذي تحققه من جراء تبادلها التجاري مع دول المنطقة، فالميزان التجاري يأتى لصالح فرنسا وبفارق كبير يقدر بحوالى ٩٥٥,٦ مليون دولار من مجموع حجم التبادل بين الطرفين، غير أنه يتضح ومن خلال الجدول انخفاضاً فى التجارة بين الطرفين بوجه عام، فبينما كان عام ١٩٩٥ حوالى ٢٤٤,٣ مليون دولار انخفض عام ٢٠٠٣ إلى حدود ١٦٢,٥ مليون دولار. ويعود السبب الرئيسى لهذا الانخفاض لعدم توفر الإحصائيات الخاصة بالتبادل التجاري مع جيبوتى بعد عام ١٩٩٩، وفقاً للمصادر المتاحة، إضافة إلى انخفاض التبادل التجاري مع السودان، حيث كان فى عام ١٩٩٥ حوالى ١٣٧,٥ مليون دولار، انخفض فى عام ٢٠٠٣ إلى ٦٩,٥ مليون دولار فقط، ورغم ذلك احتلت السودان المرتبة الأولى فى حجم تبادلها التجاري مع فرنسا، حيث بلغ إجمالى تعاملها خلال الفترة المحددة فى الجدول حوالى ٧٥٣,١ مليون دولار ونسبة ٤٨,١%، وجاءت إثيوبيا فى المرتبة الثانية بإجمالى حوالى ٥١٦,١ مليون دولار ونسبة ٣٣,٧%، ثم جيبوتى بإجمالى ٢٣٤,٣ مليون دولار كلها واردات من فرنسا ونسبة ١٥,٣%، وعلى الرغم من ذلك تظل فرنسا هى الشريك التجاري الأول لجيبوتى مقارنة ببقية الدول المتنافسة على المنطقة.

وأخيراً تأتى ارتريا كأقل دولة فى المنطقة فى حجم تبادلها التجاري مع فرنسا، حيث بلغ حوالى ٤١,٧ مليون دولار فقط مثل ٢,٧% من إجمالى حجم التبادل بين دول المنطقة وفرنسا، ويعود ذلك على ضعف السوق الارترية وحدائث الدولة.



جدول رقم (٣)

حجم التبادل التجاري بين فرنسا ودول منطقة القرن الأفريقي

١٩٩٥ - ٢٠٠٣

بالمليون دولار أمريكي

مجموع الواردات	٢٠٠٣		٢٠٠٢		٢٠٠١		٢٠٠٠		١٩٩٩		١٩٩٨		١٩٩٧		١٩٩٦		١٩٩٥		الدولة
	واردات	مصدرات	واردات	مصدرات	واردات	مصدرات	واردات	مصدرات	واردات	مصدرات	واردات	مصدرات	واردات	مصدرات	واردات	مصدرات	واردات	مصدرات	
٣٧٣,١	٧٤,٣	٨,٥	١١,١	١١,٦	٥٨,٢	١١,٦	٣٩,٧	١٤,٢	٦٠,٢	٢١,٧	٤٠	٢٠,٢	٢٢,٥	١٩	٢٠,٩	١٥,٥	٣١,٤	٢١,٢	لبنان
٤١,٢	١٠	٠,٢	٠,١	٠,١	٦,٨	٠,١	١٦,٢	٠,١	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	لوتريا
٢٣٤,٣	-	-	-	-	-	-	-	-	٤٠	-	٤٢,٨	-	٤٤,٥	-	٥٢,٨	-	٥٤,٢	-	مصر
٥٩٢,٨	٥٦,٢	١٢,٣	١٣,٤	١٣,٣	٥٩	١٣,٣	٧٤,٦	٦,٨	٤٩	٤,٥	٩٣,٨	٢٠,٧	٦٨	١٥	٥٧,٥	٤,٥	٨٦,٧	٥٠,٨	السودان
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	الصومال
١٢٤١,٤	١٤٠,٥	٢٢	٢٤,٦	٢٥	١٢٤	٢٥	١٣٠,٥	٢١,١	١٤٩,٢	٢٦,٢	١٧٦,٦	٤٠,٩	١٣٥	٣٤	١٣١,٢	٢٠	١٧٢,٣	٧٢	المجموع

المصدر: م.س.

## ثانياً: الاستثمارات والمساعدات:

### ١ - الاستثمارات :

فى إطار التنافس الاقتصادى سعت فرنسا إلى زيادة وتطوير علاقاتها بدول المنطقة خاصة وأنها، ومنذ تراجع نفوذها الاقتصادى فى القارة الأفريقية، عملت على اتخاذ العديد من السياسات لمقاومة هذا التراجع، وفى هذا الإطار مثلاً اقترح الرئيس الفرنسى جاك شيراك عام ١٩٩٦، أثناء زيارته للسنغال أن تبادل الدول الأفريقية ديونها لفرنسا باستثمارات فرنسية فيها، أى أن تشتري الشركات الفرنسية حصصاً لها فى المؤسسات الاقتصادية الأفريقية بما يساوى مالها من ديون لدى هذه الدول<sup>(١)</sup>، وفيما يتعلق بمنطقة القرن الأفريقى حاولت فرنسا المحافظة على مصالحها الاقتصادية، بل وتطويرها وذلك بالعمل على زيادة استثماراتها وزيادة حجم مساعداتها الاقتصادية لدول المنطقة. وبالنسبة للاستثمارات الفرنسية فى المنطقة فهى محدودة بفعل الظروف المحيطة بالمنطقة بل أنها ونتيجة لهذه الظروف فقدت بعض أهم استثماراتها فى المنطقة، ففي السودان مثلاً فقدت استثماراتها فى مشروع قناة جونجلي الذى توقف العمل به عام ١٩٨٤ بسبب تجدد الحرب الأهلية فى الجنوب، واستثماراتها النفطية فى بعض مناطق الجنوب التى كانت تقوم به شركة توتال<sup>(٢)</sup>. وزاد من ذلك قرار حكومة الإنقاذ عام ١٩٩٤ بإعطاء امتيازات النفط لشركات صينية وكندية وماليزية<sup>(٣)</sup>، واستحوذت الولايات المتحدة بمجريات التسوية السلمية فى جنوب السودان، وإخراجها وفقاً لما يخدم مصالحها الإستراتيجية<sup>(٤)</sup>، وعلى نفس السياق وبسبب تفجر الحرب الأهلية وانهيار الدولة فى الصومال، فقدت فرنسا استثماراتها النفطية فى الصومال، التى كانت تقوم بها شركة (ألف) الفرنسية<sup>(٥)</sup>. ولذلك ودفاعاً عن مصالحها، عملت فرنسا على تكثيف تواجدها فى المنطقة، ووجهت بهذا الخصوص اهتماماً كبيراً لما يدور فى المنطقة من أحداث، وظهر ذلك واضحاً من خلال دورها فى أزمة إقليم دارفور فى السودان فى محاولة منها لعدم ترك الساحة خالية أمام الولايات المتحدة لتكريس نفوذها فى أقاليم السودان المختلفة، لا سيما والإقليم - وكما تم الإشارة إليه - يحتوى على كميات كبيرة من النفط، إضافة إلى إشرافه على منطقة نفوذها فى

(١) د/ إجلال رافت، "السياسة الفرنسية فى أفريقيا جنوب الصحراء ..... م.س.د، ص ١٨.

(٢) جون قاي نوت يوه، .... م.س.د، ص ٢١٧.

(٣) م.س، ص ٢٣٦.

(٤) د/ السيد مصطفى أحمد أبو الخير، .... م.س.د، ص ٩٦.

(٥) عاطف صقر، ..... م.س.د، ص ٩٨.

غرب أفريقيا<sup>(١)</sup>. وظهر أيضاً من خلال دورها في الصومال، حيث سارعت بإرسال قواتها العسكرية إلى الصومال بعد القوات الأمريكية مباشرة لقطع الطريق على السياسة الأمريكية، التي حاولت عبر تدخلها تهيئة الأوضاع في الصومال بما يتوافق ومصالحها الإستراتيجية في المنطقة.

وبالنسبة لإرتريا ومنذ عام ١٩٩٢، أي قبل إجراء الاستفتاء على الاستقلال اتجهت فرنسا إلى تطوير علاقاتها الاقتصادية معها، وركز المسؤولون الفرنسيون في كل لقائهم مع المسؤولين الإرتريين في بحث السبل الكفيلة بتهيئة الظروف للشركات الفرنسية للاستثمار في إرتريا، ويبدو أن فرنسا قد وجدت في الدولة الجديدة في المنطقة فرصة للحفاظ على نفوذها وامتداد لاستثماراتها في المنطقة<sup>(٢)</sup>، أما جيبوتي فتعتبر دولة النفوذ الرئيسية للسياسة الفرنسية في المنطقة وعلى مختلف المستويات.

## ٢- المساعدات:

في هذا الإطار سعت السياسة الفرنسية إلى استغلال التحفظ الأفريقي على الرؤية الأمريكية لطبيعة التوجه الاقتصادي والذي يستند على التجارة والاستثمارات، ويلغى المعونات والقروض، لتنفيذ من هذه الثغرة وتقدم مزيداً من المعونات والقروض لدول القارة<sup>(٣)</sup>، وانطلاقاً من ذلك وفي إطار البحث عن توسيع نطاق نفوذها الاقتصادي في المنطقة، عملت السياسة الفرنسية على زيادة مساعداتها المختلفة لدول المنطقة، فقدمت مساعدات مختلفة لأثيوبيا أكثر دول المنطقة كثافة سكانية، ففي ديسمبر عام ١٩٩٧ مثلاً اجتمعت لجنة التنمية الفرنسية الأثيوبية المشتركة في أديس أبابا لدراسة وضع العديد من المشروعات، التي تنفذها الهيئة الفرنسية للتنمية في قطاعات الأجهزة والبنية التحتية، كما ناقش المسؤولون الفرنسيون أيضاً خطط تحديث التشريع الأثيوبي، وتدريب القضاة المبتدئين ومراجعة قانون أثيوبيا التجاري، كما خصصت فرنسا عشرة ملايين فرنك فرنسي لتمويل المركز الفرنسي لتعليم الأثيوبيين وللمدرسة الثانوية في أديس أبابا، وفي أكتوبر عام ١٩٩٨ منحت مؤسسة التنمية الفرنسية عشرة ملايين دولار أمريكي لهيئة المياه والصرف الصحي بأديس أبابا<sup>(٤)</sup>.

(١) د/ السيد مصطفى أحمد أبو الخير، ..... م.س.ذ، ص ٩٦.

(٢) د/ نجوى إبراهيم الفوال، "العلاقات الخارجية للدولة المستقلة ..... م.س.ذ، ص ٢٣١.

(٣) د/ إجلال رأفت، "السياسة الفرنسية في أفريقيا جنوب الصحراء ..... م.س.ذ، ص ١٨.

(٤) Colin Legum. (ed.), Africa Contemporary Record, 1996 – 1998., Vol.26, Op. Cit., P.B382

وفيما يتعلق بإرتريا ومنذ استقلالها أبدت فرنسا استعدادها الإسهام في دعم مجالات الصحة والزراعة والتعليم والصناعة، وقامت في مارس من عام ١٩٩٣، مشروعاً للتعاون الاقتصادي مع إرتريا، وفي عام ١٩٩٥ وأثناء زيارة الرئيس الارتري لفرنسا، التي تعتبر أول زيارة له لدولة أوروبية، توصلت مباحثاته مع الرئيس الفرنسي السابق ميتران إلى الاتفاق على عدة مشاريع تنفذ بمساعدة فرنسية، ووصلت إسهامات فرنسا التي أعلنت في ذلك العام لإرتريا إلى حوالي ٢٠ مليون فرنك فرنسي<sup>(١)</sup>، أما المساعدات الفرنسية لجيبوتي فتعتبر المصدر الأول للمعونات الاقتصادية الدولية لها، بل أن اقتصاد جيبوتي صمد لسنوات طويلة بعد الاستقلال نتيجة لهذه المساعدات التي كانت تمنحها فرنسا لجيبوتي دون أي شرط<sup>(٢)</sup>، وبحسب الاتفاقيات الموقعة بين الدولتين، تبلغ هذه المساعدات ٢٥ مليون فرنك فرنسي تصرف سنوياً لدعم ميزانية جيبوتي<sup>(٣)</sup>. ليس هذا فحسب بل أن هناك مساعدات إضافية تمنحها فرنسا لجيبوتي، فمثلاً في عام ١٩٩٢ منحتها مساعدات تقدر بحوالي ٤٣,٣ مليون دولار، وفي عام ١٩٩٦ بلغ إجمالي المساعدات المقدمة لجيبوتي حوالي ١٦٢,٥ مليون فرنك فرنسي، وفي عام ١٩٩٨ منحتها مساعدات رسمية للتنمية تقدر بحوالي ١٥٠ مليون فرنك فرنسي<sup>(٤)</sup>، ومن جهة أخرى يساهم التواجد العسكري الفرنسي في جيبوتي بجزء كبير في الاقتصاد الجيبوتي، إذ تقدر المساهمة غير المباشرة لهذه القوات في الاقتصاد الجيبوتي بحوالي ٥٣ مليون دولار سنوياً<sup>(٥)</sup>.

---

(١) د/ نجوى إبراهيم الفوال، "العلاقات الخارجية للدولة المستقلة، ..... م.س.ذ، ص ٢٣١.

(٢) د/ هيام على البيلالوي، "ملاحق الاقتصاد الجيبوتي"، جيبوتي دراسة مسحية شاملة، ..... م.س.ذ، ص ١٢١.

(٣) د/ عبدالملك عودة، "تطور النظام السياسي في جيبوتي المستقلة، .... م.س.ذ، ص ٢٣٧.

(٤) د/ هيام على البيلالوي، ..... م.س.ذ، ص ١٢١ - ١٢٢.

(٥) اقتصاد جيبوتي وثرواتها الطبيعية <http://www.patdy.com/djibuti/natural/Resources.html>.



## المبحث الثالث

### الدول العربية وإسرائيل

#### المطلب الأول

#### الدول العربية

#### أولاً: التبادل التجاري:

تم التطرق في الفصل الأول من الباب الثاني للرؤى الإستراتيجية للدول العربية تجاه منطقة القرن الأفريقي، واتضح من خلاله بأن الدول العربية، وإن كانت تتفق فيما بينها على أهمية المنطقة، فإنها تفتقد لرؤية إستراتيجية موحدة تجاهها وعلى مختلف المستويات سواء السياسية أو الأمنية أو الاقتصادية، إلا أنه وفيما يتعلق بالبعد الاقتصادي وفي جانبه التجاري الخاص بحجم التبادل مع دول المنطقة، تم اعتبار الدول العربية كطرف واحد في مواجهة القوى الدولية الأخرى المتنافسة في المنطقة، على الرغم من أن التبادل التجاري العربي مع دول المنطقة ينحصر في دول عربية محددة، وهي السعودية والإمارات العربية المتحدة ومصر واليمن والكويت والأردن والجزائر ولبنان وسوريا وليبيا وتونس والبحرين<sup>(١)</sup>، وسوف نرصد حركة التجارة بين الدول العربية ودول منطقة القرن الأفريقي اعتماداً على الجدول رقم (٤)، الذي يوضح حجم التبادل التجاري بين الطرفين منذ عام ١٩٩٥ وحتى عام ٢٠٠٣، خلال هذه الفترة بلغ إجمالي حجم التجارة بين الجانبين حوالي ٩٤٣١,٨ مليون دولار، مثلت صادرات المنطقة منها حوالي ٣٠٤٢,٥ مليون دولار، بينما بلغت وارداتها حوالي ٦٣٨٩,٣ مليون دولار، مما يشير وبشكل واضح بأن الميزان التجاري يأتي في صالح الدول العربية وبفارق كبير يصل إلى حوالي ٣٣٤٦,٨ مليون دولار، الأمر الذي يجعل الدول العربية في المرتبة الثانية في التجارة الدولية مع المنطقة بعد الاتحاد الأوروبي - كما أشرنا - أيضاً فإن الجدول يوضح بأن حركة التجارة بين الطرفين في تطور مستمر، حيث وصلت خلال عام ٢٠٠٣ إلى حوالي ١٤٣٦,٧ مليون دولار، بينما كانت في عام ١٩٩٥ حوالي ٤٣٠,٤ مليون دولار فقط.

(١) لمزيد من التفاصيل حول حجم التبادل التجاري بين كل دولة عربية ودول منطقة القرن الأفريقي، انظر:

- International Trade Statistics Year book, 1999, Vol.1, Op. Cit., PP. 318-319, 898-899.

- " " " " " 2000, " " " " PP.288, 328-320.

- " " " " " 2002, " " " " PP.956- 957.

- " " " " " 2004, " " " " PP. 370-371, 387-388, 1050-1051.

جدول رقم (٤)

حجم التبادل التجاري بين الوطن العربي ودول منطقة القرن الأفريقي

٢٠٠٣ - ١٩٩٥

الدولة	١٩٩٥		١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠		٢٠٠١		٢٠٠٢		٢٠٠٣		مجموع الصادرات	مجموع الواردات
	صادرات	واردات					صادرات	واردات	صادرات	واردات	صادرات	واردات	صادرات	واردات		
ليبيا	٧٩,٥	١٨٦,١	٧٦,٣	١٥٥,٤	١٤١,٤	٤٠٨,١	١٤٩,٨	٧١٤,٥	١٣٧,١	٣١١,٣	١١٢,٦	٢٧٠,٩	١٩٢,٨	٧٩٥,١	١١٢١,٥	٢٣٧٨
لوزيا	-	-	-	-	-	-	-	-	١١,٧	١١٣,٧	١٠,٣	١٥٣,٧	٤٤,٨	٢٠٢,٩	١,٤	١٢٦,٣
مصر	٣	٣٣,٣	-	٢٦,٥	-	٢٥,٢	-	٣٠	-	-	-	-	-	-	٣	١٣٧,٨
السودان	١٨٤,٣	٧٠٢,٣	١١٢,٥	١٩٣,٩	٢١٩,٩	٣٠٨,٢	٢٢٠,٦	٢٤٨,٤	٣٦٣,٩	١٩٥,٨	٤٠٩,٥	٣٤٥,٤	٦٣٩,٧	٢٢٢,٨	٥٩٨,٣	١٨٠٩,٨
الجزيرة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
المجموع	٢٦٦,٨	٤٠٣,٦	١٨٨,٧	٣٧٢,٢	٣٦١,٣	٧٤١,٥	٢٥٨,٩	٤٦٥,١	٣٩٧,٧	٧٨٨,٣	٣٤٥,٧	٩٦٤,٤	٥٠٢,٨	١١٠٣,٥	٤١٧	١٠١٩,٧

المصدر: م.م.

كما يلاحظ بأن التجارة العربية خلال الفترة المحددة بالجدول تركزت بشكل أساسي مع السودان وأثيوبيا، حيث استحوذت السودان على النصيب الأكبر من حجم التجارة مع الدول العربية بمبلغ إجمالي حوالى ٥٠٨٧,٢ مليون دولار ونسبة ٥٤% تقريباً، بينما بلغ إجمالي حجم التبادل التجارى بين الدول العربية وأثيوبيا حوالى ٣٥٣٩,٥ مليون دولار ونسبة ٣٧,٥%، أما ارتريا فاحتلت المرتبة الثالثة بإجمالى حوالى ٦٦٤,٣ مليون دولار ونسبة ٧%، وجيبوتى فى المرتبة الأخيرة بإجمالى حوالى ١٤٠,٨ مليون ونسبة ١,٤% من إجمالى التبادل الكلى مع الدول العربية، ويبدو أن هذا التفاوت الكبير فى حجم التبادل التجارى بين دول المنطقة والدول العربية يعود إلى حجم السوق السودانية والأثيوبية مقارنة بالسوق الارتيرية والجيبوتية.

#### ثانياً: الاستثمارات والمساعدات:

فى إطار البعد الاقتصادى للتنافس بين القوى الدولية تجاه منطقة سعت الدول العربية إلى تطوير علاقاتها الاقتصادية المختلفة بدول المنطقة، وفى هذا الإطار عملت على زيادة حجم استثماراتها وزيادة مساعداتها لها، سواء عبر المؤسسات المالية للعمل العربى المشترك<sup>(١)</sup>، أو عبر العلاقات الثنائية، وهدفت من وراء ذلك إلى المحافظة على مصالحها المختلفة فى المنطقة وزيادتها.

١ - الاستثمارات: الاستثمارات العربية فى المنطقة محدودة بوجه عام ومركزة بشكل أساسى فى دول المنطقة العربية وعلى وجه الخصوص فى السودان، الذى استحوذ على غالبية الاستثمارات العربية، سواء الجماعية منها أو الفردية التى تقوم بها بعض الدول العربية، على المستوى الجماعى استأثرت الشركة العربية للاستثمار على مجمل الاستثمارات العربية فى السودان، حيث بلغ إجمالى استثماراتها فى القطاعات الزراعية والصناعية والخدمية حوالى ٩٣,٩ مليون دولار موزعة على شركة سكر كنانة بمبلغ ٦٢,٤ مليون دولار، وعلى شركة أسمنت بربر بمبلغ ١٠,٥ مليون دولار، وعلى الشركة السودانية للاتصالات بمبلغ ١٧,٩

---

(١) لمزيد من التفاصيل انظر:

- د/ عبدالمك عوده، "التعاون العربى الأفريقى فى العشرين عاماً الماضية من الفرصة التاريخية إلى المازق التاريخى"، ..... م.م.ذ، ص ٢٤-٢٥.

مليون دولار، وعلى بنك الاستثمار المالي بمبلغ ٣,١ ملايين دولار<sup>(١)</sup>. وفي بداية عام ٢٠٠٧ ساهمت الشركة مع بنك السودان في إنشاء صندوق لتمويل استيراد وسائل النقل البري بمبلغ ١٠٠ مليون دولار. وفي جانب العمليات المصرفية بلغ حجم العمليات بين الشركة والقطاع المصرفي في السودان أكثر من ٦٠٠ مليون دولار في العام<sup>(٢)</sup>. أما على المستوى الفردي، فهناك العديد من الدول العربية التي دخلت مجال الاستثمار في السودان. ففي القطاع النفطي دخلت السعودية وقطر والإمارات، فخلال عام ١٩٩٥ حصلت مجموعة استثمارية سعودية على ٤٣% من أسهم شركة اراكس Arakis الكندية إحدى الشركات الكندية المستثمرة في مجال النفط في السودان<sup>(٣)</sup>، وفي نوفمبر ٢٠٠٠ وقعت شركة الخليج القطرية وشركة أخرى إماراتية اتفاقية شراكة مع شركة الصين الوطنية للبترول العاملة في السودان وشركة بترول السودان، للتقيب عن النفط في محافظات أعالي النيل<sup>(٤)</sup>.

وفي القطاعات الزراعية والحيوانية والخدمية والصناعية ومشاريع البنية التحتية، دخلت العديد من الدول العربية في مجال الاستثمار فيها وخاصة الدول الغنية، وفي هذا الإطار بلغت حجم الاستثمارات المختلفة لدولة الإمارات العربية في السودان حوالي ١,٣٦ مليار دولار ويتوقع أن تصل إلى ١,٩١ مليار دولار مع نهاية عام ٢٠٠٧<sup>(٥)</sup>، وبلغت الاستثمارات السعودية في السودان خلال الفترة من ١٩٨٥ إلى عام ٢٠٠٢ بحسب ما صرح به المجلس التنفيذي لمركز تنمية الصادرات السعودية حوالي ٦,١ مليار دولار<sup>(٦)</sup>، وإجمالاً بلغت قيمة الاستثمارات العربية الوافدة إلى السودان خلال الفترة من عام ٢٠٠٠ وحتى ٢٠٠٥ حوالي خمسة مليارات و٥٧٩ مليون دولار<sup>(٧)</sup>.

(١) انظر في ذلك:

- مساهمات الشركة في المشاريع والشركات الاستثمارية (القطاع الزراعي) <http://www.taic.com/agr.htm>

- مساهمات الشركة في المشاريع والشركات الاستثمارية (القطاع الصناعي) <http://www.taic.com/indust.htm>

- مساهمات الشركة في المشاريع والشركات الاستثمارية (القطاع الخدمي) <http://www.taic.com/servic.htm>

(٢) البشير يؤكد حرص السودان على تعزيز علاقاته بإيران.

<http://www.alsahafa.info/index.php?type=3&id=2147497713>

(٣) سفير/ جلال عبدالمعز عبدالرحمن، الولايات المتحدة ودول القارة، .....م.م.ذ، ص ٩٠.

(٤) Colin Legum, (ed.), *Africa Contemporary Record*, 1998 – 2000, Vol.27, Op. Cit., P.B 663

(٥) <http://sudailunews.com/newweb/deraiks.php?rsntype=1&1d=802>

(٦) حجم الاستثمارات السعودية في السودان تجاوز ٦,١ مليار دولار للفترة من ١٩٨٥ – ٢٠٠٢.

[Pttp://www.alsahafa.info/index.php?type=3&1d=247486811&bk=1](http://www.alsahafa.info/index.php?type=3&1d=247486811&bk=1)

(٧) لمزيد من التفاصيل انظر:

[http://www.khtforum.com/index\\_copy\(160\).htm](http://www.khtforum.com/index_copy(160).htm)

- ملتقى الخرطوم الاقتصادي



أما بالنسبة للاستثمارات العربية في بقية دول المنطقة فتكاد تكون معدومة باستثناء بعض الاستثمارات الثنائية البسيطة التي نفدت في جيبوتي وأثيوبيا من قبل بعض المستثمرين السعوديين، مثل مشروع تعبئة وتغليف القمح والحبوب في جيبوتي، الذي بلغت تكلفته حوالي ٤٠ مليون دولار، ومشروع الحجر الصحي لفحص المواشي الداخلة إلى دول الخليج وبعض الدول العربية الذي بلغت تكلفته حوالي ٧٥ مليون دولار<sup>(١)</sup>. أما في أثيوبيا فقد تمكنت شركة (إن أم سي) السعودية من الحصول على امتياز للتنقيب عن المعادن في منطقة أروميا الجنوبية في أثيوبيا، وفي هذا الخصوص أعلنت الشركة عن اكتشافها على رواسب تحتوى على حوالي عشرة آلاف طن من الذهب في المنطقة تزيد قيمتها على مليار دولار<sup>(٢)</sup>.

٢- المساعدات: استفادت كل دول المنطقة من المساعدات العربية وإن كانت بدرجات متفاوتة، وعلى نفس سياق الاستثمارات استأثرت السودان على النصيب الأكبر من المساعدات العربية سواء الجماعية أو الثنائية، وفي هذا الإطار وعلى المستوى الجماعي، حصل السودان على قروض من صندوق النقد العربي خلال الفترة من ١٩٧٨ وحتى ٢٠٠٢ بقيمة ٤١,٥ مليون دينار عربي حسابي<sup>(٣)</sup>، وفي عام ٢٠٠٤ حصل على قرض آخر من الصندوق بقيمة ٩,٨ مليون دينار عربي حسابي أى ما يعادل حوالي ٤٥ مليون دولار أمريكي، إضافة إلى ذلك قام الصندوق بتمويل العديد من الدورات لتدريب الكوادر السودانية في المجالات المالية والنقدية والإحصائية<sup>(٤)</sup>.

أما الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي فقد قدم هو الآخر قروض مختلفة للسودان بلغت خلال الفترة من ١٩٧٤ وحتى نهاية عام ٢٠٠٥ حوالي ٢٨٠ مليون

---

(١) استثمارات بـ ٤٠ مليون دولار لمجموعة العمودي في جيبوتي

<http://www.al-shard.net/sh+details.asp?det=6952>

(٢) أن أم سي السعودية تكشف عن رواسب الذهب في أثيوبيا بقيمة مليار دولار.

<http://www.ashargalawset.com/section.asp?section=6&issue=10356>

(٣) بحوث ودراسات، صندوق النقد العربي، النشاط الاقراضى، يونيو ٢٠٠٣، ص ٣٢.

<http://www.amf.org.ar/varabic/storage/other/epl%20%det/publications/economic/the%20lending%20activity-arb.pdf>

(٤) يساوى الدينار العربي الحسابى حوالي ٤,٦ دولار أمريكى

(٤) صندوق النقد العربي يقدم لجمهورية السودان قرضاً ممتداً بمبلغ يقارب ٤٥ مليون دولار.

[http://www.org.ar/varabic/pressreldtail.asp?objectid=\(Bcf69fe9-1299-4ago-b360-658id34e240a\)](http://www.org.ar/varabic/pressreldtail.asp?objectid=(Bcf69fe9-1299-4ago-b360-658id34e240a))

دينار كويتي<sup>(١)</sup>، وعلى المستوى الثنائي حصلت السودان على العديد من المساعدات العربية من خلال الصناديق القطرية التي أسستها بعض الدول العربية منفردة لمساعدة الدول العربية<sup>(٢)</sup>.

أما بالنسبة لدولة جيبوتي فقد حصلت هي الأخرى على بعض المساعدات العربية، وفي إطار الدعم الجماعي عبر المؤسسات المالية العربية حصلت على قروض مختلفة من صندوق النقد العربي بلغت حتى عام ٢٠٠٢ حوالي مليون دينار عربي حسابي<sup>(٣)</sup>. وفي نوفمبر ٢٠٠٦ قام الصندوق أيضاً بتقديم قرض آخر لجيبوتي بقيمة ٣٥٠ ألف دينار عربي حسابي أي ما يعادل ١,٦ مليون دولار أمريكي، وبتقديم هذا القرض يكون الصندوق قد وفر لجيبوتي ٥ قروض بقيمة إجمالية تعادل قيمتها ٨ مليون دولار أمريكي، إضافة إلى تلك ساهم الصندوق بتمويل العديد من الدورات التدريبية للكوادر الجيبوتية العاملة في الأجهزة المالية والنقدية الإحصائية<sup>(٤)</sup>. أما الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي فقد قام بتقديم قروض مختلفة لجيبوتي بلغت حتى نهاية عام ٢٠٠٥ حوالي ٤١ مليون دينار كويتي<sup>(٥)</sup>، أما في إطار الدعم الثنائي فتحصل جيبوتي على مساعدات مختلفة من بعض الدول العربية، وفي هذا الخصوص تقدم كل من السعودية وقطر والإمارات وليبيا مساعدات سنوية لجيبوتي تقدر بحوالي ٢٠٠ مليون دولار<sup>(٦)</sup>.

أما الصومال فقد حصلت على مساعدات عربية مختلفة سواء قبل انهيار الدولة أو بعد انهيارها، وفي هذا الخصوص وفي إطار المساعدات الجماعية حصلت على قروض مختلفة من الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي بلغت منذ عام ١٩٧٤ وحتى نهاية عام

(١) لمزيد من التفاصيل انظر:

<http://www.arabfund.org/arindex.htm>

- الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي (القروض)

(٢) لمزيد من التفاصيل حول ذلك انظر:

- مصطفى العبدالله الكفري، "مؤسسات العون الإنمائي في الوطن العربي

<http://mof.sudan.com/arabic/realarionships.htm>

- وزارة المالية والاقتصاد الوطني، السودان

<http://www.rczgar.com/debat/show.art.asp?aid=17905>

(٣) بحوث ودراسات، صندوق النقد العربي، النشاط الإقراضى، يونيو ٢٠٠٣، ..... م.س.ذ، ص ٣٢.

(٤) صندوق النقد العربي بمنح جمهورية جيبوتي قرضاً جديداً في إطار التصحيح الهيكلي بحوالى ١,٦ مليون دولار.

[http://www.amf.org.ae/varabic/preesreidetail.asp?objectid=\(2ae0801a-85id-4e32-9d4c-occ53fa0149a\)](http://www.amf.org.ae/varabic/preesreidetail.asp?objectid=(2ae0801a-85id-4e32-9d4c-occ53fa0149a))

(٥) الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي (القروض) ..... م.س.ذ.

(٦) عميد ركن د/ حمود عبدالجبار سلام ..... م.س.ذ، ص ٤١٨.

٢٠٠٥، حوالى ٤٠,٧ دينار كويتي<sup>(١)</sup>، وحصلت أيضاً على مساعدات وقروض مختلفة من صندوق النقد العربى بلغت منذ عام ١٩٧٨ وحتى عام ٢٠٠٢ حوالى ١٧,٢ دينار عربى حسابى<sup>(٢)</sup>. وفى الإطار الثنائى تحصل الصومال على مساعدات مختلفة من بعض الدول العربية، ومنها مساعدات سنوية بمبلغ ١٠٠ مليون دولار تحصل عليها من السعودية وقطر والإمارات وليبيا<sup>(٣)</sup>.

أما بالنسبة للدول غير العربية فى المنطقة وهى أثيوبيا وارتريا، فقد تلقت هى الأخرى مساعدات عربية مختلفة فأثيوبيا حصلت على مساعدات وقروض مختلفة من المصرف العربى للتنمية الاقتصادية فى أفريقيا، بلغت منذ عام ١٩٧٥ وحتى عام ٢٠٠٥ حوالى ٧٥,٩٣٧ مليون دولار<sup>(٤)</sup>، منها حوالى ٣٣ مليون دولار حصلت عليها بعد عام ٢٠٠٠، موزعة على قطاعات ومشاريع مختلفة<sup>(٥)</sup>، إضافة إلى ذلك تقوم بعض الدول العربية بتقديم مساعدات مختلفة لأثيوبيا فى إطار العلاقات الثنائية، فمثلاً بلغت قيمة هذه المساعدات خلال عامى ١٩٩٠/١٩٩١ حوالى ٦٨,٦ مليون دولار<sup>(٦)</sup>، أما ارتريا ومنذ استقلالها عام ١٩٩٣، فقد تلقت مساعدات عربية مختلفة، سواء عبر المؤسسات المالية العربية أو عبر العلاقات الثنائية، وفى هذا الإطار ساهم المصرف العربى للتنمية الاقتصادية فى أفريقيا عام ١٩٩٥ فى تمويل مشروع توليد وتوزيع الكهرباء بمبلغ ١٢ مليون دولار، وهو أول تعاون بين المصرف وارتريا، ثم أضاف قرضاً إضافياً عام ٢٠٠١ لنفس المشروع بمبلغ ٢,١٩٥ مليون دولار، ومنذ ذلك التاريخ وحتى نهاية ٢٠٠٥ بلغ عدد العمليات التنموية التى مولها المصرف لصالح ارتريا ٧ عمليات بين مشاريع وعمليات عون فنى، بلغت تكلفتها الإجمالية حوالى ٢٦,١٨٠٥ مليون دولار، أما إجمالى عون المؤسسات الإنمائية العربية بما فى ذلك المصرف لصالح ارتريا فقد بلغ حتى نهاية ٢٠٠٤ حوالى ٢٠١,٩٥ مليون دولار<sup>(٧)</sup>، أما فى إطار المساعدات

(١) الصندوق العربى للإنماء الاقتصادى والاجتماعى (القروض)، م.س.ذ.

(٢) بحوث ودراسات صندوق النقد العربى، النشاط الإقراضى، يونيو ٢٠٠٣، ..... م.س.ذ، ص ٣٢.

(٣) عميد ركن د/ حمود عبد الجبار سلام، ..... م.س.ذ، ص ٤١٨.

(٤) التقرير الإستراتيجى، ٢٠٠٥، (الخرطوم: المصرف العربى للتنمية الاقتصادية فى أفريقيا)، ص ٧٠.

(٥) لمزيد من التفاصيل انظر:

- م.س، ص ١٦ - ٢٦ - ٤٠، وكذلك تعاون من أجل التنمية، نشرة ربع سنوية، (الخرطوم:

المصرف العربى للتنمية الاقتصادية فى أفريقيا، (العدد ٨٥)، أكتوبر ٢٠٠٤، ص ٤.

(٦) د/ عراقى عبدالعزيز الشربى، "العلاقات الاقتصادية العربية الأفريقية واقعها ومستقبلها"، ..... م.س.ذ، ص ٣٦٧.

(٧) تعاون من أجل التنمية، نشرة ربع سنوية، (العدد ٨٩)، يناير ٢٠٠٦، ..... م.س.ذ، ص ١٢.



الثانية تحصل ارتريا على مساعدات مختلفة، وفي هذا الخصوص تقدم بعض الدول العربية النفطية وتحديداً السعودية والإمارات وليبيا وقطر مساعدات سنوية لإرتريا تقدر بحوالى ١٠٠ مليون دولار<sup>(١)</sup>.

## المطلب الثانى

### إسرائيل

#### أولاً: التبادل التجارى:

بداية تجدر الإشارة بأن الاهتمام الإسرائيلى بالمنطقة هو اهتمام أمنى بالدرجة الأولى، وعلى هذا الأساس حظيت المنطقة باهتمام كبير من قبل الإستراتيجية الإسرائيلية، فالمنطقة وكما أشرنا ترتبط ارتباطاً مباشراً بالأمن الإسرائيلى غير أن هذا الأمر لم يمنع إسرائيل من السعى لتحقيق بعض أهدافها الاقتصادية فى المنطقة بفتح أسواقها أمام سلعها ومنتجاتها المختلفة، واضعة فى تحركاتها فى هذا الإطار منافسة التجارة العربية بل وربط المنطقة تجارياً معها. ومن خلال الجدول رقم (٥) تم رصد حجم التجارة بين دول المنطقة وإسرائيل منذ عام ١٩٩٥ وحتى عام ٢٠٠٣، فخلال هذه الفترة بلغ إجمالى التبادل التجارى بين الطرفين حوالى ٨٦,٨ مليون دولار فقط، كلها تقريباً صادرات من المنطقة، أما الواردات من إسرائيل فلا تكاد تذكر، حيث لم تتجاوز المليون دولار. أيضاً يلاحظ من خلال الجدول بأن التبادل التجارى الإسرائيلى مع دول المنطقة تركّز بشكل رئيسى مع أثيوبيا، حيث بلغ إجمالى تبادلها التجارى مع إسرائيل خلال الفترة المحددة فى الجدول حوالى ٨٤,٧ مليون دولار، وبنسبة ٩٧,٥%، ثم ارتريا بإجمالى ٢,١ مليون دولار وبنسبة ٢,٤%، أما الدول الأخرى السودان وجيبوتى والصومال وهى الدول العربية فى المنطقة، فلم يسجل معها وفقاً للمصادر المتاحة أى تعاملات تجارية خلال الفترة المحددة، والسبب واضح بطبيعة الحال.

ومن خلال هذا العرض يتضح بأن إسرائيل لم تحقق أى نجاح يذكر فى مسألة التبادل التجارى مع المنطقة، بل أن أثيوبيا التى تحتل مكانة متقدمة فى الفكر الإستراتيجى الإسرائيلى، والتى تعتبر البوابة الرئيسية لإسرائيل ليس فى المنطقة، وحسب وإنما فى القارة الأفريقية كلها، لم يتجاوز حجم التبادل التجارى عن ٨٥ مليون دولار خلال ما يقرب من العقد من الزمن، الأمر الذى يؤكد بأن أهمية المنطقة تظل أهمية أمنية وسياسية بالدرجة الأولى فى الفكر الإستراتيجى الإسرائيلى.

(١) عميد ركن د/ حمود عبدالجبار سلام، ..... م.س.ذ. ص ٤١٨.



جدول رقم (٥)

حجم التبادل التجاري بين إسرائيل ودول منطقة القرن الأفريقي

٢٠٠٣ - ١٩٩٥

مجموع الواردات	مجموع الصادرات	٢٠٠٣		٢٠٠٢		٢٠٠١		٢٠٠٠		١٩٩٩		١٩٩٨		١٩٩٧		١٩٩٦		١٩٩٥		الدولة
		واردات	صادرات	واردات	صادرات	واردات	صادرات	واردات	صادرات	واردات	صادرات	واردات	صادرات	واردات	صادرات	واردات	صادرات	واردات	صادرات	
-	٨٤,٧	-	١٤,٤	-	١٥,١	-	١٤	-	١٥,٥	-	١٢,٢	-	٧,٩	-	٢,٨	-	١,٤	-	١,٤	لبنان
١	١,١	٥,١	-	-	١,٥	-	٥,١	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	لبنان
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	لبنان
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	لبنان
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	لبنان
١	٨٥,٨	٥,١	١٤,٤	-	١٦,١	-	١٤,١	-	١٥,٥	-	١٢,٢	-	٧,٩	-	٢,٨	-	١,٤	-	١,٤	لبنان

المصدر: م.س.

## ثانياً: الاستثمارات والمساعدات:

اهتمت السياسة الإسرائيلية بالبعد الاقتصادي للتنافس، وركزت في هذا الإطار على تطوير علاقاتها الاقتصادية بدول المنطقة، وذلك بالعمل على زيادة حجم استثماراتها ومساعداتها لدول المنطقة.

١ - الاستثمارات: فيما يتعلق بالاستثمارات الإسرائيلية في المنطقة انحصرت بشكل رئيسي في أثيوبيا وارتريا، نظراً لكون بقية دول المنطقة دول عربية معادية للتوجهات الإسرائيلية في المنطقة، ولذلك تم التركيز في هذا الإطار على أثيوبيا وارتريا مع عدم إهمال الدول العربية في المنطقة في حالة ما سُنحت الفرصة إلى ذلك.

وبالنسبة لأثيوبيا، عززت إسرائيل علاقاتها الاقتصادية المختلفة معها، وعملت في هذا المجال على تأسيس الكثير من الشركات الإسرائيلية فيها، وقامت بتسجيلها على أساس أنها أثيوبية لتتمكن من خلالها من مد نشاطها إلى دول المنطقة، التي تحتوي على غالبية إسلامية كما تم الإشارة إليه، واستطاعت هذه الشركات من احتكار العديد من السلع في الأسواق الأثيوبية<sup>(١)</sup>.

أيضاً وجهت إسرائيل اهتماماً كبيراً للاستثمار في المجال الزراعي نظراً لحاجتها إليه بسبب صغر المساحة القابلة للزراعة وندرة المياه فيها، وبهذا الخصوص عملت إسرائيل على امتلاك العديد من المزارع في أثيوبيا وإدارتها مباشرة، فمثلاً تملك شركة (انكودا) الإسرائيلية أراضي مساحتها ٥٠ ألف هكتار، وهي الأملاك السابقة لشركة (سيا) الإيطالية الزراعية في أثيوبيا<sup>(٢)</sup>.

وبالنسبة للاستثمارات في مجال البنية التحتية استحوذت إسرائيل على جانب كبير منها، حيث قام اتحاد المقاولين الإسرائيليين بتنفيذ مشروع البنية التحتية في أثيوبيا، التي قدرت تكلفته بنصف مليار دولار. وتتوزع أنشطة الشركات الإسرائيلية المستثمرة في أثيوبيا ما بين

---

(١) نادية سعد الدين، "التغلغل الإسرائيلي في شرق أفريقيا وانعكاساته على الأمن القومي العربي"، في د/ وليد عبدالحى (محرر)، أفريقيا في عصر التحولات العالمية، أوراق المؤتمر الأول للباحثين الشباب في العلوم السياسية، جامعة آل البيت ١٧ - ٢٠٠١/٥/١٨، (عمان: منشورات جامعة آل البيت، ٢٠٠٢)، ص ٤١٤.

(٢) لمزيد من التفاصيل انظر:

- التقرير الاستراتيجي الأفريقي، ٢٠٠١ - ٢٠٠٢، ..... م.س.ذ، ص ٤١٥ - ٤١٨.

إقامة شبكة الاتصالات النقالة، ونقل الزهور الطبيعية الأثيوبية إلى أوروبا لاستخراج العطور والإعلانات والإنتاج التلفزيوني<sup>(١)</sup>.

أما ارتريا فقد ركزت إسرائيل على الاستثمار في مجال الثروة الحيوانية والزراعية، وفي هذا الإطار تمكنت الشركات الإسرائيلية من احتكار صيد وتصدير السمك الارتري، التي تبلغ الكمية المصدرة منه سنوياً حوالي ٨٠ ألف طن<sup>(٢)</sup>، وفي الجانب الآخر تمكنت شركة (انكودا) الإسرائيلية من الاستحواذ على جزء كبير من الثروة الحيوانية في ارتريا، وفي هذا الخصوص تملك ١٥٠ ألف فدان من الأراضي، التي تسقى أراضيها من مياه نهر القاش على الحدود الارترية السودانية<sup>(٣)</sup>.

أما الاستثمارات الإسرائيلية في الدول الأخرى فتكاد تكون معدومة باستثناء الصومال التي أشارت بعض المصادر إلى نجاح إسرائيل في اختراقه اقتصادياً بفضل الحرب الأهلية وانهيار الدولة، وذلك من خلال بعض الشركات الإسرائيلية المسجلة بأسماء دول أخرى، والتي استطاعت الاستحواذ على كل مستلزمات جنود وقوات الأمم المتحدة في الصومال، الأمر الذي أتاح لها بعد ذلك توطيد علاقاتها بالأسواق الصومالية، خاصة بعد احتكارها للعديد من المجالات مثل المواد الغذائية والاتصالات الهاتفية وتصدير الماشية وتحلية المياه، إضافة إلى ذلك نجحت إسرائيل في التقارب مع جمهورية أرض الصومال الانفصالية، ووقعت معها العديد من الاتفاقيات، لعل أهمها الاتفاقية المتعلقة بالتنقيب على اليورانيوم والمعادن الأخرى<sup>(٤)</sup>.

٢- المساعدات: اقتصرت المساعدات الإسرائيلية على دولتي أثيوبيا وارتريا، بالنسبة لأثيوبيا ومنذ بداية عقد التسعينيات من القرن العشرين دعمتها إسرائيل بمساعدات مختلفة، وأصبحت عليها صفة الدولة ذات الأولوية في المساعدات الاقتصادية والتكنولوجية<sup>(٥)</sup>، نظراً لما تمثله أثيوبيا من أهمية في الإستراتيجية الإسرائيلية تجاه المنطقة، ليس هذا فحسب بل

(١) سمر إبراهيم محمد إبراهيم، ..... م.س.ذ، ص ١٧٧.

(٢) نادية سعد الدين، ..... م.س.ذ، ص ٤١٤.

(٣) سمر إبراهيم محمد إبراهيم، ..... م.س.ذ، ص ١٩٧.

(٤) م.س، ص ٢٠٠.

(٥) م.س، ص ١٢٧.

وجعلت العاصمة أديس أبابا مركزاً رئيسياً لنشاطها التجاري والاقتصادي، ليس فقط في المنطقة وإنما على مستوى القارة<sup>(١)</sup>.

ومن هذا المنطلق أغدقت إسرائيل على أثيوبيا مساعدات مختلفة شملت المجالات الزراعية والصحية والتنمية والفنية<sup>(٢)</sup>. أما ارتريا فقد حصلت هي الأخرى على دعم إسرائيلي منذ قبل الاستقلال الرسمي؛ حيث قامت إسرائيل عام ١٩٩١ ببناء محطة كبيرة لتوليد الكهرباء، وتوصيل التيار الكهربائي لعدة مناطق ارترية، كما عملت على تجهيز وصيانة عدد من الأرصفة الجديدة في ميناء مصوع<sup>(٣)</sup>، وفي فبراير عام ١٩٩٣، وأثناء زيارة الرئيس الارترى لإسرائيل وقع العديد من اتفاقيات التعاون مع الحكومة الإسرائيلية، ولا سيما في المجال الزراعي الذي أبدت إسرائيل استعدادها الكامل لتقديم الخبرات الفنية والتقنية لهذا المجال<sup>(٤)</sup>.

---

(١) م.س، ص ١٧٣.

(٢) لمزيد من التفاصيل حول هذه المساعدات انظر:

- م.س، ص ١٧٣ - ١٧٧.

(٣) م.س، ص ١٩٧.

(٤) د/ نجوى أمين الفوال، "العلاقات الخارجية للدولة المستقلة ..... م.س.د، ص ٢٤٣.



## المبحث الرابع

### الدول الآسيوية (إيران - الصين - اليابان)

#### المطلب الأول

##### إيران

#### أولاً: التبادل التجاري:

حظيت منطقة القرن الأفريقي بعد نهاية الحرب الباردة باهتمام ملحوظ من قبل السياسة الإيرانية، بحكم موقعها الإستراتيجي المهم بالنسبة لمصالحها المختلفة، ولذلك حرصت إيران على تكثيف تحركاتها في المنطقة، وبدأت هذه التحركات عبر البوابة السودانية، كما تم الإشارة إليه، وقد طغى على هذه التحركات البعد السياسي بالدرجة الأولى، الذي استهدف تخفيف الحصار والعزلة المفروضة عليها قبل الولايات المتحدة الأمريكية وبعض الأطراف الدولية والإقليمية، إضافة إلى طموحها في تصدير أهداف ثورتها الإسلامية إلى المنطقة التي تحتوى على كثافة إسلامية واضحة. وفي إطار هذا التوجه طغى أيضاً الجانب الاقتصادي على اهتمام السياسة الإيرانية، حيث سعت إيران إلى تنمية تعاونها الاقتصادي مع دول المنطقة، وخاصة في بعده التجاري، وهذا ما سوف يوضحه الجدول رقم (٦) الذي يرصد حركة التبادل التجاري بين إيران ودول المنطقة منذ عام ١٩٩٥ وحتى عام ٢٠٠٣.

ومن خلال هذا الجدول يتضح بأن حجم التبادل التجاري الكلي بين الطرفين خلال الفترة المحددة بلغ حوالي ٢٤٦,٤ مليون دولار، كلها واردات من إيران، ورغم ضآلة هذا الرقم إلا أن الميزان التجاري يأتي ونسبة ١٠٠% لصالح إيران، ويلاحظ أيضاً من خلال الجدول بأن حركة التجارة بين إيران ودول المنطقة، تركزت بشكل شبه كلي مع السودان، إذ بلغ إجمالي تبادلها التجاري معها حوالي ٢٤١,٦ مليون دولار ونسبة ٩٨% تقريباً خلال الفترة المحددة، ثم مع ارتريا بإجمالي حوالي ٤,٨ مليون دولار ونسبة ١,٩%، أما أثيوبيا وجيبوتي والصومال فلم تسجل أى تبادلات تجارية لها مع إيران خلال الفترة المحددة فالصومال، وكما أشرنا دولة منهاره وجيبوتي معتمدة في تجارتها الدولية على فرنسا بشكل شبه كلي. أما فيما يتعلق بأثيوبيا أكثر دول المنطقة كثافة سكانية فيمكن إرجاع عدم وجود أى تبادلات تجارية مع إيران إلى حدوث توتر في علاقات الدولتين بسبب الاتهامات الأثيوبية لإيران بمساعدة السودان في مسألة تصدير الثورة إلى المنطقة في فترة من الفترات، إضافة إلى العلاقات الإستراتيجية بين أثيوبيا والولايات المتحدة الأمريكية، المنزعجة من التوجهات السودانية والإيرانية على حد سواء.

جیل رقم (۱۱)

## حجم التبادل التجاري بين إيران ودول منطقة القرن الأفريقي

100-100000

[illegible]

المستند: ١٠٠٠

ومن خلال هذا العرض يمكن القول بأن إيران مثلها في ذلك مثل إسرائيل لم تستطيع تحقيق أى تقدم يذكر فى زيادة حجم تبادلها التجارى مع دول المنطقة، باستثناء السودان وإن كان حجم تبادلها التجارى معها ما زال محدود، ولم يتطور، بل إنه فى عام ٢٠٠٣ وصل إلى حوالى ٣٤,٧ مليون دولار، بعد أن كان ٦٠ مليون دولار عام ١٩٩٦.

#### ثانياً: الاستثمارات والمساعدات:

فى إطار التحرك الإيرانى فى منطقة القرن الأفريقى، سعت إيران إلى تدعيم وتطوير علاقاتها الاقتصادية بدول المنطقة، وحاولت بهذا الخصوص ترسيخ تواجدتها عن طريق توسيع مجال استثماراتها فى المنطقة وزيادة حجم مساعداتها لدول المنطقة.

١- الاستثمارات: بالنسبة للاستثمارات الإيرانية فى المنطقة فتكاد تقتصر على السودان بحكم العلاقات القوية التى نمت بين الدولتين منذ مطلع عقد التسعينيات من القرن العشرين، الذى شهد التوقيع على العديد من اتفاقيات التعاون فى المجال الاقتصادى والتجارى بين الطرفين، وعلى الرغم من هذا فلم تصل العلاقات الاقتصادية بينهما إلى مستوى العلاقات السياسية، التى شهدت تطوراً ملحوظاً لا سيما بعد الحصار الذى فرض على الدولتين من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول الإقليمية والدولية، وإن كانت لم تصل هى الأخرى إلى مرحلة العلاقات الإستراتيجية لأسباب مختلفة تم التطرق إليها فى الفصل السابق.

ويبدو أن مسألة الديون الإيرانية على السودان شكلت عقبة كبيرة أمام تطور العلاقات الاقتصادية بين الطرفين؛ فإيران تشترط دفع هذه الديون قبل تنفيذ أى مشروعات جديدة بين الطرفين، وتبلغ هذه الديون حوالى ٣٤٧ مليون دولار، وزاد من تأزم الأمر بين الطرفين ظهور الخلافات حول جملة هذه الديون، فالجانب الإيرانى يرى بأن جملة الدين والفائدة والجزاء بلغت ٤٥١ مليون دولار، بينما يرى الجانب السودانى أن جملة الديون فقط ٣٤٧ مليون دولار<sup>(١)</sup>. هذه الخلافات أثرت على نمو العلاقات الاقتصادية بين الطرفين فعلى الرغم من نمو العلاقات السياسية، لم تتجاوز الاستثمارات الإيرانية فى السودان منذ بداية عقد التسعينيات وحتى عام ٢٠٠٧ ٣٥٠ مليون دولار بمختلف القطاعات والمجالات<sup>(٢)</sup>. كان أبرزها مشروعان هما تنقية المياه بجبل أوليا وعطبرة بتكلفة ٣٠ مليون دولار، ومحطة للتوليد

(١) انعقاد مؤتمر التنمية والاستثمار السودانى بكينيا.

<http://www.akhbaralyoumsd.net/modules.php?name=new&file=artide&sid=6528>

(٢) البشير يؤكد حرص السودان على تعزيز علاقاته مع إيران.

<http://www.alsahfa.info/index.php?type=3&id=2147497713>

الحرارى بتكلفة ١٣٠ مليون دولار، إضافة إلى استثمارات شركة إيران جاز البالغة ٨ ملايين دولار<sup>(١)</sup>.

أما بالنسبة للاستثمارات الإيرانية في بقية دول المنطقة فلم يتم الحصول على أى بيانات تشير إلى وجود استثمارات إيرانية فيها. غير أن إيران وفي السنوات الأخيرة بدأت بانتهاج أسلوباً برامجائياً جديداً في علاقاتها بدول المنطقة، حيث عملت على تنشيط قنواتها المختلفة في دعم علاقاتها بكل دول المنطقة، والتخلي عن سياسة الاعتماد على طرف واحد في تحقيق مصالحها في المنطقة<sup>(٢)</sup>.

وفي هذا السياق اتجهت إلى تدعيم علاقاتها الاقتصادية بكل دول المنطقة، وبالنسبة لأثيوبيا ظهر ذلك خلال الزيارة التي قام بها وزير الزراعة الإيراني إلى أثيوبيا في أكتوبر عام ١٩٩٨، حيث بحث خلالها مع المسؤولين الأثيوبيين سبل تعزيز التعاون الاقتصادي بين الدولتين، وتوصلاً الجانبان إلى مذكرة تفاهم لتنشيط التعاون في المجالات الاقتصادية والتجارية والزراعية، وإقامة مشروعات تجارية وزراعية مشتركة وبحث إمكانية إنشاء عدد من المصانع الإيرانية في أثيوبيا<sup>(٣)</sup>. كما شهدت علاقات إيران الاقتصادية بجيبوتي تحسن ملحوظ، حيث وقعت معها عدة اتفاقيات عام ٢٠٠٣ حول التعاون في مجالات الصناعة والتعدين والتجارة والصحة، وتم ذلك أثناء زيارة الرئيس الجيبوتي لطهران في ديسمبر من نفس العام<sup>(٤)</sup>.

٢- المساعدات: بالنسبة للمساعدات الإيرانية لدول المنطقة فيمكن القول بأنها محدودة، فإيران دولة نامية وإمكاناتها الاقتصادية بسيطة مقارنة بالدول الكبرى بالرغم من كونها دولة نفطية كبرى في المنطقة. ومن هذا المنطلق جاءت مساعداتها لدول المنطقة واقتصرت على السودان بدرجة أساسية مثل استثماراتها، فالسودان وبحكم علاقاته مع إيران حصل على مساعدات مختلفة منها منذ بداية عقد التسعينيات من القرن العشرين<sup>(٥)</sup>، وتتوعدت هذه المساعدات بين القروض، التي تم التطرق لها في الصفحة السابقة والمنح المجانية في

(١) أحمدى نجاد في ضيافة نظيره للسوداني عقب قرار دولي.

[http://arabic.com/2007/middle\\_east/2/28/sudaniran/index.html](http://arabic.com/2007/middle_east/2/28/sudaniran/index.html)

(٢) محمد عز العرب، "العلاقات الإيرانية العربية".

<http://www.albinah.net/index.aspx?function=item&ld=4660&long>

(٣) د/ نفين حليم، "التنافس الدولي لكسب النفوذ في أفريقيا ..... م.س.د، ص ٦٩.

(٤) Africa South of the Sahara 2005., Op. Cit., P. 377

(٥) لمزيد من التفاصيل انظر:

Colin Legum, (ed), Africa Contemporary Record, 1994 – 1996, Op. Cit. Vol., 25, 1997, P.B524.



مجالات الصحة والزراعة، إضافة إلى قيام إيران بإنشاء العديد من المشاريع التمويلية في البلاد مثل الطرق والكهرباء وغيرها من مشاريع البنية التحتية<sup>(١)</sup>.

أما بالنسبة لأثيوبيا وخلال الزيارة التي قام بها وزير الزراعة الإيراني عام ١٩٩٨، والتي سبق الإشارة إليها، تم الاتفاق بين الجانبين على تبادل الخبرات في مجال استغلال الثروات المائية وبناء السدود، وأعلنت أثيوبيا أثناء زيارة الوزير الإيراني رغبتها في الاستفادة من الخبرة الإيرانية لاستغلال ثرواتها المائية<sup>(٢)</sup>.

## المطلب الثاني

### الصين

#### أولاً: التبادل التجاري:

استطاعت الصين خلال أقل من ثلاثة عقود تحقيق تطوراً اقتصادياً كبيراً، وأمام هذا التطور وضعت الصين في مقدمة أهدافها الاقتصادية توسيع نطاق تعاملاتها التجارية لتشمل مختلف مناطق ودول العالم، وبغض النظر عن أوضاعها الاقتصادية ونظمها السياسية، وذلك بهدف البحث عن أسواق جديدة لتصرف إنتاجها الضخم، وحظيت الدول النامية بأهمية كبيرة في إستراتيجيتها الجديدة، وظهرت القارة الأفريقية كسوق مهمة لاستقبال جزءاً من صناعاتها المختلفة، ومن ضمنها منطقة القرن الأفريقي، التي حاولت الصين الاستحواذ على أسواقها ومنافسة الدول الغربية التي سيطرت على تجارتها الدولية لفترات طويلة من الزمن - وهذا ما سوف يتم تحليله من خلال الجدول رقم (٧)، الذي يرصد حجم التبادل التجاري بين دول المنطقة والصين منذ عام ١٩٩٥ وحتى عام ٢٠٠٣، فخلال هذه الفترة بلغ إجمالي حجم التبادل التجاري بين الطرفين حوالي ٦٨٣٧,٥ مليون دولار، مثلت صادرات المنطقة حوالي ٤٤٢٦ مليون دولار، وواراداتها حوالي ٢٤١١,٥ مليون دولار، وهو ما يشير بأن الميزان التجاري يأتي في صالح دول المنطقة بفارق يبلغ حوالي ٢٠١٤,٥ مليون دولار.

---

(١) قامت إيران بتمويل وتنفيذ طريق السلام كوستي ريك جوبا عام ١٩٩٩، وقامت أيضاً بتمويل جزء من طريق ريك الرنك وطريق الجبلين الرنك بتكلفة ٢٥ مليون دولار. بحسب الاتفاقية الموقعة بين الجانبين في أغسطس عام ٢٠٠١، انظر في ذلك.

- العلاقات السودانية الإيرانية علاقات مستقرة ومزدهرة

<http://www.smc.sd/ar/artopic.asp?artid=13575&ack=Ac>

- محمد عز العرب، "العلاقات الإيرانية العربية ..... م.س.د.

(٢) د/ نيفين حليم، "التنافس الدولي لكسب النفوذ في أفريقيا ..... م.س.د، ص ٦٩.

ويظهر الجدول أيضاً وجود تصاعداً سنوياً كبيراً في حجم التجارة بين الطرفين، فمثلاً وصلت في عام ٢٠٠٣ إلى حوالي ٢٢٥٧,١ مليون دولار بعد أن كانت في عام ١٩٩٥ حوالي ١١٠,٦ مليون دولار فقط. وتركز التبادل التجاري الصيني مع المنطقة بصورة أساسية مع السودان، إذ بلغ إجمالي التبادل التجاري بينهما حوالي ٥٨١٦,٣ مليون دولار، وبنسبة تقدر بحوالي ٨٥% من إجمالي التبادل التجاري مع المنطقة، ويلاحظ بأن التجارة بين البلدين شهدت قفزة كبيرة منذ عام ٢٠٠٠، وهو العام الذي بدأ فيه تصدير النفط السوداني للصين، وتأتي إثيوبيا في المرتبة الثانية في حجم التبادل التجاري مع الصين، إذ بلغ إجمالي تبادلها حوالي ٩٦٤,١ مليون دولار وبنسبة ١٤,١%، ثم ارتريا بإجمالي ٤٣,١ مليون دولار وبنسبة ٠,٦%، ثم جيبوتي بإجمالي ١٣,٧ مليون دولار وبنسبة ٠,٢% من إجمالي حجم التبادل التجاري بين المنطقة والصين.

جدول رقم (٧)

حجم التبادل التجاري بين الصين وبلد منطقة القرن الأفريقي

١٩٩٥ - ٢٠٠٣

بالمليون دولار أمريكي

مجموع الواردات	مجموع الصادرات	٢٠٠٣		٢٠٠٢		٢٠٠١		٢٠٠٠		١٩٩٩		١٩٩٨		١٩٩٧		١٩٩٦		١٩٩٥		الدولة
		واردات	صادرات	واردات	صادرات	واردات	صادرات	واردات	صادرات	واردات	صادرات	واردات	صادرات	واردات	صادرات	واردات	صادرات	واردات	صادرات	
٩٤٧,٥	١٦,٩	٣١٣,٧	٥	١٤٤,٨	٧٤	١٣٤,٨	٤,٥	٩٦,٧	-	٧٦,٥	-	٦٧,٥	-	٥٤,٦	-	٣٢,٧	-	٢٦,٢	-	لبنان
٤٢,٧	٠,٤	١١,٩	٠,٢	١٩,٦	٠,١	٨	-	٠,١	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	لبنان
١٣,٧	-	-	-	-	-	-	-	-	-	٣,٦	-	١,٨	-	٢,٣	-	٢,٩	-	٣,١	-	لبنان
١٤٠,٧,٦	٤٤٠,٨,٧	٣١٠,١	١٦١٦,٢	٢٥٤,٥	٩٤٠,٢	٢٠٢,٣	١٠٥٤,١	١١٧,٥	٧٠,٦,٦	٦٨,٥	١,٧	٢٦٨,٤	٠,٥	١٠٨,٣	١٧	٤٦,٩	٢٢,٢	٣١,١	٥٠,٢	لبنان
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	لبنان
٢٤١١,٥	٤٤٧٦	٦٣٥,٧	١٦٢١,٤	٤١٨,٩	٩٤٧,٧	٣٤٥,١	١٠٥٨,٦	٢١٧,٤	٧٠,٦,٧	١٤٨,٦	١,٧	٣٣٧,٧	٠,٥	١٦٥,٢	١٧	٨٢,٥	٢٢,٢	٦٠,٤	٥٠,٢	المجموع

المصدر : م.م.م.

## ثانياً: الاستثمارات والمساعدات:

سعت الصين ومنذ بداية عقد التسعينات من القرن العشرين إلى تطوير علاقاتها الاقتصادية بدول القارة الأفريقية، واستطاعت أن تحقق في أقل من عقدين من الزمن العديد من النجاحات الاقتصادية في القارة، وأصبحت القارة الأفريقية بأكملها ثالث أكبر شريك تجارى للصين بعد الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا<sup>(١)</sup>، وبالنسبة للاستثمارات والمساعدات كأحد جوانب البعد الاقتصادي للتنافس فقد حظيت باهتمام واضح في إطار التحركات الصينية تجاه القارة الأفريقية.

١- الاستثمارات: أولت الصين اهتماماً كبيراً لدعم وتطوير استثماراتها في القارة الأفريقية، وركزت بدرجة كبيرة على الاستثمارات النفطية نظراً لتزايد طلبها على النفط، حيث أصبحت ومنذ عام ٢٠٠٤ ثانياً أكبر مستورد للنفط بعد الولايات المتحدة الأمريكية، ويقدر بأن الطلب الصينى على النفط سوف يتزايد إلى ١٥٦% بين عامى ٢٠٠١ - ٢٠٢٥، ولذلك فالصين تسعى إلى البحث عن دول جديدة تمدّها بما تحتاجه من بترول لتضمن تعدد المصادر بما يؤمن لها الحصول على الطاقة باستمرار، ومع اكتشاف حقول نفطية جديدة في أفريقيا مؤخراً انتهزت الصين كافة الفرص الممكنة لاستغلال هذه الثروة الجديدة، ويذكر بأن الصين تحصل الآن على ربع وارداتها النفطية من أفريقيا، ولذلك ومن أجل ضمان كسب استمرار سيطرتها على هذه الثروات تعل على تسخير جزءاً كبيراً من امكاناتها المختلفة لضمان تلك الاستثمارية لدرجة أن الصين بدأت تتجاهل مبدأ صين واحدة من أجل النفط<sup>(٢)</sup>. وعلى الرغم من تركيز الصين على الاستثمارات النفطية، إلا أنها لم تهمل المجالات الأخرى، فقد حظيت قطاعات الصيد البحرى والزراعة والمعادن والبنية التحتية باهتمام الشركات الصينية، إضافة إلى المجالات والقطاعات التى تجاهلتها الشركات الغربية نتيجة لقلة أرباحها<sup>(٣)</sup>.

وفيما يتصل بالاستثمارات في منطقة القرن الأفريقى، فقد حظيت على مكانة بارزة في ظل الإستراتيجية الصينية الجديدة، وفي هذا الإطار وجهت الصين اهتماماً كبيراً بالسودان خاصة بعد أن تخلت عنه الشركات الأجنبية، بعد قيام الولايات المتحدة بفرض عقوبات اقتصادية وتجارية عليه عام ١٩٩٧، حيث استغلت الصين هذه الفرصة وتحركت سريعاً لملء

Judith Van De Looy., Op. Cit., P. 28

Ibid., PP. 14 - 15

Ibid., P. 26

(١)

(٢)

(٣)



الفراغ الذي تركته الدول الغربية في السودان، خاصة في مجال النفط، وأصبحت الصين هي المسيطر على قطاع الطاقة في السودان والمستثمر الرئيسي في إنتاج النفط السوداني حالياً<sup>(١)</sup>، حيث استطاعت شركة البترول الوطنية الصينية من الاستحواذ على ٤٠% من اتحاد شركات النيل العظيم للبترول في السودان، وقدمت التمويل والعمالة اللازمة لإنشاء معامل تكرير بترول شمال الخرطوم ولخطوط الأنابيب الممتدة من حقول البترول في هجليج إلى بور سودان<sup>(٢)</sup>، مما جعل السودان رابع أكبر مزود للصين بالنفط، وبعد ذلك نمت العلاقات بين البلدين بشكل سريع ولا سيما على الجانب الاقتصادي، حيث شيدت الصين وبنت العديد من المشروعات والمصانع والطرق، الأمر الذي جعل من السودان منطقة اختراق للمصالح الغربية في المنطقة والقارة<sup>(٣)</sup>، وأصبحت السودان ثاني أكبر دولة أفريقية بعد جنوب أفريقيا في الشراكة الاقتصادية والتجارية مع الصين، وفيما يتصل بالاستثمارات بلغ حجم الاستثمار الصيني في السودان حوالي ١٣ مليار دولار منها ٩ مليارات دولار تم استثمارها في مجال النفط، و٤ مليار حجم الاستثمار في المجالات الأخرى موزعة على قطاعات الزراعة والتعدين والبنية التحتية مثل الطرق والكهرباء والخدمات العامة<sup>(٤)</sup>، ولذلك وأثناء الضغوط الأمريكية على حكومة السودان وعلى الشركات الأجنبية العاملة في مجال النفط السوداني على خلفية أزمة دارفور، رفضت الصين الخضوع للضغوط الأمريكية وقررت البقاء في السودان من خلال شركاتها العاملة في المجالات المختلفة<sup>(٥)</sup>، بل وهددت باستخدام حق النقض الفيتو في مجلس الأمن إزاء مشروع القرار رقم (١٥٥٦)، إذا فرضت عقوبات نفطية على السودان<sup>(٦)</sup>، رغم أن علاقاتها التجارية والاقتصادية مع الولايات المتحدة تفوق حجم مصالحها المختلفة في السودان بعشرات الأضعاف، فالصين تحقق فائضاً في تجارتها مع الولايات المتحدة يزيد على مائة مليار دولار سنوياً<sup>(٧)</sup>.

وتجدر الإشارة بأن الصين وفي خضم تعاونها مع الحكومة السودانية الحالية بحكم مصالحها الاقتصادية والتجارية معها، لم تهمل تطوير علاقاتها مع إقليم جنوب السودان، حيث

Ibid., P. 17

(٢) Colin Legum., (ed.), Africa Contemporary Record, 1999- 2000, Vol. 27, Op. Cit., P.B665

(٣) <http://www.alghad.jo/index.ph?article=3814>

(٤) لمزيد من التفاصيل انظر: [http://www.arabic.xinhuanet.com/arabic/2007-02/06/content\\_385280.htm](http://www.arabic.xinhuanet.com/arabic/2007-02/06/content_385280.htm)

(٥) الاستثمارات النفطية الصينية في السودان <http://www.mof.gov.sd/issue/137.htm>

(٦) سامي محمد القرعان، ..... م.س.ذ، ص .

(٧) د/ مصطفى علوي، "البيئة الدولية وخصائص النظام العالمي ..... م.س.ذ، ص ٥٧.

عملت على توثيق علاقاتها الاقتصادية معه كخط رجعة للسياسة الصينية في حالة انفصاله كدولة مستقلة، لا سيما وأن معظم احتياطات النفط السوداني يوجد في الجنوب<sup>(١)</sup>.

وبالنسبة لأثيوبيا عملت الصين على تطوير وزيادة استثماراتها المختلفة فيها، ففي مجال البترول وعلى الرغم من أن أثيوبيا ليست دولة منتجة للنفط حتى الآن، إلا أن الصين سعت إلى الاستحواذ على هذا المجال الحيوي واستطاعت أن تحصل على امتياز للتنقيب عن النفط في منطقة (أبولي) في ولاية صومالي بجنوب شرق أثيوبيا، ويذكر بأن مقر الشركة الصينية تعرض لهجوم مسلح فيها خلال شهر أبريل ٢٠٠٧، وأدى إلى مقتل تسعة صينيين وعدد من الأثيوبيين الذين يعملون في الشركة<sup>(٢)</sup>، أما الاستثمارات الأخرى فقد تنوعت وتعددت على قطاعات مختلفة، وفي هذا الصدد أشارت لجنة الاستثمار الأثيوبي بأن من بين ٣٤٤ مشروعاً من الاستثمارات الأجنبية المباشرة في مختلف المجالات المرخصة من اللجنة هناك ٦٣ مشروعاً من الصين<sup>(٣)</sup>.

وفي هذا الإطار يأتي قطاع الاتصالات في مقدمة المجالات، فقد نجحت ثلاث شركات اتصالات صينية في سبتمبر ٢٠٠٦ بالتوقيع على اتفاقية مع الحكومة الأثيوبية لإقامة مشروع تطوير البنية التحتية للاتصالات الأثيوبية، وتبلغ التكلفة الإجمالية للمشروع حوالي ٢,٤ مليار دولار أمريكي، ويذكر بأن ثمان شركات أخرى نافست الشركات الصينية في الحصول على هذا المشروع من بينها شركات غربية مثل سيمنز ونوكيا والكاتيل<sup>(٤)</sup>. إضافة إلى هذا المجال دخلت الصين في الاستثمار في قطاع المعادن وخاصة في مجال الفحم الحجري<sup>(٥)</sup>، وفي قطاعات البنية التحتية، حصلت مؤسسة للكهرباء والمياه الدولية الصينية على موافقة الحكومة الأثيوبية على تنفيذ مشاريع للري الزراعي في شمال أثيوبيا بتكلفة قدرها ٢٠١,٨ مليون بر أثيوبي<sup>(٦)</sup>.

(١) جون قاي نوت يوه، ..... م.س.ذ، ص ٢٤١.

(٢) الصين تدبّن بشدة الهجوم المسلح على مشروع شركة نفط صينية في أثيوبيا

[http://www.arabic.xinhuanet.com/arabic/2007-4/25/content\\_420610.htm](http://www.arabic.xinhuanet.com/arabic/2007-4/25/content_420610.htm)

(٣) أثيوبيا تستفيد من الصين في التنمية

<http://arabic.Peopledaily.com.cn/31660/2784025.htm>

(٤) شركة صينية تفوز بمشروع الاتصالات في أثيوبيا بقيمة ٢,٤ مليار دولار

[http://www.arabic.xinhuanet.com/arabic/2006-9/15/content\\_314958.htm](http://www.arabic.xinhuanet.com/arabic/2006-9/15/content_314958.htm)

(٥) لمزيد من التفاصيل انظر:

<http://www.qnaol.com/linkit.php?no=22&date=2006-12-20>

- الصين وأثيوبيا تعاون اقتصادي

<http://www.alayam.com/issue/page.php?in=1169&p=15>

(٦) الصين تنفذ مشروعاً للري بأثيوبيا

وبالنسبة لبقية دول المنطقة الأخرى، فقد حظيت باهتمام السياسة الصينية وعملت الصين على تطوير علاقاتها الاقتصادية المختلفة معها، فارتريا ومنذ اليوم الأول لاستقلالها حرصت الصين على إقامة علاقات دبلوماسية معها وإيجاد تعاوناً معها في المجالات السياسية والاقتصادية والصحية والثقافية، وسعت أيضاً إلى تشجيع الاستثمارات الصينية فيها، وفي هذا الصدد أشار وزير الخارجية الصيني (تآنغ جيا شيوان) خلال زيارته لارتريا مع بداية ٢٠٠٢، بأن الحكومة الصينية قامت بتشجيع ومساندة الشركات الصينية على المشاركة في البناء الاقتصادي في ارتريا، وتم خلال هذه الزيارة التوقيع على عدة اتفاقيات بين الجانبين تتعلق بالتعاون الاقتصادي والتكنولوجي<sup>(١)</sup>.

ونفس الأمر ينطبق على جيبوتي، فقد حرصت الصين على تطوير علاقاتها الاقتصادية معها وعلى مختلف المجالات. وفي مجال الاستثمار هناك استثمارات صينية في قطاعات التجارة والسياحة والنقل تقوم بها شركة Shenzan Lanxiang Industry، وفي إطار الدفع بهذا المجال بحث الرئيس الجيبوتي إسماعيل عمر جيله أثناء زيارته للصين في مارس ٢٠٠١ مع المسؤولين الصينيين إمكانية الحصول على مساعدة صينية لتسهيل عمليات التنقيب عن البترول وبناء الميناء وتنمية الموارد الطبيعية<sup>(٢)</sup>.

٢- المساعدات: تهدف الصين من وراء الدعم والمساعدة الغير مشروطة التي تقدمها لدول المنطقة إلى تقوية روابطها المختلفة مع هذه الدول، ولا سيما في المجال الاقتصادي والتجاري. وبالنسبة للمساعدات المقدمة للسودان فقد تنوعت على عدة مجالات، فالسودان - وكما أشرنا - تعتبر ثاني أكبر شريك تجاري للصين في أفريقيا، ومن أهم الدول المزودة للصين بالنفط، ولذلك دعمت الحكومة الصينية السودان وقامت ببناء وتمويل العديد من مشاريع البنية التحتية، وفي هذا الإطار مثلاً، قدمت الصين في عام ٢٠٠٠ قرضاً للسودان بمبلغ ١٨٠ مليون دولار لإصلاح نظام النقل بالسكك الحديدية بالسودان، إضافة إلى ذلك قدمت الهيئة الصينية للسكك الحديدية مشروعاً كاملاً لإصلاح السكك الحديدية بالخرطوم وبور سودان<sup>(٣)</sup>. وفي نوفمبر عام ٢٠٠١ قامت الصين بتمويل وبناء محطة طاقة خارج الخرطوم قرب مصفاة تكرير البترول (الجبلى) ساهمت في رفع توليد الطاقة الحرارية والهيدروكهربائية بمقدار ٥٠%<sup>(٤)</sup>. وخلال عام ٢٠٠٤ قدمت الصين قروضاً ومنحاً للسودان تقدر بحوالى ٥٢٠ مليون

(١) رئيس ارتريا يستقبل وزير الخارجية الصيني

[http://arabic.peopleaily.com/200201/10/ara20020110\\_50216.htm](http://arabic.peopleaily.com/200201/10/ara20020110_50216.htm)

Africa South of the sahara 2005., Op. Cit., P. 376

(٢) التبادلات الاقتصادية والتجارية بين الصين والسودان.

[http://arabic.china.org.cn/archive2006/txt/2001/17/content\\_2000749.htm](http://arabic.china.org.cn/archive2006/txt/2001/17/content_2000749.htm)

Colin Legum., (ed), Vol. 27., 1999 – 2000., Op. Cit., P.B 665



دولار، وبنسبة ٦٠,٩% من إجمالي العون الخارجى من الجهات المانحة<sup>(١)</sup>، وعلى نفس السياق وفى فبراير عام ٢٠٠٧، ولثناء زيارة الرئيس الصينى للخرطوم وقعت السودان العديد من الاتفاقيات مع الصين لتعزيز التعاون الاقتصادى بينهما، تضمنت إعفاء السودان من دين للصين بقيمة ٨٠ مليون دولار، ومنح السودان أيضاً قرضاً تفضيلاً بنفس المبلغ<sup>(٢)</sup>. إضافة إلى ذلك قدمت الصين العديد من المساعدات الإنسانية للسودان، وقامت الصين بتدريب العديد من الكوادر الطبية فى مستشفيات ملكال وجوبا وواو فى منطقة جنوب السودان<sup>(٣)</sup>. أما بالنسبة للمساعدات لأثيوبيا فقد تنوعت هى الأخرى، حيث قامت الصين بتقديم مساعدات مختلفة لها، وبحسب تصريح نائب وزير التجارة الصينى (وانق شو)، فإن الصين تقدم مساعدات لحوالى أربعة عشر مشروعاً تنموياً لأثيوبيا<sup>(٤)</sup>. ولذلك تعتبر أثيوبيا من المستفيدين الرئيسيين من المساعدات الإنمائية التى تقدمها الحكومة الصينية للدول الأفريقية، وفى هذا الخصوص قامت الصين بإنشاء مركز للتدريب على اللغة الصينية فى أثيوبيا، وقدمت العديد من المنح المخصصة لتدريب المعلمين والمهنيين فى مجال إدارة التعليم<sup>(٥)</sup>، إضافة إلى ذلك تقدم منح تدريبية فى مجالات الصناعة والزراعة وتخطيط المدن والقطاعات المهنية الأخرى<sup>(٦)</sup>.

وإلى جانب ذلك، قامت الصين بإيفاد العديد من المتطوعين الصينيين إلى أثيوبيا للقيام بخدمات مجانية فى مجال الدفع بالتنمية الاقتصادية الريفية والخدمات الطبية وغيرها<sup>(٧)</sup>، هذا فيما يتصل بالمساعدات فى مجال التنمية البشرية، أما فى مجال المساعدات الأخرى، فقد قامت الصين مثلاً فى أبريل عام ٢٠٠٣ بتقديم مبلغ ١٢ مليون دولار لأثيوبيا تخصص لبناء كلية للتدريب المهنى والفنى فى العاصمة أنيس أبابا<sup>(٨)</sup>، كما قامت فى مايو ٢٠٠٦ بإقامة طريق طوله ٥,٨ كيلو متر إضافة إلى بناء جسران فى العاصمة بتكلفة قدرها ١٦,٨ مليون دولار

(١) وزارة المالية والاقتصاد الوطنى السودانى

<http://www.Mof.gov.sd/arbic/releationships.htm>

(٢) السودان والصين يوقعان اتفاقيات لتعزيز التعاون الاقتصادى

<http://www.algazeera.net/NR/exeres/F7BF6FCF-5BF2-4C56-9A69-2F4061c7ie41=htm>

(٣) جون قاي نوت يوه، ..... م.س.ذ، ص ٢٤٠.

(٤) الصين وأثيوبيا تعاون اقتصادى وتجارى ..... م.س.ذ.

(٥) حكومة الصين تتعهد بتقديم مساعدات إضافية.

<http://www.waltainfo.com/Arbnews/2007/APR/16APro7.1.htm>

(٦) لمزيد من التفاصيل انظر:

<http://www.waltainfo.com/Arbnews/2007/APR/23Apro7/4..htm>

(٧) الصين توفد فريقاً من المتطوعين الشباب إلى أفريقيا

<Http://arabic.cri.cn/189/2006/11/02/84@65487.htm>

(٨) الصين تقدم ١٢ مليون دولار لأثيوبيا

[http://arbic.peopledaily.comcn.200304/11/ara20030411\\_63114.html](http://arbic.peopledaily.comcn.200304/11/ara20030411_63114.html)



ساهمت الصين بحوالى ٦,٣٣ مليون دولار منها<sup>(١)</sup>، كما قامت الصين بالمساعدة فى بناء برامج الحاسب الآلى الأثيوبى<sup>(٢)</sup>.

أما ارتريا فقد تلقت بعض المساعدات الصينية فى مجال البنية التحتية والصحة والزراعة دعمت التنمية الاقتصادية فى ارتريا بعد الاستقلال كما أشار إلى ذلك الرئيس الارتري أثناء زيارته للصين فى فبراير عام ٢٠٠٥، والذى طالب الجانب الصينى خلالها بزيادة حجم مساعدات الصين لارتريا فى مجال البنية التحتية<sup>(٣)</sup>.

وبالنسبة لجيبوتى فقد تلقت مساعدات مختلفة من الصين، فى ديسمبر ١٩٩٤، وقع البلدان على اتفاقية للتعاون الاقتصادى، تقدم الصين بموجبها بعض المساعدات لجيبوتى مثل الأرز والمعدات والملابس الرياضية والأثاث المدرسية<sup>(٤)</sup>، أيضاً قدمت الصين فى يوليو ٢٠٠٣ قرضاً لجيبوتى بمبلغ ١٢ مليون دولار من بنك الاستيراد والتصدير الصينى لتحديث البنية التحتية للاتصالات الجيبوتية<sup>(٥)</sup>.

أما الصومال فقد حصلت على بعض المساعدات الصينية، ولاسيما فى مجال المساعدات الإنسانية، وفى الآونة الأخيرة وتحديداً فى ديسمبر عام ٢٠٠٥، وقع السفير الصينى لدى كينيا عدة اتفاقيات مع الرئيس الصومالى عبدالله يوسف، تنص على أن تقدم الصين معونات اقتصادية للصومال تزيد قيمتها على ٦ ملايين دولار، و ١٠٠ ألف دولار نقداً للحكومة الصومالية، إضافة إلى اتفاق آخر بمنحه من اتحاد الجمعيات الخيرية الصينية قيمتها ٢٥٠ ألف دولار للشعب الصومالى<sup>(٦)</sup>.

---

(١) أثيوبيا والصين يوقعان اتفاقاً حول إقامة الطرق

[http://www.arabic.xinhuanet.com/arabic/2006-05/content\\_254026.htm](http://www.arabic.xinhuanet.com/arabic/2006-05/content_254026.htm)

(٢) لمزيد من التفاصيل حول العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الصين وأثيوبيا انظر:

- سامية مشالى، "العلاقات الصينية - الأثيوبية بين المنظور الصينى والطموح الأثيوبى"، مجلة آفاق أفريقية، المجد (٧)، العدد (٢٣)، شتاء ٢٠٠٧، ص ٩٨ - ١٧٠.

(٣) الرئيس الصينى يتعهد بتعزيز العلاقات الصينية الأفريقية

<http://arabic.Peopledaily.com.cn/31660/3185087.html>

(٤) [http://212.100.198.18/Mokatel/data/behoth/siasia-askria4/karn-Africa/mokatel18\\_1-6.htm](http://212.100.198.18/Mokatel/data/behoth/siasia-askria4/karn-Africa/mokatel18_1-6.htm)

(٥) Africa South of the Sahara 2005., Op. Cit., P. 377

(٦) الصين تقدم معونات اقتصادية قيمتها ٦ ملايين دولار للصومال

<http://arabic.Peopledaily.com.cn/31660/3976904/html>

## المطلب الثالث

### اليابان

#### أولاً: التبادل التجاري:

تعتبر اليابان ثاني أكبر قوة اقتصادية في العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية، ومن ثم فاليابان تسعى وفي كل تحركاتها الدولية إلى المحافظة على هذه المكانة بل وتطويرها، لاسيما في ظل المنافسة القوية لها التي تصاعدت مع نهاية الحرب الباردة من قبل الاتحاد الأوروبي والصين، إضافة بطبيعة الحال إلى الولايات المتحدة الأمريكية، ولذلك فاليابان تضع الاعتبار الاقتصادي في مقدمة أهدافها الإستراتيجية، وإن كانت ومنذ نهاية الحرب الباردة قد بدأت بإعطاء مزيداً من الاهتمام للاعتبارات السياسية، هادفة من ذلك تدعيم وحماية مصالحها الاقتصادية بالدرجة الأولى.

وفي هذا الإطار حظيت القارة الأفريقية باهتمام ملحوظ من قبل السياسة اليابانية الجديدة وعلى وجه الخصوص في جانبها الاقتصادي، حيث عملت اليابان على تكثيف نشاطها الاقتصادي المختلف مع كل دول ومناطق القارة. واحتلت منطقة القرن الأفريقي مكانة متقدمة في هذا الإطار، حيث سعت اليابان إلى ترسيخ وتطوير ارتباطها وتعاونها الاقتصادي بدول المنطقة كافة، وخاصة فيما يتعلق بالجانب التجاري. وهذا ما سيتم تحليله من خلال الجدول رقم (٨) الذي يرصد حجم التبادل التجاري بين دول المنطقة واليابان منذ عام ١٩٩٥ وحتى عام ٢٠٠٣، حيث بلغ إجمالي حجم التبادل التجاري بين الطرفين خلال هذه الفترة حوالي ٣٠٠٨,٥ مليون دولار، مثلت صادرات المنطقة منه حوالي ٩٨٤,٤ مليون دولار، ووارداتها حوالي ٢٠٢٤,١ مليون دولار، الأمر الذي يشير بأن الميزان التجاري بين الطرفين يأتي في صالح اليابان بفارق يصل إلى ١٠٣٩,٧ مليون دولار. ورغم ضآلة هذا الحجم إلا أن التجارة بين الجانبين في تزايد مستمر، حيث ارتفعت في عام ٢٠٠٣ إلى حدود ٦٠٣,٢ مليون دولار، بينما كانت في عام ١٩٩٥ حوالي ٣١٠,٣ مليون دولار.

أيضاً يتضح من خلال الجدول بأن التبادل التجاري بين اليابان ودول المنطقة تركز بصورة أساسية مع أثيوبيا والسودان حيث بلغ إجمالي التبادل التجاري مع أثيوبيا خلال الفترة المحددة حوالي ١٤٨٩,٧ مليون دولار وبنسبة ٤٩,٥% من حجم إجمالي حجم التبادل التجاري مع المنطقة، وبلغ إجمالي التبادل مع السودان حوالي ١٤٦٧,٨ مليون دولار وبنسبة ٤٨,٧%، ثم تأتي جيبوتي بإجمالي ٢٨,١ مليون دولار وبنسبة ٠,٩%، ثم ارتريا بإجمالي ٢٢,٩ مليون دولار وبنسبة ٠,٧%، ويرجع هذا التفاوت في حجم التجارة بين دول المنطقة واليابان إلى التباين الشديد في عدد السكان بينها.

جدول رقم (٨)

حجم التبادل التجاري بين اليابان ودول منطقة القرن الأفريقي

٢٠٠٣ - ١٩٩٥

بالمليون دولار أمريكي

مجموع الواردات	مجموع الصادرات	٢٠٠٣		٢٠٠٢		٢٠٠١		٢٠٠٠		١٩٩٩		١٩٩٨		١٩٩٧		١٩٩٦		١٩٩٥		الدولة
		واردات	مصدرات	واردات	مصدرات	واردات	مصدرات	واردات	مصدرات	واردات	مصدرات	واردات	مصدرات	واردات	مصدرات	واردات	مصدرات	واردات	مصدرات	
١٠١٦,٩	٤٧٢,٨	١٩٥,٨	٤٣,٧	١١٣	٣٧,٣	٧٨,٥	٣٧,٢	١٠,٣	٥٦,٣	١٣١,٩	٥٧,٩	٩٠,٦	٦٧,٤	١١٨,٨	٦٥,٧	٨٩,١	٥٦,٥	٩٦,٢	٥٤,٨	لبنان
٢٢,٩	-	٥	-	٩,٧	-	٥,٧	-	٢,٥	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	لبنان
٢٨,١	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	٦,٧	-	٤,٧	-	٥,٦	-	٦	-	جيبوتي
٩٥٦,٢	٥١١,٦	١٤٣,٨	٢١٤,٩	١٣٥,٢	٢٤,٧	١٢٦,٢	١٠,٢	٩٩,٥	٧٦,٨	٤٩,٥	١١,٥	١٤٥,٧	١٤,٢	٨٢,٣	١٦,٣	٥٩,٧	١٢,٢	١١٤,٣	٣٩	السودان
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	الصومال
٢٠٢٤,١	٩٨٤,٤	٣٤٤,٦	٢٥٨,٦	٢٥٧,٩	٦٢	٢١٠,٤	١٣٩,٢	٢٠٥	١٣٣,١	١٨٦,٥	٦٩,٤	٢٤٣	٨١,٦	٢٠٥,٨	٨٢	١٥٤,٤	٦٤,٧	٢١٦,٥	٩٣,٨	المجموع

المصدر: م.م.

## ثانياً: الاستثمارات والمساعدات:

فى إطار البعد الاقتصادى للتنافس بين القوى الدولية حول منطقة القرن الأفريقى، عملت اليابان على تطوير علاقاتها الاقتصادية المختلفة مع دول المنطقة، وحرصت فى هذا الإطار على دعم التنمية فيها، وذلك من خلال زيادة مساعداته المختلفة وتطوير استثماراتها فى المنطقة.

١- الاستثمارات: بالنسبة للاستثمارات اليابانية فى المنطقة فتكاد تكون معدومة، بل أن المصادر المتاحة تشير إلى ضعف الاستثمارات اليابانية ليس فى المنطقة وحسب وإنما فى القارة الأفريقية على وجه العموم، حيث لا تتعدى الاستثمارات اليابانية فى القارة ٢% من حجم الاستثمارات اليابانية الكلية<sup>(١)</sup>. وتركز معظمها فى الدول الأفريقية الغنية بالموارد الطبيعية<sup>(٢)</sup>، ولذلك خلت المنطقة من أى استثمارات يابانية يمكن الإشارة إليها.

٢- المساعدات: تعتبر اليابان من أهم الدول التى تقدم المساعدات للدول الأفريقية، وقد بلغت مساعدات اليابان من خلال السنوات العشر الأخيرة حوالى ١٢ مليار دولار، قدمت فى شكل منح مالية وقروض ميسرة وإرسال مدربين لنقل الخبرات والمهارات فى مجالات التكنولوجيا والصحة والتعليم<sup>(٣)</sup>، وفيما يتصل بدول المنطقة فقد تلقت جزءاً من هذه المساعدات سواء فى إطار العلاقات الثنائية أو عبر المنظمات والهيئات الإقليمية والدولية.

وفى هذا الخصوص قدمت اليابان مساعدات مختلفة للسودان، بلغت عام ٢٠٠١ حوالى ٨٧ مليار ين يابانى منها ١٠,٧٠٠ مليار قروض و ٧١,٨٠٠ مليار منح مختلفة و ٥ مليارات مساعدات فنية<sup>(٤)</sup>، وفى أواخر يوليو عام ٢٠٠٣ قدمت مساعدات عينية طارئة تصل قيمتها إلى حوالى ٢٠,٥ مليون ين يابانى لمواجهة الفيضانات التى اجتاحت مدينة كسلا، وقدمت أيضاً عام ٢٠٠٤ عبر وكالات الأمم المتحدة ٢١ مليون دولار كمساعدة مالية طارئة لتحسين الوضع الإنسانى فى إقليم دارفور إضافة إلى ٧٠٠ خيمة للاجئين السودانيين<sup>(٥)</sup>، أما فى عام ٢٠٠٥، وخلال مؤتمر أسلو للمانحين تعهدت اليابان بتقديم مبلغ وقدره ١٠٠ مليون دولار كمساعدات إنسانية للشعب السودانى، تم توظيف ٨٠% منه بين عامى ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦.

(١) التقرير الإستراتيجى الأفريقى، ٢٠٠٤ - ٢٠٠٥، ..... م.س.ذ، ص ٣٧٦.

(٢) التقرير الإستراتيجى الأفريقى، ٢٠٠٢ - ٢٠٠٣، ..... م.س.ذ، ص ٣١٦.

(٣) التقرير الإستراتيجى الأفريقى، ٢٠٠٤ - ٢٠٠٥، ..... م.س.ذ، ص ٣٧٢.

(٤) التقرير الإستراتيجى الأفريقى، ٢٠٠١ - ٢٠٠٢، ..... م.س.ذ، ص ٣٤٥.

(٥) التقرير الإستراتيجى الأفريقى، ٢٠٠٤ - ٢٠٠٥، ..... م.س.ذ، ص ٣٧٦.



فى مشروعات نفنت بواسطة وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الطوعية، بحسب ما أشار إلى ذلك السفير اليابانى فى الخرطوم<sup>(١)</sup>.

وفى نفس السياق ساهمت اليابان فى أغسطس عام ٢٠٠٦ بمبلغ ٤,٥ مليون دولار لدعم برامج صحة الأم والطفل فى السودان، وتبرعت فى نفس العام بمبلغ يزيد على ١٠ ملايين دولار لمكتب اليونيسيف فى السودان<sup>(٢)</sup>، وفى يناير عام ٢٠٠٧ قدمت مساعدات إنسانية للمتضررين بإقليم دارفور بقيمة ٢١ مليون دولار خصصت لتأمين الغذاء لهم<sup>(٣)</sup>. وفى مايو من نفس العام، قدمت اليابان منحة مالية للحكومة السودانية بمبلغ ٥٥٣,٩٠٨ دولار خصص جزء منها لتوفير ٤ سيارات مجهزة لمكافحة الألغام، وجزء خصص لجمعية الهلال الأحمر السودانى<sup>(٤)</sup>.

وفىما يتعلق بأثيوبيا فقد استحوذت على نصيب وافر من المساعدات اليابانية المخصصة للقارة الأفريقية، بل أن اليابان تعتبر أكبر الدول المانحة لأثيوبيا، حيث ساهمت فى تمويل العديد من مشروعات البنية التحتية مثل شبكة الطرقات والكهرباء ومشروعات الرى الصغيرة<sup>(٥)</sup>. إضافة إلى القروض والمنح المختلفة. وفى هذا الإطار منحت اليابان أثيوبيا فى عام ٢٠٠٠ سبعة ملايين وثلاثمائة ألف دولار لمواجهة موجة الجفاف، الذى ضربت أثيوبيا وبعض دول المنطقة<sup>(٦)</sup>، وفى عام ٢٠٠١ قدمت اليابان قروض ومنح ومساعدات فنية لأثيوبيا بحوالى ٥٨,٥ مليار ين يابانى<sup>(٧)</sup>، وقدمت فى عام ٢٠٠٥ دعماً إنسانياً لمنظمة برنامج الغذاء العالمى ومنظمة التنمية والتأهيل العاملتان فى أثيوبيا بمبلغ ٣٤٨ ألف دولار، وأشارت السفارة اليابانية فى أديس أبابا بأن هذا الدعم سيوجه لمجالات التعليم وتوفير مياه الشرب لبعض مناطق إقليم جوند شمال أثيوبيا<sup>(٨)</sup>، أيضاً قدمت اليابان مساعدات أخرى لأثيوبيا بمبلغ

(١) توقيع منحة حكومة اليابان لحكومة السودان بمبلغ ٥٣٣,٩٠٨ دولار.

<http://www.almshar.com/modules.php?name=News&file=article&sid=7877>

(٢) [http://www.unicef.org/arabic/media/24327\\_35416.html](http://www.unicef.org/arabic/media/24327_35416.html)

(٣) <http://www.alsahfa.info/index.php?type=3&id=2147493546>

(٤) توقيع منحة حكومة اليابان لحكومة السودان بمبلغ ٥٣٣,٩٠٨ دولار، ..... م.س.ذ .

(٥) حسن إبراهيم سعد حسن، ..... م.س.ذ، ص ٩٤.

(٦) شبح المجاعة يهدد ثمانية ملايين أثيوبى.

[http://news.bbc.uk/in/arabic/news/newsid\\_697000/6977000.stm](http://news.bbc.uk/in/arabic/news/newsid_697000/6977000.stm)

(٧) التقرير الإستراتيجى الأفريقى، ٢٠٠١ - ٢٠٠٢، ..... م.س.ذ، ص ٣٤٥.

(٨) اليابان تقدم دعماً إنسانياً لأثيوبيا

<http://www.qnaol.com/linkit-1-php?no=44&daye=2005-08-18&p=1>

٤٠ مليون دولار عبر الوكالة اليابانية للتعاون الدولي لتنفيذ مشاريع للتنمية داخل أثيوبيا ولمساعدة الجهود الحكومية لتخفيف الفقر الذي يعتبر من أكبر التحديات التي تواجه العديد من الدول الأفريقية، ومن ناحية أخرى أشار مسئول الوكالة اليابانية في أثيوبيا بأن الوكالة تقدم مساعدات أخرى لأثيوبيا من ضمنها إرسالها للعديد من المتطوعين اليابانيين إلى أثيوبيا، وهناك ٢٧ متطوعاً يقومون بتقديم مساعدات مختلفة في الجامعة والكليات الأثيوبية، إضافة إلى تقديم دعم في مجال البنية التحتية وشبكة الطرقات والكهرباء ورصدت في هذا الإطار ٣ ملايين لبناء الجسور لربط عدد من المناطق في أثيوبيا<sup>(١)</sup>.

وبالنسبة لإرتريا حصلت هي الأخرى على بعض المساعدات من اليابان، ففي عام ٢٠٠١ قُمت لها مساعدات بحوالي ٤٣,٦٦٠ مليار ين ياباني، استحوذت المنح المختلفة منها على ٣٧,٨٢٠ مليار، والمساعدات الفنية على ٥,٨٤٠ مليار<sup>(٢)</sup>، وعلى نفس السياق قدمت اليابان وفي العام نفسه مساعدات ومنح مختلفة لدولة جيبوتي بقيمة ١٦,٧٠٠ مليار ين ياباني<sup>(٣)</sup>. وفي أغسطس عام ٢٠٠٣ وقعت اليابان مع جيبوتي أيضاً على اتفاقية لدعم المشروعات التعليمية بقيمة ٧٨٧ مليون ين ياباني<sup>(٤)</sup>، أما فيما يتصل بالصومال فقد قدمت اليابان مساعدات إنسانية مختلفة منذ انهيار الدولة سواء عبر الوكالات والمنظمات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية، أو عبر مؤتمر طوكيو لتنمية أفريقيا (تيكاد) الذي بدأ عام ١٩٩٣ بمبادرة من الحكومة اليابانية<sup>(٥)</sup>.

إجمالاً ومن خلال العرض السابق للبعد الاقتصادي للتنافس بين القوى الدولية المتنافسة في المنطقة نخرج بعدة حقائق.

فيما يتعلق بالجانب التجاري للتنافس يظهر لنا ومن خلال الجدول رقم (٩) بأن إجمالي حجم التبادل التجاري بين دول المنطقة والدول المتنافسة، التي تم تحديدها في هذه الدراسة، منذ عام ١٩٩٥ وحتى عام ٢٠٠٣، بلغ حوالي ٣٥٨٥١,٩ مليون دولار، استحوذ الاتحاد الأوروبي على النصيب الأكبر منه بنسبة بلغت حوالي ٣٥,٢٨% تقريباً، مما يشير بأن

(١) اليابان تخصص ٤٠ مليون دولار للمشاريع الإنمائية في أثيوبيا

<http://www.alyaum.com/issuc/page.php?ln=11966&p=15>

(٢) التقرير الإستراتيجي الأفريقي، ٢٠٠١ - ٢٠٠٢، ص ٣٤٥.

(٣) م.س، ص ٣٤٥.

(٤) Africa South of the Sahara 2005., Op. Cit., P. 377

(٥) لمزيد من التفاصيل انظر:

- أكواس تقدم برنامجها للحصول على الطاقة لمؤتمر تيكاد

<http://www.panapress.com/newsara.asp?code=arao2o484&dtfe=22/03/2007>

الاتحاد الأوروبي هو الشريك التجاري الأول لدول المنطقة، تليه الدول العربية بنسبة ٢٦,٣٠% ويرجع هذا الارتفاع النسبي في حجم التبادل بين الطرفين في جزءاً منه لوجود دولتين عربيتين ضمن إحصائيات حركة التجارة بين الطرفين. وهي السودان وجيبوتي، ثم تأتي الصين في المرتبة الثالثة في حجم التبادل مع دول المنطقة بنسبة ١٩,٧% تقريباً، محققة في ذلك تطوراً ملحوظاً في تجارتها مع المنطقة مقارنة ببقية القوى المتنافسة، ويمكن القول بأن هذه الأطراف الثلاثة الاتحاد الأوروبي، والدول العربية والصين تمثل الفئة الأولى، أو الأعلى في حجم التبادل التجاري مع المنطقة، وتأتي بعدها دول الفئة الثانية التي تصدرها اليابان بنسبة ٨,٣٩%، والولايات المتحدة الأمريكية بنسبة ٥,٧٥%، ثم فرنسا بنسبة ٤,٢٥%، وهذه المجموعة لم تستطع تحقيق معدل مقبول في حجم تبادلها التجاري مع دول المنطقة، مقارنة بدول المجموعة الأولى رغم إمكانياتها الكبيرة، وأخيراً تأتي الفئة الثالثة في حجم تبادلها التجاري مع دول المنطقة، والتي تمثلها إيران بنسبة ٠,٦٨%، ثم إسرائيل بنسبة ٠,٢٤% وهذه المجموعة أخفقت في زيادة وتطوير حجم تبادلها التجاري مع دول المنطقة المختلفة، فالأولى انحصرت تعاملها التجاري وإلى حد كبير مع السودان، والثانية مع أثيوبيا.

#### جدول رقم (٩)

#### حجم التبادل الكلي بين دول المنطقة والدول المتنافسة

١٩٩٥ - ٢٠٠٣

الدولة	حجم التبادل الكلي	النسبة
الاتحاد الأوروبي	١٢٦٥١,٦	٣٥,٢٨
الدول العربية	٩٤٣١,٨	٢٦,٣
الصين	٦٨٣٧,٥	١٩,٠٧
اليابان	٣٠٠٨,٥	٨,٣٩
الولايات المتحدة	٢٠٦٢,١	٥,٧٥
فرنسا	١٥٢٧,٢	٤,٢٥
إيران	٢٤٦,٤	٠,٦٨
إسرائيل	٨٦,٨	٠,٢٤
المجموع	٣٥٨٥١,٩	%١٠٠

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على الجداول السابقة.



أما فيما يتعلق بالجانب الاستثمارى فى المنطقة، فقد ظهر بوضوح تندى حجم هذه الاستثمارات، ويبدو أن السبب الرئيسى فى ذلك يعود إلى حالة عدم الاستقرار التى تمر بها المنطقة، إضافة إلى تندى معدلات النمو الاقتصادى، وانخفاض متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى، وتخلف البنية التحتية اللازمة للمناخ الاستثمارى<sup>(١)</sup>، ورغم ذلك ظهر تنافس واضح بين القوى الدولية المتنافسة على المنطقة، وخاصة بين القوى الكبرى حول الاستحواذ على الاستثمارات فى المنطقة ولاسيما النفطية وعلى وجه الخصوص فى السودان الذى يحتوى على احتياطي نفطى كبير.

ومن خلال العرض السابق لطبيعة التنافس بين هذه القوى فى المجال الاستثمارى وفى مجال المساعدات المقدمة لدول المنطقة يتضح بأن الصين استطاعت أن تحقق نجاحات مختلفة فى هذا الشأن، حيث استحوذت على غالبية الاستثمارات النفطية فى السودان، ونجحت شركاتها النفطية من الوصول إلى أثيوبيا، ليس ذلك فحسب، بل أن الصين سعت إلى تطوير استثماراتها المختلفة فى القطاعات غير النفطية وفى معظم دول المنطقة.

أما الولايات المتحدة الأمريكية وبالرغم من كثافة مصالحها فى المنطقة، إلا أنها لم تحقق نجاحات اقتصادية فى المجال الاستثمارى، ولذلك سعت ومنذ بداية عقد التسعينيات من القرن العشرين إلى إعادة ترتيب المنطقة لتأتى متوافقة وخادمة لمصالحها المختلفة، وبالنسبة للمساعدات الأمريكية فقد جاءت لصالح بعض الدول الموالية لها، ولاسيما أثيوبيا التى استحوذت على مجمل المساعدات الأمريكية، أما الاتحاد الأوروبى صاحب النفوذ التقليدى فى المنطقة ورغم تفوقه على بقية القوى المتنافسة فى حجم التبادل التجارى مع دول المنطقة، إلا أن افتقاده لإستراتيجية موحدة حد من هذا التفوق، إضافة لتندى حجم استثماراته فى المنطقة بشكل عام، والتى اقتصرت على بعض الاستثمارات البسيطة والمحددة جداً فى بعض دول المنطقة، والتى لا تتناسب مع حجم ومكانة الاتحاد الأوروبى، أما مساعداته المختلفة لدول المنطقة فقد اقتصرت على أثيوبيا وارتريا بشكل أساسى ثم جيبوتى.

أما فرنسا فلم تحقق أى تطور فى حجم استثماراتها فى المنطقة المحدودة أصلاً، بل إنها خسرت بعض استثماراتها التى كانت موجودة فى المنطقة سابقاً، أما مساعداتها لدول

---

(١) لمزيد من التفاصيل حول ذلك انظر:

- د/ فرج عبدالفتاح فرج، "الاستثمارات الأمريكية المباشرة فى أفريقيا: محدثاتها وأثارها على بعض جوانب التنمية الاقتصادية"، بحوث للدراسات الأفريقية، نشرة دورية محكمة، رقم (٤٩)، (القاهرة: جامعة القاهرة، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، ١٩٩٨)، ص ٣٠ - ٣٨.



المنطقة فبعد إن كانت مقصورة بدرجة رئيسية على جيبوتي اتجهت ووفقاً لإستراتيجيتها الجديدة إلى توسيع مجال مساعداتها لتشمل بقية دول المنطقة وخاصة أثيوبيا وارتريا.

أما فيما يتصل بالدول العربية، فقد استطاعت إلى حد ما التفوق على بعض القوى المتنافسة في المجال الاستثماري، كما حققت المرتبة الثانية بعد الاتحاد الأوروبي في حجم التبادل التجاري مع دول المنطقة - كما رأينا -، إلا أنها وبحكم عدم وجود رؤية عربية موحدة ومتفق عليها لطبيعة تحركاتها تجاه المنطقة، وتركيز استثماراتها ومساعداتها على الدول العربية بدرجة أساسية، أثر على قدرتها من الاستفادة من هذا الوضع في تدعيم وتطوير علاقاتها المختلفة مع دول المنطقة.

أما إسرائيل، فقد ركزت في المجال الاستثماري على القطاعات المختلفة، ولاسيما الزراعية في كل من أثيوبيا وارتريا واستطاعت من خلال تواجدها الاقتصادي في هاتين الدولتين؛ اختراق الصومال وعلى وجه الخصوص شطره الشمالي المسمى بجمهورية أرض الصومال، أما مساعداتها الاقتصادية فقد اقتصرت على أثيوبيا بدرجة أساسية ثم ارتريا، أما إيران فقد اقتصرت علاقاتها الاقتصادية مع السودان، ومن ثم تركزت استثماراتها ومساعداتها المحدودة أصلاً مع السودان، غير أنها وفي سياق الانفتاح الذي شهدته سياستها الخارجية، بدأت في تطوير علاقاتها الاقتصادية ببقية دول المنطقة الأخرى ولاسيما أثيوبيا.

أما بالنسبة لليابان وفي إطار توجهاتها الجديدة عملت على تطوير علاقاتها الاقتصادية المختلفة مع دول المنطقة، وركزت في هذا السياق على دعم مجالات التنمية في دول المنطقة عن طريق المساعدات المختلفة التي قدمت لها سواء عبر العلاقات الثنائية مع دول المنطقة، أو عبر مؤتمر طوكيو لتنمية أفريقيا (تيكاد) أو من خلال الوكالات والمنظمات المتخصصة الإقليمية والدولية، أما فيما يتصل بالاستثمارات اليابانية في المنطقة، فلم تهتم اليابان وحتى هذه اللحظة بالدخول في المجال الاستثماري في المنطقة، بل أن حجم استثماراتها المختلفة في القارة الأفريقية ضعيف جداً، ويتركز في الدول الأفريقية الغنية بالموارد الطبيعية.



## **الفصل الرابع**

### **البعد العسكرى**

المبحث الأول: الولايات المتحدة الأمريكية

المبحث الثانى: الاتحاد الأوروبى وفرنسا

المبحث الثالث: القوى الدولية الأخرى





## الفصل الرابع

### البعد العسكري

سعت القوى الدولية المتنافسة على منطقة القرن الأفريقي وفي إطار البعد العسكري للتنافس إلى إيجاد وترسيخ حضورها العسكري في المنطقة المهيأة أساساً لذلك بحكم ما تحفل به من حالة عدم استقرار سياسى وأمنى.

وفي هذا الخصوص اتجهت إلى تدعيم وتطوير علاقاتها العسكرية بدول المنطقة المختلفة للوصول إلى تحقيق طموحاتها العسكرية المتمثلة هنا بإيجاد نقاط ارتكاز عسكرية لها في المنطقة، تستطيع من خلالها حماية مصالحها وتحقيق أهدافها الاستراتيجية، وفي هذا السياق تسابقت هذه القوى فيما بينها للسيطرة على المنطقة، واتبعت في ذلك عدة رسائل أهمها التواجد العسكري المباشر والحصول على تسهيلات عسكرية والتعاون العسكري مع دول المنطقة عبر المساعدات بأنواعها ومبيعات الأسلحة.

وهذا ما سيتم تناوله في هذا الفصل من خلال ثلاثة مباحث، يركز المبحث الأول منه على الولايات المتحدة الأمريكية فيما يتناول الثاني الاتحاد الأوروبي وفرنسا، ويخصص المبحث الثالث للدول الأخرى (الدول العربية - إسرائيل - إيران - الصين - اليابان).

## المبحث الأول

### الولايات المتحدة الأمريكية

بانتهااء الحرب الباردة حدث تغير ملحوظا فى توجهات السياسة الأمريكية تجاه منطقة القرن الأفريقي، فقد زاد الاهتمام الأمريكي بكل ما يدور فيها من أحداث وتفاعلات ولاسيما بعد وصول حكومة الإنقاذ الإسلامية إلى السلطة فى السودان عام ١٩٨٩، وتصاعد العمليات الإرهابية فى المنطقة وأحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١<sup>(١)</sup>، وفى هذا الإطار اتخذت العديد من السياسات لضبط المنطقة، وإعادة ترتيبها وفقا لما يخدم مصالحها وأهدافها الاستراتيجية الجديدة فى المنطقة كما تم الإشارة إليه.

واعتمدت فى ذلك على عدة أدوات فى مقدمتها الأداة العسكرية، حيث حرصت على إيجاد مرتكزات عسكرية دائمة لها فى المنطقة وفى جنوب البحر الأحمر، وفى هذا الخصوص أكد وزير الدفاع الأمريكي السابق (رونالد رامسفيلد)، بقوله "لقد تخيلنا عن إدراك أهمية القرن الأفريقي، ولم نحاول أن نملأ الفراغ الذي ظل لسنوات، وخاصة فى ارتريا وجيبوتي اللتين انحصرت فيهما الوجود الغربي على القوات الفرنسية.. نحن نحاول الآن تلافي قصور الماضي، وقد شرعنا بالفعل فى تجسيد استراتيجيتنا الجديدة فى الانتفاع بمزايا تلك المنطقة المهمة من الأرض من خلال إقامة مرتكزات ثابتة لوجود عسكري أمريكي"، بمعنى أن الاستراتيجية الأمريكية الجديدة تسعى إلى إيجاد نوع من الوجود العسكري المستمر فى المنطقة لحماية مصالحها المختلفة، وذلك عن طريق تأسيس قواعد عسكرية والحصول على تسهيلات أخرى وزيادة تعاونها العسكري والأمني مع دول المنطقة، وبالتالي تقليل الاعتماد على الوجود العسكري الأوروبي، ولا سيما الفرنسي فى حماية مصالحها المختلفة ليس فى المنطقة فحسب وإنما فى القارة الأفريقية على وجه العموم<sup>(٢)</sup>، وفى هذا الإطار تجدر الإشارة بأن الولايات المتحدة الأمريكية وضمن توجهاتها الجديدة تجاه القارة الأفريقية، أعلنت فى فبراير عام ٢٠٠٧، إنشاء قيادة عسكرية أمريكية جديدة للقارة الأفريقية بدلاً من الوضع السابق، الذي يقسم القارة بين ثلاث قيادات عسكرية، فى خطوة تتم عن تصميم أمريكي على زيادة الاهتمام بالقارة الأفريقية، ولا يمكن قراءة إنشاء هذه القيادة بعيدا عن رؤية القيادات الاستخباراتية والعسكرية الأمريكية، التى رأت بأن بعض مناطق القارة الأفريقية أصبحت مرشحة لتكون

---

(١) لمزيد من التفاصيل أنظر:

- Peter J. Schraeder, Op. Cit., pp. 24-25.

(٢) التقرير الإستراتيجى الأفريقى، ٢٠٠٢-٢٠٠٣، ..... م.س.ذ، ص ١٢٤.

بؤر خطر على المصالح الأمريكية، الأمر الذي يتجاوز منطقة القرن الأفريقي ليشمل مناطق أخرى في القارة، إضافة إلى مراقبة توجهات بعض القوى الإقليمية والدولية في القارة، والتي بدأت تشكل تهديداً للمصالح الأمريكية في القارة ولا سيما الصين واليابان وإيران وليبيا<sup>(١)</sup>.

### المطلب الأول

#### التواجد العسكري والتسهيلات

في إطار التحركات الأمريكية لإعادة ضبط المنطقة امنياً، اتجهت الولايات المتحدة إلى زيادة انتشارها العسكري فيها ليتسنى لها السيطرة على التفاعلات المختلفة في المنطقة، ومكافحة الإرهاب ومراقبة السواحل الصومالية وتهريب الأسلحة<sup>(٢)</sup>، وفي هذا الخصوص عملت على اتخاذ عدة خطوات في المنطقة منها.

#### أولاً: جيبوتي:

في أكتوبر عام ٢٠٠٢، شكلت الولايات المتحدة الأمريكية قيادة فرعية ضمن القيادة الوسطى الأمريكية الممتدة من القرن الأفريقي حتى آسيا الوسطى بهدف تنسيق عمليات مكافحة الإرهاب في المنطقة، وأطلق على هذه القيادة قوة التدخل المشتركة في القرن الأفريقي، ومقرها جيبوتي التي أصبحت القاعدة الرئيسية للولايات المتحدة في المنطقة، بل والقاعدة الوحيدة لها في جنوب الصحراء الأفريقية حتى عام ٢٠٠٤، وهي قاعدة مهمة للقوات الأمريكية البرية والبحرية والجوية، وكانت طلائع القوات الأمريكية قد وصلتها في شهر يونيو عام ٢٠٠٢ لتحل في معسكر ليمونيه التابع للفرقة الأجنبية الفرنسية في جيبوتي<sup>(٣)</sup>. وبلغ حجم القوات الأمريكية في القاعدة الآن حسب بعض المصادر حوالي ١٧٠٠ جندي<sup>(٤)</sup>. إضافة إلى

(١) لمزيد من التفاصيل انظر:

- بول روجرز، "افريكوم، الولايات المتحدة مشروع للمزيد من التورط العسكري في القارة".  
<http://www.alarabonline.org/Print.asp?Fname=/data/2007/04/04-01/851.htm>

- تقرير: افريكوم لأفريقيا أم للإرهاب وليبيا والصين.  
<http://www.Jeel-Libya.com/horizons/artcilesview.asp?Field=contentfid=4869>.

(٢) التقرير الاستراتيجي الأفريقي، ٢٠٠٢-٢٠٠٣، ..... م.س.ذ. ص ١٢٤.

(٣) د/ إبراهيم علوش، "الوجود العسكري الأمريكي في القرن الأفريقي واليمن".  
<http://www.alarabnews/alshaab2005/26-08-2005/14.htm>

(٤) د/ حمدي عبد الرحمن حسن، "القرن الأفريقي الجديد أمريكا" ملف الأهرام الاستراتيجي، السنة (١٣)، العدد (١٤٧)، مارس ٢٠٠٧، ص ٣١.

أثنى عشر قطعة بحرية مختلفة ومجموعة من الطائرات المقاتلة وطائرات الإنذار المبكر<sup>(١)</sup>. وفي منتصف ديسمبر عام ٢٠٠٢ بدأت قوات المهام المشتركة، التي شكلتها الولايات المتحدة مع بعض حلفائها عملياتها في جيبوتي للرامية إلى تصفية الجماعات الإرهابية في المنطقة في مشاركة واضحة مع شركاء التحالف في المنطقة، وتجدر الإشارة بأن مقر هذه القوات كانت موجودة على السفينة الأمريكية Mount Whitney في خليج عدن، ولكن مع أوائل مايو ٢٠٠٣ انتقل مقر القيادة إلى قاعدة Camp Lemonier في جيبوتي، وبحلول منتصف ٢٠٠٤ كان هناك ما يقارب من ١٤٠٠ جندي في القاعدة<sup>(٢)</sup>، وشرح بيان أمريكي أسباب الانتقال من البحر إلى البر جاء نتيجة لإنشاء شبكة اتصالات جديدة تتصف بالفاعلية في عمليات نقل المعلومات الخاصة بمكافحة الإرهاب في منطقة البحر الأحمر وشرق أفريقيا والمحيط الهندي، إضافة إلى ذلك فإن الانتقال سيعمل على إتاحة الفرصة لاستخدام المزيد من القوات الأمريكية إلى المنطقة<sup>(٣)</sup>.

والملاحظ أن المنطقة التي تغطيها التحركات الأمريكية تكشف عن الامتداد الجغرافي على طول الساحل الشرقي للقارة الأفريقية من القرن الأفريقي وحتى الجنوب الأفريقي بما يشمل من جزر، وعلى الطرف الشرقي لهذه المنطقة توجد المياه الإقليمية لباكستان والهند وسريلانكا والمالديف، وفي داخل هذه المنطقة توجد جزر ترتبط بفرنسا، وهي مدغشقر ريونيون ويوجد أيضا مدخل الخليج العربي، وفي هذا الامتداد الجغرافي الواسع يعمل الآن محوران عسكريان، المحور الأول وهو المحور الأمريكي وطرفاه هما القاعدة الحالية في جيبوتي والقاعدة الأمريكية في (دييجو جارسيا)، والمحور الثاني هو المحور الفرنسي وطرفاه هما القاعدة الفرنسية في جيبوتي، والقاعدة الفرنسية في جزيرة ريونيون، وتحت مظلة هذين المحورين تعمل مجموعة من الأساطيل البحرية المتحالفة من أسبانيا وألمانيا وإيطاليا، وتتمتع هذه الأساطيل بتسهيلات وخدمات مختلفة في موانئ الدول المطلة على البحر الأحمر والمحيط الهندي، إضافة إلى ذلك، فإن أطراف الدائرة البحرية والبرية تراقبها أساطيل وقوات عسكرية من دول صديقة للتحالف مثل جنوب أفريقيا والهند باكستان، ولعل هذا السبب في تأكيد البيان

(١) التقرير الاستراتيجي الأفريقي، ٢٠٠٢-٢٠٠٣، ..... م.س.ذ. ص ١٢٤.

(٢) Africa South of the Sahara 2005, Op. Cit., p. 377

(٣) د/ عبد الملك عودة، قضايا الديمقراطية في البلاد الأفريقية.. م.س.ذ. ص ٦٥.



الأمريكي على صفات ومزايا شبكات الاتصالات الجديدة، وما تتصف به من سرعة وفاعلية في توصيل المعلومات وتبادلها بين الأطراف المختلفة في هذا الامتداد<sup>(١)</sup>.

ومن ناحية أخرى وفيما يتعلق بالتسهيلات العسكرية، وقبل أحداث ١١ سبتمبر عام ٢٠٠١ تمتعت القوات الأمريكية بتسهيلات مختلفة في الأراضي الجيبوتية، حيث كانت القوات الأمريكية وفي إطار تحركاتها في المنطقة وفي المحيط الهندي تتخذ من القاعدة العسكرية في جيبوتي محطة للتوقف وملء الوقود والتموين بالاحتياجات<sup>(٢)</sup>.

#### ثانياً: أثيوبيا:

بالنسبة لأثيوبيا لم يعلن حتى هذه اللحظة عن وجود قواعد عسكرية دائمة للولايات المتحدة فيها، غير أن المعلن هو إجراء تدريبات مشتركة بين البلدين في إطار مكافحة الإرهاب، بهدف التعرف على المناطق المنتظر العمل فيها في المستقبل، كما يوجد ما بين ٣٠ إلى ٥٠ جندياً وضابطاً أمريكياً للمشاركة في تشكيل وتدريب ثلاث كتائب أثيوبية لمكافحة الإرهاب<sup>(٣)</sup>، فأثيوبيا أصبحت ولا سيما بعد تدخلها الأخير في الصومال لمطاردة قوات المحاكم الإسلامية القوة العسكرية الرئيسية في المنطقة، التي تعتمد عليها الولايات المتحدة في تنفيذ بعض أهدافها العسكرية، خاصة وأثيوبيا تمتلك واحد من أكبر الجيوش في القارة سواء من حيث العدد أو العدة، حيث يبلغ تعدادها ما بين ١٥٠ إلى ١٨٠ ألف جندي تلقوا تدريبات أمريكية عالية<sup>(٤)</sup>، ولذلك وبعد صعود المحاكم الإسلامية ونجاحها في القضاء على أمراء الحرب، وتحقيق الأمن والاستقرار وسيطرتها على معظم أراضي الصومال، فإن الولايات المتحدة بحثت عن طريق آخر للقضاء على المحاكم ووجدت في أثيوبيا من يقوم بذلك، ولا شك أن أثيوبيا قبلت بأداء هذه المهمة، لأن لديها ما تخشاه بدورها من ترك المحاكم تسيطر على الصومال وتوحيدها ومن ثم تصبح قوة منافسة لها في المنطقة<sup>(٥)</sup>.

---

(١) نفس المصدر، ص ٦٥.

(٢) اللواء / طلعت مسلم، "الوجود العسكري الدولي والإسرائيلي في مياه البحر الأحمر وانعكاسه على الأمن القومي العربي"، في / أحمد البرسمان، (محرر)، الأمن القومي العربي في منطقة البحر الأحمر، ...م.س.ذ، ص ٢١٥.

(٣) التقرير الاستراتيجي الأفريقي، ٢٠٠٢-٢٠٠٣، .....م.س.ذ، ص ١٢٥.

(٤) د/ حمدي عبد الرحمن حسن، "القرن الأفريقي الجديد أمريكياً...م.س.ذ/ص ٣١.

(٥) د/ محمد مورو، "الاحتلال الأثيوبي.. والصمود الإسلامي في القرن الأفريقي"

أما فيما يتعلق بالتسهيلات العسكرية وبحكم العلاقات الاستراتيجية بين الدولتين، تتمتع القوات الأمريكية بتسهيلات مختلفة في إثيوبيا مع إمكانية استخدام المنشآت العسكرية الأثيوبية في تحركاتها في المنطقة، فخلال الحملة الواسعة ضد اتحاد المحاكم الإسلامية في الصومال خلال شهري ديسمبر عام ٢٠٠٦ ويناير عام ٢٠٠٧، تعاونت الوحدات الأمريكية بشكل وثيق مع الحكومة الأثيوبية لإزاحة المحاكم من العاصمة ومن الصومال، كما شنت هجمات على الشركاء المزعومين من تنظيم القاعدة، وقد شملت تلك الهجمات عمليات جوية انطلاقاً من قاعدة في إثيوبيا، وكذلك وحدات من القوات الخاصة تحركت إلى الصومال عبر الحدود الأثيوبية والكينية<sup>(١)</sup>.

ثالثاً: ارتريا:

لا توجد في ارتريا قواعد عسكرية للولايات المتحدة بحسب المعلومات المتاحة، وإنما تحظى الولايات المتحدة بوجود عسكري آخر يتمثل ببعض الخبراء العسكريين، الذين يعملون على تدريب القوات الارترية<sup>(٢)</sup>، ووجود بعض العسكريين الأمريكيين من سلاح الجو في قاعدة Kagnew التجسسية القريبة من اسمراء، التي كانت في الماضي محطة المراقبة الرئيسية لأفريقيا والشرق الأوسط حتى أواخر السبعينيات من القرن العشرين، حيث أشارت بعض المصادر بأن الولايات المتحدة عادت وبعد استقلال ارتريا إلى السيطرة غير المباشرة على هذه القاعدة<sup>(٣)</sup>. ومن ناحية التسهيلات تحظى الولايات المتحدة بتسهيلات عسكرية مختلفة في المطارات والموانئ الارترية<sup>(٤)</sup>، بل إنه وخلال زيارة وزير الدفاع الأمريكي السابق (رامسفيلد) إلى ارتريا في ديسمبر عام ٢٠٠٢ أعلنت ارتريا استعدادها للسماح للولايات المتحدة باستخدام منشآتها العسكرية المختلفة في إطار الحملة الدولية على الإرهاب، وعلى نفس السياق أكد وزير الدفاع الأمريكي بأن التعاون بين بلاده وارتريا قائم في ميادين تبادل المعلومات وفتح المجالات الجوية والبرية للنشاط العسكري الأمريكي<sup>(٥)</sup>. غير أن الموقف

(١) لمزيد من التفاصيل أنظر:

- بول روجرز، ...م.س.ذ،

- مايكل جورون ومارك مازيتي، "التعاون الأمريكي الأثيوبي والحرب السرية في القرن الأفريقي"

<http://www.aljazeeraatalk.net/Forum/Showthread.php?p=260284>

(٢) اللواء/ طلعت مسلم ...م.س.ذ، ص ٢٠٧.

(٣) د/ إبراهيم علوش، ...م.س.ذ،

(٤) التقرير الاستراتيجي اليمني، ٢٠٠٣، ...م.س.ذ، ص ١١.

(٥) د/ عبد الملك عودة، "السياسة في الحوار الأفريقي... م.س.ذ، ص ١١.

الارتري من الولايات المتحدة قد تغير بعد ذلك، وظهر ذلك خلال الاجتياح الاثيوبي للصومال لمطاردة عناصر المحاكم الإسلامية والذي حظى بدعم امريكي واضح، حيث دعمت ارتريا علنا موقف المحاكم الإسلامية في الصومال ونددت بالولايات المتحدة الأمريكية، وحذرت من إستراتيجيتها في المنطقة، بل وشكلت عامل من عوامل الضغط والمواجهة ضد تلك الإستراتيجية المعتمدة في بعض جوانبها على أثيوبيا، وهي تطورات جاءت عن خلفية الموقف الأمريكي المساند والدعم للتوجهات الاثيوبية في المنطقة ولا سيما خلال الحرب بين الدولتين<sup>(١)</sup>.

#### رابعاً: الصومال:

امتلكت الولايات المتحدة أثناء مرحلة الحرب الباردة ولا سيما بعد حرب الاوجادين قاعدتين عسكريتين في الصومال، فقد كانت هناك في مقديشو قاعدة جوية وبحرية تستخدمها القوات الأمريكية وقاعدة أخرى بحرية في بربرة، أما بعد انهيار الدولة وبحسب المعلومات المتاحة فليس هناك أي تواجد عسكري للولايات المتحدة في الصومال<sup>(٢)</sup>. غير أنه وفي ظل الانهيار خضعت الصومال لعملية تدخل دولي، فقد كانت هناك قوات دولية بدأت بقوة الأمم المتحدة الأولى يونيسكوم، ثم بالقوة متعددة الجنسيات بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، ثم بقوة الأمم المتحدة الثانية يونيسكوم<sup>(٣)</sup>، غير أن هذه القوات فشلت في تحقيق أي تقدم في حل الأزمة الصومالية وانسحبت بعد ذلك<sup>(٤)</sup>، وتجدر الإشارة بأن الولايات المتحدة وخلال تدخلها العسكري في الصومال شاركت بحوالي ٢٤ ألف و ٨٨٣ جندياً من بين ٣٧ ألف جندي شاركوا في العملية<sup>(٥)</sup>. وانسحبت من الصومال في نهاية يناير عام ١٩٩٤، بعد قيام الجنرال عيديد بإسقاط طائرتين عموديتين لها في أكتوبر ١٩٩٣، وقتل ١٨ جندياً أمريكياً وإصابة ٨٤ جندياً آخرين، بل وسحب جثة احد جنودها في شوارع مقديشو، الأمر الذي جعل الرئيس السابق بيل كلينتون يضطر إلى إعلان نيته الانسحاب من الصومال، وتغير الإستراتيجية الأمريكية في التعامل مع الشأن الصومالي، بمعنى أن الولايات المتحدة لن تسقط الصومال من حسابها بل ستسعى إلى السيطرة عليه نظراً لأهميته في إستراتيجيتها الهانفة إلى السيطرة على منطقة القرن الأفريقي ومزاحمة النفوذ الأوروبي وخاصة الفرنسي في المنطقة والقارة<sup>(٥)</sup>.

(١) أمريكا إلى الصومال مجدداً... ما الفرق؟ <http://www.al-sharq.com/prmtpage.aspx?xf=2006>.

(٢) اللواء/ طلعت مسلم، ... م.س.ذ، ص ٢١٤-٢١٥.

(٣) م.س، ص ٢٠٧.

(٤) عاطف صقر، ... م.س.ذ، ص ٩٦.

(٥) د/ محمد مورو، ... م.س.ذ،



وبعد أحداث ١١ سبتمبر كثفت الولايات المتحدة من اهتمامها بالصومال وأهمية السيطرة عليه، حتى لا يكون منطقة آمنة لناشطي القاعدة الهاربين من أفغانستان، كما تزعم ولذلك وبعد أحداث سبتمبر بعدة شهور كان التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة ضد الإرهاب يتخذ إجراءات مشددة لمنع الصومال من أن تتحول إلى مكان آمن للإرهاب الدولي، ومن بينها دوريات في البحر الأحمر وتنفيذ طلعات جوية استطلاعية فوق مناطق يشتبه في كونها معسكرات إرهابية في البلاد. وفي هذا الخصوص كان الكثير من المراقبين يعتقدون أن مخاوف الولايات المتحدة ليس لها ما يبررها، وبحلول عام ٢٠٠٢ ظهر أن هذه الآراء كانت صحيحة، حيث لم يكن هناك أي مؤشرات حقيقية حول وجود عناصر من تنظيم القاعدة في الصومال، وبحلول عام ٢٠٠٣ أصبح واضحاً أن المخاوف الأمريكية من أن يصبح الصومال منطقة تركز للقاعدة والمنظمات الإرهابية الأخرى ليس لها أي أساس، وأكد ذلك التقرير الذي صدر في أوائل شهر أبريل من نفس العام من لجنة حظر الأسلحة التابعة للأمم المتحدة الذي أشار بأن الصومال شكلت فقط نقطة عبور للإرهابيين الدوليين<sup>(١)</sup>.

ومع ذلك ظلت الصومال هدفاً أمريكياً لإكمال سيطرتها على المنطقة، وعلى منافذ البحار المهمة، حتى عام ٢٠٠٦ الذي شهد صعود اتحاد المحاكم الإسلامية في الصومال ونجاحها في فرض سيطرتها على أغلب الأراضي الصومالية، الذي رأت فيه الولايات المتحدة تهديداً لمصالحها وعرقلة لاستراتيجيتها في المنطقة، الأمر الذي دفعها إلى محاولة القضاء على المحاكم الإسلامية وإزاحتها عن الصومال، ورأت بأن تدخلها العسكري المباشر ليس مناسباً، لا سيما بعد تجربتها السابقة في الصومال وتجاربها في العراق وأفغانستان، ولذلك رأت أن تستعين بأثيوبيا حليفها الإستراتيجية في المنطقة للقيام بذلك الأمر، وهو ما قبلت أن تقوم به أثيوبيا لتوافقه مع مصالحها في المنطقة وخدمة للولايات المتحدة، وبالفعل شنت أثيوبيا حرباً خاطفة على المحاكم الإسلامية وبمساعدة أمريكية واضحة، قامت خلالها بنشر قوة بحرية لمحاصرة السواحل الصومالية بهدف منع هروب زعماء المحاكم الإسلامية إلى الخارج بعد الإطاحة بحكومتهم، ونفذت أيضاً غارة جوية على جنوب الصومال بزعم استهداف عناصر من تنظيم القاعدة<sup>(٢)</sup>. وتجدر الإشارة بأن الوجود العسكري الأمريكي في البحر

---

(١) Africa South of the Sahara 2005, Op.Cit. p. 1025

(٢) لمزيد من التفاصيل أنظر:

- د/ محمد مورو، ...م.س.ذ،

- مروي صبري، ...م.س.ذ،



الأحمر و قبالة السواحل الصومالية يتكون من ٨ قطع بحرية منها حاملة طائرات بها ٨٠ طائرة قتال وهليكوبتر، و ١٠ طائرات استطلاع مبكر، إضافة إلى ١٨ زورق حراسة و ١٨ ألف جندي وسفينة معاونة وإمداد<sup>(١)</sup>.

أما بالنسبة للتسهيلات العسكرية فليس هناك تسهيلات ممنوحة للقوات الأمريكية في الصومال في ظل حالة الانهيار الذي تعيشه البلاد، غير أن الصومال وقبل الانهيار كان قد وقع معاهدة دفاع مشترك مع الولايات المتحدة في أغسطس عام ١٩٨٠، تعطي للولايات المتحدة الحق في استخدام قواتها للتسهيلات البحرية والجوية في الصومال، وما زالت هذه المعاهدة نظرياً سارية المفعول، ولذلك نظل إمكانية استخدام الولايات المتحدة للتسهيلات قائمة في حال ما رأت ذلك مطلوباً<sup>(٢)</sup>.

#### خامساً: السودان:

ليس هناك أي وجود عسكري للولايات المتحدة الأمريكية في السودان، فحالة العداء التي حكمت العلاقات بين الدولتين منذ بداية عقد التسعينات من القرن الماضي قضت على كل تعاون بين الطرفين ليس على الجانب العسكري فحسب، وإنما على مختلف الجوانب، بل أن الولايات المتحدة سعت وبكل الطرق إلى فرض عزلة دولية على نظام الإنقاذ، وهو ما تم التطرق إليه في الفصول السابقة.

غير أنه وبحلول عام ٢٠٠٠ بدأت الحكومة السودانية العمل على تحسين علاقاتها بالدول الغربية وعلى وجه الخصوص الولايات المتحدة<sup>(٣)</sup>، وعقب أحداث ١١ سبتمبر عام ٢٠٠١، أظهرت الحكومة السودانية تجاوباً مع الولايات المتحدة الأمريكية في تحركاتها فيما يتعلق بالحرب على الإرهاب، بل وقبلت استقبال قوات أمريكية في أراضيها لهذا الغرض، حيث وصل للسودان مع نهاية يونيو عام ٢٠٠٣ عدد من القوات الأمريكية المشاركة في الحرب على الإرهاب في المنطقة، ولم يعلم بعد ذلك شيء عن تلك القوات سواء من حيث مهامها أو خروجها. ونفس الأمر بالنسبة للتسهيلات العسكرية، حيث أبدت السودان وعقب الأحداث استعدادها لمنح القوات الأمريكية تسهيلات مختلفة في أراضيها، بل ووضع منشأتها العسكرية تحت تصرف الولايات المتحدة وحلفائها في إطار مكافحة الإرهاب<sup>(٤)</sup>.

(١) التقرير الإستراتيجي الأفريقي ٢٠٠٢-٢٠٠٣، ..... م.س.ذ، ص ١٢٤.

(٢) اللواء / طلعت مسلم، ..... م.س.ذ، ص ٢١٨.

(٣) لمزيد من التفاصيل انظر:

Africa South of the Sahara 2005, Op.Cit, pp. 1096-1097.

(٤) التقرير الإستراتيجي الأفريقي، ٢٠٠٢-٢٠٠٣، ..... م.س.ذ، ص ١٢٥.

## المطلب الثاني

### التعاون العسكري

في هذا المطلب سنتطرق للتعاون العسكري كأحد جوانب البعد العسكري للتنافس في المنطقة، والذي يشمل المساعدات العسكرية المختلفة المقدمة من الولايات المتحدة لدول المنطقة والتبادل الاستخباراتي، والتدريبات ومبيعات الأسلحة أن وجدت.

#### أولاً: جيبوتي:

شهدت العلاقة العسكرية بين جيبوتي والولايات المتحدة تطور ملحوظاً بعد أحداث ١١ سبتمبر عام ٢٠٠١ لا سيما بعد موافقة الحكومة الجيبوتية على فتح أراضيها للقوات الأمريكية ولحلفائها كما .. الإشارة إليه. ومنذ ذلك الحين تطورت العلاقات العسكرية بين الدولتين، وشملت العديد من الزيارات المتبادلة التي تم خلالها التوقيع على عدة اتفاقيات للتعاون العسكري، ففي مارس عام ٢٠٠٢، وأثناء زيارة الجنرال (تومي فرانكس) قائدة القيادة المركزية الأمريكية لجيبوتي، تم التوقيع على اتفاقية للتعاون الأمني والاستخباراتي بين البلدين<sup>(١)</sup>. وفي ديسمبر من نفس العام قام وزير الدفاع الأمريكي السابق (رونالد رامسفيلد) بزيارة لجيبوتي لاستكمال المشاورات والمباحثات، التي كان قد بدأها قائد المنطقة المركزية والتنسيق للعمليات العسكرية مع قوات التحالف المتواجدة في جيبوتي، وفي يناير من عام ٢٠٠٣ زار الرئيس الجيبوتي إسماعيل عمر جيلة الولايات المتحدة، وأسفرت هذه الزيارة عن التوقيع على صفقة سرية بقيمة ٣٠ مليون دولار<sup>(٢)</sup>. الأمر الذي نقل التعاون في الدولتين إلى مجالات أرحب، زادت على أثرها المساعدات العسكرية المقدمة من الولايات المتحدة لجيبوتي زيادة كبيرة، فبعد أن كانت في عام ٢٠٠١ حوالي ٩٠٠ ألف دولار ارتفعت عام ٢٠٠٣ إلى ١٣,٢ مليون دولار، ووصلت في عام ٢٠٠٤ إلى ٦٣ مليون دولار<sup>(٣)</sup>. مما جعل جيبوتي تعرض على الولايات المتحدة الأمريكية بحسب تصريح رئيس وزرائها ديليتا محمد استعدادها

(١) التقرير الاستراتيجي اليمني، ٢٠٠٣، ... م.س.ذ، ص ٢٥٢.

(٢) رانيا حسين عبد الرحمن حسن، ... م.س.ذ، ص ٢٠٨.

(٣) أنظر في ذلك:

- التقرير الاستراتيجي الأفريقي، ٢٠٠١-٢٠٠٢، ..... م.س.ذ، ص ٤٧٠.

- التقرير الاستراتيجي الأفريقي، ٢٠٠٢-٢٠٠٣، ..... م.س.ذ، ص ١٣٩.

- التقرير الاستراتيجي الأفريقي، ٢٠٠٤-٢٠٠٥، ..... م.س.ذ، ص ٢٣٨.

لاستضافة القيادة الخاصة بأفريقيا التي أعلنت وزارة الدفاع عن إنشائها أوائل هذا العام ٢٠٠٧ - كما تم الإشارة إليه -<sup>(١)</sup>.

#### ثانياً: أثيوبيا:

بعد نهاية الحرب الباردة حظيت أثيوبيا باهتمام واضح من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، واعتمدت عليها كحليف استراتيجي في تنفيذ بعض السياسات الأمريكية في المنطقة، وظهر بين الدولتين تعاون وتنسيق في مختلف المجالات، ولا سيما على الجانب العسكري، حيث اعتمدت عليها مع بعض دول الجوار الجغرافي في السعي لإسقاط نظام الإنقاذ في السودان، واعتمدت عليها للقيام بأدوار مختلفة على الساحة الصومالية قبل وبعد التدخل الأمريكي عام ١٩٩٢، وحظي النظام الأثيوبي بدعم أمريكي مختلف، فخلال الفترة من عام ٢٠٠٠ وحتى عام ٢٠٠٤، قدرت المساعدات العسكرية الأمريكية لأثيوبيا بحوالي ٨ ملايين دولار<sup>(٢)</sup>. هذا إلى جانب المساعدات الاقتصادية الكبيرة، والتي تم الإشارة إليها في الفصل السابق. كما تحصل أثيوبيا على مساعدات عسكرية أخرى من خلال البرامج العسكرية الأمريكية المختلفة<sup>(٣)</sup>. إضافة إلى ذلك تقوم الولايات المتحدة بتدريب العديد من العسكريين الأثيوبيين من الرتب المختلفة<sup>(٤)</sup>. وبعد أحداث ١١ سبتمبر زاد التعاون والتنسيق العسكري والأمني بين الدولتين إلى درجة ملحوظة، وظهر ذلك من خلال تردد المسؤولين العسكريين الأمريكيين على أثيوبيا خلال هذه الفترة، ففي مارس عام ٢٠٠٢ وخلال زيارة قائد القيادة المركزية الأمريكية وقعت الدولتان عدة اتفاقيات للتعاون الأمني وتبادل المعلومات الاستخباراتية<sup>(٥)</sup>، وخاصة فيما يتصل بالجماعات الإرهابية في المنطقة، وفي ديسمبر من نفس

(١) جيبوتي تعرض لاستضافة القيادة الأمريكية الخاصة بأفريقيا  
<http://www.aljazeera.net/news/archive/archive?Archived=103104>

(٢) انظر في ذلك:

- التقرير الاستراتيجي الأفريقي، ٢٠٠١-٢٠٠٢، ..... م.س.ذ، ص ٤٧٠.

- التقرير الاستراتيجي الأفريقي، ٢٠٠٢-٢٠٠٣، ..... م.س.ذ، ص ١٣٩.

- التقرير الاستراتيجي الأفريقي، ٢٠٠٤-٢٠٠٥، ..... م.س.ذ، ص ٢٣٨.

(٣) لمزيد من التفاصيل انظر:

- مازن الحسيني، "أفريقيا وإمبراطورية البترول"

<http://www.eddarb.com/modules/news/print.php?storyid:1311>

(٤) على محمد سعيد، "الحضور الأمريكي في القرن الأفريقي للدلالات والأبعاد"

<http://www.arabbeat.com/i/3rd/0201.htm>

(٥) التقرير الاستراتيجي اليمني، ٢٠٠٣، ... م.س.ذ، ص ٢٥٢.



العام وخلال زيارة وزير الدفاع الأمريكي السابق (رامسفيلد) أبدت إثيوبيا استعدادها الكامل للقيام بشن أي حرب نيابة عن الولايات المتحدة ضد القوى الإسلامية في المنطقة<sup>(١)</sup>. وتطور هذا التعاون بين الجانبين بعد ذلك بشكل كبير وصل إلى قيام إثيوبيا مع نهاية عام ٢٠٠٦ بالفعل بشن حرب على اتحاد المحاكم الشرعية في الصومال، المتهمة من قبل الولايات المتحدة بعلاقتها بتنظيم القاعدة وبعض المنظمات الإرهابية الأخرى من وجهة النظر الأمريكية. وعلى الرغم من نفي المسؤولين الأمريكيين في البداية إعطاء إثيوبيا موافقة صريحة على شن الحرب، إلا أن المؤشرات تقول غير ذلك، فهناك وبحسب بعض المسؤولين الأمريكيين في إدارة بوش مؤشرات كثيرة على مباركة الولايات المتحدة للعمليات العسكرية، التي تقوم بها القوات الأثيوبية في الصومال، منها التعاون الاستخباري الذي ظهر بين الطرفين قبل وأثناء الحرب، بل أن الولايات المتحدة أمدت إثيوبيا بمعلومات عن طريق أقمار التجسس الأمريكية عن مواقع وتحركات قوات المحاكم في الصومال<sup>(٢)</sup>.

أيضاً وعلى نفس السياق سمحت الولايات المتحدة لإثيوبيا باستكمال صفقة أسلحة سرية من كوريا الشمالية لمساعدتها في عملية غزو الصومال، في خرق واضح لقرار مجلس الأمن الصادر في ١٤ أكتوبر عام ٢٠٠٦، الذي يقضي بفرض عقوبات على كوريا الشمالية على خلفية تجاربها النووية التي قامت بها مؤخراً، وبررت الولايات المتحدة موافقتها على إتمام الصفقة، بأنه يرجع في جزء منه إلى كون إثيوبيا تخوض حرباً ضد الجماعات الإسلامية في الصومال، الأمر الذي يتفق مع التوجهات الأمريكية الهادفة إلى محاربة المتطرفين الدينيين في القرن الأفريقي<sup>(٣)</sup>، بل وبررت الهجوم الأثيوبي معتبرة بأن إثيوبيا لديها هواجسها الأمنية الخاصة التي دفعتها للقيام بشن هذه الحرب، ومما يذكر أيضاً في هذا الصدد بأن الولايات المتحدة قد تعاونت مع إثيوبيا بتدريب قواتها العسكرية خلال الأربع سنوات الماضية استعداداً لمثل هذه الموجهات<sup>(٤)</sup>، التي تدعم المصالح الأمريكية في المنطقة وتساعد على تنفيذ

---

(١) التقرير الإستراتيجي الأفريقي، ٢٠٠٤-٢٠٠٥، ..... م.س.ذ، ص ٣٠٩.

(٢) لمزيد من التفاصيل أنظر:

- مايكل جوردون ومارك مازيتي، "التعاون الأمريكي الأثيوبي والحرب السرية في القرن الأفريقي" <http://www.aljazeeraatalk.net/forum/showthread.php?p=260284>

(٣) لدعمها غزو الصومال.. واشنطن تسمح لإثيوبيا بشراء أسلحة من كوريا الشمالية. <http://elshaab.org/news.php?I=4912>

(٤) ادموند ساندروز، "هل يصبح الصومال مستقماً لإثيوبيا". <http://alkarnee.wordpress.com/2006/12/>



استراتيجيتها الجديدة فى المنطقة الهادفة إلى السيطرة الكاملة عليها وحرمان القوى الدولية الأخرى من أى نفوذ فيها.

ثالثاً: ارتريا:

بالنسبة للتعاون العسكري بين ارتريا والولايات المتحدة، يمكن القول بأنه بدأ فى المرحلة الأخيرة من حرب التحرير، ثم أخذ فى النمو بعد استكمال الاستقلال وقيام الدولة الارترية لأول مرة عام ١٩٩٣<sup>(١)</sup>، وقد أجرى وفد عسكري أمريكي وفى نفس العام زيارة لارتريا برئاسة نائب قائد القيادة المركزية للبحرية الأمريكية وأجرى مباحثات مع الرئيس الارتري بعد جولة ميدانية تفقد خلالها ميناء مصوع وضواحيه قدمت له خلالها شروحا وتوضيحات كاملة بالخرائط عن الشواطئ الارترية<sup>(٢)</sup>، ويبدو أن هذه الزيارة جاءت فى إطار التحركات الأمريكية الجديدة فى المنطقة الساعية إلى إيجاد نقاط تواجد عسكري لها فى المنطقة والاستفادة من التسهيلات فى مطارات وموانئ دول المنطقة. ولذلك وخلال عام ١٩٩٧، قدمت وزارة الدفاع الأمريكي تمويلا بقيمة ٧٠٠ ألف دولار لمشروعين بتعلقان بميناء مصوع وبناء منطقة لإنزال الطائرات التجارية وملحقا لمستشفى المدينة<sup>(٣)</sup>، وأثناء التدخل الأمريكي فى الصومال عام ١٩٩٢، وفى إطار الترتيبات الأمريكية بخصوص الصومال ظهر تعاون وتنسيق بين الدولتين حيال الأزمة، حيث حرصت الولايات المتحدة على إشراك ارتريا فى ترتيباتها الجديدة فى المنطقة، وعبرت ارتريا عن دعمها وتأييدها الكامل للتدخل الأمريكي فى الصومال<sup>(٤)</sup>، بل واستعدادها للقيام بأي دور يطلب منها لمساعدة التحركات الأمريكية فى المنطقة. مثلما ظهر فى دورها تجاه السودان كما تم الإشارة إليه.

وفى مقابل ذلك زادت الولايات المتحدة من مساعدتها العسكرية لارتريا، وقدمت لها فى هذا الإطار العديد من المنح الدراسية للعسكريين الارتريين فى المعاهد والأكاديميات العسكرية الأمريكية، وقفزت المساعدات العسكرية من ٢٠٠ ألف دولار عام ١٩٩٥ إلى ٤٠٠ ألف دولار عام ١٩٩٧<sup>(٥)</sup>، وزادت هذه المساعدات خلال الفترة ٢٠٠٠ - ٢٠٠٣ إلى حوالى

(١) د/ نجوى أمين الفوال، "العلاقات الخارجية للدولة المستقلة...م.س.ذ، ص ٢٢٧.

(٢) م.س، ص ٢٢٨.

(٣) Africa South of the Sahara 2005, Op. Cit. p. 431

(٤) د/ نجوى أمين الفوال، "العلاقات الخارجية للدولة المستقلة...م.س.ذ، ص ٢٢٩.

(٥) اللواء/ طلعت مسلم، ...م.س.ذ، ص ٢٠٧.

٤,٣ مليون دولار<sup>(١)</sup>. غير أن التعاون بين البلدين شهد بعض الفتور بعد عام ١٩٩٨ على خلفية الحرب الارترية الأثيوبية، التي رأت فيها الولايات المتحدة ضربة قوية لاستراتيجيتها في المنطقة، ورأت فيها ارتريا انحيازاً أمريكياً لأثيوبيا - كما سبق الإشارة إليه - غير أن هذا الفتور لم ينهي التعاون العسكري بين الدولتين، حيث ظل قائماً حتى أحداث ١١ سبتمبر عام ٢٠٠١، التي دفعت بالتعاون بين البلدين إلى مجالات أرحب، والتي رأت فيها ارتريا فرصة مناسبة لتحسين علاقاتها مع الولايات المتحدة وتقديم نفسها كحليف استراتيجي لها في المنطقة، ولذلك وعلى أثر الأحداث أبنت ارتريا استعدادها القيام بأي تحركات تطلب منها في إطار الحرب على الإرهاب، بل واستعدادها لمنح الولايات المتحدة قواعد وتسهيلات عسكرية في أراضيها<sup>(٢)</sup>.

وفي هذا الإطار وخلال شهر مارس عام ٢٠٠٢ قام قائد القيادة المركزية بزيارة ارتريا، تم التوقيع خلالها على عدة اتفاقيات للتعاون الأمني والاستخباراتي بين الدولتين<sup>(٣)</sup>، واستمر التعاون بعد ذلك حتى نهاية عام ٢٠٠٦، حيث شهد توتر في العلاقات بين الدولتين على خلفية الغزو الأثيوبي للصومال الذي حظى بدعم أمريكي، والذي تقاطع مع المصالح الارترية في المنطقة الأمر الذي أثر على مسيرة التعاون العسكري بين البلدين، بل وأخذت ارتريا منحى آخر معارض للتوجهات الأمريكية ليس فقط في الصومال، وإنما في المنطقة على وجه العموم كما تم الإشارة إليه في الصفحات السابقة.

#### وابعاً: الصومال:

توقف التعاون العسكري بين الولايات المتحدة الأمريكية والصومال بعد سقوط نظام سياد بري عام ١٩٩١، وانهايار الدولة في الصومال، ففي مجال المساعدات العسكرية وبحسب المصادر المتاحة لم تتلقى الصومال أي مساعدات عسكرية من الولايات المتحدة، باستثناء بعض المساعدات التي حصلت عليها بين عامي ٢٠٠٠، ٢٠٠١، التي قدرت بحوالي ٢,٩

---

(١) انظر في ذلك:

- التقرير الاستراتيجي الأفريقي، ٢٠٠١-٢٠٠٢، ..... م.س.ذ، ص ٤٧٠.

- التقرير الاستراتيجي الأفريقي، ٢٠٠٢-٢٠٠٣، ..... م.س.ذ، ص ١٣٩.

- التقرير الاستراتيجي الأفريقي، ٢٠٠٤-٢٠٠٥، ..... م.س.ذ، ص ٢٣٨.

(٢) م.س، ص ٣٠٩.

(٣) التقرير الاستراتيجي اليمني، ٢٠٠٣، ... م.س.ذ، ص ٢٥٢.

مليون دولار<sup>(١)</sup>، والتي لم تعرف الجهة المستفيدة منها، هل هي الحكومة المؤقتة التي تمخضت عن مؤتمر جيبوتي عام ٢٠٠٠، برئاسة عبده قاسم صلاب حسن، والتي لم تحظى بمباركة الولايات المتحدة<sup>(٢)</sup>. أم الفصائل المسلحة التي اتخذت موقفاً معادياً من الحكومة المؤقتة، والتي حظيت بدعم وتشجيع أثيوبي ومباركة أمريكية، أدى في نهاية الأمر إلى عرقلة عمل هذه الحكومة ثم إسقاطها، وبعدها تم تشكيل حكومة جديدة في أكتوبر عام ٢٠٠٤، برئاسة عبد الله يوسف أحمد، حظيت بدعم أثيوبي وموافقة أمريكية وثقلت مساعدات مختلفة من قبل الولايات المتحدة عبر أثيوبيا، إلا إنها فشلت في بسط نفوذها على الساحة الصومالية وتجاوز التحديات والمعوقات<sup>(٣)</sup>، مما أدخل البلاد في مرحلة جديدة من الفوضى وعدم الاستقرار، الأمر الذي أدى إلى بروز إتحاد المحاكم الإسلامية، الذي عمل على مواجهة هذه الأوضاع واستطاع أن يفرض الأمن والاستقرار في أجزاء كبيرة من الصومال<sup>(٤)</sup> - كما تم الإشارة إليه - مما دفع الولايات المتحدة إلى العمل على دعم ومساعدة الحكومة المؤقتة في مواجهة إتحاد المحاكم الإسلامية، التي رأت فيه تهديداً لمصالحها في المنطقة، وعملت في هذا الصدد على تكوين تحالف من إمراء الحرب في فبراير عام ٢٠٠٦، أطلقت عليه التحالف من أجل صيانة السلام ومكافحة الإرهاب، وقدمت له مساعدات عسكرية مختلفة ودعم مالي وسياسي ووفرت له الغطاء الإقليمي، الذي يتيح له حرية الحركة الواسعة للقضاء على إتحاد المحاكم الإسلامية<sup>(٥)</sup>، وبعد فشل هذا التحالف في تحقيق هدفه بل وهزيمته من قبل قوات المحاكم الشرعية، لجأت

---

(١) التقرير الإستراتيجي الأفريقي، ٢٠٠١-٢٠٠٢، ..... م.س.ذ. ص ٤٧٠.

(٢) لمزيد من التفاصيل حول الموقف الأمريكي من الحكومة الانتقالية الأولى، انظر:

- د/ محمد عاشور، "الحركة الإسلامية الصومالية.. نريمة أمريكا للتدخل والتقسيم".

<http://www.islamonline.net/Arab/Politics/2002/01/articles.shtml>

(٣) لمزيد من التفاصيل حول ذلك انظر:

- د/ صلاح حليمة، "عهد جديد في الصومال" السياسة الدولية، العدد (١٥٩)، يناير ٢٠٠٥، ص ٢١٢-٢١٥.

(٤) هل يمثل الصومال خطراً على الولايات المتحدة،

<http://www.taqrir.org/showarticle.cfm?id=484>

(٥) لمزيد من التفاصيل حول التحالف الأمريكي لمساندة الحكومة المؤقتة الثانية انظر:

- اندى رويل، "التدخل الأمريكي في الصومال"

<http://www.iraqcp.org/members4/007115w8.htm>

- على غرار النموذج الطالباني حكومة ودولة صومالية جديدة

<http://aljamal.com/noode/2314>

- وليد الطيب، "تحرير مقديشو... وداعاً أمريكا"

<http://www.meshkat.net/new/contents.php?catid=6&artid=7286>



الولايات المتحدة إلى أثيوبيا حليفها الرئيسية في المنطقة لتقوم نيابة عنها بالتدخل عسكرياً للقضاء على قوات المحاكم الشرعية.

#### خامساً: السودان:

لا يوجد تعاون عسكري مباشر بين الولايات المتحدة الأمريكية والسودان، نتيجة لتأزم العلاقات بين الدولتين منذ وصول حكومة الإنقاذ إلى السلطة في الخرطوم عام ١٩٨٩، إلا فيما يتصل بالتعاون الاستخباراتي، ففي إطار محاولة للنظام السوداني تحسين علاقاته بالولايات المتحدة، سعى ومنذ بداية عام ١٩٩٦، إلى عرض تعاونه الأمني مع الولايات المتحدة وبحسب قول السفير الأمريكي السابق في السودان (تيموثي كارني) أظهرت السودان تعاوناً كبيراً في هذا الخصوص، وأبدت استعدادها لتسليم زعيم تنظيم القاعدة أسامة بن لادن الذي كان يعيش في ذلك الوقت في السودان، غير أن الولايات المتحدة رفضت تسلمه، وقام السودان بعد ذلك بطرده رضوخاً لطلب نائب المخابرات القومية المستشار صامويل ساندی<sup>(١)</sup>. وبحلول عام ٢٠٠٠ أظهر السودان مجدداً رغبة قوية لإنشاء علاقات تعاون جيدة مع الإدارة الجديدة بقيادة بوش الابن، وظهرت خلال هذه الفترة أشارات معتلة في طريق تحسين العلاقات بين البلدين<sup>(٢)</sup>. وجاءت أحداث ١١ سبتمبر عام ٢٠٠١ لتشكل فرصة إضافية لتحسين العلاقات بين البلدين، خاصة بعد التعاون الكامل الذي أظهره السودان للأجهزة الأمنية الأمريكية بخصوص ملف الإرهاب في المنطقة، الأمر الذي جعل الإدارة الأمريكية الجديدة تشيد بهذا التعاون<sup>(٣)</sup>. وفي هذا الخصوص قدم السودان معلومات استخباراتية مهمة للأجهزة الأمريكية حول أسامة بن لادن، وسلمها مجموعة من الخرائط والوثائق عنه وعن تنظيم

---

(١) لمزيد من التفاصيل حول ذلك انظر:

- تيموثي كارني، ومنصور إعجاز، "قضية التعاون طويل المدى بين النظام السوداني والمخابرات الأمريكية، ترجمة د/ أسامة عبد الرحمن النور، واشنطن بوست، الأحد ٢٠٠٢/٦/٣٠،

[http://www.arkani.org/newcush\\_Files/hist\\_documents/sudan\\_cia\\_links.htm](http://www.arkani.org/newcush_Files/hist_documents/sudan_cia_links.htm)

(٢) م.س.

(٣) د/ محمد عاشور، "مصر وقضية السودان: المحددات وروية التسوية" في د/ نادية محمود مصطفى، ود/

زينب عبد العظيم (محرر)، الدور الأقليمي لمصر في مواجهة التحديات الراهنة ٢٠٠٠-٢٠٠٣،

(القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز الدراسات والبحوث السياسية، ٢٠٠٣)،

ص ٣٨٢.



القاعدة الذى أسسه مع بداية التسعينيات من القرن العشرين<sup>(١)</sup>. الأمر الذى جعل البعض يعتقد بأن التعاون الأمنى بين البلدين يسير فى اتجاه شراكة استخباراتية قوية بين البلدين تستهدف الجماعات الإرهابية فى المنطقة بحسب وجهة النظر الأمريكية، ورغم هذا التعاون فى المجال الأمنى فإن العلاقات السياسية ظلت فى مستوى أدنى، ولم تصل إلى حد رفع العقوبات الاقتصادية المفروضة على السودان أو شطب السودان من قائمة الدول الراعية للإرهاب<sup>(٢)</sup>.

ومن ناحية أخرى وفيما يتعلق بمبيعات الأسلحة الأمريكية لدول المنطقة، وبحسب المصادر المتاحة فلم تسجل أي مبيعات خلال الفترة المحددة لدول المنطقة. بل أن مبيعات الأسلحة الأمريكية لدول القارة بما فى ذلك بلدان الشمال الأفريقي منخفضة جداً، حيث لم تتجاوز فى عام ٢٠٠٦ عن ٥٩,٨ مليون دولار، بل أنها كانت فى عام ٢٠٠٥ حوالي ٣٩,٢ مليون دولار فقط<sup>(٣)</sup>.

---

(١) د/ حمدى عبد الرحمن حسن، "السودان ومستقبل التوازن الأقليمى فى القرن الأفريقى" للسياسة الدولية،

العدد (١٤٧)، يناير ٢٠٠٢، ص ١١٢.

(٢) لمزيد من التفاصيل حول ذلك أنظر:

<http://www.aljazeera.net/NR/exeres/Ac845723-40B1-4B25-9EB2-60A131EDA4A3.htm>

(٣) مازن الحسينى، م.م.س.ذ.

## المبحث الثاني

### الاتحاد الأوروبي وفرنسا

بظهور الاتحاد الأوروبي عام ١٩٩٣، برز نوع من التنسيق بين دول الاتحاد الأوروبي تجاه القضايا والمناطق الدولية، التي تمثل أهمية للمصالح الأوروبية<sup>(١)</sup>. وظهرت منطقة القرن الأفريقي كأحد أهم المناطق التي حظيت باهتمام من قبل الاتحاد الأوروبي - كما تم الإشارة إليه - وفي هذا الإطار سعى الاتحاد الأوروبي وفرنسا إلى تجديد وتطوير تواصلهما مع دول المنطقة وعلى مختلف المستويات. وحظى الجانب العسكري بأهمية ملحوظة، خاصة بعد أحداث ١١ سبتمبر عام ٢٠٠١، التي هيأت الفرصة للولايات المتحدة لإعادة وزيادة انتشارها العسكري في المنطقة بحجة محاربة الإرهاب الدولي، الأمر الذي دفع للإتحاد الأوروبي وفرنسا إلى تكثيف حضورهما العسكري في المنطقة سواء من خلال التواجد المباشر أو عبر التسهيلات العسكرية والتعاون مع دول المنطقة، وإن كان ذلك في إطار التنسيق مع الولايات المتحدة التي تقود الحملة الدولية للحرب على الإرهاب، وهدف الإتحاد الأوروبي وفرنسا من هذه التحركات تأكيد حضورهما في المنطقة، وعدم ترك الساحة خالية للولايات المتحدة ترتبها وفقاً لخدمة مصالحها، والتي ستأتي على حساب المصالح الأوروبية في المنطقة. وهذا ما سوف يتعرض له هذا المبحث، حيث يخصص المطلب الأول منه للاتحاد الأوروبي ككيان سياسي واحد مع استثناء فرنسا صاحبة الحضور التاريخي في المنطقة التي سيتم تناولها في المطلب الثاني من هذا المبحث.

---

(١) لمزيد من التفاصيل انظر:

- Gorm Rye Olsen, Op. Cit., pp. A 68-70

## المطلب الأول

### الانتماء الأوروبي

أولاً: جيبوتي:

بداية يمكن القول بأن التواجد العسكري الأوروبي في جيبوتي اقتصر وحتى عام ٢٠٠٢ على الوجود الفرنسي، غير أنه وبعد أحداث ١١ سبتمبر عام ٢٠٠١، وما اتصل بها من الحرب الدولية على الإرهاب التي قادت الولايات المتحدة، وبروز منطقة القرن الأفريقي كم منطقة حاضنة للإرهاب من وجهة النظر الغربية، توافدت القوات الأوروبية على المنطقة بهدف محاربة الإرهاب وتقديم الدعم والمساعدة للقوات الأمريكية، التي تقوم بمطاردة الجماعات الإرهابية في أكثر من منطقة<sup>(١)</sup>، فالولايات المتحدة وفي إطار تحركاتها هذه أسندت بعض المهام العسكرية والأمنية في المنطقة لبعض دول الاتحاد الأوروبي مثل ألمانيا وإيطاليا وإنجلترا وأسبانيا، بهدف تخفيف العبء عنها بالنسبة لمراقبة الشواطئ في المنطقة<sup>(٢)</sup>.

ولذلك وبعد وصول القوات الأمريكية إلى قاعدة ليمونية في جيبوتي توالت القوات الأوروبية إلى القاعدة التي اتخذتها الولايات المتحدة بعد ذلك مقر للقيادة المشتركة في منطقة القرن الأفريقي، وفيما يتصل بإعداد قوات الاتحاد الأوروبي وأسلحتها المختلفة في المنطقة فقد اختلفت المصادر المتاحة في تقدير ذلك<sup>(٣)</sup>، غير أن المؤكد هو الاتفاق حول تزايد الوجود العسكري للاتحاد الأوروبي في المنطقة بصورة لم تشهدا المنطقة منذ الحرب الباردة. ومن أهم مؤشرات ذلك، مشاركة ألمانيا بقوات عسكرية في جيبوتي في سابقة تعد الثانية لها في المنطقة بعد تدخلها في الصومال عام ١٩٩٢. بل أنها تعتبر الدولة الأوروبية الأولى بعد فرنسا التي عقدت اتفاقية مع جيبوتي تقضي باتخاذ ميناء جيبوتي ومطاراتها قاعدة ارتكاز أساسية لتقديم الخدمات والتسهيلات البحرية والجوية<sup>(٤)</sup>. وتجدر الإشارة بأن الولايات المتحدة

---

(١) التقرير الاستراتيجي اليمني، ٢٠٠٣، ..... م.س.ذ. ص ٢٥٢.

(٢) التقرير الاستراتيجي الأفريقي، ٢٠٠٢-٢٠٠٣، ..... م.س.ذ. ص ١٢٥.

(٣) لمزيد من التفاصيل حول ذلك انظر:

- التقرير الاستراتيجي الأفريقي، ٢٠٠٢-٢٠٠٣، ..... م.س.ذ. ص ١٢٤-١٢٧.

- خالد يوسف، "القرن الأفريقي.. الخطة الأمريكية لمحاصرة العالم الإسلامي"

[http://www.almoslin.net/Figh\\_wagi3/show\\_file\\_main.cfm?id=991](http://www.almoslin.net/Figh_wagi3/show_file_main.cfm?id=991)

Africa South of the Sahara 2005, Op. Cit, p 77.

(٤) د/ عبد الملك عودة، "السياسة في الجوار الأفريقي... م.س.ذ. ص ٦.

منحت ألمانيا قيادة العمليات العسكرية ضد الإرهاب في المنطقة، خاصة بعد أن أصبح لها ومنذ منتصف عام ٢٠٠٤ وجود عسكري كبير في المنطقة يتكون من ٣ بارجات و٤ سفن إمداد وحوالي ٧٥٠ بحار و ١٥٠ إلى ٢٠٠ جندي يقومون بتشغيل قاعدة الدعم اللوجستي في القاعدة<sup>(١)</sup>. ويبدو أن الولايات المتحدة فضلت ألمانيا على فرنسا صاحبة الوجود التقليدي في المنطقة لقيادة قوات التحالف، في إطار اتجاهها إلى تقليص النفوذ الفرنسي المنافس لها.

وبالنسبة للتسهيلات العسكرية تتمتع قوات الاتحاد الأوروبي، وفي إطار الحرب على الإرهاب بتسهيلات عسكرية مختلفة في جيبوتي، فأساطيلها البحرية تحصل على كامل التسهيلات والخدمات في ميناء جيبوتي، وطائراتها العسكرية تجوب الأجواء الجيبوتية بحرية تامة لمتابعة ورصد نشاط الملاحة في جنوب البحر الأحمر وبحر العرب<sup>(٢)</sup>. ومن الواضح أن التسهيلات التي تحظى بها قوات الاتحاد الأوروبي تأتي في إطار التنسيق والتفاهم مع الولايات المتحدة.

#### ثانياً: أثيوبيا:

ليس هناك تواجد عسكري مباشر للاتحاد الأوروبي في أثيوبيا بحسب المصادر المتاحة، غير أنه وفي إطار الحرب على الإرهاب، التي تقوم بها الولايات المتحدة في المنطقة والتي حظيت بمساندة واضحة من الاتحاد الأوروبي، تمتعت قوات الاتحاد الأوروبي المتواجدة في المنطقة بتسهيلات مختلفة في أثيوبيا، التي أبدت استعدادها الكامل للتعاون مع الولايات المتحدة وحلفائها في الحرب على الإرهاب<sup>(٣)</sup>.

أما بالنسبة للتعاون العسكري بين الجانبين وفيما يتعلق بمبيعات الأسلحة أشارت بعض المصادر إلى قيام أثيوبيا وخلال حربها مع ارتريا عام ١٩٩٨، بشراء أسلحة تقدر بمئات الملايين من عدة دول كان من بينها الاتحاد الأوروبي<sup>(٤)</sup>.

---

(١) Africa South of the sahara2005, Op. Cit, p.377

(٢) د/ عبد الملك عودة، قضايا الديمقراطية في الدول الأفريقية...م.س.ذ، ص٦٦.

(٣) التقرير الإستراتيجي الأفريقي، ٢٠٠٢-٢٠٠٣، ..... م.س.ذ، ص٢٣٣-٢٣٤.

(٤) Africa South of the sahara2005, Op. Cit., p.431



### ثالثاً: ارتريا:

خلت ارتريا من أى وجود عسكري للاتحاد الأوروبي مثلها فى ذلك مثل أثيوبيا، غير أن قوات الاتحاد الأوروبي المنتشرة فى المنطقة، وفى البحار القريبة منها تحظى بتسهيلات مختلفة فى الموانئ والمطارات الارترية<sup>(١)</sup>، خاصة بعد إعلان ارتريا عام ٢٠٠٢ استعدادها السماح لقوات التحالف باستخدام منشأتها العسكرية فى الحرب على الإرهاب<sup>(٢)</sup>.

وبالنسبة للتعاون بين الطرفين، حصلت ارتريا عام ١٩٩٥ أثناء نزاعها مع اليمن حول جزيرة حنيش اليمنية فى البحر الأحمر على مجموعة من الطائرات العمودية القتالية تقدر بحوالى عشرين طائرة من الإتحاد الأوروبي يعتقد بأن مصدرها إيطاليا التى تربطها بإرتريا علاقات تاريخية قديمة<sup>(٣)</sup>.

### رابعاً: الصومال:

ارتبط الوجود العسكري للاتحاد الأوروبي فى الصومال بتدخل الأمم المتحدة فى الأزمة الصومالية فيما عرف بعملية يونصوم (٢) فى ديسمبر عام ١٩٩٢، حيث شاركت العديد من دول الإتحاد الأوروبي (إيطاليا - فرنسا - ألمانيا - بريطانيا - بلجيكا) بقوات عسكرية فى إطار العملية بلغت حوالى ٣٨٨٠ جندي من غير القوات الفرنسية التى تقدر بحوالى ٢٠٠٠ جندي<sup>(٤)</sup>.

وخلال العملية ظهر تنافس واضح بين الولايات المتحدة ودول الإتحاد الأوروبي رغم التظاهر بالتعاون بين الطرفين إزاء الأزمة الصومالية، حيث اعترضت بعض دول الإتحاد على هيمنة الولايات المتحدة على دور الأمم المتحدة ومحاولتها فرض توجهاتها فى حل الأزمة دون أى اعتبار للدول الأخرى المشاركة فى العملية، إضافة إلى ذلك ظهر تنافس وعدم تنسيق بين القوات الأوروبية نفسها، فكل قوة أخذت تنفذ توجيهات الدولة التابعة لها دون أى

---

(١) د/ عبد الملك عودة، "قضايا الديمقراطية فى الدول الأفريقية...م.س.ذ، ص ٦٦.

(٢) د/ عبد الملك عودة، "السياسة فى الجوار الأفريقي...م.س.ذ، ص ١١.

(٣) د/حسن أبو طالب، "الآثار الإستراتيجية للنزاع اليمنى الارتري حول أرخبيل حنيش" دراسات فى الأمن والإستراتيجية، دراسات فصلية، مجلد (٤)، يوليو ١٩٩٦، (القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٦)، ص ١٨.

(٤) انظر فى ذلك:

- عاطف صقر، ...م.س.ذ، ص ٩٦-١١٥.

اعتبار للعمل المشترك<sup>(١)</sup>. ويبدو أن لفتقاد الاتحاد الأوروبي لرؤية استراتيجية موحدة كان السبب في ذلك.

وبفضل التدخل الأولي في الصومال انسحبت القوات الأوروبية عام ١٩٩٤ مع بقية القوات الدولية من الصومال<sup>(٢)</sup>. ومنذ ذلك الوقت وبحسب البيانات المتاحة، فليس هناك وجود عسكري للاتحاد الأوروبي في الصومال باستثناء بعض القوات العسكرية المتواجدة قبالة السواحل الصومالية في إطار الحملة الدولية على الإرهاب<sup>(٣)</sup>، والتي أوكلت لها مهمة القيام بدوريات في البحر الأحمر وبحر العرب وتنفيذ طلعات جوية استطلاعية فوق مناطق يشتبه في كونها معسكرات إرهابية في الصومال<sup>(٤)</sup>، ورغم ذلك يلاحظ أن العمليات العسكرية التي قامت بها الولايات المتحدة والمتمثلة بقيام طائراتها الحربية بقصف مواقع داخل الصومال أثناء الاجتياح الأثيوبي للصومال كانت محل انتقاد من جانب الاتحاد الأوروبي<sup>(٥)</sup>.

أما بخصوص التسهيلات العسكرية، فمن الطبيعي أن تتمتع قوات الاتحاد الأوروبي بتسهيلات مختلفة في الأراضي الصومالية بحكم مشاركتها في الحملة الدولية على الإرهاب، خاصة وأن الحكومة المؤقتة الثانية في الصومال قد منحت قوات التحالف بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية الحرية الكاملة في استخدام الأراضي والأجواء الصومالية في ملاحقة التنظيمات الإرهابية في المنطقة وفي الصومال<sup>(٦)</sup>. أما فيما يتعلق بالمساعدات ومبيعات الأسلحة الأوروبية للصومال، فتجدر الإشارة بأن الصومال يخضع ومنذ عام ١٩٩٢ لقرار مجلس الأمن رقم ١٤٠٧، الذي يخطر على المجتمع الدولي تزويد الصومال بأي أسلحة، غير أن هذا القرار قد تم تجاوزه من خلال قرار مجلس الأمن رقم ١٧٢٥ بتاريخ ١٢/٦/٢٠٠٦،

(١) لمزيد من التفاصيل انظر:

- مركز زايد للتنسيق والمتابعة، الأزمة الصومالية دراسة في الأسباب وسبل التجاوز...م.س.ذ، ص ٦١-٦٣.

- عاطف صقر،...م.س.ذ، ص ١٠٠-١٠٤.

(٢) مركز زايد للتنسيق والمتابعة، الأزمة الصومالية دراسة في الأسباب وسبل التجاوز...، ص ٦٤.

(٣) لمزيد من التفاصيل حول ذلك انظر:

- التقرير الاستراتيجي الأفريقي، ٢٠٠٢-٢٠٠٣، .....م.س.ذ، ص ١٢٥-١٢٦.

(٤)

Africa South of the sahara2005, Op. Cit., p. 1025

(٥) لمزيد من التفاصيل أنظر:

- محمد مصطفى علوش، "حكاية مؤتمر مدريد للسلام في الشرق الأوسط"

<http://www.Islamtody.net/print.cfm?artid=8616>

(٦) اندى رويل "التدخل الأمريكي في الصومال"

<http://www.iragcp.org/members4/0070115w8.htm>.

الذي ادخل استثناء على حظر الأسلحة للصومال<sup>(١)</sup>، وربما يتيح هذا القرار بعد ذلك إمكانية قيام الاتحاد الأوروبي وغيره من القوى الدولية الأخرى في تزويد الصومال بالأسلحة.

#### خامساً: السودان:

ليس هناك أي وجود عسكري مباشر لدول الاتحاد الأوروبي في السودان، باستثناء بعض التواجد المحدود في دارفور في إطار مساندات الاتحاد الأوروبي لقوات الاتحاد الأفريقي المتواجدة هناك. حيث يقوم بنقل فرق قوات الاتحاد الأفريقي إلى دارفور بواسطة طائراته العسكرية، وتقديم دعماً مالياً وعسكرياً، كما وفر مستشارين وخبراء عسكريين في مجالات الاتصالات والتسليح وتجهيز الطائرات<sup>(٢)</sup>. غير أن الاتحاد الأوروبي ومن خلال تحركاته المختلفة تجاه أزمة دارفور -كما تم الإشارة إليه- يسعى وبشكل واضح إلى التدخل العسكري في الإقليم، حيث دعا ومنذ تصاعد الأزمة إلى إدخال قوات دولية للإقليم، وإبداء رغبته في المشاركة في هذه القوات، بل أن رئيس اللجنة العسكرية للاتحاد الأوروبي الجنرال الفنلندي (جوستاف هاجلان) دعاء صراحة إلى إرسال قوة عسكرية أوروبية للإقليم<sup>(٣)</sup>. وعلى نفس السياق أعلنت بريطانيا عن استعدادها لإرسال خمسة آلاف جندي بريطاني إلى دارفور، وقامت فرنسا بنشر مجموعة من جنودها المتواجدين في تشاد على الحدود مع السودان، غير أن الولايات المتحدة ولقطع الطريق مع التحركات الأوروبية طرحت فكرة إرسال قوات أفريقية إلى الإقليم، ومع ذلك وبسبب عدم نجاح قوات الاتحاد الأفريقي في ضبط الإقليم عاد الاتحاد الأوروبي مرة أخرى لطرح مسألة إرسال قوات دولية إلى دارفور<sup>(٤)</sup>.

ويبدو أن الاتحاد الأوروبي وفي إطار سعيه لزيادة انتشاره العسكري في المنطقة مصمم على التدخل العسكري في دارفور لأسباب تتعلق بمصالحه الاستراتيجية في المنطقة، التي أصبحت مهددة من قبل العديد من القوى الدولية وعلى رأسها الولايات المتحدة.

وبالنسبة للتسهيلات والتعاون العسكري بين الاتحاد الأوروبي والسودان، فليس هناك ما يشير إلى وجوده، نظراً لتأزم العلاقات بين الجانبين، وخاصة بعد تصاعد أزمة دارفور

---

(١) تحالف أمريكي، إثيوبي في القرن الأفريقي لمواجهة المد الإسلامي.

<http://www.alasr.ws/index.CFM?Method=home.com&contentID=8501>.

(٢) تسهيل السلام في أفريقيا - هل هو الرد الأوروبي على الأزمات، قراءات إستراتيجية.

<http://www.ahram.org/acpps/ahram/2001/1/1/REID.HTM>.

(٣) توافق المصالح الأوروبية أمريكية بوسع الضغط الدولي على السودان

<http://www.khwanonLine.com/print.asp?ID=8114>.

(٤) إدخال المزيد من القوات الدولية في دارفور حلقة من حلقات الصراع الدولي، ....م.س.ذ.



وتتشد الموقف الأوروبي تجاه حكومة الإنقاذ بشكل فاق التشدد الأمريكي<sup>(١)</sup>. أما فيما يتعلق بمسألة الأسلحة الأوروبية للسودان، فقد حظر الاتحاد الأوروبي بيع الأسلحة الأوروبية للسودان، وأصدر في هذه الخصوص قرار عام ١٩٩٣ بمنع دول الاتحاد الأوروبي تزويد السودان بأي أسلحة<sup>(٢)</sup>.

## المطلب الثاني

### فرنسا

#### أولاً: جيبوتي:

يتركز الوجود العسكري الفرنسي في المنطقة بشكل أساسي في جيبوتي منذ عام ١٩٧٧ بمقتضى الاتفاقية العسكرية الموقعة بين البلدين<sup>(٣)</sup>. ولذلك تحظى القاعدة العسكرية في جيبوتي بأهمية بالغة في إطار الاستراتيجية الفرنسية تجاه القارة الأفريقية بوجه عام والمنطقة على وجه الخصوص. وهـذا المنطلق وعلى الرغم من التغيرات والتحولات التي شهدتها السياسة العسكرية الفرنسية. احتفظت قاعدة جيبوتي والمنطقة، فمن خلالها تهـم أمام القوى الدولية الأمـم القوات فيها ثابت إلى حـ. ٢٥٠٠ قوات برية و ٠ كانت هذه القوات قد خـ وبـحسب الرؤية الفرنسية أهميتها بشكل ملحوظ .

يتركز الوجود العسكري الفرنسي في المنطقة بشكل أساسي في جيبوتي منذ عام ١٩٧٧ بمقتضى الاتفاقية العسكرية الموقعة بين البلدين<sup>(٣)</sup>. ولذلك تحظى القاعدة العسكرية في جيبوتي بأهمية بالغة في إطار الاستراتيجية الفرنسية تجاه القارة الأفريقية بوجه عام والمنطقة على وجه الخصوص. وهـذا المنطلق وعلى الرغم من التغيرات والتحولات التي شهدتها السياسة العسكرية الفرنسية. احتفظت قاعدة جيبوتي والمنطقة، فمن خلالها تهـم أمام القوى الدولية الأمـم القوات فيها ثابت إلى حـ. ٢٥٠٠ قوات برية و ٠ كانت هذه القوات قد خـ وبـحسب الرؤية الفرنسية أهميتها بشكل ملحوظ .

(١) لمزيد التفاصيل مواقف . . . الأوروبي ومواقف الولايات المتحدة تجاه أزمة دارفور أنظر:

- طلعت ربيع، " مع . . . دور من الزاوية الإستراتيجية".

[http://www.almoslim.net/Moslim\\_Files/DARFOR/ART1\\_DARFOR\\_Ia...](http://www.almoslim.net/Moslim_Files/DARFOR/ART1_DARFOR_Ia...)

(٢) Colinlegum, (ed.), Africa Contemporary Record, 1992-1994, vol.24 B.P523

(٣) لمزيد التفاصيل حول ذلك أنظر:

- د/ عبد الملك عودة، " تطور النظام السياسي في جيبوتي المستقلة .... م.م.ذ / ص ١٨٠-١٨١.

(٤) لمزيد من التفاصيل أنظر:

Shaun Gregory, op.cit, pp.437-447.

Ibid, P.444

(٥)



وأحداث ١١ سبتمبر، وهذا ما أكده الرئيس الفرنسي جاك شيراك أثناء لقائه بالرئيس الجيبوتي إسماعيل عمر جيله في أكتوبر ٢٠٠٢<sup>(١)</sup>. ومن ناحية أخرى عملت فرنسا على تعويض النقص العددي للأفراد بالتركيز على الجانب الكيفي لعمل هذه القوات من حيث التدريب والتسليح ومن ثم الاستفادة القصوى من القوات الموجودة في القاعدة<sup>(٢)</sup>، إضافة إلى الاعتماد والتنسيق مع قوة التدخل السريع التي أنشأتها فرنسا عام ١٩٩٣، والتي تستطيع أن تتدخل في وقت قصير في أي منطقة من مناطق القارة<sup>(٣)</sup>، أي أن هناك توزيع للأدوار بين هذه القوة والقواعد المنتشرة في القارة في ظل الاستراتيجية الفرنسية الجديدة<sup>(٤)</sup>.

أما فيما يتعلق بالمعدات والآليات العسكرية الفرنسية في جيبوتي، فتشمل سرب طائرات تتكون من ست طائرات ميراج F-IC عاملة، وأربع طائرات من نفس النوع في التخزين، بالإضافة إلى طائرة C-160، وثلاث طائرات عمودية هليكوبتر، و ٣ سفن أنزال وسرية دبابات، و ٢٦ مركبة مدرعة للاستطلاع، و ٦ مدافع ١٥٥م، إضافة إلى ذلك تعتبر قاعدة جيبوتي قاعدة أساسية للأسطول الفرنسي في المحيط الهندي الذي يتكون من سفينة قيادة ونحو ١٤٠٠ جندي و ٣ فرقاطات، وسفینتی مرور برمائيتين، و ٣ سفن مساعدة<sup>(٥)</sup>.

أما فيما يتصل بالتسهيلات العسكرية فإن القوات الفرنسية المختلفة تتمتع بتسهيلات مختلفة في الموانئ والمطارات الجيبوتية بحسب الاتفاقية العسكرية الموقعة بين الدولتين في عام ١٩٧٧، التي حددت شروط وجود القوات الفرنسية في جيبوتي، ونصت على أن التدخل الفرنسي بموجب هذه المعاهدة يكون فحسب للدفاع عن الدولة إذا تعرضت لأي هجوم خارجي، وفي مقابل تلك التسهيلات تقوم فرنسا بالمشاركة في بناء الجيش الجيبوتي وإمداده بالمساعدات الفنية والأسلحة والتمويل والتدريب للكوادر الوطنية<sup>(٦)</sup>. إضافة إلى ذلك وفي إطار التعاون وقعت فرنسا اتفاقيات عسكرية أخرى مع جيبوتي، ففي سبتمبر عام ١٩٧٩ وقعت معها اتفاقية خاصة بإنشاء مكتب مراسلة عسكرية، وفي فبراير عام ١٩٨٠ وقعت اتفاقية بشأن

(١) Africa South of the Sahara 2005, op.cit, p.376

(٢) Shaun gregory, op.cit, P.447

(٣) د/ إجلال رأفت، " السياسة الفرنسية في أفريقيا جنوب الصحراء... م.س.ذ، ص ١١.

(٤) التقرير الاستراتيجي الأفريقي، ٢٠٠١-٢٠٠٢، ..... م.س.ذ، ص ٤٥١.

(٥) أنظر في ذلك:

- اللواء طلعت مسلم ... م.س.ذ، ص ٢٠٣.

التقرير الاستراتيجي الأفريقي، ٢٠٠١-٢٠٠٢، ..... م.س.ذ، ص ٤٥٥.

(٦) د/ عبد الملك عوده، " تطور النظام السياسي في جيبوتي المستقلة... م.س.ذ، ص ١٨٠-١٨٨.

اختصاصات الشرطة العسكرية في مجال الجرائم والمخالفات التي يرتكبها المساعدون العسكريون الفنيون، ووقعت معها أيضا اتفاقية في فبراير عام ١٩٩١ بشأن مراقبة المجال الجوي<sup>(١)</sup>، وتطبيقا لاتفاقية الدفاع الموقعة بين الدولتين، قامت فرنسا بزيادة وجودها العسكري في جيبوتي مع أوائل عام ١٩٩٩، بعد تصاعد الحرب الارتيرية الأثيوبية، كإجراء احتياطي لحماية جيبوتي من أي تهديد، فعملت على نشر مدمرة مضادة للطائرات على البحر الأحمر، وعززت قواتها الجوية بنشر المزيد من طائراتها المقاتلة من طراز ميراج<sup>(٢)</sup>. وبعد أحداث ١١ سبتمبر عام ٢٠٠١ وتوافد القوات الأمريكية والأوروبية إلى المنطقة وتحديدا إلى جيبوتي، التي اتخذت بعد ذلك قاعدة للقيادة المشتركة في القرن الأفريقي، تصاعد الاهتمام الفرنسي بجيبوتي بشكل واضح. وفي هذا الخصوص أجرت وزيرة الدفاع الفرنسية زيارة لجيبوتي في أكتوبر ٢٠٠٢ لتفقد القاعدة الفرنسية، وأكدت خلالها بأن الوجود العسكري الفرنسي وجود مستمر وطويل المدى ولا يهدده توافد تلك القوات إلى جيبوتي لأن توجد لها أساسا مرتبط بالحرب على الإرهاب<sup>(٣)</sup>. ويبدو أن هذه الزيادة جاءت بعد أن أبلغت جيبوتي فرنسا برغبتها في تعديل اتفاقية الدفاع الموقعة بين البلدين بحيث يتم إلغاء البنود التي تسمح لفرنسا باستخدام ميناء ومطار جيبوتي دون مقابل، وهو الطلب الذي رفضته فرنسا، غير أنها وافقت على مراجعة مقدار المعونة التي تمنحها لجيبوتي، بشرط أن لا يعتبر ذلك مقابل لاستخدام المنشآت العسكرية الجيبوتية، وفي مارس عام ٢٠٠٣ أعلنت جيبوتي أنها توصلت لاتفاق مع فرنسا تقدم الأخيرة بموجبه ٣٠ مليون يورو سنوياً لجيبوتي ولمدة عشرة سنوات، تحصل القوات المسلحة الجيبوتية على خمسة ملايين يورو منها، وبعد ذلك زاد التعاون العسكري بين الدولتين، بشكل ملحوظ، وفي هذا الصدد نفذت القوات الفرنسية والجيبوتية خلال شهر إبريل عام ٢٠٠٣ عدة مناورات وتدريبات مشتركة في عدة مناطق في جيبوتي، وفي أغسطس من نفس العام وقعت الدولتان اتفاقا عسكريا يتعلق بوضع حامية عسكرية فرنسية في جيبوتي لمدة تسع سنوات قادمة<sup>(٤)</sup>.

#### ثانياً: أثيوبيا:

لا تشير المصادر المتاحة لأي وجود عسكري فرنسي في أثيوبيا، باستثناء بعض الخبراء والمستشارين العسكريين، الذين يقومون بتقديم المساعدة والعون للقوات المسلحة

(١) رانيا حسين عبد الرحمن حسن... م.س.ذ، ص ١٩٧.

(٢) Africa south of the sahara2005,op.cit,p.376

(٣) د/ عبد الملك عوده، " السياسة في الجوار الأفريقي ... م.س.ذ، ص ١٦.

(٤) Africa south of the Sahara2005,op.cit,p. 376

الأثيوبية والذين لم يتجاوز عددهم عن خمسة مساعدين خلال الفترة من عام ١٩٩٨ وحتى عام ٢٠٠٢<sup>(١)</sup>، وجاء هذا التعاون بعد محادثات أجراها وزير الدفاع الفرنسي السابق (الآن رينشار) مع رئيس الوزراء الأثيوبي في إبريل عام ١٩٩٨، والتي ركزت على السبل الممكنة لتطوير التعاون العسكري بين البلدين، والتي من ضمنها قيام فرنسا بتدريب الضباط الأثيوبيين<sup>(٢)</sup>. إضافة إلى ذلك قدمت فرنسا مساعدة عسكرية محدودة مع الولايات المتحدة لأثيوبيا خلال عام ٢٠٠٠ بحوالي ٢ مليون دولار<sup>(٣)</sup>. أما فيما يتعلق بالتسهيلات العسكرية التي تحصل عليها القوات الفرنسية في الأراضي الأثيوبية، فلم تتوافر أي بيانات حول وجود اتفاقيات تنظيم مثل هذه المسائل بين الدولتين. غير أنه وفي إطار الحرب على الإرهاب التي تقودها الولايات المتحدة، فمن الممكن أن تحصل القوات الفرنسية على تسهيلات في الأراضي الأثيوبية في إطار هذه المهمة. أما فيما يتصل بمبيعات الأسلحة الفرنسية للمنطقة، فقد أشارت بعض المصادر إلى أن فرنسا تعتبر من الدول الرئيسية المصدرة للأسلحة لدول المنطقة، وأن كانت بكميات محدودة ومن ضمنها أثيوبيا<sup>(٤)</sup>. غير أن هذه المصادر لم تشير إلى حجم أو قيمة هذه الأسلحة.

#### ثالثاً: ارتريا:

ليس هناك أي وجود عسكري فرنسي في ارتريا<sup>(٥)</sup> باستثناء بعض العسكريين الفرنسيين الذين شاركوا في عملية حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة المناط لها مراقبة وقف إطلاق النار بين ارتريا وأثيوبيا، والذين لم يزيد عددهم عن ٢٢ جندي في العملية<sup>(٦)</sup>. أما غير ذلك فلا توجد بيانات تشير إلى جود عسكري فرنسي في ارتريا. وبالنسبة للتسهيلات العسكرية في ارتريا فينطبق عليها وصف الحالة الأثيوبية.

---

(١) رانيا حسين عبد الرحمن حسن، م.م. س.ذ. ص ٢٠١.

(٢) Colin Legum, (ed). Vol.26, 1996-1998, op.cit, B.P382

(٣) التقرير الاستراتيجي الأفريقي، ٢٠٠١ - ٢٠٠٢، م.م. س.ذ. ص ٤٧٠.

(٤) أنظر في ذلك:

- رانيا حسين عبد الرحمن حسن، م.م. س.ذ. ص ٢٠٥.

(٥) اللواء/ طلعت مسلم، م.م. س.ذ. ص ٢٠٧.

(٦) رانيا حسين عبد الرحمن حسن، م.م. س.ذ. ص ٢٣٣.



#### رابعاً: الصومال:

تشير المصادر المتاحة بأن الوجود العسكري الفرنسي في الصومال سجل أثناء التدخل الدولي في الصومال عام ١٩٩٢، حيث سارعت فرنسا في ذلك الوقت وتحت تأثير عدة عوامل إلى المشاركة في عملية التدخل الدولي في الصومال بقوة قوامها ٢٠٠٠ جندي<sup>(١)</sup>، ووصلت قواتها إلى الصومال مباشرة بعد وصول القوات الأمريكية، وخلال تحركاتها ظهر تنافس واضح بينها وبين القوات الأمريكية حول كيفية التعامل مع الأزمة الصومالية وسبل مواجهتها كما تم الإشارة إليه<sup>(٢)</sup>.

وبفشل الأمم المتحدة في إدارة الأزمة في الصومال، انسحبت القوات الفرنسية من الصومال مع مطلع عام ٢٠٠٤<sup>(٣)</sup>. ومنذ ذلك الوقت لم تتوفر أي معلومات تشير إلى أي وجود عسكري فرنسي في الصومال.

وخلال الأزمة الأخيرة في الصومال التي تفجرت مع نهاية عام ٢٠٠٦ مع الاجتياح الأثيوبي للصومال، أبدت فرنسا معارضتها للتدخل الخارجي، واعتبر وزير الخارجية الفرنسي السابق (فيليب دوست بلازي) بأن حل الأزمة لا بد أن يتم من خلال الصوماليين أنفسهم، وأعرب عن معارضته لأي حل عسكري أو حل يتجاهل سيادة الدول والشعوب، وحذر بأن الأزمة الحالية قد تجر المنطقة كلها إلى وضع يصعب السيطرة عليه<sup>(٤)</sup>. ويبدو من هذه التصريحات بأن فرنسا منزوعة من التدخل الأثيوبي المدعوم من الولايات المتحدة، لأن ذلك قد يؤثر على استقرار المنطقة في حالة فشله، أو يؤدي في حالة نجاحه إلى ترسيخ النفوذ الأمريكي في الصومال، ومن ثم استكمال السيطرة الأمريكية على المنطقة، والتي ستأتي على حساب النفوذ التقليدي لفرنسا في المنطقة.

#### خامساً: السودان:

ليس هناك أي وجود عسكري لفرنسا في السودان، بل أن تأزم العلاقات بين البلدين على خلفية الموقف الفرنسي المتشدد حيال أزمة دارفور كما تم الإشارة إليه، نفى معه أي

(١) لمزيد من التفاصيل أنظر.

- عاطف صقر، ..... م.س.ذ/ص ٢٣٣.

(٢) م.س.، ص ١٠٠.

(٣) م.س.، ص ١١٧.

(٤)



تعاون عسكري بين الطرفين. لاسيما مع الإصرار الفرنسي على نشر قوات دولية تابعة للأمم المتحدة في دارفور، حيث لوحظ بأن فرنسا تسعى ومنذ تصاعد الأزمة في دارفور إلى التدخل العسكري، بل إنها قامت بنشر أكثر من ٢٠٠ جندي من قاعدتها في تشاد خلال شهر أغسطس عام ٢٠٠٤ على الحدود مع السودان استعداداً لأي تدخل دولي في الإقليم<sup>(١)</sup>، وأشارت بعض المصادر بأن هذه القوات دخلت الأراضي السودانية أكثر من مرة بزعم تفقدها لمعسكرات اللاجئين والوقوف على احتياجاتهم<sup>(٢)</sup>. ويبدو أن التحركات الفرنسية في الإقليم نابعة من قلقها من التحركات الأمريكية في المنطقة، والتي استطاعت ترسيخ نفوذها في السودان من خلال استحوادها على مسار التسوية في الجنوب، واستطاعت ترسيخ نفوذها في أغلب دول المنطقة، إضافة إلى سيطرتها على رواندا وبوروندي ولوغندا، وإذا ما تمكنت من السيطرة على دارفور فأنها ستكون قادرة على محاصرة غرب أفريقيا الفرنكفونية من الجنوب والشمال، وهذا ما يفسر ربما تحريك فرنسا لقواتها العسكرية إلى الحدود مع السودان<sup>(٣)</sup>.

---

(١) <http://www.alaraailaan.com/09-08-2004/ie5/raiaamforyou.htm>

(٢) حسن الرشيد، "الدور الأمريكي في أزمة دارفور".  
<http://www.albayan-magazine.com/files/dar4/4.htm>

(٣) د/ السيد مصطفى أحمد أبو الخير،...م.س.ذ.، ص ٩٦.

## المبحث الثالث

### القوى الدولية الأخرى

فى إطار البعد العسكري للتنافس سعت القوى الدولية الأخرى الممثلة هنا فى الدول العربية وإسرائيل وإيران والصين واليابان إلى تطوير علاقاتها العسكرية بدول المنطقة، فى محاولة منها لترسيخ وجودها العسكري، واتبعت فى سبيل ذلك الوسائل والآليات المتاحة لكل واحدة منها. وهذا ما سوف يركز عليه هذا المبحث من خلال مطلبيه، حيث يخصص المطلب الأول منه للدول العربية وإسرائيل، بينما يخصص المطلب الثانى منه لبقية الدول إيران والصين واليابان.

#### المطلب الأول

##### الدول العربية وإسرائيل

###### أولاً: الدول العربية:

التحركات العسكرية للدول العربية فى المنطقة محدودة جداً ولا تكاد تذكر، وبداية ليس هناك أى وجود عسكري عربي فى المنطقة، باستثناء الحضور العسكري الرمزي لبعض الدول العربية فى الصومال عام ١٩٩٢، فى إطار عملية الأمم المتحدة الثانية التى جاءت بعد قرار مجلس الأمن رقم ٧٩٤ الصادر فى ديسمبر عام ١٩٩٢، والقاضي بإرسال قوات دولية إلى الصومال بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، وبعد تأييد جامعة الدول العربية لعملية التدخل الدولي فى الصومال خاصة بعد فشل جهودها المختلفة فى حل الأزمة، شاركت ست دول عربية فى إطار القوة الدولية، وهى مصر والمغرب والسعودية والكويت والإمارات وتونس بقوة قوامها ٥٣٩٨ جندي تقريباً<sup>(١)</sup>. أما بقية الدول العربية فلم تشارك بل أن البعض منها عارضت التدخل، واعتبرت بأنه يأتى فى إطار خدمة للتوجهات الأمريكية فى المنطقة، وهذه الدول هى العراق وسوريا والأردن والسودان وموريتانيا<sup>(٢)</sup>، الأمر الذى أعاد إلى الأذهان مرة أخرى الانقسام العربي الذى حدث أثناء أزمة الخليج الثانية.

(١) عاطف صقر...م.س.ذ، ص ١٧١-١٧٢.

(٢) م.س، ص ١٧٦-١٧٧.

إضافة إلى الصومال، أشارت بعض المصادر إلى وجود عسكري عربي محدود في السودان، ممثلاً بوجود عسكري مصري، حيث شاركت مصر وخلال أزمة جنوب السودان بكتيبة عسكرية من ١٠٤٦ جندي في إطار قوات حفظ السلام التابعة للاتحاد الأفريقي بدارفور<sup>(١)</sup>. أما بقية الدول العربية فلم تتوفر أي بيانات تشير إلى مشاركتها في قوات حفظ السلام في السودان.

أما فيما يتصل بالتعاون العسكري مع دول المنطقة، فيكاد يكون معدوماً هو الآخر، واقتصر على بعض المساعدات العسكرية المحدودة، وفي هذا الخصوص أشارت بعض المصادر إلى تلقي السودان لمساعدات عسكرية من قبل بعض الدول العربية خلال مراحل صراعه مع حركات التمرد في البلاد، شملت بعض المعدات العسكرية والأسلحة الخفيفة المختلفة<sup>(٢)</sup>.

وفيما يتعلق بالصومال وخلال الأزمة الراهنة التي نشبت بين اتحاد المحاكم الإسلامية والحكومة المؤقتة المدعومة عسكرياً من قبل إثيوبيا، ظهرت إشارات مختلفة عن قيام بعض الدول العربية بدعم قوات المحاكم الإسلامية في الصومال بالأسلحة والمعدات العسكرية، وقيام دول أخرى بتسليح الحكومة المؤقتة بينها دول عربية، وقد نفت الدول العربية في الجانبين تلك الاتهامات الموجهة أساساً من قبل الأمم المتحدة بناءً على تقريرها الصادر في نوفمبر عام ٢٠٠٦<sup>(٣)</sup>، والجدير بالذكر أن الرئيس الصومالي المؤقت عبد الله يوسف، كان قد اتهم في شهر سبتمبر عام ٢٠٠٦ جامعة الدول العربية بالانحياز للمحاكم الإسلامية، التي وصفها بأنها تجهل المشكلة الصومالية، وطالب بضرورة وقف الدور العربي حيال الصومال بصورة نهائية<sup>(٤)</sup>.

---

(١) قضايا الأمن والسلام في أفريقيا

<http://www.sis.gov.eg/Ar/pub/egyafic>

(٢) لمزيد من التفاصيل حول ذلك أنظر:

- منظمة العفو الدولية، "السودان: تسليح مرتكبي الانتهاكات الجسيمة في دارفور،

<http://ara.amnesty.org/library/index/araAFR541392004>.

(٣) لمزيد من التفاصيل حول ذلك أنظر:

- أسامة الهنيمي، "الحرب بين إثيوبيا والمحاكم الإسلامية بين الاحتمال والاستبعاد"

<http://www.Islammemo.cc/article1.asp?id=22474>

(٤) عبد الرحمن سهل، "هل يشهد الصومال حرباً إقليمية"

<http://www.islamtoday.net/print.cfm?artid=8119>

الاهتمام الإسرائيلي بالمنطقة هو اهتمام أمني وعسكري بالدرجة الأولى - كما تم الإشارة -، ولذلك وفي إطار التنافس على المنطقة ركزت إسرائيل، وبشكل كبير على البعد العسكري، لأنه يقوم ومن وجهة النظر الإسرائيلية بدوراً محورياً في تطوير علاقاتها بدول المنطقة، لا سيما وهذه الدول بحاجة مستمرة للأسلحة والمساعدات العسكرية نظراً لما تمر به المنطقة من فوضى أمنية وسياسية، وخاصة بعد نهاية الحرب الباردة، ولذلك سعت إسرائيل وبكل الطرق إلى تحقيق أهدافها العسكرية في المنطقة سواء عن طريق التواجد العسكري المباشر أو المساعدات ومبيعات الأسلحة.

#### ١- أثيوبيا:

بحسب المصادر المتاحة لا توجد قواعد عسكرية لإسرائيل في أثيوبيا في الوقت الراهن، وإن كان قد تردد قبل انتهاء الحرب الباردة بامتلاك إسرائيل لبعض القواعد العسكرية في أثيوبيا<sup>(١)</sup>. غير أن إسرائيل تحظى بوجود عسكري آخر متمثل بوجود العديد من المستشارين والخبراء العسكريين الذين يقومون بتدريب القوات المسلحة الأثيوبية<sup>(٢)</sup>. وفي هذا الخصوص أشارت بعض المصادر بأن هؤلاء الخبراء قاموا أثناء الحرب الإرترية الأثيوبية، التي تفجرت عام ١٩٩٨، بتدريب ما لا يقل عن ٢٣ ألف جندي أثيوبي من القوات الخاصة في منطقة متعلي، وأن هذه القوات كان لها الدور الأكبر في حسم بعض المعارك، التي دارت مع الجيش الإرتري<sup>(٣)</sup>. أما فيما يتصل بالتسهيلات فإن القوات الإسرائيلية تحظى بتسهيلات مختلفة في الأراضي الأثيوبية بموجب اتفاقية تم التوقيع عليها بين الدولتين عام ١٩٩٦، تقضي بمنح تسهيلات عسكرية واستخباراتية لإسرائيل في الأراضي الأثيوبية، وتم تأكيد هذه الاتفاقية باتفاقية أخرى تم التوقيع عليها بين الجانبين عام ١٩٩٩<sup>(٤)</sup>. أما بالنسبة للتعاون العسكري ونتيجة للعلاقات الاستراتيجية بين البلدين والاتفاقيات الموقعة، أمدت إسرائيل أثيوبيا بمختلف المساعدات العسكرية من أسلحة وتدريب ومشورة وأمدتها أثناء حربها مع إرتريا بالكثير من المعدات العسكرية أهمها قيامها ببيع ١٢ طائرة مقاتلة من طراز ميج ٢١ وزودتها

---

(١) أنظر في ذلك:

- عائدة العلي سري الدين، ...م.س.ذ، ص ١٣٣.

(٢) اللواء/ طلعت مسلم، ...م.س.ذ، ص ٢٢٠.

(٣) سمير إبراهيم محمد إبراهيم، ...م.س.ذ، ص ١٦٣.

(٤) التقرير الاستراتيجي العربي، ٢٠٠٤-٢٠٠٥، ..... م.س.ذ، ص ٢٧٠.



بمعدات تشويش على أجهزة الرادار واللاسلكي، أيضاً أمدتها بصور وخرائط عن تحركات القوات الارترية من خلال أقمار التجسس الإسرائيلية الأمر الذي ساهم في تفوق القوات الأثيوبية على القوات الارترية وأدى إلى حسم المعركة لصالحها<sup>(١)</sup>.

## ٢- ارتريا:

سارعت إسرائيل إلى تطوير علاقتها العسكرية مع الجبهة الشعبية لتحرير ارتريا بعد وصولها إلى السلطة مباشرة عام ١٩٩١ وذلك بهدف تأمين مصالحها ووجودها في الدولة الجديدة، التي لم يعلن بعد عن استقلالها الرسمي، وبادرت بهذا الخصوص إلى إرسال قوة عسكرية مدربة من ٣٠٠ فرد من يهود الفلاشا لحراسة وتأمين نظام أسياش أفورقي، إضافة إلى إرسال مجموعة من الخبراء والمستشارين العسكريين لتأهيل الجيش الارترى<sup>(٢)</sup>. وبعد استقلال ارتريا عام ١٩٩٣، اتجهت إسرائيل إلى ترسيخ وجودها العسكري في ارتريا وقامت في هذا الإطار بتجديد جميع الاتفاقيات العسكرية التي وقعتها مع أثيوبيا المتعلقة بالقواعد العسكرية في الأراضي الارترية<sup>(٣)</sup>. وفيما يتصل بالوجود العسكري لإسرائيل في ارتريا تردد بأن لها أكثر من ٦٠٠ مستشار وخبير عسكري إسرائيلي، يربط معظمهم في ميناء مصوع يقومون بتدريب وتأهيل القوات المسلحة والشرطة الأرترية، ومراقبة التحركات العسكرية في جنوب البحر الأحمر<sup>(٤)</sup>. إضافة إلى ذلك يشير البعض بأن إسرائيل تحتفظ بوجود عسكري آخر في بعض القواعد العسكرية يصل تعداده إلى ثلاثة آلاف جندي من مختلف أفرع القوات المسلحة الإسرائيلية، وبكامل معداتهم وأسلحتهم العسكرية<sup>(٥)</sup>.

أما فيما يتعلق بالتسهيلات العسكرية، فالقوات الإسرائيلية تحظى بتسهيلات عسكرية واسعة في الأراضي الأرترية وفقاً للاتفاقيات الموقعة بين الدولتين، وبخصوص التعاون

---

(١) سمر إبراهيم محمد إبراهيم، م.م.س.ذ، ص ١٦٣.

(٢) لواء ركن (م) // بشار عبد الله سليمان، "أمن منابع النيل"، سلسلة دراسات إستراتيجية، (الخرطوم: مركز الدراسات الإستراتيجية، العدد (١٨)، ٢٠٠٣)، ص ٤١.

(٣) لمزيد من التفاصيل انظر:

- سمر إبراهيم محمد إبراهيم، م.م.س.ذ، ص ١٨٩.

- د/ مصطفى رجب، "التقارب الإسرائيلي الأفريقي وأثره على الأمن القومي العربي".

<http://www.asharqalarabi.org-uk/m-w/b-waha-58.htm>

(٤) د/ صلاح سالم زرنوقة، م.م.س.ذ، ص ١١٧.

(٥) مختار شعيب، "العلاقات الإسرائيلية الارترية مرحلة ما بعد الحرب الباردة"، السياسة الدولية، العدد (١٣١)، يناير ١٩٩٨، ص ٢٢٤.

العسكري فقد بدأ كما تم الإشارة إليه منذ عام ١٩٩١، غير أنه شهد تطوراً ملحوظاً بعد الاستقلال الرسمي، وخاصة بعد الزيارة التي قام بها الرئيس الارتري أسياس أفورقي لإسرائيل في نوفمبر ١٩٩٥. ويلاحظ بأن الزيارة جاءت قبل الاعتداء الارتري على جزيرة حنيش اليمنية بأقل من شهر، والتي أبرم خلالها صفقة أسلحة اشتملت على ست طائرات هليكوبتر من نوع بلاك هوك ودولفين، وطائرة للاستطلاع البحري ومنظومة رادار بحري ومجموعة من الصواريخ المختلفة و١٠٤ زورق حربي و٧ بواخر متوسطة الحجم، وبعدها وفي ديسمبر عام ١٩٩٥ قامت ارتريا بالاعتداء على جزيرة حنيش اليمنية في جنوب البحر الأحمر<sup>(١)</sup>. الأمر الذي قد يوحي بأن هناك اتفاق مسبق بين ارتريا وإسرائيل حول عملية الاعتداء والاحتلال، لا سيما والأسلحة التي تسلمتها ارتريا كانت في معظمها أسلحة مخصصة للعمليات البحرية، وزاد بعد ذلك حجم التعاون بين البلدين مع زيارة الرئيس أفورقي الثانية بعد الاستقلال لإسرائيل في فبراير عام ١٩٩٦، التي شهدت التوقيع على اتفاقية أمنية لتعزيز التعاون العسكري بين البلدين، كان من أهم بنودها التزام إسرائيل بتقديم معظم احتياجات ارتريا في المجال الدفاعي ومساعدتها في بناء جيش نظامي يكون قادراً على مواجهة التهديدات المحتملة التي قد تتعرض لها ارتريا من الداخل أو الخارج<sup>(٢)</sup>.

وتطبيقاً لهذه الاتفاقية أوفدت إسرائيل لجنة عسكرية في نفس العام لتعزيز وسائل الدفاع الجوي الارتري، وعملت في هذا الخصوص على إقامة ثلاث منظومات دفاع جوي متطورة وتركيب خمس بطاريات صواريخ هوك وصواريخ سام -٧، وزودتها أيضاً بشحنة كبيرة من أسلحة الدفاع الجوي ومدافع مختلفة، إضافة إلى ذلك أرسلت شحنة من الأسلحة البرية من بينها ٥٥ دبابة روسية وفرنسية الصنع<sup>(٣)</sup>. الأمر الذي يشير بأن إسرائيل قامت وبشكل شبه كلي ببناء الجيش الارتري وتسليحه، وربما يكون هذا التسليح هو الذي ساهم إلى جانب عوامل أخرى في إغراء النظام الارتري بالدخول في مواجهات عسكرية مع أغلب دول المنطقة كوسيلة لتنفيذ طموحاته وأهدافه في المنطقة.

(١) م.س، ص ١١٨، وإبريس جالو، "لماذا تهتم إسرائيل بـ"ارتريا"

<http://www.meshkat.net/news/list.php?catid=6&authid=376>

(٢) لمزيد من التفاصيل انظر:

- د/صلاح سالم زرنوقة...م.س.ذ، ص ١١٦-١١٧.

(٣) سمر إبراهيم محمد إبراهيم...م.س.ذ، ص ١٩٠-١٩١.

غير أن التعاون الإسرائيلي الارتري تعرض لهزة عنيفة خلال الحرب الأرترية الأثيوبية، حيث حاولت إسرائيل الوقوف على الحياد في بداية الأمر حفاظاً على مصالحها المختلفة في الدولتين، إلا أنها ومع اشتداد المعارك وظهور التفوق الارتري قررت إسرائيل الانحياز إلى أثيوبيا لأسباب مختلفة تم الإشارة إليها، وقامت بهذا الصدد بتقديم مساعدات عسكرية مختلفة لأثيوبيا استطاعت من خلالها القوات الأثيوبية من تغيير سير المعارك لصالحها<sup>(١)</sup>.

وعلى الرغم من الانحياز الإسرائيلي النسبي لأثيوبيا، إلا أن ذلك لا يعني بأي حال من الأحوال تخلي إسرائيل عن ارتريا، فارتريا لها أهمية كبيرة في سلم الإستراتيجية الإسرائيلية في المنطقة، وهو ما يعني بأن للدولتين ارتباطاً وثيقاً بالإستراتيجية الإسرائيلية ويمثلان معاً أهمية أساسية في معاكسة المصالح العربية، وبغض النظر عن أي الطرفين أكثر قرباً بإسرائيل من الآخر، أو إلى من انحازت إسرائيل أكثر خلال الحرب بينهما، فقد تكون إسرائيل أمدت هذه الدولة أو تلك بالكيفية التي تناسبها لكونها مهمين معاً بالنسبة لإستراتيجيتها في المنطقة، ولكل منهما مكانته المعتبرة والمقدرة في هذه الإستراتيجية<sup>(٢)</sup>.

### ٣- دول المنطقة الأخرى:

بالنسبة للدول الأخرى في المنطقة وهي الدول العربية جيبوتي والصومال والسودان، فليس هناك ما يشير إلى أي وجود عسكري إسرائيلي فيها أو تعاون، غير أن إسرائيل وفي إطار تحركاتها العسكرية في المنطقة لم تسقط هذه الدول من إستراتيجيتها، فقد حاولت اختراقها والتغلغل فيها مستخدمة كل الوسائل المتاحة لديها.

بالنسبة لجيبوتي وبسبب الوجود العسكري الفرنسي فيها، ظهرت التحركات الإسرائيلية تجاهها محدودة وتكاد تكون معدومة، فالوجود الفرنسي أمن لها إمكانية حماية مصالحها، وحيادية جيبوتي في أي صراع قد ينشب مع الدول العربية، أما بعد أحداث ١١ سبتمبر عام ٢٠٠١ وتوافد القوات الأمريكية والأوروبية إلى جيبوتي، فقد وفر لها ذلك إمكانية أكبر لحماية مصالحها وتحقيق أهدافها في جيبوتي، فمن المعروف بأن إسرائيل هي صنيعة الدول الأوروبية وهي الدولة المشمولة بالرعاية والحماية الأمريكية.

---

(١) لمزيد من التفاصيل أنظر:

- بس محمد عبد الله...م.س.ذ، ص ٤٨-٤٩.

(٢) د/ جلال الدين محمد صالح، "القرن الأفريقي أهميته الإستراتيجية وصراعاته الداخلية".

<http://www.albayan-magazine.com/giraat/01/07.htm>



أما الصومال وفي ظل ما تشهده من انهيار وفوضى، حاولت إسرائيل استغلال هذه الأوضاع والاستفادة منها في التسلل إلى الأراضي الصومالية، تحت شعارات إنسانية ومساعدات اقتصادية، وحقت بعض النجاح في ذلك ولا سيما في شمال الصومال<sup>(١)</sup>، بل أن بعض المصادر أشارت إلى قيام إسرائيل بتزويد شمال الصومال بخبراء ومعدات عسكرية وإعانات مختلفة<sup>(٢)</sup>.

أما بالنسبة للسودان وبعد فشل المحاولات المتكررة التي قامت بها إسرائيل لإجراء اتصالات مع الحكومات السودانية المتعاقبة، اتجهت وفي سبيل تحقيق مصالحها في السودان إلى دعم ومساندة حركات المعارضة السودانية عسكريا، وخاصة الجبهة الشعبية لتحرير السودان، وبحسب مصادر إسرائيلية، قامت إسرائيل ومنذ تفجر الصراع في الجنوب بإمداد الحركة بالأسلحة والمشورة والتدريب بواسطة العديد من الخبراء والمستشارين العسكريين الإسرائيليين المقيمين في أثيوبيا<sup>(٣)</sup>. وعلى نفس السياق وفيما يتصل بأزمة دارفور ظهرت مؤشرات شبه مؤكدة على قيام إسرائيل بتزويد بعض الحركات المسلحة في الإقليم بالأسلحة والمعدات العسكرية وقد سبق الإشارة إلى ذلك<sup>(٤)</sup>.

### المطلب الثاني

#### إيران - الصين - اليابان

##### أولا: إيران:

بداية يمكن القول بأن التحركات الإيرانية في إطار البعد العسكري للتنافس اقتضت على السودان، فالأوضاع غير المستقرة التي يعيشها بفعل الحروب والصراعات المتكررة بين الحكومة المركزية، وبعض جماعات المعارضة المسلحة هيأت الفرصة المناسبة لإيران

(١) لمزيد من التفاصيل حول ذلك أنظر:

- سمر إبراهيم محمد إبراهيم، م.س.ذ، ص ٢٠٠-٢٠٢.

(٢) بروفييسور/حسن الساعوري وآخرون، السودان في الأجنحة الإسرائيلية، (الخرطوم: مركز الرصد للدراسات، ٢٠٠٢)، ص ١٩.

(٣) دراسة إسرائيلية تكشف حجم الدعم الإسرائيلي لمتمردي جنوب السودان.

<http://www.egyptiangreens.com/docs/general/index.php?ch=newhit&subjectid=4139>

ولمزيد من التفاصيل حول المساعدات العسكرية التي قمتها إسرائيل للحركة الجنوبية منذ عام ١٩٥٨ وحتى عام ٢٠٠٢، أنظر:

- بروفييسور/حسن الساعوري وآخرون، ..... م.س.ذ، ص ٢٢ - ٢٦.

(٤) قضية دارفور والتأثيرات الخارجية، م.س.ذ،



للتحرك العسكري في السودان ومن خلاله لإيجاد مرتكزات نفوذ لها في المنطقة، التي تحظى بأهمية كبيرة في استراتيجيات القوى الدولية صاحبة المصالح في المنطقة وعلى وجه الخصوص الولايات المتحدة الأمريكية.

ولذلك عملت إيران على تطوير علاقاتها العسكرية المختلفة بالسودان، الذي رحب هو الآخر بالتوجهات الإيرانية خاصة مع احتياجاته المستمرة للسلاح وللمساعدات العسكرية في ظل العزلة المفروضة عليه من قبل بعض القوى الدولية والإقليمية.

وظهرت هذه التحركات بشكل جدي في ديسمبر عام ١٩٩١، عندما وقعت إيران والسودان على اتفاقية دفاع مشترك، أثارت قلق الولايات المتحدة وبعض دول الجوار، الأمر الذي دفع الولايات المتحدة في ذلك الوقت إلى إفاد روبرت هوك نائب مساعد وزير الخارجية للشئون الأفريقية إلى السودان لتحذير السودان بأن هذه الخطوة سوف تكون لها عواقب وخيمة وخطيرة على المنطقة<sup>(١)</sup>، ومع نهاية عام ١٩٩٢ وخلال زيارة الرئيس الإيراني للخرطوم وصل التنسيق العسكري نروته، حيث تم خلال هذه الزيارة التوقيع على عدد من الاتفاقيات العسكرية في مجال التسليح والتدريب العسكري، كما تم التوقيع على بروتوكول للتعاون بين أجهزة المخابرات في البلدين<sup>(٢)</sup>. ومما لا شك فيه بأن هذه الاتفاقيات دفعت بالتعاون العسكري بين البلدين إلى مجالات أرحب واستفادت إيران من خلالها ترسيخ حضورها العسكري في السودان. حيث أصبح لها وجوداً عسكرياً منذ عام ١٩٩٤ ممثلاً بحوالي ١٦٩ خبيراً ومستشاراً عسكرياً من سلاح الطيران والدفاع الجوي يعملون في إدارة قاعدة الخرطوم الجوية لتجهيز الطائرات وتقديم الخدمات الفنية<sup>(٣)</sup>. إضافة إلى ذلك حصلت إيران على تسهيلات عسكرية في ميناء بورسودان لأغراض التموين والإمداد لمدة ٢٥ عاماً، وفقاً لما نصت عليه الاتفاقية الموقعة بين البلدين في إبريل عام ١٩٩٥، في مقابل قيام إيران بإمداد السودان بأنواع مختلفة من الأسلحة، وتقديم مائة منحة لتدريب الضباط السودانيين في المعاهد العسكرية الإيرانية، وتطبيقاً لذلك قامت إيران بدفع ٣٠٠ مليون دولار قيمة صفقة سلاح صينية للسودان، اشتملت على طائرات عمودية وقطع مدفعية ورادارات وجسور متحركة<sup>(٤)</sup>.

---

(١) Peter J. Schraeder, Op.Cit, p.25

(٢) محمد عز العرب، "العلاقات العربية الإيرانية: حدود الانفراج وأفاق المستقبل.

<http://www.fnoor.com/fn1984.htm>

(٣) أزمة جنوب السودان

<http://www.ilsamicnews.net/common/viewitem.asp?DocID=49893&TypeID=2&ItemID=334>

(٤) موسوعة مقاتل من الصحراء.

<http://www.mogatel.com/openshare/Behoth/siasiaz/sudan/sec102.htm>

وفيما يتعلق بمبيعات الأسلحة، أصبحت إيران مورداً رئيسياً للأسلحة الصغيرة والخفيفة وغيرها من المعدات العسكرية للسودان، وبلغ قيمة ما استوردته السودان من هذه الأسلحة منذ عام ٢٠٠٠، حوالي ٨,١ مليون دولار<sup>(١)</sup>.

أما بالنسبة للتحركات العسكرية الإيرانية في بقية دول المنطقة فتكاد تكون معدومة، فليس هناك أي تعاون معها، باستثناء ما تردد حول قيام إيران ومن خلال السودان بتسليح الجماعات الإسلامية في بعض دول المنطقة مثل الجبهة الإسلامية والإتحاد الإسلامي في الصومال وحركة الجهاد الإسلامي في اثريا، وهو ما جعل الولايات المتحدة وبعض دول الجوار تتجه إلى اتهام للسودان بأنه سمح لإيران بإنشاء قواعد في أراضيها لتدريب الميليشيات الإسلامية للقيام بأعمال إرهابية في المنطقة تتفق مع التوجهات الإيرانية<sup>(٢)</sup>.

#### ثانياً: الصين:

في إطار التنافس الدولي على المنطقة، حظى البعد العسكري بأهمية ملحوظة في التحركات الصينية تجاه المنطقة، وجاء من حيث الأهمية بعد البعد الاقتصادي، الذي يتصدر قائمة الأولويات في الإستراتيجية الصينية الجديدة. وفي هذا الجانب وفي سبيل زيادة ترسيخ نفوذها في المنطقة، عملت الصين على تطوير وتدعيم علاقاتها العسكرية المختلفة بدول المنطقة، خاصة وهذه الدول تمر بمرحلة من عدم الاستقرار السياسي والأمني بفعل تصاعد الحروب والصراعات المختلفة، وفي حاجة مستمرة للسلاح، وتجد صعوبة في الحصول على احتياجاتها العسكرية من الدول الغربية بسبب الحظر الذي تفرضه هذه الدول على مبيعات السلاح للمنطقة باعتبارها من مناطق الصراعات في العالم، الأمر الذي أتاح المجال للصين للتحرك بحرية أكبر في المنطقة في إطار البعد العسكري للتنافس، وساعدها في ذلك انخفاض أسعار أسلحتها مقارنة بنظيرتها الغربية، ومساعدتها العسكرية الغير مرتبطة بأي شرط في العادة<sup>(٣)</sup>.

ويمكن القول بأن تحركات الصين العسكرية في المنطقة تمحورت بشكل أساسي حول السودان بحكم العلاقات الاقتصادية القوية التي تربطها بها.

(١) منظمة العفو الدولية،: تسليح مرتكبي الانتهاكات الجسيمة في دارفور،...م.س.ذ،

(٢) Peter J. Schraeder. Op. Cit, p.25

(٣) د/ أحمد إبراهيم، "الأبعاد الإستراتيجية للعلاقات بين الصين وأفريقيا" المجلد (٢٣)، شتاء ٢٠٠٧، ص ٥٩.

وفى هذا الخصوص وفيما يتعلق بالوجود العسكري أشارت بعض المصادر إلى وجود عسكري للصين فى السودان متمثلاً بمجموعة كبيرة من الجنود الصينيين، الذين يقومون بحراسة المنشآت النفطية الصينية وأنابيب نقل البترول فى السودان، والذين يبلغ عددهم بحسب هذه المصادر حوالى ٤٠٠٠ جندي من جيش التحرير الشعبى الصينى<sup>(١)</sup>. وإلى جانب ذلك يقومون أيضاً بتدريب القوات المسلحة السودانية ومساعدتها فى تعزيز قدراتها فى المجالات الأمنية والدفاعية<sup>(٢)</sup>. إضافة إلى ذلك هناك وجود عسكري صيني آخر فى السودان فى إطار قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة فى جنوب السودان يقدر عددهم بحوالى ٤٠٠ جندي<sup>(٣)</sup>. أما فيما يتعلق بالتعاون العسكري بين البلدين فقد شهد تطوراً ملحوظاً منذ عام ١٩٩٤، عندما أعلن السودان أثناء زيارة أحد الوفود الصينية بأنه ينوي التوجه إلى الصين والدول الشرقية لتعزيز استقلاله<sup>(٤)</sup> فى إشارة واضحة لاحتياجاته العسكرية.

وفى نفس السياق وفى يوليو عام ٢٠٠٠، وأثناء الزيارة التي قام بها وزير الدفاع السودانى إلى بكين وعدت الصين بمساعدة السودان فى بناء صناعة حربية وطنية، وكانت الصين قبل ذلك تمد السودان بمستشارين عسكريين لمساعدة الجيش السودانى<sup>(٥)</sup>.

ووصل التعاون العسكري ذروته مع زيارة رئيس اللجنة العسكرية المركزية الصينية للخرطوم فى ديسمبر عام ٢٠٠٦، وإعلانه بعد مباحثات عسكرية مع الجانب السودانى قبول الصين بخطة طرحها السودان تهدف إلى تطوير وتحديث قواته المسلحة<sup>(٦)</sup>.

أما فيما يتصل بالمساعدات ومبيعات الأسلحة، فالصين تعتبر ومنذ نهاية الحرب الباردة المورد الأساسى للأسلحة للسودان، والتي تدفع قيمتها غالباً إيران، أو يتم تسويتها عبر اتفاقيات مقايضة، بمعنى البترول مقابل السلاح<sup>(٧)</sup>. وفى هذا الإطار زودت الصين السودان

---

(١) النفوذ الصينى فى أفريقيا.. تهديد لمصالح واشنطن

<http://www.al-majalla.com/printnews.asp?DB=MainNews&NewsID=1132>

(٢) د/أحمد إبراهيم، "الأبعاد الإستراتيجية للعلاقات بين الصين وأفريقيا...م.س.ذ، ص ٥٩.

(٣) السفير/ أحمد حجاج، "التنافس الدولى على أفريقيا...م.س.ذ/ص ١٤٠، وسامية مشالى، العلاقات الصينية الأفريقية الإطار النظري وبعض التطبيقات"، أفاق الأفريقية، المجلد (٧)، العدد (٢٣)، شتاء ٢٠٠٧، ص ٨٥.

(٤) Colin Legun, (ed.), Africa Contemporary Record, 1992-1994, vol.24, Op. Cit, B. p525

(٥) Colin Legun, (ed.), Africa Contemporary Record, 1998-2000, vol.27, Op. Cit, B. p664

(٦) شراكة بكين والخرطوم هل هى اضطرابى <http://www.alsahafa.info/index.php?type=2147500152>

(٧) Colin Legum, (ed.), Africa Contemporary Record, 1992-1994, Vol.24, Op. Cit, B.p525



بمعظم احتياجاتها من السلاح والمعدات العسكرية، حيث حصلت على مجموعة كبيرة من الدبابات والطائرات المقاتلة والهليكوبتر والبنادق الآلية وقاذفات القنابل والشاحنات العسكرية وغيرها من الأسلحة والمعدات العسكرية الخفيفة والثقيلة<sup>(١)</sup>.

أما بالنسبة لبقية دول المنطقة، فقد اقتصر التحرك العسكري الصيني تجاهها على مبيعات الأسلحة بدرجة أساسية، وفي هذا الصدد مدت الصين ارتريا وأثيوبيا خلال حربهما الحدودية عام ١٩٩٨ بمعظم احتياجاتهما العسكرية، حيث باعت لهما أسلحة ومعدات عسكرية بقيمة مليار دولار، كما تواصل تعاونها مع الدولتين في مجالات التدريب العسكري ومشتريات الأسلحة<sup>(٢)</sup>. وعلى نفس السياق وقعت الصين اتفاقاً مع جيبوتي في ديسمبر عام ١٩٩١، يتضمن إرسال ١٧ طن من الأسلحة الخفيفة لجيبوتي، وتم تنفيذ هذا الاتفاق في يناير عام ١٩٩٢<sup>(٣)</sup>.

#### ثالثاً: اليابان:

في إطار التنافس الدولي على المنطقة، خلى البعد العسكري تماماً من أي وجود ياباني، فلم تشر المصادر المتاحة إلى أي دور عسكري لليابان في المنطقة، وهو الأمر الذي يتفق مع التوجهات، التي أخذت بها اليابان منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، والقائمة على التفرغ للتنمية الاقتصادية وترك مسألة الحماية للقوى الغربية، وعلى وجه الخصوص للولايات المتحدة الأمريكية<sup>(٤)</sup>. غير أن اليابان وفي ظل إستراتيجيتها الجديدة الرامية للقيام بدور عالمي على المستوى السياسي والأمني، بدأت في إعادة تقييم دور مؤسستها العسكرية في ضوء التغيرات الإقليمية والدولية التي رافقت مرحلة ما بعد الحرب الباردة، وظهر بوضوح ذلك في قرارها بإرسال قوات عسكرية ولأول مرة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية إلى خارج اليابان، مثل العراق في إطار قوات التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، أو في مشاركتها بقوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة<sup>(٥)</sup>.

إجمالاً ومن خلال العرض السابق يتضح بأن القوى الدولية المتنافسة على المنطقة، وفي إطار البعد العسكري للتنافس تفاوتت فيما بينها في تحقيق أهدافها العسكرية كل حسب

---

(١) د/ أحمد إبراهيم، "الأبعاد الإستراتيجية...م.س.ذ.ص.٦٠"، ولمزيد من التفاصيل حول ذلك انظر: منظمة

العفو الدولية "السودان: تسليح مرتكبي الانتهاكات الجسيمة في دارفور...م.س.ذ.ص."

(٢) د/ أحمد إبراهيم، "الأبعاد الإستراتيجية...م.س.ذ.ص.٦٠".

(٣) [http://212.100.198.18/Mokate/data/behot/siasia-askria/kam\\_Africa/Mokate118\\_1-6.htm](http://212.100.198.18/Mokate/data/behot/siasia-askria/kam_Africa/Mokate118_1-6.htm)

(٤) خديجة عرفة، "النموذج الياباني للديمقراطية...م.س.ذ.ص."

(٥) م.س.، وكذلك د/ محمد عزت محمد علي، ...م.س.ذ.ص.



قدراتها وإمكانياتها، وبطبيعة الحال استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية أن تحقق معظم أهدافها العسكرية في المنطقة، واستناداً على أحداث ١١ سبتمبر عام ٢٠٠١ والحملة الدولية على الإرهاب تغلغت في المنطقة، و أصبح لها وجوداً عسكرياً دائماً فيها وذلك من خلال وجودها العسكري في جيبوتي والبحار القريبة من المنطقة، كما حصلت على تسهيلات عسكرية واسعة في موانئ ومطارات دول المنطقة، ليس هذا فحسب بل أن دول المنطقة دون استثناء تسابقت فيما بينها على منح القوات الأمريكية كامل الحرية في استخدام منشأتها العسكرية في إطار الحرب على الإرهاب بما في ذلك السودان، الأمر الذي جعل من الولايات المتحدة تظهر وكأنها دولة مقيمة في المنطقة.

أما الاتحاد الأوروبي وأن كان قد أصبح له وجود عسكرياً في المنطقة ممثلاً بقوات بعض دوله في جيبوتي وفي السواحل البحرية القريبة من المنطقة، ألا أن وجوده العسكري ظهر وكأنه يدور خلف الوجود الأمريكي، خاصة وأن الولايات المتحدة هي من استدعت الوجود العسكري الأوروبي لمساعدتها في تقفيل المنطقة أمام التحركات الإرهابية بحسب زعمها.

ولذلك وعلى الرغم من إسناد الولايات المتحدة قيادة القوات المشتركة في المنطقة لأحدى دول الاتحاد الأوروبي (ألمانيا) إلا أن مهام القوات الأوروبية ظلت محصورة في إطار الحرب الدولية على الإرهاب التي تقودها الولايات المتحدة الأمريكية، أما فرنسا التي احتفظت بنفوذها التاريخي بالمنطقة عبر تواجدها العسكري المستمر في جيبوتي منذ عام ١٩٧٧، والتي استطاعت من خلاله ترسيخ حضورها في المنطقة والدفاع عن مصالحها وحماية المصالح الغربية، فقد شهد نفوذها تراجعاً ملحوظاً بعد أحداث ١١ سبتمبر عام ٢٠٠١، وتوافد القوات الأمريكية والأوروبية على المنطقة في إطار الحرب على الإرهاب، والتي شاركت فيها فرنسا بحكم وجودها العسكري في جيبوتي، حيث أدى توافد هذه القوات إلى تقليص الدور العسكري لفرنسا في المنطقة، إلا أن ذلك لا يعني الانحسار الكلي للنفوذ الفرنسي في المنطقة، فلا زالت السياسة الفرنسية تسعى إلى توسيع وترسيخ نفوذها في جيبوتي والمنطقة ولا زالت تعتبر المنافس الأول للولايات المتحدة في المنطقة.

أما الدول العربية، فقد خلت المنطقة تقريباً من أي حضور عسكري لها، وحتى الحضور العربي الرمزي في الصومال عام ١٩٩٢ في إطار التدخل الدولي فقد أفنقذ للتنسيق، بل وظهر الانقسام العربي بشكل واضح حول مسألة التدخل من عدمه في الصومال، بعكس إسرائيل التي استطاعت أن تحافظ على حضورها العسكري في المنطقة سواء فيما يتعلق بالوجود العسكري المباشر، أو الحضور العسكري من خلال المساعدات العسكرية ومبيعات

الأسلحة، وعلى الرغم من تركيز نشاطها العسكري حول أثيوبيا وارتريا، إلا أنها لم تسقط بقية دول المنطقة من إستراتيجيتها.

أما إيران فقد حاولت وفي إطار البعد العسكري للتنافس تأسيس نقاط ارتكاز عسكرية لها في المنطقة، وحققت تقدماً ملحوظاً في هذا الإطار في السودان، والتي حاولت من خلاله أيضاً أن تمد حضورها العسكري لبقية دول المنطقة عن طريق دعم بعض الحركات الإسلامية المتواجدة فيها.

أما الصين فقد تمكنت من تحقيق تقدم ملموس في إطار البعد العسكري للتنافس، حيث نجحت في تأسيس حضور عسكري لها في المنطقة سواء عن طريق الوجود المباشر، كما هو الحال في السودان، أو عبر الخبراء أو المستشارين العسكريين المنتشرين في بعض دول المنطقة، أو من خلال استحوادها على النصيب الأكبر من مبيعات الأسلحة لدول المنطقة.

وأخيراً وفيما يتعلق باليابان فلم يسجل لها أي حضور عسكري في المنطقة في إطار البعد العسكري للتنافس بين القوى الدولية.

## خاتمة الدراسة





## خاتمة الدراسة

في ختام هذه الدراسة التي أفردت لمعرفة أسباب استمرار التنافس الدولي في منطقة القرن الأفريقي بعد نهاية الحرب الباردة وانهيار القطبية الثنائية، ولغرض معرفة ذلك طرحت الدراسة فرضية مؤداها أن هناك علاقة تأثير متبادل بين أهمية المنطقة وأوضاعها الداخلية المختلفة وبين استمرار تنافس القوى الدولية عليها، كما أثارت مجموعة من التساؤلات البحثية حولها وحاولت الإجابة عليها. وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج:

بالنسبة للباب الأول الذي تناول عوامل التنافس الدولي المختلفة في المنطقة، توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

### أولاً: العوامل الداخلية:

شكلت هذه العوامل، والمتضمنة الأهمية الاستراتيجية للمنطقة والاختلافات الإثنية والثقافية والصراعات الداخلية، عوامل جذب مهمة للقوى الدولية المتنافسة لتحرك صوب المنطقة.

فبالنسبة للأهمية الاستراتيجية، أوضحت الدراسة بأن المنطقة احتفظت بأهميتها بعد نهاية الحرب الباردة في الاستراتيجيات الدولية، بل أن هذه الأهمية قد تصاعدت خاصة مع التغيرات والأحداث التي شهدتها وتشهدا الساحة الدولية والإقليمية، نظراً لموقعها الجغرافي المتميز الذي جعلها شديدة الصلة والتواصل بالعديد من مناطق العالم ليس هذا وحسب، بل أن المنطقة حظيت بأهمية اقتصادية أخرى غير المياه تمثلت بظهور مؤشرات عن وجود كميات كبيرة من النفط في المنطقة.

أما فيما يتعلق بالاختلافات الإثنية والثقافية، فقد بينت الدراسة بأن المنطقة تضم جماعات وإثنيات مختلفة ومتعددة، وغير متجانسة فيما بينها من الناحية الثقافية، سواء داخل الدول أو بين الدول، الأمر الذي عمق من حدة الانقسامات والاختلافات بين شعوب المنطقة. وزاد من حدة الاختلافات سيطرت بعض الإثنيات سواء الأكثرية أو الأقلية على السلطة السياسية في دول المنطقة واضطهادها لبقية الإثنيات، مما أدخل المنطقة في مستويات متعددة من الصراعات والحروب الأهلية سواء بين الإثنيات وبعضها البعض، أو بينها وبين الأنظمة السياسية في المنطقة، الأمر الذي جر كل دول المنطقة إلى مستنقع الحروب والصراعات الداخلية، لا سيما مع التداخل الإثني والقبلي لبعض الجماعات بين أكثر من دولة. وبطبيعة الحال أدت هذه الأوضاع إلى زعزعة الأمن والاستقرار في المنطقة، وأتاحت الفرصة للعديد

من القوى الدولية والإقليمية للتدخل فى شئون المنطقة، الأمر الذي زاد من حدة الصراعات والحروب فى المنطقة.

### ثانياً: العوامل الإقليمية:

فيما يتعلق بهذا الجانب، أوضحت الدراسة بأن المنطقة شهدت، منذ نهاية الحرب الباردة، تغييرات وتحولات مختلفة - انعكاساً بطبيعة الحال للتغيرات التي شهدتها النظام الدولي -، أثرت تأثيراً واضحاً على أوضاع المنطقة، وعلى الخريطة السياسية وتوازن القوى فيها، وتمثلت أهم هذه التغيرات بوصول جبهة الإنقاذ الإسلامية إلى السلطة فى السودان، وانهيار الدولة فى الصومال، واستقلال إريتريا.

وفى هذا الصدد، أدى وصول حكومة الإنقاذ الإسلامية إلى السلطة فى الخرطوم إلى حدوث تصدعات كبيرة فى العلاقات البينية بين دول المنطقة، ويعزى ذلك إلى المشروع الإسلامي الذي حملته معها، وحاولت تصديره إلى دول الجوار، التي واجهته بكل قوة، مما ولد مزيداً من الاضطراب وعدم الاستقرار فى المنطقة، وفتح الباب لمزيد من التدخلات الدولية تحت مبررات التصدي للمشروع الإسلامي لحكومة الإنقاذ. كما أدى انهيار الدولة فى الصومال إلى دخول المنطقة مرحلة خطيرة من الفوضى وعدم الاستقرار، تفككت الدولة الصومالية على إثره، وتصاعدت الحروب والصراعات الداخلية، وترتبت الأوضاع الإنسانية. وإلى جانب هذه الآثار، كان لهذا الانهيار تأثيراته الإقليمية، حيث أدى إلى زعزعة الأوضاع السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية فى المنطقة، وأدى إلى تغير موازين القوى فيها، وأصبحت الأراضي الصومالية فى ظلها ساحة مفتوحة ومستباحة لتحركات العديد من القوى الدولية والإقليمية، بل وميداناً لتصفية الحسابات بين دول المنطقة، وهذه التداعيات مجتمعة استدعت فى نهاية الأمر التدخل الدولي فى الصومال.

وعلى السياق ذاته، واستكمالاً للعوامل الإقليمية، أظهرت الدراسة بأن استقلال إريتريا أدى إلى تغير الخريطة السياسية للقرن الأفريقي. فظهور الدولة الجديدة على الشريط الساحلي جاء على حساب أثيوبيا الدولة المحورية فى المنطقة، التي أصبحت بموجب هذا الاستقلال دولة داخلية تعتمد على دول الجوار فى توصلها وتجارتها، الأمر الذي أفقدها جزءاً كبيراً من دورها كدولة محورية، وأخل بتوازن القوى مرة أخرى. وعلى الإطار ذاته خلصت الدراسة، أيضاً، إلى القول بأن استقلال إريتريا، الذي عول عليه البعض بأن يسهم فى دعم الأمن والاستقرار فى القرن الأفريقي، جاء بعكس تلك للتوقعات، حيث أضاف استقلال إريتريا عاملاً جديداً من عوامل الصراع وعدم الاستقرار فى المنطقة نتيجة السياسات العدائية التي انتهجتها

الدولة الجديدة تجاه جميع دول الجوار، والتي وصلت إلى الدخول معها في عدة صراعات وحروب حدودية كانت آخرها وأشدها مع أثيوبيا، الأمر الذي أعاد المنطقة مرة أخرى إلى الصراعات والحروب الحدودية التي كانت قد شهدت حلاً مؤقتاً بعد انهيار الدولة في الصومال.

### ثالثاً: العوامل الدولية:

خلصت الدراسة في هذا الجانب إلى القول بأن التغيرات والتحولات التي شهدتها النظام الدولي منذ نهاية عقد الثمانينيات من القرن العشرين، والتي كانت أهمها، انهيار الكتلة الشرقية وانتهاء الحرب الباردة، وتفكك الاتحاد السوفيتي، والتي أدت إلى ظهور النظام الدولي الجديد الذي تربعت على قمته الولايات المتحدة الأمريكية وهيمنت عليه بقيمتها وتوجهاتها المختلفة، كان لها انعكاساتها المختلفة على الساحة الدولية، وأدت إلى تغيرات وتحولات مختلفة في معظم مناطق العالم. وفي هذا الإطار، تأثرت منطقة القرن الأفريقي تأثراً كبيراً بهذه التغيرات التي عصفت بأوضاعها الداخلية المختلفة. حيث شهدت المنطقة حالات تفكك وانهيار، وشهدت تصاعداً للحروب والصراعات المختلفة بشكل لم يسبق له مثيل من قبل، كما شهدت تغيرات سياسية واقتصادية مختلفة، مما جعلها تدخل في مرحلة خطيرة من عدم الاستقرار السياسي والأمني، الأمر الذي رأت فيه بعض القوى الدولية تهديداً لمصالحها في المنطقة، وعلى وجه الخصوص، الولايات المتحدة راعية النظام الدولي الجديد، التي اهتمت اهتماماً كبيراً بالتطورات التي شهدتها المنطقة في محاولة منها لملء الفراغ، الذي خلفه انسحاب الاتحاد السوفيتي من المنطقة قبل وصول أي قوة أخرى إليها لذلك سرعت من خطواتها تجاهها وعملت على إعادة ترتيب أوضاعها بالمنهارة وفقاً لمصالحها وأهدافها.

وزاد الاهتمام الأمريكي بمنطقة القرن الأفريقي بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١، في ظل إستراتيجيتها الجديدة، التي طغى عليها البعد الأمني المتعلق أساساً بمحاربة الإرهاب.

غير أنه وعلى الرغم من الهيمنة الأمريكية على الساحة الدولية، إلا أن المنطقة وفي ظل التحولات والتغيرات التي شهدتها وشهدتها النظام الدولي حظيت باهتمام العديد من القوى الدولية صاحبة المصالح فيها، والتي تحركت هي الأخرى تجاهها لحماية مصالحها المختلفة والسعي لتحقيق أهدافها في منافسة واضحة للتحركات الأمريكية الهادفة إلى السيطرة على المنطقة.

وهكذا، فإن هذه العوامل مجتمعة وفرت للبيئة المناسبة لتحرك القوى الدولية المختلفة تجاه المنطقة لحماية مصالحها وتحقيق أهدافها المختلفة، وفتحت الطريق، واسعاً، للتنافس الدولي فيها.



أما فيما يتصل بالباب الثاني من الدراسة والذي ركز على أبعاد التنافس في المنطقة فقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

#### أولاً: الرؤية الإستراتيجية للدول المتنافسة:

أوضحت الدراسة في هذا الجانب، بأن القوى الدولية المتنافسة تتفق فيما بينها على أهمية المنطقة بأبعادها المختلفة بالنسبة لمصالحها وأهدافها، الأمر الذي جعل المنطقة تحتل مكانة بارزة في رؤية واستراتيجيات القوى المتنافسة، ولذلك سعت هذه القوى إلى تحقيق أهدافها فيها التي تراوحت بين الأهداف الأمنية والسياسية والاقتصادية، غير أنها، وفي إطار تنافسها حول تحقيق تلك الأهداف، تباينت فيما بينها حول أولوية وأهمية هذه الأهداف، وفقاً لما يمثله كل هدف من وزن بالنسبة لاستراتيجياتها في المنطقة. وفي هذا الإطار، أعطت بعض القوى المتنافسة الأسبقية للأهداف الأمنية في تحركاتها مثل الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل، وإلى حد ما الدول العربية. والبعض منها أعطت الأولوية للأهداف الاقتصادية، مثل؛ الصين واليابان والإتحاد الأوروبي، بينما القوى الأخرى أعطت الأهمية للأهداف السياسية، مثل؛ فرنسا وإيران.

ومن ناحية أخرى، تفاوتت هذه القوى فيما بينها حول التصورات والآليات التي تمكنها من تحقيق أهدافها في المنطقة، ويرجع هذا التفاوت - بطبيعة الحال - إلى اختلاف قدرات وإمكانيات كل طرف.

وقد دار التنافس بين هذه القوى، وفي إطار سعيها لتحقيق أهدافها في المنطقة، حول ثلاثة أبعاد رئيسية هي: البعد السياسي، والبعد الاقتصادي، والبعد العسكري.

#### ثانياً: البعد السياسي:

بيّنت الدراسة بأن القوى الدولية تسابقت فيما بينها، من خلال البعد السياسي، لترسيخ نفوذها في المنطقة، وركزت في هذا الإطار، على جانب الصراعات المختلفة وعلى قضية التحول الديمقراطي، واختلفت هذه القوى في أساليب التعامل مع هاتين القضيتين. فالقوى الغربية، وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية، سيطرت على معظم التفاعلات السياسية في المنطقة، وتعاملت مع الصراعات وفقاً لإستراتيجيتها فيها، حيث تعاملت مع كل صراع بأسلوب ورؤية مختلفة عن الصراع الآخر وفقاً لما يمثله كل صراع من أهمية لمصالحها، وظهر خلال هذه التحركات تنافس واضح بين الولايات المتحدة من جهة، والإتحاد الأوروبي وفرنسا من جهة أخرى. فقد حاول كل طرف تحقيق أكبر قدر ممكن من المكاسب السياسية من خلال السياسات والصفوط التي انتهجتها تجاه أطراف الصراع المختلفة، لتأتي مخرجات



التسويات السياسية لهذه الصراعات متوافقة مع مصالحه في المنطقة. وفي هذا الصدد، أشارت الدراسة بأن الولايات المتحدة استطاعت، وبحكم هيمنتها على النظام الدولي الجديد أن تحقق تفوقاً واضحاً على الاتحاد الأوروبي وفرنسا، وأن تفرض إرادتها على مسيرة التسويات السياسية لأغلب الصراعات في المنطقة. أما فيما يتصل بالشق الآخر للبعد السياسي والخاص بعملية التحول الديمقراطي وحقوق الإنسان، فقد أوضحت الدراسة بأن القوى الغربية التي رفعت هذه الشعارات بعد نهاية الحرب الباردة وجعلتها في مقدمة أهداف سياستها الخارجية، استخدمت هذه الشعارات كأدوات لتنفيذ وتحقيق أهدافها المختلفة، الأمر الذي أظهر زيف هذه الشعارات وسقوطها أمام المصالح.

أما الدول العربية، فقد أوضحت الدراسة بأن دورها في مسيرة التسويات السياسية للصراعات في القرن الأفريقي ظهر محدوداً جداً، وأخفقت في القيام بأي دور مؤثر في هذا الجانب تستطيع من خلاله حماية مصالحها المختلفة، سواء كان ذلك على مستوى العمل الجماعي، في إطار جامعة الدول العربية، أو على مستوى التحركات الفردية لبعض الدول العربية. ولذلك ظهر الدور العربي، في الغالب، دوراً مسانداً وداعماً للجهود الإقليمية والدولية التي بذلت لاحتواء الصراعات في المنطقة. وعليه، جاءت مخرجات التسويات السياسية لتلك الصراعات، في مجملها، في صالح بعض الأطراف الإقليمية والدولية وعلى حساب المصالح العربية في المنطقة، كما هو حال التسوية في جنوب السودان والصومال.

وفيما يتعلق بإسرائيل بينت الدراسة بأن نشاطها تركز، في هذا الجانب، على استغلال صراعات المنطقة المختلفة لخدمة أهدافها. ولذلك عملت على تأجيج تلك الصراعات وزيادة حدتها لتتمكن، من خلالها، من اختراق دول المنطقة التي استعصى عليها بعضها في السابق، واستطاعت من تحقيق بعض أهدافها في هذا الإطار، الأمر الذي شكل تهديداً مباشراً للمصالح العربية في المنطقة.

أما الدول الأخرى (إيران - الصين - اليابان)، فقد أظهرت الدراسة محدودية دورها في مسيرة التسوية السياسية للصراعات في المنطقة، بل أن دورها لا يكاد يذكر باستثناء بعض الأدوار الثانوية التي قامت بها اليابان والصين والمتمثلة في مساندة ودعم الجهود الإقليمية والدولية التي بذلت بهذا الشأن. غير أن هذه الدول، ولا سيما إيران والصين، استفادت من تصاعد الصراعات في المنطقة، ومن أخطاء بعض سياسات القوى الغربية، وعلى وجه الخصوص الولايات المتحدة الأمريكية، في معالجتها لقضايا المنطقة السياسية

وبالأخص فيما يتصل بالصراعات وعملية التحول الديمقراطي، واستطاعت هذه الدول الدخول إلى المنطقة وإقامة مرتكزات نفوذ سياسية لها، مكنتها من تطوير مصالحها وتحقيق بعض أهدافها فيها، وظهر ذلك، بشكل خاص، في السودان التي تعرضت ولا زالت تتعرض لضغوط أمريكية وأوروبية متواصلة منذ نهاية الحرب الباردة.

### ثالثاً: البعد الاقتصادي:

أوضحت الدراسة، في هذا الجانب، بأن القوى الدولية المتنافسة تسابقت فيما بينها للاستحواذ على الفرص الاقتصادية المتاحة في المنطقة، وتركز التنافس بينها حول المجال التجاري والمجال الاستثماري والمساعدات.

وفي هذا الخصوص، وفيما يتصل بالتبادل التجاري، سعت القوى الدولية للسيطرة على أسواق المنطقة المحدودة والضعيفة بطبيعتها وظهر الاتحاد الأوروبي في مقدمة القوى الدولية من حيث حجم التبادل الكلي مع دول المنطقة، تليه الدول العربية، مع ملاحظة وجود دولتين عربيتين ضمن إحصائيات حركة التجارة البينية مع دول المنطقة وهي السودان وجيبوتي، ثم الصين في المرتبة الثالثة محققة في ذلك تقدماً ملحوظاً في حجم التبادل الكلي مع هذه الدول.

وتأتى، بعد هذه المجموعة التي احتلت المرتبة الأولى في حجم تبادلها التجاري مع دول المنطقة. دول المجموعة الثانية التي تصدرتها اليابان، ثم الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا. وهذه الفئة، ورغم إمكانياتها الكبيرة، إلا أنها لم تستطع أن تحقق معدلاً مقبولاً في حجم تبادلها التجاري مع دول المنطقة مقارنة بدول المجموعة الأولى. وجاءت دول المجموعة الثالثة والتي مثلتها إيران ثم إسرائيل في المرتبة الأخيرة.

أما فيما يتصل بالعنصر الثاني للبعد الاقتصادي والمتمثل بالاستثمارات والمساعدات، فقد أوضحت الدراسة بأن حجم استثمارات القوى المتنافسة في المنطقة ظهرت محدودة ومتننية، نتيجة لافتقار المنطقة للمناخ الاستثماري ومع ذلك، تنافست القوى الدولية فيما بينها على الاستحواذ على الفرص الممكنة فيها، وخاصة في المجال النفطي. وفي هذا الخصوص، استطاعت الصين أن تحقق مكاسب واضحة، وأن تتفوق على بقية القوى الدولية في هذا الجانب. حيث استحوذت على معظم الاستثمارات النفطية في المنطقة، وعلى وجه الخصوص في السودان. كما نجحت شركاتها النفطية في الدخول إلى أثيوبيا، إضافة إلى ذلك نجحت في تطوير استثماراتها المختلفة في القطاعات غير النفطية في معظم دول المنطقة. ومن ناحية

ثانية، وفيما يتصل بمساعدتها الاقتصادية، والتي خلت من أي شروط فقد اتجهت في غالبيتها للدول التي تركزت فيها المصالح الصينية.

أما الولايات المتحدة وعلى الرغم من عدم نجاحها حتى الآن في رفع مستوى حجم استثماراتها في المنطقة بما يوازي حضورها وكثافة مصالحها فيها، إلا أنها عملت على ترتيب أوضاع المنطقة وفقاً لمصالحها بل وهيئة الأجواء لشركاتها النفطية فيها للسيطرة على الاستثمارات النفطية في المستقبل القريب. أما مساعدتها الاقتصادية لدول المنطقة والتي تم ربطها بشروط سياسية وأخرى اقتصادية، فقد اتجهت إلى الدول الصديقة، لها بغض النظر عن التزامها أو عدم التزامها بهذه الشروط، واستحوذت أثيوبيا على معظم المساعدات الأمريكية للمنطقة ثم جيبوتي وارتريا.

أما الاتحاد الأوروبي، والذي تصدر قائمة الدول المتنافسة في الجانب التجاري، فقد جاءت استثماراته ضعيفة ومحدودة واقتصرت على بعض الاستثمارات المتفرقة لبعض أعضائه، نظراً لافتقاره لإستراتيجية موحدة في هذا الإطار، أما مساعداته الاقتصادية لدول المنطقة والتي ذهبت في مجملها لأثيوبيا وارتريا ثم جيبوتي، فقد تم التفاوضي عند تقديمها لهذه الدول عن المشروعية التي تبناها الاتحاد الأوروبي كأساس لتقديم مساعداته الخارجية.

وبالنسبة لفرنسا، فقد أوضحت الدراسة بأنها لم تحقق أي تقدم في حجم استثماراتها في المنطقة المحدودة أصلاً، بل أنها فقدت بعض استثماراتها التي كانت موجودة سابقاً. وبالنسبة لمساعداتها الاقتصادية لدول المنطقة، وبعد أن كانت مقصورة بدرجة أساسية على جيبوتي، عملت فرنسا وفي إطار توجهاتها الجديدة إلى توسيع نطاق مساعداتها لتشمل كافة الدول، واستفادت منها إلى جانب جيبوتي أثيوبيا وارتريا.

وفيما يتعلق بالدول العربية، فقد بينت الدراسة بأن حجم استثماراتها المختلفة في المنطقة شهد تطوراً واضحاً، مثله في ذلك مثل الجانب التجاري. غير أن افتقار الدول العربية لرؤية موحدة ومتفق عليها لطبيعة تحركاتها تجاه المنطقة، وتركز نشاطها الاقتصادي ومساعداتها بدرجة أساسية على دول المنطقة العربية، أثر سلباً، من إمكانية الاستفادة من هذا التفوق النسبي في دعم مصالحها وعلاقاتها بكافة الدول.

أما إسرائيل، فقد أوضحت الدراسة بأن نشاطها الاستثماري في المنطقة، والذي تركز بصورة أساسية في أثيوبيا وارتريا، شهد تطوراً ملحوظاً، وخاصة في المجال الزراعي والحيواني. وبالنسبة لمساعدتها الاقتصادية فقد اتجهت معظمها لأثيوبيا ثم ارتريا.



أما إيران، فقد أوضحت الدراسة أن نشاطها الإستثماري في المنطقة، والمحدود أصلاً، قد تركز بصورة أساسية في السودان، مثله في ذلك مثل نشاطها التجاري، لذلك وجهت مساعداتها الاقتصادية للسودان، غير أنها، وفي الآونة الأخيرة، وفي ظل توجهاتها الجديدة، بدأت في تطوير علاقاتها الاقتصادية ببقية دول المنطقة وخاصة أثيوبيا.

وفيما يتعلق باليابان، أظهرت الدراسة بأنها، وحتى هذه اللحظة، لم توجه اهتمامها للدخول في المجال الإستثماري في المنطقة، ولذلك خلت المنطقة تقريبا من أي استثمارات يابانية. أما مساعدتها الاقتصادية غير المشروطة التي قدمتها لدول المنطقة، سواء عبر العلاقات الثنائية أو عبر المنظمات والوكالات الإقليمية والدولية، فقد ركزت على دعم مجالات التنمية المختلفة في كافة الدول دون استثناء.

#### رابعاً: البعد العسكري:

خلصت الدراسة إلى أن القوى الدولية تنافست في إطار البعد العسكري للوصول إلى المنطقة بهدف إيجاد نقاط ارتكاز عسكرية لها سواء من خلال تأسيس وجود عسكري مباشر والحصول على تسهيلات عسكرية، أو من خلال التعاون العسكري بشقية المساعدات المختلفة ومبيعات الأسلحة. وأظهرت الدراسة بأن القوى المتنافسة، في سبيل سعيها لتحقيق ذلك، تفاوتت فيما بينها بسبب اختلاف القدرات والإمكانيات بينها. وبطبيعة الحال، جاءت الولايات المتحدة الأمريكية في مقدمة هذه القوى، حيث استطاعت أن تحقق الكثير من أهدافها العسكرية في المنطقة، وساعدها في ذلك العديد من الأحداث الإقليمية والدولية وخاصة أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١، حيث أصبح لها تواجداً عسكرياً مباشراً فيها بعد أن كان ذلك حكراً على فرنسا، إضافة إلى ذلك أصبحت قواتها العسكرية سواء المتواجدة في المنطقة أو العابرة لها تتمتع بتسهيلات واسعة في موانئ ومطارات دول المنطقة دون استثناء بما في ذلك السودان التي أبدت استعدادها لذلك في إطار الحرب على الإرهاب بعد أحداث ١١ سبتمبر، الأمر الذي جعل الولايات المتحدة تبدو وكأنها دولة مقيمة في المنطقة. أما فيما يتعلق بالتعاون العسكري مع دول المنطقة، فقد تركز، بصورة رئيسية، مع أثيوبيا ثم ارتريا التي تراجع التعاون العسكري معها في الآونة الأخيرة على خلفية الاجتياح الأثيوبي للصومال، ثم جيبوتي التي استحوذت على اهتمام عسكري أمريكي واضح، إضافة إلى السودان في جانب التعاون الاستخباراتي، والصومال في ظل الحكومة الانتقالية الثانية. أما مبيعات الأسلحة الأمريكية الرسمية لدول المنطقة فقد ظهرت محدودة ولا تكاد تذكر.



وبالنسبة للاتحاد الأوروبي، فقد أوضحت الدراسة بأنه وإن كان قد أصبح له تواجداً عسكرياً مباشراً في المنطقة بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١، إلا أن هذا التواجد يرتبط بصورة أساسية بالحرب الدولية على الإرهاب التي تقودها الولايات المتحدة، ولذلك ظهر التواجد العسكري للاتحاد الأوروبي في المنطقة وكأنه يدور خلف الوجود الأمريكي، وليس له أي مهام أخرى خارج إطار الحرب على الإرهاب، الأمر الذي قلل من أهميته في إطار التنافس حول المصالح في المنطقة. وبالنسبة للتسهيلات العسكرية، فقد تمتعت قوات الاتحاد الأوروبي بتسهيلات واسعة في المنطقة في إطار الحرب على الإرهاب. أما التعاون العسكري بين الاتحاد الأوروبي ودول المنطقة، فقد تركز، بصورة أساسية، مع أثيوبيا، وارثريا، وأخيراً، جيبوتي. أما مبيعات الأسلحة فقد أظهرت الدراسة بأن بعض دول الاتحاد الأوروبي باعت أسلحة ومعدات عسكرية لأثيوبيا خلال حربها مع ارثريا، وقدمت أسلحة ومعدات عسكرية لإرثريا أثناء نزاعها مع اليمن حول جزيرة حنيش اليمنية في البحر الأحمر.

أما فرنسا صاحبة النفوذ التقليدي في المنطقة، والتي احتفظت بقوات عسكرية فيها منذ عام ١٩٧٧ من خلال تواجدها العسكري في جيبوتي، فقد أوضحت الدراسة بأن مكانتها الإستراتيجية شهدت تراجعاً ملحوظاً بعد أحداث ١١ سبتمبر، وتوافد القوات الأمريكية والأوروبية إلى المنطقة وتحديداً إلى جيبوتي، الأمر الذي أفقد فرنسا جزءاً كبيراً من نفوذها وقلل من أهمية الدور الإستراتيجي الذي كانت تقوم به قواتها في المنطقة طوال الفترات السابقة، وبالنسبة للتعاون العسكري مع دول المنطقة، فقد تركز وبشكل رئيس مع جيبوتي ثم أثيوبيا وارثريا.

وفيما يتعلق بالدول العربية وإسرائيل، فقد أظهرت الدراسة محدودية حضور العسكري للدول العربية في المنطقة على عكس من إسرائيل التي استطاعت أن تحافظ على حضورها العسكري في المنطقة بعد نهاية الحرب الباردة، بل وأن تعمل على تطويره وفي مختلف المستويات، وتركز نشاطها العسكري بصفة أساسية في أثيوبيا وارثريا سواء فيما يتعلق بالتواجد والتسهيلات أو التعاون العسكري. إضافة إلى ذلك، عملت على إقامة علاقات تعاون مع بعض حركات المعارضة المسلحة في الدول الأخرى.

أما إيران فقد حاولت، في إطار تحركاتها العسكرية في المنطقة، أن تؤسس لها مرتكزات عسكرية فيها، وحقت بعض النجاح في السودان، وقد حاولت من خلاله أن تمد حضورها العسكري لبقية الدول عن طريق دعم بعض الجماعات الإسلامية في المنطقة.

وبالنسبة للصين فقد أوضحت الدراسة بأنها استطاعت، وفي إطار البعد العسكري، للتنافس أن تؤسس لها مرتكزات نفوذ عسكرية في المنطقة سواء من خلال التواجد العسكري المباشر كما هو الحال في السودان أو من خلال الخبراء والمستشارين العسكريين المنتشرين في بعض دول المنطقة، أو من خلال مبيعات الأسلحة التي استحوذت على النصيب الأكبر منها.

وأخيراً أظهرت الدراسة أن الحضور الياباني كان غائباً تماماً عن التنافس في البعد العسكري في المنطقة، نظراً لمحدودية وضعف القدرات العسكرية لليابان في الوقت الراهن.

## فرضية الدراسة:

من خلال النتائج التي توصلت إليها الدراسة اتضح بأن استمرار التنافس الدولي فى المنطقة، بعد نهاية الحرب الباردة، ارتبط بعاملين اثنين: أولهما، أهمية المنطقة الإستراتيجية بأبعادها المختلفة وأوضاعها الداخلية، وثانيهما، كثافة المصالح للقوى الدولية المختلفة فيها. وهو ما يعني بأن الفرضية التي انطلقت منها الدراسة قد تحققت. فكلا العاملين لعبا دوراً قوياً ودافعا لاستمرار التنافس على المنطقة بعد نهاية الحرب الباردة.

## - نظرة مستقبلية لأوضاع المنطقة ومعملية التنافس:

استنادا إلى النتائج التي توصلت إليها الدراسة، يمكن استخلاص عدة استنتاجات مستقبلية تحدد أوضاع المنطقة وملامح التنافس.

## أولاً: أوضاع المنطقة:

بالنسبة لهذا الجانب، يمكن القول، وعلى ضوء المعطيات السابقة، بأن حالة عدم الاستقرار التي تشهدها المنطقة سوف تستمر ربما لبضعة عقود قادمة وذلك للأسباب التالية.

أ- ليس هناك ما يبشر بقرب التوصل إلى حلول نهائية لمشاكل وصراعات المنطقة المختلفة، وحتى تلك التي تم الاقتراب من وضع حلول لها، مثل؛ مشكلة جنوب السودان، والحرب الارترية الأثيوبية، لا زالت مهيدة للانفجار فى أي لحظة، نظراً لعدم اقتناع بعض أطرافها بها حقيقة. وهي وإن كانت قد قبلت بها فى الوقت الراهن، إلا أنها، وفى حالة تغيير موازين القوى وتغير الظروف، فلا يستبعد أن تتخلص منها وتقلب عليها.

ب- استمرار الأزمة الصومالية وصعوبة الوصول إلى اتفاق حولها يرضى جميع الأطراف الداخلية والإقليمية، نظراً لشعب الأزمة وتجذر الاختلافات والتناقضات بين الأطراف كافة. ومن ثم فأي حلول يتم التوصل لها فى الوقت الحاضر، ستأتي على حساب بعض الأطراف. ومن ثم، ستكون عبارة عن حلول جزئية ووقتية للأزمة.

ج- تغير الخريطة السياسية فى المنطقة باستقلال ارتريا وظهور أثيوبيا الدولة الكبرى فيها كدولة حبيسة، مسألة متظل تشكل مصدراً من مصادر عدم الاستقرار فى المنطقة، خاصة بعد فشل جميع الاتفاقيات بينها وبين ارتريا بعد الاستقلال، والتي حصلت بموجبها أثيوبيا على تسهيلات مختلفة فى ميناء عصب الارتري، الأمر الذي قد يجعل أثيوبيا غير مطمئنة لأي اتفاقيات قد تعقدها بعد ذلك مع دول المنطقة المطلة على البحر للحصول على تسهيلات، ولذلك وفى ظل عدم الاستقرار التي تشهدها المنطقة فقد تعمل أثيوبيا على إيجاد

منفذ بحري لها فى المنطقة سواء عبر الصومال، وهو الاحتمال الأرجح، أو عبر ارتريا خاصة مع وجود تعاطف من بعض القوى الدولية مع الطموح الأثيوبي بهذا الخصوص.

د- الممارسات الخاطئة للأنظمة السياسية فى المنطقة، والتي لم تستند من تجارب الأنظمة السابقة عليها، بل إنها وقعت فى نفس الأخطاء، وعملت على تكريس الاختلافات والتناقضات بين شعوبها.

هـ- إمكانية إعادة تقسيم المنطقة مرة أخرى من قبل القوى الدولية الكبرى، كأن يتم تجزئة بعض دول المنطقة إلى عدة كيانات سياسية، مثل، السودان والصومال، إذا رأت هذه القوى بأن ذلك يتوافق مع مصالحها الإستراتيجية فى المنطقة.

#### ثانياً: ملامح التنافس:

من خلال المعطيات السابقة، ومن استشراف أوضاع المنطقة، يمكن القول بأن التنافس بين القوى الدولية صاحبة المصالح فيها سوف يستمر خلال السنوات القادمة، وذلك لعدة أسباب أهمها:

١- استمرار حالة عدم الاستقرار السياسي والأمني التي تعيشها المنطقة كأحد العوامل الرئيسية فى جذب القوى الدولية نحوها.

٢- استمرار الأهمية الإستراتيجية للمنطقة بأبعادها المختلفة بالنسبة لمصالح القوى الدولية.

٣- ظهور مؤشرات قوية عن وجود كميات كبيرة من النفط فى المنطقة.

أما فيما يتعلق بالتنافس بين القوى الدولية فيمكن أن يحدث تغيير فى سياستها وتوجهاتها تجاه المنطقة من حيث التسابق والتحالفات وأولويات الأهداف.

وفى هذا الإطار، وفيما يتصل بالقوى الغربية، الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وفرنسا، فمن المرجح تزايد حدة التنافس بين هذه الأطراف خلال السنوات القادمة، خاصة فى حالة نجاح الاتحاد الأوروبي فى توحيد صفوفه ووضع سياسة خارجية متماسكة وموحدة تمكنه من مواجهة النفوذ الأمريكى المتصاعد فى المنطقة، التي تعتبر منطقة نفوذ تقليدية له، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى، يمكن أن يحدث نوع من التنسيق والتحالف بين القوى الغربية فى مواجهة القوى الدولية الأخرى الدخيلة على المنطقة، وعلى القارة الأفريقية، مثل؛ الصين واليابان وإيران، إضافة إلى مواجهة التحركات العربية إذا ما شكلت تهديداً على مصالحها فى المنطقة. وإذا نجحت القوى الغربية فى إحداث هذا التحالف والتنسيق، فربما يؤدي ذلك إلى



ترسيخ سيطرتها على المنطقة، ومن ثم، انحصار التنافس بينها. وقد تتقدم الأهداف الاقتصادية في أولويات التحركات الغربية تجاه المنطقة، وخاصة فيما يتصل بالولايات المتحدة الأمريكية.

وفي إطار التنافس بين هذه الأطراف، قد تتجه فرنسا، في سبيل مواجهتها للولايات المتحدة في حالة فشل الاتحاد الأوروبي في وضع سياسة موحدة ومتفق عليها تجاه المنطقة، إلى التحرك المنفرد والعمل على زيادة وتوسيع شبكة علاقاتها بدول المنطقة المختلفة دون استثناء، وتدعيم علاقاتها المختلفة بها بغض النظر عن توجهات هذه الدول ومدى توافقها مع التوجهات الغربية، وذلك في سبيل المحافظة على ما تبقى لها من نفوذ في المنطقة.

أما الدول العربية، وعلى ضوء معطيات الواقع الراهن لها، فسوف تظل تحركاتها في المنطقة ثابتة في مكانها وعبرة عن ردود أفعال لما يستجد من أحداث وتطورات في المنطقة.

أما إسرائيل، وفي ظل الوضع الراهن للمنطقة، ومحدودية الدور العربي، وفي ظل الدعم الغربي، فالفرصة مهيأة لها لزيادة حجم مصالحها في المنطقة وتحقيق المزيد من أهدافها، وإعادة ترتيب أولويات تلك الأهداف.

أما الصين وإيران اللتان استقادت في ترسيخ وجودهما في المنطقة من أخطاء السياسات الغربية في معالجتها لقضايا المنطقة المختلفة وخاصة في السودان، فإن وجودهما في المستقبل سيظل مرتبط بالسودان طالما ظلت علاقته في حالة توتر دائم مع القوى الغربية، وعلى وجه الخصوص الولايات المتحدة الأمريكية. أما في حالة تحسن علاقات السودان مع القوى الغربية فمن المحتمل أن يؤدي ذلك إلى انحصار تدريجي للنفوذ الصيني والإيراني في السودان.

أما اليابان، وفي ظل إستراتيجيتها الجديدة التي تسعى إلى توسيع شبكة علاقاتها المختلفة مع العالم الخارجي، بما في ذلك القارة الأفريقية التي حظيت باهتمام ملحوظ في توجهات اليابان الجديدة، فإنها ستعمل على زيادة مصالحها وتطوير علاقاتها المختلفة بدول المنطقة كافة إلى مجالات أرحب تستطيع من خلالها تحقيق أهدافها في المنطقة. ويبدو أن اليابان، وفي ظل تحركاتها الجديدة، ستعطي الأولوية للأهداف السياسية على الأهداف الاقتصادية التي احتلت الصدارة في جميع تحركات اليابان الخارجية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية.



## **مراجع الدراسة**

- ١- مراجع اللغة العربية
- ٢- مراجع اللغة الأجنبية
- ٣- مراجع شبكة الإنترنت





## مراجع الدراسة

### أولاً: مراجع باللغة العربية

#### أ- الكتب:

- ١- إبراهيم أحمد نصر الدين، (محرر)، أعمال المؤتمر السنوي للدراسات الأفريقية الصراعات والحروب الأهلية في أفريقيا، ٢٩ - ٣٠ مايو، (القاهرة: جامعة القاهرة، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، مطبعة جامعة القاهرة، ١٩٩٩).
- ٢- إبراهيم الأمين، دور التدخلات الأجنبية في نشوب الحرب وتحقيق السلم، قضية دارفور الأبعاد المحلية والدولية وأفاق الحل، (الخرطوم: مركز الراصد للدراسات، ٢٠٠٥).
- ٣- إجلال رأفت (محرر)، العلاقات العربية الأفريقية، (القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز البحوث والدراسات السياسية، الجمعية الأفريقية للعلوم السياسية والجمعية العربية للعلوم السياسية، ١٩٩٤).
- ٤- \_\_\_\_\_، إبراهيم نصر الدين، القرن الأفريقي: المتغيرات الداخلية والصراعات لدولية، (القاهرة: النهضة، ١٩٨٥).
- ٥- \_\_\_\_\_، الأمن القومي ومنطقة القرن الأفريقي، سلسلة بحوث سياسية العدد ٥٦، (القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٣).
- ٦- أحمد إبراهيم محمود، الحروب الأهلية في أفريقيا (القاهرة: مؤسسة الأهرام، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، ٢٠٠١).
- ٧- \_\_\_\_\_، الصومال بين انهيار الدولة والمصالحة الوطنية: دراسات في آليات تسوية الصراعات في أفريقيا، (القاهرة: مؤسسة الأهرام مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، ٢٠٠٥).
- ٨- أحمد البرصان، (محرر)، الأمن القومي العربي في منطقة البحر الأحمر، (عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط، ٢٠٠١).

- ٩- أحمد وهبان، الصراعات العرقية واستقرار العالم المعاصر، دراسة في الأقليات والجماعات والحركات العرقية (الإسكندرية: درا الجامعة الجديدة للنشر، ١٩٧٧).
- ١٠- إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية، النظرية والواقع، (أسيوط: جامعة أسيوط، ٢٠٠١).
- ١١- أكرم عبد الملك الأغبري، أهمية البحر الأحمر في علاقة الجمهورية اليمنية بدول مجلس التعاون الخليجي، كتاب الثوابت، العدد (١١)، يناير ١٩٩٨، (صنعاء: مجلة الثوابت، ١٩٩٨).
- ١٢- أمين ساعاتي، الأمن القومي العربي: صياغة مناسبة للدخول في القرن الواحد والعشرين، ط٢، (القاهرة: دار الفكر العربي ١٩٩٣).
- ١٣- السيد فليفل، حسن مكي، (محرران) أعمال الحلقة النقاشية حول أزمة دارفور الأصول والمواقف وسيناريوهات الحل والتدخل، (القاهرة: جامعة القاهرة، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، ٢٠٠٥).
- ١٤- السيد مصطفى أحمد أبو الخير، أزمت السودان الداخلية والقتون الدولي المعاصر، (القاهرة: أيتراك للنشر والتوزيع، ٢٠٠٦).
- ١٥- الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر وأفريقيا - الجنور التاريخية للمشكلات الأفريقية المعاصرة، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، تاريخ المصريين، العدد (٩٥)، ١٩٩٦).
- ١٦- بيركيت هابتي سيلاسي، الصراع في القرن الأفريقي، ترجمة عفيف الرزاز، (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٨٠).
- ١٧- تسفانيسون مدهاتي، ارتريا وجيراتها في النظام العالمي الجديد - الجغرافيا السياسية والديمقراطية والأصولية الإسلامية، سلسلة دراسات إستراتيجية، ترجمة محمد الخاتم إبراهيم والطاهر آدم البشري، (الخرطوم: جامعة الخرطوم، كلية الآداب، وحدة الترجمة والتعريب، ١٩٩٢).

- ١٨- جامعة حلوان، الوطن العربى وتحديات القرن الحادى والعشرين، المؤتمر الدولى الأول خلال الفترة ٨-١٠ مايو ٢٠٠٠، الجزء الأول، بحوث فى العلوم السياسية، (القاهرة: جامعة حلوان، مركز بحوث ودراسات التنمية للتكنولوجيا، ٢٠٠٠).
- ١٩- جان فرانسو تودينو، ٢١ دولة عربية لأمة عربية واحدة، ترجمة خليل أحمد ، (بيروت: بيسان للنشر والتوزيع، ١٩٩٣).
- ٢٠- جلال عبدالمعز عبدالرحمن، الولايات المتحدة وبتروال القارة الأفريقية، (القاهرة: يناير ٢٠٠٥).
- ٢١- جلال يحيى، التنافس الدولى فى شرق أفريقيا، (القاهرة: دار المعرفة، ١٩٦٩).
- ٢٢- جلال يحيى، محمد نصر مهنا، مشكلة القرن الإفريقى وقضية شعب الصومال، (القاهرة: دار المعارف، ١٩٨١).
- ٢٣- جمعية الدعوة الإسلامية العالمية، العلاقات العربية الأفريقية، (طرابلس الغرب: جمعية الدعوة الإسلامية العالمية، فبراير ١٩٩٨).
- ٢٤- جمعية الدعوة الإسلامية العالمية، ندوة الإسلام والمسلمين فى أفريقيا، (طرابلس الغرب: جمعية الدعوة الإسلامية العالمية، ١٩٨٨).
- ٢٥- جون قاي نوت يوه، جنوب السودان آفاق وتحديات (عمان: الأهلية للنشر والتوزيع ٢٠٠٠).
- ٢٦- حسن الساعورى وآخرون، السودان فى الأجندة الإسرائيلية، (الخرطوم: مركز الراصد للدراسات، ٢٠٠٣).
- ٢٧- حسن مكى محمد أحمد، السياسات الثقافية فى الصومال الكبير (قرن أفريقيا) ١٨٨٧-١٩٨٦، إصدار رقم ٦، (الخرطوم: المركز الإسلامى الإفريقى، ١٩٩٠).
- ٢٨- حلمي شعراوي، أفريقيا فى نهاية قرن، (القاهرة : الأمين للنشر والتوزيع ٢٠٠١).
- ٢٩- حمدي عبد الرحمن حسن، (محرر)، أفريقيا والعولمة، أعمال المؤتمر السنوى الأول للدراسات المصرية الأفريقية القاهرة ٢-١٤ فبراير ٢٠٠٢ (القاهرة جامعة القاهرة، كلية

الاقتصاد والعلوم السياسية، برنامج الدراسات المصرية الإفريقية والجمعية الإفريقية للعلوم السياسية (٢٠٠٤).

٣٠- حمدي عبد الرحمن حسن، إسرائيل وأفريقيا في عالم متغير: من التطفل إلى الهيمنة، سلسلة دراسات مصرية إفريقية، (القاهرة : جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، برنامج الدراسات المصرية الإفريقية العدد (٣) ، أكتوبر ٢٠٠١).

٣١- حورية توفيق مجاهد، الإسلام في إفريقيا وواقع المسيحية والديانة التقليدية، (القاهرة : مطبعة الأنجلو المصرية، ٢٠٠٢).

٣٢- حيدر إبراهيم علي، سقوط المشروع الحضاري، الجزء الأول، السياسية والاقتصاد، (الخرطوم: مركز الدراسات السودانية ٢٠٠٤).

٣٣- خالد رياض، الصومال الغائب الواعي (القاهرة: دار الأمين للنشر والتوزيع ١٩٩٤).

٣٤- سعد حقي توفيق، النظام الدولي الجديد: دراسة في مستقبل العلاقات الدولية بعد انتهاء الحرب الباردة، (عمان : الأهلية للنشر والتوزيع ١٩٩٩).

٣٥- سعد ناجي جواد وعبد السلام إبراهيم بغدادى، الأمن القومي العربي ودول الجوار الإفريقي، دراسات إستراتيجية، العدد (٣١)، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ١٩٩٩).

٣٦- سمير حسنى، التطورات الأخيرة في الصومال وموقف الجامعة العربية منها: العلاقات العربية الإفريقية، (القاهرة : جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز البحوث والدراسات السياسية، الجمعية الإفريقية للعلوم السياسية والجمعية العربية للعلوم السياسية، ١٩٩٤).

٣٧- شوقي الجمل، عبد الله عبد الرازق، دراسات في تاريخ شرق إفريقيا (القاهرة: المكتب المصري للمطبوعات، د.ت).

٣٨- صالح أبو بكر على أحمد، أثر المتغيرات العالمية والإقليمية على العلاقات العربية الإفريقية من عام ١٩٨٩-٢٠٠٠، (القاهرة : دار للنهضة العربية ٢٠٠٥).



- ٣٩- صامويل منتجتون، صدام الحضارات إعادة صنع النظام العالمي، ترجمة د/ صلاح قنصوة، ط٢، (القاهرة: شركة مطابع لوتس بالفجالة، ١٩٩٩).
- ٤٠- صلاح الدين حافظ، صراع القوى العظمى حول القرن الإفريقي، عالم المعرفة ، (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب العدد ٤٩ يناير، ١٩٨٢).
- ٤١- صلاح سالم زرنوقة (إشراف) العرب وأفريقيا بعد الحرب الباردة، (القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، سلسلة قضايا التنمية، العدد (١٨)، ٢٠٠٠).
- ٤٢- عائدة العلي سري الدين، السودان والنيل بين مطرقة الانفصال والسندان الإسرائيلي، (بيروت: منشورات دار الآفاق الجديدة، ١٩٩٨).
- ٤٣- عاطف صقر، النزاع الصومالي والصراع الدولي في القرن الإفريقي، (القاهرة: دون ناشر، ١٩٩٦).
- ٤٤- عبد السلام إبراهيم بغدادى، الوحدة الوطنية ومشكلة الأقليات في أفريقيا، سلسلة أطروحات الدكتوراة، (٢٣)، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٣).
- ٤٥- عبد الله شيخ محمد عثمان، الصراع الأهلي في الصومال، دراسات معاصرة (١٦)، (الرياض: مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، ١٤٢١هـ).
- ٤٦- عبد الملك عوده، (محرر)، ارتريا دراسة مسحية شاملة، (القاهرة: جامعة الدول العربية، معهد البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٦).
- ٤٧- \_\_\_\_\_، (محرر) جيبوتي دراسة مسحية شاملة، (القاهرة: جامعة الدول العربية، معهد البحوث والدراسات العربية، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ٢٠٠٠).
- ٤٨- \_\_\_\_\_، أحمد الرشيدى، تجمع دول الساحل والصحراء، سلسلة دراسات مصرية أفريقية، (القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، برنامج الدراسات المصرية الإفريقية العدد (١)، ٢٠٠١).

- ٤٩- \_\_\_\_\_، إسرائيل وأفريقيا: دراسة في العلاقات الدولية، (القاهرة جامعة الدول العربية، معهد الدراسات العربية العالمية، ١٩٦٢).
- ٥٠- \_\_\_\_\_، التغيرات السياسية في أفريقيا ٢٠٠٤، كتاب الأهرام الاقتصادي، العدد ٢٠٨، (القاهرة، مؤسسة الأهرام، أول إبريل ٢٠٠٥).
- ٥١- \_\_\_\_\_، التنافس الدولي في أفريقيا ١٩٩٥، (القاهرة: مؤسسة لأهرام، كتاب الأهرام الاقتصادي، العدد ١٠١ يونيو ١٩٩٦).
- ٥٢- \_\_\_\_\_، السياسة المصرية ومشكلات حوض النيل، كتاب الأهرام الاقتصادي، (القاهرة مؤسسة الأهرام، العدد (١٣٥)، أول إبريل ١٩٩٩).
- ٥٣- \_\_\_\_\_، السياسة في الجوار الإفريقي، (القاهرة: مؤسسة الأهرام، كتاب الأهرام الاقتصادي العدد (١٨٤) إبريل ٢٠٠٣).
- ٥٤- \_\_\_\_\_، السياسة والحكم في أفريقيا، (القاهرة : مكتبة الأنجلو المصرية ١٩٥٩).
- ٥٥- \_\_\_\_\_، دور السياسة المصرية ومياه النيل في القرن العشرين، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٩٩).
- ٥٦- \_\_\_\_\_، قضايا الديمقراطية في الدول الإفريقية، (مؤسسة الأهرام، كتاب الأهرام الاقتصادي، العدد (١٩٦)، إبريل ٢٠٠٤).
- ٥٧- عثمان صالح سبي، جغرافيا ارتريا، (بيروت: دار الكنوز الأدبية ١٩٧٣).
- ٥٨- عماد قدورة، حول أمن عربي للبحر الأحمر، دراسات استراتيجية، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، العدد (٢٢)، ١٩٩٨).
- ٥٩- فرانسيس دينق، صراع الرؤى : نزاع الهويات في السودان، ترجمة عوض حسن، (الخرطوم: مركز الدراسات السودانية، ط٢، ٢٠٠١).
- ٦٠- كمال المنوفي، أصول النظم السياسية المقارنة، (الكويت : شركة الربيعات للنشر والتوزيع، ١٩٨٧).

- ٦١- مجدى عبد الكريم، التنافس الدولي على أفريقيا: التنافس الأمريكى الفرنسى نمونجا (أبو ظبي: مركز زايد للتنسيق والمتابعة، إبريل، ٢٠٠٢).
- ٦٢- مجدى عبد الكريم، الصراعات في أفريقيا - الأسباب - التطورات النتائج، (أبو ظبي: مركز زايد للتنسيق والمتابعة ٢٠٠١).
- ٦٣- محمد السعيد إدريس، تحليل النظم الإقليمية، دراسة في أصول العلاقات الدولية الإقليمية، (القاهرة: الأهرام، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ٢٠٠١).
- ٦٤- محمد زاهي بشير المغيربي، قراءات في السياسة المقارنة: قضايا منهجية ومداخل نظرية، (بنغازي جامعة قاريونس، ١٩٩٤).
- ٦٥- محمد صادق صبور، مناطق الصراع في أفريقيا، موسوعة مناطق الصراع في العالم، الكتاب الثالث، (القاهرة: دار الأمين للنشر والتوزيع، ٢٠٠٢).
- ٦٦- محمد عاشور مهدي، الحدود السياسية وواقع الدولة في أفريقيا، سلسلة دراسات أفريقية، العدد (٢)، (القاهرة: مركز دراسات المستقبل الإفريقي ١٩٩٦).
- ٦٧- محمد عثمان أبو بكر، قضية الديمقراطية والتعددية السياسية في ارتريا: دراسة حالة من الواقع الشمولي في أفريقيا والقرن الإفريقي، (القاهرة: المكتب المصري لتوزيع المطبوعات، ١٩٩٨).
- ٦٨- محمد عمر بشير، مشكلة جنوب السودان، ترجمة هنري رياض والجند وعلى عمر، (الخرطوم: مكتبة النهضة السودانية ١٩٧٠).
- ٦٩- محمود محمد أبو العينين، ارتريا في ظل الحكومة المؤقتة: التحديات الداخلية والمتغيرات الدولية، (القاهرة: الجمعية الإفريقية، ١٩٩٣).
- ٧٠- محمود يوسف موسى، القبليّة وأثرها في السياسة الصومالية في الفترة ١٩٦٠-١٩٩٧، (الخرطوم جامعة أفريقيا العالمية، مركز البحوث والدراسات الإفريقية ٢٠٠٠).
- ٧١- المركز الارتري للدراسات الاستراتيجية، نبذة تاريخية عن الصومال، (اسمر: المركز الارتري للدراسات الاستراتيجية، د.ت).

٧٢- مركز زايد للتنسيق والمتابعة، الأزمة الصومالية دراسة في الأسباب وسبل التجاوز، (أبو ظبي: مركز زايد للتنسيق والمتابعة، د.ت).

٧٣- مصطفى كامل السيد (محرر)، إستراتيجيات التنمية الأفريقية في ظل الليبرالية الجديدة، أفاق الشراكة الجديدة من أجل التنمية (نيباد)، (القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، سلسلة قضايا التنمية، العدد (٢٦)، ٢٠٠٣).

٧٤- معهد البحوث والدراسات الأفريقية، أعمال الندوة الدولية للقرن الأفريقي ١-٧ يناير ١٩٨٥، الجزء الأول والثاني، (القاهرة: جامعة القاهرة، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، ١٩٨٧).

٧٥- معهد البحوث والدراسات الأفريقية، العولمة أثرها على أفريقيا، (القاهرة: معهد البحوث والدراسات الأفريقية، مارس، ١٩٩٩).

٧٦- معهد البحوث والدراسات الأفريقية، بحوث أفريقيا وتحديات القرن الحادي والعشرين ٢٧-٢٩ مايو ١٩٩٧، بمناسبة إحتفالية اليوبيل الذهبي للمعهد (١٩٤٧ - ١٩٩٧)، (القاهرة: جامعة القاهرة، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، المجلد الأول، ١٩٩٧).

٧٧- معهد البحوث والدراسات الأفريقية، ندوة مستقبل السودان في ضوء المتغيرات الأخيرة ٢٤ - ٢٥ ديسمبر ٢٠٠٢، (القاهرة: جامعة القاهرة، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، ٢٠٠٢).

٧٨- نادية محمود مصطفى (محرر)، أبعاد الصراع في دارفور: الأزمة والأفق المستقبلية (القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز البحوث والدراسات السياسية، ٢٠٠٤).

٧٩- نادية محمود مصطفى، زينب عبد العظيم (محرران)، الدور الإقليمي لمصر في مواجهة التحديات الراهنة ٢٠٠-٢٠٠٣، (القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز البحوث والدراسات السياسية، ٢٠٠٣).



٨٠- نيفين عبد المنعم مسعد، الأقليات والاستقرار السياسي في الوطن العربي، (القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٨٨).

٨١- ودودة بدران (محرر) اقترابات البحث في العلوم الاجتماعية، (القاهرة جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز الدراسات والبحوث السياسية، ١٩٩٢).

٨٢- وليد عبدالحى، (محرر)، أفريقيا في عصر التحولات العالمية، أوراق المؤتمر الأول للباحثين الشباب في العلم السياسية، جامعة آل البيت، ١٧-٨/٥/٢٠٠١، (عمان: منشورات جامعة آل البيت ٢٠٠٢).

#### ب- المقالات:

١- إبراهيم أبو خزام، الاستراتيجية الأمريكية نحو أفريقيا طرد أوروبا وتطويق العرب، مجلة الملف الدوري، (الخرطوم مركز دراسات الشرق الأوسط وأفريقيا، العدد (٢٢) يناير - فبراير ٢٠٠٣).

٢- إبراهيم ميرغني، الصراع الإقليمي في منطقة البحر الأحمر: البحر الأحمر المعطيات الإستراتيجية والمضامين الأمنية، سلسلة أوراق إستراتيجية، (الخرطوم: مركز الدراسات الإستراتيجية، العدد (١) إبريل ١٩٩٨).

٣- إبراهيم نصر الدين، ارتريا ومسار الاستقلال، المستقبل العربي، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد ١٦٦، ديسمبر، ١٩٩٢).

٤- إبراهيم نصر الدين، مشكلات الأطراف العربية في القرن الإفريقي، المستقبل العربي، العدد (٧٤)، أبريل ١٩٨٥.

٥- إجلال محمود رافت، الأزمة الصومالية، المستقبل العربي، العدد (١٧٣) يونيو ١٩٩٣.

- ٦- \_\_\_\_\_، التطورات الحديثة في القرن الأفريقي والنظام الدولي، مجلة مستقبل العالم الإسلامي، خريف ١٩٩١، (مالطا: مركز دراسات العالم الإسلامي، السنة (١)، العدد (٤)، ١٩٩١).
- ٧- \_\_\_\_\_، السياسة الفرنسية في أفريقيا جنوب الصحراء، السياسة الدولية العدد (١٤٥)، يوليو ٢٠٠٠.
- ٨- \_\_\_\_\_، الصومال والأمن القومي العربي: سيناريوهات المستقبل، أوراق الشرق الأوسط، (القاهرة المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط، العدد (٨) مارس ١٩٩٣).
- ٩- \_\_\_\_\_، رؤية احتمالات الوحدة والانفصال على ضوء اتفاقية السلام، السياسة الدولية، العدد (١٦٠)، إبريل ٢٠٠٥.
- ١٠- إحسان مرتضى، الأمن القومي الإسرائيلي بين الثوابت والمتغيرات، شؤون الأوسط، (بيروت: مركز الدراسات الاستراتيجية، العدد (١١٥)، صيف ٢٠٠٤).
- ١١- أحمد إبراهيم، الأبعاد الاستراتيجية للعلاقات بين الصين وأفريقيا، آفاق أفريقية، (القاهرة: الهيئة العامة للاستعلامات، المجلد (٧)، العدد (٢٣) شتاء ٢٠٠٧).
- ١٢- أحمد بهي الدين قنديل، اليابان الجديدة، إعادة التفكير في الدور الخارجي، السياسة الدولية، (القاهرة: الأهرام، العدد (١٦٧)، يناير ٢٠٠٧).
- ١٣- أحمد حجاج، التنافس الدولي على أفريقيا، الصين تعيد اكتشاف أفريقيا، السياسة الدولية العدد ١٦٣، يناير ٢٠٠٦.
- ١٤- أحمد شوقي محمود، القضية السودانية نحو حل فيدرالي جديد: مساهمة بحثية دستورية، دراسات استراتيجية، (القاهرة: الأهرام، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، السنة (١١)، العدد (١٠٥)، ٢٠٠١).
- ١٥- أحمد عبد الحليم، أمن البحر الأحمر: الماضي - الحاضر - المستقبل - دراسات يمنية، (صنعاء: مركز دراسات المستقبل، العدد (٢)، صيف ١٩٩٧).

- ١٦- أحمد يوسف القرعي، الخريطة السياسية للقرن الإفريقي، السياسة الدولية، العدد ٢ أكتوبر ١٩٩٧.
- ١٧- أماني الطويل، مشكلات الرئيس عبد الله يوسف في الصومال، ملف الأهرام الاستراتيجي، (القاهرة : مؤسسة الأهرام، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، العدد (١٢٠)، السنة (١٠) ديسمبر ٢٠٠٤).
- ١٨- أمل الشاذلي، الأطماع الإسرائيلية في القرن الإفريقي، السياسة الدولية، العدد (٥٤) أكتوبر ١٩٧٨.
- ١٩- أناتولي ن. آليس، تغير علاقات القوة والتكيف الاستراتيجي في ارتباطات فرنسا العسكرية في وسط أفريقيا، أفلق أفريقية، السنة (١١) صيف ٢٠٠٢.
- ٢٠- السيد أمين شلبي، تحولات وتحالفات في النظام الدولي الراهن ماذا تعني للعالم العربي، شؤون عربية، (القاهرة الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، العدد (١٢٤)، شتاء ٢٠٠٥).
- ٢١- السيد عوض عثمان، بناء الدولة: أزمة المصالحة الصومالية ، دراسات إستراتيجية، (القاهرة: مؤسسة الأهرام، مركز الدراسات السياسية الإستراتيجية، العدد (١٤٧)، ٢٠٠٥).
- ٢٢- الطيب زين العابدين، التجربة الديمقراطية في السودان، النجاحات والإخفاقات، مجلة دراسات أفريقية، (القاهرة: جامعة القاهرة، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، العدد (٣١) السنة (٢٠) يونيو ٢٠٠٤).
- ٢٣- بدر حسين شافعي، النزاع الحدودي بين أثيوبيا وارتريا، هل يشعل حرب ثالثة بينهما، السياسة الدولية، العدد ١٥٩، يناير ٢٠٠٥.
- ٢٤- بشار عبد الله سليمان، أمن منابع النيل، سلسلة دراسات إستراتيجية، (الخرطوم: مركز الدراسات الإستراتيجية، العدد (١٨)، ٢٠٠٣).

- ٢٥- جلال عبد المعز عبد الرحمن، اليابان ومبادرة نيباد الأفريقية، آفاق أفريقية المجلد (٤) العدد (١٤)، صيف ٢٠٠٣.
- ٢٦- جلال عتريسي، الولايات المتحدة الأمريكية بعد ١١ أيلول: التحولات واستجابة المنطق، مجلة المنطق الجديد، (بيروت: مؤسسة الفلاح للنشر والتوزيع، العدد (٥) صيف ٢٠٠٢).
- ٢٧- جمال السيد ضلع، الفرانكفونية في ظل التنافس الفرنسي الأمريكي في أفريقيا، آفاق أفريقية، المجلد (٤) العدد (١٤) صيف ٢٠٠٣.
- ٢٨- جهاد عودة ، السياسة المصرية في القرن الإفريقي، السياسة الدولية، العدد (٥٤)، أكتوبر ١٩٧٨.
- ٢٩- جورج ثروت فهمي، أوروبا وأفريقيا، استراتيجية جديدة للتنافس، السياسة الدولية، العدد ١٦٣ يناير ٢٠٠٦.
- ٣٠- جورج حبور، نحو إستراتيجية عربية: أفكار للمناقشة، قضايا راهنة، (القاهرة: المركز العربي للدراسات الإستراتيجية، نوفمبر، السنة (١)، العدد (١)، ١٩٩٧).
- ٣١- جون نيق، العلاقات السودانية الأنثيوبية بعد نهاية الحرب الباردة، ترجمة عوض السيد الكرستي، مجلة دراسات الشرق الأوسط وأفريقيا، (الخرطوم : مركز دراسات الشرق الأوسط وأفريقيا، العدد (٣) المجلد (٢) السنة (٢)، يونيو ٢٠٠٣).
- ٣٢- حسن أبو طالب، الآثار الإستراتيجية للنزاع اليمني الارتري حول أرخبيل حنيش. دراسات في الأمن والإستراتيجية، كراسات فصلية، (القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز البحوث والدراسات السياسية ، مجلد (٤)، العدد (٤) يوليو ١٩٩٦).
- ٣٣- \_\_\_\_\_، الصراع الداخلي في السودان، كراسات إستراتيجية، السنة (٧) العدد (٥٤).
- ٣٤- حمدي عبد الرحمن حسن، الصراع في القرن الإفريقي وانعكاساته على الأمن القومي العربي، المستقبل العربي، العدد (١٥٧) السنة (١٤) مارس ١٩٩٢.



- ٣٥- \_\_\_\_\_، السودان ومستقبل التوازن الإقليمي في القرن الإفريقي،  
السياسة الدولية، العدد (١٤٧)، يناير ٢٠٠٢.
- ٣٦- \_\_\_\_\_، القرن الإفريقي الجديد أمريكيا، ملف الأهرام الاستراتيجي،  
السنة ١٣١، العدد (١٤٧)، مارس، ٢٠٠٧.
- ٣٧- خالد حنفي، " السياسة الأمريكية تجاه أفريقيا: رؤى أدوات متغيرة، السياسة الدولية،  
العدد (١٦٣) يناير ٢٠٠٦.
- ٣٨- \_\_\_\_\_، الإقليمية الجديدة في أفريقيا: أسباب التعثر مع التطبيق على تجمعي  
الساحل والصحراء والسادك، السياسة الدولية، العدد (١٤٤) إبريل ٢٠٠١.
- ٣٩- \_\_\_\_\_، موقع أفريقيا في إستراتيجية أمريكا الجديدة، السياسة الدولية، العدد  
(١٥٤)، أكتوبر ٢٠٠٣.
- ٤٠- خالد عبد العظيم، التطورات في القرن الإفريقي، تحليل من منظور الجغرافيا السياسية  
كراسات إستراتيجية، العدد (١٠٦) السنة ١١، (٢٠٠١).
- ٤١- خير الدين العايب، البعد الأمني في السياسة الأمريكية المتوسطة، شؤون الأوسط،  
(بيروت، مركز الدراسات الإستراتيجية، العدد (١١٥)، صيف ٢٠٠٤).
- ٤٢- رضا محمد هلال، الأمن الياباني بعد ١١ سبتمبر: مصادر التهديد وآليات المواجهة،  
السياسة الدولية، العدد (١٤٨)، إبريل ٢٠٠٢.
- ٤٣- رضا محمد هلال، الوجود الاقتصادي الصيني في أفريقيا: الفرص والتحديات،  
السياسة الدولية، العدد (٦٣)، يناير ٢٠٠٦.
- ٤٤- زكريا محمد عبد الله، أمن للبحر الأحمر والأمن القومي، شؤون عربية، (القاهرة:  
جامعة الدول العربية، الأمانة العامة ديسمبر، العدد (٨٨)، ١٩٩٦).
- ٤٥- سارتاج عزيز، العالم الإسلامي والنظام العالمي الجديد، شؤون العصر، (بيروت:  
مركز الدراسات الإستراتيجية، العدد (١١٤)، ربيع ٢٠٠٤).

- ٤٦- سامسون وسارا، الصراعات وأمن الدول في منطقة القرن الإفريقي، القرن الإفريقي وقضايا الديمقراطية والمجتمع المدني، ترجمة محمد عاشور، مختارات المجلة الإفريقية للعلوم السياسية، (القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، برنامج الدراسات المصرية الإفريقية بالتعاون مع الجمعية الإفريقية للعلوم السياسية ديسمبر، العدد (٥)، ٢٠٠٣).
- ٤٧- سامية مشالي، العلاقات الصينية الأثيوبية بين المنظور الصيني والطموح الأثيوبي، مجلة أفلاق إفريقية، المجلد (٧)، العدد (٢٣)، شتاء ٢٠٠٧.
- ٤٨- \_\_\_\_\_، العلاقات الصينية الإفريقية الإطار النظري وبعض التطبيقات، أفلاق إفريقية، المجلد (٧)، العدد (٢٣)، شتاء ٢٠٠٧.
- ٤٩- سعد حقي توفيق، أوروبا الموحدة وتأثيرها على العالم الثالث، أفلاق عربية، (بغداد: دار الشؤون الثقافية، السنة (١٧)، شباط ١٩٩٢).
- ٥٠- سعيد رفعت" نحو صياغة أمريكية جديدة لطبيعة الصراعات في المنطقة، شؤون عربية، العدد (١٢٢)، صيف ٢٠٠٥.
- ٥١- سميح فرسون، "حدود الحملة الأمريكية لمناهضة الإرهاب"، المستقبل العربي، السنة (٢٥) العدد (٢٨٤)، تشرين الأول، أكتوبر، ٢٠٠٢.
- ٥٢- سولومون كبيدي، الصراع والأمن في القرن الإفريقي، مجلة أفلاق إفريقية، المجلد الرابع، العدد (١٣) ربيع ٢٠٠٣.
- ٥٣- صراع ارتريا وأثيوبيا: مدخل للتحويلات الأمنية في القرن الإفريقي، مجلة دراسات شرق أوسطية، (عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط، العدد (١٢)، صيف ٢٠٠٠).
- ٥٤- صلاح الدين عبد الرحمن الدومة، " التنافس الدولي ومذهب المساعدات المشروطة في أفريقيا، مجلة دراسات الشرق الأوسط وأفريقيا، (الخرطوم: مركز دراسات الشرق الأوسط وأفريقيا، العدد (٤)، المجلد (١٢) يناير ٢٠٠٥).

- ٥٥- صلاح بسيوني، نظرة استراتيجية حول الأمن والتعاون بين دول البحر الأحمر، أوراق الشرق الأوسط، العدد (٨)، مارس ١٩٩٣.
- ٥٦- صلاح حليلة، النزاع الارثري الأثيوبي رؤية تحليلية، السياسة الدولية، العدد ١٣٦، إبريل ١٩٩٩.
- ٥٧- صلاح حليلة، عهد جديد في الصومال، السياسة الدولية، العدد (١٥٩)، السنة (٤١)، يناير ٢٠٠٥.
- ٥٨- صلاح محمد إبراهيم، أزمة العلاقات الأثيوبية الارترية: التداعيات الخارجية وجهود التسوية، النزاع الأثيوبي الارثري، سلسلة أوراق إستراتيجية، (الخرطوم: مركز الدراسات الإستراتيجية، العدد (٥)، د.ت).
- ٥٩- صمويل هينجتون، القوة العظمى الوحيدة، ترجمة هشام الدجاني، الثقافة العالمية، (الكويت المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، العدد (٩٦)، سبتمبر ١٩٩١).
- ٦٠- عبد الباقي عبد الكبير الأفغاني، الاستراتيجية الإسرائيلية في البحر الأحمر، دراسات إستراتيجية، (الخرطوم: مركز الدراسات الإستراتيجية، العدد (١٩-٢٠) يناير ٢٠٠٠).
- ٦١- عبد السلام إبراهيم بغدادي، مشكلة الأقليات في القرن الإفريقي، دراسة حالة العفر في ارتريا، جيبوتي، أثيوبيا، مجلة شئون اجتماعية، (الشارقة جمعية الاجتماعيين، العدد (٥٩)، السنة (١٥)، خريف ١٩٩٨).
- ٦٢- عبد المنعم سعيد، حرب الخليج والنظام العالمي الجديد، مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد (١٩)، (الكويت: جامعة الكويت، مجلس النشر العالمي، العدد (١-٢)، ربيع صيف ١٩٩٩).
- ٦٣- عبد الوهاب الأفندي، السلام للصعب في السودان، المستقبل العربي، العدد (٢٨٦) ديسمبر ٢٠٠٢.

- ٦٤- عبد الوهاب الطييب، البعد الأثني في السياسة الأنثوية الداخلية وعملية التحول الديمقراطي، آفاق أفريقية، المجلد (٦) العدد (١٨)، خريف ٢٠٠٥.
- ٦٥- عبدالقادر صالح محمد، "الصراع الثقافي والسياسي في منطقة القرن الأفريقي"، مجلة الثقافة العربية، (بنغازي: اللجنة الشعبية العامة للإعلام والثقافة، العدد (٢)، السنة (١٦)، فبراير ١٩٨٩).
- ٦٦- عبده مختار موسى، مستقبل العلاقات السودانية الأمريكية بعد اتفاقية السلام، مجلة دراسات المستقبل، (الخرطوم: مركز دراسات المستقبل، العدد (١) السنة (١) يونيو ٢٠٠٥).
- ٦٧- عماد قدورة، نحو أمن عربي للبحر الأحمر، دراسات استراتيجية، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، العدد (٢٢)، ١٩٩٨).
- ٦٨- عمرو الشوبكي، أوروبا من السوق إلى الاتحاد وصناعة وحدة، دراسات إستراتيجية، (القاهرة: الأهرام، مركز الدراسات السياسية الإستراتيجية، السنة (١٤)، العدد (١٤١)، يوليو ٢٠٠٤).
- ٦٩- غسان العزبي، السياسة الأمريكية بعد الحادي عشر من أيلول، مجلة المنطق الجديد، (بيروت: مؤسسة الفلاح للنشر والتوزيع، العدد (٥)، صيف ٢٠٠٢).
- ٧٠- ماجد كيالي، خطاب الديمقراطية الإسرائيلي، الشبهات والتوظيفات، شؤون عربية، العدد (١٢٢)، صيف ٢٠٠٥.
- ٧١- محرز الحسيني، البحر الأحمر والأمن القومي العربي: صراع القوى في البحر الأحمر، السياسة الدولية، العدد (١٢٤) إبريل ١٩٩٦.
- ٧٢- محمد القصاص، النفط صداع دائم للرؤساء الأمريكيين، مجلة دراسات الشرق الأوسط وأفريقيا، العدد (٤)، المجلد (٢) السنة (٢)، يناير ٢٠٠٥.



- ٧٣- محمد الهزاط، "الأهداف الجديدة للسياسة الخارجية الأمريكية في عالم ما بعد الحرب الباردة، شؤون عربية، العدد (١١٤)، صيف ٢٠٠٣، (القاهرة: جامعة الدول العربية، الأمانة العامة ٢٠٠٣).
- ٧٤- محمد رضا فوده، ارتريا: ماذا بعد الاستقلال، سلسلة بحوث سياسية، العدد (٩٩)، يوليو ١٩٩٥.
- ٧٥- محمد صفى الدين، "نحو مشروع قومي عربي لحفظ الأمن في البحر الأحمر" المستقبل العربي، العدد (٢٣٧) نوفمبر ١٩٩٨.
- ٧٦- محمد عثمان حبيب الله، "الفترة الانتقالية للتحديات أمام الجنوب، السياسة الدولية، العدد (١٦٠) إبريل ٢٠٠٥.
- ٧٧- محمد وقيع الله أحمد، أثر الرواسب التاريخية في رسم سياسة الصين الخارجية، دراسات إستراتيجية، (الخرطوم: مركز الدراسات الإستراتيجية، العدد (١٣)، مايو-يونيو ١٩٨٨).
- ٧٨- محمود أبو العينين، "السياسة الأنثيوبوية تجاه أفريقيا، بالتركيز على منطقتي حوض النيل والقرن الإفريقي"، مجلة الدراسات الأفريقية، ١٩٩٧.
- ٧٩- محمود أبو العينين، "العلاقات الأوروبية بعد انتهاء الحرب الباردة، السياسة الدولية، العدد (١٤٠) إبريل ٢٠٠٠.
- ٨٠- محمود أبو العينين، التعددية العرقية ومستقبل الدولة الأنثيوبوية، مجلة الدراسات الأفريقية، العدد الخاص، ١٩٩٤، (القاهرة: معهد البحوث والدراسات الأفريقية ١٩٩٥).
- ٨١- مختار شعيب "العلاقات الإسرائيلية الارترية: مرحلة ما بعد الحرب الباردة، السياسة الدولية، العدد (١٣١)، يناير ١٩٩٨.
- ٨٢- معتز سلامة، الأمن القومي الأمريكي، التحولات في ظل إدارة بوش الثانية، دراسات إستراتيجية، السنة (١٦) العدد (١٦٢)، إبريل ٢٠٠٦.

- ٨٣- منصور عزيز الزنداني، سياسة اليمن الخارجية تجاه البحر الأحمر، مجلة كلية التجارة والاقتصاد، (صنعاء: جامعة صنعاء كلية التجارة والاقتصاد، ١٩٩٧).
- ٨٤- نبيل بكر عمارة، العلاقات الأفريقية الصينية في الألفية الجديدة، تحديات وآفاق مستقبلية، آفاق أفريقية، المجلد، (٤)، العدد (١٤)، صيف ٢٠٠٣.
- ٨٥- نبيهة الأصفهاني، المواجهات المسلحة الأثيوبية الصومالية، السياسة الدولية، العدد (٥٤)، أكتوبر ١٩٧٨.
- ٨٦- نجوى أمين الفوال، انهيار الدولة في الصومال، السياسة الدولية، العدد (١١٢)، إبريل ١٩٩٣.
- ٨٧- نهى على أمير، العلاقات الإسرائيلية- الأفريقية وتداعياتها على الأمن القومي العربي، شؤون خليجية، (القاهرة: مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية، المجلد (٥)، العدد (٣٤)، صيف ٢٠٠٣.
- ٨٨- نيروز مجتهد زادة، التحولات الأساسية في السياسة الخارجية الإيرانية في عهد الإصلاحيين، مجلة دراسات شرق أوسطية، السنة (٥) العدد (١٢)، صيف ٢٠٠٠، (عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط ٢٠٠٥).
- ٨٩- هاني رسلان، أزمة دارفور والانتقال إلى التنويع، السياسة الدولية، العدد (١٥٨)، أكتوبر ٢٠٠٤.
- ٩٠- ———، حق تقرير المصير لجنوب السودان، جدلية المسار والتداعيات، دراسات إستراتيجية، العدد (١٣٨)، السنة (٤)، إبريل ٢٠٠٤.
- ٩١- هيفاء أحمد محمد يونس، المصالحة الصومالية، المستقبل العربي، العدد (٣١٦)، السنة (٢٨)، يونيو ٢٠٠٥.
- ٩٢- ودودة بدران، أزمة الخليج والنظام الدولي، مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد (١٩)، العدد (٢-١)، ربيع - صيف ١٩٩١.
- ٩٣- ياسين محمد عبد الله، خلفية النزاع الارتري الأثيوبي وتأثيره على البلدين والإقليم، النزاع الأثيوبي الارتري، سلسلة أوراق إستراتيجية، العدد (٥)، (د.ت.).

## جـ: الدوريات:

١- السياسة الدولية، "تحن والصعود الأسوي، رؤية نقدية"، *السياسة الدولية*، العدد (١٦٧)، يناير ٢٠٠٧.

٢- شؤون العصر، "الإستراتيجية الأمريكية تجاه البحر الأحمر والقرن الأفريقي"، *شؤون العصر*، (صنعاء: المركز اليمني للدراسات الإستراتيجية، العدد (٤)، صيف ١٩٩٩).

٣- شؤون خليجية، "إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي الجديدة، رؤية نقدية"، *شؤون خليجية*، (لندن: مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية، المجلد (٥)، العدد (٣٣)، ربيع ٢٠٠٣).

٤- قراءات إستراتيجية، "التحولات الكبرى في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه أفريقية"، *قراءات إستراتيجية*، (القاهرة: الأهرام، مركز الدراسات الإستراتيجية، العدد (١٠)، أكتوبر، ١٩٩٩).

٥- مستقبل العالم الإسلامي، "النظام الدولي الجديد وحرب الخليج، (الافتتاحية)"، *مستقبل العالم الإسلامي*، (مالطا: مركز دراسات العالم الإسلامي، السنة (١)، العدد (٢)، ربيع ١٩٩١).

٦- مستقبل العالم الإسلامي، "ما الجديد في النظام الدولي (الافتتاحية)"، *مستقبل العالم الإسلامي*، العدد (٨)، خريف ١٩٩٢.

#### د - الرسائل العلمية:

- ١- أمال توفيق إبراهيم، مشكلات الحدود في القرن الإفريقي، رسالة ماجستير (القاهرة: جامعة القاهرة، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، قسم الجغرافيا ١٩٧٧).
- ٢- أيمن السيد محمود عبد الوهاب، السياسة المصرية تجاه دول حوض النيل منذ عام ١٩٨١، رسالة ماجستير (القاهرة: جامعة القاهرة، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، قسم النظم السياسية والاقتصادية، ٢٠٠٤).
- ٣- حسن إبراهيم سعد حسن، "السياسة الخارجية الأثيوبية تجاه دول القرن الإفريقي منذ عام ١٩٩٩"، رسالة ماجستير، (القاهرة: جامعة القاهرة، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، قسم النظم السياسية والاقتصادية، ٢٠٠١).
- ٤- خالد حنفى على محمود، "السياسة الخارجية الليبية تجاه الدول الأفريقية غير العربية منذ عام ١٩٦٩"، رسالة ماجستير، (القاهرة: جامعة القاهرة، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، قسم النظم السياسية والاقتصادية، يونيو ٢٠٠٤).
- ٥- رانيا حسين عبد الرحمن حسن، السياسة الفرنسية تجاه أفريقيا بعد الحرب الباردة، رسالة ماجستير، (القاهرة: جامعة القاهرة، معهد البحوث والدراسات الأفريقية ٢٠٠٤).
- ٦- رانية محمد بديع سريه، "سياسة المصالحة والصراعات الأثنية في لبنان: أزمة التكامل ١٩٨٩-١٩٩٩"، رسالة دكتوراه، (القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية ٢٠٠٣).
- ٧- سمر إبراهيم محمد إبراهيم، السياسة الخارجية الإسرائيلية تجاه منطقة القرن الإفريقي منذ عام ١٩٩٠ وحتى عام ٢٠٠١، رسالة ماجستير (القاهرة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ٢٠٠٦).
- ٨- سهير عبد الجابر محمد عبد الرحمن، "السياسة الخارجية اللبنانية في أفريقيا"، رسالة ماجستير، (القاهرة: جامعة القاهرة، معهد البحوث والدراسات الأفريقية ١٩٨٨).
- ٩- صابون محمد راشد، التنافس الفرنسي الأمريكي في القارة الأفريقية بعد الحرب الباردة (١٩٩٠ - ٢٠٠١)، رسالة دكتوراه، (القاهرة: جامعة الدول العربية، معهد البحوث والدراسات العربية ٢٠٠٢).



١٠- عارف عبد القادر عبده سعيد، سياسة اليمن الخارجية تجاه منطقة القرن الإفريقي، ١٩٩٠ - ١٩٩٩، رسالة ماجستير (القاهرة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية ٢٠٠٢).

١١- عدى صدام حسين، "عالم ما بعد الحرب الباردة- دراسة مستقبلية، رسالة دكتوراه (بغداد: جامعة بغداد كلية العلوم السياسية، ١٩٩٨).

١٢- عيسى أمين محمد جليل، "جيبوتي دراسة في الجغرافية السياسية، رسالة ماجستير (القاهرة، جامعة القاهرة، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، ١٩٨٧).

١٣- محمد عثمان أبو بكر، "الصراع بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي في القرن الإفريقي وموقف دول الجوار العربية منه في الفترة من ١٩٧٤-١٩٧٨، رسالة دكتوراه، (القاهرة: جامعة الدول العربية، معهد البحوث والدراسات العربية، قسم البحوث والدراسات التاريخية، ٢٠٠٣).

١٤- مصطفى علوي محمد سيف، السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الاتحاد السوفيتي (١٩٥٣-١٩٥٩) رسالة ماجستير (القاهرة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية قسم العلوم السياسية ١٩٧٥).

١٥- منى محمود بهي، "ارتريا : دراسة في الجغرافيا السياسية"، رسالة ماجستير (القاهرة : جامعة القاهرة، معهد البحوث والدراسات الأفريقية ٢٠٠٢).

#### هـ- بحوث منشورة وغير منشورة:

١- إبراهيم نصر الدين، إشكالية الدولة في أفريقيا، بحث مقدم إلى ندوة أفريقيا اليوم: قضايا داخلية وخارجية، ١-٢ فبراير ٢٠٠٠، (القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز البحوث والدراسات السياسية والمركز الفرنسي للثقافة والتعاون بالسفارة الفرنسية، ٢٠٠٠).

٢- أحمد الصاوي، "العيش المشترك في شمال أفريقيا المحددات والمعضلات"، ورقة مقدمة إلى بحوث النزاعات وبناء السلم في أفريقيا دور الاتحاد الأفريقي وتنظيمات المجتمع المدني ١٩-٢٠ أغسطس ٢٠٠٣ (طرابلس الغرب : المركز الإفريقي للبحث

التطبيقي والتدريب في مجال الإنماء الاجتماعي تجمع دول الساحل والصحراء س.ص  
منتدى السياسات الإدارية ٢٠٠٣.

٣- حمود عبد الجبار سلام، "الأوضاع الاقتصادية في دول القرن الأفريقي وأهميتها  
للجمهورية اليمنية، بحث مقدم إلى الندوة العسكرية الرابعة، اليمن ودول القرن الأفريقي،  
نوفمبر ١٩٩٩، الجزء الثالث، بحوث المحور الاقتصادي، (صنعاء: وزارة الدفاع، كلية  
القيادة والأركان، ١٩٩٩).

٤- خديجة الهيصمي، أدراك السياسة اليمنية للصراع في القرن الأفريقي، بحث مقدم إلى  
الندوة العسكرية الرابعة، اليمن والقرن الأفريقي نوفمبر ١٩٩٩، الجزء الثاني، بحوث  
المحور السياسي، (صنعاء: وزارة الدفاع كلية القيادة والأركان ١٩٩٩).

٥- صلاح سالم زرنوقة، التطفل الإسرائيلي في أفريقيا وإثره على الأمن القومي العربي"  
بحث مقدم إلى مؤتمر العلاقات العربية الإفريقية بعد انتهاء الحرب الباردة، (القاهرة:  
جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، ٤  
إبريل ٢٠٠٠).

٦- عبد الملك عودة وإجلال رأفت، "السياسة المصرية في أفريقيا"، بحث مقدم إلى ندوة  
أفريقيا اليوم: قضايا داخلية وخارجية ١٥-٢، فبراير ٢٠٠٠).

٧- عثمان ناصر على، " القرن الأفريقي في مطلع الألفية الثالثة، بحث مقدم إلى الندوة  
العسكرية الرابعة، اليمن ودول القرن الأفريقي، نوفمبر ١٩٩٩، الجزء الثاني، بحوث  
المحور السياسي.

٨- محمود محمد أبو العينين، " المخاطر والتحديات السياسية المعوقة للانماج الاقتصادي  
بين دول الكوميسا، المؤتمر السنوي للدراسات الإفريقية مصر والكوميسا، تحديات  
الحاضرة وآفاق المستقبل، (القاهرة، جامعة القاهرة، معهد البحوث والدراسات الإسلامية  
٢٠٠٠).

٩- نجوى الفوال، إشكاليات الدولة في الصومال: العامل القبلي، بحث مقدم إلى ندوة  
أفريقيا اليوم قضايا داخلية وخارجية ١-٢ فبراير ٢٠٠٠.

١٠- نيفين حليم، التنافس الدولي لكسب النفوذ في أفريقيا، بحث مقدم إلى مؤتمر العلاقات العربية الإفريقية بعد نهاية الحرب الباردة، (القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز دراسات وبحوث الدول النامية ٤ إبريل ٢٠٠٠).

١١- ———، العنف والحروب المسلحة في أفريقيا، بحث مقدم إلى ندوة أفريقيا اليوم: قضايا داخلية وخارجية ١-٢ فبراير ٢٠٠٠.

#### و - تقارير سنوية:

١- التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٩٢، (القاهرة: الأهرام، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، ١٩٩٣).

٢- التقرير الاستراتيجي ٢٠٠٥، (الخرطوم، المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا).

٣- التقرير الاستراتيجي الإفريقي ٢٠٠١-٢٠٠٢، (القاهرة: جامعة القاهرة، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، ٢٠٠٣).

٤- التقرير الاستراتيجي الإفريقي ٢٠٠٢، (القاهرة: معهد الإنماء العربي، والهيئة القومية للبحث العلمي، ٢٠٠٣).

٥- التقرير الاستراتيجي الإفريقي ٢٠٠٢-٢٠٠٣.

٦- التقرير الاستراتيجي الإفريقي ٢٠٠٤-٢٠٠٥.

٧- التقرير الاستراتيجي السوداني ١٩٩٧، (الخرطوم: مركز الدراسات الاستراتيجية، ١٩٩٧).

٨- التقرير الاستراتيجي السوداني، ١٩٩٩، (الخرطوم: مركز الدراسات الاستراتيجية، ٢٠٠٠).

٩- التقرير الاستراتيجي العدد (٣٠)، (الأردن: مركز دراسات الشرق الأوسط، ٢٠٠٥).

١٠- التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٩٣.

١١- التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٩٨.

١٢- التقرير الاستراتيجي العربي ٢٠٠٠.

١٣- التقرير الاستراتيجي العربي ٢٠٠١.

- ١٤- التقرير الاستراتيجي العربي ٢٠٠٢-٢٠٠٣.
- ١٥- التقرير الاستراتيجي العربي، ١٩٩٧.
- ١٦- التقرير الاستراتيجي اليمني ٢٠٠٣، (منعاء : المركز اليمني للدراسات الاستراتيجية، ٢٠٠٣).
- ١٧- التقرير السنوي، ١٩٩٧، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي، (القاهرة: مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، دار الأمين للنشر والتوزيع ١٩٩٧).
- ١٨- الكتاب الاستراتيجي السنوي ١٩٩٩، دليل سياسي اقتصادي، الإصدار الثاني، الجزء الأول، (دمشق مركز المعلومات القومي ١٩٩٩).
- ١٩- الكتاب السنوي، التسليح ونزع السلاح والأمن الدولي ٢٠٠٥، ترجمة حسين حسني وآخرون، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ومعهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي والمعهد السويدي بالإسكندرية، ٢٠٠٥).



## ز - أخرى :

- ١- إبراهيم نصر الدين، "الانتماء الوطنى فى أفريقيا والخيار السودانى"، نشرة البحوث والدراسات الأفريقية، (القاهرة: جامعة القاهرة، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، مارس ١٩٨٢).
- ٢- إبراهيم نصر الدين، "الصومال وإمكانات تحدى النظام العالمى"، ورقة عمل، (القاهرة: مركز الدراسات الحضارية، نوفمبر ١٩٩٣).
- ٣- أخبار الساعة، نشرة يومية، (أبو ظبى: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، السنة (٦)، العدد (١٩-٥٩٤)، الأثنين ١٢/٦/٢٠٠٠).
- ٤- فرج عبدالفتاح فرج، "الاستثمارات الأمريكية المباشرة فى أفريقيا: محدداتها وأثارها على بعض جوانب التنمية الاقتصادية، بحوث الدراسات الأفريقية، نشرة دورية محكمة، (القاهرة: جامعة القاهرة، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، رقم (٤٩)، ١٩٩٨).
- ٥- المصرف العربى للتنمية، "تعاون من أجل التنمية"، نشرة ربع سنوية، (الخرطوم: المصرف العربى للتنمية الاقتصادية فى أفريقيا، العدد (٨٥)، أكتوبر ٢٠٠٤).
- ٦- المصرف العربى للتنمية، "تعاون من أجل التنمية"، نشرة ربع سنوية، العدد (٨٩)، يناير ٢٠٠٦.



## **ثانياً: المراجع باللغة الأجنبية:**

### **1) Books:**

- 1- ART, Robert J, & Jervis Robert, (ed., "International Politics: Enduring Concepts and Contemporary Issues", (New York: by Aducational Publishers Inc., 2003).
- 2- Charles, Maccleand, **Theory and International System**, (New York: Macmillan Company 1967).
- 3- Easton, David, **A frame Work for Political Analysis**, (Englewood Cliffs. N.J.: Prentice Hall. 1965).
- 4- Fukui, Katsuyoshi, & Markakis, **Ethincity & Conflict in the Horn of Africa**, (Ohio University Press, 1994).
- 5- Hansen, Birthe, **Unipolarity and Middle East**, (Richmond, England: Curzon 2000).
- 6- Harbeson W. John & Rothchild Donald, (ed), "Africa World Politics Post- Cold war Chllenges", (U.S.A; Colorado, by Westview Press Inc, 1995).
- 7- Jackson, Robert H. & James Alan, (ed), "States In A Changing World, A Contemporary Analysis" (Oxford: Clarendon Press., 1993).
- 8- Kelle Edmond J., & Rothchild Sonald., "Africa In the New Insternaonal Order: Rethinking State Sovereignty and Regional Security" (London: Lynne Rienner Publigers, Inc., 1996).

- 9- Nugent, Paul, & Aswaju A.I, (ed), "African Boundaris: Barriers, Conduits and Opportunities" (Centre of African Studies, Unversity of Edinburgh, 1996).
- 10-Petterson, Donald, **Inside Sudan: Political Islam, Conflict, and Catastrophe**, (Boulder, Co: West view Press, 1999).
- 11-Woodward, Peter, **The Horn of Africa: State politics and International Relations**, (London: I.B Tauris Publishers, 1996).

## **2) Articles:**

- 1- Abbay, Alemseged, "Diversity and State-Building in Ethiopia", **African Affairs**, (London: Oxford University Press, Vol.103, No. 413 October, 2004).
- 2- Chafer, Tony, "African Relations: No Longer So Exceptional, **African Affairs**, Vol. 101. No. 404. July. 2002.
- 3- Easton, David, "An Approach to Analysis of Political Systems", **World Politics**, Vol. 9. No.3, 1957.
- 4- Gergory, Shaun, "The French Miltary in Africa: Post and Present", **African Affairs**, (London: Oxford University Press, Vol. 99. No. 396, Jun, 2000.
- 5- Huliaras, Asteris, "The Anglosax on Conspiacy: Ferception of the Great lakes", **The Journal of Modern African studies**, (Combridge: combridge Univeristy, Press, Vol. 36, 4, 1998).



- 6- Horn of Africa Bulletin, "Renewed Hope for Peace in the Horn of Africa. Vol.15, no.4, Aug, 2003, (University of Pennsylvania African Studies Center, 2003).
- 7- Joireman, Sandra Fullerton, "Opposition Politics and Ethnocity in Ethiopia: We will All Go Down together", **The Journal of Modern African Studies**", Vol. 35 No.3, 1997).
- 8- Kravthammer, Charkes, "The Unpolar Moment", **Foreign Affairs**, (New York: Council on Foreign Relations, Vol.70. No.1, 1990).
- 9- Khadiala, Gilbert M, "The United States and Africa: Beyond Clinton Administration" **SAIS Review**, Vol. XX1., Winter-Spring 2001, (Blatimore: The Johns Hopkins University).
- 10- Lefebvre, Jeffrey A., "Red Sea Security and The Geopolitical-Economy of the Hanish Islands Dispute" **The Middle East Journal**, Vol.52. No.3, Summer 1998.
- 11- Mark Malan, "The post 9-11 Security Agenda Peace keeping in Africa", **African Security Review**, (South Africa: Institute for Studies, 2002, Vol. II, No. 3).
- 12- Meuhier, Sopia, "The French Exception", **Foreign Affairs** Vol. 79, No.4, July/August 2000).
- 13- Clough, Michael, "The United states and Africa: The Policy at Cynical Disengagement", **Current History**, (Philadelphia: Current History Inc., Vol91, No. 565, May 1992).
- 14- Muekalia, Doming Jardo, "Africa and chain's Strategic Portnership", **African Security Review**, Vol.13, No. 1, 2004).

- 15- Nyoutyoh, John G, "Peace Processes And conflict Resoultion in the Horn of Africa", **"African Security Review**, Vol 12, No.3, 2003.
- 16- Roberts, Adam, "Anew age in International Relation", **International Affairs**, (London: The Royal Institute of International Affairs, Vol 67, No 3, 1991).
- 17- Schlee, Gunther, "Redrawing The Map of the Horn: The Politics of Difference", **Africa, Journal of the International African Institute**, (Edinburgh Universty Press, Vol., 73, No.3, 2003).
- 18- Schraedr, PeterJ., U.S. Intrtoention in the Horn of Africa Amidst The End of Cold War, **Africa Today**, (Boulder, Denver: Lynne Rienner Publishers for Africa Today Association, Vol.40. No.2. 2<sup>nd</sup> Quarter, 1993).
- 19- Schraedr, Peter J., United States Foreign Policy Toward Africa: Incrementalism. Crisis and Change, **Africa Today**, Vol43, No.2, Apr-June, 1996.
- 20- Vanlooy, Judith, "Africa and China: A strategic Partner ship?" **ASC Working Paper 67/2006**, (London: The Nether Lands: Africa Studies Center).
- 21- Young, John, "State Crisis and Emerging American Hegemony in The Horn of Africa", **Journal of Future Studies**, (Khartoum-Future Studies Center, No.1, Vol. (1), Year (1), Jan 2005).

### **3- Year books:**

- 1- Legum Colin (ed.), Africa contemporary record, 1994-1996, (New York: Africana Publishing Company, Vol., 25, 1997).**
- 2- Legum Colin (ed.), Africa Contemporary Record, 1996-1998, Vol.26, 2002.**
- 3- Legum Colin (ed.), Africa Contemporary Record, (1998-2000, Vol.27, 2004).**
- 4- Africa South of the Sahara 2005, 34<sup>th</sup> Edition (London: Europa Publications, 2004).**
- 5- International Trade Statistics Yearbook, 1999, (New York: United Nations, Vol.1; 2000).**
- 6- International Trade Statistics Yearbook, 2000, Vol.1; 2001.**
- 7- International Trade Statistics Yearbook, 2002, Vol.1; 2003.**
- 8- International Trade Statistics Yearbook, 2004, Vol.1; 2005.**





### **ثالثاً: مصادر شبكة النت:**

- أندى رويل، "التدخل الأمريكي في الصومال"

<http://www.Iraqcp.org/members4/0070115W8.htm>

- أحمد مجدلائي، "قراءة سياسية أولية لبنى وأسس التحالف الدولي الجديد ضد الإرهاب."

<http://www.sis.gov.ps/arabic/roya/13/page7.htm>

- أحمد نجاد في ضيافة نظيره السوداني عقب قرار دولي،

<http://arabic.com/2007/middle-east/2/28/sudan.iran/index.html>

- البشير يؤكد حرص السودان على تعزيز علاقاته بإيران

<http://www.alsahafa.info/index.php?type=3&id=2147497713>

- إبراهيم الطاهر الفرجاني، الولايات المتحدة الأمريكية والنظام الدولي الجديد، الواقع والتوقع

<http://www.dirasaat.com/12/3-1.html>

- أعضاء بمجلس الشيوخ الفرنسي يnehون جولة للقرن الأفريقي،

<http://www.alqanat.com/news/shownews.asp?id=39825>

- إدخال المزيد من القوات الدولية في دارفور حلقة من ملفات الصراع الدولي

<http://www.hizb-ut-tahrir.org/index.php/wshow/201>

- الاستثمارات النفطية الصينية في السودان

<http://www.mof.gov.sd/issue/137.htm>

- أمريكا تتراجع عن فكرة إرسال قوات دولية إلى دارفور،

<http://arabic.tharwaproject.com/mode/5929>

- استثمارات لـ ٤٠ مليون دولار بمجموعة العمودي في جيبوتي،

<http://www.al-Shard.net/shtdetails.asp?det=6952>

- أن أم سي السعودية تكتشف عن رواسب الذهب في أثيوبيا بقيمة مليار دولار في

<http://www.ashargalawset.com/section.asp?section=6&ssue=10356>

- الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي (القروض)

<http://www.arabfund.org/arindex.htm>.

- انعقاد مؤتمر التنمية والاستثمار السوداني بكينيا،

<http://www.akhbaralyoumsd.net/modules.php?name=new&file=article&sid=6528>

- أثيوبيا تستفيد من الصين في التنمية

<http://arabic.peopledaily.com.cn/31660/2784025.htm>

- أثيوبيا والصين يوقعان اتفاق حول إقامة الطرق

<http://www.arabic.xinhuanet.com/arabic/2006-05/confent254026htm>

- اكواس تقدم برنامجها للحصول على الطاقة لمؤتمر نيكاد

<http://www.panapress.com/newsara.asp?code=arao20484&dtfe=22/03/2007>.

- إبراهيم علوش، الوجود العسكري الأمريكي في القرن الإفريقي واليمن،

<http://www.alarabnews/alshaab/2005/26-08-2005/14.htm>

- أمريكا إلى الصومال مجدداً... ما الفرق؟

<http://www.al-Sharg.com/printpage.aspx?xF=2006>

- أنموذ ساندرز، هل يصبح الصومال مستقماً لأثيوبيا

<http://alkarnee.wordpress.com/2006/12/>

- أسامة الهنيمي، الحرب بين أثيوبيا والمحاكم الإسلامية بين الاحتمال والاستبعاد

<http://www.Islammemo.ce/article.asp?id=22474>

- أدريس جالو، "لماذا تهتم إسرائيل بارتريا"،

<http://www.meskat.net/news/list.php?catid=Gfauthid=376>

- أزمة جنوب السودان

<http://www.islamicnews.net/common/viewitem.asp?DocID=49893&TypeID=2&ItemID=334>

- الصين تدن بشدة الهجوم المسلح على مشروع شركة نفط صينية في اثيوبيا

<http://www.arbic.xinhuanet.com/arabic/2007/-4/25/cotent420610.htm>

- الصين تربط نشر قوات أمنية في دارفور بموافقة السودان،

<http://www.aljazeera.net/NR/exeres/AB28556E-B7Fo-46c5-885E-ID16cc 5B6453.htm>

- العلاقات السودانية الإيرانية علاقات مستقرة ومزدهرة،

<http://www.smc.sd/ar/artopic-asp?artid=13575&ack=AC>

- النظام العالمي الجديد، قوة القانون أم قانون القوة،

<http://www.qudway.com/akhbar/arshiv/2003/4-2003/c/report>

- الصين واثيوبيا تعاون إقتصادي

<http://www.qnaol.com.linkit.php?no=22&date=2006-12-20>

- المفهوم الأمريكي للقرن العظيم،

- The Greater Horn of Africa Initiative (GHAI) Strategic Pan.

- <http://www.Usaid.gov/regions/afr/ghai/strategy-1197-html>

- <http://www.Usaid.gov/regions/afr/ghaiannex-a.html>

- الصين تنفذ مشروعا للرى بأثيوبيا

<http://www.alyaum.com/issue/page.php?in=1169&p=15>

- الولايات المتحدة تعرض الحوافز بديلا للعقوبات،

<http://www.aljazeera.net/NR/exeres/AB28556E-B7fo-46c5-8B5E-ID16cc 5B6453.htm>

- التبادلات الاقتصادية والتجارية بين الصين والسودان،

<http://arabic.china.Org.Cn/archive2006/txt/2001/17/content 2000749htm>

- السودان والصين يوقعان اتفاقيات لتقرير التعاون الاقتصادي

<http://www.aljazeera.net/NR/exeres/F7BF6FcF-5BF2-4c56-9A69-2F4061c7ie41=htm>

- الرئيس الصيني يتعهد بتعزيز العلاقات الصينية الأفريقية

<http://arabic.peopledaily.com.cn/31660/3185087.html>

- الصين تقدم ١٢ مليون دولار لأثيوبيا.

<http://arabic.peopledaily.comcn.200304/11/ara2003041163114.html>

- الصين توفد فريقا من المتطوعين الشباب إلى إفريقيا.

<http://arabic.cri.cn/189/2006/11/02/84@65487htm>

- الصين تقدم معونات اقتصادية قيمتها ٦ ملايين دولار للصومال.

<http://arabic.peopledaily.com.cn/31660/3976904/html>

- النفوذ الصيني في أفريقيا تهديد لمصالح واشنطن،

<http://www.al-majalla.com/printnews.asp?DB=MainNews&NewsSID= 1132>



- الإستراتيجية الأمنية الدولية للولايات المتحدة الأمريكية، أيلول ٢٠٠٢،

<http://www.Merln-ndu.edu/whitepapers/usnss/arabic.doc>

- باكينام الشرقاوي، "السياسة الخارجية الإيرانية"،

<http://www.aljazeera.ent/NR/exeres/A3A589ED-901B-428A-BoEC-AA98FFBD6A10.html#Li>.

- بول روجزر، "أفريكوم"، الولايات المتحدة مشروع للمزيد من التورط العسكري في القارة،

<Http://www.alarabonline.org/print.asp?fname=/data/2007/04/04-01/851.htm>

- بحوث ودراسات، صندوق النقد العربي، النشاط الاقتراضي، يونيو ٢٠٠٣،

<http://www.amf.orgar/varabic/storage/other/ep1%20%det/pulications/economic/the%20lending%20activity-arb.pdf>

- تصريح صادر عن الناطق الرسمي باسم الخارجية الفرنسية #١٥

[http://arabe.diplomatie.gouv.fr/article.php3?id\\_article=482](http://arabe.diplomatie.gouv.fr/article.php3?id_article=482)

- تصريح صادر عن الناطق الرسمي باسم الخارجية الفرنسية #١٦٠

<http://arabe.diplomatie.gow.fr/article.php3?idarticle=767>

- تصريح صادر عن الناطق الفرنسي باسم الخارجية الفرنسية #١٦٠

<http://arabe.diplomatie.gow.fr/article.php3?idarticle=863>

- تصريح صادر عن الناطق الرسمي باسم الخارجية الفرنسية #١٥

<http://arabe.diplomatie.gouv.fr/arcicle.php3?idarticle=382>

- تدمير دارفور

<http://www.hrw.org/arabc/2004/sudan-dario-htm>

- تقارب أوروبي روسي بخصوص التعاون في قطاع الطاقة.

<http://www.dw-world-de/dw/article/0,2144,2210394,00.htm>

- توقيع منحة من حكومة اليابان لحكومة السودان بمبلغ ٥٣٣,٩٠٨ دولار

<http://www.almshar.com/modules.php?name=News&file=artide&sid=7877>.

- تيموتي كاني، ومنصور إيجار، قصة التعاون طويل المدى بين النظام السوداني والمخابرات الأمريكية ترجمة أسامة عبد الرحمن النودي، (الواشنطن بوست الأحد ٢٠٠٢/٦/٣٠،

[http://www.arkani.org/newcush\\_documents/sudan\\_cia\\_links.htm](http://www.arkani.org/newcush_documents/sudan_cia_links.htm)

- تقرير: أفريكوم لأفريقيا أم للإرهاب وليبيا والصين،

[Http://www.jeel-libya.com/horizons/artcilesview.asp?field=contentid=4869](http://www.jeel-libya.com/horizons/artcilesview.asp?field=contentid=4869)

- تحالف أمريكي أثيوبي في القرن الأفريقي لمواجهة المد الإسلامي.

<http://www.alasr.ws/index.CFM?Method=home.com&contentID=8501>

- تسهيل السلام في أفريقيا- هل هو الرد الأوروبي على الأزمات، قراءات استراتيجية.

<http://www.ahram.org/acpss/ahram/2001/1/1/REID.HTM>.

- توافق المصالح الأوروبية والأمريكية يوسع الضغط الدولي على السودان

<http://www.khwanonline.com/print.asp?ID=814>

- جان لوي بنينو، بين التوترات الإقليمية والحروب ضد الإرهاب: إعادة انتشار استراتيجي في القرن الأفريقي،

<http://www.Mondiploa.com>

- جان كريستوفان "ازدواجيات التجارة بين الجنوب والجنوب" الصين تجتاح السوق الأفريقي.

<http://www.Mondiploar.com/articleprint.php3?article=139>

- جيبوتي تعرض استضافة القيادة الأمريكية الخاصة بأفريقيا،

<http://www.aljazeera.net/news/archive/archive?Archived=103104>

- جلال الدين محمد صالح، "القرن الأفريقي أهميته الإستراتيجية وصراعاته الداخلية"،

[http://www.albayan\\_magazine.com/giraat/01/07.htm](http://www.albayan_magazine.com/giraat/01/07.htm)

- حمدي عبد الرحمن حسن، القمة الأفروأوروبية الأولى.. صراع الأولويات.

<http://www.islamonline.net/ioL-arabic/dowalia/alplitic-mar2000/>

[apolitic23.asp](http://www.islamonline.net/ioL-arabic/dowalia/alplitic-mar2000/apolitic23.asp)

- حمدي عبد الرحمن حسن، "جولة أولبريت: أبعاد السياسة الأمريكية الجديدة تجاه أفريقيا"،

<http://www.Islam-online.net/Arabic/politics/mdex.shtml>

- حمدي عبد الرحمن حسن، التوازن الإقليمي في شرق أفريقيا: القضايا وآفاق المستقبل،

<http://www.Meshkat.net/new:contents.php?type=11&artid=11016>.

- حجم الاستثمارات السعودية في السودان تجاوز ٦,١ مليار دولار للفترة ١٩٨٥-٢٠٠٢

<http://www.alsahafa.info/index.php?type=3&Id=247486811&bk=1>

- حكومة الصين تتعهد بتقديم مساعدات إضافية،

<http://www.waltainfo.com/Arbnews/2007/APR/16Apr07.1.htm>

- حسن الرشيد، "الدور الأمريكي في أزمة دارفور"

[http://www.albayan\\_magazine.com/files/dar4/a.htm](http://www.albayan_magazine.com/files/dar4/a.htm)

- خديجة عرفة، "النموذج الياباني للديمقراطية - بين الدولة والشرق الأوسط الكبير"،

<http://www.Islam-online.net/Arabic/plitics/2004/04/article01.shtml#1>

- خالد يوسف، "القرن الأفريقي.. الخطة الأمريكية لمحاصرة العالم الإسلامي"

[http://www.almoslin.net/Fig\\_Wagi3/Show\\_file\\_main.cfm?id=191](http://www.almoslin.net/Fig_Wagi3/Show_file_main.cfm?id=191)

- دراسة إسرائيلية تكشف حجم الدعم الإسرائيلي لمتبردي جنوب السودان

<http://www.egyptiangreens.com/docs/general/index.php?eh=newhit&subjected=4139>

- رفائيل بادال، الصراع في جنوب السودان،: الملفات الخاصة،

<http://www.aljazeera.net>.

- راوية توفيق، الجذور التاريخية للعلاقات العربية الأفريقية،

<http://www.aljazeera.net/NR/exers/5214BB60-4FF-BF5EBD7.htm>.

- راوية توفيق، "التنافس الدولي في القارة الأفريقية،

<http://www.albayan-magazine.com/files/africa/index.htm>

- رئيس ارتريا يستقبل وزير الخارجية الصيني.

[http://arabic.peopleaily.com/200201/10/ara20020110\\_50216htm](http://arabic.peopleaily.com/200201/10/ara20020110_50216htm)

- سامي الخزندار، أسباب ومحركات الصراعات الداخلية العربية،

<http://www.aljazeera.net>.

- سامي محمد القرعان، قراءة في الموقف الأمريكي من أزمة دارفور،

<http://arabic.tharwaproject.com/node/624>

- سمير سعيد، دارفور عراق جديد يولد في السودان،

<http://www.ikwanon,im.com/Article.asp?ID=22117&leveled=2&sectionid=344>



- شريف على محمد، "اليابان محكم المعقد الدائم في مجلس الأمن"، مجلة الحرس الوطني السعودية.

<http://haras.nasseej.com/Detail.asp?InNewsItemID=170859>

- شركة صينية تفوز بمشروع الاتصالات في أثيوبيا بقيمة ٢,٤ مليار دولار.

<http://www.arabic.Xinhuanet.com/arabic/2006-9/15/content314958htm>

- شبج المجاعة يهدد ثمانية ملايين أثيوبي،

<http://news.bbc.UK/in/arabic/news/newsid697000/6977000stm>

- شراكة بكين والخرطوم هل هي اضطراري.

<http://www.alsahafa.info/index.php?type=3fid=2147500152>

- صراع على النفوذ أم سباق للفوز بالأسواق الواعدة في القارة: أبعاد التنافس الأمريكي الفرنسي في أفريقيا،

<http://www.albyan.co.ae/albayan/1999/07/sya/17.htm>

- صندوق النقد العربي يقدم لجمهورية السودان قرضاً ممتداً بمبلغ يقارب ٤٥ مليون دولار،

<http://www.org.ar/varabic/pressre/dtail.asp?objectid=Bcf69fe9=1299-4ago-b360-658id34e240>

- صندوق النقد العربي يمنح جيبوتي قرضاً جديداً في إطار التصحيح الهيكلي بحوالي ١,٦ مليون دولار.

<http://www.amf.org.ae/varabic/preesreidetail.asp?objectid=2ae0801a-85id-4e32-9d4c-occ53fa0149a1>

- طلعت رميح، "معركة دارفور من الزاوية الإستراتيجية"،

[http://www.almoslim.net/Moslim\\_Files/DARFOR/ARII\\_DARFOR\\_Islamic.htm](http://www.almoslim.net/Moslim_Files/DARFOR/ARII_DARFOR_Islamic.htm).

- عادل عبد العاطي، "دارفور جنور ومالات الصراع المسلح".

<http://www.aljazeera.net>

- عبد الرحمن بن عبد القادر الحفظي: "الصومال أزمة حكومة ومأساة شعب".

<http://www.albayan.Magazine.com>

- على محمد سعيد، الحضور الأمريكي في القرن الأفريقي الدلالات والأبعاد،

<http://www.arabeat.com/i/3rd/0201.htm>

- على غرار النموذج الطالباني حكومة ودولة صومالية جديدة.

<http://aljami.com/noode/2314>

- عبد الرحمن سهل، "هل يشهد الصومال حربا إقليمية"

<http://www.islamtoday.net/print.cfm?artid=8119>

- غسان مكحل أزمة دارفور بين المأسى الإنسانية والأطماع الخارجية

<http://alarabnews.com/alshaab/2004/30-07-2004/1.htm>.

- فرنسا وتشاد تدعوان إلى نشر قوات أهمية في دارفور،

<http://www.aljazeera.net/news/archive/archieve?Archivie/d=337188>

- في ظل الهجمة الاستعمارية على المنطقة: ماذا يربط للقرن الأفريقي؟

<http://www.albayan-Magazine.com/bayan-196/bayan-11.htm>

- قاسم السهلاني، أزمة للنظام الدولي،

<http://www.darislam.com/home/alfekr/data/feker8/6.htm>.

- قراءات إستراتيجية، التحولات الكبرى فى السياسة الخارجية تجاه أفريقيا الأهرام، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية العدد ١٠، أكتوبر ١٩٩٩.

<http://www.Ahram,Org/acpss/ahram/2001/1/1/Read88.Htm>-324.

- قضية دارفور والتأثيرات الخارجية،

<http://www.alnilin.com/news/modiles.php?nome=New & File=artice & sid>.

<http://www.alraialam.com/09-08-2004/ie5/raiaamgoryou.htm>.

- قضايا الأمن والسلم فى أفريقيا،

<http://www.sis.gov.eg/Ar/pub/egyafri>.

- كلمة السيد ووسيك، السفير الصينى لدى القاهرة، فى الندوة الثقافية حول الصين والعرب وأفريقيا.

<http://www.chinaembassy.org/are/dsxx/t2074.htm>.

- لدعمها غزو الصومال.. واشنطن تسمح لأثيوبيا بشراء أسلحة من كوريا الشمالية.

<http://elshaab.org/news.php?I=4912>

- مروي صبري، أثيوبيا وكيل أمريكا المعتمد فى القرن الأفريقي

[http://www.Islamonline.net/Arabic/politics/ArabicAffairTopic\\_06/2007/01/01.shtml](http://www.Islamonline.net/Arabic/politics/ArabicAffairTopic_06/2007/01/01.shtml)

- محمد على جادين، التنوع الثقافي والوحدة الوطنية: الهوية القومية فى السودان بين العروبة والأفريقية،

<http://www.Sudanbaath.20M.com/diffunity.htm>.

- مشكلة الجنوب وجهود السلام،

<http://www.Sudangate.net/Sudansouth.html>.

- محمد علي جادين، مشكلة الجنوب ومستقبل الدولة السودانية من الحكم الإقليمي إلى تقرير المصير،

<http://www.arabic.arabia.Msn.com>

- محمد رفعت، دارفور شوكة الأمريكيين في ظهر حكومة البشير،

<http://www.arab.Moheet.com>.

- معهد السلام الأمريكي بواشنطن: يحال الإرهاب في القرن الأفريقي.

<http://www.alsahafa.info/news/index.php?type=3&id=2147487656>  
&bk=1

- محمد السعيد إدريس، الثورة الإسلامية الإيرانية وآفاق المستقبل،

<http://www.albainah.net/index.aspx?Function=item&id=1910&lang>

- محمد عزت محمد علي، إعادة عسكرة اليابان هل تحل مشكلاتها مع الجيران، مجلة كلية الملك خالد العسكرية.

<http://www.kkmag.gov.sa/Delait.asp?InNewsUtemID=189376>

- محمد أبو القاسم حاج حمد، "انفصال جنوب السودان يتعارض مع إستراتيجية أمريكا الخاصة بالشراكة مع أفريقيا"،

<http://www.alsahafa.info/index.php?=3&id=2147486358>

- محمد عبد المنعم، "دارفور.. للمواقف في الأزمة

<http://www.aljazeera.net/NR/exers/38E2306f=5D7G-4380-886D9BFCF05htm>.

- مزلفة محمد عثمان، "دارفور أزمة القرارات محليا ودوليا"،

<http://www.sudaneseonline.com/ar/article.7420shtml>.



- مساهمات الشركة فى المشاريع والشركات الاستثمارية (القطاع الزراعي).

<http://www.taic.com/agr.htm>.

- مساهمة الشركة فى المشاريع والشركات الاستثمارية (القطاع الصناعي).

<http://www.taic.com/indust.htm>.

- مساهمة الشركة فى المشاريع والشركات الاستثمارية (القطاع الخدمي).

<http://www.taic.com/servic.htm>

- ملتقى الخرطوم الاقتصادي

[http://www.khtforum.com/index copy\(160\).htm](http://www.khtforum.com/index copy(160).htm)

- مصطفى العبد لله الكفوري، "مؤسسات العون الإنمائي فى الوطن العربي"

<http://mof.sudan.com/arabic/realarionships.htm>

- محمد عز العرب، العلاقات الإيرانية العربية.

<http://www.albinah.net/index.aspx?function=item&Id=4660 & long>

- محمد مورو، "الاحتلال الأثيوبي والصمود الإسلامى فى القرن الأفريقى"،

[http://www.Islamtoday.net/albasheer/show\\_articles\\_content.eFM?id=72&catid=76&artid=8919](http://www.Islamtoday.net/albasheer/show_articles_content.eFM?id=72&catid=76&artid=8919).

- مايكل جوردن ومارك مازيتي، "التعاون الأمريكى الأثيوبي والحرب السرية فى القرن الأفريقى،

<http://www.aljazeeraatalk.net/forum/showthread.php?p=260284>

- مازن الحسيني، "أفريقيا إمبراطورية البترول،

<http://www.eddarb.com/Modules/news/print.php?storyid=1131>

- محمد عاشور، الحركة الإسلامية الصومالية.. نريعة أمريكا للتدخل والتقسيم

<http://www.islamonline.net/Arabic/politics/2002/01/articles.shtml>

- محمد مصطفى علوش، "حكاية مؤتمر مدريد للسلام في الشرق الأوسط"،

<http://www.Islamtoday.net/print.cfm?artid=8616>.

- منظمة العفو الدولية، السودان: تسليح مرتكبي الانتهاكات الجسيمة في دارفور.

<http://ara.amnesty.org/library/index/araAFR5u1392004>

- مصطفى رجب، "التقارب الإسرائيلي الأفريقي وأثره على الأمن القومي العربي"

<http://www.alsharqalarbi.org-UK/m-w/b-waha-58htm>

- محمد عز العرب، "العلاقات العربية الإيرانية: حدود الانفراج وآفاق المستقبل.

<http://www.fnoor.com/fn1984.htm>.

- موسوعة مقاتل من الصحراء،

<http://www.mogate.com/openshare/Behoth/Siasiaz/Sudan/Sec102htm>

- نظام بركات، "تداعيات أحداث ١١ سبتمبر على النظام الدولي،

<Http://www.aljazeera.net.NR/exeres>

- هوجين تاو يقدم مقترحات حول بناء نمط من الشراكة الإستراتيجية بين الصين وأفريقيا.

<http://arabic.china.org.cn/arabic/2349920.htm>.

- هل يمثل "الصومال خطر على الولايات المتحدة"،

<http://www.taqrir.org/showarticle.CFM?id=484>.

- وزير خارجية فرنسا بلازي، "حكومة السودان لم تستبعد قوات دولية في دارفور"،

<http://www.Fananews.com/wam/2006/Nov/20/632803500.htm>.

- وزراء خارجية العرب يكتفون بقوات مراقبة لدارفور.

<http://www.Lkhwanonline.com/Article.asp?ID7989SectionoD=344>

- وزارة المالية والاقتصاد الوطني، السودان:

<http://www.rezgar.com/debat/show.art.asp?aid=17905>

- وزارة المالية والاقتصاد الوطني السوداني.

<http://www.Mof.gov.sd/arabic/releationships.htm>.

- وليد الطيب، "تحرير مقديشو.. وداعا أمريكا،

<http://www.Meshkat.net/new/contents.php?catid=6&artid=7286>

- اليابانيون في أفريقيا من أجل حق الفيتو.

<http://www.Islamonline.net/Arabic/news/2001-01/08/artic2.shtm>.

- اليابان تقدم دعماً إنسانياً لأثيوبيا.

<http://www.qnaol.com/linkit-1-pho?no=44&daye=2005-08-18&p=1>

- اليابان تخصص ٤٠ مليون دولار للمشاريع الإنمائية في أثيوبيا.

<http://www.alyaum.com/issue/page.php?In=11966&p=15>

- <http://albayan-magazine.come.p.5of19>

- <http://albayan-magazine.com.p.8of19>

- <http://www.SudanMfa.com/Ministry347.htm>.

- <http://www.pogar.org/Arabic/countries/election.asp?eid=6>.

- <http://www.aljazeera.net/NR/exeres>.

- <http://www.middle.online.com/djibouti/?d=30027>

- <http://www.aal-waston.com/data/20050114/indx,asp/content=camper>.

- <http://www.almujtamaa-mag.com/detail.asp?insection/d>.

- <http://www.SudanMfa.com/ministry342htm>.
- <http://www.iss.co.za/piBs/ASR/Iino3/Malan.htm>
- <http://www.fco.gov-UK/servlet/front/textony?pagrename=opennmarket/xclerate/showpage &c=page>.
- <http://www.delsyr.cec.evint/ab/ev-global-peayer/6/htm>
- <http://www.albayan.con.ae/abayan/seyase/2003/issueb35/texwo/6htm-14k>
- <http://www.merh.ndu.adu/whitepapers/usnss-arabic.doc>.
- <http://ar.chnabroadcast.cn/81/2006/02/06/41@51687.htm>
- <http://www.ahram.org-ed/acpss/ahram/2001/1/RARB69htm>
- <http://www.pogar.org/arabic/countries/decentralization.asp?cid=c>
- <http://www.Sudailunews.com/neweb/deraiks.php?rsntype=1&id=802>
- <http://www.alghad.jo/index.ph?article=3814>
- <http://www.arabic.Xinhuanet.com/arabic/2007-02/06/content385280htm>
- <http://www.waltainfo.com/Arabnews/2007/APR/23Apr07/4.htm>
- <http://212.100.198.18/Mokate/data/behoth/Siasia-askria4/Karn-Africa/ mokate118-1-6htm>.
- [http://www.Unicef.org/arbic/media/24327\\_35416.html](http://www.Unicef.org/arbic/media/24327_35416.html)
- <http://www.alsahfa.info/index.php?type=3&id=2147493546>



- <http://www.aljazeera.net/NR/ex>.
- <http://www.aljazeera.net/NR/exeres/AC845723-40BI-4B1-4B25-9EB2-60A131EDA4A3htm>
- <http://www.elaph.com/Elaphweb/politics/2006/12/200355htm>.
- <http://www.alarailaan.com/09-08-2004/ie5/raiaamforyou.htm>.
- [http://212100.198.18/Mokatel/data/behoth/Siasia-askria/karn\\_Africa/Mokate](http://212100.198.18/Mokatel/data/behoth/Siasia-askria/karn_Africa/Mokate)



## Summary

**Researchers' Name :** Aref Abd Alqader Abdo Saeed  
**Date & Place of Birth:** 15/02/1967, Taiz- Republic of Yemen  
**Specialization :** Political Sciences  
**Research Supervisors:**  
Prof. Dr. Abdel Malek Auda  
Prof. Dr. Ibrahim Ahmed Nasr Aldin  
**Dissertation Title :** International Competition in the Horn of Africa  
since the End of Cold War

This research is dedicated to tackle the competition in the horn of Africa after the end of the cold war. The research focused on clarifying different reasons and factors that let to the continuity of the competition in the area, in spite of the end of the cold war and collapse of the bi-polarism which witnessed eastern-western competition and conflict on the strategic areas in the world.

The research worked too on explaining different dimensions that the international powers compete on during the post cold war era that showed a new international competition in the area that differs in its parts and interactions. That indicates that the area and because of its growing strategic importance and its state of instability, that the area will still play a big role in the different international powers interactions that have interests in the area like the most strategic places in the world.

The research is divided into two sections; the first section is divided into two chapters as well to tackle factors to international competition in the area including internal, regional and international factors.

The second section is divided into four chapters focusing on the competition dimensions. The first chapter is dedicated to the strategic views of the competing countries, while chapter two, three, and four discussed the competition dimensions including political, economical and the military dimensions respectively.

The research conclusion included research findings and the future views to the area's situations and the competition process in Horn of Africa.

### Supervisors:

Prof. Dr. Abdel Malek Auda

Prof. Dr. Ibrahim Ahmed Nasr Aldin



## Research Abstract

The research concerned with studying the international competition in the horn of Africa after the end of the cold war, and focused on analyzing different pushing factors to compete in the area, as well as the different factors that let the interested regional and international powers to compete in the area, the research concluded to a group of results most importantly:

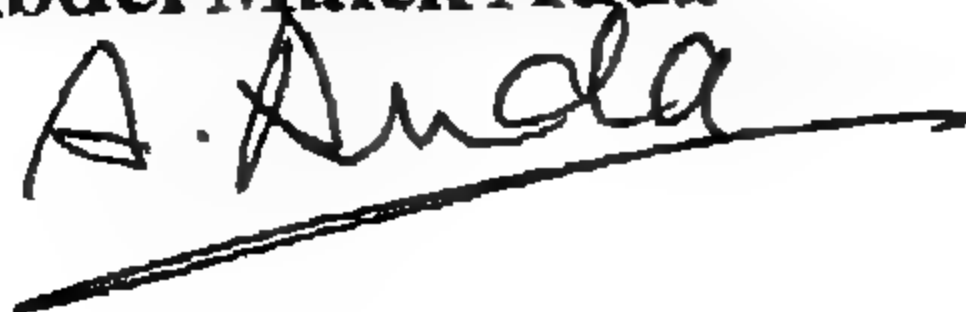
- The area retained its strategic importance after the cold war, and its importance increased during this period.
- Ethnic, cultural differences and escalation of wars and conflicts prepared the scene for more international intervention in the area's affairs.
- The area was subject to several disturbances and changes as a result of changes and transformations in the international system, the thing that led to great effect in increasing the international powers orientation towards the area.
- The area occupied an important role in the views and the strategies of the international competing powers due to its importance to their different interests. Therefore these powers sought to realize its goals that included security, political and economical goals in the area .even though these powers and in the framework of competition to realize these goals disagreed on its priorities and importance according to what every goal weights to its strategies in the area. The powers were also different on views and mechanisms that enable them to realize its goals in the area due to difference in every party ministries and abilities.
- In the framework of competition between the different international powers, the western powers showed increased concern about the military and political dimensions to the competition particularly the United States of America. However, other parties showed a clear concern about the economic dimension of the competition, therefore the final result of the different international powers' competition came as a reflection of this reality.

### Key Words:

- |                            |                                |
|----------------------------|--------------------------------|
| -International Competition | - Horn of Africa countries     |
| -Conflicts & Wars          | - Strategic Views              |
| -Competition dimensions    | - The United States of America |
| -The European Union        | - Arab Countries               |
| -France                    | - China                        |
| -Iran                      | - Japan                        |
| -Israel                    |                                |

### Supervisors:

Prof. Dr. Abdel Malek Auda



Prof. Dr. Ibrahim Ahmed Nasr Aldin





## مستخلص الدراسة

اهتمت هذه الدراسة بدراسة التنافس الدولي في منقطة القرن الأفريقي بعد نهاية الحرب الباردة، وركزت علي تحليل العوامل المختلفة الرافعة للتنافس علي المنطقة وكذا الأبعاد المختلفة التي تمحور حولها التنافس بين القوى الدولية والإقليمية صاحبة المصالح في المنطقة، وخلصت الدراسة إلي مجموعة من النتائج أهمها:

- احتفظت المنطقة بأهميتها الاستراتيجية بعد نهاية الحرب الباردة، بل أن أهميتها تصاعدت خلال هذه المرحلة.
- هيأت الاختلافات الاثنية والثقافية وتصاعد الحروب والصراعات المجال لمزيد من التدخل الدولي في شئون المنطقة.
- انعكاساً للتغيرات والتحولات التي شهدتها النظام الدولي تعرضت المنطقة للعديد من الاضطرابات والتغيرات كان لها عظيم الأثر في زيادة توجه القوى الدولية والإقليمية تجاه المنطقة.
- احتلت المنطقة مكانة بارزة في رؤي واستراتيجيات القوى المتنافسة نظراً لما تمثله من أهمية مختلفة لمصالحها، ولذلك سعت هذه القوى إلي تحقيق أهدافها في المنطقة التي تراوحت بين الأهداف الأمنية والسياسية والاقتصادية، غير أنها وفي إطار تنافسها حول تحقيق هذه الأهداف تباينت فيما بينها حول أولويتها وأهميتها، وفقاً لما يمثل كل هدف من وزن بالنسبة لاستراتيجيتها في المنطقة. وتفاوتت أيضاً هذه القوى فيما بينها حول التصورات والآليات التي تمكنها من تحقيق أهدافها في المنطقة نظراً لأختلاف وزارات وإمكانيات كل طرف.
- في إطار التنافس بين القوى الدولية المختلفة علي المنطقة، أظهرت القوى الغربية اهتمام متزايد بالأبعاد العسكرية والسياسية للتنافس وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية، أما الأطراف الأخرى فقد أظهرت اهتمام واضح بالبعد الاقتصادي للتنافس، ولذلك جاءت المحصلة النهائية للتنافس بين القوى الدولية المختلفة انعكاساً لهذا الواقع.

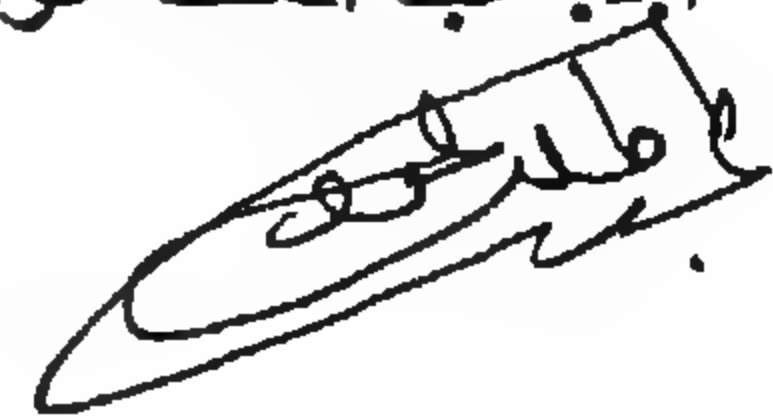
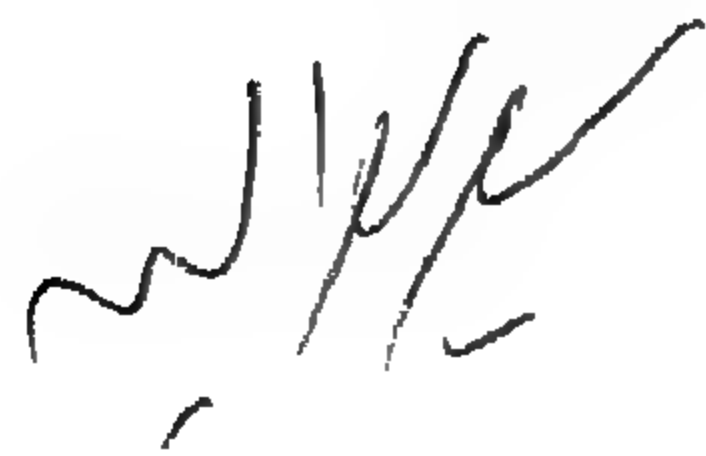
### الكلمات الدالة:

التنافس الدولي - دول القرن الأفريقي - الصراعات والحروب - الرؤي الاستراتيجية - أبعاد التنافس - الولايات المتحدة الأمريكية - الاتحاد الأوروبي - فرنسا - الدول العربية - إيران - الصين - اليابان - إسرائيل.

المشرفان

أ.د. إبراهيم أحمد نصر الدين

أ.د. عبد الملك عوده



## ملخص الدراسة

الأسم: عارف عبد القادر عبده سعيد

تاريخ ومكان الميلاد: ١٥/٢/١٩٦٧، تعز - الجمهورية اليمنية

التخصص: علوم سياسية

إشراف : أ.د/ عبد الملك عوده.

أ.د/ إبراهيم أحمد نصر الدين.

عنوان الرسالة: التنافس الدولي في منطقة القرن الأفريقي منذ نهاية الحرب الباردة. أفردت هذه الدراسة لتناول التنافس في منطقة القرن الأفريقي بعد نهاية الحرب الباردة، واهتمت بتوضيح الأسباب والعوامل المختلفة التي أدت إلى استمرارية التنافس في المنطقة، رغم انتهاء الحرب الباردة وانهيار نظام القطبية الثنائية، الذى شهد تنافساً وصراعاً بين الشرق والغرب حول المناطق الاستراتيجية في العالم.

وعملت الدراسة أيضاً على توضيح الابعاد المختلفة التى تمحور حولها التنافس بين القوى الدولية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، التى أظهرت تنافساً دولياً جديداً في المنطقة، مختلفاً في أطرافه وتفاعلاته. وهو ما يشير بأن المنطقة وبحكم أهميتها الاستراتيجية المتنامية وبحكم حالة عدم الاستقرار الذى تعيشه ستظل تلعب دوراً كبيراً في تفاعلات القوى الدولية المختلفة صاحبة المصالح فيها، شأنها في ذلك شأن معظم المناطق الاستراتيجية في العالم.

وتنقسم الدراسة إلى بابين، خصص الباب الأول الذى قسم بدوره إلى فصلين لتناول عوامل التنافس الدولي في المنطقة ولتمثلة بالعوامل الداخلية والعوامل الإقليمية والدولية. أما الباب الثانى الذى قسم إلى أربعة فصول فقد ركز على أبعاد التنافس، حيث خصص الفصل الأول منه للرؤى الاستراتيجية للدول المتنافسة، بينما تناول الفصل الثانى والثالث والرابع أبعاد التنافس والمتمثلة بالبعد السياسى والبعد الاقتصادى والبعد العسكرى. وانتهت الدراسة بخاتمة شملت النتائج التى توصلت لها الدراسة والرؤية المستقبلية لأوضاع المنطقة وعملية التنافس فيها.

المشرفان

أ.د/ إبراهيم أحمد نصر الدين

أ.د/ عبد الملك عوده.



**Cairo University**  
**Faculty of Economics & Political Sciences**  
**Department of Political Sciences**

**International Competition in Horn of Africa:**

**Since the End of the Cold War**

The Department of Political Science  
In Poartial Fulfillment of Requirements for  
The Degree of Doctor of Philosophy

**Prepared by:**

**Aref Abdulqader Abdo Saeed**

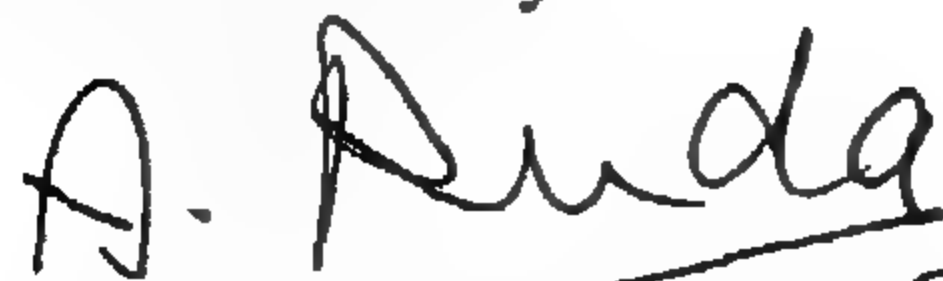
**Supervised by:**

***Prof. Dr. Abdel Malek Auda***

Professor of Political Sciences

Faculty of Economics & Political Sciences

Cairo University



Cairo 2007

***Prof. Dr. Ibrahim Ahmed Nasr Aldin***

Professor of Political Sciences

Institute of African Research and Studies

Cairo University













